E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/50
10 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧

دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٧

030797 010797 270697 97-09130

فاتحـــــة

منذ ما يقرب من ٥٠ عاما، قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة في ليك سكسس، نيويورك، بإصدار أول تقرير اقتصادي عالمي لها. وبذلك بدأت سلسلة تمثل اليوم هذه الطبعة من "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" استمرارا لها.

وما زال الغرض الرئيسي من "الدراسة" كما هو: "تلبية الحاجة التي أدركتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إجراء تقييم للأحوال والاتجاهات الاقتصادية في العالم من وقت لآخر، بوصفه شرطا مسبقا لإصدار التوصيات بشأن ما يتخذ من إجراءات وطنية أو دولية منسقة في المجال الاقتصادي". بيد أن الاقتصاد العالمي قد إزداد تعقدا منذ ذلك الحين واتسع نطاق "الدراسة" تبعا لذلك.

وقد كانت "الدراسة" في بداية صدورها المنشور الوحيد الذي يقدم استعراضا شاملا للتطورات الاقتصادية العالميـــــة. وتوجد الآن عدة منشورات تؤدي هذا الدور من مناظير مختلفة، إلا أن "الدراسة" ما فتئت تقدم مساهمة بناءة بالعمل على توسيع نطاق المناقشة وإدخال أبعاد اجتماعية وسياسية أساسية فيها لولاها لغلبت على المناقشات اعتبارات اقتصادية ومالية ضيقة.

وتواصل طبعة عام ١٩٩٧ من "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" هذا التقليد. وهي بالإضافة إلى ما تقدمه من استعراض للاتجاهات الاقتصادية الراهنة والآخذة في الظهور، تدرس عملية تثبيت الأوضاع المالية في ربوع العالم. وفي حين اضطلع بمعظم التحليلات لهذا الموضوع من زاوية اقتصادية بحتة، تسعى "الدراسة" لإبراز دور الاعتبارات السياسية في نجاح الإصلاح المالي.

وقد تضمن "التقرير الاقتصادي" الأول للأمم المتحدة مواد أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية "تصور التنسيق الفعال القائم فيما بين موظفي الأمم المتحدة وأمانات الوكالات المتخصصة". وتتضمن هذه الطبعة فصلا أعد بتعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية، لا يظهر فحسب استمرار التعاون بين الوكالات المتخصصة، وإنما ينم أيضا عن تطور "الدراسة" بحيث تعكس الاتساع الذي تتسم به اليوم المناقشات المتعلقة بالتنمية.

وتواصل هذه "الدراسة" أيضا، شأنها شأن سابقاتها على مر السنين، الاستفادة من تعاون لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فضلا عن تعاون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يضاف إلى ذلك سخاء العديدين من فرادى الموظفين الحكوميين بالوقت والمساعدة في إعداد بعض دراسات الحالة الواردة في هذه "الدراسة". ونحن شاكرون لما تحلى به الموظفون من روح التعاون الواسع النطاق.

وهذه الطبعة من "الدراسة" مهداة إلى ذكرى غوران أوهلين، الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة، الذي ظل، منذ عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٢، يوفر القيادة الفكرية للفريق الذي يقوم بإعداد التقرير.

(توقيع) كوفي ع. عنان
الأمين العام

المحتويات

		الصفحة
فاتحة		٧
ملاحظات تفسيرية		٩
الفصل		
الأول -	الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٧	١٣
	الاتجاهات والتحديات العالمية	١٣
	اقتصادات العالم في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧	١٥
	البيئة الدولية والسياسات على الصعيد الدولي	١٧
	منظور بشأن سياسات الاقتصاد الكلي	١٨
	مواضيع تحليلية مختارة في دراسة عام ١٩٩٧	١٩
	الجزء الأول - حالة الاقتصاد العالمي	
الثاني -	الحالة الراهنة في اقتصادات العالم	٢٣
	الاقتصادات المتقدمة النمو	٢٤
	النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية	٢٥
	مواقف سياسات الاقتصاد الكلي	٣٠
	الإصلاحات الهيكلية لتعزيز المكاسب الناجمة عن تثبيت الأوضاع المالية	٣٣
	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٣٤
	الأبعاد الرئيسية للنمو الاقتصادي	٣٨
	حالات مختارة للتحول في السياسات	٤٠
	الاقتصادات النامية	٤٣
	أفريقيا: الإنعاش الاقتصادي يكتسب زخما	٤٦
	الشواغل المتعلقة بالبطالة	٤٨
	تحسين استقرار الأسعار	٤٩
	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: عودة إلى طريق النمو في سنوات التسعينات	٤٩
	استمرار ارتفاع البطالة والفقر	٥١
	شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادئ: معدلات النمو السريعة تخف سرعتها	٥٢

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	الصين: نتائج استراتيجية "الهبوط برفق"	٥٤
	غرب آسيا: فوائد ارتفاع أسعار النفط	٥٦
	الشواغل المتعلقة بالبطالة في المنطقة	٥٧
الثالث -	الاقتصاد الدولي	٥٩
	فقد النشاط واستعادته في مجال التجارة الدولية	٥٩
	الديناميات المتغيرة للتجارة العالمية	٦٠
	أسعار السلع الأساسية وأسواقها	٦٤
	سوق النفط الدولية	٦٧
	إمدادات وافرة واستخدامات مختارة للموارد المالية الدولية	٦٩
	التحويلات الصافية والتدفقات المالية الصافية للبلدان المتقدمة النمو	٧٢
	التمويل الخارجي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٧٣
	التحويلات والتدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية	٧٤
	التعاون الدولي من أجل التنمية	٧٨
	زيادة الأثر الناتج من كل دولار من دولارات المعونة	٧٨
	تعزيز التعاون: مبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٨٠
	الجزء الثاني - منظور بشأن التكيف الضريبي	
الرابع -	ممارسة الإصلاح المالي	٨٣
	الجوهر السياسي	٨٣
	بعض الاعتبارات الرئيسية في التخطيط والتنفيذ	٨٦
الخامس -	الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وللميزانية	٨٩
	نبذة تاريخية عن التفكير، في فترة ما بعد الحرب، في الدور الاقتصادي للدولة	٨٩
	الدولة في الاقتصادات السوقية في فترة ما بعد الحرب	٨٩
	الانتقال إلى نماذج أصغر لتدخل الدولة	٩٢
	مدى توافق الآراء الحالي	٩٦
	أي أنواع العجز هو المهم؟ وإلى أي مدى ينبغي أن يكون صغيرا؟	٩٧
	"الحكومة" في حسابات الحكومة	٩٨
	الحالة الخاصة للمصرف المركزي	٩٩

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	"المحاسبة" في الحسابات المالية	١٠٣
	نهج مالية الحكومة	١٠٣
	نهج الحسابات القومية	١٠٤
	نهج الميزانية العمومية	١٠٥
	"العجز" في العجز المالي	١٠٩
	التضخم ومدفوعات الفائدة	١٠٩
	التأثيرات الدورية	١١٢
	الادخار والاستثمار	١١٧
	"ما يمكن تحمله" في العجز الذي يمكن تحمله	١١٨
السادس -	خيارات الإنفاق الحكومي والإدارة المالية	١٢٣
	حتميات اجتماعية، وموارد مجهدة	١٢٣
	التمويل وتوفير الخدمات الاجتماعية	١٢٤
	تحديات استهداف الفقراء في غانا	١٢٥
	الآثار التوزيعية لتفويض السلطات الإقليمية في الصين	١٢٧
	الخدمات العامة والإصلاحات الموجهة نحو السوق في نيوزيلندا	١٢٨
	الحد من التكاليف وتقليص نطاق شبكة الأمان في الولايات المتحدة الأمريكية	١٢٩
	الخدمات الاجتماعية في فترة الانتقال: الاتحاد الروسي وهنغاريا	١٣٠
	حالة إصلاح نظام المعاشات التقاعدية لكبار السن	١٣١
	الولايات المتحدة	١٣٢
	اليابان	١٣٣
	الأرجنتين	١٣٦
	هنغاريا	١٣٧
	بعض النفقات التي خفضت تخفيضا حادا	١٣٨
	تقليص نطاق المؤسسات العامة	١٣٨
	حالات الخصخصة	١٣٩
	تعزيز الاستثمار الجديد: الهياكل الأساسية في الفلبين	١٤١

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	فرصة استثنائية: تخفيض نفقات الدفاع	١٤٢
	حالة نيكاراغوا	١٤٢
	حالة اثيوبيا	١٤٤
	إدارة الموارد المالية: زيادة الإيرادات وكبح العجز	١٤٥
	زيادة الإيرادات الضريبية	١٤٥
	توسيع نطاق قاعدة الضرائب	١٤٦
	تبسيط قانون الضرائب وتخفيض المعدلات الضريبية	١٤٨
	زيادة فعالية تحصيل الضرائب	١٤٩
	الجوانب السياسية للموقف المالي السليم	١٥١
	استراتيجيات الميزنة المتعاقبة في الولايات المتحدة	١٥١
	حالة نيوزيلندا	١٥٣
	حالة الاتحاد الاقتصادي والنقدي في المستقبل	١٥٤
السابع -	ديناميات الإصلاح المالي: تجارب قطرية مختارة	١٥٧
	عملية التغيير الثوري الصعبة: التكيف المالي في الدولة الروسية الجديدة	١٥٧
	"عبور النهر عن طريق تلمس الأحجار": معلومات أساسية عن الإصلاح المالي في الصين لعام ١٩٩٤	١٦١
	بناء المصداقية من الفشل: سياسة الأرجنتين في التسعينات	١٦٥
	تحديد مسار للسياسة بعد الانهيار الاقتصادي: إعادة البناء المالي في غانا في الثمانينات	١٦٩
	عندما تعيد السياسة تشكيل البيئة الخارجية: إجراء إصلاحات مالية في الأردن	١٧٣
	التصحيح المالي مع النمو الاقتصادي: أيرلندا تصبح "نمرا أخضر"	١٧٨
	الجزء الثالث - بعض أبعاد التغير الاقتصادي والاجتماعي	
الثامن -	اقتصاديات وباء الدرن الجديد	١٨٥
	المشكلة حاضرا وفي المستقبل القريب	١٨٥
	انتشار المرض	١٨٩
	المبادرات المتخذة في السنوات الأخيرة	١٩٠
	وقف الوباء	١٩٣

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	الاقتصاديات ومكافحة الدرن	١٩٩
	تكاليف الدرن	٢٠٠
	كفاءة مكافحة الدرن	٢٠٢
	خاتمة: قهر الدرن	٢٠٣
التاسع -	اقتصادات تجارة الأسلحة في أعقاب الحرب الباردة	٢٠٧
	التطورات الأخيرة في السوق الدولية للأسلحة	٢٠٧
	سوق السلاح الناشئة	٢١٤
	المنتجات المزدوجة الاستعمال	٢١٤
	"عمليات المقاصة" التجارية	٢١٦
	ترتيبات الانتاج المشترك	٢١٧
	مستقبل تجارة السلاح	٢٢٠
العاشر -	السفر الدولي: بعد حيوي من أبعاد التكامل العالمي	٢٢٣
	اتجاهات في السفر الدولي	٢٢٦
	العوامل الرئيسية المحددة للسفر الدولي	٢٣٧
	عوامل الطلب	٢٣٧
	العوامل التي تتحكم في العرض	٢٣٩
	العولمة	٢٤٢
	الاستنتاجات	٢٤٣
الحادي عشر -	مواجهة مشكلة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	٢٤٥
	أبعاد الطلب على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون	٢٤٥
	سيناريوهات الطلب على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون	٢٤٥
	الطلب على الطاقة	٢٥١
	كثافة الطاقة	٢٥٤
	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	٢٥٦
	خيارات وسياسات الإمداد بالطاقة	٢٦٠
	التكنولوجيا	٢٦٤
	سياسات تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	٢٦٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	الاستنتاجات	٢٦٨
	المرفق	
	الجداول الإحصائية	٢٧٣
	الإطارات	
الخامس- ١	ماهو مقدار عجز نيوزيلندا في السنة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣	١٠٦
الخامس- ٢	المنطق الاقتصادي لمعايير الميزانية في معاهدة ماستريخت	١١٤
الثامن - ١	تنفيذ استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة في الصين	١٩٢
الثامن - ٢	مكافحة الدرن في البرازيل	١٩٨
التاسع - ١	مصادر البيانات المتعلقة بتجارة الأسلحة	٢٠٨
العاشر - ١	السفر الدولي: المسائل المتعلقة بالتعريف والقياس	٢٢٤
	الجداول	
الأول - ١	نمو الناتج العالمي ١٩٨١ - ١٩٩٧	١٤
الأول - ٢	عدد البلدان النامية التي بلغ فيها نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣ في المائة أو أكثر، ١٩٩٠ - ١٩٩٦	١٦
الثاني - ١	البلدان الصناعية الرئيسية: المؤشرات ربع السنوية ١٩٩٥-١٩٩٦	٢٦
الثاني - ٢	تضخم أسعار الاستهلاك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ١٩٩٣-١٩٩٦	٣٧
الثاني - ٣	البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٣-١٩٨٧	٤٤
الثالث - ١	التحويل الصافي للموارد المالية لمجموعات البلدان النامية ١٩٨٦-١٩٩٦	٧١
الخامس- ١	الأرصدة المالية التقليدية والتشغيلية والأولية لبلدان مختارة في سنوات مختارة	١١١
السادس -١	الإنفاق الحكومي عقب انتهاء النزاع: نيكاراغوا وإثيوبيا ١٩٩٠-١٩٩٤	١٤٣
السابع - ١	إيرادات الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الصين ١٩٧٨-١٩٩٥	١٦٢
السابع - ٢	عمليات الحكومة المركزية للأردن ١٩٨٨-١٩٩٥	١٧٦
التاسع - ١	صادرات الأسلحة ووارداتها حسب البلد ١٩٨٤-١٩٨٧ و ١٩٩١-١٩٩٤	٢١٢
التاسع - ٢	شحنات الأسلحة إلى البلدان النامية من الموردين الرئيسيين ١٩٨٦-١٩٨٩ و ١٩٩٢-١٩٩٥	٢١٣
العاشر - ١	إيرادات السفر الدولي حسب المنطقة ١٩٧٠-١٩٧٦	٢٢٧

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
العاشر - ٢	إيرادات السياحة الدولية للبلدان المصدرة الرئيسية ١٩٨٠ و ١٩٩٤	٢٣٢
العاشر - ٣	نسبة إيرادات السفر إلى صادرات البضائع حسب المنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٥ . .	٢٣٥
العاشر - ٤	نسبة إيرادات السفر إلى الناتج القومي الإجمالي حسب المنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٥ .	٢٣٦
الحادي عشر - ١	الانبعاثات التقديرية من ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة في الـ ١٥ بلدا التي كانت الانبعاثات فيها أعلى ما يمكن في عام ١٩٩٤	٢٤٩
الحادي عشر - ٢	الافتراضات الأساسية في السيناريوهات الثلاثة للطلب العالمي على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون	٢٥١
الحادي عشر - ٣	المعدلات المستقطة للتغير في كثافة الطاقة، ١٩٩٥-٢٠٥٠	٢٥٥
الحادي عشر - ٤	وصف الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بتغير المناخ . . .	٢٦١
الحادي عشر - ٥	الانبعاثات التقديرية المتصلة بالطاقة من ثاني أكسيد الكربون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥	٢٦٢
	الأشكال	
الثاني - ١	ثقة المستهلكين في الاقتصادات الرئيسية السبعة ١٩٩٠-١٩٩٦	٢٨
الثاني - ٢	أسعار الفائدة الطويلة الأجل في بلدان أوروبية مختارة، ١٩٩٥-١٩٩٦	٣٢
الثاني - ٣	الانتاج في عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٨٩ في وسط وشرق أوروبا	٣٥
الثاني - ٤	التضخم في البلدان النامية، ١٩٩٢-١٩٩٧	٤٥
الثالث - ١	نمو الناتج والتجارة في العالم، ١٩٨٧-١٩٩٧	٦٠
الثالث - ٢	أسعار صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية من غير الوقود، ١٩٨٦-١٩٩٦	٦٤
الثالث - ٣	متوسط أسعار التسليم الفوري من سلة الأوبك من النفط الخام، ١٩٩٤-١٩٩٧ .	٦٨
الخامس - ١	أرباح السك وسائر ضرائب الإيرادات لبلدان مختارة في السبعينات والثمانينات	١٠٢
الخامس - ٢	العجزان الماليان الهيكلي والتقليدي للاتحاد الأوروبي، ١٩٨٠-١٩٩٧	١١٦
السادس - ١	الضمان الاجتماعي والدين العالمي في اليابان، ١٩٧٠-١٩٩٦	١٣٤
السادس - ٢	العجز المالي لدى الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة، ١٩٨٠-١٩٨٧	١٥١
السابع - ١	معدلات التضخم وأسعار الصرف في الأرجنتين، ١٩٨٩-١٩٩٢	١٦٦
السابع - ٢	العجز والدين الحكوميان في أيرلندا، ١٩٧٧-١٩٩٦	١٧٨
الثامن - ١	حالات الدرن التراكمية في العالم، ١٩٩٠-١٩٩٩	١٨٦
الثامن - ٢	وفيات الدرن التراكمية في العالم، ١٩٩٠-١٩٩٩	١٨٧

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
الثامن - ٣	العدد التقديري للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في نهاية عام ١٩٩٦	١٩٥
التاسع - ١	النفقات العسكرية العالمية ومبيعات الأسلحة الدولية	٢١٠
التاسع - ٢	الاتفاقات الدولية للتعاون في مجال الأسلحة، ١٩٦١-١٩٩٥	٢١٨
العاشر - ١	إيرادات السفر في العالم، ١٩٧٥-١٩٩٥	٢٢٨
العاشر - ٢	إيرادات السفر في العالم حسب فئات البلدان، ١٩٧٠ و ١٩٩٥	٢٣١
الحادي عشر - ١	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري، ١٩٧٥-١٩٩٤	٢٤٨
الحادي عشر - ٢	الاستهلاك التجاري المسقط من الطاقة حسب نوع الوقود: ثلاثة سيناريوهات لعام ٢٠٥٠	٢٥٢
الحادي عشر - ٣	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسقطة: ثلاثة سيناريوهات لعام ٢٠٥٠	٢٥٧
الحادي عشر - ٤	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسقطة على الصعيد العالمي الناتجة عن استهلاك الوقود الأحفوري	٢٥٩

ملاحظات تفسيرية

استخدمت الرموز التالية في الجداول في كامل التقرير:
النقطتان (..) تشيران إلى أن البيانات ليست متاحة أو لا ترد منفصلة.
الشرطة (--) تشير إلى أن المبلغ صفر أو لا يستحق الذكر.
الواصلة (-) تشير إلى أن البند غير منطبق.
علامة ناقص (-) تشير إلى عجز أو نقصان، إلا إذا أشير إلى غير ذلك.
العلامة العشرية (.) تستخدم للإشارة إلى الكسور العشرية.
الخط المائل (/) بين السنوات يشير إلى سنة محصولية أو سنة مالية، مثال ذلك سنة ١٩٩٠/١٩٩١.
استخدام الواصلة (-) بين السنوات، مثلا ١٩٩٠-١٩٩١ يعني شمول الفترة المعنية بكاملها، بما في ذلك سنة البداية وسنة النهاية.
الاشارة إلى "الأطنان" تعني الأطنان المترية، والاشارة إلى "الدولارات" تعني دولارات الولايات المتحدة، ما لم ينص على غير ذلك.
المعدلات السنوية للنمو أو التغيير تشير إلى المعدلات المركبة السنوية، ما لم ينص على غير ذلك. في معظم الحالات ترد التنبؤات المتعلقة بمعدل النمو لعام ١٩٩٧ مقربة إلى أقرب ربع نقطة مئوية. التفاصيل والنسب المئوية المذكورة في الجداول لا تتفق بالضرورة مع المجاميع نظرا لتقريب الأرقام.
التسميات المستخدمة في هذا المنشور والعرض الوارد لمادته لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.
إصطلاح "البلد" كما هو مستخدم في نص هذا التقرير يشير أيضا، حسب مقتضى الحال، إلى الأقاليم أو المناطق.

لأغراض التحليل، استخدمت المجموعات والمجموعات الفرعية التالية للبلدان[أ]:

الاقتصادات المتقدمة النمو (الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو):
أوروبا، ما عدا البلدان الأوروبية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ونيوزيلندا واليابان.

الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية (أو مجموعة السبعة):
ألمانيا، ايطاليا، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الاتحاد الأوروبي:
أسبانيا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، السويد، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، اليونان.

البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية:
بلدان وسط وشرق أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (تكتب مختصرة أحيانا "شرق أوروبا"): ألبانيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدول التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وهي البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وكرواتيا، وهنغاريا، ويوغوسلافيا.

دول البلطيق:
أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا.

(أ) فيما يتعلق بأسماء المناطق الجغرافية وتكوينها يسترشد "بالرموز الموحدة للبلدان أو المناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي" (ST/ESA/STAT/SER/M.49/Rev.3)، باستثناء واحد، وهو مصطلح غرب آسيا الذي يشمل في "الدراسة" جمهورية إيران الإسلامية (نظرا لدور قطاع النفط الكبير في اقتصادها) ولا يشمل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المنطقة. كما أن مصطلح "شرق أوروبا" على النحو المستخدم في هذه "الدراسة" هو اختصار لمصطلح "وسط وشرق أوروبا"، ومن ثم يختلف تكوين المنطقة التي يطلق عليها هذا المصطلح عن التكوين الجغرافي الدقيق للمجموعة.

رابطة الدول المستقلة:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بيلاروس، تركمانستان، جمهورية مولدوفا، جورجيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان.

البلدان ذات الاقتصادات النامية:

أفريقيا

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (ماعدا استراليا ونيوزيلندا واليابان والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في آسيا)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المجموعات الفرعية في آسيا والمحيط الهادئ:

غرب آسيا بالإضافة إلى جمهورية إيران الإسلامية (من الشائع اختصارها إلى "غرب آسيا":

الأردن، اسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، البحرين، تركيا، الجمهورية العربية السورية، العراق، عمان، قبرص، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية، اليمن.

الصين

شرق وجنوب آسيا:

جميع الاقتصادات النامية الأخرى في آسيا والمحيط الهادئ.

المجموعة الفرعية في أفريقيا:

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ماعدا جنوب أفريقيا ونيجيريا (والشائع اختصارها إلى "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"):

كل أفريقيا ماعدا تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجنوب أفريقيا، ومصر والمغرب ونيجيريا.

ولتحليلات معينة، قسمت البلدان النامية تقسيمات فرعية إلى المجموعات التالية:

البلدان الدائنة الصافية:

الإمارات العربية المتحدة، بروني دار السلام، تايوان المقاطعة الصينية، الجماهيرية العربية الليبية، سنغافورة، عمان، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية.

البلدان المدينة الصافية:

جميع البلدان النامية الأخرى.

البلدان المصدرة للوقود:

إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أنغولا، جمهورية إيران الإسلامية، البحرين، بروني دار السلام، بوليفيا، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، العراق، عمان، غابون، فنزويلا، فييت نام، قطر، الكاميرون، كولومبيا، الكونغو، الكويت، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، نيجيريا.

البلدان المستوردة للوقود:

جميع البلدان النامية الأخرى.

أقل البلدان نموا:

اثيوبيا، اريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاصو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا ـ بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباتي، ليبريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

تسميات مجموعات البلدان المستخدمة في النص والجداول لا يقصد بها إلا التيسير الإحصائي أو التحليلي وهي لا تعبر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد معين أو بلغتها منطقة معينة في عملية التنمية.

الفصل الأول

الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٧

بعد خيبات الأمل في مجال التنمية في عقد الثمانينات، والاضطرابات الاقتصادية المرتبطة بالتحولات السياسية في عدة بلدان عند نهاية العقد، والركود في اقتصادات السوق المتقدمة النمو في أوائل التسعينات، يمر الاقتصاد العالمي بطور نمو منتشر وهو يقترب من عام ٢٠٠٠. وقد أرست بلدان عديدة أساسا لسياسات وطنية أكثر استدامة، وأصبحت البيئة الاقتصادية الدولية الآن مواتية بقدر أكبر. وما لم تحدث صدمات لا يمكن التنبؤ بها، يرجح أن يتواصل مستوى ونمط النمو الحاليين، وأن يتحسنا في بعض الحالات خلال عام ١٩٩٧. إن الزخم مشجع؛ لكنه ليس منتشرا بالقدر الكافي.

إن النكسات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاختلالات السابقة ما زالت قائمة وما زال التغلب عليها بعيدا عن التحقيق في بعض أنحاء العالم النامي وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام اقتصاد السوق. وتشكل البطالة اهتماما فوريا في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وفي أنحاء عديدة من العالم النامي. وهي أيضا قضية بارزة جدا حتى في أغنى بلدان العالم. وفضلا عن ذلك، مازال معظم التحديات الإنمائية القديمة العهد قائما. وبصورة خاصة، تظل الفوارق من حيث الرفاه بين سكان العالم الأحسن حظا من جهة، الأكثر حرمانا، من جهة أخرى، كبيرة بصورة غير مقبولة، ومازال عدد البشر الذين يعيشون في فقر مطلق مرتفعا بشكل لا يطاق.

من أجل التصدي لهذه المشاكل، يجب كفالة أن تشمل معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، التي حققتها بعض البلدان النامية، الاقتصادات النامية الأبطأ نموا، فضلا عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على البلدان المتقدمة النمو ألا تضحي بالنمو الاقتصادي والعمالة من أجل تحقيق أهدافها الأخرى في مجال السياسات بسرعة لا موجب لها. والنمو الاقتصادي، في حد ذاته، لا يحل كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجب منحه مكانة أعلى من مكانة كل أهداف السياسات الأخرى. بيد أن الطموح العالمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة يقتضي تحقيق معدلات ازدهار اقتصادي ثابتة، بوصفها جزءا من البيئة التمكينية.

الاتجاهات والتحديات العالمية

نما الاقتصاد العالمي بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٦، ومن المتوقع أن ينمو بنفس المعدل في عام ١٩٩٧ (انظر الجدول الأول - ١). وستكون هذه السنة هي الثالثة، من بين الأربع سنوات الأخيرة، التي يبلغ فيها نمو الناتج العالمي هذا المستوى[١]. وبعد بداية عقد مخيبة للآمال، اتخذ الاقتصاد العالمي الآن اتجاه نمو يتجاوز ما حدث في الثمانينات. ويبدو أيضا أن هذا الاتجاه مستدام، إذ هبطت معدلات التضخم في معظم البلدان بينما يتواصل خفضها في بلدان أخرى، وقد تم عموما تقليص أوجه العجز المالي المفرطة.

---

(١) ليست البيانات المتعلقة بنمو الناتج والواردة في هذا التقرير مقارنة بصورة مباشرة ببيانات التقارير السابقة، وذلك لأن السنة المتخذة أساسا للتجميع انتقلت من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٣. ولأغراض المقارنة، يتضمن الجدول الأول ١ مقياسا بديلا لنمو الناتج العالمي، يستخدمه بصورة خاصة صندوق النقد الدولي في منشوره "التوقعات الاقتصادية العالمية" التي يصدرها. ويستخدم هذا المقياس منهجية بديلة لترجيح متوسط كل من البلدان في إطار المجاميع (انظر مقدمة المرفق الإحصائي).

الجدول الأول - ١ نمو الناتج العالمي[أ]، ١٩٨١-١٩٩٧
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

	١٩٩٠-١٩٨١	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]	١٩٩٧[ج]
النمو العالمي	٢,٨	٠,٨	١,٨	١,٣	٣,٠	٢,٤	٣,٠	٣
الاقتصادات المتقدمة النمو	٢,٩	٠,٨	١,٦	٠,٧	٢,٦	١,٩	٢,٤	٢ ١/٢
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية[د]	١,٧	٩,٢-	١٣,٦-	٩,١-	٤,٤-	١,٤-	٠,٩-	٢
الاقتصادات النامية	٢,٤	٣,٣	٥,٢	٥,٢	٥,٥	٤,٦	٥,٧	٦
بنود تذكيرية:								
عدد البلدان حيث نصيب الفرد من الناتج في ازدياد	١٠٦	٧٢	٧٦	٦٤	٩٩	١٠٧	١٢٢	١٢٧
عدد البلدان التي تشملها العينة	١٢٧	١٢٧	١٤١	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢
نمو الناتج العالمي بمعدلات ترجيح تستند إلى معادلات القوة الشرائية[هـ]	٣,١	١,١	٢,٢	٢,٤	٣,٧	٣,٤	٣,٨	٤ ١/٤

المصدر: الأمم المتحدة.

(أ) محسوبا كمعدل ترجيح متوسط لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لفرادى البلدان حيث تستند الترجيحات إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار وأسعار صرف ١٩٩٣.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) توقع يستند جزئيا إلى مشروع "لينك".

(د) استنادا إلى الناتج المحلي الإجمالي المبلغ عنه والذي يقلل بنسبة كبيرة قيمة النشاط في العديد من البلدان.

(هـ) يستخدم مخططا بديلا لتحديد معدلات النمو الوطني للناتج المحلي الإجمالي، استنادا إلى تحويلات معادلات القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية إلى دولارات دولية (انظر مقدمة المرفق الإحصائي).

اقتصادات العالم في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧

ضمن الاقتصادات المتقدمة النمو، تجمع حاليا بعض البلدان بين نمو معتدل للناتج ومعدل تضخم متدن، وهي تسعى إلى إدامة ازدهار اقتصاداتها على طول فترات لم يسبق لها مثيل، بدون توقف دوري. وتوجد بلدان أخرى في أطوار أولى من ازدهارها، لكن لا توجد أي منها في مرحلة انتكاس دوري صريح. غير أن معظم الاقتصادات المتقدمة النمو لم تولّد عمالة كافية، وما زالت معدلات البطالة فيها مفرطة، مما يمثل تبديدا للموارد البشرية واستنزافا لاعتمادات الميزانيات.

ينطبق هذا، بصورة خاصة، على أوروبا الغربية حيث ظل مستوى البطالة عاليا: لقد ارتفع هذا المستوى في الواقع، في فرنسا وألمانيا حين تعثر النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٦. وتمثل الهدف الرئيسي في مجال السياسات لعدة بلدان في أوروبا الغربية في تحقيق الأهداف المالية المتطلبة للحصول على عضوية الاتحاد الاقتصادي والنقدي التابع للاتحاد الأوروبي. وفي حين يتوقع أن تنجر فوائد هامة على المدى الأطول عن خفض أوجه العجز المالي إلى مستويات أكثر استدامة وعن إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمالي، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف بنهاية عام ١٩٩٧ خفضت سرعة النمو الاقتصادي في الفترة السابقة. وفي عام ١٩٩٧ ذاته، يمكن أن تقابل ذلك، إلى حد ما، السياسات النقدية الأقل تقييدا وتغيرات أسعار الصرف فيما بين العملات الرئيسية: من المفروض أن القوة النسبية للدولار (والجنيه البريطاني أيضا) بالنسبة للمارك الألماني والعملات التي تتبعه عن كثب سيكون لها تأثير موات على قطاعات السلع الصالحة للتجارة في بلدان القارة الأوروبية.

تواجه عدة بلدان متقدمة النمو مشكلة بطالة هيكلية هامة. وبقدر ما تدوم البطالة، تقوى العزلة الاجتماعية التي تتسبب في زيادة صعوبة الاندماج من جديد في القوى العاملة الموظفة. ولن تحل الزيادات القصيرة الأجل في النمو الاقتصادي، في حد ذاتها، هذه المشكلة، لكن معدلات النمو الاقتصادي المطردة الارتفاع ستعزز إمكانية تحقيق معدلات استثمار أكثر ارتفاعا يمكنها، بالتضافر مع سياسات الإصلاح الهيكلي، أن تدعم الطلب على العمالة.

إن معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد بدأت تحقيق انتعاشها الاقتصادي، ولو أن بولندا وحدها هي التي بلغ ناتجها مستوى يضاهي مستوى سنوات ما قبل المرحلة الانتقالية. وتمثلت واحدة من خيبات الأمل الهامة خلال عام ١٩٩٦ في أن البداية المتوقعة للنمو الاقتصادي المسجل في الاتحاد الروسي لم تتحقق، وذلك بسبب أوجه عدم التأكد التي لم تكن متوقعة والتي يبدو الآن أنها تلاشت. ومن المتوقع أن يبدأ الناتج في الازدياد هناك في هذه السنة[٢]. ويمثل استئناف النمو المطرد خطوة أساسية في عملية الانتقال: سيتجسد في الاستثمار قدر كبير من التحويل الهيكلي للانتاج، وحتى مع تنفيذ التغييرات الهيكلية التي تمثل شروطا مسبقة للنمو، يظل النمو في الناتج والدخل ضروريا لتشجيع المؤسسات على القيام بذلك الاستثمار.

بلغ معدل النمو الآن في البلدان النامية، كمجموعة، أعلى مستوى له منذ سنوات عديدة. ويعزى هذا التسارع إلى زيادة عدد البلدان التي تمر بطور نمو، أكثر مما هو ناجم عن تحقيق معدلات نمو أسرع في عدد محدود من البلدان. ومن بين البلدان النامية الـ ٩٥ التي يجري رصدها لأغراض إعداد دراسة الحالة، لم يتجاوز عدد البلدان التي لم تحقق زيادة في نصيب الفرد من الناتج ١١ بلدا[٣] في عام ١٩٩٦، مقابل ٢٤ في عام ١٩٩٥. وحقق عدد أكبر من البلدان ضمن المجموعة ذاتها نموا في نصيب الفرد من الناتج بلغ نسبته ٣ في المائة، أو تجاوزها في عام ١٩٩٦ (انظر الجدول الأول - ٢). وفضلا عن ذلك، فإن سكان هذه المجموعة من البلدان التي تنمو بسرعة أكثر مثلوا حوالي ٧٠ في المائة من مجموع سكان البلدان النامية؛ وفي السنوات الأولى من العقد، كان ما يقل بكثير عن نصف سكان العالم النامي يعيشون في بلدان تنمو بهذا المعدل.

---

(٢) يبدو أن الناتج المقاس ينطوي على حصة متناقصة من النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك الاتحاد الروسي، ويعتقد بالتالي أن النمو الاقتصادي المقاس يقلل من قيمة التطورات الفعلية (انظر مقدمة المرفق الإحصائي للاطلاع على تفاصيل إضافية).

(٣) إكوادور، وباراغواي، وبوروندي، وجامايكا، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وزائير، وفنزويلا، وكوستاريكا، وناميبيا، واليمن.

يمثل اتساع نطاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية بحيث يشمل عددا متزايدا من البلدان ذات الدخل المنخفض نقيضا يبعث على السرور للحالة التي سادت في الثمانينات. بيد أن عدة من أقل البلدان نموا ما زالت لم تحقق معدلات النمو الأكثر ارتفاعا هذه، كما أن معدل التحسن الحالي، هو ذاته، ما زال غير كاف، خاصة في البلدان الأشد فقرا. وعلى نحو ما تم إبرازه في دراسة سابقة[٤]، يتعين على البلدان المنخفضة الدخل أن تحقق باستمرار معدلات نمو أعلى لكي يتسنى لها حتى بلوغ مستويات متواضعة لنصيب الفرد من الدخل في غضون فترة زمنية معقولة. وفي البيئة الحالية، ينبغي أن تهدف البلدان المنخفضة الدخل، بدعم من شركائها في إطار التعاون الإنمائي، إلى تحقيق زيادة سنوية في نصيب الفرد من الدخل لا تقل، كمتوسط طويل الأجل، عن ٣ في المائة، وهو ما حققته بلدان نامية عديدة في عام ١٩٩٦.

الجدول الأول - ٢ عدد البلدان النامية التي بلغ فيها نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣ في المائة أو أكثر، ١٩٩٠-١٩٩٦

	عدد البلدان المرصودة	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦[أ]	
		ع	ن	ع	ن	ع	ن	ع	ن	ع	ن	ع	ن	ع	ن
البلدان النامية، ومنها:	٩٥	٢٤	٤١	٢٦	٤٤	٣٢	٤٥	٢٨	٤٩	٣٤	٧٧	٣١	٦٩	٣٥	٧٤
أمريكا اللاتينية	٢٤	٣	٢٤	٦	١٦	٩	٢٠	٩	٢٧	٩	٥٦	٥	١٧	٧	٣٣
أفريقيا	٣٨	٤	١٧	٦	٨	٧	١١	٤	١٢	٨	١١	٦	٩	١١	٢٥
شرق وجنوب آسيا (بما فيها الصين)	١٨	٩	٤٧	١١	٥٩	١٢	٥٨	١٣	٦٢	١٤	٩٣	١٥	٩٣	١٤	٩٥
غرب آسيا	١٥	٨	٧٧	٣	٨	٤	٣٧	٢	٢٩	٣	٣	٥	٣٣	٣	٣٥
أقل البلدان نموا	٤٠	٢	٢٣	٥	٧	٩	٢٣	٨	٤٦	١١	٤٢	١١	٤٤	١١	٥٤

المصدر: الأمم المتحدة، بما في ذلك التقديرات والإسقاطات السكانية في World Population Prospects: The 1996 Revision (من منشورات الأمم المتحدة، سيصدر قريبا).

ملحوظة: ع = عدد البلدان التي حققت حصة الفرد المحددة من النمو؛ ن = النسبة المئوية من مجموع سكان البلدان المرصودة في مجموعة معينة - والتي وردت بيانات بشأن كل منها داخل تلك المجموعة - التي حققت نصيب الفرد المحدد من النمو.

(أ) تقديرات أولية.

ورغم أن الاقتصادات الآسيوية حققت معدلات النمو هذه منذ سنوات عديدة، فإن تحقيق معدل سنوي لحصة الفرد من النمو بنسبة ٣ في المائة، سيمثل انطلاقة جديدة بالنسبة لأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. في أفريقيا، هبط متوسط حصة الفرد من الناتج في الثمانينات ومنذ بداية عقد التسعينات حتى الآن؛ وفي أمريكا اللاتينية، هبط هذا المتوسط في الثمانينات وما بما لا يربو على ١,٥ في المائة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ (انظر الجدول ألف - ١).

(٤) انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.C.1) الإطار الأول - ١.

وهكـذا، فإن النمـو الأقوى للناتج والدخـل في أفريقيا في ١٩٩٦، الذي يتوقع أن يتواصل في عام ١٩٩٧، ولو بمعدل أدنى بنسبة ضئيلة، يمثل تغيرا ملحوظا بالمقارنة مع الماضي (انظر الجدول ألف - ٤). وإن أكثر من نصف مجموع سكان أفريقيا لم يبلغوا بعد سن العشرين، وقد كان النمو في القارة خلال عام ١٩٩٦ أعلى نمو حدث طوال حياتهم. ويمكن أن يعزى جزئيا التحسن في النمو الاقتصادي إلى عدة عوامل، منها تحسن أحوال الطقس، والآثار المتبقية التي ترتبت على أسعار السلع الأساسية المرتفعة نسبيا في منتصف العقد، وأسعار النفط التي ارتفعت بقدر هام في ١٩٩٦. بيد أن هناك عوامل أخرى يتوقع أن تكون لها آثار أطول أجلا، منها اتساع نطاق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، والإصلاحات الهيكلية.

رغم كل هذا، تظل أفريقيا أشد المناطق اتكالا على المساعدة الرسمية الدولية، وهي مساعدة يتوقع أن تكون متاحة بمقادير متناقصة باستمرار، كما أن مدى وصول أفريقيا إلى الاستثمار والائتمان الدوليين من القطاع الخاص أدنى مما هو متاح لكل المناطق الأخرى. ويتمثل جزء من الضغط في هذا المجال الأخير في الإحباط الناجم عن استمرار الأعباء الثقيلة لديون بلدان أفريقيا عديدة. وفي هذا الصدد، فإن المبادرة الدولية الجديدة الرامية إلى خفض ديون عدد من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية تبشر بإمكانية إزالة هذا العائق الذي تعاني منه التنمية، وذلك بالنسبة للبلدان المؤهلة للاستفادة من الترتيبات الجديدة (انظر أدناه).

بالنسبة لأمريكا اللاتينية، تمثل جانب الأداء الاقتصادي الأكثر تشجيعا في عام ١٩٩٦ في السرعة التي تجاوزت بها المنطقة الأزمة المالية المكسيكية لعام ١٩٩٥. وإلى جانب انتعاش النشاط الاقتصادي المحلي، سجل استئناف التدفقات الدولية لرأس المال بسرعة كانت، بصورة جلية، على نقيض التباطؤ الذي اتسمت به عودة المقرضين إلى السوق بعد أزمات الدين التي حدثت في الثمانينات. إن هذه الثقة الدولية تبشر بالخير بالنسبة لاحتمالات النمو القصيرة الأجل في المنطقة، رغم أن فرادى البلدان والمنطقة ككل تظل معرضة لخطر أن تنعكس هذه التدفقات، مثلما حدث في المرة الأخيرة في عام ١٩٩٤ بالنسبة لبعض البلدان حين ارتفعت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير متوقعة.

وفي الوقت نفسه، فإن بعض الآثار الأخرى المترتبة على فترة الركود في الأرجنتين والمكسيك في عام ١٩٩٥ ما زالت قائمة: وبصورة خاصة، لم يتم إحراز تقدم هام في الحد من البطالة التي نتجت عن الركود وتفاقمت من جراء الزيادة الطبيعية في القوى العاملة. غير أن المشكلة لا تنحصر في هذين البلدين: حتى البلدان التي لم تعان من انتكاسة من هذا القبيل في عام ١٩٩٥ تواجه الآن صعوبات كبرى في مجال البطالة.

البيئة الدولية والسياسات على الصعيد الدولي

هناك دلائل متزايدة على أن بعض الحقائق النمطية عن الروابط العالمية أصبحت الآن أقل قطعية. وكما أوضح في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٦[٥]، لم يعد ارتباط النمو في البلدان النامية بالنمو في البلدان المتقدمة النمو وثيقا كما كان عليه الحال في الماضي. ففي عام ١٩٩٦، تسارع النمو في الناتج العالمي رغم حدوث تباطؤ في التجارة العالمية بالمقارنة مع نموها غير الاعتيادي في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥: لم يتجاوز نمو حجم الصادرات العالمية إلا بنسبة ٤,٦ في المائة في ١٩٩٦، بعد معدل نمو بنسبة ١٠ في المائة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وفيما يتعلق بالمستقبل، يتوقع أن يزداد حجم التجارة العالمية في عام ١٩٩٧ بنسبة ٨ في المائة تقريبا وأن يوفر أحد الحوافز لزيادة ارتفاع حجم الإنتاج العالمي. بيد أنه يتوقع أن تكون الزيادة في حجم هذا الإنتاج العالمي متواضعة.

ويبرز اقتران زيادة السرعة في نمو الناتج مع زيادة التباطؤ في نمو التجارة العالمية في عام ١٩٩٦ حقيقة أن أبعادا عديدة أخرى للبيئة الاقتصادية الدولية، فضلا عن السياسات الوطنية، كانت مواتية بصورة عامة في عام ١٩٩٦. وقد نزعت أسعار الفائدة الدولية إلى أن تكون أدنى قليلا في حين ظلت تدفقات رأس المال الدولية في ازدياد.

---

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.C.1.

واستمر هناك قدر كبير من النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية - بلغ ٣٧ بليون دولار إلى البلدان النامية المدينة الصافية، كمجموعة، في عام ١٩٩٦ - ولو أنه تركز في عدد قليل نسبيا من البلدان.

إن العناصر الدينامية في التدفقات الدولية إلى البلدان النامية تنتمي جميعها إلى القطاع الخاص وهي مركزة بصورة خاصة. وفي الحقيقة، حصلت ١٠ بلدان على أكثر من ثلاثة أرباع التدفقات من القطاع الخاص في عام ١٩٩٦. ومع ذلك، فإن الاستثمار المباشر والتدفقات من أسواق رأس المال ما زالت تنتشر فيما بين الاقتصادات النامية بقدر ما يزداد استقرار الأوضاع الاقتصادية المحلية وتترسخ الإصلاحات القانونية والمؤسسية. بيد أن تقليص حجم التدفقات الرسمية يمثل شاغلا أساسيا، وخاصة تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم البلدان والأنشطة التي لا تشكل مجال التركيز الاعتيادي لاستثمار القطاع الخاص.

وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة المتقدمة النمو في عام ١٩٩٥ وتشير الدلائل الأولية إلى أنها انخفضت في عام ١٩٩٦، ولا يوجد ما يدل على أن هذا الاتجاه سينعكس في عام ١٩٩٧. وفي حين أن هذا الانحسار لن يؤثر في جميع البلدان النامية بالتساوي، يبدو أن البلدان المنخفضة الدخل لا بد من أن تحصل على نصيب من التدفقات بشروط تساهلية، إما من المصادر الثنائية أو المتعددة الأطراف أو من كليهما.

وهذه الحالة تبعث على القلق إلى أقصى حد في الوقت الحالي الذي تتاح فيه فرصة لم يسبق لها مثيل لكي تستخدم البلدان الأشد فقرا في العالم هذه الموارد بصورة منتجة. ولقد توافر الآن الكثير من العناصر اللازمة للانقضاض المتضافر على الفقر والتخلف. وأصبح الآن لأغلبية البلدان المنخفضة الدخل حكومات منتخبة ديمقراطيا، وشرع معظمها في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والممارسات التي يعتبر بصورة عامة أنها تؤدي إلى النمو الاقتصادي، بما في ذلك فتح اقتصاداتها لضغوط الأسواق العالمية وهي تواجه في هذا الميدان بيئة تنافسية بصورة متزايدة وليست عدة من هذه البلدان مجهزة على النحو المناسب للتصدي لها، من حيث رأس المال البشري والمادي. وليس من المرجح أن توفر المصادر من القطاع الخاص حجم أو نوع الموارد اللازمة للوفاء بهذه الاحتياجات. وبدون هذه الموارد، تتعرض هذه البلدان إلى خطر التهميش في المجتمع العالمي، فتطرح على المجتمع الدولي للجيل المقبل تحديا أكبر حتى من التحدي القائم حاليا، ولو أنه ربما كان مختلفا عنه.

وبخصوص أحد العناصر الهامة للتدفقات الرسمية، تم في عام ١٩٩٦، التوصل إلى اتفاق بشأن وسيلة للتصدي إلى مشكلة تراكم ديون البلدان المنخفضة الدخل. ويمكن أن تسمح مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الخاصة بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية بقطع شوط طويل في سبيل إزالة هذه العقبة التي تعوق التنمية في العديد من البلدان النامية. وجدير بالملاحظة أن البلدان المتوسطة الدخل التي مرت بأزمات ديون في عقد الثمانينات كانت قد تمكنت، بنسبة كبيرة، من تسوية المصاعب المتعلقة بديونها، وأن الدائنين من القطاع الخاص قد استأنفوا الإقراض للعديد منها، حين استنبط الدائنون الرسميون هذه الوسيلة لتسوية مشاكل ديون تلك البلدان. وإن الجهد الرامي إلى مساعدة البلدان الأشد فقرا على تخطي مشاكل ديونها يجب أن تنفذ بالكامل وبأقصى سرعة ممكنة. ويتعين على كل الأطراف المشاركة أن تشرع في تنفيذ المبادرة الجديدة بسرعة ومرونة لكفالة ألا تتواصل إعاقة النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

منظور بشأن سياسات الاقتصاد الكلي

لم ينفك أحد الأهداف الاقتصادية للحكومات على النطاق العالمي منذ بداية عقد التسعينات يتمثل في خفض أوجه العجز المالي. وقد نجم هذا، جزئيا، عن إدراك أن أوجه العجز، في حالات عديدة، قد نمت بالفعل، أو كانت تنمو، إلى مستويات غير مستدامة وأن آثارها ضارة بالنسبة للأداء الاقتصادي حاضرا ومستقبلا. بيد أن الفترة تميزت أيضا برغبة أعم في التقليل من الدور الاقتصادي والاجتماعي للحكومة.

يستعرض الجزء الثاني من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٧، بعض هذه التجارب للتثبيت المالي، مع التركيز على العمليات التي تم اتباعها في التنفيذ. والاستنتاج المهيمن هو أنه من المحتمل، في هذا الميدان

أكثر من أي ميدان آخر للإدارة المالية، أن تسيطر الاعتبارات السياسية، عوضا عن الاعتبارات التقنية، على تنفيذ السياسات المالية. ويعزز هذا الدعوة إلى توخي نهج يتناول البلدان كلا على حدة، ويفند الرأي الداعي إلى تحديد القواعد أو الأهداف بصورة مسبقة. كذلك، لا يمكن أن يوجد تحديد يتفق عليه الجميع للدور الاقتصادي والاجتماعي المناسب للدولة: فهذا التحديد ينبع من التراث السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل بلد. وتبين التجارب القطرية، التي يرد النظر فيها في الجزء الثاني، من "الدراسة" الطرق التي أثرت بها هذه العوامل في الجهود المختلفة المبذولة لإعادة تحديد دور الدولة في التسعينات.

وفي بلدان عديدة، لم ينفك التثبيت المالي يشكل عنصرا من برامج أعم للتثبيت والتكيف الهيكلي. ويبدو أن فعالية تحديد مكان التثبيت المالي ضمن البرامج الأعم للتكيف الهيكلي كانت تمثل فيما يبدو معيارا لنجاح تلك البرامج.

وكثيرا ما شكلت سياسات مكافحة التضخم جزءا مركزيا من المجموعة الكاملة للسياسات. ويبدو أنها نجحت في خفض معدلات الزيادة في الأسعار إلى مستويات غير معهودة في حالات كثيرة. وقد أصبحت معدلات التضخم السنوي الثلاثية الأرقام حالة استثنائية في البلدان النامية، ونجحت عدة بلدان نامية في تحقيق معدلات تضخم سنوي قابلة للمقارنة بالمعدلات التي كانت البلدان المتقدمة النمو تتميز بها في العادة. وقد خفضت تلك البلدان معدلات تضخمها إلى مستوى أدنى حتى من ذلك. ورغم أن معدل التضخم يظل في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أعلى مما هو عليه في البلدان الأخرى، فإن هذه البلدان، فيما عدا استثناءات قليلة ملحوظة، تحرز حاليا تقدما مطردا في خفض الزيادات السريعة في الأسعار التي صاحبت إنهاء التحكم في اقتصاداتها.

وحسب الوعد، رافق التقدم الواسع النطاق صوب استقرار الاقتصاد الكلي مستوى أعلى للنمو في بلدان عديدة. بيد أن البطالة بلغت مستويات عالية غير معهودة في بلدان عديدة ومازالت حتى الآن في تلك المستويات. ويحمل هذا على الظن بأن التقدم على درب تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لم يواكبه بعد تقدم مماثل في إنجاز التكيفات الهيكلية اللازمة لاستيعاب القوى العاملة التي تم التخلص منها لدى الاضطلاع ببعض من الاصلاحات.

لقد ظهرت البطالة الحالية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كنتيجة مباشرة للسعي إلى إعادة هيكلة اقتصادات تلك البلدان. ومن المعترف به في الشق الغربي من أوروبا أن جزءا كبيرا من مشكلة البطالة ذو طابع هيكلي أيضا. وفي معظم أنحاء العالم الأخرى، تمثل البطالة مشكلة قديمة العهد، لكنها مشكلة تفاقمت في السنوات الأخيرة. وأصبحت البطالة مشكلة حادة في العديد من البلدان النامية وهي تثير اضطرابات اجتماعية في عدد من الحالات. ومن المرجح أن هذه المشكلة، ما لم يتم التصدي لها بنجاح، ستهدد الاستقرار السياسي الذي يمثل شرطا مسبقا للنمو الاقتصادي.

ويتعين على الحكومات، بعد أن حققت درجة جديرة بالتقدير من النجاح في السيطرة على التضخم، أن توجه اهتمامها الآن إلى النظر في هذه القضايا، وأن تستنبط سياسات تسعى إلى تحقيق الهدف الإنساني والاجتماعي المتمثل في التقليل من البطالة. ومازال التحدي، في البلدان النامية، يكمن في إيجاد فرص عمل بسرعة أكبر من سرعة الزيادة في قوة العمل لكي يتسنى استيعاب من هم في حالة بطالة أو عمالة ناقصة. وفي حين تباطأ معدل النمو السكاني في معظم البلدان النامية في السنوات الأخيرة (انظر الجدول ألف - ١)، فإن النمو الحالي في قوة العمل يظهر أن النمو السكاني أسرع مما كان عليه قبل عقد أو عقدين. ويشكل معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج بنسبة ٣ في المائة، إنجازا يسمح بالتصدي لهذا التحدي.

مواضيع تحليلية مختارة في دراسة عام ١٩٩٧

فضلا عن استعراض الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، تسعى دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم إلى تعزيز المناقشة الدولية للقضايا التي لها بعد هام في مجال السياسات. وبالإضافة إلى استعراض التكيف المالي في الجزء الثاني، يستعرض الجزء الثالث من هذه الدراسة قضايا مختارة كانت موضع اهتمام على الصعيد الدولي في مواقع أخرى.

في عام ١٩٩٥، خلصت الدراسة[٦] إلى أنه قد تبين أن بعض التوقعات بشأن "فوائد السلام" الناتجة عن انتهاء الحرب الباردة كانت غير واقعية. وبهذه المناسبة، ينظر الفصل التاسع من دراسة الحالة لعام ١٩٩٧ في فائدة أخرى كان يفترض أن تنجم عن انتهاء الحرب الباردة، وهي انحسار تجارة الأسلحة الدولية. هنا أيضا، يتبين أن التحسن، من حيث التقليل من التهديدات للأمن الدولي نتيجة لانخفاض مبيعات الأسلحة، قد يكون أقل مما يمكن أن توحي به البيانات في حد ذاتها. وفي حين انخفض بقدر هائل حجم مبيعات الأسلحة فيما بين الحكومات، أنشأت القوى الاقتصادية عناصر فاعلة جديدة في تجارة الأسلحة وترتيبات جديدة لعمليات نقل الأسلحة. وقد صاحب ذلك انتشار منتجات مدنية لها استخدامات عسكرية أيضا. ورغم أن الكثير قد تغير، فإن تجارة الأسلحة مازالت تهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر.

واستمرارا لسلسلة التحليلات لبعض المجالات الأكثر حيوية للتجارة الدولية في دراسات سابقة[٧]، يتضمن الجزء الثالث من دراسة الحالة تحليلا للنمو في السفر الدولي بوصفه أحد عناصر تجارة الخدمات. لقد شكل السفر الدولي أساسا للعولمة، وفي نفس الوقت فرصة أتاحتها تلك العولمة. وبهذه الصفة، ازدهر السفر الدولي بسرعة خلال العقدين الماضيين وأدى دورا أكبر في تحقيق الناتج العالمي وفي التجارة العالمية على السواء. وقد تحققت أكبر نسبة لنموه الحديث في البلدان النامية، ولو أن ذلك تم انطلاقا من أساس محدود. وعلى النحو المذكور في الفصل العاشر، مازال السفر الدولي يتيح فرصا كبيرة، لكن البلدان التي تود اغتنام تلك الفرص بحاجة إلى أن تتخذ عددا من الإجراءات ليتسنى لها ذلك.

ويوجه الجزء الثالث أيضا الانتباه إلى تحديين تطرحهما حاليا التنمية الدولية، الأول قصير الأجل نسبيا ويتطلب اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني، والثاني ذو طابع أطول أجلا ويتطلب استجابة دولية. ويتناول الفصل الثامن ظهور مرض الدرن من جديد حيث تسبب فيما بين ٤ و ٥ في المائة تقريبا من الوفيات في العالم. إن هذا المرض معد بدرجة عالية، وهو ينتشر حاليا بسرعة في افريقيا وآسيا، فضلا عن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهو ذو تكاليف اقتصادية، واجتماعية أيضا، باهظة إذ أن الأغلبية الساحقة من ضحاياه أشخاص في أكثر فترات حياتهم إنتاجا من الناحية الاقتصادية (بين ١٥ سنة و ٤٩ سنة من العمر). وهذا الوباء ناتج جزئيا عن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لكنه، خلافا لذلك المرض، يمكن مكافحته بالأدوية المتاحة حاليا وبتكلفة منخفضة نسبيا. بيد أن هذا يتطلب تدخلا من الحكومة وتمويلا حكوميا متواصلا (لكنه متواضع نسبيا). ويشكل هذا مثالا للظروف المتغيرة التي تقتضي توخي المرونة في سياسات الإنفاق الحكومي. يجب أن تقر الحكومات في جميع أنحاء العالم بحجم الخطر وأن تخصص الموارد، بشرية ومالية، للتصدي.

وفي حين أن الحل لمشكلة مرض الدرن واضح، يتواصل حاليا الجدال بشأن الاستجابة للمشكلة الأطول أجلا التي تثيرها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومن المتفق عليه عموما أن الأنماط الحالية لاستهلاك الطاقة ولانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لا يمكن تحملها على الأمد الأطول، لكن الاتفاق أقل بشأن حجم المشكلة وحلولها المحتملة. وكمساهمة في هذه المناقشة، يستخدم الفصل الحادي عشر عددا من السيناريوهات الافتراضية لاستكشاف التطور المحتمل لاستهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويتبين من التحليل أن السياسات الحالية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان المتقدمة النمو لن تكون كافية لإحداث الخفض العالمي اللازم إذا ما ضاعفت البلدان النامية حصتها من استهلاك الطاقة (وبالتالي من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تتسبب فيها)، وهي حاليا ثلث المجموع العالمي، بحلول عام ٢٠٥٠. وثمة حاجة، بالتالي، إلى القيام، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بوضع نهج عالمية تكمل الاستراتيجيات الإقليمية لمعالجة مشكلة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

---

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.C.1، الفصل الثالث عشر.

(٧) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية، في العالم، ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.C.1)، الفصل الحادي عشر؛ ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.C.1، الفصل الثاني عشر.

الجزء الأول

حالة الاقتصاد العالمي

الفصل الثاني

الحالة الراهنة في اقتصادات العالم

تعزز النمو الاقتصادي واتسع نطاقه في الكثير من مناطق العالم في عام ١٩٩٦. ومما لا يقل أهمية أن الشروط قد توافرت فيما يبدو لاستمرار هذه الحالة في عام ١٩٩٧.

ولعل الأداء المتين للعديد من البلدان النامية في عام ١٩٩٦ بادرة مشجعة بشكل خاص تتسم بخاصيتين جديرتين بالإشارة. أولاهما أن افريقيا قد حققت أعلى معدل نمو اقتصادي لها على مدى عقدين من الزمن. والأهم من هذا أن هذا التحسن الذي شهدته افريقيا غطى القارة بأكملها تقريبا: على الأقل، كان سبعة من كل ثمانية أفارقة يعيشون في بلدان ارتفعت فيها حصة الفرد من الناتج في عام ١٩٩٦. وهذا ما لم يسبق له مثيل على ما يذكر في الحقب الأخير. وقد شهدت افريقيا في معظمها انخفاضا في حصة الدخل الفردي بدرجة يمكن أن يشكل معها استمرار هذه التطورات الجديدة أكثر الإمارات تبشيرا بالخير منذ فترة طويلة.

وثانيتهما، أن كلا من المكسيك والأرجنتين استطاع أن يستأنف النمو بسرعة في عام ١٩٩٦ بعد الانتكاسة الحادة في عام ١٩٩٥، وارتفع النمو بالتالي في منطقة أمريكا اللاتينية برمتها. وكان الانتكاس الذي شهده البلدان في عام ١٩٩٥ يعزى الى سلوك الأسواق الدولية لرؤوس الأموال وكانت ثمة مخاوف من أن تكون له نتائج أخرى أبلغ أثرا وأطول أمدا.

وتظل آسيا أسرع مناطق العالم نموا. فقد استمر في عام ١٩٩٦ التقارب الذي لوحظ مؤخرا في معدلات النمو بين مناطقها الفرعية. وتمكنت منطقة غربي آسيا من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٦، بينما حدت شتى القيود من شدة ارتفاع معدلات النمو في الصين وجنوب شرقي آسيا.

وسجلت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية انخفاضا آخر في الناتج في عام ١٩٩٦، غير أنه كان أدنى انخفاض تعرفه المنطقة منذ أن بدأت المرحلة الانتقالية. وشهد وسط وشرق أوروبا نموا إيجابيا، وإن كان بطيئا، غير أن أهميته تضاءلت أمام انخفاض آخر في ناتج رابطة الدول المستقلة. ولئن ظلت علامات عدم استقرار الاقتصاد الكلي بادية في عدد من هذه البلدان، فإن معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سجلت تقدما آخر في تخفيض التضخم، ويتوقع أن يتجسد ذلك في نمو إيجابي بالنسبة للمجموعة برمتها في عام ١٩٩٧.

وكان تسارع الاقتصاد في اليابان مسؤولا الى حد كبير عن الزيادة الصغيرة في نمو اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، غير أن المستقبل المتوقع بالنسبة لليابان في عام ١٩٩٧ أضعف مما هو محقق في عام ١٩٩٦. أما اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من نموه البطيء في عام ١٩٩٦، فقد توسع بسرعة تفوق سرعة توسع اقتصادات غرب أوروبا. وفي عام ١٩٩٧، يتوقع حدوث بعض التسارع في النشاط الاقتصادي في أوروبا وفي الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالسياسات العامة، فإن تخفيض التضخم بات هدفا اقتصاديا رئيسيا في كل أرجاء العالم وأحرز تقدم ملموس على هذه الجبهة. وفي هذا الصدد، بذلت ثمة جهود واسعة النطاق للحد من العجز المالي. وأدخلت هذه السياسات تحسينا على أسس الاقتصاد الكلي للاقتصادات الوطنية. غير أن احتمالات النمو على المدى المتوسط، تظل غير مؤكدة في بلدان كثيرة ولم يقترن النمو الذي شهدته مؤخرا بزيادة كافية في العمالة.

الاقتصادات المتقدمة النمو

في عام ١٩٩٦، نمت الاقتصادات المتقدمة النمو بمعدل ٢,٤ في المائة، وهو معدل يمثل نموا أسرع نوعا ما من عام ١٩٩٥، ويتوقع أن يشهد النمو في عام ١٩٩٧ زيادة أخرى معتدلة (انظر الجدول ألف -٢). وتتسارع وتيرة النمو في أمريكا اللاتينية وغرب أوروبا. بينما يتوقع أن يكون النشاط الاقتصادي في اليابان واستراليا في عام ١٩٩٧ عموما أبطأ مما كان عليه في عام ١٩٩٦.

وهذا النمو المعتدل الذي يحدث في ظروف نقدية مواتية يعزى جزئيا الى جهود متزامنة بذلت لعدة سنوات للحد من عجز الميزانيات. وفي عام ١٩٩٧، يتوقع أن تظل السياسة المالية متشددة في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو. وتكبح هذه السياسة الطلب على المدى القصير على الأقل. وبصفة أعم، تولي الحكومات والمصارف المركزية أولوية عالية لتحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة واستبقائها ولا يحتمل بالتالي أن تسمح بأن يزيغ نمو الطلب الكلي الى حد بعيد عما تعتبره وتيرة غير تضخمية ثابتة نسبيا. وهذا ما يكبح النمو الحقيقي في مرحلة الانتعاش غير أن من شأنه أن يفضي الى توسع أكثر دواما واستقرارا على المدى البعيد.

ويجري تعزيز زخم النمو بتخفيضات أجريت ولا تزال تجرى في أسعار الفائدة للأجل القصير (انظر الجدول ألف-٨). كما انخفضت أسعار الفائدة للأجل الطويل، مع تنامي الثقة في أن التضخم لن ينشأ من جديد. غير أن أسعار الفائدة للأجل الطويل لا تزال عالية في بلدان عديدة، لا سيما على ضوء تناقص توقعات حدوث تضخم.

وأدى تعزز الدولار في مواجهة معظم العملات الرئيسية منذ نيسان/ابريل ١٩٩٥ الى إعطاء دفعة إضافية للنمو الاقتصادي في عدة اقتصادات متقدمة النمو. وفي أوروبا بصفة خاصة، يحتمل أن تنتهي فترة التصحيح المطولة للمخزونات، مما سيؤدي الى تزايد الطلب على النواتج. فبعد التحولات المفاجئة الكبيرة التي شهدتها السنتان الماضيتان. يتوقع أن تتبع المخزونات الطلب النهائي بدقة أكبر، ومن ثم تحدث تأثيرا محايدا أو إيجابيا بقدر ضئيل على النمو.

وتحقق نجاح كبير في تحقيق الأهداف المتمثلة في تخفيض التضخم (انظر الجدول ألف-٧). وبلغ متوسط معدل التضخم في التوسع الحالي أدنى مستوى له منذ الستينات. ويرجح أن تظل الزيادات في الأسعار الاستهلاكية عند متوسط يزيد قليلا على ٢ في المائة.

وبعد سنوات متعددة من جهود تثبيت الأوضاع المالية المقترنة بسياسة مالية ترمي الى انقاء ارتفاع التضخم، هيأت معظم البلدان بيئة اقتصادية كلية مستقرة من شأنها أن تشكل أساس النمو المستدام الطويل الأجل. غير أن هذه الاستراتيجية لم تسفر بعد عن انخفاض كبير في معدل البطالة عامة، رغم تحقيق زيادة كبيرة في نسبة العمالة في بعض البلدان (انظر الجدول ألف-٦). وفي الولايات المتحدة، انخفض معدل البطالة الى مستوى قريب من المستوى المنخفض الذي كان عليه بعد الحرب. كما انخفضت البطالة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الى ما دون متوسطها في الثمانينات وفي بقية أوروبا الغربية، ظلت البطالة مرتفعة للغاية بالمقاييس التاريخية وقد تستمر في التفاقم في بعض البلدان، لا سيما في فرنسا وألمانيا وإيطاليا ولا تزال البطالة في اليابان أيضا مرتفعة جدا بالمقاييس التاريخية.

وبعد تخفيض البطالة هدفا سياسيا بالغ الأهمية في معظم هذه البلدان. غير أنه، كما سيتبين من المناقشة أدناه، يتضح أنه لكي تستفيد تلك البلدان استفادة تامة من بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي بتحقيق نمو يخلق فرصا للعمل ولكي تتنافس بفعالية أكبر في الاقتصاد العالمي المتزايد العولمة، يتعين تناول مسائل هيكلية عديدة - - في مجال أسواق العمل والمنتجات، وفي مجال التعليم والتدريب، وفي البحث والتطوير، وفي تمويل الخدمات الاجتماعية وفي توفير الهياكل الأساسية.

وتكتسي سنة ١٩٩٧ أهمية خاصة تتمثل في أن التقدم الذي أحرزته البلدان الأوروبية نحو بلوغ المعايير المالية التي وضعتها معاهدة ماستريخت بشأن الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٢ (انظر الإطار الخامس-٧) سيساعد على تحديد الكيفية التي سينفذ بها الاتحاد الأوروبي واحدة من أهم المبادرات الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب، ألا وهي إنشاء عملة أوروبية واحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ولا بد أن تحدد، بصفة خاصة، البلدان التي ستكون في الفوج الأول من المنضمين.

النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية

بعد ست سنوات من التوسع، لا يزال اقتصاد الولايات المتحدة قويا. فقد انخفض معدل البطالة الى ٥,٣ في المائة في نهاية عام ١٩٩٦ بعد أن بلغ ذروته بمعدل ٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٢ (انظر الجدول الثاني-١). وابتداء من نيسان/أبريل ١٩٩٧، انخفض معدل البطالة إلى ما دون ٥ في المائة. واقترن انخفاض معدل البطالة هذا بمعدل تضخم سنوي يتوقع أن يظل في حدود ٣ في المائة. ولم يظهر اقتران انخفاض البطالة بتخفيف التضخم، باعتباره أهم خاصية للانتعاش الحالي، إلا للمرة الثانية في حقبة ما بعد الحرب ولا يزال يثير أسئلة بشأن ما إذا كان ثمة تغيير هيكلي في العلاقة بين التضخم والبطالة (أو بعبارة أخرى، ما إذا كان ثمة انخفاض في "معدل البطالة غير المعجل للتضخم"[١].

(١) انظر Economic Report of the President, 1997 (Washington D.C., U.S. Government printing office, 1997). pp. 45-50.

الجدول الثاني - ١ البلدان الصناعية الرئيسية: المؤشرات ربع السنوية ١٩٩٥-١٩٩٦

	أرباع ١٩٩٥				أرباع ١٩٩٦			
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
(النسبة المئوية للتغير عن ربع السنة السابق في البيانات بعد إخضاعها للتسوية الفصلية(أ)								
كندا	١,١	-٠,٨	٢,١	٠,٨	١,٤	١,٤	٣,٣	٢,٩
فرنسا	٢,٨	٠,٤	٠,٤	-١,٦	٤,٩	-٠,٤	٣,٣	٠,٨
ألمانيا	١,١	٣,٢	-٠,١	-١,٢	-٠,٤	٦,١	٣,٠	٠,٣
إيطاليا	٥,٧	٠,٥	٢,٦	١,٢	-٠,٨	-١,٥	٢,٢	-٠,٩
اليابان	-٠,١	٤,٠	١,٢	٥,٥	٨,٤	-١,١	١,٣	٣,٩
المملكة المتحدة	١,٥	١,٩	٢,٣	٢,٣	١,٥	٢,٣	٢,٨	٣,٣
الولايات المتحدة	٠,٤	٠,٧	٣,٨	٠,٣	٢,٠	٤,٧	٢,١	٣,٨
المجموع	١,٠	١,٨	٢,٢	١,٥	٣,٥	٢,٤	٢,٢	٢,٩
معدل البطالة(ب)(ج) (بالنسبة المئوية لمجموع اليد العاملة)								
كندا	٩,٦	٩,٥	٩,٤	٩,٤	٩,٥	٩,٦	٩,٧	٩,٩
فرنسا	١١,٧	١١,٥	١١,٥	١١,٩	١٢,١	١٢,٢	١٢,٤	١٢,٤
ألمانيا	٨,١	٨,١	٨,٢	٨,٥	٨,٩	٨,٩	٩,٠	٩,٢
إيطاليا	١٢,٢	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١٢,٠	١٢,٠	١٢,٠	١١,٩
اليابان	٢,٩	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٣	٣,٥	٣,٣	٣,٣
المملكة المتحدة	٨,٧	٨,٨	٨,٨	٨,٦	٨,٤	٨,٣	٨,٣	٧,٨
الولايات المتحدة	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٦	٥,٤	٥,٣	٥,٣
المجموع	٦,٧	٦,٧	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٦,٨	٦,٨	٦,٨
نمو الأسعار الاستهلاكية(ج) (النسبة المئوية للتغير عن ربع السنة السابق								
كندا	٤,٤	٢,٩	١,١	٠,٠	١,٨	٢,٩	٠,٧	٢,٥
فرنسا	٢,٢	١,٨	١,٤	٢,٢	٢,٩	٣,٢	-١,١	١,٨
ألمانيا	٣,٢	٢,١	١,٧	٠,٠	٢,٥	٢,١	١,٤	-٠,٣
إيطاليا	٧,٠	٦,٩	٤,٢	٤,٤	٤,٠	٥,٠	٠,٩	٢,١
اليابان	-١,٨	٠,٨	-٠,٨	-٠,٤	-١,١	٣,٠	-٠,٨	١,١
المملكة المتحدة	٣,٥	٧,٤	١,٠	٠,٧	٢,٠	٥,٥	٠,٧	٢,٣
الولايات المتحدة	٣,٥	٣,٥	١,٧	٢,١	٣,٥	٤,١	٢,٠	٣,٠
المجموع	٢,٣	٣,٠	١,٢	١,٣	٢,١	٣,٧	٠,٨	٢,٠

المصدر: الأمم المتحدة استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والسلطات الوطنية.

(أ) يعبر عنها بمعدل سنوي (والمجموع هو المتوسط المرجح على أن تكون معاملات ترجيح الناتج المحلي الإجمالي السنوي بقيمة أسعار عام ١٩٩٣ وأسعار صرفه).

(ب) وهي بيانات يجري إخضاعها لتسوية فصلية وفقا للتوحيد القياسي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(ج) يعبر عنها بمعدل سنوي.

وابتداء من الربع الأخير من عام ١٩٩٦، تباطأت في الولايات المتحدة الاستثمارات التجارية، التي كانت المحرك الرئيسي لانتعاشها في السنوات الأولى، وانتقلت من التركيز الحصري تقريبا على المعدات إلى نمط أكثر توازنا يشمل الإنفاق على الهياكل. ويعني هذا ضمنا زيادة التركيز على توسيع الطاقة الإنتاجية الطويل الأجل. ومافتئ الإنفاق الاستهلاكي يتزايد زخمه، معززا باقتران قوة أسواق العمل، بنمو سريع في الأجور وإن كان لا يزال معتدلا، وبارتفاع في ثروات الأسر المعيشية. وساهم في هذه الأخيرة ارتفاع أسعار الأوراق المالية وتحسن أسعار البيوت. وزادت ثقة المستهلك في الولايات المتحدة خلال عام ١٩٩٦ (انظر الشكل الثاني - ١) وتعززت بقدر أكبر في أوائل عام ١٩٩٧. ومن المرجح أن تتحسن التوقعات بالنسبة للصادرات بانتعاش النمو في بقية العالم المتقدم النمو وفي أمريكا اللاتينية.

الشكل الثاني-١ ثقة المستهلكين في الاقتصادات الرئيسية السبعة[أ] ١٩٩٠-١٩٩٦

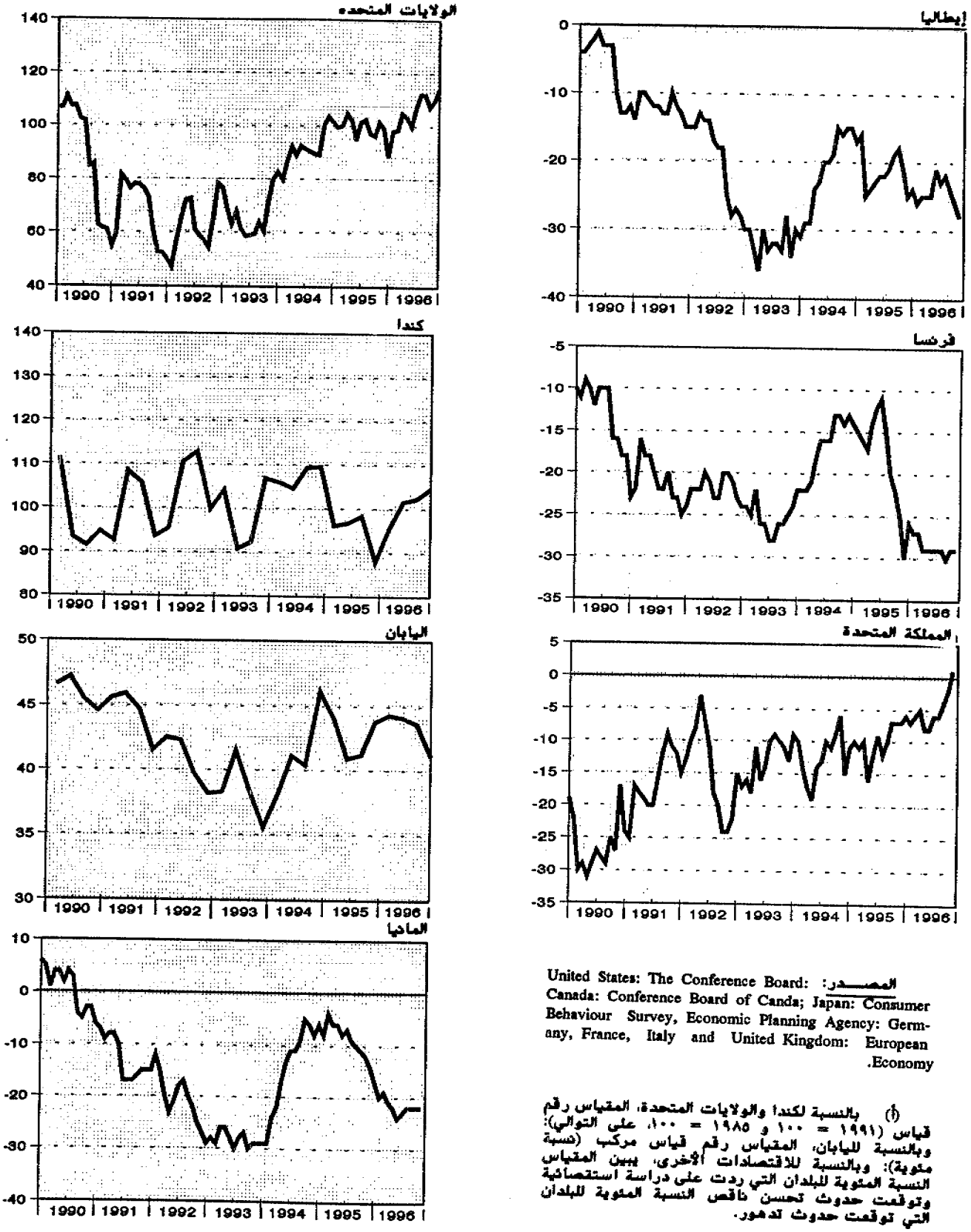

المصـــدر: United States: The Conference Board: Canada: Conference Board of Canda; Japan: Consumer Behaviour Survey, Economic Planning Agency: Germany, France, Italy and United Kingdom: European Economy.

(أ) بالنسبة لكندا والولايات المتحدة، المقياس رقم قياس (١٩٩١ = ١٠٠ و ١٩٨٥ = ١٠٠، على التوالي)؛ وبالنسبة لليابان، المقياس رقم قياس مركب (نسبة مئوية)؛ وبالنسبة للاقتصادات الأخرى، يبين المقياس النسبة المئوية للبلدان التي ردت على دراسة استقصائية وتوقعت حدوث تحسن ناقص النسبة المئوية للبلدان التي توقعت حدوث تدهور.

ويبدو أن الاقتصاد الكندي يتجه نحو فترة من النمو يتجاوز معدله ٣ في المائة. وأمكن تخفيض أسعار الفائدة لكل من الأجل القصير والأجل الطويل منذ أوائل عام ١٩٩٥ بانخفاض التضخم (الذي بلغ في المتوسط ١,٣ في المائة سنويا على مدى السنوات الثلاث الماضية) وإحراز تقدم في تثبيت الأوضاع المالية. وبدأ انخفاض أسعار الفائدة يعزز الطلب المحلي؛ وشهدت المبيعات النهائية زيادة قوية منذ أواخر عام ١٩٩٥، واقترنت بنمو في الاستهلاك الخاص مما عكس ارتفاعا في ثقة المستهلك (انظر الشكل الثاني-١). وسيظل أضعف عنصر في الطلب هو الإنفاق الحكومي، بسبب استمرار التقشف المالي على جميع المستويات الحكومية. ونظرا لاستمرار تخفيض العمالة في القطاع العام، فإنه لا يتوقع أن تنخفض كثيرا البطالة التي يبلغ معدلها ضعف ما هي عليه في الولايات المتحدة (انظر الجدول ألف-٦). ولا يزال ثمة ركود كبير في أسواق العمل والمنتجات بسبب الانتعاش البطيء نسبيا من انتكاس الفترة ١٩٩٠-١٩٩١.

ونما الاقتصاد الياباني بقوة في عام ١٩٩٦ لأول مرة منذ عام ١٩٩١. وأدى برنامج ضخم للانفاق العام، بدأ في عام ١٩٩٦، الى تعزيز الإنفاق، بينما سجل الاستثمار الثابت الحكومي والاستثمار في المساكن الخاصة زيادة يبلغ حجمها رقمين تقريبا في السنة الماضية. ونما الاستثمار الثابت التجاري بمعدل ٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٦، حيث شجعه على ذلك تحسن توقعات الصادرات في أعقاب تخفيض قيمة الين في عام ١٩٩٦، فضلا عن تدابير رفع القيود التنظيمية في بعض قطاعات الخدمات. غير أن الإنفاق الاستهلاكي جعل النمو العام للناتج المحلي الإجمالي يتباطأ، مما أظهر قلقا بشأن استمرار ضعف سوق العمل. كما أن الصادرات الصافية كانت ضعيفة، وهو أثر متأخر لارتفاع قيمة الين في عام ١٩٩٥.

وثمة شواغل بشأن إمكانية استمرار نمو اليابان في عام ١٩٩٧ وما بعده. فما يزيد على ٨٠ في المائة من النمو المحقق في عام ١٩٩٦ نشأ عن القفزة التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول، والتي تعكس برنامج الإنفاق الحكومي المكثف؛ وعندما تباطأ الاستثمار العام بصورة ملموسة خلال بقية السنة، نما الاقتصاد بمعدل أكثر تواضعا (انظر الجدول الثاني-١). وعلاوة على ذلك، يتوقع حدوث انخفاض حاد في الاستثمار العام في خطط الإنفاق العام الحكومية على النحو الموجز في ميزانية ١٩٩٧-١٩٩٨. وترمي هذه الميزانية الى تخفيض العجز الحكومي العام الى ما دون ٣ في المائة. ولذا فإن السؤال الرئيسي المطروح هو ما إذا كان الإنفاق الخاص سيحل محل الإنفاق العام الأقل.

والواقع أنه يتوقع أن يتباطأ نمو الاستهلاك الخاص في اليابان في الربع الثاني من عام ١٩٩٧. وقد رفع معدل الضرائب على الاستهلاك في نيسان/ابريل ووضع حد للإعفاءات الضريبية الخاصة على الدخل. ومن جهة أخرى، يحتمل أن يشهد الاستثمار الخاص والقطاع الخارجي نموا قويا نسبيا مادام سعر صرف الين مقابل الدولار قريبا من مستواه في الربع الأول من عام ١٩٩٧.

ويتمثل الأثر الصافي لهذه العوامل المختلفة في توسع الناتج بما يقل عن ٢ في المائة في عام ١٩٩٧. وهذا لا يكفي لتحسين سوق العمل، لا سيما في مواجهة العوامل الهيكلية، وكان من هذه العوامل تزايد اختلال عناصر سوق العمل: أي وجود زيادة من المشاركين في سوق العمل ممن لا يملكون المهارات التي تطلبها الشركات.

ويبدو أن اقتصادات غرب أوروبا القارية قد دخلت ثانية مرحلة انتعاش بعد أن اشتد ضعف النشاط في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ وأوائل عام ١٩٩٦ (انظر الجدول الثاني-١). ومن المحتمل أن يكون للحافز الناشئ عن السياسة النقدية الأقل تشددا وعن الطلب الخارجي القوي أثر راجح على الانعكاسات السلبية للسياسات المالية المتشددة. غير أنه لا يتوقع أن ينمو الناتج بقوة كافية لإحداث أي أثر ملموس في مستويات البطالة المرتفعة.

والى الآن، تقود الصادرات مسيرة الانتعاش الألماني. وانخفض في عام ١٩٩٦، الاستثمار التجاري الذي كان يقوم بدور رئيسي في الانتعاشات السابقة، وتركز أساسا على الترشيد والإحلال بدل توسيع الطاقة الانتاجية. وفي عام ١٩٩٧، يتوقع أن يظل الاستثمار التجاري ضعيفا في الآليات والمعدات، فضلا عن الهياكل، إذ لن تصل معدلات استغلال الطاقة الى المستويات الاعتيادية قبل عام ١٩٩٨. وقد لا يسجل الاستهلاك الخاص سوى مكاسب متواضعة، تعكس نموا يكاد يكون منعدما في الدخول ودرجة عالية من الشك بشأن الأمن الوظيفي. ومجمل القول، إن النمو المتوقع سيكون بدرجة من الضعف لا تتيح تخفيض البطالة التي يحتمل أن تظل في مستوى يقارب في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ أعلى مستوى لها بعد الحرب. ومنذ إعادة توحيد شطري المانيا، أدى الإنفاق العام الواسع النطاق وتحسين الإنتاجية الى تعزيز الناتج في الجزء الشرقي من البلد ورفع مستوى النمو الاقتصادي في ألمانيا برمتها. وبدأت أهمية هذه الحوافز الإقليمية تنخفض حيث يميل النمو في الجزء الشرقي من البلد الى الاقتراب من معدل النمو المنخفض في الجزء الغربي.

وبعد التباطؤ الذي شهدته سنة ١٩٩٥، تعزز النشاط الاقتصادي الفرنسي خلال عام ١٩٩٦ ويحتمل أن يشهد مزيدا من التسارع في عام ١٩٩٧. ويتوقع أن تكون الصادرات والاستثمار المحركين الرئيسيين للنمو. وثمة حاجة الى تحديث واستعادة القدرات الإنتاجية في أعقاب الانخفاض الحاد الذي حدث في الاستثمار في أوائل التسعينات. ويحتمل أن يتخلف الانفاق الاستهلاكي عن الناتج المحلي الإجمالي عامة بسبب مستوى ثقة المستهلكين الذي مازال منخفضا، وتواضع الأجور في ظل ارتفاع البطالة، فضلا عن زيادة الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي.

وكانت وطأت التباطؤ الاقتصادي على إيطاليا شديدة للغاية في عام ١٩٩٦. فقد ارتفعت قيمة الليرة في عام ١٩٩٦، بسبب السياسة النقدية المتشددة الرامية الى مكافحة التضخم، الذي كان يتجاوز الى حد كبير متوسط الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على الأثر الانكماشي لهذه العوامل المتعلقة بالنقد وأسعار الصرف، اتخذت الحكومة موقفا ماليا بالغ التقشف، بهدف ضمان بلوغ إيطاليا لهدف الحد من عجز الميزانية الذي حددته معاهدة ماستريخت. وكان الجانب المضيء الذي شكل في الواقع هدفا للسياسات الحكومية المتشددة، هو انخفاض التضخم لأول مرة منذ عام ١٩٦٩، حيث انحدر الى ما دون ٣ في المائة بكثير كمعدل سنوي في نهاية عام ١٩٩٦. وعلى ضوء تحسن التوقعات المتعلقة بالتضخم، انخفضت أسعار الفائدة. غير أنه يتوقع أن يؤدي كبح طلب المستهلك الناشئ عن استمرار الضعف في سوق العمل والسياسة المالية المتشددة الى مواصلة كبح الانتعاش في عام ١٩٩٧.

ودخل اقتصاد المملكة المتحدة السنة السادسة من التحسن الدوري. ولم يعد التوسع تحفزه الصادرات، نظرا لارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني والانخفاض النسبي للنمو في معظم الأسواق الأوروبية. بل كان ثمة ارتفاع قوي في الانفاق الاستهلاكي معزز بتواصل انخفاض البطالة، وارتفاع الدخول الحقيقية وانخفاض متواضع في الضرائب. ويتوقع أن تتسارع وتيرة الاستثمار التجاري في عام ١٩٩٧ رغم ارتفاع أسعار الفائدة، إذ تعتبر احتمالات تحقيق الأرباح مشجعة.

مواقف سياسات الاقتصاد الكلي

رغم التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل، اتسمت أوضاع السياسة الحكومية في البلدان المتقدمة النمو بالانضباط المالي. وباستثناء اليابان، لم تبذل أي محاولات لحفز النمو الاقتصادي عن طريق السياسة المالية؛ ومن ثم، أصبحت الجهود الرامية الى توجيه الاقتصادات نحو نمو مستدام غير تضخمي وظيفة من وظائف السياسة النقدية أساسا.

وفي الولايات المتحدة، نجح الاحتياطي الاتحادي في توجيه دفة الاقتصاد على طريق النمو المستقر غير التضخمي. ومن تموز/يوليه ١٩٩٥ الى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عندما تبين له أن وتيرة الاقتصاد تتباطأ بسرعة، خفض سعر الفائدة الرئيسي للأجل القصير، أي معدل الأموال الاتحادية، بـ ٠,٧٥ نقطة مئوية ليصل الى ٥,٢٥ في المائة. وأتاحت ظروف انخفاض التضخم للاحتياطي الاتحادي خيارا لم يسبق له نظير عمليا لتخفيف ضوابط السياسة النقدية خلال فترة لم يكن من المتوقع فيها أن يحصل انكماش حالا ولا استقبالا. وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٧، قرر الاحتياطي الاتحادي رفع هذا المعدل الى ٥,٥ في المائة، حيث كان الاقتصاد ينمو بوتيرة قوية للغاية خلال الأشهر الستة السابقة. ومن الواضح أن هذا الإجراء كان وقائيا لأنه لم تكن ثمة دلائل كبيرة على حدوث ضغط على الأسعار.

ودخل الاقتصاد الكندي السنة الرابعة من سياسة تقشف مالي أشد من سياسة تثبيت الأوضاع المالية، التي كثرت مناقشتها في أوروبا (انظر الجدول ألف-٨)[٢]. وتحقق تخفيض العجز هذا أساسا بإجراء تخفيضات في الإنفاق. ومن المتوقع أن تبدأ نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي في كندا في الانخفاض في عام ١٩٩٨، وذلك لأول مرة منذ أواسط السبعينات. وأتاح تحسن توقعات التضخم في كندا لمصرف كندا تخفيض سعر المصرف ١٩ مرة خلال ٢١ شهرا حيث بلغ ٣,٥ في المائة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، مما جعل أسعار الفائدة في البلد تنخفض الى مستويات لم تشهدها منذ ٤٠ سنة. ووسعت الزيادة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٧ الهوة الكبيرة أصلا بين أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ومثيلاتها في كندا، ومارست ضغطا على الدولار الكندي في اتجاه التخفيض. وفي ظل هذه الظروف يصعب التنبؤ بأي انخفاض آخر في أسعار الفائدة في كندا.

وفي اليابان، ارتأت الحكومة أن ثمة حاجة ماسة الى تخفيض العجز المالي بسبب الزيادة الحادة في الدين العام. وكما يتبين من المناقشة الواردة في الفصل السادس تتزايد التزامات المستقبلية للحكومة بتمويل مدفوعات الضمان الاجتماعي، وما لم تحدث تغييرات، فإن اليابان ستواجه اختلالات شديدة في ماليتها العامة. وتناقش الحكومة في الوقت الراهن إلغاء الحاجة الى تمويل عجز الميزانية بالسندات بحلول عام ٢٠٠٣، والقيام في الوقت ذاته، بتجنب ارتفاع نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي الى ٥٠ في المائة، وهو الأمر الذي ستضطر اليه إن لم تجر تغييرات رئيسية في سياسة الإنفاق. ومن الخطوات الممكنة تمديد فترة خطة الاستثمار العام العشرية. ويمكن للحكومة أيضا أن تفرض حدا أقصى لمجموع النفقات، بل ويمكنها أن تخفضها. وتنوي الحكومة ترتيب جميع بنود النفقات الرئيسية حسب أولويتها

---

(٢) انخفض عجز الحكومة الاتحادية كجزء من الناتج المحلي الإجمالي مما يقارب ٦ في المائة في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٣ الى ٢,٤ في المائة في ١٩٩٧/١٩٩٦ ومن المتوقع أن ينخفض الى ما دون ١ في المائة في ١٩٩٨/١٩٩٧؛ وفي الوقت ذاته، نفذ تقليص مالي على صعيد المقاطعات.

استنادا الى أهداف السياسة العامة وفعالية التكاليف. وهذا من شأنه أن يشكل خروجا هاما عن الممارسة التقليدية المتبعة في وضع الميزانية والمتمثلة في تغيير النفقات المتعلقة بجميع البنود بشكل متناسب.

ونظرا للركود الاقتصادي الحالي، فإنه يتوقع أن يظل معدل الخصم الرسمي في اليابان لبعض الوقت عند مستوى انخفاضه التاريخي البالغ ٠,٥ في المائة. فانخفاض أسعار الفائدة مسألة ذات أهمية حاسمة للانتعاش الاقتصادي. فهي لا تحفز الاستثمار الخاص فحسب، بل تشجع أيضا المستثمرين الخواص على شراء الأوراق المالية الأجنبية. وهذا من شأنه أن يتصدى للضغوط الرامية الى رفع قيمة الين عندما يبدأ فائض الحساب الجاري الياباني في التزايد من جديد.

ويعزى الأداء الهزيل للاقتصاد الياباني في السنوات الأخيرة في معظمه الى جوانب ضعف هيكلية، تبدي بعضها للعيان بشكل مفاجئ بفعل احتدام المضاربات المالية في بداية العقد. ويتعلق البعض الآخر منها بكثير من الأنظمة الاقتصادية المنفصلة، لم يعد بعضها مجديا. ومن المسائل الحاسمة للنمو الاقتصادي الطويل الأجل قدرة الحكومة على أن تدفع قدما بعملية رفع القيود التنظيمية عن أنشطة مثل الأعمال المصرفية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية. غير أنه لما كانت المصارف اليابانية تحوز ديونا مشكوكا فيها تزيد في مجموعها على ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الحكومة سعت الى تخفيف العبء بالشراء المباشر للعقارات ووضع خطط لتحويل القروض الى أوراق مالية مضمونة برهن عقاري.

وفي العديد من البلدان الأوروبية، طغى على صنع السياسات الاقتصادية السعي الى استيفاء معايير الميزانية المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت مع عدم تقويض الانتعاش. والواقع أن النمو إذا تعثر فسيكون من المستحيل على العديد من البلدان تقريبا أن تحقق الأهداف في نهاية عام ١٩٩٧. وفي بعض الحالات، يحتمل أن تستوفي معايير الميزانية بسياسة مالية أقل تشددا مما كانت عليه منذ سنة خلت. غير أنه في إيطاليا، فرضت تخفيضات إضافية على الإنفاق وضرائب جديدة بلغت ما يعادل تقريبا ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الميزانيتين العادية والتكميلية لعام ١٩٩٧.

ولئن ظلت السياسة المالية متشددة في أوروبا، فإن الشروط النقدية قد خففت الى حد كبير خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، في خضم تباطؤ النمو وانخفاض التضخم - الذي يعزى جزئيا في حد ذاته الى سياسة التقشف المالي. وسيسهم انخفاض أسعار الفائدة الناجم عن ذلك في تخفيض تكاليف خدمة الدين ويعزز من ثم السعي الى بلوغ أهداف ماستريخت. غير أنه بتعزيز النشاط الاقتصادي في عام ١٩٩٧، تتضاءل احتمالات إجراء المزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة المنخفضة هذه.

وإذا كانت المصارف المركزية ووزارات المالية هي التي تقرر الى حد كبير أسعار الفائدة القصيرة الأجل، فإن التغيرات التي تشهدها أسعار الفائدة الطويلة الأجل تقررها السوق في الأغلب وتعكس تقدير السوق لاتجاه المتغيرات الرئيسية، من قبيل مستقبل التضخم وتقلبات أسعار الفائدة. وفي إطار النهج المفضي الى الاتحاد الاقتصادي والمالي، كان ثمة تقارب بارز في أسعار الفائدة الطويلة الأجل عبر البلدان (انظر الشكل الثاني-٢)[٣]. ومنذ عام ١٩٩٥، يجري تقريب الفوارق بين أسعار الفائدة الألمانية وبين أسعارها في اسبانيا وإيطاليا والبرتغال. وألغي الفارق في العائد بين السندات الفرنسية والسندات الألمانية في عام ١٩٩٧.

(٣) لم يتم إيراد الأرقام المتعلقة بالبلدان التي تدور عملاتها في فلك المارك الألماني - مثل بلجيكا والدانمرك ولكسمبرغ والنمسا وهولندا - على اعتبار أن السياسة العامة تكفل أن تظل هذه قريبة من الأسعار الألمانية.

الشكل الثاني - ٢ أسعار الفائدة الطويلة الأجل في بلدان أوروبية مختارة، ١٩٩٥-١٩٩٦

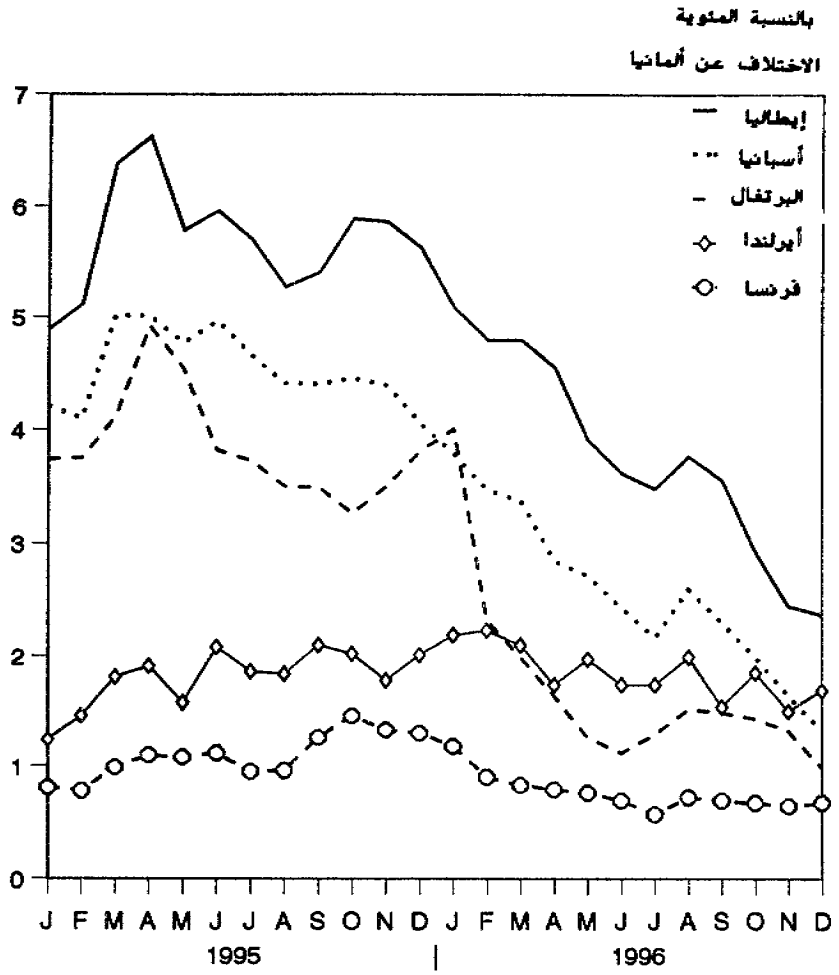

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

وفي المملكة المتحدة، قررت السلطات النقدية الشروع في رفع أسعار الفائدة بصورة وقائية لتخفيف وتيرة الرواج الاقتصادي ومنع التضخم من تجاوز معدله المستهدف وهو ٢,٥ في المائة. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، رفع مصرف انكلترا، معدل الاقتراض الأساسي بربع نقطة ليصل الى ٦ في المائة، وهذا أول إجراء لتشديد السياسة النقدية منذ ٢٠ شهرا. وإلى غاية الوقت الراهن من السنة السادسة للانتعاش (أول انتعاش من نوعه يحدث في فترة ما بعد الحرب) نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل معتدل لكنه مطرد ومتواصل وغير تضخمي. ونظرا لما تتسم به ميزانية السنة المالية ١٩٩٧ من قيود معتدلة، وكذا ما يشهده الجنيه الاسترليني من قوة ملموسة، فإن الجولة الحالية من التقشف النقدي لا يحتمل أن تكون متشددة.

وفي استراليا، ينصب الاهتمام الرئيسي لسياسة الاقتصاد الكلي على موازنة الميزانية في غضون ثلاث سنوات. غير أنه للتصدي لتباطؤ واضح في النمو، وانخفاض في الضغوط التضخمية واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، خففت الحكومة من سياستها النقدية بتخفيض نسبة السيولة النقدية على ثلاث خطوات من ٧,٥ في المائة الى ٦ في المائة منذ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وعلى النقيض من ذلك، ظلت السياسة النقدية والسياسة المالية كلتاهما متشددتين، في نيوزيلندا في عام ١٩٩٦، على الرغم من أنهما كانتا قد حققتا بالفعل تباطؤا في النمو القوي الذي شهدته الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. ورغم احتمال أن تصبح السياسة المالية توسعية بدرجة أكبر قليلا في عام ١٩٩٧، فستظل الميزانية تحقق فائضا.

الإصلاحات الهيكلية لتعزيز المكاسب الناجمة عن تثبيت الأوضاع المالية

تمثلت المكاسب الناجمة عن تثبيت الأوضاع المالية في البلدان المتقدمة النمو في انخفاض أسعار الفائدة والتضخم. وعلى مدى أطول، سيرتهن الكثير بما إذا كانت البلدان تستطيع تعزيز منجزاتها المالية لتحقيق نمو أسرع يتمخض عن خلق وظائف. ويتزايد الإدراك بضرورة معالجة العوامل الهيكلية بما يضمن حدوث ذلك النمو[٤].

ويعد الاهتمام الذي توليه اليابان لتحرير الأسعار، مثالا على الصعوبة الهيكلية التي يتعين معالجتها. وفي أوروبا، حيث أوشكت الجهود المبذولة لتلبية معايير ماستريخت أن تؤتي ثمارها، يزداد تحول البلدان إلى شواغل السياسات الهيكلية، وبصورة رئيسية الضمان الاجتماعي، والصحة، والتعليم، بما في ذلك تدريب العمال، وأشكال عدم المرونة في سوقي العمل والإنتاج. فمثلا، توصل قادة الأعمال التجارية وقادة العمال إلى اتفاق وطني في نيسان/ أبريل ١٩٩٧، قبلت الفئة الأولى بموجبه نظاما جديدا لعقود التعيين حيث تتجدد كل أربع سنوات بالنسبة لطالبي العمل لأول مرة، وللعاطلين لأجل طويل، في حين وافقت الفئة الأخرى على خفض التعويضات المستحقة في حالات الفصل التعسفي. والمتوقع أن تزيد هذه التدابير الجديدة من فرص العمل. وفي ألمانيا تساهم العملية السياسية في إصلاح الضرائب والرفاه. وفي بلجيكا وافقت اللجنة الأوروبية في آذار/ مارس ١٩٩٧ على خطة لخفض اشتراكات الضمان الاجتماعي بالنسبة للشركات التي تعين عمالا يدويين. والمتوقع أن تشجع اشتراكات الضمان الاجتماعي المنخفضة تلك الشركات على تقديم عروض عمل للعمال اليدويين ومن ثم تؤدي إلى خفض البطالة.

---

(٤) انظر مثلا، توصية المجلس الأوروبي المؤرخة ٨ تموز/ يوليه ١٩٩٦، بشأن المبادئ التوجيهية العامة للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء والجماعة الأوروبية: "إذا أريد التغلب على التحديات الاقتصادية التي تواجه الجماعة، فلا بد من مواصلة استراتيجية سياسة الاقتصاد الكلي الحالية، ولا سيما في مجال توحيد الميزانية، فضلا عن مواصلة الإصلاح الهيكلي. ولا بد من اتخاذ مبادرات مناسبة في كل من سوقي البضائع والخدمات وفي مجال إصلاحات سوق العمل". (اللجنة الأوروبية، "الاقتصاد الأوروبي"، (بروكسل)، العدد ٦٢ (١٩٩٦) الصفحة ٥).

البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

شهد عام ١٩٩٦ مزيدا من الانكماش في إنتاج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كمجموعة (انظر الجدول ألف - ٣). غير أنه قد يغدو عام ١٩٩٧ مبشرا بالخير بصورة أكبر. وربما يبدو وكأن هذا ينطوي على مفارقة نظرا للنكسات والصعوبات التي واجهها كثير من تلك البلدان عام ١٩٩٦. إلا أنه حدثت تطورات هامة في مجال السياسة العامة، في عديد من البلدان عام ١٩٩٦ وفي مطلع عام ١٩٩٧، مما يبشر بأن تلك الاقتصادات ستكون في نهاية هذه السنة في موقف أكثر رسوخا، مع تطور مؤسسات السوق بمزيد من الفعالية، لتتحرك صوب طريق نمو مستدام على المدى الطويل.

والمتوقع أن يشهد عام ١٩٩٧ بصفة عامة أول زيادة في إنتاج المنطقة برمتها منذ عام ١٩٨٩، تسجل فيه اقتصادات وسط وشرق أوروبا ودول البلطيق وبلدان رابطة الدول المستقلة، جميعـــا، نموا (انظر الجدول ألف - ٣). إلا أنه يجب النظر إلى هذا الانتعاش في الانتاج في سياق الانخفاضات الجذرية السابقة في الإنتاج: فبالنسبة لبلدان وسط وشرق أوروبا يتوقع أن يتجاوز إنتاج بولندا فقط عام ١٩٩٧ مستواه في عام ١٩٨٩[٥] (انظر الشكل الثاني - ٣). وكانت انخفاضات الانتاج التي تم قياسها أشد في رابطة الدول المستقلة ودول البلطيق؛ فمثلا يتوقع أن يظل الإنتاج في الاتحاد الروسي وأوكرانيا عام ١٩٩٧ أدنى من مستواه فيهما عام ١٩٨٩ بأكثر من ٤٠ في المائة و ٦٠ في المائة، على التوالي.

(٥) ومع ذلك، كان مستوى الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٩ في بولندا، مساويا لمستواه عام ١٩٧٨.

الشكل الثاني - ٣ - الانتاج في عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٨٩
في وسط وشرق أوروبا

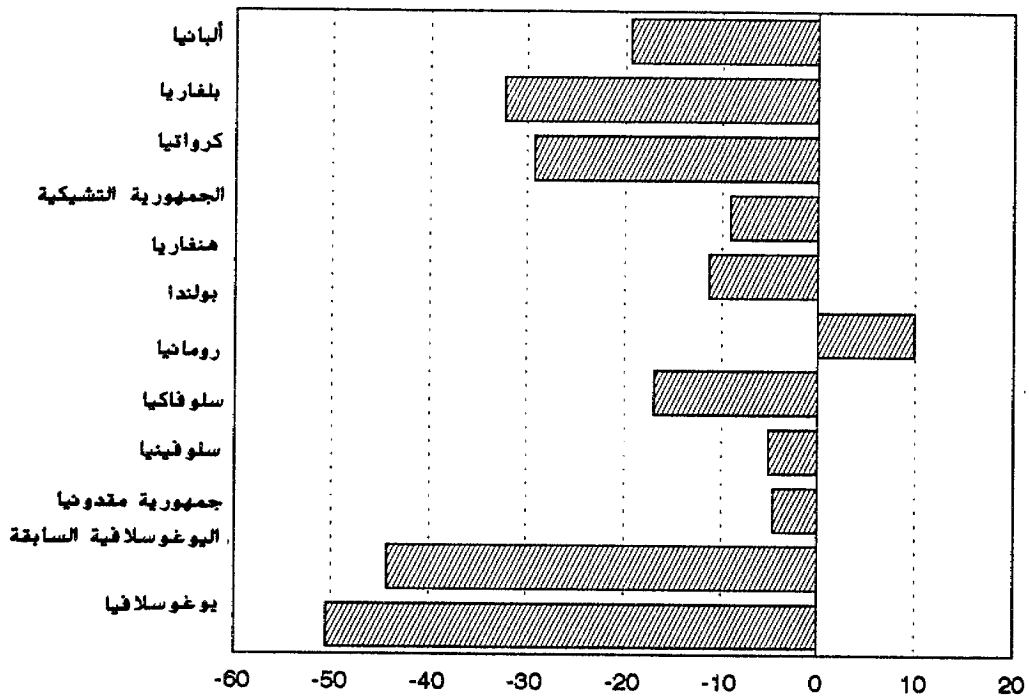

النسبة المئوية لصافي التغير منذ عام ١٩٨٩

المصادر: الإحصاءات الوطنية وتوقعات الأمانة العامة للأمم المتحدة، مع الاستناد بصورة جزئية إلى مشروع لنك.

وعلاوة على ذلك، فإن استئناف نمو الإنتاج لا يعني بالضرورة الانخفاض في البطالة. فقد كان مجموع عدد العاطلين المسجلين في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ١٤,٤ مليون شخص في نهاية عام ١٩٩٦، أي أكثر من العام الذي سبقه بمقدار ٠٠٠ ٣٧٠[٦]. ومع أن مستوى البطالة انخفض في بلدان وسط وشرق أوروبا وفي دول البلطيق من ٧,٥ ملايين في آذار/ مارس ١٩٩٤ إلى ٦,١ ملايين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، فلا تزال معدلات البطالة في هذه البلدان مرتفعة، إذ تبلغ حوالي ١١ في المائة في المتوسط. ومعدل البطالة في رابطة الدول المستقلة أدنى من ذلك إذ يبلغ ٦,٤ في المائة في المتوسط وتتفاوت المعدلات المسجلة بين ١ في المائة في أذربيجان وحوالي ١٠ في المائة في أرمينيا[٧].

وبالنظر إلى حجم انكماش الانتاج المحسوب منذ بدأت مرحلة الانتقال، فإنه حتى معدلات البطالة هذه يجب أن تعني إما زيادة العمالة أو الإفادة عن الانتاج بأقل من الواقع بصورة خطيرة. ومن ناحية ثانية، كان الإبقاء على العمال في الوظائف، طريقة لمواصلة تزويدهم بالخدمات الاجتماعية، بما في ذلك المساكن. ولا يمكن مواصلة هذه الممارسة إلى ما لا نهاية في البيئة الاقتصادية الجديدة في هذه البلدان، مما يجعل التحول إلى النمو القوي جوهريا في خاتمة المطاف.

وكان تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من بين شروط انتعاش النشاط الاقتصادي بصورة متواصلة. ويمكن أن يلمس التقدم الذي تحقق عام ١٩٩٦ في انخفاض التضخم، حيث انخفضت معدلات التضخم عام ١٩٩٦ بصورة كبيرة إلى أدنى مما كانت عليه في السنوات الثلاث السابقة (انظر الجدول الثاني - ٢). وتحقق أكبر تقدم في مواجهة التضخم في بلدان رابطة الدول المستقلة، وكرواتيا ويوغوسلافيا، التي كانت قد شهدت معدلات تضخم مرتفعة تربو على ٠٠٠ ١ في المائة في مستهل التسعينات. وأدت تلك المعدلات إلى جعل اتخاذ قرار اقتصادي رشيد مستحيلا بالفعل[٨].

---

(٦) اللجنة الاقتصادية لأوروبا، "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا، في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.II.E.1)، الجدول ٣-٣-٢.

(٧) ومع ذلك ففي كثير من هذه البلدان، تبين الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة أن عدد العاطلين المسجلين أقل كثيرا من عدد العاطلين الراغبين في العمل، ويعكس العدد الأخير تعريف البطالة وفقا لمنظمة العمل الدولية. ففي الاتحاد الروسي مثلا، سجل ٣,٤ في المائة من القوة العاملة باعتبارهم عاطلين عام ١٩٩٦، بينما بلغت البطالة مستوى ٩,٣ في المائة وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية.

(٨) نظرا لأن معدلات التضخم المرتفعة صاحبت الانخفاض الشديد في الانتاج، كان جليا أن التضخم سببه الزيادات السريعة في الأمـــوال والقروض، والعوامل المتصلة بالعرض؛ ونظرا لأن معدلات استغلال القدرة في المنطقة لا تزال منخفضة، فما زال الطلب ليس هو العامل الرئيسي في استشراء التضخم.

الجدول الثاني - ٢ - تضخم أسعار الاستهلاك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ١٩٩٣-١٩٩٦

(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
وسط وشرق أوروبا				
بلغاريا	٧٣	٩٦	٦٢	١٢٣
بولندا	٣٧	٣٣	٢٨	٢٠
الجمهورية التشيكية	٢١	١٠	١٠	٩
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٣٥٣	١٢٢	١٧	٤
رومانيا	٢٥٦	١٣٧	٣٢	٣٩
سلوفاكيا	٢٣	١٣	١٠	٦
سلوفينيا	٣٢	٢٠	١٣	١٠
كرواتيا	٥١٧ ١	٩٨	٢	٤
هنغاريا	٢٣	١٩	٢٨	٢٤
يوغوسلافيا	(أ)	(أ)	٧٤(ب)	٩١
دول البلطيق				
استونيا	٨٩	٤٨	٢٩	٢٣
لاتفيا	١٠٩	٣٦	٢٥	١٨
ليتوانيا	٤١٠	٧٢	٤٠	٢٥
رابطة الدول المستقلة				
أذربيجان	١٣٠ ١	٦٦٤ ١	٤١١	٢٠
أرمينيا	٧٣٢ ٣	٩٦٠ ٤	١٧٥	١٩
أوزبكستان	٢٣٢ ١	٥٥٠ ١	٣١٥	..
أوكرانيا	٧٣٥ ٤	٨٩١	٣٧٧	٨٠
بيلاروس	١٩١ ١	٢٢٠ ٢	٧٠٩	٥٣
تركمانستان	٦٣١ ١	٧١٤ ٢	..	..
جورجيا	٠٨٤ ٤	٤٧٠ ٢٢	١٧٨	٣٩
روسيا	٨٧٥	٣٠٩	١٩٧	٤٨
طاجيكستان	٨٨٥ ٢	٣٥٠	٦٨٢	٤٢٢
قيرغيزستان	٢٠٩ ١	٢٧٨	٤٣	٣٠
كازاخستان	٦٦٣ ١	٨٨٠ ١	١٧٦	٣٩
جمهورية مولدوفا	٧٥١ ١	٤٨٦	٣٠	٢٤

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا، في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.II.E.1)، الجدول باء - ٧ الوارد في التذييل الإحصائي.

(أ) بلغت المعدلات السنوية للتضخم الكبير في يوغوسلافيا ما يربو على ألف بليون نقطة مئوية.

(ب) الفترة شباط/ فبراير - كانون الأول/ ديسمبر زيادة على الفترة المناظرة عام ١٩٩٤.

الأبعاد الرئيسية للنمو الاقتصادي

كان الطلب المحلي هو الحافز الرئيسي للنمو الاقتصادي في عام ١٩٩٦ في وسط وشرق أوروبا، باستثناء هنغاريا. وما برح الاستهلاك الخاص ينتعش في المنطقة، وذلك بصورة جزئية، نتيجة لزيادة الأجور الحقيقية. وكانت مساهمة القطاع الأجنبي في النمو سلبية عامة، حيث نما حجم الواردات، التي كثيرا ما كانت سلعا استثمارية، وإن شملت أيضا سلعا استهلاكية، بسرعة أكبر من سرعة نمو الصادرات. ومع التدفقات الرأسمالية الأجنبية القوية إلى الداخل، ارتفعت أسعار الصرف، التي كانت من ناحية أخرى عاملا رئيسيا في السيطرة على التضخم.

ويعكس الأداء الاقتصادي القوي لبولندا، وهي أكثر البلدان سكانا بين دول وسط وشرق أوروبا، تقدمها صوب بناء اقتصاد حديث. وقد شهدت بولندا تسارعا في النمو الاستثماري كل سنة منذ عام ١٩٩٢ (انظر الجدول ألف - ١٠). وتطرأ تغييرات على توزيع الانتاج: فقد ارتفع نصيب الخدمات من ٣٥ في المائة عام ١٩٩١ إلى ٥٢ في المائة عام ١٩٩٦، وانخفض نصيب الصناعة والتشييد من ٥٢ في المائة إلى ٣٩ في المائة ونصيب الزراعة من ١٣ إلى ٨ في المائة. وقد شجع الطلب المحلي في بولندا التوسع الشديد في توفير القروض المحلية، سواء بالنسبة للأسر المعيشية أو للأعمال التجارية: وزاد مجموع القروض المقدمة إلى الأعمال التجارية بمقدار ١٤ في المائة بالقيمة الحقيقية وإلى الأسر المعيشية بنسبة ٧٦ في المائة؛ وتضاعف الانفاق على السيارات والحواسيب في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦.

وفي هنغاريا، استمر العمل في عام ١٩٩٦ بمجموعة برامج ترسيخ الاستقرار، التي بدأت في آذار/ مارس ١٩٩٥ وتحققت من ذلك النتائج المرجوة التالية: كان النمو الإجمالي ضعيفا إلا أنه أمكن تجنب حدوث انتكاس تام. وساعد النمو القوي للصادرات والنمو الضعيف للواردات، والذي لم يحدث فقط من جراء تخفيض العملة، وإنما أيضا بسبب الرسوم الإضافية على الواردات، على تقليص عجز الحساب الجاري لهنغاريا من ٣,٩ بلايين دولار عام ١٩٩٤ إلى ٢,٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ و ١,٨ بليون دولار عام ١٩٩٦. وأدى التقشف المالي إلى انخفاض الاستهلاك العام عام ١٩٩٦. كما أدت سياسة تقييد الدخول إلى انخفاض الأجور الصافية الحقيقية للسنة التالية على التوالي. ويبدو أن مجموعة البرامج قد وضعت الأساس لتحسين الأداء الاقتصادي.

وفي نيسان/ أبريل ١٩٩٧ بدأت الجمهورية التشيكية تكيف سياسة الاقتصاد الكلي بصورة كبيرة، نظرا لازدياد العجز في الحساب الجاري والعجز المالي بصورة ملحوظة. وأحد الأسباب الأساسية لهذه الاختلالات، عدم نمو الإنتاجية بالسرعة التي نما بها الدخل الحقيقي طوال سنين عديدة. وحصلت المشاريع على تمويل كبير من معظم المصارف المملوكة للدولة، ولم تكن مسألة إعادة التنظيم الهيكلي ذات أولوية عالية نظرا لزيادة دفعات البضائع التي جرى تسليمها فضلا عن الطلب المحلي زيادة كبيرة. ومع ارتفاع قيمة العملة نتيجة للتدفقات المالية إلى الداخل التي اجتذبتها أسعار الفائدة المرتفعة - والتي ارتبطت هي ذاتها بسياسة نقدية متشددة - انخفضت الصادرات بعد الربع الثاني من عام ١٩٩٦ كما انخفض الانتاج الصناعي. وأدى هذا إلى انخفاض الإيرادات الضرائبية، مما أسهم في الاختلال المالي.

وشملت مجموعة برامج نيسان/ أبريل ١٩٩٧ تدابير للتقليل من الواردات والإبقاء على الانفاق الحكومي أقل من استقطاعات الميزانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأجور[٩]. واقترن تشديد القيود المالية بتخفيف القيود النقدية: فقد جرى تخفيض الحد الأدنى من المتطلبات الاحتياطية للمصارف من ١١,٥ إلى ٩,٥ في المائة من الودائع. وأعلنت الحكومة أيضا عزمها على الاضطلاع بإصلاحات مؤسسية: للتعجيل بخصخصة المصارف والشركات، وتطبيق إجراءات صارمة على التهرب من الضرائب، والفساد، وإقامة جهاز مراقبة مستقل لمراقبة سوق براغ للأوراق المالية.

---

(٩) سيتعين على المستوردين إيداع ٢٠ في المائة من قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية والأغذية في حسابات غير فعلية للفوائد لمدة ١٨٠ يوما. وللمساعدة على خفض العجز المالي يتعين تحقيق انخفاض مقداره ٨٥٥ مليون دولار في النفقات المستقطة بالميزانية من خلال كبح نمو أجور القطاع العام لتصبح ٧,٣ في المائة بعد أن كانت ١١,٩ في الاستقطاعات الأولية، وكذلك من خلال خفض مصروفات المؤسسات المدرجة بالميزانية، والتحويلات للسكان، والإعانات المقدمة من الحكومة في مجال الاستثمار، وفي غير مجال الاستثمار.

ومن البلدان التي كانت سابقا جزءا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سجلت كرواتيا وسلوفينيا معدلات نمو قوية عام ١٩٩٦ والمتوقع أن يحدث تسارع في النمو عام ١٩٩٧ (انظر الجدول ألف - ٣). وكان انتعاش السياحة في كل من البلدين مصدرا مهما لتجدد نشاطه الاقتصادي. وواصلت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عملية الاستقرار التي بدأت عام ١٩٩٥، وحققت نجاحا كبيرا. ويقدر أن التضخم انخفض عام ١٩٩٦ إلى ما يقرب من أدنى معدل له فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والمتوقع أن يحدث تسارع في النمو في عام ١٩٩٧.

ونما اقتصاد البوسنة بما يقرب من ٤٠ في المائة عام ١٩٩٦، بيد أن الناتج المحلي الاجمالي لم يبلغ مع ذلك إلا ثلث المستوى الذي كان عليه قبل الحرب. ويقدر أن الانتاج الصناعي في اقليم الاتحاد المسلم الكرواتي في البوسنة، انتعش بنسبة ٨٥ في المائة من المستوى الذي كان عليه قبل الحرب. وكان النمو الاقتصادي في منطقة جمهورية صربسكا (الجمهورية الصربية) يقرب من الصفر؛ وتبلغ الأجور ثلث مستوى الأجور في الاتحاد، كما أن التضخم مرتفع. وانخفض معدل البطالة في البوسنة ككل زهاء ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من القوة العاملة من أسوأ نقطة بلغها وهي ٩٠ في المائة. وقد أنشئ حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ وظيفة من خلال المساعدة الدولية المقدمة في مجال التعمير. وازداد حجم التجارة الخارجية بصورة نشطة كما استقرت الأسعار. وجمع مؤتمرا المانحين اللذان عقدهما الاتحاد الأوروبي - البنك الدولي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ ونيسان/ أبريل ١٩٩٦، مبلغ ١,٨ بليون دولار، بيد أن البوسنة تجد من المتعذر الوفاء بالشروط التي وضعتها المنظمات المتعددة الأطراف.

ومن بين دول البلطيق الثلاث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في استونيا هو النمو الأكثر اتساقا (انظر الجدول ألف - ٣). وقد حل انتعاش الصناعة التحويلية المحلية وقطاع الخدمات، على وجه الخصوص، محل الاعتماد على إعادة تصدير النفط والمعادن والمواد الخام الروسية باعتبارها الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في الأيام الأولى للمرحلة الانتقالية. وقد وفر وجود برنامج للخصخصة سريع وواسع النطاق فضلا عن الانضباط المالي الصارم من جانب الهيئة المراقبة للعملة، ونظام تجاري متحرر للغاية، أساسا للتحول الاقتصادي السريع. ويتسم القطاع المالي للبلد بأنه قوي، كما يتسم نمو القروض بالنشاط وتقل نسبة الديون المعدومة للمصارف عن ٥ في المائة.

وتبدو لاتفيا وكأنها تتهيأ لنمو متسارع عام ١٩٩٧، نظرا لانخفاض أسعار الفائدة نتيجة للتوحيد المالي، ولتعزيز نظام المصارف في أعقاب أزمة ١٩٩٥ فضلا عن استمرار عملية الخصخصة. وتبدو ليتوانيا وكأنها تواصل اتجاه النمو المتسارع بصورة تدريجية.

ونظرا لضآلة حجم الأسواق المحلية فضلا عن قاعدة الموارد المحدودة جدا، وخاصة بالنسبة للطاقة، تظل الروابط الاقتصادية الخارجية لجميع دول البلطيق مهمة بصورة حاسمة. وفي الوقت الراهن، ترتبط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي، ولا سيما في لاتفيا (٢٢ في المائة عام ١٩٩٦)، برسوم العبور، وذلك بالنسبة للصادرات الروسية بالدرجة الأولى. ويمكن تعزيز استدامة النمو الاقتصادي الطويل الأجل بصورة كبيرة من خلال القيام بمزيد من التنمية وتنويع نطاق المنتجات والخدمات التي وفرتها تلك الاقتصادات الثلاثة بصورة تنافسية.

وانخفض الانتاج بنسبة ٦ في المائة في الاتحاد الروسي استنادا إلى التقارير الرسمية لعام ١٩٩٦. على أن هناك بيانات أخرى توحي بأنه ربما بالغت بيانات الناتج المحلي الاجمالي بشأن حجم الانخفاض الفعلي، نظرا لتغطيتها المحدودة للاقتصاد "الموازي" (انظر مقدمة للمرفق الاحصائي أدناه). وعلى وجه الخصوص، كان دخل الأسر المعيشية التصرفي وفقا لتقارير عام ١٩٩٦، هو ذاته تقريبا في العام السابق، وانخفضت حصة السكان ذوي الدخول النقدية التي تقل عن مستوى الكفاف حسب التقارير إلى ٢٢ في المائة مقارنة بـ ٢٥ في المائة عام ١٩٩٥. وبالاضافة إلى ذلك نقحت اللجنة الاحصائية الحكومية Goskomstat، منهجيتها في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ وزادت تقديراتها المتعلقة بالنشاط الاقتصادي غير المسجل من ٢٠ إلى ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوارد في التقارير الرسمية.

وبالرغم من هذه العبارات الاحترازية المتعلقة بجودة البيانات، تشير الدلائل إلى أن العامل الذي أسهم بصورة رئيسية في استمرار التدهور الاقتصادي في الاتحاد الروسي وفقا للتقارير هو تقلص الاستثمار الإجمالي الثابت بنسبة ١٨ في المائة، أي حتى بأكثر منه عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ألف - ١٠). وكان التدهور عميقا بصفة خاصة في مجال

الصناعة، ولا سيما القطاعات التي تخدم الطلب الاستهلاكي (الصناعة الخفيفة ومواد البناء)، فضلا عن الزراعة (حيث انخفض الاستثمار بنسبة ٣١ في المائة). وفي الوقت ذاته ظل الاستثمار في مجال الطاقة والهياكل الأساسية الصناعية مستقرا بل وينمو في بعض القطاعات.

وأحد الأسباب الرئيسية للأداء الاقتصادي الروسي المخيب للآمال ولا سيما فيما يتعلق بالاستثمار، ما نجم عن عدم الاستقرار السياسي من معوقات. فمنذ عام ١٩٩٥، كانت العقبة الرئيسية لتطبيع النشاط الاقتصادي واستئناف النمـــو الاقتصـــادي ما اتسمت به تلك البيئة من عدم القابلية للتنبؤ، فضلا عن الافراط في القواعد التنظيمية والقانونية والإدارية الخاضعة للأهواء. وخلافا للتوقعات، لم تنته حالة عدم التيقن السياسي بإعادة انتخاب الرئيس في منتصف السنة، وإنما استمرت طول الشتاء. ونتيجة لذلك لم يقم القطاع غير الحكومي بإعادة توجيه موارده المالية من المضاربة المالية إلى الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي.

وبلغ انعدام الثقة في العملة والنظام المصرفي حدا جعل الأفراد يفضلون الاحتفاظ بكثير من مدخراتهم في صورة عملة أجنبية بدلا من إيداعها في النظام المصرفي المحلي. واستمر هذا التطور حتى مستهل عام ١٩٩٧[١٠]. ولم تستخدم الأموال التي أودعت لدى المصارف المحلية في توسيع نطاق القروض المتوسطة الأجل اللازمة للاستثمار. وأسفرت السياسة النقدية المتشددة واللازمة لمكافحة التضخم عن ارتفاع عائد أذونات الخزانة القصيرة الأجل (ثلاثة أشهر في الغالب). ومع توفر تلك العائدات من الأوراق المالية الحكومية، لم يكن هناك حافز كبير للمصارف لتقديم القروض للصناعة.

وفي عام ١٩٩٥، لم يتوسع الاقتصاد إلا في بلدين فقط من بلدان رابطة الدول المستقلة، هما أرمينيا وجورجيا، وكان قد تعرض إنتاج كل منهما من قبل لانهيار يشبه الكارثة تقريبا. وفي عام ١٩٩٦، واصل كلا البلدين التمتع بمعدلات انتعاش قوية، بينما أسفرت جهود حكومتيهما لتنفيذ سياسات نقدية ومالية صارمة عن انخفاض التضخم بصورة كبيرة.

واستؤنف النمو أيضا في بلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ألف - ٣). ففي كازاخستان مثلا نشط الطلب نتيجة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر التي ساعدت على تحقيق الانتعاش في القطاع الاستخراجي. وأدت السياسات المالية والنقدية الصارمة إلى انخفاض التضخم إلى ما يقرب من ١ في المائة شهريا في مطلع الخريف، وأبقي على عجز الميزانية دون ٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وفي قيرغيزستان، أظهر الاستثمار زيادات كبيرة عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، عززتها التدفقات إلى الداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الدولية. وانخفض عجز الميزانية مما يزيد على ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٦ في المائة عام ١٩٩٦. وخلافا لهذا، فبالنسبة لكثير من اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة، الأخرى، تحقق هذا بخفض الانفاق الحكومي خفضا شديدا، وليس بمحاولة زيادة إيرادات الميزانية. بيد أن الحالة الاجتماعية سيئة للغاية، حيث تفيد التقارير بأن ما يربو على نصف السكان يعيشون دون مستوى الفقر الرسمي، إلى جانب انخفاض الأجور الحقيقية وتزايد البطالة. وواصل الانتاج انخفاضه في جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، عام ١٩٩٦. وأدت الأعمال العدائية في طاجيكستان إلى إعاقة الإنتاج، ولا تزال تلك الأعمال تعيق استغلال رواسبها المعدنية الغنية.

حالات مختارة للتحول في السياسات

التحول عملية طويلة تشمل عناصر كثيرة - - فتح المشاريع والمنازل لعمليات السوق، بما في ذلك تحرير السياسة التجارية؛ "والتحول إلى الشركات" وسياسات متسقة للتحول إلى القطاع الخاص؛ وانضباط مالي ونقدي؛ فضلا عن تعزيز عناصر المجتمع المدني التي كانت مفقودة في نظامها السابق. وهذه تشمل ممارسات من "الحكم الجيد" مثل

---

(١٠) في الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٧، أنفق ربع مجموع دخل الروس على مشتريات بدولارات الولايات المتحدة. وكانت تلك النسبة أعلى بكثير عما كانت عليه في السنتين السابقتين (١٤ في المائة في عام ١٩٩٥ و ١٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٦). ووفقا للتقرير المتحفظ فإن في حوزة سكان البلد ما بين ٢٠ بليون و ٣٠ بليون دولار بالعملات الأجنبية، معظمها بدولارات الولايات المتحدة.

كفالة وجود خدمة مدنية نزيهة تتسم بالكفاءة، وهيكل ضريبي شفاف وعادل، وحقوق للملكية واضحة المعالم، ومحاكم تعمل بلا تحيز تقوم بإنفاذ هذا الحقوق وغيرها، وأنظمة مستقرة وشفافة، وتدابير ترمي إلى المكافحة الفعالة للفساد. يضاف إلى ذلك، أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا بد أن يكون لديها إجراءات للتنليسة. وممارسات إدارة حصيفة للمؤسسات المصرفية والمعاشات التقاعدية، ونظم للرعاية الصحية والبطالة لا تحمل المالية العامة أعباء مفرطة، ووكالات لجمع البيانات، ومنظمات غير حكومية مثل نقابات العمال، وأفرقة إدارة ومؤسسات خاصة.

لقد كان كل ذلك مفهوما لبعض الوقت، وسعى كثير من الحكومات بفعالية ولسنوات عدة أن يسير على طريق إصلاح السياسات هذا. واختار آخرون منذ عهد أقرب، أن يسيروا على الطريق نفسه. وبلغاريا ورومانيا وأوكرانيا، بوجه خاص، بلدان ثلاثة تبذل جهودا قوية للتحرر من سجلها الماضي الذي يتسم بالتردد والتناقض في الإصلاح الاقتصادي والهيكلي.

وحتى بداية عام ١٩٩٦، لم تقم بلغاريا بإصلاح صناعاتها المملوكة للدولة من خلال التحول إلى القطاع الخاص، أو إعادة الهيكلة أو الإغلاق: ولا يزال القطاع المملوك للدولة يسهم بنسبة ٨٥ في المائة من الناتج الصناعي ويصاب بخسائر فادحة نتيجة انعدام المساءلة الإدارية. كما أن القطاع المصرفي لم يخضع للإصلاح في أغلبه. وبسبب تزايد الإقراض للمؤسسات التابعة للدولة والمؤسسات الخاصة في أواخر عام ١٩٩٥، أصبح بعض المصارف يعاني من مشاكل السيولة، عندما سعت السلطات، نتيجة التضخم المرتفع، أن تقيد الائتمان، كما سعت المصارف إلى الحصول على دفعات من المقترضين تسديدا للقروض. ومع حلول منتصف عام ١٩٩٦، تحولت الصعوبات في القطاع المصرفي إلى تهافت واسع النطاق من الجمهور على المصارف لسحب الودائع. وقد أغلقت عدة مصارف تجارية، كما عُلقت أنشطة مصارف أخرى ووضع خمسة عشر مصرفا تحت الإشراف. ووصلت أسعار الفائدة الحقيقية السارية إلى مستويات عالية جدا وتوقفت بالفعل أنشطة الائتمان. واقتصر اعتماد الأعمال التجارية على الأموال الموفرة من مصادر داخلية فقط من أجل تمويل عملياتها، وهوى النشاط التجاري إلى أغوار سحيقة.

وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية، أدخلت الحكومة البلغارية في آذار/ مارس ١٩٩٧، برنامجا جديدا لتحقيق الاستقرار. وقد شملت خطط الحكومة تحويلا سريعا للمصارف والصناعات التابعة للدولة إلى القطاع الخاص عن طريق بيعها نقدا إلى المصالح الأجنبية، مع تحويل عائدات هذه المبيعات إلى الميزانية بأسلوب شفاف. والموعد النهائي لإتمام التحويل إلى القطاع الخاص هو كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. كما أنشأت الحكومة مجلسا للنقد لتثبيت سعر الصرف وتجريد المصرف المركزي من سلطة تمويل العجز في الميزانية أو النظام المصرفي عن طريق إصدار النقد. وفي عام ١٩٩٦، قدرت نسبة العجز في الميزانية بـ ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وقد أصدرت نقود لتغطيتها كلها تقريبا.

وفي رومانيا، تم التراجع عن عناصر هامة في برامج التحرر الأولية بعد عام ١٩٩١؛ فالأسعار كانت لا تزال خاضعة للمراقبة والاستثمارات من جانب المؤسسات التابعة للدولة شوهت بسبب الإعانات والقروض التي تقدمها المصارف التابعة للدولة. وتولت السلطة حكومة جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وفي منتصف شباط/فبراير ١٩٩٧ كشفت النقاب عن برنامج اقتصادي تقشفي شامل. وقد شملت العناصر الرئيسية فيه تحرير الأسعار، وتحرير سوق الصرف الأجنبي وتخفيض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية، وتخفيض العجز الموحد في الميزانية، والقضاء على المعونات الخفية والقروض المباشرة للمصرف الوطني. وقد تم تحرير معظم الأسعار، بما في ذلك سعر الصرف، في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧. وكذلك، بغية عدم تشجيع التدفقات المتوقعة القصيرة الأجل، فرضت الحكومات ضريبة تبلغ ٢٨ في المائة من أرباح رأس المال على محافظ الاستثمارات الأجنبية التي يمضي عليها أقل من عام. (بالمقارنة بنسبة ١٨ في المائة على تلك التي يمضي عليها أكثر من عام).

وقد اتخذت إجراءات رئيسية للإسراع بالتحول إلى القطاع الخاص، وإعادة هيكلة أو إغلاق المؤسسات التي تملكها الدولة، وإصلاح القطاع الزراعي. وسيجري تحويل ما مجموعه ٦٠٠ ٣ مؤسسة إلى القطاع الخاص مع نهاية عام ١٩٩٧، بما في ذلك أكبر ستة مصارف تجارية. وستباع الشركات لمن يعرضون أعلى سعر دون وجود حد أدنى للسعر،

مع إتاحة فرص الوصول والمعاملة المتساوية لجميع المشترين المحتملين، محليين أو أجانب. ومن المسموح به أيضا تملك الأجانب للأراضي[11].

وفي أوكرانيا، اتخذت السلطات خطوات رئيسية في عام ١٩٩٦ نحو إجراء إصلاح اقتصادي بعيد المدى. وقد أدى تنفيذ سياسات نقدية ومالية صارمة إلى انخفاض حاد لمعدل التضخم، واستفادت احتياطيات العملات الأجنبية من الزيادة في الصادرات، وتدفق رأس المال الأجنبي، واستئناف برنامج مؤازرة مع صندوق النقد الدولي في أيار/ مايو ١٩٩٦. مما سمح للحكومة تقديم عملة وطنية كاملة، هي الهرفنيا (hryvnya). وقد نُظر إلى هذه الخطوة في البلاد على أنها معلم بارز وعنصر هام على السواء في التحول الاقتصادي الأوكراني.

وبالنظر إلى الصعوبات التي تكتنف مراحل البدء، فإنه لا يتوقع للناتج في هذه البلدان الثلاثة أن يستجيب للتحولات الجديدة في السياسة في هذا العام. غير أنه في الاتحاد الروسي، حيث اتخذت تدابير قوية في السياسات في أوقات مختلفة منذ عام ١٩٩٢، وإن كانت غالبا غير ثابتة (انظر الفصل السابع)، فإن عام ١٩٩٧ قد يكون، أخيرا، العام الذي يبدأ فيه الناتج المسجل في النمو.

ومرة ثانية، لم تكن التطورات في الاتحاد الروسي متسقة في عام ١٩٩٦. فقد بلغ نصيب الشركات الخاصة التي تنتمي في الأصل إلى القطاع الخاص (وليست مؤسسات مملوكة للدولة تم تحويلها) ٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦، بعد أن كان ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٤. وعلى نفس الغرار هبط نصيب الناتج المحلي الإجمالي في المؤسسات التي تملكها الدولة من ٣٨ في المائة إلى ٢٣ في المائة. كما هبط العجز الموحد في الميزانية في الأحد عشر شهرا الأولى من عام ١٩٩٦ إلى ٤,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض العجز في الميزانية الاتحادية إلى ٣,٣ في المائة. غير أنه لم يتحقق إلا ٧٠ في المائة فقط من الإيرادات المتوقعة، ولذلك فإن نتيجة الميزانية تعتبر مضللة: إذ تحققت عن طريق التخفيضات الشاملة في نفقات الحكومة وبتسديد المتأخرات.

وعلى ذلك قدم رئيس الاتحاد الروسي مجملا لبرنامج اقتصادي جديد في خطابه الذي ألقاه بالبرلمان في آذار/ مارس ١٩٩٧ عن حال الأمة. وقد شدد الخطاب على الإصلاح المالي بوصفه المهمة الاقتصادية الرئيسية للسنة مع بذل جهود مجددة لزيادة الإيرادات من الضرائب وإنفاقها بكفاءة على البرامج الأكثر أهمية من الناحية الاجتماعية. وتضمن الخطاب أيضا أن قانونا جديدا للضرائب سيصدر بهدف تبسيط نظام الضرائب وإلغاء الإعفاءات المتعددة الموجودة فيه. وسيتم تسيير المدفوعات المالية بأسرها سواء الإيرادات أو النفقات، من خلال نظام الخزانة الاتحادية بدلا من القنوات التجارية. وسيضطلع بكافة المشتريات الحكومية من خلال عملية المناقصات التنافسية المفتوحة.

كما يركز البرنامج الاقتصادي الحكومي لعام ١٩٩٧ أيضا على القضاء على العقبات المؤسسية والإدارية والتنظيمية المتبقية من أجل تحقيق إمكانات النمو الاقتصادي للبلاد. والواقع أن الحكومة اتخذت خلال شهر الخطوات الأولى في مجالين حساسين للغاية وهما: "الاحتكارات الطبيعية" (أي الشركات الرئيسية للطاقة والسكك الحديدة وشبكات الكهرباء) وإصلاح "الخدمات المجتمعية" الذي ينطوي على زيادات حادة في الإنجازات، والرسوم المفروضة على الاستهلاك المنزلي من الطاقة، والمياه وغيرهما.

إن هذه التدابير المتوخاة في البرنامج الحكومي وبث الثقة من جديد في الإدارة الاقتصادية قد يمكنان اقتصاد الاتحاد الروسي من النمو أخيرا، ولو نموا متواضعا، في عام ١٩٩٧. وقد انخفضت بالفعل أسعار الفائدة انخفاضا كبيرا، مع مواكبة الهبوط في التضخم وزيادة الثقة في الاقتصاد؛ ومثال على ذلك أن عائد أذون الخزانة الذي تجاوز ٢٠٠ في المائة في عام ١٩٩٦ هبط إلى ٣٠ في المائة في آذار/ مارس ١٩٩٧.

---

(١١) للتخفيف من التكاليف القصيرة الأجل لهذه التدابير، التي تتخذ شكل ارتفاع في الأسعار وزيادة في البطالة، ستطرأ زيادة على الحصص المخصصة في الميزانية للأغراض الاجتماعية.

الاقتصادات النامية

تسارع النمو الاقتصادي في بلدان الاقتصادات النامية في عام ١٩٩٦، ويتوقع أن يرتفع مرة ثانية في عام ١٩٩٧ (انظر الجدول الثاني - ٣). ويمكن أن يلاحظ النمو الأقوى في أمريكا اللاتينية وغرب آسيا، في حين تحافظ أفريقيا على ما يبدو، على ديناميتها الأكبر التي حققتها مؤخرا. ويستمر النمو العام القوي في شرق وجنوب آسيا والصين ولكن بمعدلات معتدلة. أما أقل البلدان نموا فهي في سنتها الثالثة من النمو القوي نسبيا، والناتج الفردي المرتفع. ويواصل التخضم انخفاضه في جميع المناطق النامية في عام ١٩٩٦ ومن المتوقع أن يحافظ على هذا الاتجاه في عام ١٩٩٧ (انظر الشكل الثاني - ٤).

الجدول الثاني - ٢ البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٢-١٩٩٧
(التغيير السنوي بالنسبة المئوية)

	١٩٨٢-١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]	١٩٩٧[ب]
البلدان النامية ومنها[ج]:	٣,٠	٥,٢	٥,٦	٤,٦	٥,٧	٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١,٤	٣,٦	٥,٥	٠,١-	٣,٧	٤ ١/٤
مصدرو الوقود	١,٦	٢,٠	٣,٩	٣,٦-	٣,٨	٤
مستوردو الوقود	١,٣	٤,٥	٦,٣	١,٨	٣,٦	٤ ١/٤
أفريقيا	١,٥	٠,٤-	٢,١	٢,٨	٤,٣	٤
مصدرو الوقود	٢,٠	١,٦-	٠,٦	٣,٥	٣,٧	٤
مستوردو الوقود	١,٢	٠,٤	٣,٢	٢,٤	٤,٧	٣ ١/٤
غرب آسيا	٠,٣-	٤,١	٠,٩-	٣,٥	٥,٠	٥ ١/٤
شرق وجنوب آسيا[د]	٥,٩	٥,٩	٧,٠	٧,٣	٦,٥	٦ ١/٤
بند تذكيري:						
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء نيجيريا وجنوب افريقيا)	١,١	٢,٧-	١,٥	٤,٢	٤,٨	٤ ١/٤
أقل البلدان نموا	١,٦	٠,٨-	٢,٠	٤,٥	٥,٠	٤ ١/٤
الاقتصادات النامية الرئيسية						
الصين	٩,١	١٣,٥	١٢,٦	١٠,٥	٩,٧	١٠
الأرجنتين	٠,٨	٦,٤	٧,٤	٤,٦-	٤,٤	٥ ١/٤
البرازيل	١,٦	٤,١	٥,٨	٤,١	٣,٠	٣ ١/٤
الهند	٤,٤	٣,٩	٥,٤	٦,٧	٦,٤	٦ ١/٢
أندونيسيا	٥,١	٦,٥	٧,٥	٨,١	٧,٨	٧ ١/٢
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣,٢	١,٨	٠,٠	١,٠	٥,٠	٣ ١/٢
جمهورية كوريا	٨,٢	٥,٨	٨,٦	٨,٩	٧,١	٥ ١/٢
المكسيك	١,٤	١,٩	٤,٦	٦,٢-	٥,١	٤
المملكة العربية السعودية	٢,٢-	١,٦	٢,٧-	١,٥	٥,٠	٣ ١/٢
جنوب افريقيا	٠,٥	١,٣	٢,٧	٣,٤	٣,١	٢ ١/٤
تايوان المقاطعة الصينية	٧,٣	٦,٣	٦,٥	٦,١	٥,٧	٦ ١/٤
تايلند	٧,٤	٨,٣	٨,٧	٨,٦	٦,٧	٦ ١/٢
تركيا	٣,٧	٧,٧	٤,٧-	٧,٩	٧,٠	٤ ١/٤

المصدر: الأمم المتحدة

(أ) تقديرات أولية.

(ب) تنبؤ، قائم في جانب منه على مشروع لينك.

(ج) يشمل بلدانا تضم ٩٨ في المائة من سكان جميع البلدان النامية.

(د) باستثناء الصين.

الشكل الثاني - ٤ التضخم في البلدان النامية، ١٩٩٢-١٩٩٧

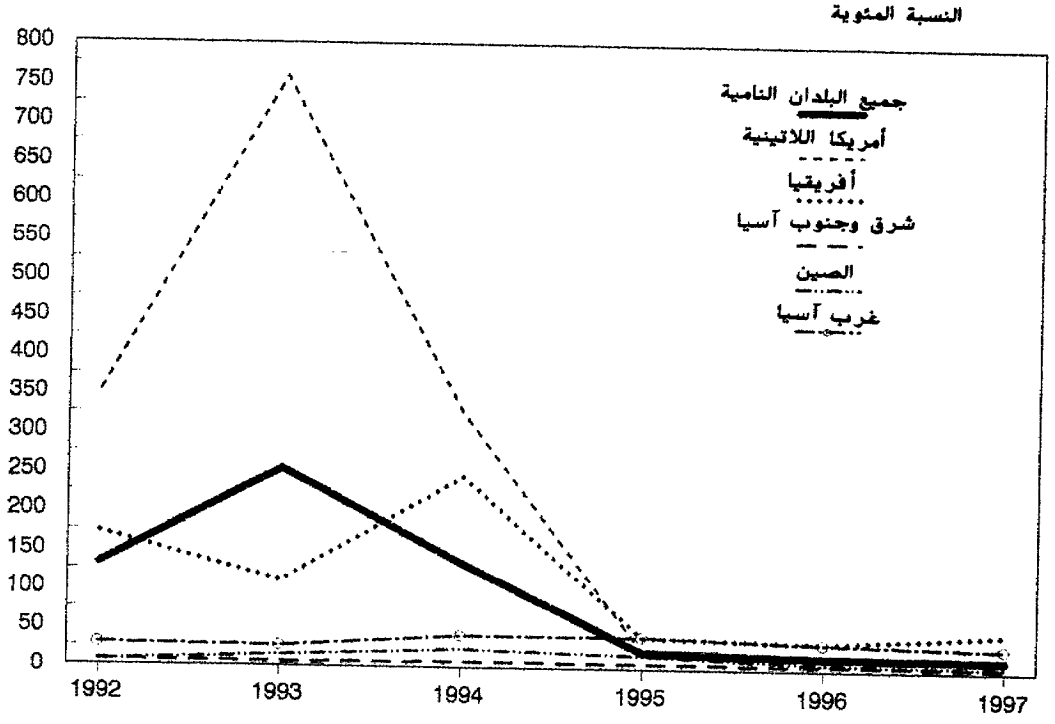

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا، بالنسبة لبعض الإحصاءات، إلى "الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

أفريقيا: الإنعاش الاقتصادي يكتسب زخما

إن أهم تطور اقتصادي في أفريقيا هو العودة إلى نصيب الفرد المرتفع في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦، وتوقع استمراره في عام ١٩٩٧. وجرى تقاسم هذا الانتعاش على نطاق واسع نوعا ما، حيث حقق ٢٢ بلدا على الأقل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٥ في المائة أو أعلى[١٢]، بينما حقق ١١ بلدا نموا نسبته ٦ في المائة أو أعلى في عام ١٩٩٦[١٣]. وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي في بلدين اثنين فقط من البلدان الـ ٤٤ التي توافرت عنها تقديرات في عام ١٩٩٦، هما بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي هاتين الحالتين كان الانخفاض مرتبطا باعتبارات سياسية. ويبدو أن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ قد تشهد لأول مرة منذ الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا خلال سنتين متتاليتين. ومع ذلك، يأتي هذا النمو بعد انخفاض مطول. وسيلزم تحقيق معدل نمو أعلى ومطرد للتخفيف من حدة الفقر الواسع الانتشار وخفض البطالة والعمالة الناقصة المرتفعتين. والواقع أنه إذا استمر النمو الاقتصادي بمعدله الحالي فسيحتاج إلى أكثر من عشرة أعوام لكي يستعيد فحسب مستوى عام ١٩٨٠ لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن أن يُعزى التحسن في نمو الناتج من منذ عام ١٩٩٤ في أفريقيا إلى عدد من التطورات الاقتصادية الدولية والمحلية وتحسن أحوال الطقس. وبعض هذه العوامل لا يمكن توقع استمراره. وقد لعب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وبوجه خاص خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٦ دورا حاسما. وعلاوة على ذلك، ساعدت أحوال الطقس المواتية في عام ١٩٩٦ على حدوث انتعاش قوي في الناتج الزراعي. كما استفادت أفريقيا أيضا من قـــوة الطلب في الأســـواق الدولية على الصادرات الأفريقية، الأمر الذي يتوقع استمراره في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

وهناك عوامل أخرى كانت ذات طبيعة أدوم. فقد أدى تحسن وثبات استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات السياسية واللذين يمكن ملاحظتهما في عدد متزايد من البلدان إلى إيجاد بيئة أكثر مواتاة للاستثمار في بعض الحالات، كما أزالا العقبات التي تعترض زيادة الإنتاج في حالات أخرى.

ويتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا تباطؤا طفيفا في عام ١٩٩٧، حيث سيتلاشى أثر الانتعاش من الجفاف، الذي ساعد على حفز النمو في عام ١٩٩٦، كما يتوقع أن يضعف بدرجة أكبر في عام ١٩٩٧ الحافز المتولد عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وتبدو أحوال نمو المحاصيل الزراعية لعام ١٩٩٧، إلى هذا الوقت، مواتية عموما في معظم المناطق باستثناء شمال افريقيا وشرقها. كما تشير التوقعات إلى وجود استقرار أكبر في المجالين السياسي والاجتماعي، وسلام داخلي أكبر، وانتهاء الحرب الأهلية والقلاقل التي نُكبت بها بلدان عدة في القارة الأفريقية.

لقد كان النمو في قطاعي الزراعة والتعدين أكبر مساهما في ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا في عام ١٩٩٦. وكانت زيادة الإنتاج الزراعي مهمة بصورة خاصة في جميع البلدان في شمال أفريقيا وفي معظم البلدان في جنوبها حيث انتعش الناتج الزراعي من المستوى الذي وصل إليه عام ١٩٩٥ بسبب الجفاف. ويتوقع أن يكون إنتاج الحبوب وحده قد ازداد بنسبة ٥٩ في المائة في عام ١٩٩٦ في شمال افريقيا وبنسبة ٦٨ في المائة في الجنوب الأفريقي. وفي المغرب زاد إنتاج الحبوب بأكثر من خمس مرات عن مستواه في عام ١٩٩٦، مما أفضى

---

(١٢) هذه البلدان هي: اثيوبيا وأنغولا وأوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاصو وتشاد وتونس ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسنغال والسودان وغانا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكونغو ومالي وملاوي والمغرب وموريشيوس وموزابيق.

(١٣) لقد حدد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، المرفق، الجزء الثاني) نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي مقدارها ٦ في المائة على الأقل باعتبارها النسبة اللازمة لتعزيز التنمية المطردة والمستدامة في بلدان المنطقة.

إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١٠ في المائة. وكذلك كان الحال في جمهورية جنوب أفريقيا، حيث كان القطاع الزراعي الحافز الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي فحل بذلك محل قطاع الصناعة باعتباره القطاع الأسرع نموا.

وفي كثير من البلدان الأفريقية أسهمت الزيادة في الناتج من الأغذية الأساسية في تحسن الأمن الغذائي، وانخفاض تكاليف استيراد الأغذية، وارتفاع دخول المناطق الريفية وانخفاض التضخم. وأدى تحقيق محاصيل قياسية للحبوب في اثيوبيا للسنة الثانية على التوالي إلى حفز النمو في قطاعات أخرى من الاقتصاد والقضاء على العجز الغذائي العام الذي أصاب البلد في السنوات الأخيرة.

غير أنه في بعض المناطق على الأقل من الرأس الأخضر واريتريا وكينيا والصومال أدى الجفاف في عام ١٩٩٦ إلى انخفاض كبير في المحاصيل وزيادة الاحتياجات من المعونة الغذائية أو من الأغذية المستوردة. وكانت شحنات المعونة الغذائية الطارئة مطلوبة في بوروندي ورواندا وشرق زائير نتيجة تحركات أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين في تلك البلدان. وقد انخفض إنتاج الأغذية في أجزاء من أوغندا والسودان حيث أدت الاضطرابات الأهلية إلى عرقلة النشاط الزراعي، وفي ليبريا وسيراليون بقي إنتاج الأغذية دون مستويات ما قبل النزاع.

وحدثت زيادة في إنتاج المعادن والفلزات في بلدان مثل زائير، وزامبيا وزمبابوي، كما كان التعدين حافزا رئيسيا لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عدة بلدان. كذلك أسهم ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة، وصدور قوانين تعدين جديدة، مع تحديد حقوق والتزامات المستثمرين الأجانب تحديدا أوضح، وإجراء عمليات مسح جيولوجي ممولة من المعونات في حدوث زيادة كبيرة في عدد عمليات التنقيب عن رواسب المعادن في السنوات القليلة الأخيرة وحقق ذلك التنقيب نجاحا مرموقا. وشهد إنتاج الذهب بصورة خاصة زيادة سريعة في بلدان عدة في غرب أفريقيا وجنوبها (ما عدا في جمهورية جنوب أفريقيا). وأسهم إنتاج الماس إسهاما كبيرا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في بوتسوانا وناميبيا.

وقد أسهمت أسعار النفط المرتفعة في غضون السنتين الأخيرتين في ارتفاع حصيلة الصادرات، وفي ارتفاع الإيرادات والنفقات الحكومية مما أدى بالتالي إلى نمو اقتصادي أسرع في البلدان المنتجة للنفط. وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة للوقود من صفر تقريبا إلى نحو ٤ في المائة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ (انظر الجدول الثاني - ٣). وارتفع إنتاج النفط في معظم البلدان المنتجة للنفط في عام ١٩٩٦ (ما عدا الكاميرون). وأدت زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة، مما خفف من القيود على الإمدادات، وأسهم في تحقيق زيادة النمو، ولا سيما في بلدان مثل الجزائر، حيث أدى النقص في العملة الأجنبية إلى تقليص النمو. كما أسهم ارتفاع أسعار النفط في تحسن النمو الاقتصادي في الجزء الأوسط من منطقة الفرنك في الجماعة المالية الأفريقية والذي كان انتعاشه بعد خفض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ متخلفا عن انتعاش الجزء الغربي من تلك المنطقة.

غير أن ارتفاع أسعار النفط وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي كان يصاحبهما أداء ضعيف نسبيا، ولا سيما في قطاع الصناعة التحويلية، في عدد من البلدان المنتجة للوقود، مثل الجزائر والكاميرون ونيجيريا. ففي الجزائر، انخفض الإنتاج الصناعي في عام ١٩٩٦ نتيجة تحرير الواردات وتقييد الائتمان. وفي نيجيريا، بقيت الاستفادة من القدرة منخفضة جدا في عام ١٩٩٦ بسبب انخفاض الطلب وبسبب المشاكل المتعلقة بالهياكل الأساسية.

وفي بلدان أخرى قليلة، كانت الصناعة التحويلية من أسرع القطاعات نموا في عام ١٩٩٦، ولكن من قاعدة صغيرة، ولذلك كان إسهامها في نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يزال محدودا. وقد بدأ الإنتاج الصناعي في الانتعاش في زامبيا بعد ثلاث سنوات من الانحطاط. وفي كوت ديفوار، يواصل قطاع الصناعة التحويلية الاستفادة من تخفيض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية الذي حدث في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وارتفعت الصادرات إلى بلدان أخرى في المنطقة ارتفاعا ملحوظا. وعلاوة على ذلك، تتزايد القدرة المحلية على تجهيز الكاكاو وإنتاج الأغذية المجهزة في كوت ديفوار. وأظهر الناتج الصناعي المرتبط بتجهيز وتوزيع السلع الأساسية الزراعية نموا قويا في عدة بلدان أخرى كنتيجة مباشرة لانتعاش الزراعة وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية نتيجة لزيادة الدخل.

وواصل عدد من البلدان إحراز تقدم كبير في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية في عام ١٩٩٦. ويمكن أن يعزى التحسن الذي طرأ على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السنتين الأخيرتين، بصورة جزئية، إلى هذه السياسات، (وإن كان يصعب تحديد حجم أثرها)[١٤]. ويمكن ملاحظة ذلك التحسن في بلدان قليلة، مثل كوت ديفوار ومصر وجنوب أفريقيا، حيث كان الاستثمار بمثابة قوة دافعة وراء الانتعاش الأخير، كما يسهم في تحسين الآمال في تحقيق نمو اقتصادي مطرد.

وقامت عدة بلدان في المنطقة بتعميق إصلاحاتها الهيكلية في السنوات الأخيرة، وسارعت بلدان كثيرة في تنفيذ برامج الخصخصة فيها. ومنذ عام ١٩٩٤ قامت الجزائر بتحرير سياساتها الداخلية وحققت سوق العملات الأجنبية والتجارة درجة كبيرة من الاستقرار للاقتصاد الكلي بدعم من التمويل الخارجي وتخفيف عبء الديون. وفي مصر، حصلت الإصلاحات الاقتصادية على قوة دافعة جديدة بتعيين حكومة جديدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ سارعت في تنفيذ برنامج الخصخصة، وخفضت من الدعم المقدم للأغذية، وزادت من تحرير التجارة، وأدخلت إصلاحات على تشريعات الاستثمار وأزالت بصورة جزئية ضوابط الإيجارات. كما حققت اثيوبيا وكينيا وأوغندا وزامبيا مكاسب كبيرة في جهودها الإصلاحية.

الشواغل المتعلقة بالبطالة

تعد البطالة مصدر قلق رئيسيا للحكومات الأفريقية. ففي حين شهدت القوة العاملة نموا سريعا، وأدت سنوات الركود الاقتصادي، وإعادة تشكيل القطاع العام والخصخصة وتحرير التجارة إلى تقليص العمالة الرسمية في القطاعين الخاص والعام. ومعدلات البطالة مرتفعة بوجه خاص بين الشباب والمتعلمين، وتبلغ المعدلات الوطنية أرقاما مزدوجة في بلدان، من جملتها، الجزائر والمغرب وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي. وفضلا عن ذلك، فإن طفرة النمو الاقتصادي الأخيرة لم تؤد بعد إلى زيادة كبيرة في العمالة. فعلى سبيل المثال، حققت جنوب أفريقيا على مدى السنوات القليلة الأخيرة "انتعاشا بلا وظائف". وفي حين كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا منذ عام ١٩٩٣ فإن العمالة غير الزراعية الرسمية تنخفض كل عام منذ عام ١٩٨٩ ما عدا عام ١٩٩٥. وتهدف الحكومة إلى إيجاد عدد كبير من الوظائف بحلول عام ٢٠٠٠ عن طريق التعليم وتنمية المهارات، والاستثمار في الهياكل الأساسية وتعزيز المرونة في سوق العمل.

ويقوم عدد متزايد من البلدان في أفريقيا بتنفيذ الخصخصة، بصفتها جزءا من برامج الإصلاح الهيكلي التي تهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية. غير أن النتائج التي تحققت في الأجل القصير كانت تخفيض العمالة. ويساور الحكومة المصرية، على سبيل المثال، القلق بشأن تأثير الخصخصة على العمالة. وتقدر نسبة البطالة رسميا بـ ٩,٤ في المائة، إلا أن مصادر أخرى تشير إلى أن هذه النسبة قد تكون أعلى بكثير. وتواجه الجزائر والمغرب مأزقا مماثلا. ومن المقرر أن تسارع الجزائر في تنفيذ برنامج الخصخصة في المستقبل القريب وستتبع ذلك على الأرجح خسارة كبيرة في فرص العمل في حين أن نسبة البطالة مرتفعة أصلا. أما في المغرب فقد بدأ برنامج الخصخصة في مطلع عام ١٩٩٣ بعد أن نص قانون الخصخصة لعام ١٩٨٩ على بيع عدد كبير من الشركات. غير أنها كانت شركات مختارة لأنها لم تكن تعاني من مشاكل العمالة الزائدة، (وبذلك يمكن تجنب الآثار السلبية على العمالة). وهذه المرحلة الأولى من الخصخصة على وشك الانتهاء، وقد يكون للمرحلة الثانية آثار أكبر على البطالة.

---

(١٤) أضافت البلدان التي قامت بإصلاحات كبيرة في السياسات في الثمانينات وأوائل التسعينات ما متوسطه نقطتان مئويتان، على أقصى تقدير، إلى معدلات النمو في ناتجها المحلي الإجمالي. (انظر على سبيل المثال: Susan Schadler and others, "IMF conditionality: experience under standby and extended arrangements, part I: key issues and findings", Occasional Paper, No. 128, (Washngtion, D.C. IMF, September 1995), p. 43; and World Bank, Adjustment .in Africa: Reforms, Results, and the Road Ahead, (Oxford, United Kingdom, Oxford University Press, 1994), p. 138).

تحسين استقرار الأسعار

ما فتئ التضخم في انخفاض منذ عام ١٩٩٥ في كثير من البلدان الأفريقية نتيجة لتثبيت الأوضاع المالية، واتباع سياسات نقدية مقيدة وتحقيق محاصيل جيدة ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام ١٩٩٧[١٥]. وفي منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية، انخفضت معدلات التضخم إلى أدنى من رقمين في جميع البلدان -- وفي معظم البلدان إلى أقل من ٥ في المائة -- وذلك بالانخفاض التدريجي للأسعار بعد الارتفاع المفاجئ الذي حدث عقب تخفيض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ومن المتوقع أن تنخفض معدلات التضخم في عام ١٩٩٧ إلى نسبة تتراوح ما بين ٣ و ٤ في المائة. وقد جرى تشديد السياسة المالية والنقدية في غينيا - بيساو، حيث بلغ معدل التضخم ٥٥ في المائة في أواخر عام ١٩٩٦. وهي تعتزم الانضمام إلى منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية في أيار/ مايو ١٩٩٧. ولذا تهدف إلى جعل التضخم فيها متماشيا مع التضخم في الأعضاء الآخرين في منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية.

وفي غانا ونيجيريا، خفض التضخم تخفيضا شديدا منذ عام ١٩٩٥. ففي نيجيريا انخفض المعدل الشهري للتضخم على مدار السنة من ارتفاع بلغت نسبته ٩٠ في المائة في منتصف ١٩٩٥ إلى انخفاض بلغت نسبته ٢٨ في المائة في نهاية عام ١٩٩٦، وهو أدنى معدل منذ بدء عام ١٩٩٢. وقد تحقق هذا أساسا نتيجة لتضييق السياسة النقدية وتعزيز الضرائب. وقد قضت حكومة نيجيريا تقريبا على عجز ميزانياتها الواسع في عام ١٩٩٥ وأبلغت عن حدوث فائض في الميزانية لعام ١٩٩٦، ساعدت في حدوثه زيادة أسعار النفط. بيد أنه أعلن في عام ١٩٩٧ عن ميزانية توسعية. وفي غانا، كذلك، انخفض معدل التضخم انخفاضا مطردا من ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٦، وذلك أساسا نتيجة لمحصول الأغذية الجيد، رغما عن أن السياسة النقدية المقيدة اضطلعت أيضا بدور في هذا الصدد.

ونفذت كينيا بنجاح سياسات تعزيز الضرائب لاحتواء الإنفاق الحكومي وعجز الميزانية، بيد أن ارتفاع أسعار الأغذية في عام ١٩٩٦، نتيجة للجفاف وارتفاع تكاليف استيراد الوقود تسببا في زيادة التضخم من ١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٩ في المائة في عام ١٩٩٦. كذلك أدى ارتفاع تكاليف الواردات إلى معدل أعلى من التضخم في عام ١٩٩٦ في السودان وفي بلدان الجنوب الأفريقي المرتبطة عملاتها براند جنوب أفريقيا المنخفضة قيمته.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: عودة إلى طريق النمو في سنوات التسعينات

تتزايد سرعة النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بسبب النمو القوي في الصادرات في بلدان كثيرة والثقة في الأعمال التجارية وتدفقات رأس المال الأجنبي التي تشجعها استمرارية السياسة الاقتصادية البادية منذ الأزمة المكسيكية. وينمو الناتج في المنطقة مرة أخرى بنسبة تبلغ حوالي ٤ في المائة في السنة، بعد الانخفاض الذي شهده عام ١٩٩٥ (انظر الجدول الثاني - ٣). وزاد الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦ بمعدل نسبته ٥ في المائة أو أكثر في سبعة بلدان[١٦]، بينما تعدت سرعة الانتعاش في البلدان التي أصابها الركود في عام ١٩٩٥ (الأرجنتين، أوروغواي، المكسيك) معظم التنبؤات في النصف الثاني من العام الماضي. بيد أن احتمالات النمو تقل عن اتجاه معدل النمو في المنطقة الذي بلغ ٥,٥ في المائة في السنة في الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٨٠. وهي ما زالت بذلك بعيدة عن المعدل السنوي الذي تبلغ نسبته ٦ في المائة الذي يرى لازما لتخفيض البطالة المتنامية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة[١٧].

---

(١٥) من المتوقع للاستثناءات في قليل من البلدان الأكبر أن ترفع متوسط معدل التضخم في المنطقة في عام ١٩٩٧ (انظر الجدول ألف - ١٣).

(١٦) أوروغواي وبربادوس وشيلي وغيانا وكوبا والمكسيك ونيكاراغوا.

(١٧) انظر على سبيل المثال، وثيقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنونة Summary and ،The Equity Gap: Latin America, the Caribbean and the social summit, (LC/G.1954 (CONF.86/3)) "conclusions"، الفقرة ٢.

وفي نفس الوقت، يستمر انخفاض معدل التضخم الإقليمي إلى الرقم الواحد (انظر الجدول ألف - ١٣). ولا يزال الاستمرار في الحد من التضخم يمثل أولوية لحكومات المنطقة. وتحقيقا لذلك، يسود التقشف المالي والسياسات النقدية المتشددة. وكان الاتجاه موحدا نسبيا، حيث كان التضخم أقل من ١٠ بلدان ومستقرا في ١١ بلدا آخر[١٨]. ففي الأرجنتين، بصفة خاصة، كان مستوى ارتفاع الأسعار من بين أدنى مستويات الارتفاع في العالم، حيث بلغ أقل من ١ في المائة، في حين كان في البرازيل، التي بلغت فيها نسبته ١٠ في المائة، في أدنى معدل له منذ عام ١٩٥٠. وكانت فنزويلا هي الاستثناء الوحيد، حيث ارتفع التضخم إلى رقم قياسي بلغت نسبته ١٠٠ في المائة، عقب تحرير الأسعار وإجراء تخفيض رئيسي لقيمة العملة، كجزء من فئة التكيف. ولكن حتى هناك ينبغي تخفيض المعدل إلى النصف على الأقل في عام ١٩٩٧. كذلك سيستمر التضخم في الانخفاض في أوروغواي وشيلي وكولومبيا والمكسيك. وإن كان سيرتفع في اكوادور، ضمن ارتفاع أسعار المرافق العامة ورسوم الاستيراد.

وفي عام ١٩٩٦، كان ارتفاع الصادرات والتمويل الخارجي مهما بصفة خاصة في عكس مسار اقتصادات الأرجنتين وأوروغواي والمكسيك وفي التوسع القوي المستمر لشيلي التي تشهد السنة الثالثة عشرة من نموها المتواصل. وقد قاد الاستثمار الانتعاش في الطلب في البلدان الثلاثة الأولى. في حين حد ارتفاع معدل البطالة من ارتفاع معدل الاستهلاك.

وتواصل الأرجنتين الاستفادة من فرص التصدير، ولا سيما إلى البرازيل، الناتجة عن التنفيذ التام تقريبا للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وارتفاع قيمة الريال البرازيلي. وبالإضافة إلى ذلك، ازدهرت الصادرات بفعل الأسعار الدولية الإيجابية للحبوب والنفط. وجاء محفز آخر للاقتصاد من عودة الأموال إلى النظام المصرفي وما تبعها من نمو الائتمانات حول فترة نصف السنة، في الوقت الذي زادت فيه الثقة في الأعمال التجارية.

وعلى غرار ذلك، قادت الانتعاش في المكسيك صادرات الصناعات التحويلية، التي ما زالت تستفيد من تخفيض قيمة البيزو في نهاية عام ١٩٩٤. بيد أن الدخول الحقيقية انخفضت بمقدار الخمس منذ تخفيض قيمة البيزو. ويفسر هذا عدم سير الانتعاش في خط متساو، مما أدى إلى زيادة الهوة بين قطاع الصادرات الحديثة، الذي تضاعف ناتجه في السنوات الست الأخيرة، ويبلغ الآن ٣٠ في المائة من مجموع الإنتاج، والقطاع غير التجاري الذي ما يزال مصابا بالركود. ومع اتساع نطاق الاستثمار ليشمل قطاع التشييد ولحاق الاستهلاك الخاص تدريجيا بركب الانتعاش، ينبغي أن يشهد عام ١٩٩٧ قوة في الطلب المحلي.

وطبقت فنزويلا برنامج تكيف رئيسيا، على النحو الوارد أعلاه، أدى إلى تآكل الأجور الحقيقية وانخفاض في الطلب المحلي. ونتيجة لذلك، كانت فنزويلا هي البلد الكبير الوحيد في المنطقة الذي عانى من انتكاس في عام ١٩٩٦. رغما عن التوسع الذي لحق بقطاع النفط. بيد أن الاقتصاد بدأ في الانتعاش في النصف الثاني من العام، يدعمه الارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط الدولية والتدفقات الرأسمالية الواسعة النطاق. والسبب في التوسع الذي حدث هذا العام المتوقع أن يبلغ حوالي ٤ في المائة هو الطلب المحلي، وبخاصة الاستثمار في قطاع النفط، سواء بواسطة شركة النفط التابعة للدولة أو المؤسسات الأجنبية.

وقد قللت الإجراءات التي اتخذتها حكومة البرازيل للسيطرة على الاقتصاد، الذي بدأ في الجموح منذ تقديم "الخطة الحقيقية" في عام ١٩٩٤، من معدل النمو في البرازيل في الفترة ما بين ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وبزيادة الائتمانات، انتعش الناتج تدريجيا في النصف الثاني من عام ١٩٩٦، مدفوعا بطلب المستهلك على السلع المعمرة المرتبط بمكاسب حقيقية في الأجور، في حين فتر الاستثمار والصادرات. وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على أسواق العمل في الربع الأخير، ارتفع متوسط معدل البطالة للعام كله من ٤,٦ في المائة إلى ٥,٤ في المائة، مما عبر أساسا عن

---

(١٨) انظر Preliminary Overview of the Economy of Latin America and the Caribbean, 1996، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.G.13)، سانتياغو، شيلي.

انخفاض كبير آخر في العمالة الصناعية. وقد كان أصل هذا الاتجاه الانحداري في عام ١٩٨٧ هو التنافس على الواردات، وضغط هوامش الربح والتحديث التكنولوجي. وقد تحولت الشركات، لوجود تكاليف عمالة جامدة إلى حد ما، إلى استخدام تكنولوجيا متزايدة الكثافة الرأسمالية. وأصبحت استثماراتها تدور في سوادها الأعظم حول تعميق رأس المال وتتضمن السعي إلى تحقيق جودة أفضل من خلال استعمال السلع الوسيطة المستوردة. وهذا يؤثر بالدرجة الأولى، فيما يبدو، على العمال الأقل مهارة وذوي الدخول الأدنى.

وفي بعض البلدان، تؤثر العوامل السياسية والأمنية تأثيرا قويا على الأنشطة الاقتصادية. وهايتي مثال على ذلك. فأعمال العنف والاضطرابات لا تنقطع، تدعمها مستويات مرتفعة مستمرة من البطالة، وتكاليف المعيشة المرتفعة ونفاذ الصبر لتباطؤ الانتعاش الاقتصادي[١٩]. وقد تأخر اتخاذ الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك التحول الجزئي إلى الملكية الخاصة لتسع مؤسسات تابعة للدولة من جراء نقص توافق الآراء السياسي، وقد تسبب هذا في عدم الإفراج عن جزء كبير من المعونة الدولية. وقد أدى نقص الاستثمار الخاص، والتعليق الجزئي للتمويل الأجنبي والقدرة الاستيعابية المحدودة لهايتي إلى تباطؤ النمو إلى أدنى من ٣ في المائة في عام ١٩٩٦. وليس من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد في عام ١٩٩٧، بسبب عدم بدء مشاريع الهياكل الأساسية، إلى جانب الانخفاض المستمر للثقة في المستثمرين.

استمرار ارتفاع البطالة والفقر

ما يزال الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعاني منه خمسي السكان - حوالي ٢٠٠ مليون نسمة ويؤثر عليهم أكثر من أي وقت مضى[٢٠]. وقد زاد الانتكاس الأخير الذي حدث في الأرجنتين وفنزويلا والمكسيك. وما ارتبط به من ارتفاع في البطالة من عدد الأسر المعيشية التي تعيش في مستوى أدنى من حد الفقر في هذه البلدان. بيد أن الانخفاض الحاد الأخير الذي حدث في البرازيل والنمو القوي الذي حدث في بيرو في عام ١٩٩٥ وشيلي في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ تسببا في انخفاض في مستوى الفقر في هذه الاقتصادات. وفي معظم البلدان الأخرى، ظل الفقر ثابتا أو انخفض انخفاضا طفيفا. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود عدم اتساق في استجابة البطالة للانكماش والتمدد في النشاط الاقتصادي. فقد أعقب الانتكاس الأخير في الأرجنتين وفنزويلا والمكسيك زيادة حادة في البطالة الصريحة. بيد أنه ثبت أن من الصعب في شيلي وبيرو تحقيق تخفيض أكبر في البطالة رغما عن النمو الاقتصادي القوي الذي حدث في السنوات القليلة الماضية، حيث تحفز إعادة التشكيل التنافسية في المؤسسات الحديثة زيادة الإنتاجية والمرونة العمالية، إذ حدث تراجع في خلق فرص العمل لكل وحدة إنتاج.

وعموما فإن البطالة الحضرية في أمريكا اللاتينية، ويتراوح متوسطها حاليا بين ٧ و ٨ في المائة، بلغت أعلى مستوى لها حتى الآن في هذا العقد. فهي ما تزال مرتفعة بصفة خاصة في الأرجنتين (وهي الأعلى في المنطقة حيث تبلغ نسبتها ١٧ في المائة)، وأوروغواي وبنما وفنزويلا وكولومبيا، مما يعبر أساسا عن البطء في إيجاد فرص العمل المطلوبة. وفي مقابل ذلك، انخفض عدد الأفراد العاطلين عن العمل في العام الماضي في بيرو، وشيلي ونيكاراغوا. وعلاوة على ذلك، يمثل ما يزيد على ٤٠ في المائة من العمالة الحضرية إنتاجية منخفضة، وأعمالا منخفضة الأجر، ولا يبدي هذا الاتجاه أي دليل على التحسن.

والواقع أن من السمات الهامة للفقر الحضري في المنطقة أنه لا يؤثر فحسب على الجزء الكبير من العمال في الأشغال غير الرسمية المنخفضة الإنتاجية، وإنما يؤثر أيضا على نسبة مئوية مرتفعة من العمال غير المهرة العاملين في الاقتصاد الرسمي. وبسبب الدخول المنخفضة المرتبطة بفئات أعمال منخفضة المهارة، في ٧ بلدان من البلدان

---

(١٩) انظر "تقرير الأمين العام بشأن دعم بعثة الأمم المتحدة في هايتي"، (S/1997/244)، ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٧، الفرعان الثاني والسادس.

(٢٠) انظر ECLAC, Social Panorama of Latin America، ١٩٩٦، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.II.G.4).

الـ ١٢ التي كانت موضع دراسة، اضطلعت بها مؤخرا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٢١]، يعيش ما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من العمال المستخدمين بمرتب في هذه الفئات في القطاع الخاص (باستثناء المشاريع الصغيرة جدا) في أسر معيشية ذات دخول دون خط الفقر. وفيما يتعلق بمكافحة البطالة المرتفعة والفقر الحاد، فإن العاملين الحاسمين في ذلك، إلى جانب مستوى النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم، هما الجهد المستمر لزيادة النفقات الاجتماعية والتوصل إلى طرق أكفأ في تخصيصها.

والشرط الأساسي لتخفيف وطأة الفقر وتخفيض معدل البطالة هو استمرار النمو الاقتصادي بمعدل قوي. وهذا يتضمن زيادة الاستثمارات والمدخرات العامة وتعزيز تنمية رأس المال البشري. وعلى ذلك، تزيد بلدان عديدة من جهودها لتحسين النظم التعليمية لتعزيز المهارات العمالية (الأرجنتين، كولومبيا، المكسيك ثم باراغواي وبوليفيا انطلاقا من قواعد إنفاق أقل). أما فيما يتعلق بالصلة بين المدخرات - الاستثمارات فإن المدخرات، التي بلغت حوالي ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦، تمثل بذلك أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩٠؛ ولكنها أدنى من متوسط أمريكا اللاتينية في العقد السابق وأدنى بكثير من مستواها في اقتصادات جنوب وشرق آسيا الأكثر حيوية (انظر الجدول ألف - ١١). ومع ذلك فإن الانتعاش السريع للتدفقات المالية بعد أزمة عام ١٩٩٥ ليس سوى تصويت بالثقة في احتمالات النمو للمنطقة واستمرار الالتزام بالإصلاح الاقتصادي.

وثمة شرط آخر للنمو الاقتصادي المستدام هو وجود نظام مالي سليم وفعال. وقد كشفت الأزمة المكسيكية هشاشة عدة قطاعات مصرفية في أمريكا اللاتينية ووجود حاجة إلى إشراف أفضل وتنظيم أدق للصناعات المحررة مؤخرا، كيما تتماشى مع التكامل المالي العالمي المتزايد على الدوام[٢٢]. وقد اتخذت في الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا والمكسيك التدابير اللازمة -- بمساعدة المؤسسات المالية الدولية في أغلب الأحيان -- لتحقيق هذا الغرض، وإن كان تعزيز الإشراف سيستغرق بعض الوقت.

وعلى الرغم من أن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذت في فترة التسعينات وضعت معظم المنطقة في موقف أقوى من ناحية الاقتصاد الكلي، وبدأت تحولات هيكلية لاقتصادات المنطقة، فإن التحقيق البطيء لـ "عوائد الإصلاح" يزيد من شكوك الناخبين في جدوى هذه السياسات. وحتى الآن، كان للمحاولات المبذولة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية نتائج محدودة ولا يزال يتعين على الإصلاحات أن تحقق فوائد ملموسة للسكان عموما. واستمرار الدعم الشعبي للاستراتيجيات الاقتصادية الحالية ليس بلا شروط كما أن الاستياء بدأت تتزايد درجته.

شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادئ: معدلات النمو السريعة تخف سرعتها

رغم استمرار ظاهرة التوسع الاقتصادي السريع المطرد، قلت سرعة النمو في منطقة شرق وجنوب آسيا في عام ١٩٩٦ نتيجة للتباطؤ في الإنتاج الذي شهدته البلدان السريعة النمو (اندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا). ومن المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي في المنطقة في عام ١٩٩٧ بنفس معدله تقريبا لأسباب مماثلة. فقد كبحت السياسة النقدية التقييدية التوسع الاقتصادي في هذه البلدان بغية تحقيق نمو أكثر استدامة. وعلاوة على ذلك، ضعف نمو الصادرات أكثر مما كان متوقعا في النصف الثاني من العام نتيجة للتباطؤ الكبير في التجارة العالمية والانكماش الدوري في الطلب الدولي على المنتجات من أشباه الموصلات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات فضلا عن ارتفاع قيمة الدولار في مواجهة الين.

---

(٢١) المرجع نفسه، الفصل الأول، الفرع ٤.

(٢٢) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"، ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.C.1)، الفصل الثاني، الإطار الثاني - ٢.

وفاقمت المشاكل الهيكلية التي تختلف حدتها من اقتصاد إلى آخر هذا التباطؤ في الإنتاج. ويهدد الانخفاض الطويل الأجل في القدرة التنافسية للصادرات التقليدية استمرار النمو المرتفع للصادرات في عدد من الاقتصادات. وعلاوة على ذلك، أصبح ضعف النظام المالي يشكل مصدرا للقلق الشديد، خاصة في تايلند وجمهورية كوريا. وفي الواقع إن هذه هي الأسباب الرئيسية لعدم توقع العودة إلى معدلات النمو المرتفعة للغاية هذه السنة.

وعلى الرغم من الاختلاف الكبير في مستويات التنمية بين تايلند وجمهورية كوريا، فبكل منهما نظام ضعيف للضوابط التنظيمية والإشراف وسوء إدارة للمخاطر في القطاع المالي مما أسفر عن ارتفاع مستوى الديون المشكوك في تحصيلها وانهيار المؤسسات المالية الرئيسية بعد هبوط عائدات الاستثمار أثناء الانكماش الاقتصادي في عام ١٩٩٦. ورغم أن المصرف المركزي لكل منها قد زاد من السيولة لتقليل الآثار المترتبة، فيمكن أن نتوقع أن يؤدي الحد من الائتمان وضعف ثقة المستثمرين إلى كبح الاستثمار الداخلي.

ويثير بطء النمو خلال عامين متعاقبين تساؤلا عما إذا كان هذا البطء يمثل نكسة مؤقتة أو اتجاها أطول أجلا. وقد أبرزت هذه الحالة النمو المتباطئ أهمية استمرار التحديث التكنولوجي للإنتاج والإصلاح الاقتصادي، وخاصة للمؤسسات المالية، في مواصلة النمو السريع. فالنمو المرتفع المستمر سيعتمد على استمرار ارتفاع معدلات الاستثمار في الموارد البشرية فضلا عن رأس المال المادي والقدرة على استيعاب الخبرة الفنية التكنولوجية والإدارية من البلدان الأكثر تقدما[٢٣].

ومن المتوقع أن يواصل اقتصادا هونغ كونغ وتايوان المقاطعة الصينية في عام ١٩٩٧ اتجاهات النمو التي حققاها مؤخرا والتي ارتفع فيها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٥ في المائة في هونغ كونغ وبنسبة ٦,٣ في المائة في تايوان. وسيستفيد هذان الاقتصادان من الانتعاش في التجارة العالمية، وبالنسبة لتايوان المقاطعة الصينية فإنها ستستفيد من الاتجاه الصاعد للطلب الدولي على المنتجات من أشباه الموصلات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات. ومن المتوقع أن يؤدي تعزيز الصادرات والواردات الصينية إلى إعطاء دفعة إضافية لكلا الاقتصادين. ومن المتوقع أن تظل ثقة المستثمرين والاستثمارات الخاصة قوية في هونغ كونغ مع تصفية مشاريع الاستثمار العام الرئيسية لأعمالها شيئا فشيئا. ومن المتوقع أن يقوى الطلب الداخلي في تايوان المقاطعة الصينية مع تخفيف قيود السياسة النقدية ومع دفع مشاريع الاستثمار العام، التي كانت قد أجلت من قبل، إلى الأمام.

وفي بعض البلدان التي لم تبدأ إلا مؤخرا في تحقيق نمو أعلى، استمر النمو الاقتصادي في السير بخطى معجلة (الفلبين) أو استمر في تحقيق مستوى مرتفع (فييت نام) في عام ١٩٩٦. وفي الهند أيضا، حقق النمو الاقتصادي مستوى مرتفعا في عام ١٩٩٦ بعد أن شهد عدة سنوات من النمو المعجل. وكان نمو الاستثمار الداخلي والخارجي قويا في الفلبين حيث استفاد من البيئة المستقرة للاقتصاد الكلي ونتائج تحرير الاقتصاد والإصلاح الاقتصادي. وأدى تدفق رأس المال بأرقام قياسية إلى الداخل إلى زيادة السيولة وتقليل معدلات الفائدة، وفي الوقت نفسه أدى إلى ازدهار الخدمات المالية. كذلك ساهم استرداد الإنتاج الزراعي لعافيته بقوة، بعد الكوارث الطبيعية التي شهدتها السنة السابقة، في زيادة الناتج.

وبلغت نسبة النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٦ في فييت نام ٩,٣ في المائة، محافظة على اتجاه النمو السريع الذي بدأ في عام ١٩٩٢. لكن ذلك البلد يواجه تحديا متمثلا في إبقاء التضخم والعجز الخارجي عند مستويات يمكن استدامتها. ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي القوي التوسع في السنة الماضية، التي تحقق فيها نمو قوي على وجه

---

(٢٣) لمناقشة مدى إمكانية مواصلة النمو المرتفع في آسيا، انظر على سبيل المثال S. Collins and B. Bosworth, "Economic groqth in East Asia: accumulation versus assimilation", in Brookings Papers on Economic Activity, 2: 1996, (Washington, D.C., Brookings Institution, 1996) pp.135-191; and P. Krugman, "The myth of Asia's miracle", in Foreign Affairs, Vol. 73 No. 6 (1994), pp. 62-78.

الخصوص في قطاع الصناعات التحويلية غير الحكومي الذي لا يزال صغيرا. وازدهر نمو الصادرات بفضل صادرات النفط وبلوغ رقم قياسي لحجم صادرات الأرز نتيجة لتحقيق محاصيل جيدة متعاقبة، ولكنه نظرا لأن معدل نمو الواردات كان أعلى، فقد كان العجز الخارجي كبيرا بشكل لا يحتمل.

ودعمت ميزانية السنة المالية ١٩٩٧ المستقبل الاقتصادي المرتقب للهند. وعلى الرغم من أن الميزانية لم تعط دفعة كبيرة لخطى الإصلاح الاقتصادي، فقد كان تركيزها واضحا على تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالعدالة الاجتماعية وتأكيد دعم الحكومة الجديدة لمواصلة التحرير الاقتصادي. وتولي التدابير المقترحة في مجال السياسة العامة اهتماما خاصا لزيادة الحوافز الدافعة إلى الادخار والاستثمار عن طريق تخفيض الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية ذات الإنتاج الكبير ومعدلات الضرائب المفروضة على الشركات والأفراد مع توسيع القاعدة الضريبية. ومن المستهدف تخفيض عجز الميزانية الذي لا يزال ضخما (٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦) حتى مع تزايد النفقات الاجتماعية، وذلك استنادا إلى الزيادة المتوقعة في العائدات الضريبية نتيجة لاتساع القاعدة الضريبية وتحسن الامتثال لأدائها والنمو الاقتصادي القوي. وستنفذ تدابير جديدة لتحرير قطاع البنية الأساسية لتعزيز الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي من أجل تخفيف الاختناقات القائمة.

وتسعى اقتصادات جنوب آسيا الرئيسية الأخرى إلى تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاح الاقتصادي من أجل مواصلة النمو الاقتصادي. ففي باكستان، أثرت الاضطرابات المدنية والاضرابات الصناعية التي وقعت كرد فعل لسياسات التقشف المتبعة لتقليل العجز المالي، تأثيرا ضارا على الناتج الصناعي في عام ١٩٩٦. ولم يكن لمحاولات الحكومة الرامية إلى تقليل العجز الداخلي والخارجي سوى تأثير محدود، وظل معدل التضخم أعلى من ١٠ في المائة. وأشارت مؤخرا الحكومة المنتخبة حديثا إلى التزامها ببدء برنامج لتحقيق الاستقرار والإصلاح الهيكلي. وهكذا فإن المستقبل الاقتصادي المرتقب في عام ١٩٩٧ لا يزال غير مؤكد. وفي بنغلاديش، دعم الإنتاج الزراعي القوي تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٥ في المائة في عام ١٩٩٦ بينما هبطت صادرات الملابس نتيجة للتباطؤ العالمي في الطلب، وكان الاستثمار العام والخاص ضعيفين. وعلاوة على ذلك، تعطل الإنتاج الصناعي نتيجة للاضطرابات المدنية ونقص المدخلات.

وتحقق تقدم في تخفيض التضخم في عدد كبير من البلدان في المنطقة في عام ١٩٩٦، نتيجة للنمو الأكثر اعتدالا الذي ساعده التحسن في إمدادات الأغذية. ومن المتوقع المحافظة على هذا المستوى من التضخم عموما، على الرغم مما تشكله قوة النمو الاقتصادي وضخامة تدفقات رأس المال من خطر حدوث تضخم في بعض البلدان.

الصين: نتائج استراتيجية "الهبوط برفق"

يحقق الاقتصاد الصيني الهدف المتمثل في "الهبوط برفق" فيما يتعلق بسياسات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي التي بدأت في عام ١٩٩٣. وانخفض معدل تضخم أسعار السلع الاستهلاكية الذي وصل إلى نسبة ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى نسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٩٥ ثم انخفض بعد ذلك إلى نسبة ٨,٣ في المائة في عام ١٩٩٦. وفي الوقت ذاته، حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اعتدالا فبلغ نسبة ٩,٧ في المائة في عام ١٩٩٦ بعد أن كانت نسبته ١٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ و ١٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٤. وأمكن بنجاح تخفيف سرعة النمو المرتفع للاستثمارات الثابتة التي كانت الزخم الرئيسي وراء النمو السريع بالطلب وزيادة التضخم. ورغم أن الاستثمارات قد نمت بنسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٩٦، وهو نفس معدل النمو تقريبا في عام ١٩٩٥، فقد كانت أدنى بكثير من المتوسط السنوي للفترة ١٩٩١-١٩٩٥ (نحو ٣٤ في المائة). واستمر الإنفاق على السلع الاستهلاكية قويا حيث ارتفعت مبيعات التجزئة بما يزيد على نسبة ١٩ في المائة.

وكانت السياسة النقدية التقييدية المستمرة هي الأداة الرئيسية المستخدمة لكبح النمو. وصاحبتها تدابير أخرى مباشرة بقدر أكبر، منها تأجيل أو إلغاء مشاريع الاستثمار العام والتنفيذ الأكثر صرامة للحدود القصوى للائتمان وإعادة فرض الرقابة الحكومية على بعض الأسعار. وأجلت الحكومة أيضا رفع القيود على الأسعار في بعض المجالات التي كان يمكن أن يسفر فيها ذلك عن ارتفاع الأسعار. ونجح هذا المزيج من السياسات في احتواء نمو الاستثمارات وتخفيف ضغوط الأسعار دون أن يخفض بشكل خطير من الطلب على السلع الاستهلاكية.

وساعدت أيضا المحاصيل الجيدة الجهود الحكومية المبذولة لتقليل التضخم. وعلى الرغم من الفيضانات التي شهدتها مناطق شاسعة من البلد، فقد وصل الناتج الإجمالي من الحبوب إلى ٤٨٠ مليون طن متري في عام ١٩٩٦، أي بزيادة تربو على ٣ في المائة عن عام ١٩٩٥. وقد كان هذا الأداء جزئيا استجابة للزيادة البالغة ٣٠ في المائة في أسعار شراء الحكومة للحبوب اعتبارا من منتصف عام ١٩٩٦، مما شجع على زيادة المساحة المزروعة بمحاصيل الخريف والشتاء.

وارتفع الناتج الصناعي بنسبة ١٣ في المائة تقريبا اعتمادا على دينامية القطاع غير الحكومي. وتلقي المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة أعباء مالية متزايدة على الدوام على كاهل الحكومة. وقد تكبد نصفها تقريبا خسائر في عام ١٩٩٦ وزاد الحجم الكلي للخسائر بنسبة تجاوز ٣٨ في المائة. ولا يزال تحسين الكفاءة في هذا القطاع يمثل أمرا له أولوية وتجرب الحكومة حاليا تحويلها إلى شركات مساهمة، وتبيع أسهمها لحملة الأسهم في سوق الأوراق المالية النامية.

وتتمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون تطبيق أحكام السوق على المؤسسات الحكومية المتوسطة والكبيرة الحجم في احتمال زيادة البطالة. وقد أشارت تقارير الدراسات الاستقصائية إلى أن المديرين يرون أن ٢٠ في المائة تقريبا من الموظفين في هذه المؤسسات يمثلون عمالة زائدة[٢٤]. وارتفعت البطالة المسجلة رسميا في المناطق الحضرية إلى نسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٦. ولكنه إذا أخذت في الحسبان البطالة السائدة بين العمال المهاجرين في المدن الرئيسية، الذين لم يدرجوا في الإحصاءات الرسمية، فسيكون معدل البطالة في الحضر أعلى بكثير. فقد أدى وقف الإنتاج الزراعي على أساس جماعي منذ عام ١٩٧٨ إلى تحرير عدد كبير من العمال من العمل في الزراعة. ويقدر أن هناك نحو ١١٠ ملايين عمال فائضين عن الحاجة في القوة العاملة في الريف البالغة ٤٥٠ مليون عامل[٢٥]. وكان هذا سببا للهجرة من الريف إلى الحضر وجعل من تهيئة فرص للعمالة في الحضر مسألة مسببة للقلق على وجه الخصوص.

وقد أسرعت خطى الإصلاح في القطاعين الخارجي والمالي. وأصبحت العملة الوطنية قابلة للتحويل بحرية فيما يتعلق بجميع معاملات الحساب الجاري اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ومنحت الأعمال التجارية الممولة تمويلا أجنبيا مركزا مساويا وحقوقا قانونية مساوية لما تتمتع به المؤسسات الوطنية في الوقت الذي يجري فيه تدريجيا إنهاء الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز الممنوحة فقط للشركات الممولة من الاستثمارات الأجنبية. وفي القطاع المالي تهدف الإصلاحات إلى تعزيز قدرة الحكومة في مجال الإدارة غير المباشرة للاقتصاد الكلي. وأقيمت سوق بين المصارف للودائع وبدأ المصرف المركزي عمليات السوق الحر.

وتتمثل احتمالات المستقبل بالنسبة لعام ١٩٩٧ في مواصلة النمو الاقتصادي القوي البالغ ١٠ في المائة مع معدل منخفض نسبيا للتضخم لكن لا تزال الشواغل المتعلقة بالعمالة قائمة. وستؤدي البيئة الدولية إلى استمرار المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي في الصين مع توسع أقوى في اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين للصين مثل اليابان وبعض الاقتصادات الآسيوية التي دخلت في التصنيع حديثا. ومن المتوقع أن يدعم إصلاح القواعد المتعلقة بالعملة والاستثمار الأجنبي تدفقات رأس المال التي شملت ما يزيد على ٤٢ بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٦.

---

(٢٤) انظر ياكوي لياغ وبولياغ زهو وشيبايو لي، ومركز المعلومات الحكومي، "التقرير القطري لمشروع لينك: الصين"، الاجتماع الربيعي لمشروع لينك المعقود في نيويورك في آذار/مارس ١٩٩٧.

(٢٥) Zhiyong YANG "What can the Budget Do for Employment?" (in Chinese), Economic Highlights, 27 September 1996.

غرب آسيا: فوائد ارتفاع أسعار النفط

لقد قوي الناتج الاقتصادي في منطقة غرب آسيا بشكل كبير في عام ١٩٩٦، وعكس بذلك النمو الكبير الذي شهدته البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي[٢٦]، الناجم أساسا عن الزيادة الكبيرة في أسعار النفط. وبعد أن كانت المنطقة على شفا الكساد في عام ١٩٩٤، أسرع نمو الناتج وزاد نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة في عام ١٩٩٦ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٢. ومن المتوقع أن يسرع النمو الاقتصادي في المنطقة بنسبة ٦ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٧ ويعكس بذلك انتعاشا قويا في النشاط الاقتصادي في العراق. وسيهدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأخرى المصدرة للوقود مع تراخي أسعار النفط.

وسيستمر معدل النمو الاقتصادي في الاعتماد إلى حد كبير على الأسعار الدولية للنفط وعلى عائدات النفط ومدى الإصلاحات الاقتصادية وتنويع الاقتصاد والتكامل الاقتصادي الإقليمي. ومن المتوقع أن يسهم القطاع الخاص بقدر أكبر في النشاط الاقتصادي نتيجة للسياسات الجديدة الرامية إلى تشجيع الخصخصة. وستسهم أيضا السياسة المالية التسهيلية بقدر أكبر المتبعة في القطاع غير النفطي والإنتاجية الأنشط لهذا القطاع في تدعيم نمو الناتج المحلي الإجمالي. وسيساعد إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط النمو الاقتصادي وذلك بتشجيع تدفق التجارة والاستثمار الأجنبي على الصعيد الأقاليمي وخاصة في الأردن وإسرائيل والضفة الغربية وغزة.

وساعد ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٦ في تقليل الاختلالات المالية والخارجية وأدى إلى تحسن ملحوظ في أرصدة الحساب الجاري في معظم البلدان المصدرة للنفط. لكن يبدو أن التنفيذ المستمر للاصلاح الاقتصادي وتعزيز مستحقاتها المالية في البلدان المصدرة للنفط قد بدأ يفقد زخمه نتيجة للزيادة الضخمة في العائدات الحكومية من النفط[٢٧]. فقد زودت الزيادة في أسعار النفط في عام ١٩٩٦ البلدان المصدرة للوقود بالعائدات التي تمس إليها حاجة الحكومات من أجل خدمة الدين (وهذا هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية) ومن أجل تيسير تعزيز الإنفاق العام وفي الوقت نفسه تحسين اختلالاتها المالية. وساعدت سياسات الإصلاح التي اتبعت منذ عام ١٩٩٤ في تحسين التوازن المالي مثلما هي الحال في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وفي العراق، أدت الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة السارية منذ عام ١٩٩٠ إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلد وأعاقت التجارة والتدفقات المالية على النطاق الإقليمي لكن من المتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٧ نتيجة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي سمح فيه المجلس للعراق بتصدير نفط قيمته بليونان من الدولارات كل ستة أشهر.

وفي البلدان المستوردة للوقود، قلت سرعة النشاط الاقتصادي بشكل طفيف في عام ١٩٩٦. وظل نمو النشاط الاقتصادي في الأردن، رغم تباطؤه، عند معدل ٥ في المائة. وظل التضخم منخفضا على الرغم من ارتفاع أسعار بعض الأصناف الأساسية المدعومة بإعانات مثل الخبز. ومن المتوقع أن ينمو الناتج بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩٧. وبخاصة نظرا لأن العراق بدأ في تصدير النفط، مما ينشئ وضعا من المتوقع أن يسفر عن تحقيق فوائد تجارية بالنسبة للأردن. وفي لبنان، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٦، ويرجع هذا أساسا إلى تباطؤ الاستثمار العام والخاص في وقت سابق من السنة. وتوقفت جهود التعمير والإصلاح نتيجة لتجدد الصراع العسكري في أوائل ١٩٩٦ ولكنها وثبت ثانية منذ ذلك الحين، ومن المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

---

(٢٦) البلدان الأعضاء في المجلس هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

(٢٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٦-١٩٩٧: موجز"، نيويورك، ١٩٩٧.

وفي إسرائيل، انخفض النمو الاقتصادي انخفاضا كبيرا من المتوسط البالغ ٦ في المائة في السنة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى نسبة ٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٦ نتيجة للسياسة المالية الأشد إحكاما الرامية إلى السيطرة على التضخم وتقليل العجز الخارجي ونتيجة للتباطؤ في الاستثمار بسبب أوجه القلق إزاء عملية السلام. ومن المتوقع أن يضعف الاقتصاد بشكل أكبر في عام ١٩٩٧ نظرا لأن السياسات المالية والنقدية ستظل محكمة وستظل المقبوضات من السياحة منخفضة. ومن المتوقع أن ترفع هذه التطورات معدل البطالة. وعانى الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة من تباطؤ شديد وارتفعت البطالة ارتفاعا كبيرا نتيجة لإغلاق إسرائيل للأراضي الفلسطينية. ولا تزال احتمالات ما يمكن أن يحققه الاقتصاد في المستقبل تعتمد اعتمادا كبيرا على عملية السلام وعلى تحويلات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٠ عامل فضلا عن المساعدة المالية الأجنبية.

وحققت تركيا توسعا ملحوظا في الناتج للسنة الثانية على التوالي في أعقاب الانكماش الحاد الذي شهدته في عام ١٩٩٤، وفي أعقاب التقييد المالي والنقدي حيث بلغت أسعار الفائدة الحقيقية نسبة ٤٠ في المائة. ويقدر أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلى نسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٦. وانخفض العجز في الميزانية انخفاضا كبيرا في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ عن طريق التخفيضات في الإنفاق أساسا وعن طريق الإعانات وزيادة الضرائب. لكن الزيادة التي منحت مؤخرا في الأجور ونسبتها ٥٠ في المائة للعاملين في الحكومة وأصحاب المعاشات التقاعدية قد زادت من عجز الميزانية الذي بلغ نحو ٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٦. وركزت الخطة الاقتصادية الجديدة التي عرضت على السلطة التشريعية في عام ١٩٩٦ على زيادة العائدات عن طريق بيع ممتلكات الدولة. لكن من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي إلى أدنى من نسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٧ عاكسا التوقعات التي تشير إلى أنه لن يتم إحراز سوى تقدم ضئيل لتقليل الاختلال المتزايد في القطاع العام الذي يسهم في ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية. أما التضخم، المقدر أن تكون نسبته ٧٨ في المائة في عام ١٩٩٦، فيتوقع أيضا تباطؤه، ولكنه سيظل أعلى من نسبة ٥٠ في المائة.

الشواغل المتعلقة بالبطالة في المنطقة

على الرغم من النمو الملحوظ في الناتج الاقتصادي على مدى السنتين الماضيتين، ستظل البطالة تشكل شاغلا رئيسيا في أرجاء المنطقة. فقد أدت المعدلات المرتفعة لنمو القوة العاملة مقترنة بتباطؤ الأنشطة الاقتصادية، الذي نجم عن انخفاض أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات، إلى زيادة معدلات البطالة في عدد كبير من البلدان في السنوات الأخيرة. وتتباين معدلات البطالة تباينا كبيرا وتتراوح بين ما يقـــل عن نسبة ٥ في المائة في معظم البلدان المصدرة للنفط إلى نسبة ٦,٨ في المائة في إسرائيل و ١٣ في المائة في الأردن و ٢٥ في المائة في اليمن ونحو ٣٠ في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وترتبط فرص العمالة باقتصادات النفط في البلدان المصدرة للوقود وفي بعض البلدان المستوردة للوقود. ونظرا لهيمنة القطاع العام على إيجاد فرص العمل في البلدان المصدرة للوقود، فقط أدى تقييد الإنفاق العام خلال السنوات القليلة الماضية والجهود الحكومية لتخفيض الأجور إلى تدهور شروط العمل. وعلاوة على ذلك، تضاعفت الصعوبات التي تكتنف البطالة في الأردن واليمن نتيجة لسياسات الهجرة الصارمة المفروضة في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وبدأت البطالة التي يعاني منها المواطنون المتعلمون تمثل شاغلا في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث أدى خفض العمالة العامة في مواجهة العدد المتزايد للمتقدمين للوظائف إلى تقييد الفرص المتاحة في المناصب الإدارية التي عادة ما يسعى إلى شغلها أبناء البلد. وحيث أن المغتربين يشكلون نحو ٦٠ في المائة من القوة العاملة، فيجري النظر في اتباع أحد خيارات السياسة العامة الذي يتمثل في تقليل عدد العمال الأجانب. لكن هذه السياسات قد لا يكون لها سوى أثر محدود لأنها ستخلي في المقام الأول وظائف تتطلب مهارات أدنى، وهذه ليست الوظائف التي يسعى إلى شغلها عادة أبناء البلد المتعلمون.

الفصل الثالث

الاقتصاد الدولي

إن استراتيجيات الاقتصاد المفتوح التي تتبعها اليوم اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تستلزم بيئة اقتصادية دولية مواتية، بيئة تخلق بديناميتها الفرصة لتحقيق نمو اقتصادي أسرع، وتتيح بتحررها المزيد من الفرص أمام عناصر مباشرة الأعمال الحرة في جميع بلدان العالم ولا تسد أمامها سوى عدد قليل منها. وتشير التدفقات الدولية الحديثة والمتوقعة في مجالات التجارة والاستثمار المباشر والمالية الى أن هناك دينامية عالمية تتعزز باستمرار، على الرغم من أن التطورات التجارية في عام ١٩٩٦ كانت مؤشرا يذكر بأن البيئة الدولية تتخللها فترات فتور وانكماش وفترات تسارع وانفراج وبالإضافة الى ذلك، فإن استمرار تركيز التدفقات المالية على عدد محدود من البلدان يؤكد كيف أن نطاق فوائد النموذج التحرري لا يجري توسيعه الى حد كاف فيما بين البلدان في مختلف مراحل التنمية أو التكيف الاقتصادي.

والسياسات الحكومية هي طريقة للتعويض عن التأثيرات غير المتكافئة لظواهر السوق وسبب أساسي لوجود التدفقات المالية الرسمية. بيد أن الاتجاهات السلبية وتطورات السياسة العامة الحديثة في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ما فتئت تشكل مصدر قلق. ومع ذلك، حدث تطور مشجع بوجه خاص، تمثل في معاملة جديدة تساهلية بدرجة أكبر لديون الكثير من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويشهد ذلك على أنه يمكن اعتماد تدابير جديدة تتعلق بالمساعدة إذا أمكن بيان الحاجة الى ذلك بوضوح وإذا كانت القيادة مصممة على ذلك. وعموما فإن هذه التطورات تبرر قيام المجتمع الدولي ببحث المسألة بتركيز أكبر[1].

فقد النشاط واستعادته في مجال التجارة الدولية

بعد سنتين متتاليتين من النمو السريع بصورة غير عادية في مجال التجارة العالمية - حيث نما حجم الصادرات العالمية بنحو ١٠ في المائة سنويا - انخفض فجأة نمو التجارة العالمية في عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ألف - ١٩). ونما حجم الصادرات السلعية العالمية بنسبة ٤,٦ في المائة فقط في عام ١٩٩٦ وشهدت جميع مناطق العالم هذا التباطؤ، ولكن بدرجات مختلفة. بيد أن نمو الناتج العالمي لم يتباطأ في عام ١٩٩٦ ومن ثم بدا تباطؤ التجارة ظاهرة شاذة يمكن أن تكون مصدر قلق (انظر الشكل الثالث - ١) ومع ذلك يبدو الآن أن التباطؤ كان ظاهرة مؤقتة، كما يتوقع أن يرتفع حجم الصادرات في العالم بشدة أكبر في عام ١٩٩٧، بالاستناد أساسا الى ازدياد نمو الواردات في أمريكا الشمالية والبلدان النامية.

---

(١) في هذا الصدد، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي رفع مستوى المناقشة السياسية الدولية بشأن هذه المسائل بجعلها مجال تركيز جزئه الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧، تحت عنوان "تعزيز البيئة المواتية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال، والاستثمار، والتجارة" (المقرر ١٩٩٦/٣١٠) انظر أيضا تقرير الأمين العام (E/1997/67) الى المجلس عن هذا الموضوع؛ والتقرير يمهد لهذه المناقشة.

الشكل الثالث - ١ نمو الناتج والتجارة في العالم،[أ] ١٩٨٧-١٩٩٧

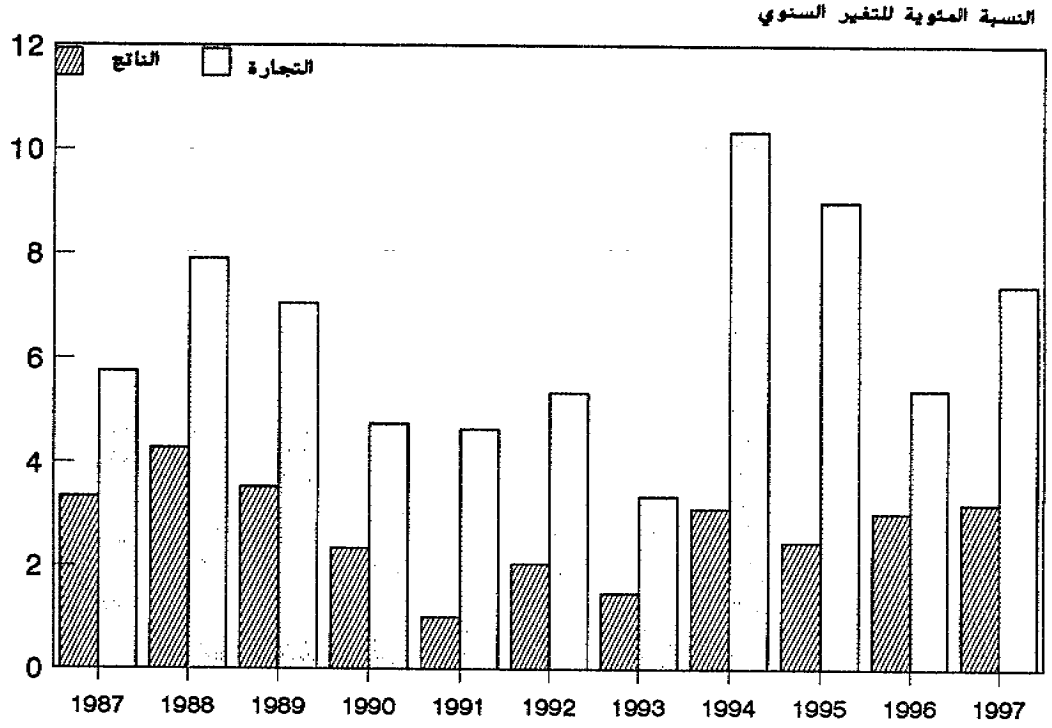

المصدر: الأمم المتحدة (توقعات ١٩٩٧ على أساس مشروع لينك)

(أ) محددة بوصفها النمو المتوسط للصادرات والواردات، وفقا للجدول ألف - ١٩.

الديناميات المتغيرة للتجارة العالمية

أضر انخفاض توسع التجارة في العالم في عام ١٩٩٦ بآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ضررا شديدا بوجه خاص. وشهدت اليابان من بين الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، والصين من بين البلدان النامية أكثر الانخفاضات حدة في معدلات نمو حجم الصادرات. وفي شرق آسيا وجنوبها، حيث اعترف بأن التجارة الدولية هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الضخم في المنطقة، انخفض معدل نمو الصادرات الى ما دون معدل نمو الناتج. وعلى العكس من ذلك، لم ينخفض حجم الصادرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وافريقيا إلا انخفاضا طفيفا (انظر الجدول ألف - ١٩). بيد أن نمو الصادرات بلدان وسط وشرق أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اضمحل تماما.

وكان السبب الرئيسي في تباطؤ نمو الصادرات في العالم هو ضعف الطلب في البلدان المتقدمة النمو التي بلغ نصيبها من الواردات نحو ثلثي التجارة العالمية (انظر الجدول ألف - ١٦). ونما حجم واردات البلدان الصناعية بنسبة ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد أن بلغ ٧,٦ في المائة في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ألف - ١٩). وازداد التباطؤ حدة في اليابان حيث لم ينم حجم الواردات سوى بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد أن حقق نموا قدره ١٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ و ١٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٤. وكان النمو السريع في حجم الواردات في السنوات الأولى في اليابان قد تحقق استجابة للقوة المفرطة للين، نظرا لأن الطلب على الواردات كان ضعيفا تماما. وبالفعل، فإن الانتعاش من الركود الاقتصادي في اليابان لم يبدأ يكتسب بعض الزخم إلا في عام ١٩٩٦، وهي السنة نفسها التي انهار فيها معدل نمو الواردات. وهناك سبب رئيسي في ذلك ألا وهو أن الين انهار أيضا في عام ١٩٩٦، إذ انخفض بنسبة تناهز ١٤ في المائة بالقيمة الفعلية الحقيقية (انظر الجدول ألف - ٩).

وتباطأ نمو الواردات في أوروبا الغربية في عام ١٩٩٦، وكان ذلك سببا رئيسيا في تباطؤ نمو الصادرات في المنطقة، نظرا لأن نحو ثلثي واردات البلدان المتقدمة النمو في أوروبا تذهب الى البلدان الأوروبية المتقدمة النمو الأخرى[٢]. وفي الوقت نفسه، نما حجم صادرات غرب أوروبا الى بقية بلدان العالم بمعدل أقوى، مدفوعا جزئيا بانخفاض سعر صرف المارك الألماني مقابل الدولار خلال السنة، مما ساعد ألمانيا والبلدان التي تتبع أسعار الصرف فيها سعر صرف المارك بدقة. وكان استمرار الطلب القوي على الواردات بالنسبة لبعض الشركاء التجاريين عاملا هاما أيضا، كما أنه لم يقل شأنا عن ذلك في بلدان وسط وشرق أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وعلى نفس المنوال، شعرت بلدان وسط وشرق أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من جملة البلدان المصدرة الأخرى لغرب أوروبا، أيضا بتباطؤ واردات شرق أوروبا. وفي عام ١٩٩٥ زاد حجم صادرات بلدان وسط وشرق أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نسبة تناهز ٢٠ في المائة، ولكنها لم تسجل أي نمو تقريبا في عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ألف - ١٩). وبالإضافة الى التباطؤ في البلدان شريكتها في أوروبا الغربية، كانت هناك عوامل مؤثرة أخرى بالنسبة لبلدان وسط وشرق أوروبا التي تمر بمرحلة انتقالية منها ارتفاع قيمة عملاتها وتحويل الانتاج المحلي من الصادرات لتلبية الطلب المحلي الناشئ. وبالإضافة الى ذلك، لم تتحول مكونات الصادرات سولا تحولا جزئيا عن المنتجات الكثيفة الاستخدام للموارد، والقليلة الاستخدام للمهارات والتكنولوجيات والتي كان الطلب عليها أقل ارتفاعا على الصعيد الدولي.

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات شاملة عن حجم التجارة في البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، فإن هناك مؤشرات تدل على أن هذه البلدان كانت أقل تأثرا بالتباطؤ في أوروبا الغربية من بلدان وسط وشرق أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأنها حققت بعض النجاح في عام ١٩٩٦ - هذه المرة على أساس المبادئ السوقية - في إعادة بناء العلاقات التجارية القوية سابقا التي كانت قائمة بينها في وقت ما[٣]. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد بلدان رابطة الدول المستقلة على الصادرات من المواد الخام يفوق كثيرا اعتماد بلدان وسط وشرق أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عليها. وبوجه خاص، ظلت صادرات الطاقة الأولية تشكل الجزء الأكبر من إيرادات صادرات الاتحاد الروسي. وفي عام ١٩٩٦، بلغت قيمتها ٤٥ في المائة من مجموع الصادرات؛ ولم تزد الصادرات من الآلات والمعدات على نسبة ١٠ في المائة.

---

(٢) انظر، الأمم المتحدة Monthly Bulletin of Statistics، حزيران/يونيه ١٩٩٦، الجدول دال.

(٣) أحرزت بلدان رابطة الدول المستقلة تقدما في محاولتها الرامية الى إعادة بناء التكامل الاقتصادي على أساس جديد في آذار/مارس ١٩٩٧ عندما عقد مؤتمر القمة الذي تأخر طويلا والذي ضم الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وبعد استعراض رؤساء الوزراء الثمانية لاقتراح كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ المتعلق بـ "وضع مفهوم للتنمية الاقتصادية المتكاملة لرابطة الدول المستقلة"، أعاده المشتركون لمواصلة دراسته وتعديله، والنظر فيه من جديد في اجتماع القمة المقبل لرابطة الدول المستقلة في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويستهدف المفهوم إنشاء حيز اقتصادي واحد لرابطة الدول المستقلة، وتوسيع نطاق الاتحادات الجمركية وتحقيق تكامل شبكتي النقل والطاقة.

ومن العوامل غير العادية في تباطؤ نمو التجارة العالمية في عام ١٩٩٦ - والذي هو دلالة على مدى تغير الاقتصاد العالمي - أن التطورات التي تحدث في صناعة واحدة، من الصناعات التي كانت منذ عقد من الزمن أصغر حجما مما هي عليه الآن تساعد على تفسير التغييرات في التدفق الكلي للتجارة على الصعيد العالمي. وعادة، فإن التطورات التي تحدث في صناعة واحدة تكون أقل من أن تؤثر تأثيرا كبيرا في التجارة العالمية التي يبلغ حجمها ٥ تريليونات من الدولارات سنويا. وفي العقود الأخيرة، كان الأثر الوحيد المشابه لأثر الصناعة الواحدة هو أثر صناعة النفط الدولية، الذي ظهر عندما أدى حدثان سياسيان غير عاديين بدرجة كبيرة الى إتاحة فرصة لحدوث زيادات غير عادية في الأسعار في السبعينات. وقد حدثت تلك التطورات عندما كان مجموع حجم التجارة العالمية يبلغ أقل من تريليونين من الدولارات سنويا وكانت الاقتصادات أضعف كثيرا جدا في مواجهة السحب المفاجئ لإمدادات الطاقة عما هي عليه اليوم.

وكان التطور الخاص المعني الذي حدث في مجال الصناعة في عام ١٩٩٦ هو انخفاض حاد مؤقت في الطلب العالمي على أشباه الموصلات والمنتجات المتصلة بتكنولوجيات المعلومات. وأدت الحقيقة المتمثلة في ازدياد القدرة العالمية على إنتاج الرقاقات الحاسوبية زيادة حادة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ الى إحداث ضغط في اتجاه خفض الأسعار جعلت كبار المستعملين النهائيين أقل حاجة الى المحافظة على مخزونات كبيرة لضمان سير الإنتاج بانتظام. وخفضت هذه الشركات حجم مخزوناتها في عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، وعلاوة على ذلك، تباطأ الطلب على معدات المكاتب ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية في عام ١٩٩٦، وذلك بعد أن ارتفع ارتفاعا حادا في عام ١٩٩٥. وأثرت هذه الظواهر تأثيرا قويا في صادرات بلدان كثيرة في شرق آسيا وجنوبها، التي أصبحت جهات مموّنة رئيسية للسوق العالمية[٤].

وفضلا عن ذلك، وبنفس الطريقة التي أصبحت بها التجارة فيما بين اقتصادات أوروبا الغربية دينامية جدا، لا سيما في القطاعات الفرعية المتخصصة في تجارة الصناعة التحويلية، أصبحت اقتصادات شرقي آسيا وجنوبها، والصين واليابان تشكل أسواقا كبيرة على نحو متزايد لسلع بعضها بعضا (انظر الجدولين ألف - ١٥ و ألف ١٦). وتشكل السلع والمكونات الالكترونية جزءا كبيرا من هذه التجارة.

إن ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك أيضا أسباب أخرى لتباطؤ الصادرات على الصعيد الإقليمي في آسيا في عام ١٩٩٦. وعلى سبيل المثال، فإن ارتفاع قيمة الدولار، الذي يربط العديد من كبار المصدرين في المنطقة أسعار صرفهم به، جعل صادراتهم أقل قدرة على المنافسة في السوقين اليابانية والأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، واجه بعض كبار المصدرين للمنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة ارتفاع تكاليف الإنتاج وأصبحوا أقل قدرة على منافسة منتجي المواد الأقل تكلفة.

وعلاوة على ذلك، كان لعوامل أخرى ذات طابع أكثر محلية دور في ذلك أيضا. وعلى سبيل المثال، يعزى ارتفاع حجم الصادرات من الصين بنسبة تقل عن ١ في المائة في عام ١٩٩٦ مقارنة بما يزيد على ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥، الى ظهور حافز للتعجيل بإنتاج صادرات وشحنها في نهاية عام ١٩٩٥ كان من الممكن بغير ذلك أن تسجل في بداية عام ١٩٩٦. وكان ذلك يعزى جزئيا الى انخفاض في الخصم على ضرائب القيمة المضافة اعتبارا من نهاية عام ١٩٩٥، مما حث المؤسسات على التعجيل بالصادرات للاستفادة من معدل الخصم المرتفع خلال فترة سريانه. وفي الوقت نفسه، أدت ميزة سعرية كانت نشأت بسبب تخفيض كبير بسبب التضخم في نهاية العام نفسه. لذلك، ارتفعت الصادرات الى مستويات غير مستدامة في عام ١٩٩٥ لفترة قصيرة من الزمن، مما أدى الى زيادة تباطؤ نمو الصادرات في النصف الأول من عام ١٩٩٦.

وفي حين شهدت الاقتصادات الآسيوية الدينامية بذلك معدل نمو صادراتها ينخفض بشكل حاد، كان تباطؤ نمو وارداتها أكثر اعتدالا، وكان ذلك جزئيا نتيجة للاستثمار الذي كان لا يزال قويا في العديد منها. وحفزت أيضا تدابير تحرير التجارة التدفقات الداخلية للواردات، كما كان ذلك هو الحال أيضا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأثرت عوامل أخرى كذلك في هذه المنطقة الأخيرة، بما في ذلك الخروج من حالة الركود في الأرجنتين

---

(٤) أبرز ازدهار نمو هذا القطاع من التجارة في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات A.95.II.C.1)، الفصل الحادي عشر.

والمكسيك وسياسة التعاون الإقليمي المنصوص عليها في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وسائر الترتيبات التجارية الإقليمية. وبالفعل، نما حجم الصادرات داخل المجموعة في عام ١٩٩٦ بمعدل يبلغ ضعف معدل صادراتها الى بقية بلدان العالم، بينما بلغت حصتها من الحجم الإجمالي للتجارة في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٦ (٢٣ في المائة) ضعف ما كانت عليه في عام ١٩٩١ تقريبا. وفضلا عن ذلك، كانت مشاركة المكسيك في منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية عاملا رئيسيا في النجاح الذي حققته أخيرا في مجال الصادرات.

وارتفع من جديد حجم الواردات في آسيا الغربية بعد سنتين من الانخفاض الناشئ من التكيف المالي الصارم على إثر انخفاض إيرادات النفط. وتبين التقديرات أن حجم الواردات الإقليمية ارتفع بنسبة ٨ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٦ ويتوقع أن ينمو بنفس المعدل في عام ١٩٩٧.

وفي افريقيا، واصل حجم الواردات في عام ١٩٩٦ نموه الكبير الذي تحقق في السنوات الأخيرة، مما يتجلى فيه تسارع النمو الاقتصادي الإقليمي الذي بدأ في عام ١٩٩٤، والنمو القوي الذي تحقق مؤخرا في مجال الاستثمار في بلدان مثل جنوب افريقيا، وزامبيا، وكوت ديفوار، وكينيا، ومصر. ونما حجم الصادرات بسرعة أكبر من سرعة نمو حجم الواردات (انظر الجدول ألف - ١٩). وأدت أيضا الظروف والإصلاحات الملائمة التي ساعدت على تحقيق انتعاش الانتاج الزراعي في غالبية البلدان الى زيادة الصادرات من السلع الأساسية الزراعية. وفي بعض البلدان، تواصل الأداء الجيد للصادرات غير التقليدية وظلت هذه الصادرات تزداد أهمية - انطلاقا، مع ذلك، من قاعدة صغيرة عموما - في بلدان مثل أوغندا، وبوتسوانا، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وكينيا، ومصر، وملاوي. لذلك واصلت هذه البلدان تحقيق تقدم في تنويع صادراتها في مجالات مثل الصناعة التحويلية للأسواق الإقليمية ومنتجات زراعة البساتين الموجهة للأسواق في أوروبا.

ولا تزال الصادرات الافريقية تغمر أسواق الاقتصادات المتقدمة النمو؛ فعلى سبيل المثال أخذت هذه الاقتصادات نسبة ٧٨ في المائة من صادرات افريقيا في عام ١٩٩٦، وحافظت البلدان الأوروبية على موقعها بوصفها أكبر الشركاء التجاريين لافريقيا. بيد أن التجارة مع الولايات المتحدة، ما فتئت تنمو بسرعة في السنوات الأخيرة على الرغم من تركزها في عدد صغير من البلدان (اثيوبيا، وأنغولا، وجنوب افريقيا، وزمبابوي، وغانا، وكوت ديفوار، وكينيا، ونيجيريا). وربما يتسع نطاق هذه التجارة بوتيرة أسرع في المستقبل، خاصة وأن حكومة الولايات المتحدة اقترحت على الكونغرس قانونا سوف يؤدي الى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى في بعض السلع، وزيادة الواردات من منسوجات الملابس وخفض الحواجز التجارية المفروضة على المنتجات الأخرى[٥].

وترجع قوة نمو صادرات افريقيا الى شرق آسيا وجنوبها (ارتفعت من ١,٥ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٩٠ الى قرابة ٦ في المائة في عام ١٩٩٦)، الى حد كبير سرعة نمو التجارة بين جنوب افريقيا وكثير من البلدان في هذه المنطقة. وجنوب افريقيا هي الجهة التي يعزى اليها جانب كبير من نمو الصادرات داخل افريقيا، التي ارتفعت من ٦ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٩٠ الى ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦، وفي بعض الحالات ينشأ عن هذه التجارة تكاليف تسوية محتملة، نظرا لأن الواردات من جنوب افريقيا تحل محل الانتاج المحلي. ووفرت أيضا المجموعات التجارية الرسمية في المنطقة أسواقا موسعة للتجارة فيما بين البلدان الأعضاء، وذلك على الرغم من أن التجارة داخل كل مجموعة لا تزال تمثل نسبة صغيرة فقط من التجارة العالمية.

---

(٥) انظر مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، "سياسة شاملة للتجارة والتنمية لافريقيا": تقرير قدمه رئيس الولايات المتحدة الى الكونغرس، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧.

أسعار السلع الأساسية وأسواقها

فيما يتعلق ببلدان أفريقية عدة، وكذلك بالبلدان الأخرى المصدرة للسلع الأساسية، لم تترجم الزيادات الكبيرة في حجم الصادرات إلى مكاسب مناظرة في الإيرادات من العملات الأجنبية في عام ١٩٩٦. وسبب ذلك هو حدوث انخفاض في الأسعار في الأسواق الدولية، ذلك أن الارتفاع في أسعار السلع الأساسية، والذي شهدته السنوات الأخيرة، قد انتهى بوضوح (انظر الشكل الثالث - ٢).

الشكل الثالث - ٢ أسعار صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية من غير الوقود ١٩٨٦-١٩٩٦

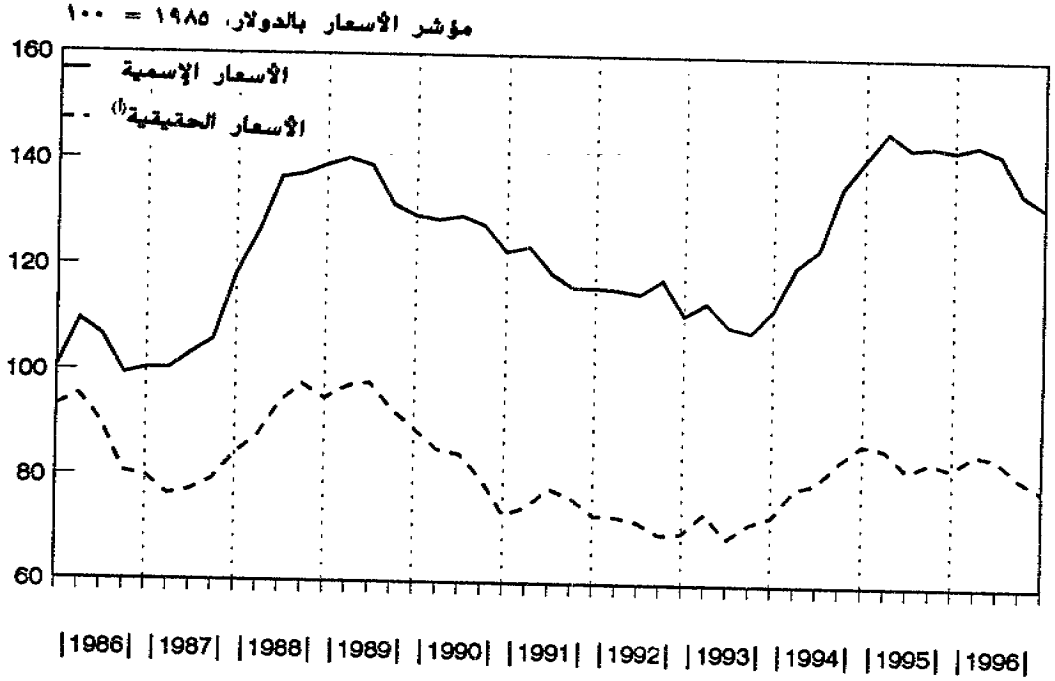

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة.

(أ) الأسعار الإسمية مخصوما منها قيمة وحدة صادرات الاقتصادات المتقدمة النمو من المصنوعات.

وقد يعزى انخفاض أسعار السلع الأساسية في عام ١٩٩٦ إلى ازدياد العرض وضعف الطلب في كل فئة رئيسية من الصادرات من غير الوقود باستثناء الأغذية. والواقع هو أن أسعار الأغذية، كفئة كانت هي الأسعار الوحيدة التي ارتفعت في العام الماضي (انظر الجدول ألف - ٢١). وقد نجم هذا، في المقام الأول، عن الزيادات الكبيرة في أسعار القمح والحبوب وبخاصة في الربع الثاني من عام ١٩٩٦. فقد صعدت الأسعار فكادت تصل إلى مستويات قياسية نتيجة للأضرار الواسعة التي لها علاقة بقسوة الطقس والتي أضرت بمحصول القمح الشتوي في الولايات المتحدة، ولازدياد الاستهلاك، وانخفاض الصادرات في أوروبا، وتدني مستويات المخزونات العالمية، وازدياد الطلب على نطاق العالم كله. إلا أنه، في الربع الأخير من ذلك العام، ازداد الانتاج في البلدان الخمسة الأكثر تصديرا للحبوب بنسبة تربو على ٢٠ في المائة، بعدها انخفضت بحدة أسعار الذرة (٣٠ في المائة) والقمح (٩ في المائة).

وتعرضت أسعار المشروبات المدارية، بعد ثلاث سنوات متتالية من الزيادات لتراجع كبير في عام ١٩٩٦، من جراء حدوث انخفاض كبير في أسعار البن (ازدادت أسعار الشاي في أثناء تلك السنة بينما لم تنخفض أسعار الكاكاو إلا انخفاضا معتدلا). وجاء هذا انعكاسا لزيادات كبيرة في حجم الصادرات من البرازيل ومن بلدان منتجة رئيسية أخرى. وأسهم انسحاب عدة بلدان أفريقية من مخطط رابطة البلدان المنتجة للبن المعني بنسب تجنيب الصادرات في حصول فائض في الإمدادات من البن وتدهور أسعاره في عام ١٩٩٦.

وهبطت أسعار المواد الخام - المواد الخام الزراعية من مثل القطن والمطاط الطبيعي والخشب المنشور، فضلا عن فئة السلع الأساسية المعدنية والفلزية - هبوطا كبيرا في عام ١٩٩٦ بعد أن حققت زيادات كبيرة في كلا العامين الماضيين. وقد نجم انخفاض الأسعار عموما عن ارتفاع مستويات الانتاج والصادرات وانخفاض الطلب في صناعات المستعمل النهائي الأساسية من مثل التشييد والنقل في الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى. غير أن وجود طلب قوي على الواردات في الصين وبعض البلدان في شرق وجنوب آسيا، كما في السنوات الأخيرة، حال دون حدوث انخفاضات حادة في أسعار العديد من السلع الأساسية في هذه الفئة.

وما زالت دلالات المستقبل للسلع الأساسية متباينة وغير مؤكدة إلى حد بعيد على أي حال. ومع ذلك فإن هناك تطورات معينة لا تبشر بالخير لبعض البلدان المصدرة للسلع الأساسية، ولا سيما أشدها فقرا وأكثرها ضعفا. وعلى سبيل المثال، ترتب على التخفيضات التي أحدثتها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الدعم المقدم إلى التجارة الزراعية (تحويل الحواجز غير التعريفية إلى حواجز تعريفية وخفض معدلات التعريفة) وعلى القواعد المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة الدولية أن حدث تناقص في الأفضليات التجارية العامة والخاصة الممنوحة للبلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي وبلدان منطقة المحيط الهادئ المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية لومي. وقد شرع الاتحاد الأوروبي بالفعل في مناقشة الكيفية التي يمكن بها تعديل نظام الأفضليات بعد انتهاء سريان اتفاقية لومي الحالية في عام ٢٠٠٠[٦]. كما أن نجاح الولايات المتحدة وعدة بلدان في أمريكا اللاتينية في الطعن في نظام الاتحاد الأوروبي للواردات من الموز في عام ١٩٩٦ - الذي أيدت فيه منظمة التجارة العالمية شكوى الولايات المتحدة بأن سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الواردات من الموز تشكل تمييزا مجحفا ضد الشركات في الولايات المتحدة والمنتجين في أمريكا اللاتينية - قد يعجل في عملية التخلص من الأفضليات التجارية للبلدان الأفريقية ولبلدان منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وامتيازات الوصول إلى السوق. ونتيجة لهذا الحكم فإن عددا من البلدان المنتجة للموز بتكاليف عالية في منطقة البحر الكاريبي قد تفقد المصدر الرئيسي لدخلها من العملات الأجنبية. وقد تفرض هذه العوامل مجتمعة إجراءات تكيف كبيرة على البلدان التي تعتمد أي اعتماد على السلع الأساسية كمصادر رئيسية للإيرادات من الصادرات. وكثير من هذه البلدان هي من أقل البلدان نموا أو من البلدان النامية الجزرية ذات القدرة المحدودة على التكيف إذا تعين عليها الاعتماد على مواردها الخاصة فحسب.

---

(٦) قدمت اللجنة الأوروبية مقترحات للمناقشة في "ورقة خضراء عن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية وبلدان منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ عشية القرن الحادي والعشرين: التحديات وفرص إقامة شراكة جديدة، بروكسل، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦".

وعلاوة على ذلك، ففي حين أن انخفاضات الأسعار في عام ١٩٩٦ تذكر بأن أسعار السلع الأساسية تمر عادة بدورات معينة فإن تطورات محددة في عام ١٩٩٦ تشير إلى إمكان ازدياد عدم استقرار الأسواق مما يزيد من تذبذب الأسعار في التجارة الدولية للسلع الأساسية. وهي تطورات تتعلق على وجه الخصوص بالإصلاحات في القطاعات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو وقائمة متزايدة من البلدان النامية التي قد يكون من المتوقع أن تخضع التجارة المحلية والدولية في السلع الأساسية الزراعية إلى تقلبات أكثر تذبذبا في العرض والسعر.

وإضافة إلى ذلك، تتناقص التجارة الدولية في السلع الأساسية في إطار آليات تثبيت الأسعار في أعقاب انهيار عدة اتفاقات دولية للسلع الأساسية. ولم يبق حتى عام ١٩٩٦ من الاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي إلا اتفاق بشأن المخزونات الاحتياطية. وحتى في ذلك الحين لم يبدأ نفاذ اتفاق عام ١٩٩٥ المجدد إلا مؤقتا في شباط/فبراير ١٩٩٧ (لم تصدق على الاتفاق إلا ٧٣ في المائة من البلدان المستوردة الرئيسية وإن كان من المطلوب حتى يبدأ نفاذ الاتفاق نهائيا أن تصدق عليه ٨٠ في المائة من هذه البلدان). وقد لجأت البلدان المنتجة للسلع الأساسية في حالات معينة بصورة مستقلة إلى اتفاقات المنتجين لإدارة الإمدادات وأسعار السوق في مساع لتثبيت ودعم الإيرادات التصديرية المتأتية في الصادرات من السلع الأساسية. وحققت هذه الاتفاقات المتعلقة بالألومنيوم والبن والقصدير نجاحا متفاوتا في السنوات الأخيرة، لكنها أثبتت أنها غير مستقرة أمام صدمات العرض (البن والقصدير) أو حين تنشأ الخلافات بين المشاركين فيها بشأن الأهداف والاستراتيجيات وتقاسم التكاليف والمنافع. فقد انسحبت بعض البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل، مثلا، في مخطط المحافظة على مستوى الصادرات لرابطة البلدان المنتجة للبن، ذلك لأنها لم تستطع تحمل الخسائر المتراكمة في الإيرادات التصديرية.

وقد سعى المنتجون أيضا إلى درء أخطار الأسعار من خلال انتهاج استراتيجيات التغطية في أسواق العقود الآجلة. فالأسواق في العقود الآجلة الزراعية والمعدنية مستقرة تماما في البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية، فضلا عن أن التجارة الدولية في الصكوك المالية المتعلقة بالسلع الأساسية قد شهدت نموا في السنوات الأخيرة. وقد افتتحت أسواق جديدة لإصدار العقود الآجلة الزراعية أو للاتجار بها أو لإضافة عقود مالية جديدة بشأن سلع أساسية جديدة في الأرجنتين وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وماليزيا. وفي عام ١٩٨٩، افتتحت هنغاريا بورصة بودابست للسلع الأساسية، وهي أول سوق من نوعها في اقتصادات وسط وشرق أوروبا التي تمر بمرحلة انتقالية.

وكان التاريخ الطويل لأسواق العقود الآجلة متباينا. فهذه الأسواق تقدم، بحكم عملها المعتاد، خدمة أساسية. لكن إساءة استعمال الممارسات التجارية السليمة تظهر من وقت لآخر، وتزيد من تذبذب الأسعار وتقلبات الأسواق وقد تسبب خسائر مالية ضخمة. فالأسعار الدولية للنحاس، مثلا، انخفضت بنسبة ٢٠ في المائة في غضون شهر واحد في الربع الثالث من عام ١٩٩٦ بعد الإعلانات عن خسائر جسيمة مُنيت بها شركة سوميتومو (وهي شركة تجارية يابانية كبيرة) في مبادلات الصكوك المالية المتعلقة بالنحاس. وكشفت هذه الإعلانات عن محاولات للتلاعب بأسعار العقود الآجلة للنحاس وبالأسعار في السوق الفعلية للنحاس. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي تستخلص من تلك الحادثة وغيرها من الحوادث في مدى أهمية ونطاق ونوعية وجود ضوابط للسوق وفي الحاجة إلى التعاون الدولي في الإشراف على أسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية[٧].

سوق النفط الدولية

في عام ١٩٩٦، كانت سوق النفط الدولية أنشط منها في عام ١٩٩٥ وشهد متوسط أسعار النفط على مدى السنة ارتفاعا بنسبة ٢٠ في المائة وصل إلى حوالي ٢٠ دولارا للبرميل الواحد[٨]. ونتيجة لذلك، ارتفعت الإيرادات النفطية للبلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط بمبلغ يقدر بـ ٢٩ بليون دولار في عام ١٩٩٦، أو بزيادة بنسبة تقرب من ٢٢ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ألف - ٤٣).

---

(٧) في الواقع، وقعت ٢٠ هيئة تنظيمية في الولايات القضائية الوطنية، في آذار/مارس ١٩٩٧، على "إعلان بشأن التعاون والإشراف على أسواق العقود الدولية الآجلة ومنظمات المقاصة" ووقعت ٦٢ سوقا دولية للعقود الآجلة وهيئة دولية للمقاصة على "مذكرة تفاهم واتفاق" تكميلين يمكنان من تقاسم المعلومات بين الولايات القضائية عن المعاملات التي تنطوي على خطر زعزعة الأسواق.

(٨) مؤشر السعر المستخدم هنا هو متوسط سعر التسليم الفوري لسلة من سبعة أنواع من النفط الخام من إعداد أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

ولم يحقق انتاج الأوبك، بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي، إلا ارتفاعا هامشيا. ففي الواقع، قررت الأوبك، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، مواصلة تجميد حصص انتاج النفط بمستواها الكلي البالغ ٢٥,٠٣ مليون برميل في اليوم الواحد حتى حزيران/يونيه ١٩٩٧ نزولا على رغبة أغلبية الأعضاء للحفاظ على استقرار معقول في الأسعار حتى ولو على حساب فقد حصة من السوق للبلدان المنتجة غير الداخلة في الأوبك[٩]. والواقع أن الانخفاضات السنوية الحادة التي شهدها من قبل الانتاج من الدول الخلف للإتحاد السوفياتي السابق قد توقفت في عام ١٩٩٦ وشهد الإنتاج من بحر الشمال والبلدان النامية التي ليست أعضاء في الأوبك زيادة هامة (انظر الجدول ألف - ٤١).

وتوقف ازدياد أسعار النفط في عام ١٩٩٦ في كانون الأول/ديسمبر حين وصل متوسط الأسعار إلى ٢٣,٥ دولارا للبرميل الواحد، وعاد السعر، في آذار/مارس ١٩٩٧، إلى ١٨ دولارا (انظر الشكل الثالث - ٣). ولم تعد العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأسعار خلال السنة تفعل فعلها بحلول السنة الجديدة، وساعد ازدياد الإنتاج المشار إليه أعلاه على تخفيف الضغوط على الطلب، الناشئة عن عوامل أبعد مدى.

الشكل الثالث - ٣ متوسط أسعار التسليم الفوري من سلة الأوبك من النفط الخام، ١٩٩٤-١٩٩٧

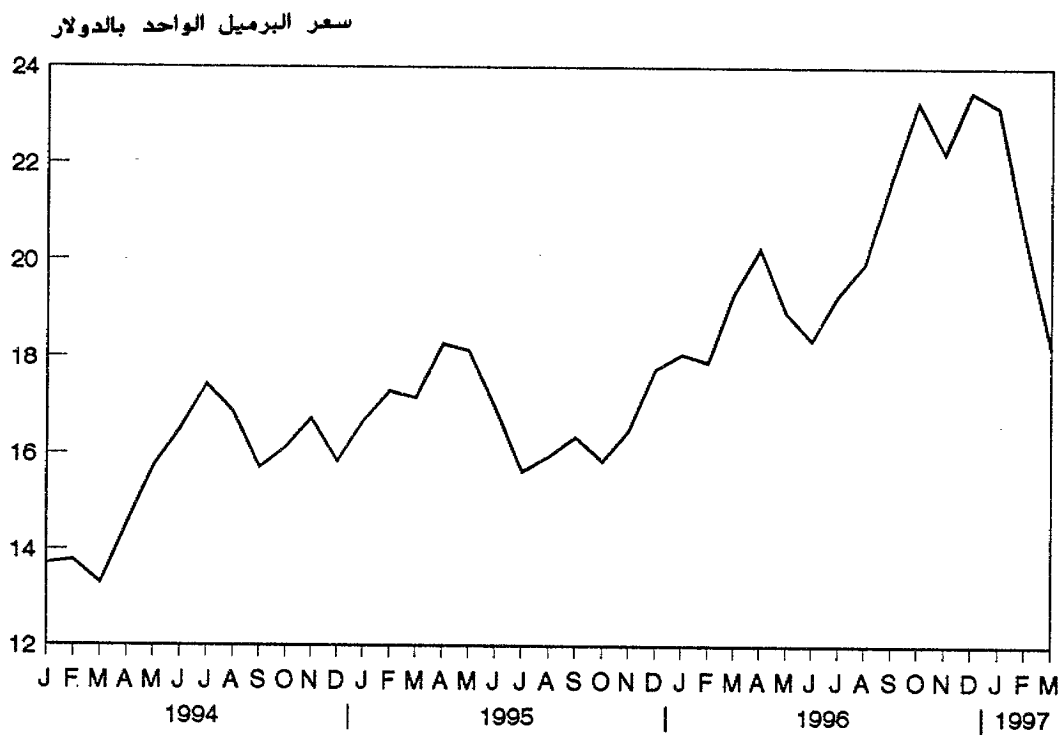

المصدر: بيانات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

(٩) لم تتغير منذ عام ١٩٩٣ حصص إنتاج النفط لكل الأعضاء ما عدا العراق.

وكان انتعاش الأسعار خلال عام ١٩٩٦، في بعض جوانبه، استجابة لما تم من مشتريات لاستكمال مخزونات النفط المنخفضة، في جوانبه الأخرى، استجابة لتجميع للمشتريات التي لم يعد في الإمكان تأخيرها توقعا لانخفاض الأسعار فور بدء الطرق بتصدير النفط. وقد منع العراق من تصدير النفط منذ فرض الأمم المتحدة الحظر عليه قبل حرب الخليج على الرغم من أن مجلس الأمن كان قد وافق على السماح بصادرات محدودة لأسباب انسانية بموجب قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥)[١٠]. بيد أن صادرات العراق لم تكن قد بدأت في النصف الثاني من عام ١٩٩٦، وبدا أن موعد عودة العراق إلى السوق موضع شك كبير، وإن كانت مشكلة حالة الشك هذه قد حلت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ حين قبلت صيغة "النفط مقابل الغذاء".

وفي عام ١٩٩٧، ومع استمرار تدفق صادرات النفط من العراق ومع إطراد زيادة الإنتاج من المنتجين غير الأعضاء في الأوبك، يحتمل أن تحقق العوامل الأساسية في سوق النفط مزيدا من الاستقرار. فقد ساعد الارتفاع الحاد في إنتاج النفط في أوائل عام ١٩٩٧ على تجديد المخزونات المستنفدة، ومن المنتظر أن تفوق الزيادة المفاجئة في إمدادات النفط على مدى الأشهر اللاحقة النمو في الطلب على النفط. وسيؤدي هذا إلى تناقص تدريجي في الأسعار ينتظر، نتيجة له، ألا يزيد متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية في مجموعها في عام ١٩٩٧ عن ١٨ دولارا للبرميل الواحد.

وعلى المدى المتوسط، ينتظر أن يواصل الطلب العالمي على النفط النمو بشدة، وبخاصة في البلدان النامية في آسيا. وهذا سيتطلب زيادات مطردة في القدرات على إنتاج النفط. وسيتأتى جانب كبير من هذه الزيادة من الشرق الأوسط، وكذلك من فنزويلا والجزائر وعدد من البلدان المنتجة للنفط غير الأعضاء في الأوبك. لكن الافتقار إلى رأس المال والتكنولوجيا اللازمين لبناء قدرات جديدة للإنتاج تتمشى مع الزيادة في الطلب قد أوجد منافسة جديدة على جذب شركات النفط الأجنبية. إذ يقوم عدد من البلدان المصدرة للنفط، منها اندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والجزائر، والصين، وفنزويلا، وفييت نام، وماليزيا، ونيجيريا، واليمن، والدول الخلف للاتحاد السوفياتي السابق، بتشجيع شركات النفط الدولية على اتخاذ الترتيبات للاستثمار في التنقيب عن الموارد النفطية فيها وفي استغلالها.

إمدادات وافرة واستخدامات مختارة للموارد المالية الدولية

واصل التحويل الصافي للموارد الدولية والتدفق الصافي لرأس المال بين مجموعات البلدان، في عام ١٩٩٦، اتباع النمط العريض الذي بدأ إنشاؤه في عام ١٩٩٢[١١]. أي أن الاقتصادات المتقدمة النمو، كمجموعة، قد أرسلت إلى البلدان النامية كمجموعة تدفقات مالية كبيرة جدا تزيد في الواقع عن الحاجة لتمويل الواردات، وتم توجيه باقي التدفقات لتشكيل تراكمات احتياطية رسمية كبيرة. ويتمثل التطور الرئيسي، في عام ١٩٩٦، في أن القيمة الدولارية الكلية للتحويل الصافي إلى البلدان النامية كانت أقل بحوالي ١١ بليون دولار منها في عام ١٩٩٥. غير أن هذا نشأ لأن البلدان النامية الدائنة بشكل صاف ضاعفت تقريبا الفائض الذي حولته إلى الخارج بينما لم يتغير تقريبا التحويل إلى

---

(١٠) بموجب أحكام القرار، يسمح للعراق بتصدير ما قيمته بليونا دولار من النفط لتلبية الاحتياجات الإنسانية كل ستة أشهر عند استيفاء شروط معينة تتعلق في جملة أمور بإزالة أسلحة الدمار الشامل.

(١١) أعد هذا الفرع لأسباب منها العمل بقرار الجمعية العامة ١٦٥/٥١.

البلدان المدينة بشكل صاف (انظر الجدول ٣-١)[١٢]. وكان صافي التحويل إلى الخارج من البلدان المتقدمة النمو في عام ١٩٩٦ أقل نوعا ما عن ذي قبل (انظر الجدول ألف - ٢٦). ويبدو أن الحالة الشاذة في عام ١٩٩٥، التي أصبحت فيها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية موردا صافيا للموارد المالية إلى سائر بلدان العالم، قد انعكست في عام ١٩٩٦، نظرا لزيادة حادة في الواردات في وسط وشرق أوروبا (انظر الجدول ألف - ٢٤)[١٣].

---

(١٢) إن تجميع البلدان في فئة "البلدان المدينة شكل صاف" وفئة "البلدان الدائنة شكل صاف" جديد في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية هذه ويحل محل فئة "المستورد الصافي لرأس المال" وفئة المصدر الناقص لرأس المال، الواردتين في السنوات السابقة (للاطلاع على أسباب التجميع في فئات جديدة وتفسير ذلك، انظر المقدمة في المرفق الإحصائي).

(١٣) التغطية التي توفرها البيانات التجارية والمالية للعديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال متباينة تماما، وعليه يجب توخي الحذر الشديد لدى وضع الاستنتاجات بشأن مدى تحويلاتها المالية الصافية والتغيرات فيها من سنة لأخرى. والواقع هو أن في هذه البيانات لجميع الاقتصادات هوامش كبيرة للخطأ. ويمكن تبين هذا في ضخامة وتغير المبالغ العالمية المتبقية في ميزاني التجارة والحساب الجاري (صافي التحويل هو تمويل رصيد تجارة السلع والخدمات، في حين أن صافي تدفق رأس المال هو تمويل الحساب الجاري). ومن الناحية النظرية، ينبغي لهذه المبالغ المتبقية (مجموع كل أرصدة التجارة ومجموع كل أرصدة الحسابات الجارية) أن تكون صفرا - أو قريبة من الصفر - في كل عام. غير أن الآثار المعتادة لعدم اتساق التوقيت وتغيرات سعر الصرف والعوامل ذات الصلة غير كافية لبيان أسباب حجم المبالغ المتبقية وما لوحظ فيه من تفاوت على النحو الوارد في الجدول ألف - ٢٢.

الجدول الثالث - ١ التحويل الصافي للموارد المالية لمجموعات البلدان النامية، ١٩٨٦-١٩٩٦[ب]
(بلايين الدولارات)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ج]
أفريقيا	٢,٣	-٣,٢	٣,٧	٠,٦	-١٠,٤	-٥,٨	٦,٤	٢,٧	٨,١	١٠,٥	٤,١
ومنها: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[د]	٥,٩	٦,٠	٧,٦	٦,٠	٨,٥	٩,٢	١١,٣	٩,٧	٩,٣	٩,٢	٦,٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-١٢,٢	-١٨,٤	-٢١,٩	-٢٧,٦	-٢٧,٤	-٩,٠	٨,٦	١٥,٠	١٧,٩	-٠,٤	-٢,٢
غرب آسيا	٣٤,٣	٢١,٢	٢٣,٧	١٦,٦	٤,٣	٥٠,٧	٣٨,٤	٣٨,٢	٩,٩	٨,٣	-٠,٩
مناطق أخرى في آسيا	-١٣,٤	-٣٢,١	-٢٠,٥	-١٧,٦	-١٠,٤	-٩,٥	-٧,٦	٣,٩	-٩,٤	٤,٩	١١,٣
ومنها: الصين	٧,٢	-٠,٥	٣,٩	٤,٩	-١٠,٨	-١١,٨	-٥,٢	١١,٤	-٨,٠	-١٢,٣	-١١,١
أربعة من مصدري المصنوعات[هـ]	-٢٢,٧	-٣٠,٤	-٢٦,٨	-٢٢,٢	-١١,٨	-٧,٨	-٨,٢	-١٣,٠	-١٢,٢	-٧,٤	-٠,٠
جميع البلدان النامية	١١,٠	-٣٢,٤	-١٥,٠	-٢٧,٩	-٤٣,٩	٢٦,٤	٤٥,٧	٥٩,٨	٢٦,٤	٢٣,٢	١٢,٣
ومنها: البلدان الدائنة الصافية	٣,٥	-٤,٠	٥,٦	٠,١	-١٤,٥	١٨,٥	١٢,٩	١٣,٠	-٧,٣	-١٢,٨	-٢٤,٢
البلدان المدينة الصافية	٧,٥	-٢٨,٥	-٢٠,٦	-٢٧,٠	-٢٩,٣	٧,٩	٣٢,٨	٤٦,٩	٢٨,٨	٣٥,٩	٣٦,٦
بنود تذكيرية											
عينة تضم ١٠٥ بلدان[هـ]	٤,٩	-٢٦,٨	-٢٣,٥	-٢٠,٥	-٢٥,٧	٦,٧	٢٤,٦	٤٧,٧	٢٨,٤	٣٦,٠	٣٤,٧
ومنها: أقل البلدان نموا[و]	٨,١	٦,٧	٩,٠	٨,٤	٨,٨	١٠,١	١١,٦	١٠,٥	٩,٧	١٢,٨	٩,٨

المصدر: الأمم المتحدة، بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي، والمصادر الوطنية الرسمية وغيرها (للاطلاع على البنود التذكيرية، انظر الجدول ألف - ٢٧).

(أ) أساس الإنفاق (ميزان المدفوعات السالب للسلع والخدمات والتحويلات الخاصة، باستثناء الدخل من الاستثمار).

(ب) تقدير أولي.

(ج) باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا.

(د) جمهورية كوريا وستنافوزرة ومقاطعة تايوان الصينية وهونغ كونغ.

(هـ) مائة وخمسة بلدان مدينة صافية، يوجد بشأنها بيانات كافية. وللحصول على مزيد من المعلومات، انظر الجدول ألف - ٢٧).

(و) تشمل ٤٢ بلدا من بين ٤٨ بلدا من أقل البلدان نموا.

واستنادا إلى جميع المؤشرات، ما زالت الحصيلة الكلية للتمويل الدولي آخذة في النمو بسرعة. ذلك أن القيمة الكلية للترتيبات الدولية للقروض المصرفية وإصدارات السندات المتوسطة الأجل قد تجاوزت حد تريليون دولار في عام ١٩٩٦ لأول مرة (انظر الجدول ألف - ٣١). وقد استغرق الوصول من نصف ذلك المبلغ إلى ذلك الرقم أقل من أربع سنوات، وهذا، حقا، معدل نمو ممتاز[١٤]. ويستوعب المقترضون في البلدان المتقدمة النمو معظم هذه الأموال، غير أن قروض البلدان النامية، بعد أن حصلت هذه البلدان على حوالي ٧٥ بليون دولار في شكل ائتمانات جديدة كل سنة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥، قد قفزت إلى نحو ١٢٠ بليون دولار في عام ١٩٩٦. وللأسباب نفسها، نمت التدفقات العالمية للاستثمار المباشر أيضا في السنوات الأخيرة، وفي حين أن هذه الأموال ما زالت توضع في المقام الأول في البلدان المتقدمة النمو المضيفة إلا أن كثيرا من البلدان النامية وبعضا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد اجتذبت قدرا كبيرا من التدفقات الاستثمارية إلى الداخل[١٥]. ومن الواضح أن الأموال، سواء كانت قروضا أو استثمارات، متاحة للمشاريع "المبشرة بالخير" وللبلدان "ذات الجدارة الائتمانية". غير أن الشاغل في المستقبل هو كيف تعبأ الموارد الكافية للمشاريع التي يتعذر تمويلها من مصادر خاصة وللبلدان التي لا تعتبر بعد ذات جدارة ائتمانية.

التحويلات الصافية والتدفقات المالية الصافية للبلدان المتقدمة النمو

كما حدث في الأعوام السابقة، تحقيق التحويل الصافي من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية على الرغم من استيعاب اقتصاد الولايات المتحدة الصافي الكبير للموارد المالية. وعلاوة على ذلك، استوعبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في عام ١٩٩٦ حوالي ٢٥ بليون دولار في شكل تدفقات صافية للموارد إلى الداخل، بينما وفرت اليابان قدرا من صافي التدفقات المالية إلى الخارج أقل منه في السنوات السابقة. وأكملت الفارق سائر بلدان العالم المتقدم النمو، ولا سيما ألمانيا التي فاق تحويلها إلى الخارج ٢٥ بليون دولار في عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ألف - ٢٦).

وبلغ التحويل الصافي للموارد إلى الولايات المتحدة ١٢٧ بليون دولار، وذلك بعد أن أخذ في الاعتبار صافي مدفوعاتها إلى الخارج البالغ حوالي ٥٠ بليون دولار في شكل أرباح وفوائد (بما يبين مركزها كمدين بشكل صاف). وقد كان هذا هو أكبر تحويل صاف إلى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٧ (انظر الجدول ألف ٢٦). وكان السبب الرئيسي في التدفق الصافي لرأس المال إلى الداخل البالغ حوالي ١٧٠ بليون دولار ازدياد شديد في المشتريات الأجنبية من سندات الولايات المتحدة في سنة ارتفع فيها سعر صرف الدولار وسجلت الأسواق المالية في الولايات المتحدة أداء قويا، وبخاصة بالقياس إلى الأسواق المالية في أوروبا الغربية واليابان. وعلى أي حال، وجدت الزيادة في التدفقات المالية الصافية إلى الداخل مجالا جاهزا للاستخدام، مع نمو ازدياد العجز التجاري للولايات المتحدة بنحو ١٥ بليون دولار (انظر الجدول ألف - ٢٣).

وفي الماضي، كانت اليابان هي مصدر جانب كبير من التحويل الصافي للموارد المالية إلى الولايات المتحدة وإلى بلدان أخرى مستوردة صافية لرأس المال. إلا أنه في عام ١٩٩٦ انخفض صافي تحويل الموارد المالية من اليابان إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٠، حين أخذت تكاليف استيراد البترول العالية وتباطؤ نمو الصادرات يحدان من حجم الفائض التجاري. وفي عام ١٩٩٦ أيضا، تقلص كثيرا الفائض التجاري - إذ كان الفائض التجاري في الواقع أقل بما يزيد عن الثلث عنه في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ألف - ٢٣) وقلل هذا، على أساس صاف، الأموال التي ستوضع في الخارج.

---

(١٤) تتعلق البيانات بإجمالي الإصدارات، بما في ذلك القروض الجديدة لتجديد أو إعادة تمويل الديون المستحقة؛ وهي تشمل السندات الصادرة عن مقترض أجنبي في سوق أو أكثر، والقروض المصرفية الكبيرة التي عادة ما تكون جماعية، زائدا القروض المصرفية التي تدعم تسهيلات سوقية أخرى.

(١٥) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٦، الاستثمار والتجارة وترتيبات السياسات العالمية، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.A.14، الفصل الأول.

إلا أنه مما يبعث على الدهشة على وجه الخصوص في التجربة التي مرت بها اليابان مؤخرا هو أن التدفق الصافي لرأس المال إلى الداخل في الاقتصاد الياباني في عام ١٩٩٦، مثله في ذلك مثل عام ١٩٩٥، كان أقل من صافي الاستثمار الأجنبي من قبل مصرف اليابان، وهو المصرف المركزي. ويمثل التدفق المالي لمصرف اليابان الزيادة في الأصول الاحتياطية الرسمية (سندات الحكومات الأجنبية أساسا) التي اشتُريت كجزء من الجهود المبذولة لكبح ازدياد قوة الين في أسواق تبادل العملات الأجنبية. وعلى العموم، أضافت اليابان ما ينوف على ١٥٠ بليون دولار إلى موجوداتها الاحتياطية على مدى السنوات الأربع الماضية. وقد أضيف ما يربو على ١١٠ بلايين دولار في الفترة ١٩٩٣ ١٩٩٥، حين ارتفع سعر الصرف الفعلي الإسمي للين إلى حوالي ٥٠ في المائة. إلا أن سياسة سعر الصرف لم تكن بالفشل الذي يبدو من هذه البيانات، ذلك لأن معدل التضخم في اليابان قد أصبح منخفضا إلى حد كبير. وقد ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي (مع الربط بعامل التضخم) بأقل من ٢٠ في المائة في هذه الفترة وكان معظم هذا الارتفاع في السنة الأولى. وعلاوة على ذلك، عاد سعر الصرف الفعلي الحقيقي في عام ١٩٩٦، مع استمرار التراكم في الاحتياطي، إلى نفس مستواه تقريبا في عام ١٩٩٢ (انظر الجدول ألف - ٩).

التمويل الخارجي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

استنادا الى الفائض التجاري وفائض الحساب الجاري المسجلين أجرت بلدان رابطة الدول المستقلة تحويلات مالية صافية الى باقي بلدان العالم في عام ١٩٩٦. أما بلدان شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق، من ناحية أخرى، فقد استعانت بتمويل خارجي على أساس صاف في عام ١٩٩٦، لوجود تدهور واسع الانتشار في الميزان التجاري. وقد تحولت بولندا، بصورة خاصة، من فائض كبير في الحساب الجاري في عام ١٩٩٥ الى تحقيق عجز في عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ألف - ٢٤).

وقد واصلت التدفقات المالية الخاصة الى معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الارتفاع في عام ١٩٩٦ سواء كانت ضرورية لتغطية العجز في الميزان التجاري والعجز في الحساب الجاري أم لا. وبصفة خاصة كانت التدفقات الى بعض بلدان وسط وشرق أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قوية جدا مما أدى الى ارتفاع الاحتياطيات الرسمية. وأصبح مركز هنغاريا الخارجي قويا بما فيه الكفاية لتسديد ٤ بلايين دولار من ديونها غير المسددة. وعموما، تبلغ أعباء الدين الخارجي حاليا مستويات معتدلة، وانخفضت انخفاضا شديدا في السنوات الأخيرة في بعض الحالات (انظر الجدول ألف - ٣٥). والواقع أنه لا يندرج في تصنيف البنك الدولي حاليا كبلد مثقل بالديون سوى بلدا واحدا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هو بلغاريا[١٦].

أما الاستثمار المباشر، الذي يُعتبر جذابا بصفته تدفقا ماليا الى الداخل لا يولد الدين، فضلا عن كونه مصدرا للتكنولوجيا والخدمات الإدارية، فلم يكن له وجود تقريبا في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قبل عام ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٦ تجاوز التدفق الصافي الى الداخل ١١ بليون دولار للسنة الثانية على التوالي (بعد أن كان أقل من ٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٤). وكان مجموع الاستثمارات المباشرة أعلى من ذلك في عام ١٩٩٥ (١٣ بليون دولار)، عندما كانت التدفقات أقوى الى الجمهورية التشيكية، وهنغاريا والاتحاد الروسي. ومع ذلك، فإن الاستثمارات المباشرة في تلك البلدان الثلاثة بالإضافة الى كازاخستان وبولندا شكلت أكثر من ٧٠ في المائة من المجموع في ٢٥ بلدا جرى تتبعها في عام ١٩٩٦[١٧].

وبالإضافة الى تدفقات الاستثمارات المباشرة الى الداخل، حصلت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على نحو ٧ بلايين دولار من أموال متوسطة الأجل في أسواق رأس المال الدولية، مقارنة ببليوني دولار فقط في

---

(١٦) انظر البنك الدولي تمويل التنمية العالمية، ١٩٩٧، المجلد الأول، جداول التحليل والموجز، (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، آذار/مارس ١٩٩٧، ص ١٨٧.

(١٧) انظر European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), Transition Report Update (London, EBRD, April 1997), p. 12.

عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ألف - ٣١). وشملت البلدان التي اقترضت مؤخرا كازاخستان، ورومانيا وسلوفينيا، وانضمت إليهم كرواتيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويميل نصيب الحكومات ذات السيادة من الاقتراض من هذه الأسواق الى الانخفاض، في حين يتزايد نصيب المؤسسات التجارية والبلديات.

وكان الاتحاد الروسي أحد البلدان المقترضة أيضا من الأسواق المالية الدولية، عندما طرح أول إصدار له من السندات الأوروبية الذي بلغت قيمته بليون واحد من الدولارات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والتي فاق الاكتتاب فيها الكمية المطروحة منها. وقد أعقبت هذه العودة الناجحة الى السوق الجهود التي بذلت على مدى سنوات عدة لمعالجة التزامات الدين الخارجي الباهظ للاتحاد السوفياتي التي تحمل الاتحاد الروسي أعباؤها. وهكذا بعد سلسلة من الترتيبات المؤقتة، توصل الاتحاد الروسي عن طريق التفاوض. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الى اتفاق نهائي مع المصارف التجارية، عن طريق نادي لندن، لإعادة جدولة ديونه، وتشمل الاتفاق ٣٠,٢ بليون دولار من الديون. وأصبح الاتفاق ساري المفعول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عندما شارك في الاتفاق الحد الأدنى من المصارف الدائنة وقامت روسيا بسداد الدفعات الجزئية المطلوبة من الفوائد المتأخرة. وعلاوة على ذلك جرى في نيسان/أبريل ١٩٩٦ في ترتيب "تصفية" إعادة جدولة ديون قيمتها ٤٠,٢ بليون دولار مستحقة للحكومات الدائنة، كان يعاد جدولتها سنويا منذ عام ١٩٩٢، عن طريق نادي باريس، وذلك في أكبر اتفاق لإعادة الجدولة في تاريخ نادي باريس[١٨]. وقد تلى ذلك الاتفاق مجموعة من اتفاقات التنفيذ الثنائية التي أُبرمت في أوائل عام ١٩٩٧. كما اتفق الاتحاد الروسي أيضا مع الحكومة الفرنسية على التسوية النهائية لمطالبات السندات القيصرية المتبقية.

وكان الاتحاد الروسي أيضا من أكبر البلدان المتلقية للتدفقات المالية الرسمية، ولا سيما من صندوق النقد الدولي الذي وافق على ترتيبات احتياطية أو ممتدة لمساعدة اثني عشر بلدا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عام ١٩٩٦. بيد أن المبالغ الصافية التي دفعها الصندوق الى جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية انخفضت في عام ١٩٩٦، بمقدار نحو بليون دولار لتصبح ٣,٧ بليون دولار، مع أنه خصصت أموال أكبر لصرفها على مدى فترات تكيف أطول (انظر الجدول ألف - ٣٠). وفضلا عن ذلك، انخفضت التزامات الإقراض التي يقدمها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥، وبالرغم من أن مجموعها كان ما يزال يزيد عن ٢,٨ بليون دولار (انظر الجدول ألف - ٣٤).

التحويلات والتدفقات المالية الصافية الى البلدان النامية

لقد استمرت الأبعاد الأساسية والمعضلة الأساسية للتحويل الصافي للموارد المالية الى البلدان النامية لسنة أخرى في عام ١٩٩٦. فالبلدان التي تستطيع استخدام أسواق رأس المال الدولية لتمويل مجموعة كبيرة من المشاريع المختلفة، والتي تنجح في اجتذاب الاستثمار المباشر، شهدت بشكل متواصل تدفقات كبيرة من الأموال الى الداخل، وغالبا ما كان ذلك يشمل تدفقات استثمارات غير مباشرة وواسعة النطاق. انتجت مجتمعة تمويلا أكبر مما كان مستخدما في تشكيل رأس المال الموسع، مما أدى الى تراكم احتياطي كبير وضغوط غير مرغوب فيها لزيادة أسعار الصرف المحلية في عدة بلدان. ومع ذلك، لم يكن التوسع في الاقتراض الأجنبي سريعا بدرجة كافية لإحداث زيادة كبيرة سواء في نسبة الدين الى الصادرات أو نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي في أي من المجموعات الرئيسية للبلدان النامية. والواقع أن هاتين النسبتين كانتا في المنطقتين التي تميزتا فيهما بالارتفاع (أفريقيا وأمريكا اللاتينية) في عام ١٩٩٦ على نفس المستوى الذي كانتا عليه في عام ١٩٩٥ أو أقل. أما في آسيا، فقد زادت نسبة

---

(١٨) كان الاتفاق هو أول مرة، منذ ترتيبات عام ١٩٩١ المتعلقة بمصر وبولندا، عولجت فيها خدمة الديون للمقدار الكامل للديون المغطاة لبلد متوسط الدخل في اتفاق واحد، بدلا من معالجتها سنويا، بيد أن هناك مراحل متعددة في الترتيب قبل القيام في نيسان/أبريل ١٩٩٩ بإعادة تنظيم الديون غير المسددة، وقد ينهي الدائنون مشاركتهم إذا لم تحافظ روسيا على برنامج التكيف الموسع للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ مع صندوق النقد الدولي (انظر World Bank, Global Development Finance, 1997 ..., p. 70).

الدين الخارجي الى الصادرات زيادة طفيفة وهي المنطقة التي كانت مؤشرات عبء الدين فيها أقل منها في المناطق الأخرى[١٩] (انظر الجدول ألف - ٣٧).

وما زال تركيز التدفقات المالية الخاصة على عدد محدود من البلدان المتلقية عاليا جدا: شكلت التدفقات الى ١٠ بلدان ٧٧ في المائة من مجموع التدفقات الى البلدان النامية في عام ١٩٩٦[٢٠]. وتعتمد بلدان أخرى بحكم ظروفها أساسا بحكم الضرورة على مصادر رسمية تساهلية الى حد كبير من التمويل الخارجي، وواصلت مواجهة عرضا من الأموال متزايد المحدودية في عام ١٩٩٦. ربما يكون أكثر الاحتمالات إيجابية التي يمكن تقديمها لصانعي السياسة في بعض من أكثر البلدان فقرا وأضخمها مديونية هي أن صعوبات التدفقات النقدية الدولية التي تواجهها من الأرجح أن تتضاءل بشكل متزايد نتيجة لزيادة تخفيف الديون على النحو الوارد أدناه، إن لم يكن بزيادة تدفقات المعونة.

وإذا أخذت البلدان النامية المدينة معا نجد أن حيازتها بلغت ٤٦٥ بليون دولار من أصول الاحتياطي الرسمي في عام ١٩٩٦، أو ما يساوي قيمة واردات البضائع والخدمات ومدفوعات الدخل من الاستثمار في أربعة أشهر تقريبا (انظر الجدول ألف - ٢٨). وبالنسبة لعينة تتكون من ١٠٥ من هذه البلدان، بلغ مجموع التحويل الصافي من جميع المصادر المالية، بعد المدفوعات الصافية للفوائد وأرباح الأسهم، ٨٧ بليون دولار، استخدم منها ٣٥ مليون دولار لدفع تكاليف البضائع والخدمات المستوردة "التحويل الصافي" في الجدول الثالث - ١ وأضيف الباقي وهو ٥٢ بليون دولار الى الاحتياطي (انظر الجدول ألف - ٢٧).

وعلى هذا المستوى من التجميع، كان تدفق الموارد من خلال الفئات الرئيسية للتمويل الخاص وفيرة بصورة واضحة. فعلى سبيل المثال، تلقت عينة البلدان النامية تحويلا صافيا مرتبطا بالاستثمار الأجنبي المباشر يزيد على ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٩٦، على الرغم من دفع الأرباح على الأسهم وغير ذلك من مدفوعات الأرباح الأخرى. وبلغ التدفق الصافي الحقيقي للاستثمار لهذه العينة من البلدان ٦٨ بليون دولار تقريبا، أي أكثر من ضعفي مستوى عام ١٩٩٢ (انظر الجدول ألف - ٢٧).

ويتجلى تركيز موارد التدفقات الخاصة ككل، المذكور سالفا، في كل من عناصر التدفق، ولا يحدث ذلك بأدنى حد في الاستثمار المباشر. وهكذا تلقت جنوب آسيا وشرقها ثلثي مجموع تدفق الاستثمار المباشر الى البلدان النامية في عام ١٩٩٦، وتلقت الصين وحدها نحو ٤٤ في المائة[٢١]، وهذا يتجلى فيه استمرار تحرير معاملة الاستثمار الأجنبي في الصين وتواصل النمو الاقتصادي السريع فيها. وفي أنحاء المنطقة الأخرى، وما زال الاستثمار في البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا قويا ويواصل الاستفادة من إعادة تنظيم الانتاج في المنطقة وفي اليابان. وفي الواقع، أصبحت اقتصادات المنطقة مصادر للاستثمار المباشر أيضا، وتعمل جمهورية كوريا وسنغافورة وتايوان المقاطعة

---

(١٩) بالرغم من ذلك فإن البلدان التي كانت تعاني من حالات صعبة من المديونية في عام ١٩٩٥ ظلت على حالها بصورة أساسية في عام ١٩٩٦؛ وعلى الرغم من ذلك جرى التوصل الى اتفاقات لخفض الديون وخدمة الدين بالنسبة لبنما وبيرو خلال السنة (انظر الجدول ألف - ٣٩)، وتقدمت المبادرة الدولية لمعالجة ديون مجموعة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون باتجاه التنفيذ (انظر أدناه).

(٢٠) هذا يقابل أحد إحصاءات البنك الدولي التي يشيع الرجوع إليها ومفاده أن الجهات الإثنتي عشرة المتلقية لأكبر التدفقات الخاصة أخذت ٧٢,٥ في المائة من مجموع التدفقات في عام ١٩٩٦؛ والفرق بين هذا وبين الإحصاءات الوارد في النص هو إدراج البنك الدولي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجموعة الاقتصادات النامية، ومن ثم إدراج الاتحاد الروسي وهنغاريا بين البلدان الإثني عشرة المتلقية لأكبر التدفقات (انظر البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، ١٩٩٧، ص ٧).

(٢١) استنادا الى تقديرات قدمها البنك الدولي.

الصينية وهونغ كونغ بوصفها المصادر الرئيسية. ويتزايد بزوغ تايلند والصين وماليزيا كدول مستثمرة أيضا. والجهات الرئيسية التي تتجه اليها استثمارات هذه البلدان هي الاقتصادات النامية، ولكن هناك أيضا استثمار متزايد في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتتزايد قوة الاستثمار المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا، حيث شكل أكثر من ربع المجموع في عام ١٩٩٦. وكان أحد العوامل القوية التي تجتذب الاستثمار الأجنبي في هذه الحالة هي الخصخصة. والاحتمالات المرتقبة لحدوث عمليات خصخصة واسعة النطاق في قطاعات المصارف، والطاقة والتعدين والاتصالات السلكية واللاسلكية في عدة بلدان تشمل بوليفيا والبرازيل والسلفادور وغواتيمالا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك سوف تواصل اجتذاب قدر كبير من الاستثمار المباشر الأجنبي في المستقبل المنظور.

أما أفريقيا، فعلى النقيض من ذلك، شكلت أقل من ٥ في المائة من الاستثمار المباشر في البلدان النامية في عام ١٩٩٦. وفي الحقيقة، نظرا للمدفوعات من أرباح الأسهم وغيرها من الأرباح المتصلة بالاستثمارات القائمة في أفريقيا. كان التحويل الصافي من الاستثمار المباشر في بلدان أفريقيا المدينونة بشكل صاف تدفقا نقديا صافيا الى الخارج قدره حوالي بليون واحد من الدولارات في السنة الماضية (انظر الجدول ألف - ٢٧). وظل الاستثمار المباشر الأجنبي متركزا في قطاع التعدين (ولا سيما في الطاقة) وفي بلدان قليلة فقط. ومع أن معظم الاستثمار من الاقتصادات المتقدمة النمو فقد كان هناك أيضا بعض الاستثمار من البلدان النامية في آسيا، وبوجه خاص من جمهورية كوريا وماليزيا. وعلاوة على ذلك، يتزايد الاستثمار المباشر الأجنبي من بلدان أفريقية أخرى، وبوجه خاص، من جنوب أفريقيا وغانا.

وربما كان من دلائل المستقبل ما حدث مؤخرا أيضا من وجود بعض الاستثمارات المباشرة الأجنبية الكبيرة في الصناعة التحويلية الأفريقية، على سبيل المثال، في الإلكترونيات في المغرب، وفي تجميع السيارات في بوتسوانا وجنوب أفريقيا ومصر، وفي النسيج في مدغشقر، كما أعلن في عام ١٩٩٦ عن تدابير جديدة لتشجيع الاستثمارات في جملة بلدان منها تونس وجنوب أفريقيا ومصر. ثم إن الإسراع في برامج الخصخصة في بعض البلدان الأفريقية قد يوفر فرصا إضافية لتعزيز تدفقات الاستثمار المباشر الى الداخل.

إن النمو في كمية وتوزيع القروض الموسطة الأجل الموفرة للبلدان النامية يتبع تقريبا النمط الحاصل في حالة الاستثمار المباشر. ولهذا، فإنه نظرا الى الارتفاع العام في التدفقات، استطاعت العينة المكونة من ١٠٥ من البلدان النامية ذات المديونية الصافية أن تدفع أكثر من ٤٢ بليون دولار من الفوائد المستحقة على السندات والقروض المصرفية المتوسطة الأجل في عام ١٩٩٦ وأن تحتفظ بتحويل صاف على هذا النوع من التمويل جاوز مبلغه ٤٢ بليون دولار. وقد زادت القروض الصافية البالغة ٨٥ بليون دولار تقريبا الموفرة من هذه المصادر في عام ١٩٩٦ عن ضعف المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ألف - ٢٧). ومرة أخرى حصلت آسيا وأمريكا اللاتينية على جميع الأموال تقريبا التي وفرت في أسواق رأس المال؛ وقد استوعبت جنوب أفريقيا نحو ٨٠ في المائة من الأموال التي ذهبت الى أفريقيا.

واختلفت الصورة تماما بالنسبة للتدفقات الرسمية. فقد ظلت المنح الرسمية في الواقع على حالها منذ عام ١٩٩٤، أي حوالي ١٠ بلايين دولار في السنة[٢٢]. وانخفضت القروض الرسمية الى الصفر في عام ١٩٩٦، صافي المدفوعات المسددة، مع أنه يلزم قراءة ذلك بالاقتران مع الارتفاع في هذا الشكل من القروض في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ألف - ٢٧). وبعبارة أخرى، يتضمن الرقم لعام ١٩٩٥ قروضا كبيرة قدمت الى المكسيك من الولايات المتحدة (١٢,٥ بليون دولار)، وصندوق النقد الدولي (١٧,٨ بليون دولار) والدائنين الرسميين الآخرين في سياق أزمة ميزان

(٢٢) انخفضت المنح الخاصة، التي تعكس بصورة جزئية أموال المنظمات غير الحكومية المخصصة لحالات الطوارئ الإنسانية، في كل سنة من السنتين الماضيتين، وبلغت أقل من ٧ بلايين دولار في عام ١٩٩٦.

المدفوعات للمكسيك، وكان بعضها قد سدد سلفا في عام ١٩٩٦ بعد أن استعادت المكسيك حق الوصول الى الأسواق المالية الخاصة واستطاعت تعويم السندات التي جرى إصدارها. ولهذا كان تدفق القروض الرسمية المبين في الجدول ألف - ٢٧ كبيرا بشكل عادي في عام ١٩٩٥، وصغيرا بشكل غير عادي في عام ١٩٩٦.

بيد أنه حتى دون التطورات المكسيكية كانت تدفقات القروض الرسمية راكدة الى حد كبير. وشكل ذلك جزئيا ظاهرة "تتوقف على الطلب"، حيث أن عدة حكومات، ولا سيما في آسيا، تستطيع أن تحصل على الأموال في الأسواق الخاصة وبشروط أفضل من تلك المتاحة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (القروض موضع البحث هي من برامج القروض غير التساهلية). يضاف الى ذلك أن البلدان النامية سددت دفعات صافية الى صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦ بلغت ٣ بلايين دولار، عندما انتهت الزيادة المفاجئة في الاقتراض لعام ١٩٩٥ والتي كانت مرتبطة بالأزمة المكسيكية وما تبعها. وبالرغم من أن صندوق النقد الدولي بدأ ٢٠ برنامجا جديدا لتمويل التكيف في عام ١٩٩٦، كانت هذه البرامج تمثل عمليات صغيرة عموما (مع أن الأرجنتين وفنزويلا اقترضتا مبالغ كبيرة)، تستتبع التزامات لا تبلغ سوى ٥,٢ بليون دولار (انظر الجدول ألف - ٢٩). وفي هذا الصدد، يمكن الترحيب بالحقيقة المتمثلة في عدم وجود طلبات أكبر على الموارد المالية في هذا الوقت بصفته دليلا على انخفاض ضغوط التكيف على بعض البلدان النامية على الأقل[٢٣].

بيد أنه، بالإضافة الى ذلك، كان هناك عاملان يؤثران على "جانب العرض" لإبطاء توفر القروض الرسمية. وكان أحدهما هو جهد تبذله المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف - مؤسسات الإقراض والوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة - لتحسين نوعية المشاريع والبرامج وتنسيق العمليات، في أعقاب تقييمات ناقدة للعمليات الداخلية[٢٤]. وقد أدى ذلك الى إعادة التفكير في بعض المقترحات وإبطاء صرف التدفقات المزمعة في بعض الحالات.

أما العامل الثاني فهو زيادة محدودية توافر إمدادات الموارد، وخاصة المنح والقروض التساهلية التي تكون المساعدة الإنمائية الرسمية، لتخصيصها للتمويل الإنمائي. وقد انخفض متوسط "جهد" المعونة المقدمة من البلدان المانحة المتقدمة النمو الى ٠,٢٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٥، ويمكن أن يزداد الانخفاض في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧[٢٥]، وهذا يقل كثيرا عن المستهدف الذي وضعته الأمم المتحدة لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والذي يكافئ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلد المانح. وقد تجاوزت أربعة بلدان (الدانمرك، السويد، النرويج وهولندا)، وهي البلدان نفسها التي يتكرر فيها ذلك كل سنة، في عام ١٩٩٥ رقم الأمم المتحدة المستهدف للمعونة، في حين أن البلد الذي ما فتئ المانح الأكبر، وهو الولايات المتحدة، قدم معونة لا تكافئ إلا ٠,١٠ في المائة

---

(٢٣) وعلى الرغم من ذلك تأثرت سيولة صندوق النقد الدولي بعمليات السحب الكبيرة التي قامت بها مؤخرا المكسيك والاتحاد الروسي، مع بلدان أخرى. وقد عادت نسبة السيولة للصندوق الى مستواها العادي منذ ذلك الوقت، ولكن الإنجاز السريع والناجح للاستعراض الحادي عشر للحصص سوف يهيئ للصندوق الموارد اللازمة لمواجهة الطلب على مساعدته في أي أزمة دولية قادمة. وفي تطور ذي صلة، ستوفر موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على الترتيب الجديد للاقتراض في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ للصندوق إمكانية الحصول على مبلغ إضافي مقداره ٢٤ بليون دولار من الأموال المقترضة (زيادة على الـ ٢٤ بليون دولار المتوفرة حاليا في الاتفاق العام للاقتراض)، إذا دعت الحاجة الى ذلك. غير أن هذه الموارد مخصصة لحالات الأزمات العامة ولا تشكل بديلا عن توفير مبالغ كافية من أموال الصندوق الخاصة به من خلال زيادته المتوقعة للحصص.

(٢٤) انظر على سبيل المثال، مناقشة تجربة البنك الدولي مؤخرا في التقرير السنوي، ١٩٩٦ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩٦، الصفحات ٢٨-٣٥).

(٢٥) تصدر التقديرات الأولية لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لأحد السنوات عادة في حزيران/يونيه من السنة التالية.

من الناتج القومي الإجمالي وأصبح يحتل المركز الرابع (وراء اليابان وفرنسا والمانيا) من حيث مجموع القيمة الدولارية للتدفقات (انظر الجدول ألف - ٣٢).

وهذا يترك آثارا شديدة على أفريقيا التي تلقت حوالي ٤٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة (انظر الجدول ألف - ٣٣). وهي في الواقع المنطقة الأقل وصولا الى الأشكال الأخرى من التمويل، كما ذكر أعلاه، ولهذا فهي المنطقة التي تعتمد بأكبر درجة على استمرار هذه التدفقات من المعونة.

التعاون الدولي من أجل التنمية

إن انخفاض مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٥ وما ساد من قلق بأن هذا الانخفاض قد يكون بداية اتجاه سلبي أطول أجلا قد أبرزا تطورا كان متزايدا تحت السطح منذ عدة سنوات. ومن بين جميع مسائل التجارة الدولية والمالية التي تواجه المجتمع الدولي تقع هذه المسألة أقرب من غيرها إلى صميم "الحوار بين الشمال والجنوب" في الأمم المتحدة وصميم الالتزام الدولي بتعزيز التنمية. ولهذا فإنها تستحق تركيزا خاصا هنا.

وجوهر المشكلة هو أنه مع انتهاء الحرب الباردة وتوقع تضاؤل دور الدولة في الشؤون الاقتصادية على نطاق واسع (انظر الفصل الخامس)، قامت بعض البلدان المانحة بإعادة تقييم دوافع مواصلة الالتزامات الكبيرة بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المتوقع إلى حد ما أن يساعد تحسن الكفاءة وزيادة وضوح الأهداف بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية على إعادة بناء دعم المانحين، وفي الواقع نما العمل الدولي في هذا المجال نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة. بيد أن القيادة السياسية هي التي ستقرر في آخر المطاف إذا كان للمساعدة الإنمائية الرسمية أي مستقبل، بنفس الطريقة التي لزمت فيها قيادة قوية لتحويل "مبادرة الديون الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون" (انظر أدناه) إلى حقيقة.

زيادة الأثر الناتج من كل دولار من دولارات المعونة

عندما اضطلع بمعظم العمل الفكري المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية في الستينات فإنها كانت تعتبر بصورة رئيسية مساعدة مالية وتقنية من أجل سد الفجوات بين الموارد المتاحة وتلك المطلوبة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المخطط لها. ولم تكن الأسواق المالية مفتوحة أمام البلدان النامية وكانت تجربة خطة مارشال في مجال التعمير في مرحلة ما بعد الحرب لا تزال ماثلة في أذهان الجميع. وكان المشروع المركزي للتنمية يتمثل في تقصير الفترة التي تحتاجها البلدان الأفقر لتلحق بالبلدان الأغنى.

ولبعض الوقت لم يلائم هذا النموذج ما كان المانحون يسعون لتحقيقه من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد بذلت في شتى المحافل محاولات عبر السنين لإعادة تعريف أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وأهداف المانحين والمناقشة مستمرة في أوساط علماء السياسات[٢٦] وخلال السنوات القليلة الماضية اضطلعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستعراض رئيسي للمساعدة الإنمائية الرسمية في سلسلة تقارير وبيانات توافق آراء. وقد توج هذا الجهد بالقيام في الاجتماع الرفيع المستوى الرابع والثلاثين للجنة المساعدة الإنمائية باعتماد بيان جديد بالأهداف يرمي إلى توفير الإرشاد للتنمية المقبلة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية[٢٧]. والأهداف أساسا اجتماعية وبيئية، مع التركيز بوجه أساسي على

---

(٢٦) للاطلاع على مناقشة بشأن إعادة النظر في مستقبل المعونة في سياقها التاريخي، انظر روجر ريدل، "المعونة في القرن ٢١"، سلسلة ورقات المناقشة، رقم ٦، مكتب الدراسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٦.

(٢٧) انظر، لجنة المساعدة الإنمائية، توجيه مجرى الحياة في القرن ٢١: مساهمة التعاون الإنمائي (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أيار/ مايو ١٩٩٦).

تخفيف حدة الفقر. وهي أهداف دقيقة للغاية ولها إنجازات مستهدفة يراد تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٥ أو ٢٠١٥، واستمدت إلى حد كبير من سلسلة المؤتمرات الدولية التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦. وتوفر الإنجازات المستهدفة لجماعة المانحين علامات إرشادية جديدة لقياس برامج المعونة بالمقارنة بها ولاستخدامها في الهيئات التشريعية، في الدعوة إلى زيادة الاعتمادات المخصصة للمعونة وخلاصة القول، فإنها "توضح التصور المتمثل في رفع مستوى نوعية الحياة لجميع الناس" وبلوغ هذا المستوى الرفيع من نوعية الحياة هو الهدف الرئيسي لبرامج المعونة[٢٨].

وبالمثل، ما فتئت المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف تعيد النظر بصورة متعمقة في استراتيجياتها التنفيذية، وقد سبق الإشارة أعلاه إلى النتيجة التي تمخضت عنها عملية إعادة النظر هذه في الأجل القصير وهي إبطاء صرف الموارد[٢٩]. ويمكن أن يترتب على نتيجة هذه العملية وضع استراتيجية جديدة للإقراض البرنامجي أو مجموعة جديدة من معايير تقييم المشاريع (بشأن الآثار الاجتماعية والبيئية مثلا) وعملية إعادة تنظيم داخلي. وفي حالة البنك الدولي، بشكل خاص، أدى ما ساد من قلق بشأن هذه المسائل إلى وضع مفهوم لـ "اتفاق استراتيجي"، يرمي إلى جعل البنك "أكثر فعالية من حيث التكلفة، وقائما على المشاركة، ومرنا ومتجاوبا مع احتياجات العملاء"، على النحو الذي أشارت إليه اللجنة الإنمائية عندما أيدت المفهوم في الاجتماع الذي عقدته في نيسان/أبريل ١٩٩٧[٣٠].

وقد يكون التغير في نظام إدارة إحدى المؤسسات في حد ذاته جزءا من الإصلاحات الجديدة. وكان ذلك هو الحال مثلا في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي وافق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ على إجراء عدة تغييرات كجزء من التجديد الرابع لموارده. ويتمثل أحد التغييرات في هيكل الإدارة: إذ يجري تغيير نظام العضوية الأصلي غير المرن والمؤلف من ثلاث فئات (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، والأعضاء من البلدان النامية) إلى نظام أكثر مرونة يكون فيه للبلدان الأعضاء نوعان من الأصوات، هما أصوات العضوية المتساوية والأصوات القائمة على أساس حجم إسهامها في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وإضافة إلى جعل توفير الخدمات أكثر فعالية، سعت المؤسسات المتعددة الأطراف أيضا إلى التغلب على الالتزامات المالية المخيبة للأمل من جانب بعض الحكومات المانحة. وتمثل أحد النهج في تعزيز سلطة الإقراض بأكثر مما تسمح به إسهامات المانحين الجديدة نفسها وذلك من خلال إعادة توجيه بعض أرباح الجزء غير التساهلي للمؤسسة إلى فرع الإقراض التساهلي. وقد استخدم هذا النهج بشكل خاص في شهر آذار/ مارس ١٩٩٦ في التجديد الحادي عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية، التي هي ذراع الإقراض التساهلي للبنك الدولي[٣١].

---

(٢٨) المرجع نفسه، ص ٩ من النص الإنكليزي.

(٢٩) وقد كانت أيضا موضوع دراسات مستقلة كبيرة، من قبيل المجموعة المكونة من خمسة مجلدات التي أصدرها معهد الشمال - الجنوب في أوتاوا (إ. فيليب إنكليش وهاريس م. ميول، مصرف التنمية الافريقي (المجلد الأول)، ونيهال كابا غوده، مصرف التنمية الآسيوي (المجلد الثاني)، وتشاندرا هاردي، المصرف الكاريبي للتنمية (المجلد الثالث)، وديانا توسيي، مصرف التنمية المشترك بين البلدان الأمريكية (المجلد الرابع)، وروي كولبيبر، عمالقة أم وحوش؟ (المجلد الخامس) (الناشران أوتاوا، معهد الشمال - الجنوب، وبولدر، كلورادو، لين رينر ١٩٩٦ و ١٩٩٧).

(٣٠) انظر الفقرة ١٣ من بيان اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق بشأن نقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية (اللجنة الإنمائية)، واشنطن العاصمة، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، في الدراسة الاستقصائية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٧، ص ١٤٠ من النص الإنكليزي.

(٣١) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.C.1)، الفصل الثالث، القسم الفرعي المعنون "التعاون المالي الدولي في فترة العجاف".

وقد اتفق على ترتيب مشابه في طوكيو في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بالنسبة للتجديد السابع لموارد صندوق التنمية الآسيوي، الذي هو ذراع القروض الميسرة للصرف الآسيوي للتنمية. ووافق المانحون على تجديد قدره ٦,٣ بليون دولار للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. ولن يتكون سوى جزء قدره ٢,٦ بليون دولار من هذا المبلغ من مساهمات جديدة (وهي حصة جديدة من الموارد أقل بكثير عما سبق). وستستكمل بقية الأموال من سداد القروض السابقة، ومن الإيرادات من الفوائد وتحويلات الأرباح من العمليات غير التساهلية للبنك. وجدير بالملاحظة أيضا أن نحو نصف الأموال الممنوحة للتجديد السابع لموارد صندوق التنمية الآسيوي ستأتي من داخل المنطقة الآسيوية. وهكذا فإن ماليزيا وتايلند ستقدمان أولى مساهمتيهما إلى صندوق التنمية الآسيوي كما ستفعل إندونيسيا التي هي أحد البلدان المقترضة من الصندوق حاليا.

تعزيز التعاون: مبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

أحد الجوانب المشتركة لجهود الإصلاح المتعددة الأطراف للمساعدة الإنمائية الرسمية والتي بذلت مؤخرا يتمثل في الصعوبة التي واجهتها الحكومات في التوصل إلى توافق عملي في الآراء، على النحو الذي يتجلى فيما ذكر أعلاه من الحاجة إلى ترتيبات تمويل بديلة لتعويض انخفاض مستوى الالتزامات المالية التي تمكن المانحون من تقديمها كمجموعة. وفي هذا الخصوص، فمن الأهمية بمكان المبادرة التي قام بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتخفيف عبء الدين عن مجموعة من "البلدان الفقيرة المثقلة بالديون"، إذ تحتاج هذه المبادرة إلى تنسيق غير عادي بين الدائنين من أجل منح إعفاءات لمبالغ لم يسبق لها مثيل.

فقد تراكم على البلدان المعنية، والتي يبلغ عددها ٤١ بلدا على أساس تقييم أولي قام به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ديون كبيرة للدائنين الرسميين في الوقت الذي كانت فيه قدرتها على تحمل الدين تتضاءل بشكل حاد من جراء مجموعات مختلفة من التطورات الاقتصادية الدولية والمحلية المخيبة للآمال. وبعد فترة طويلة من حصول البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون على إعادة تنظيم واسعة النطاق لما هي مدينة به للمصارف التجارية الدولية، كانت الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف الدائنة تقوم بزيادة ما تقدمه من قروض إلى البلدان الفقيرة وتعيد جدولة أقساط خدمة الدين مع عدم منحها سوى درجات محدودة من الشروط التساهلية. ولم يكن المقرضون الرسميون للبلدان الفقيرة يشاطرون المصارف الدائنة للبلدان ذات الدخل المتوسط لما كانت تفرضه الأسواق عليها من نظرة واقعية فيما يتصل بالإعسار الفعلي للحكومات[٣٢].

وبحلول الموعد الذي استلم فيه الرئيس الجديد للبنك الدولي منصبه كان من الواضح بشكل متزايد أنه من المرجح أن يبقى عدد من البلدان الفقيرة معسرا بشكل فعلي حتى بعد إنجازها لتدابير قوية للتكيف وبعد أخذ أفضل الشروط المتاحة لإعادة تنظيم الديون التساهلية والمتحصلات المتوقعة من المساعدة الإنمائية الرسمية على السواء في الحسبان. ونتيجة لذلك قام رئيس البنك بالاشتراك مع المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، بوضع مبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي أيدتها اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية في اجتماعيهما المعقودين في خريف عام ١٩٩٦[٣٣].

---

(٣٢) كان هناك إدراك متزايد في أوائل التسعينات للمعاملة غير العادية للدين الرسمي الذي كانت البلدان الفقيرة مدينة به ولعدم الرغبة في النظر في معالجة الدين المستحق للمؤسسات المتعددة الأطراف (أنظر مثلا تقرير الأمين العام (A/47/396) إلى الجمعية العامة، عن التجربة الأخيرة في إطار الاستراتيجية الدولية للديون تحت بند جدول الأعمال المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية" (A/47/396)، الفقرات من ٦١ إلى ٨٠).

(٣٣) أنظر بياني اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية المؤرخين ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ و ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ على التوالي، في الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الصفحات من ٣٢٥ إلى ٣٢٩ (من النص الإنكليزي).

والبرنامج الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي بدأ تنفيذه في هذا العام، يتطلب عددا من المراحل ونقاط اتخاذ القرار[٣٤]. أولا، يجب على البلد المستحق أن ينشئ "سجل سيرة" للأداء المتعلق بالسياسات لمدة ثلاث سنوات قد يستفيد خلالها من تخفيض ثلثي التزاماته المتعلقة بخدمة الدين تجاه دائني نادي باريس وتلقي مساعدة تساهلية إضافية من مصادر متعددة وثنائية الأطراف. ثانيا، متى أنشئ سجل السيرة، يجري تقديم طلب إلى المجلسين التنفيذيين للصندوق والبنك للحصول على دعم في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إذا تقرر أن هناك حاجة إلى تخفيض الدين بمقدار أكبر مما هو متاح بالوسائل الأخرى. وعند الموافقة على الطلب تبدأ المرحلة الثانية، التي يقوم خلالها دائنو نادي باريس بتخفيض نسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من خدمة الديون، ويوفر الدائنون الآخرون معاملة مشابهة، كما يوفر المانحون والمؤسسات المتعددة الأطراف دعما معززا ويتولى البلد إنشاء سجل سيرة لمدة ثلاث سنوات أخرى. وتستطيع البلدان تلقي الائتمان عن أدائها الماضي في مجال سياسة التكيف وبالتالي يمكن تقصير عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تستغرق ست سنوات. وعلى أي حال، عند الوصول إلى نقطة الإنجاز، يخفض رصيد الدين، بما في ذلك خفض ديون نادي باريس بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة، ويقوم سائر الدائنين باتخاذ تدابير مناسبة ومشابهة.

وهكذا قام الدائنون الرسميون بتنظيم منح تخفيف كبير لعبء الدين كمكافأة على إنجاز الإصلاحات المطلوبة في مجال السياسات. بيد أن الحقيقة المتمثلة في أن برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يعترف بأن الاضطلاع بالإصلاحات دون تخفيف عبء الديون عن طريق البرنامج سيترك البلد في وضع لا تحمد عقباه تعني أن هذا أيضا يجعل من المحتم أن يني برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فعليا بما وعد به من تخفيف عبء الدين. فإن لم يستطع أن يفعل ذلك، فإن هذا سيعني أن يقال فعليا للبلدان الأخرى التي يحتمل انضمامها للبرنامج أنها بعد ست سنوات من اتباع تدابير التكيف القوية التي حث عليها المجتمع الدولي قد تظل في وضع لا يحمد عقباه. ولربما كان من الأبسط الإقرار بالإعسار الفعلي للبلدان كسبب كاف لتنازل الدائنين عن مطالباتهم (كما يحدث في حالات الإفلاس التقليدي). أما الآن فقد بات لزاما بشكل قاطع أن يقوم البنك والصندوق بتعبئة جميع الدائنين للوفاء بوعدهم بتخفيف عبء الديون.

وقد تقدم أحد البلدان إلى نقطة اتخاذ القرار في البرنامج المتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الشهور الأولى من عام ١٩٩٧ وكان رد الفعل على القرار المتخذ شديدا. فقد وُعِدت أوغندا، البلد المعني، بتخفيض رصيدها من الديون بموجب برنامج الدول الفقيرة المثقلة بالديون مع تخفيف مصاحب لأعباء الديون المتعددة الأطراف، ولكن ليس قبل عام ١٩٩٨. ولما كانت أوغندا قد حافظت على مستوى الأداء المطلوب منذ عام ١٩٨٧، فإنها لابد وأنها افترضت هي وغيرها أنها ستعفى بالكامل من فترة الانتظار لمدة ثلاث سنوات أخرى. ويمكن على أي حال معالجة مشكلة التدفق النقدي المؤقتة لغاية تاريخ الإنجاز من خلال تقديم مساعدة إضافية يمكن أن يسهم فيها البنك الدولي. غير أن التوقعات في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المحتمل انضمامها إلى البرنامج رفعت إلى مستوى عال، واعتبر تاريخ الإنجاز في عام ١٩٩٨ بمثابة تأخير مخيب للأمل لا نصرا جزئيا بالنسبة لمنح الائتمان عن السلوك الماضي. ولهذا فإن قدرة النظام الدولي على الوفاء الفعلي بما وعد من تخفيف عبء الديون تركت غير واضحة.

وفي الواقع فإن عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت لا تزال في مسارها الصحيح. وحيث أن هدف العملية هو إزالة التهديد الذي تمثله الديون، فإن تحديد توقيت معين لتاريخ الإنجاز هو أقل أهمية من الإنجاز في حد ذاته، وبخاصة إذا جرى تقديم دعم مكافئ من التدفق النقدي للفترة المؤقتة. والالتزام الذي يتعهد به عند نقطة اتخاذ القرار هو التزام نهائي لا يلغي (على افتراض استمرار الأداء المرضي للبلد). بيد أنه من المهم تحديد توقيت مناسب لما ستحصل عليه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من منافع وذلك لأسباب سياسية: أسباب تتصل لتعزيز مصداقية البرنامج في نظر المستفيدين المحتملين. وبالتأكيد، لابد من الوفاء بالمجموعة المنسقة من تدابير تخفيف العبء عند نقطة الإنجاز. وإذا توفر لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون القيادة الحازمة لبات بوسع هذه المبادرة إسدال الستار على أزمة ديون الثمانينات قبل نهاية التسعينات.

---

(٣٤) أنظر البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية ...، الصفحات من ٤٤ إلى ٤٦ (من النص الإنكليزي).

الجزء الثاني

منظور بشأن التكييف الضريبي

الفصل الرابع

ممارسة الإصلاح المالي

تقوم الحكومات في كل مكان بدراسة لطبيعة أنشطتها ونطاقها، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وهذا الجزء من الدراسة يفحص بعض التجارب في هذين المجالين في التسعينات.

ويستند التحليل في جزء منه إلى استعراض للإصلاح المالي في ١٤ بلدا[١]. واختيرت البلدان بسبب اختلافها في الأحوال الاقتصادية العامة والمواقف المالية ومستويات التنمية والظروف السياسية والمواضع الجغرافية. وبناء عليه، يرى أنها تعكس مجموعة متنوعة من الظروف المختلفة التي يمكن أن تواجهها البلدان عندما تشرع في الإصلاح المالي وتنفذه، وفي المقابل حدد تنوع لتجارب هذه البلدان اختيار القضايا المعالجة في الفصول الخامس والسادس والسابع أدناه[٢]. وقد استكملت الاستعراضات القطرية بمواد جمعت من أدبيات أكاديمية وأدبيات سياسة عامة، بضمنها عمل فريق رفيع المستوى من خبراء الأمم المتحدة معني بالاستراتيجية الإنمائية وإدارة الاقتصاد السوقي[٣].

واستمرارا للممارسة المتبعة في الطبعات الأخيرة من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم"، يشمل هذا الجزء فحصا لمعنى وفعالية البيانات التي يجب أن يستند إليها التحليل اللازم لوضع السياسات. ويشير تحديد الأهداف الرئيسية للتحليل في السياسة المالية بشكل ملائم، حسبما يبين الفصل الخامس، العديد من التساؤلات ذات الطابع التعريفي والتجريبي. وهذه الحقيقة يوضحها استمرار العمل التعاوني بشأن هذه المسائل على أيدي الوكالات الدولية، ولا سيما في صندوق النقد الدولي حيث يخضع "دليل إحصاء المالية الحكومية" للتنقيح حاليا، وكذلك في الشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

الجوهر السياسي

كان الدافع إلى النقاش بشأن دور الدولة في الاقتصاد في كثير من الحالات هو القلق خشية أن يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية، وبمقدار كبير في بعض الأحيان. ونتيجة لذلك، استمر رصيد الدين الحكومي في الارتفاع بدرجة كبيرة في كثير من البلدان، وعلى نحو متسارع في بعض الأحيان أثناء العقود الأخيرة، وأصبح كبيرا بشكل متزايد بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. ولا يمكن ترك نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتزداد إلى ما لا نهاية. ويرجح أن تصبح الحكومة غير قادرة عند نقطة معينة على تغطية عجزها بتحمل دين جديد بشروط معقولة. وهذا قد يجعل من المستحيل مقاومة اللجوء إلى إجراءات غير مستصوبة لتمويل العجز بخلق النقود، أي عن طريق "ضريبة التضخم". والبديل عن ذلك، هو احتمال وصول حجم الدين إلى مستوى قد يتطلب فرض ضرائب بنسبة تسردع المبادرة الخاصة أو لا يقبلها الشعب. والسبب الآخر المتزايد الأهمية لاستمرار عدم القدرة هذا على تحمل عجز مالي كبير، في البلدان التي يكون بعض دينها مستحقا للأجانب - وذلك على وجه التحديد لا على سبيل الحصر - هو

---

(١) البلدان هي: الاتحاد الروسي، واثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأيرلندا، والصين، وغانا، والفلبين، وكازاخستان، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(٢) اختيرت منهجية محددة عند إجراء التحليل باستعراض تجارب البلدان المختارة بدلا من إجراء تحليل شامل للبلدان على نطاق واسع، على سبيل المثال، واتسم النهج المتبع هنا بالبحث عن أهم العناصر في مجموعة التجارب القطرية، التي يحتمل أن تشتمل على عوامل فريدة.

(٣) انظر Edmond Malinvaud and others, Development Strategy and Management of the Market Economy, (vol. I, and vol. II, István P. Székely and Richard Sabot, eds. (Oxford, United Kingdom, Clarendon. Press, 1997.

أن الأسواق المالية المعولمة المعقدة القائمة حاليا تفرض تكاليف باهظة على أي بلد يعاني من عجز حكومي تراه تلك الأسواق مفرطا(٤).

ولتفادي مثل هذه النتائج، ينبغي السعي لخفض العجز بمجموعة من الإجراءات تشمل زيادة الإيرادات الحكومية وتقليص الإنفاق الحكومي في آن معا. غير أن الممارسة المتبعة مؤخرا تشير إلى أن الرد السائد للخروج من هذا المأزق هو التركيز على خفض الإنفاق أكثر من التركيز على زيادة الإيرادات. ويعكس ذلك، إلى حد ما، الخوف المعرب عنه سابقا، وهو أن مستوى الضرائب قد وصل بالفعل حسبما يتصور إلى أقصى مستوى يمكن قبوله أو في طريقه إلى الوصول إليه. بيد أن هذه الحالة تنطبق أساسا على البلدان المتقدمة النمو حيث تكون الإيرادات الضريبية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر عموما مما هي في البلدان النامية أو في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبينما قد يكون رفض زيادة الضرائب سببا للتركيز على خفض الإنفاق الحكومي في البلدان المتقدمة النمو لا ينبغي أن يكون ذلك عائقا أمام زيادة الإيرادات الضريبية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وحسبما تبين الفصول التالية، فإن التثبيت المالي في هذه البلدان يمكن أن يتمثل في مزيج أكثر توازنا يتألف من زيادة الإيرادات وخفض الإنفاق.

وحتى في البلدان التي تنخفض فيها الضرائب نسبيا كان التركيز غالبا في الآونة الأخيرة، مع ذلك، على خفض الإنفاق الحكومي لا على زيادة الإيرادات. ويعزى ذلك إلى تلوث سمعة الدولة كعامل فعال في المجال الاقتصادي والاجتماعي. كما يسود في كثير من البلدان، وفي كل من الدوائر السياسية والاقتصادية، وفي أوساط جمهور الناخبين اعتقاد قوي بضرورة تقليص دور الدولة في هذا المجال، أو بالحاجة على الأقل إلى إعادة النظر في دور الحكومة. كما يسود شعور على نطاق واسع بضرورة تخلي الحكومات عن بعض المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية التي ظلت تجمعها مسؤولية وراء أخرى على مدى السنوات إما لأنها لم تعد مسؤوليات من الملائم أن تتحملها الحكومات أو لأن الحكومات لم تكن تباشرها بشكل فعال.

وبالرغم من ذلك لا يزال هنالك العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن لغير الدولة القيام بها كما يوجد عدد من الوظائف الإضافية ينبغي على الدولة القيام به أو تتمتع بمركز أفضل من مركز الكيانات الأخرى يمكنها من القيام بها. وينبغي أن تلبي الدولة بعض المسؤوليات الاجتماعية، ولا سيما المسؤوليات تجاه أفراد المجتمع الذين يتعرضون لمشقة شديدة؛ ومن المسلم به عموما أيضا أنه ينبغي للدولة أن تكفل توفير البرامج التعليمية والصحية الأساسية التي تمثل أساسا للتنمية. ونظرا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فمن المرجح أن تتغير أيضا طبيعة ونطاق المسؤوليات الملائمة التي تتولاها الدولة ذاتها. ولذلك، من المهم دراسة المسؤوليات الإضافية التي قد يكون من الضروري أن تباشرها الحكومة، فضلا عن المسؤوليات التي يمكن أن تتخلى عنها. وقد يكون من المهم أن تغير الحكومة من طبيعة إنفاقها، بقدر أهمية تقليل حجمه(٥).

---

(٤) وعلى حد قول كبير معلقي الشؤون الخارجية في صحيفة "نيويورك تايمز" فإن: "البلدان التي تنجح في تطبيق سياساتها وتوجيه اقتصاداتها تكافأ بالقبول في الأسواق (المالية) (الموجودة في وول ستريت وطوكيو وسنغافورة). حيث تتاح الفرصة لنمو رأس المال الاستثماري، أما البلدان التي تفشل في ذلك فتترك كقتلى الطرقات على الطريق العام العالمي" (توماس ل. فريدمان، نيويورك تايمز، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

(٥) تم الإقرار بذلك في الإعلان المعتمد من اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الذي ينص على أن يكون أحد الأهداف هو تحسين "نوعية وتكوين التكيف المالي، بخفض الإنفاق غير الإنتاجي مع تأمين الاستثمار الأساسي الملائم في الهياكل الأساسية". (انظر الدراسة الاستقصائية التي أجراها صندوق النقد الدولي (IMF Survey))، بتاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، الصفحة ٣٢٧ (من النص الانكليزي). وأدرجت الفقرة أيضا النفقات اللازمة "لتخفيف وطأة الفقر وتوفير شبكات سلامة اجتماعية ميسورة ومحددة الأهداف بشكل جيد".

وتترابط الجهود الرامية إلى خفض أوجه العجز الحكومي بالجهود الرامية إلى تعريف المسؤوليات الملائمة للدولة ترابطا وثيقا. والمناقشات الدائرة حول الحاجة إلى خفض أوجه العجز المالي تصطبغ عادة بصبغة الاعتبارات المالية والاقتصادية ذات الطابع الفني، التي من قبيل عواقب العجز المتخلفة التي تؤثر على استقرار الاقتصاد الكلي وإمكانية تمويل دين حكومي كبير والكفاءة الاقتصادية لمختلف الأنشطة الحكومية. وبينما تحد العوامل الفنية من العمليات الحكومية الملائمة والمستدامة في الاقتصاد السوقي فإنها تتيح للجمهور مجالا كبيرا ليختار ما ينبغي للحكومات عمله. وبالتالي، تتعدى قضية الإصلاح المالي بكثير الأبعاد الفنية لتصميم السياسات: فهي تتعلق بالعمليات الحكومية الأساسية، كما أنها ضرورية للدولة ذاتها. وتتسم المناقشات المتعلقة بدور الحكومة في حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية بطابع عقائدي وسياسي، بالرغم من احتوائها على اعتبارات تشمل ما إذا كانت الحكومة تتمتع بميزة اقتصادية متأصلة عند القيام بوظائف محددة[٦]. ويمكن أن يكون للبعد السياسي أثر شديد في نجاح القرارات الفنية المتخذة.

ومن أسباب البعد السياسي المهم الذي تتميز به السياسة المالية أن الإيرادات الحكومية لا تستخدم في توفير الخدمات فحسب وإنما تستخدم أيضا في تحويل الموارد من فئة اجتماعية إلى أخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر وعن قصد ودون قصد. ويشتمل تعديل الإنفاق والإيرادات الحكومية على نقل للدخل والفوائد بين الأجيال أو الطبقات الاجتماعية أو فئات الدخل. ويحقق الإنفاق الاستثماري الحكومي، على الطرق وغيرها من الهياكل الأساسية مثلا، فائدة للأجيال المقبلة مثلما يفيد الأجيال الحاضرة. وبالمثل، فإن إنفاق الحكومة على التعليم يفيد كلا من المستفيدين الشبان الحاليين ومجتمع المستقبل ككل على حساب دافع الضرائب الحالي. كما تجسد الضرائب المحصلة موردا لدفع المعاشات التقاعدية ولرعاية المسنين تحويلا للموارد بين الأجيال وبين فئات المجتمع. ويمكن أيضا أن توفر الضرائب موردا لتوفير دخول للمعوزين. ومثل هذه القرارات سياسية في جوهرها، حسبما أقرت اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل ١٩٩٦، عندما قالت "إن من المطلوب توخي مزيد من الشفافية في العمليات المالية والوعي بالآثار المترتبة على الالتزامات الطويلة الأجل، وذلك لأجل تحقيق توافق عام في الآراء وتوفير دعم للسياسات المحددة لمعالجة هذه المشاكل"[٧].

وتحتاج الحكومة، لكي تستطيع أداء وظائفها في مجتمع ديمقراطي إلى شعور بالشرعية في نظر المحكومين. وتتولد هذه الشرعية، في جزء منها، من الدعم العام للخدمات التي تقدمها الدولة وللمناقلات التي تنفذها. وقد حدثت عدة حالات في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين اضمحل فيها احترام الدولة بشكل خطير. ومثل هذه الحالات تجعل من الصعب على أي حكومة جديدة، مهما كانت سياساتها مبتكرة أو مختلفة، أن تعيد إرساء السلطة، ولا سيما لتعبئة الإيرادات الضريبية اللازمة لإنجاز وظائفها المعاد تعريفها. وتوافق الآراء السياسي الجديد اللازم نفسه يتطلب كلا من الوعد بالفوائد المرجوة من الإصلاح وتحقيقها.

والكثير من صعوبة الإصلاح المالي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يتمثل في أن الشرعية السابقة التي تمتعت بها الدولة قد اضمحلت وأن الفهم الكامل لدورها الجديد لم يتحقق. وقد اشتملت الفترة الانتقالية على انتقال من نظام كانت فيه الدولة تمثل الاقتصاد وكانت مسؤولة عن معظم أوجه الحياة اليومية إلى نظام تعتبر فيه الحكومة مؤسسة مستقلة ومحدودة في نظام سوقي أفسح. ولكن الحكومة تمثل، ضمن الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية، المؤسسة الوحيدة التي يفترض فيها عموما الخضوع لرقابة عامة دقيقة. ويتمثل أحد جوانب التحدي في

---

(٦) شهدت السنوات الأخيرة نقاشا واسع النطاق لما يسمى "الفشل الحكومي" بالاضافة إلى "الفشل السوقي" وما إذا كانت الحكومة أفعل وأكفأ من المشاريع الخاصة أو المنظمات الطوعية في أداء بعض وظائفها المقبولة تقليديا.

(٧) بيان اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الفقرة ٤ (انظر الدراسة الاستقصائية التي أجراها صندوق النقد الدولي، ٦ أيار/مايو ١٩٩٦، الصفحة ١٤٨ (من النص الانكليزي)).

هذه الاقتصادات في خلق فهم عام لعدم قدرة الحكومة في الاقتصاد السوقي على فعل كل شيء (على نحو ما كانت تفعل في ظل التخطيط المركزي) وأنها يجب أن تدفع الثمن لما تقوم به.

وقد نشأ معظم التطور في المؤسسات السياسية النيابية عن الجهود الرامية إلى توفير مزيد من الرقابة العامة على محتوى الإنفاق الحكومي وعلى ممارسة سلطة فرض الضرائب. وتتعلق جميع القرارات التي من هذا النوع بجوهر العملية السياسية: فمعدلات الضريبة يحددها القانون بالضرورة كما أن الكثير من الالتزامات التي تمولها الحكومة (كالمعاشات التقاعدية الحكومية، وتوفير التعليم العام المجاني الشامل حتى سن معينة، وما ينشأ عن الالتزام بتوفير شبكة سلامة اجتماعية) يحدده القانون أيضا.

بعض الاعتبارات الرئيسية في التخطيط والتنفيذ

كما هي الحال في معظم أوجه السياسة الاقتصادية والاجتماعية، ربما لا يكون هنالك نهج شامل فريد لتحقيق الإصلاح المالي: فتنفيذ السياسة المالية الفعالة أكبر بكثير من أن تستوعبه أية مجموعة عامة من المبادئ. وتتطلب التدابير المتعلقة بالسياسات الملائمة تحديد خيارات عملية تستند إلى الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل بلد. ومما له نفس الأهمية أن الإصلاح المالي ينطوي على من تعلم الكثير أثناء العمل وأن الموضوع يظل قيد الاستعراض من قبل المحللين والممارسين. وحتى في السنوات القليلة السابقة، أمكن تحديد التحول الذي حدث في الآراء بشأن دور الحكومة ووظائفها. وبالرغم من ذلك، تثير الفصول الثلاثة التالية عددا من الملاحظات التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند صوغ الاستراتيجية المتعلقة بالإصلاح المالي.

والملاحظة الأولى مفادها أن تنفيذ الإصلاح المالي يقتضي في بعض الأحيان انقضاء فترة طويلة. ومن شأن التقشف المالي الحاد أن ينطوي على أسباب فشله إذا أدى إلى خفض الناتج القومي وبالتالي إلى خفض الإيرادات الضريبية بينما يؤدي إلى زيادة الإنفاق للتعويض عن البطالة. كما أن الإصلاح الشديد السرعة ربما يفرض على فئات المجتمع مشقة لا مبرر لها ويصبح بالتالي غير مستدام سياسيا. بيد أن البطء الشديد في معدل خفض العجز قد لا يولد الثقة الكافية في التزام الحكومة بمبادئ سليمة للميزانية. والسرعة الملائمة في إصلاح الميزانية تمثل متغيرا ينبغي معالجته على أساس كل حالة على حدة. وليس بالإمكان أن نحدد مسبقا إطارا زمنيا عاما ينبغي التقيد به في جميع الحالات أو الحفاظ عليه في جميع حالات الطوارئ لنقل البلد من مرحلة العجز غير المستدام إلى مرحلة التوازن "الصحيح".

أما الملاحظة الثانية، فهي أن اعتماد قواعد ممتازة وثابتة للميزانية، كالتعهد ببلوغ هدف محدد للعجز في تاريخ معين، يتسم بطابع سياسي أكثر مما يتضمن من محتوى اقتصادي. وقد اعتمدت هيئات مختلفة مثل هذه الأهداف الرقمية في مسعاها لتقييد أيدي المشرعين والتركيز على الحاجة إلى تحقيق التثبيت المالي (ومواصلته). بيد أن مثل هذه الأهداف لا تحل محل الاتفاق السياسي على الأولويات الأساسية المتعلقة بالسياسة. وإذا لم تعالج المشاكل الحقيقية، فمن المرجح أن تؤدي أهداف الإصلاح المالي إلى إجراءات تعسفية، مثل إحداث اقتطاعات شاملة كوسيلة لتحقيق الهدف المعلن والبديل عن ذلك هو احتمال سعي الهيئات السياسية إلى التهرب من القواعد بوضع بنود إضافية خارجة عن الميزانية أو إلى مجرد عدم إنفاذ الضوابط.

والملاحظة الثالثة مفادها أن من المستحيل تحديد توازن مالي "صحيح" يصلح هدفا للتثبيت المالي. ورغم أن من الواجب أن تكون للحكومات مواقف مالية مستدامة وأن تصحح أوجه العجز غير المستدامة لدى ظهورها، فإن تحديد الوقت الذي يصبح فيه العجز الميزانوي ضارا أسهل عموما من تحديد كيفية الاختيار من بين السياسات المستدامة. وتؤدي الأسواق المالية بشكل متزايد دور المقياس للمناخ المالي في البلد ولكن لا تتوافر لديها بصيرة نافذة فريدة تمكنها من معرفة التوازن المالي الأنسب من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالرغم من ذلك تشجع الحكومات المعاصرة على توجيه إجراءاتها لصالح السياسات المالية التقييدية. وتحقيق عجز ميزانوي منخفض كهدف للأجل المتوسط يمكن اعتباره استراتيجية حكيمة، لأنه يمنح الحكومة مجالا إضافيا للمناورة عندما تستدعي الحاجة، على سبيل المثال، تطبيق اندفاع مالي توسعي لمكافحة الانتكاس أو للاستجابة للأصوات المحلية الداعية إلى زيادة الإنفاق في بعض المجالات. وفضلا عن ذلك، تكافئ الأسواق المالية الاستراتيجية الحذرة بعلاوات المخاطر الأقل

المرتبطة بأسعار الفائدة على السندات الحكومية. وبالرغم من وجود قلق في بعض الأحيان خشية أن يؤدي العجز المالي وما ينجم عنه من اقتراض حكومي إلى منع الاستثمار الخاص، فإن الاقتطاعات الحكومية ربما تحرم الاقتصاد من نفقات (تصرف مثلا على الهياكل الأساسية) تؤدي إلى "جذب" الاستثمار الخاص. والصلة بين الناتج القومي والنشاط الحكومي والتمويل ليست واضحة في كل الأحيان، مما يعزز الرأي القائل بأنه لا توجد نظرية بسيطة تحدد المستوى "الصحيح" للعجز المالي(٨).

والملاحظة الرابعة مفادها أن نتائج الاستراتيجية المالية والتدابير المعتمدة تختلف أحيانا عن النتائج المتوقعة التي تتطلب الإصلاح. وقد لوحظ في حالات عديدة، على سبيل المثال، أن الإصلاح الضريبي أخفق في توليد الإيرادات المتوقعة لأن الحكومات واجهت صعوبة في تنفيذ الإصلاح. كما أن هنالك بالمثل حالات أدت فيها الإصلاحات في مجال الإنفاق الاجتماعي إلى إعادة لتوزيع الدخل بعيدا عن الفقراء، وهو ما يخالف القصد منه. وأخيرا، فإن تطبيق لامركزية السلطة في أحد مجالات الأنشطة قد أدى في بعض الحالات - مع كونه هدفا قيما في حد ذاته - إلى تقويض غير مباشر لقدرة الحكومات المركزية في مجال آخر كإدارة الاقتصاد الكلي على سبيل المثال.

والملاحظة الخامسة مفادها أن إحدى الصعوبات الأساسية، التي لوحظت في كثير من الحالات المشمولة بالبحوث التي جرت لغرض هذه الدراسة، تتمثل في أن المبادرات كانت تفترض ضمنيا على الأقل وجود قدرة مؤسسية حكومية لم تتوفر حتى الآن. والملاحظة المستخلصة هي أن كثيرا من الإصلاحات المالية، وبخاصة إذا كانت مبتكرة تتطلب قدرات حكومية معززة في مجالات معينة (مثل إدارة الضرائب). ولذلك، ينبغي أن تكون تنمية هذه القدرة المؤسسية من الاعتبارات المركزية في تخطيط الإصلاح المالي(٩).

والملاحظة السادسة هي أن الإصلاح المالي قد يدرج في قائمة الأولويات السياسية دون وجود أزمة مالية تبرره. ويرجح أن تتغير الأوضاع بمرور الزمن وأن تبقى الحالة المالية متطابقة مع الحقائق الاجتماعية والاقتصادية المتطورة والقيم الاجتماعية المتغيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تترتب على التغيرات الديمغرافية (السكان المسنون) والآراء المتغيرة بشأن إعادة توزيع الدخل، آثار مالية مهمة، ويمكن أن تنعكس في عملية الميزنة (انظر الفصل السادس أدناه).

ومفاد الملاحظة السابعة أن الأفكار المتعلقة بالتحولات المالية الجديدة في بلد ما، رغم أنها ما برحت تدور في عدد من الدوائر المحلية والدولية منذ بعض الوقت، فإن حدوث أزمة سياسية يمثل في بعض الأحيان الوسيط الحفاز اللازم لإجراء تلك التغييرات. وقد كانت التحولات السياسية التي جرت في كثير من البلدان في مطلع العقد دعوة في حد ذاتها لإحداث تغييرات في دور الدولة وأتاحت الفرصة للشروع في استراتيجية مالية من جديد. وللسبب ذاته، توفر الحالات اللاحقة للصراع فرصة للحكومات كي تعيد توجيهها نحو النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، كما أنها توفر في أثناء عملية إعادة التوجيه هذه فرصة لتحقيق الإصلاح المالي. وكان إحداث تغيير في القيادة السياسية شرطا ضروريا في أغلب الأحيان، إن لم يكن كافيا، لبدء الإصلاح المالي. ويتطلب التحول المالي الجديد عموما، حتى إن لم يكن كافيا، لبدء الإصلاح المالي. ويتطلب التحول المالي الجديد عموما، حتى عندما تكون السياسة الحكومية الجارية مرفوضة علانية، وجود حكومة جديدة وفريقا سياسيا جديدا أو شكلا آخر من أشكال الفرص الجديدة. عندما

(٨) Nicholas Stern, "Macroeconomic policy and the role of the state in a changing world", in Edmond Malinvaud and others Development Strategy and Management of the Market Economy, vol. I .(Oxford, United Kingdom, Clarendon Press, 1997), p. 161

(٩) See Nocholas Stern and Joseph E. Stiglitz, "A framework for a development strategy in a market Economy", in Edmond Malinvaud and others, Development Strategy and Management of the Market Economy, vol. I .(Oxford, United Kingdom, Clarendon Press, 1997), pp. 253-295

تكون السياسة الحكومية الجارية مرفوضة علانية، وجود حكومة جديدة وفريقا سياسيا جديدا أو شكلا آخر من أشكال الفرص الجديدة.

والملاحظة الثامنة مفادها أن مصداقية البرنامج المالي الجديد تتطلب في كثير من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن يكون ذلك البرنامج جزءا لا يتجزأ من برنامج للتكيف الاقتصادي الشامل الذي يشمل عمليات تكيف نقدية ومتعلقة بأسعار الصرف وعمليات تكيف هيكلية. والسياسات التكميلية الأخرى لحفز الإنتاج تلزم في أغلب الأحيان، لا سيما إذا كان التكيف المالي منطويا على انكماش قصير الأجل في الطلب والعمالة الكلية لضمان التصحيح الملائم والمصداقية السياسية للبرنامج.

ويمكن للدعم المالي الملائم في هذه الأحيان أن يحدث أثرا شديدا في قدرة البلد على مواصلة استراتيجيته الشاملة. ويصلح كثير من التجارب القطرية المبينة أدناه كرسالة تذكير بأهمية التمويل الخارجي الكافي لعدد كبير من البلدان أثناء فترة برنامج للتكيف مع التنمية يشتمل على تثبيت مالي. ويمكن لتمويل التكيف الذي تقدمه المؤسسات المالية أن يساعد الحكومات على خفض العجز بطريقة دقيقة حسنة التوقيت، وأن يبين الفرق بين خفض وزيادة الناتج والعمالة. ونظرا لحيوية البعد السياسي، تظهر قيمة هذا الدعم بجلاء، فهو يساعد على بناء الثقة وتوفير الدعم المحلي بالتالي للبرنامج، والتعجيل كذلك بعملية التكيف، بما فيها المساعدة على تثبيت الميزانية بزيادة الإيرادات الضريبية. ويظل دعم المجتمع الدولي لضمان الإصلاح المالي حيويا لكثير من بلدان العالم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص عند الاستجابة لطلبات الحصول على مثل هذه المساعدة لفهم الأبعاد السياسية التي ينفرد بها البلد وما يرتبط بذلك من حاجة للمرونة فيما يتعلق بالدقة المرتبطة بالتثبيت المالي والفترة التي ينبغي تحقيقه فيها.

الفصل الخامس

الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وللميزانية

في حين أنه يبدو أن هناك إجماعا في الرأي على أن طموحات الحكومات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي كانت مفرطة في السابق، لا ينبغي للمرء أن يغفل حقيقة أن الحكومات توفر خدمات هامة وتضطلع بوظائف اقتصادية واجتماعية بتفويض سياسي، وأن الحكومة وحدها هي التي ستضطلع بالعديد من هذه الأنشطة. وفضلا عن ذلك، ففي حين تفرط الحكومـــات في الاقتراض في حالات عديدة، فهذا لا يعني أنه لا ينبغي للحكومات أن تقترض على الإطلاق. وفي الواقع، لا يوجد سبب يوجب تسديد نفقات الحكومة التي يستفيد منها جيل من المواطنين - كبناء جسر أو شبكة مجاري - بالكامل من دافعي الضرائب الحاليين بدلا من المستفيدين منها بمرور الزمن من خلال خدمة السندات. بعبارة أخرى، من المهم معرفة أين يقع الحد بين العجز المناسب والعجز المفرط. ويترتب على هذا جزئيا مشكلة قياس: إذ توجد تشكيلة من النهج والتوصيات بشأن ما ينبغي أن يدرج في حسابات الحكومة، وكيف ينبغي تعريف العجز وإلى أي مدى يجب أن يكون صغيرا. وبالتالي، يسعى هذا الفصل إلى البحث في التفكير الحديث حول النطاق المناسب لأنشطة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والأهداف التي ترمي الحكومة إلى تحقيقها من خلال الميزانية.

نبذة تاريخية عن التفكير، في فترة ما بعد الحرب، في الدور الاقتصادي للدولة

ربما يكون التفاؤل العالمي إزاء فعالية الحكومة قد بلغ ذروته بعد الحرب العالمية الثانية[1]. ففي الخمسينات، كان حوالي نصف العالم يعتقدون أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي هما أصوب وسيلة لتنظيم الحياة الاقتصادية. والمناقشات التي كانت دائرة في العشرينات والثلاثينات، بشأن ما إذا كان التوجيه المركزي المفصّل للنشاط الاقتصادي ممكنا، حسمها النمو الاقتصادي المستمر للاقتصادات المخططة مركزيا، وعززه الإنجاز التكنولوجي لأول رحلة فضاء لقمر اصطناعي من نوع سبوتنك. وخارج البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا، اشتمل التنظيم الاقتصادي على أخلاط متباينة ذمن نشاط الدولة والنشاط السوقي، وإن اعتبر من المناسب اضطلاع الدولة بدور كبير نسبيا. وفي وقت لاحق، تغيرت هذه الآراء.

الدولة في الاقتصادات السوقية في فترة ما بعد الحرب

حتى في أكثر البلدان تحمسا للأفكار الرأسمالية، دخل قطاع الدولة فترة نمو كبير في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في عقود ما بعد الحرب. ويتصل بعض هذا النمو بالمشتريات العسكرية إبان الحرب الباردة والبحث المتصل بالأمن، وتمويل التنمية والتعليم، إلا أن دور الدولة في الأنشطة المدنية المحضة نما أيضا. ولقيت مشاريع الدولة الدعم وأنشئت مشاريع جديدة في عهد امتدت بعد الحرب فترة طويلة وازدهرت برامج التأمين الاجتماعي العامة. وضغطت حركات المواطنين الداعية إلى التغيير الاجتماعي على الحكومات لتولي مسؤوليات اجتماعية جديدة ومعالجتها تقليديا من خلال برامج إنفاق حكومية إضافية.

---

(١) النبذة التاريخية عن التفكير الحالي حول الدور الاقتصادي للدولة ووصف هذا التفكير يستندان إلى مصادر عديدة، أبرزها تقرير فريق رفيع المستوى أنشأته إدارة الأمانة العامة بالأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات السابقة (انظر Edmond Malinvaud, and other, Development Strategy and Management of the Market Economy, vol.I and vol.II István P. SzéKely and Richard Sabot, eds.(Oxford, United Kingdom, Clarendon Press, 1997). ويمكن تتبع تطور التفكير في الدور الاقتصادي للدولة في المجموعات الاقتصادية المختلفة على نحو أكمل في المجلدات الأربعة والعشرين من مجلة تخطيط التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة، ابتداء من عددها الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.69.II.B.24). في عام ١٩٦٩، الذي يشتمل على مقالات بأقلام P. N. Rosenstein-Rodan, K. N. Raj and N. P. Fedorenko وقد نشر آخر عدد من المجلة في عام ١٩٩٤، ولكنها في أواخر السبعينات لم تعد بالفعل مجلة عن التخطيط. ولم تُنشر في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ وولدت من جديد في عام ١٩٨٤ بوصفها مجلة السياسة الاقتصادية العالمية، مما يعكس تحول اهتمام المجتمع المعني بالتنمية بعيدا عن التخطيط في حد ذاته.

وفي الاقتصادات التي مزقتها الحرب في أوروبا واليابان، أعطيت الحكومة دورا كبيرا في عملية الإعمار بعد الحرب. كما أن الآراء بشأن التنبؤ الاقتصادي الحكومي والتخطيط الاقتصادي غير القسري لضمان الاتساق وتوقعات مناسبة للاقتصاد الكلي استخدمت لبرامج الانتعاش في البلدان الأعضاء فيما أصبح يعرف بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واستمر التخطيط بعد الإعمار في بعض البلدان كأداة للتشاور وتنظيم تدفقات المعلومات بين الحكومة ومختلف العاملين في القطاع الخاص، واستهدف، في جملة أمور، توقع الاختناقات وتجنبها، وضمان نمو مناسب للطلب، وبالتالي للعمالة. وحتى في البلدان التي لا يوجد فيها تخطيط رسمي، انتشرت "ثورة كينز" إلى دوائر صنع القرار وأصبحت الحكومة مسؤولة عن إدارة مجموع الطلب من خلال سياستها المالية والنقدية لتحقيق العمالة "الكاملة" و "استقرار" الأسعار. وهذه الأفكار حول اتساق الاقتصاد الكلي واحتياجات الاستثمار عززت أيضا التفكير في الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن تخطيط التنمية للبلدان النامية. وفي الحقيقة، كان التخطيط الإرشادي طويل الأمد يكاد يكون شرطا مطلوبا من البلدان النامية الساعية للحصول على مساعدة إنمائية دولية.

في الاقتصادات السوقية في البلدان المتقدمة النمو والنامية دافعت الكتب - ولا تزال تدافع - عن تدخل الحكومة في قطاعات معينة من حيث "العوامل الخارجية"، أي العوامل التي لا تُدخلها العناصر الفاعلة في القطاع الخاص في حساباتهم الشخصية - أو في حالة الشركات لا تدخل في حساب الأرباح. وكان دور الحكومة جزئيا التصدي لهذا بتغيير إشارات السوق (كجعل التلويث مكلفا بالنسبة للملوثين مثلا) أو جعل الأسواق تعمل على نحو أفضل بالقيام بدور الحَكَم في المباراة، من خلال حظر الممارسات التي تعتبر غير منصفة والتصدي للاحتكار، مثلا.

وفي بعض الأنشطة، اعتبر توفير الحكومة للسلع بصورة مباشرة أمرا أساسيا. وكان هذا هو الحال، بشكل خاص، بالنسبة "للسلع العامة" من قبيل الدفاع القومي: ولو كانت الحماية من الغزو تباع في السوق، فإن جميع المواطنين سيستفيدون سواء اشتروا الخدمة أم لم يشتروها وسيكون لدى كل شخص حافز قوي على جعل الآخرين يدفعون ثمنها. وبالتالي، فإن الطريقة العملية الوحيدة لتوفير خدمة الدفاع القومي هي من خلال الحكومة، وتسديد ثمنها من الضرائب الإجبارية.

واضطلعت الحكومات أيضا في الاقتصادات السوقية مباشرة ببعض الأنشطة الاقتصادية، مثل خدمات البحث والإرشاد الزراعي أو خدمات البريد، عندما اعتُقد أن الأسواق التي تعمل على أساس مبادئ الربح الخاص ستقدمها بكميات صغيرة جدا أو إلى نطاق محدود جدا من الزبائن المحتملين. وفي حين أن حوافز السوق من شأنها تنشيط البحث المؤدي إلى ابتكارات تكون مربحة نتيجة لحماية براءات الاختراع، فإن الحافز سيكون ضئيلا للبحث المؤدي إلى تحسين المعرفة العامة بأساليب الزراعة. وبالمثل، فإن الخدمات البريدية الخاصة ستقدم الخدمات إلى الأسواق الكبيرة المربحة، ولكن لا ينتظر منها أن تجمع البريد من جميع المناطق النائية في بلد ما وأن توزعه إلى هذه المناطق على أساس أجر متوسط منخفض.

ويتصل بهذا القول الحجة التي سيقت في بعض البلدان لتبرير تدخل الحكومة مباشرة في بعض الصناعات والمؤسسات لأسباب استراتيجية. وبالتأكيد، شهد قطاع البترول بالفعل نشاطا كبيرا للمشاريع المملوكة للدولة في سنوات ما بين الحربين، لا سيما في أوروبا وأمريكا اللاتينية. فعلى سبيل المثال، يعزى إنشاء شركة بريتيش بتروليوم إلى تحول الأسطول البريطاني من السفن التي تعمل بالفحم إلى السفن التي تعمل بالبترول. كما أن الاعتبارات الاستراتيجية أيضا أُخِذت في الحسبان في استثمار الحكومة في شبكات الاتصالات والنقل، وكذلك في المشتريات العسكرية، مع أن التعاقد مع مشاريع خاصة للاضطلاع بعمل، بوصفها وكلاء للحكومة بموجب اتفاقات تعقد بالتفاوض، كان شائعا أيضا.

وهناك حجة أكثر عمومية كانت تساق أحيانا فيما يتعلق بالطلب من الدولة بأن تضطلع مباشرة بأنشطة اقتصادية، وهي الادعاء بأن المدى الزمني للأعمال التجارية الهادفة للربح كان قصيرا جدا، في حين أن الحكومة عندما تضطلع بعمل من أجل المصلحة القومية تعتمد منظورا طويل الأجل. وكان هذا هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة للصناعات التي تتطلب إنفاقا رأسماليا كبيرا جدا، ولا سيما صناعات الموارد الطبيعية. وكان يعتقد أن المؤسسات التجارية الخاصة، ولا سيما المؤسسات التجارية الأجنبية، لن تحترم المصالح القومية طويلة الأجل عندما تستثمر الموارد الطبيعية المحدودة لبلد ما.

وفي البلدان النامية، سيقت نفس الحجة لتبرير ضرورة اضطلاع الدولة بجزء ما من الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في البلدان المتقدمة النمو على أساس أن اقتصادات البلدان النامية لا يوجد فيها قطاع أعمال حرة أو أسواق مالية تعمل على نحو مناسب كما يوجد في البلدان المتقدمة النمو. كما قيل إن الأسواق أصغر من أن تعمل بمنافسة من النوع الذي تناقشه الكتب، وبالتالي، فإن الاستغلال الاحتكاري سيسود.

وفي جميع الاقتصادات السوقية، وسّعت مسؤولية الحكومة أيضا لتشمل تقديم نطاق من خدمات الرعاية الاجتماعية والتحويلات النقدية والمعاشات التقاعدية (من البديهي أنها تقدم بدرجة أقل كثيرا في البلدان النامية مما هي عليه في البلدان المتقدمة النمو، وذلك نظرا لأن قدرتها أقل). وكان هناك بصورة رئيسية خطان من الحجج لتبرير هذا، وإن كان هناك خط ثالث مفهوم ضمنيا وجُعل فيما بعد جزءا بارزا مـــن الكتابات الأكاديمية. الخط الأول يستند الى الإنصاف: ففي حين أن الصياغات الرياضية المقتصدة لـ "علم اقتصاد الرعاية الاجتماعية" أظهرت بدقة أن الاقتصاد السوقي القادر على المنافسة التامة (إن وجد على الإطلاق) يمكن أن يتسم بالكفاءة بمفهوم محدد جيدا، فإنه لا يوجد في عمليات السوق المحررة من القيود أي شيء من شأنه أن يجعل النتيجة منصفة. ويوجد قدر كبير من التباين بين البلدان إزاء ما ترغب في أن تفعله الحكومة ومقدار ما ينبغي أن تفعله بشأن أوجه الإجحاف المتأصل في نظام السوق، ولكن يبدو أنه يوجد إجماع فعلي حول قدر معين من النشاط ينطوي على تقديم بعض البرامج العامة وتحويلات الإيرادات إلى الضعفاء والفقراء[٢].

بيد أن حجة الإنصاف الداعية الى وجود برامج حكومية لمساعدة الفقراء كانت في حد ذاتها غير كاملة. فالنشاط الحكومي قسري (في فرض الضرائب، إن لم يكن في جميع برامج الإنفاق أيضا) ويمكن القول إنه ينبغي بدلا من ذلك الاعتماد كليا على المنظمات الطوعية الخاصة لمعالجة مسألة الإنصاف وتوفير الغوث الاجتماعي. والرد على ذلك هو أن التمويل القسري للبرامج الاجتماعية للفقراء بفرض ضرائب يمكن تبريره بنفس مبرر التمويل القسري للدفاع القومي: أي أن أناسا كثيرين سيعتمدون على غيرهم في تحمل عبء دفع المساعدة الخيرية وسيكون مستوى التمويل منخفضا جدا. باختصار، توجد حجة اقتصادية لاعتماد الحكومة أسلوبا أبويا من نوع ما في إدارة شؤون البلد[٣].

إلا أن الحجة التي تساق لتبرير نشاط الدولة في ميدان الرعاية الاجتماعية لا تزال غير كاملة لأن الحكومة بصورة رئيسية لا تقوم بتحويل الإيرادات من دافعي الضرائب إلى الفقراء أو إنشاء برامج إنفاق موجهة للفقراء فقط، وإنما تقوم أيضا بإنشاء برامج تأمين اجتماعي إجبارية يتعين على غير الفقراء دفع اشتراكات إليها. وكانت الحجة التقليدية هي أن الناس، حتى الأغنياء، إذا تركوا وشأنهم يرتكبون أخطاء مكلفة وأن الحكومة، معبرة عن رغبة الأغلبية، ملزمة بمساعدة الناس على تجنب هذه الأخطاء (لا سيما إذا كان سيتعين على الحكومة تغطية تكلفة هذه الأخطاء، كرعاية المعدمين - أو حتى دفنهم -). وبالتالي، تحظر الحكومة تعاطي المخدرات وتشترط المشاركة في برامج تقاعد قومية.

---

(٢) حتى المدافعون عن بقاء تدخل الدولة عند أقل حد ممكن يقبلون قيامها بهذا الدور، ولو على نحو مقيد، وذلك كما أشير في بعض العبارات مثل "الحرية هدف لا يمكن الدفاع عنه إلا للأفراد الذين يتحلون بالمسؤولية. إننا لا نؤمن بالحرية للمجانين أو الأطفال". (انظر Milton Friedman, Capitalism and Freedom (Chicago, Illinois, University of Chicago Press, 1962), p. 33).

(٣) الدوافع التي حفزت على سن مثل هذا التشريع ليست بالضرورة دوافع حب الغير فقط. وبالتالي لم تكن الشعبية المتنامية للاشتراكية وحدها مثار قلق المستشار أوتو فون بسمارك عندما أدخل تشريع الضمان الاجتماعي إلى ألمانيا في عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر ولرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، الرئيس فرانكلن ديلانو روزفيلت، عندما وسع البرامج الاجتماعية توسيعاً كبيراً في ذروة الكساد الكبير في الثلاثينات من هذا القرن، وقيل إن الخوف من الاضطرابات الاجتماعية هو الذي كان وراء سن قوانين الفقراء البريطانية في القرن الرابع عشر، عقب فترة من انتشار الطاعون (انظر: Nicholas Barr, "Economic Theory and the Welfare State: A Survey and Interpretation", Journal of Economic Literature, Vol. XXX, No.2 (June 1992), PP.757-758).

بيد أن التحليل الحديث لسياسة الرعاية الاجتماعية يتجاوز حجة الأسلوب الأبوي، التي هي في النهاية غير مرضية، فيشير إلى إخفاقات السوق التي تستدعي اضطلاع الحكومة بدور في عدد من ميادين السياسة الاجتماعية، مثل تلك التي تنطوي على البطالة والإعاقة والمرض وبرامج طوارئ أخرى. وهذه أمثلة على حالات لإخفاق سوق التأمين، مماثلة لحالات إخفاق السوق الأخرى المشار إليها أعلاه. ففي حالة التأمين ضد البطالة، مثلا، توجد احتمالات كبيرة لأن تقدم طلبات التعويض في موجات يصعب التنبؤ بها، تعكس دورة الأعمال التجارية. وهذا يختلف اختلافا كبيرا عن سوق التأمين العادي، حيث يمكن حساب احتمالات تقديم طلبات التعويض على أساس جداول اكتوارية حيث يكون احتمال تقدم شخص ما بطلب تعويض مستقلا عن احتمال قيام شخص آخر بذلك. وحتى عندما تكون الاحتمالات مستقلة بعضها عن بعض، يمكن أن تظهر مشاكل جديدة. فعلى سبيل المثال، إذا تم توفير التأمين ضد الإعاقة (تعويض العاملين) على أساس طوعي خاص، فإن الشركة المؤمِّنة سترفض بالتأكيد تأمين العاملين في المهن ذات المخاطرة العالية إلا بتكلفة مرتفعة. وحتى لو طرحت في السوق بوليصات طوعية بأقساط موحدة فإن شركات التأمين المنافسة ستقدم بوليصات أرخص إلى العاملين في المهن ذات المخاطرة المنخفضة، تاركة حالات المخاطرة المرتفعة (وبالتالي مدفوعات أعلى) للشركة التي تقدم الأقساط الموحدة. ولا يمكن تحاشي مشكلة هذا "الاختيار الضار" إلا من خلال برنامج إجباري، ولا يمكن إبقاء التكلفة مقدورا عليها إلا باشتراط دفع أقساط عن جميع العاملين[٤].

الانتقال إلى نماذج أصغر لتدخل الدولة

ابتدأ نموذج الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في الاقتصاد السوقي الموصوف أعلاه في التغير في بعض البلدان حتى في الوقت الذي كان لا يزال فيه آخذا في التطور في بلدان أخرى. وأدت التعديلات إلى حد كبير إلى سير الحكومات باتجاه تخفيض الطموحات بالنسبة للنشاط الذي توجهه الدولة. ومن نفس المنطلق، ضعفت ثقة المخططين المركزيين في التخطيط المركزي، لأن نظام التنظيم الاقتصادي هذا واجه صعوبات متزايدة في التعامل مع عالم متزايد التعقد وسريع التغير. وفي كلتا الحالتين، أدى الأداء المخيِّب للآمال إلى تخفيف التفاؤل إزاء ما يمكن أن تنجزه الحكومة، في الوقت الذي بدا فيه أن العالم يدور بسرعة متزايدة.

واليوم، نادرا ما يُدافع عن نموذج التخطيط المركزي للتنظيم الاقتصادي. وفي حين أن بعض الدوائر ما زالت تدافع عن الأهداف الاشتراكية، فإن معظم المؤيدين ينظرون الآن إلى العمليات السوقية اللامركزية على أنها هي الآلية الرئيسية لتنظيم الإنتاج. وأن التخطيط الاقتصادي من النوع الإرشادي قد عفا عليه الزمن وأن سياسة الاقتصاد الكلي ركزت على الاستراتيجيات طويلة الأجل للسيطرة على التضخم وإدارة أسعار الصرف، بوصفهما الطريق لبناء الثقة في القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار. وهكذا فإن قدرا كبيرا من الاهتمام بالبطالة على أساس نظرية كينز، قد تحول الى سياسات التصحيح الهيكلي لتقليل العوائق أمام عمل أسواق العمل على نحو أكثر سلاسة. وأقدمت الحكومات في البلدان المتقدمة النمو والنامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على بيع مشاريع الدولة. وأصبحت قدرة الحكومات على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية - الأمن والتعليم ومساعدة الفقراء والمعاشات التقاعدية للمسنين على نحو مناسب موضع شك كبير في بعض البلدان التي ترى فيها الجماهير أن كفاءة وفعالية تكاليف العديد من برامج الحكومة الاقتصادية والاجتماعية وفعاليتها من حيث التكلفة متدنية جدا. وفي اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة النمو تتولى منظمات غير حكومية وطوعية بصورة متزايدة أداء وظائف اجتماعية كانت الدولة في فترة تعتبر مسؤولة عنها بصورة رئيسية.

بيد أنه حتى في الوقت الذي بلغ فيه الفكر التدخلي بشأن دور الدولة ذروته، كانت توجد نُهُج أكثر وأقل مباشرة ينبغي للدولة أن تنتهجها في الاضطلاع بدورها الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، كانت المنافع العامة في بعض البلدان مشاريع للدولة، في حين أنها كانت في بلدان أخرى مملوكة ملكية خاصة ولكنها تنظَّم من قبل وكالات حكومية. وفي ذلك الوقت، أعرب عدد قليل من الاقتصاديين عن قلقهم إزاء تكاليف التنظيم (أو تدخل الدولة المباشر) وتساءلوا عما إذا كان القائمون على التنظيم، الذين يفتقرون إلى الكفاءة والمشبوهين أحيانا، أو مشاريع الدولة تخدم الجمهور على نحو أفضل فعلا بالمقارنة بما يعانيه من ضراوة السوق المحررة من القيود. وانتشرت الشكوك حول عبء التنظيم

---

(٤) للاطلاع على استعراض أوفى للحجج النظرية، أنظر نيكولاس بار، "Economic theory and the welfare state: a Survey and interpretation", Journal of Economic Literature, vol. XXX, No.2 (June 1992) الصفحات ٧٤١-٨٠٣.

والتدخل، وبحلول النصف الثاني من السبعينات خُفِّفت اللوائح المنظمة في بعض الصناعات وبدأت هذه تعود بتكاليف أقل وخدمات محسنة للزبائن (بشكل كبير في حالة أسعار تذاكر السفر الجوي وخدمة المكالمات الهاتفية البعيدة في الولايات المتحدة الأمريكية). ومن الآن فصاعدا، ستثار أسئلة أقسى حول درجات وأنواع الإشراف والتدخل الحكوميين اللازمين في كل حالة بعينها.

وفي المقابل، تحول توجه سياسة التجارة الدولية. فقد اشتملت، من جهة، على خليط من تخفيض التعريفات العالية التي سادت فيما بين الحربين، ومن جهة أخرى، استمر فرض قيود على السوق من طرف واحد ومن خلال المفاوضات، لا سيما في القطاعات التي تتسم بحساسية سياسية في البلدان المعنية. وهكذا، فإن عددا من البلدان المتقدمة النمو لم تطبق تحرير التجارة الذي كانت تتشدق به على الزراعة أو المنسوجات. وحدَّ العديد من البلدان النامية من عمليات الشركات عبر الوطنية، لا سيما في قطاعات استخراج المعادن. علاوة على ذلك، تفاوضت حكومات البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة على اتفاقات دولية بشأن سلع أساسية محددة استمرت حتى السبعينات بغية تثبيت الأسعار الدولية المتقلبة - (لم يبق نافذا منها الآن سوى اتفاق واحد هو (اتفاق المطاط الطبيعي).

وكما حدث في حالتي الاستثمار المحلي وسياسة التنظيم، خفَّت بنهاية السبعينات حدة الحماس لسياسات التجارة القائمة على التدخل في عدد من البلدان المتقدمة النمو (مع أن سياسات الحمائية لم تختف تماما بعد من أي اقتصاد كبير). وبدلا من ذلك كان هناك إصرار متزايد على المناداة بتحرير التجارة من العوائق وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما كان يفترض أن تنسحب الحكومات من التدخل في الأسواق. واستمر العمل بالسياسات الصناعية الناشطة في بعض البلدان، وإن كان بثقة متناقصة بحلول التسعينات[٥]. وفي أثناء ذلك، تخلى صانعو السياسة في العديد من البلدان النامية عن النظر إلى الداخل وعن أنماط التنمية التي توجهها الدولة، إلى نمط التنمية القائمة على الصادرات والتكامل مع الشركات عبر الوطنية.

وواكب خيبة الأمل في الدور الناشط للحكومة في السياسة الصناعية والتجارية في العديد من البلدان خيبة أمل في قدرة الحكومة على توجيه أداء الاقتصاد الكلي. وشهد عقد السبعينات انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف المثبتة القابلة مع ذلك للتعديل، وارتفاع نسبة التضخم ونسبة البطالة. وفي السبعينات، ابتدأت الدول السبع ذات الاقتصادات الكبرى المتقدمة النمو سلسلة من مؤتمرات القمة الاقتصادية بغية تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بفاعلية، ولكن أهداف مؤتمرات القمة السنوية هذه خُفِّضت تخفيضا كبيرا بنهاية العقد[٦]. واستمعت الغالبية باهتمام متنام إلى علماء اقتصاديين، كانوا في البداية على هامش التيار العام لعلم الاقتصاد، شككوا في قدرة الحكومة على إدارة سياسة الاقتصاد الكلي بفعالية.

ومع بداية عقد الثمانينات، وضعت سياسات نقدية صارمة لمواجهة التضخم في البلدان المتقدمة النمو، مما أدى إلى حدوث انتكاس كبير في هذه البلدان. ولكن عندما قفزت أسعار الفائدة، كشفت أيضا عن مدى الضعف الذي أصبح يعتري استراتيجيات الاقتراض الكبير وتدخل الدولة الكبير في عدد من البلدان النامية، لا سيما في أمريكا اللاتينية. وظهرت أيضا أزمات الديون في بعض بلدان أوروبا الشرقية، مما أبرز تزايد عدم الكفاءة في الاقتصادات المخططة

---

(٥) حتى قصة نجاح اليابان المتفق عليها بصورة عامة فهي مقدمة لا للمحاكاة بل للدراسة، كما جاء في Kotaro Suzumura, "Industrial policy in developing market Ecoeomies", in Edmund Malinvaued, and other, Development Strategy and Management of the Market Economy, vol.I (Oxford, United Kingdom, Clarendon Press, 1997) .pp. 175-221

(٦) انظر Seven C. Fred Bergsten and C. Randall Henning, Global Economic Leadership and the Group of .(Washington, D.C., Institute for International Economics, June 1996)

مركزيا. وأصبح إدراك الحاجة إلى الإصلاح واضحا بصورة متزايدة في هذه البلدان أيضا[٧]. وفي الواقع، إن الصين ثورت ثورتها في عام ١٩٧٨، عندما تحولت إلى برنامج عمل جديد أكثر لامركزية للتنظيم الاقتصادي.

وفي الاقتصادات المتقدمة النمو، ركّزت الحجج المؤيدة لقيام الحكومة بدور أكثر محدودية على سيادة اختيار الفرد على الاختيار العام وعدم الارتياح لما يبدو أنه أصبح دولة رعاية اجتماعية مرهقة ومبددة للحوافز. وفي الكتابات الاقتصادية، طُبِّقت بصورة متزايدة الآراء، التي كانت في أوائل الثلاثينات بارزة في تحليل الشركات الكبرى، على عمليات الحكومة. وأصبح من المألوف أن يقرأ المرء عن عدم قدرة "الرؤساء" (الأفراد) على مراقبة "وكلائهم" (ممثلي الحكومة) في الشؤون العامة. واستُشهد بصورة متزايدة بالحجج القائلة "بإخفاق الحكومة" لتبرير تقليص مسؤوليات الحكومة في الاقتصاد، فكانت حجة مضادة للحجج التقليدية القائلة "بإخفاق السوق" التي كانت تساق لتبرير تدخل الحكومة. وأبرز القلق الجديد أيضا الفرص "الباحثة عن إيجار" التي أوجدتها سياسة التدخل، أي إمكانيات تحول السياسة العامة إلى مكسب خاص، كما يحدث عندما تنظم السياسة الدخول إلى صناعة ما، وترفع هامش ربح الدخول وتزيد الحافز على الرشوة.

وبدلا من النظر إلى الدولة على أنها ممثلة للمصلحة العامة، كان ينظر إليها بصورة متزايدة على أنها وحش يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الإيرادات لرجال الحكومة أو كآلة غرضها الرئيسي إطالة مدة بقاء المسؤولين في مراكزهم. وغالبا ما اتهمت الحكومة بأنها غير فعالة، حتى وإن لم تكن مشبوهة. وأخذ المرشحون لأرفع المناصب الانتخابية، المتحدون لشاغلي هذه المناصب، في البلدان المتقدمة النمو والنامية - انضمت إليها في التسعينات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - يديرون حملاتهم الانتخابية بنجاح بالادعاء بأن شاغلي هذه المناصب يعملون على حماية بيروقراطيات متحصنة في مكاتبها وهي في معزل عن احتياجات الناس ورغباتهم. ويحاجون بأن الضرائب المرتفعة لم تعد بخدمات مكافئة. وفي بعض الحالات، رحب المواطنون بالتمرد العسكري لقضائه على "حكم اللصوص"؛ وفي حالات أخرى، جعلت الثورة الشعبية من المتعذر على الحكومة القائمة الاستمرار في العمل إلى أن أطيح بها في النهاية.

ولئن كانت الثقة بكفاءة النشاط الاقتصادي للدولة قد ضعفت إلى هذا الحد في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، فإن عاملا إضافيا كثيرا ما استخدم للحد من الطموح الاقتصادي للحكومة. وكان هذا العامل هو زيادة عولمة الاقتصاد العالمي والاعتقاد المتنامي بأن البلدان كانت تخوض منافسة حادة على الوظائف والإيرادات[٨]. وفي البلدان المتقدمة النمو، على وجه الخصوص، أصبح الناس يسمعون أن البرامج الاجتماعية السخيّة أدت إلى ارتفاع تكاليف الأجور وجعلت العمال غير قادرين على المنافسة، وأنه يتعين تخفيض الضرائب لزيادة الأرباح بغية تشجيع الاستثمار للإبقاء على المنافسة (أو استعادتها)، وأنه لم يعد "بوسع" البلدان الغنية أن تعول الفقراء إلى ما لا نهاية، ناهيك عن تقديم الدعم العام التقليدي للفنون والثقافة.

وفي حين ينطوي هذا الرأي، فيما يبدو، على قدر كبير من المبالغة، فإنه يشتمل أيضا على قدر من الحقيقة. فقد أظهرت الاتجاهات الديموغرافية المتوقعة أن نسبة العمال المتقاعدين تتزايد باطراد وأشارت إلى مشاكل

---

(٧) انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع .A.88 II.C.1)، الفصل السادس؛ ودراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.90.II.C.1) ، الفصل السادس.

(٨) حجة الاقتصاديين أكثر تحديدا. فحتى لو كانت اليد العاملة في بلد ما أكثر إنتاجا من اليد العاملة في بلد آخر في كل سلعة يتجر بها، فإن الفوارق الإنتاجية ستكون في بعض المنتجات أكبر منها في بعضها الآخر؛ وهذه الفوارق هي التي تنشأ عنها "الميزات النسبية" التي توفر أرضية للتجارة الدولية مفيدة للطرفين. بيد أن ما ركزت عليه الشكاوى هو أن الميزة النسبية تغيرت دظرا لاكتساب عدد أكبر من البلدان قدرة تنافسية في إنتاج سلع أكثر، مما استدعى إحداث تغيير في هيكل التجارة، مع توسيع بعض الصناعات، ولكن مع تقليص صناعات أخرى وبالتالي هجرة بشرية، وتناقص الدخل الحقيقي مؤقتا على الأقل، وزيادة الشكوك التي تكتنف المستقبل.

ستعاينها الملاءة المالية لبرامج التقاعد الاجتماعية إذا بقيت التزامات المعاشات التقاعدية وتمويلها على ما هي عليه الآن. وبصورة أعم، كانت نسبة دين الحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي آخذة في الارتفاع، وأصبح العجز في بعض البلدان لا يمكن تحمله. ونظرا للسخط عموما على الحكومة، كانت النتيجة السياسية الواضحة هي تخفيض تدخل الحكومة لا زيادة رفع الإيرادات.

وفي البلدان النامية وفي هيئات التنمية الدولية، ازداد طرح أسئلة مشابهة عن الكفاءة الاقتصادية للدولة لمعرفة أفضل طريقة لزيادة الإيرادات بسرعة وتغيير الهياكل الاقتصادية. وقد أدت أزمة الدين في الثمانينات، وعقدان من الكوارث الاقتصادية في إفريقيا، إلى فقدان الثقة بالسياسات القديمة. وفي نفس الوقت، كان ثمة اقتصادات آسيوية ناجحة للغاية أثناء كل ذلك، ولكن لماذا؟ تراوحت تفسيرات فشل التنمية من التركيز على أخطاء في تفاصيل تصميم السياسة إلى تحليلات ثقافية لسبب امتلاك بعض البلدان مهارات متأصلة في الأعمال الحرة وعدم امتلاك بلدان أخرى لهذه المهارات، إلى تصميم الدول وقدرتها والتركة التي خلفها الاستعمار. وكانت المناقشات محتدمة للغاية. وأشهرها أن مؤيدي أقل قدر من التدخل الحكومي وسياسات التحرر ومؤيدي سياسات المزيد من التدخل نظروا إلى تجارب نفس البلد في آسيا وتوصلوا إلى استنتاجات متباينة تماما[٩] ويبدو أن الحقيقية تقع في مكان ما بين الطرفين، مما استدعى اعتماد نهج انتقائي وعملي تجاه تصميم السياسة الصناعية[١٠].

غير أنه كما كان الحال في البلدان المتقدمة النمو، حدثت إعادة التفكير في الدور الاقتصادي للدولة في البلدان النامية في الوقت الذي كان يمارس فيه ضغط لتقليص عمليات الحكومة. وفي هذه الحالة، حدث ذلك غالبا في إطار إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد الكلي وتخفيف الاختلالات الخارجية بعد أن عانى الاقتصاد من "صدمة" اقتصادية نتيجة لهبوط أسعار الصادرات أو زيادة أسعار الفائدة الدولية. وبالإضافة إلى تنفيذ سياسات التثبيت، شرع عدد كبير من البلدان أيضا في عملية تصحيح وإصلاح هيكليين، معتمدا سياسات اقتصادية أكثر توجها نحو السوق لتعزيز النمو والتنمية على المدى البعيد.

وفي حين أن تتناوب تجارب البلدان في التصحيح، فإن الاتجاه العام كان نحو تخفيض سيطرة الحكومة على الأسواق وسحب مشاركة الحكومة المباشرة في الإنتاج الاقتصادي[١١] وفي الآونة الأخيرة، زاد التركيز على التكامل بين الأنشطة الاقتصادية الحكومية والأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص وعلى إصلاح المؤسسات التي تدعم عمل الأسواق، لا سيما السعي لإيجاد قطاع مالي يعمل على نحو سليم، وإيجاد بنى أساسية ونظم مالية مناسبة. واستدعى هذا، مصحوبا بتحول عام إلى أشكال التدخل الحكومي الأقل مباشرة، تطوير قدرات جديدة في ميادين الإدارة والتنظيم وإنفاذ اللوائح.

وفي الاقتصادات المخططة مركزيا، بدأ النقاش بالتساؤل عن كيف يمكن التغلب على جوانب قصور الاقتصادات المخططة، المتزايدة حدتها، باستخدام آليات السوق كوسائل مُعينة في التخطيط، وانتهى بطرح التخطيط كلية جانبا لصالح الهياكل الاقتصادية السوقية. وفيما بعد، عُدلت الآراء، التي كانت متطرفة جدا في البداية، بشأن

---

(٩) انظر، على سبيل المثال World Bank, The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy (Oxford, Oxford University Press, 1993); and "Symposium on the World Bank's East Asian Miracle Report" in World Development, Vol. 22, No. 4 (April 1994).

(١٠) للاطلاع على تقييم لدور الحكومة في أسواق الائتمان، مثلا، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.C.1) الفصل الخامس، الفرع المعنون "دور الحكومة في أسواق الائتمان".

(١١) انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.89.II.C.1)، الفصل الثامن؛ ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.C.1)، الفصل الخامس.

مقدار ما يمكن إنجازه من خلال الأسواق بإدراك محدودية الأسواق والتقدير المتنامي للجهود اللازمة لتحويل مؤسسات اقتصاد مخطط إلى مؤسسات اقتصاد سوقي[١٢].

مدى توافق الآراء الحالي

يبدو الآن، في النصف الثاني من التسعينات، أنه يوجد بين علماء السياسة وصانعي السياسة قدر كبير نسبيا من توافق الآراء حول دور الدولة في الاقتصاد، أو على نحو أدق حول كيفية التفكير في دور الدولة في الاقتصاد[١٣]. وهو يبدأ بأبسط المتطلبات من تدخل الحكومة وأقلها التي يتفق عليها الجميع، وهي: إنشاء وضمان إطار مؤسسي للقانون والإدارة العامة والدفاع والأمن الداخلي (يطلق عليها أحيانا دولة "الحارس الليلي").

ويعترف توافق الآراء أيضا بالمسؤولية عن أدوات إدارة الاقتصاد الكلي - ولكنه يعترف أيضا بمحدوديتها[١٤] ويُدع معظم المحللين عوامل التثبيت المالية التلقائية تعمل على تقليص نطاق الانكماشات الاقتصادية، ولكنهم لا يفعلون أكثر من ذلك في ظل الظروف الدورية العادية؛ ومع ذلك، فإنهم يستخدمون أدوات مالية استنسابية إذا كان الاقتصاد يمر بتراجع حاد[١٥] ومن جهة أخرى، نادرا ما يتجنب صانعو السياسة محاولات تثبيت الأسعار من خلال سياسة نقدية فعالة. ولكن إدارة إجمالي الطلب لتحسين آفاق العمالة قد جرى التخلي عنها بالفعل خوفا من أن تسفر عن تزايد الطلب على نحو لا يمكن تحمله. وسواء أكان لهذا الخوف ما يبرره أم لا، فإن صانعي السياسة ليسوا على استعداد للمجازفة، لا سيما في ضوء التكلفة العالية للتخلص من التضخم في النظام متى بدأ. إلا أن تجنب المخاطرة هذا، إذا كان مفرطا، له أيضا ثمن على هيئة دخل مفوت وعمالة مفوتة من نمو المخرجات بدرجة أقل. وفي هذا الصدد، يمكن القول باختصار إن توافق الآراء لا يصل إلى حد إصدار توصيات موحدة بشأن السياسة العامة.

ويعترف توافق الآراء بأن حالات "إخفاق السوق" متفشية؛ فعلى سبيل المثال، حتى في الأسواق المالية العالمية التنافس توجد مشاكل متأصلة تتمثل في "عدم تماثل المعلومات" بين المقرضين والمقترضين تتعارض مع تحقيق أفضل تخصيص للموارد المالية. ومن جهة أخرى، لم يعد إثبات وجود إخفاق سوقي دليلا كافيا يبرر تدخل الحكومة، نتيجة لحالات "إخفاق الحكومة" العديدة. وهذا يعني أن صانعي السياسة بحاجة إلى معرفة لا الأسباب الموجبة لتنظيم الأسواق والسيطرة عليها فحسب وإنما معرفة محدوديتهما أيضا. وفي هذا الصدد، فإن توافق الآراء حول تدابير السياسة التي ينبغي اتخاذها في أية حالة سوقية بعينها أقل من توافق الآراء حول الأسئلة التي ينبغي توجيهها. وبالتالي فإن توافق الآراء حساس للغاية للسياق المؤسسي للأسئلة المتعلقة بالسياسة، ولكنه يشجع أيضا التفكير في الطريقة التي ينبغي أن تطور بها المؤسسات.

---

(١٢) تعتبر هنغاريا، التي لها تاريخ طويل من الإصلاح الاقتصادي، مثالاً على ذلك: حيث ركزت مناقشات الإصلاح في البداية، التي جاءت كرد فعل على نظام تهيمن عليه الملكية العامة وبيروقراطية في كل مكان، على دولة معتدلة، ولكنها انتقلت فيما بعد إلى الدعم المتنامي لـ "حكومة قوية" Janos Kornai, The Road to a Free Economy:) Shifting from a Socialist System, the Example of Hungary (New York and London, W. W. (Norton & Company, 1990), .(P.206

(١٣) للاطلاع على بيان أوفى عن الرأي المتفق عليه، انظر Nicholas Stern and Joseph Stiglitz, "A Framework for a development strategy in a market economy", in edmond Malinvaud, and others, Development strategy .and Management of the Market Econemy, Vol, I,(Oxford, United Kingdom, Clarendon Press, 1997) PP. 253-295

(١٤) للاطلاع على حالة الاقتصادات المتقدمة النمو، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، الفصل الرابع.

(١٥) حتى قيود الميزانية الصارمة في معاهدة ماستريخت للبلدان الداخلة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، التي ترد مناقشتها أدناه، تشتمل على شرط يُحلّ من الالتزامات في حالات الانكماش الاقتصادي الحاد.

وبصورة أعم، يتناول المدافعون عن توافق الآراء مسألة سياسة التدخل بصورة متزايدة من خلال السعي للعمل مع الأسواق بدلا من العمل ضدها أو بدونها. ويوجد قدر كبير من العمل التحليلي، على سبيل المثال، في محاولة وضع حوافز سوقية في السياسة البيئية بدلا من الضوابط الإدارية، للتوصل، مثلا، إلى مستوى معين من تخفيض الملوثات على نحو يتسم بفعالية التكلفة[١٦].

والمهم أنه لا يوجد في توافق الآراء الجديد ما يستلزم التخلي عن أهداف الدولة الرامية إلى إعادة التوزيع، وإن كانت أعمال بعض الحكومات تعكس فيما يبدو تغيرا في الرأي بشأن درجة إعادة التوزيع التي يرغب فيها المجتمع. ويبدو أنه يوجد أيضا قدر كبير من القلق إزاء الآثار المثبطة والشعور بالاتكالية مبعثه دعم الدخل الطويل الأجل المقدم إلى الفقراء والعاطلين عن العمل. وبعبارة أخرى، لا يبدو أنه يوجد رأي راسخ حول ما يشكل برامج فعالة لمكافحة الفقر، على الأقل في إطار الاقتصاد المتقدم النمو.

وأخيرا، فإن قضايا إعادة التوزيع يجري التفكير فيها بصورة متزايدة لا في سياق العلاقات التقليدية بين الغني والفقير فحسب، وإنما أيضا من حيث الإنصاف بين الأجيال. ولا تزال الحكومة هي المحفل المركزي لتطوير منظور طويل الأجل للتنمية يُبقي، في جملة أمور، القضايا البيئية بوضوح على جدول الأعمال. وفي الواقع، تعرف التنمية بصورة متزايدة على نحو شامل، يشمل كامل مجموعة الإجراءات التي تُجمَّع معا بصورة متزايدة على هيئة "تنمية مستدامة"[١٧].

أي أنواع العجز هو المهم؟ والى أي مدى ينبغي أن يكون صغيرا؟

مهما عظم أو صغر الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تراه الحكومات لنفسها، يتعين عليها أن تكيف إجمالي قراراتها بشأن برامج الإنفاق الفردية ضمن "وعاء" مجموع الإنفاق من الميزانية، المحكوم بدوره بالحاجة إلى تمويل الإنفاق من إيرادات الحكومة والقروض التي تأخذها. ومنذ زمن بعيد جرى البحث عن مبادئ تعين حدود حجم هذا الوعاء، أو على الأقل حجم العجز الذي يتعين تمويله بالاقتراض، ولكن، قبل أن يتسنى تطبيق هذه المبادئ عمليا، هناك عدة تعقيدات في المحاسبة الحكومية وفي قياس ميزانيتها يتعين فرزها. التعقيد الأول هو إدراك أن أي حكومة تقريبا مكونة من مجموعة من الكيانات العامة ويتمتع كل واحد منها تقريبا بدرجة ما من سلطة اتخاذ القرار. أين ينبغي للمرء أن يرسم الخط الفاصل بين الكيانات التي لها صلة بـ "المركز المالي" للحكومة والكيانات التي ليست لها صلة به؟ وعندما تحدد مجموعة الوحدات والأنشطة، أي وسيلة من وسائل المحاسبة وتعريفات العجز المختلفة ينبغي أن تستخدمها الحكومة لتحديد وعائها المالي؟ وعندما يجاب على هذين السؤالين، يمكن، على نحو أدق، تحديد أي المبادئ سيطبق لتحديد حجم العجز الذي يعتبر أكبر من اللازم[١٨].

---

(١٦) أنظر Economic Maureen Cropper and Wallace Oates, "Environmental economics: a survey", Journal of 1992 (Washington, Literature, Vol. xxx, No. 2 (June 1992), PP. 675-740; and World Bank, World Development Report, .D.C., Oxford University Press, 1992)

(١٧) انظر إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8)، (القرار ١، المرفق الأول)؛ وجدول أعمال القرن ٢١ (المرجع نفسه، المرفق الثاني).

(١٨) المناقشة التالية تتصل بالميزانيات المالية في الاقتصادات السوقية؛ وميزانيات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مقيدة بصورة متزايدة بنفس الاعتبارات، وإن كان بعض هذه البلدان لا يزال يحتفظ ببعض عناصر التخطيط المركزي، حيث كانت الميزانيات تخدم وظائف مختلفة تماماً (للاطلاع على مناقشة تركز على قضايا القياس، انظر Paul Marer, and others. Historically Planned Economies: A Guide to the Data (Washington, D.C., World Bank, .1992)

"الحكومة" في حسابات الحكومة

يمكن اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانيات وتمويلها على عدة مستويات: فقد تكون للحكومة المركزية أو الحكومة المحلية ميزانيتها الخاصة بها؛ وقد تتمتع مشاريع القطاع العام بدرجة ما من الاستقلال الذاتي (المصرف المركزي نوع خاص من المشاريع العامة)؛ كما تتمتع صناديق التأمين الاجتماعي أيضا بقدر من الاستقلال الذاتي. وإذا حددت العملية السياسية ميزانية كل وحدة على نحو مستقل، فإن مجموع الأثر قد لا يكون هو الذي توخاه صانعو السياسة. ويلزم اتباع إجراءات محاسبية موحدة للتمكّن من متابعة صافي مشاركة القطاع العام في الأسواق المالية وتراكُم المطالبات المالية على الحكومة. فضلا عن ذلك، يحاول الاقتصاديون فهم تأثير الحكومة على مجموع الإنفاق في الاقتصاد وبالتالي على العمالة والتضخم، ويحاول صانعو السياسة توجيه هذا التأثير.

ولأغراض التحليل هذه، يتعامل الاقتصاديون وإحصائيو الحسابات القومية في العادة مع مفهوم يعرف بالحكومة العامة، وهي تشمل القطاعات الفرعية التالية: (أ) الحكومة المركزية؛ و (ب) حكومة الولايـــة أو المقاطعة و/أو الإقليم؛ و (ج) الحكومات المحلية مثل البلديات ومجالس المدارس؛ و (د) صناديق الضمان الاجتماعي. والغرض من البيانات المقدمة عن الحكومة العامة هو إظهار الحجم الكلي لعمليات الحكومة في بلد ما وتخصيص موارد "الحكومة" مقابل الموارد الخاصة أو غير الحكومية لمختلف الأهداف، وإظهار أبعاد الضرائب وهيكلها.

والحكومة المركزية في العادة هي القناة الرئيسية لسياسة البلد المالية، وبالتالي فإنها تقوم بدور خاص في التحليل الاقتصادي والنقدي. وتوجد حكومات الولايات والمقاطعات والأقاليم التي يكون لها ولاية مالية مستقلة بصورة أساسية في البلدان الاتحادية. والمعيار الرئيسي لتحديد ما إذا كان ينبغي اعتبار نشاط معين نشاطا تضطلع به حكومة محلية منفصلة أو يخضع للحكومة المركزية هو إذا كانت الوحدة المحلية "تملك سلطة الحصول على قدر كبير من إيراداتها من مصادر تخضع لسيطرتها هي نفسها وكان القائمون على أمرها لا يخضعون لمراقبة إدارية خارجية في إدارتهم العملية لأنشطة الوحدة"[١٩].

تصنف صناديق الضمان الاجتماعي بطريقتين بديلتين. في البلدان التي تكون فيها هذه الصناديق في مرحلة ابتدائية أو تكون إدارتها مدمجة دمجا وثيقا مع الوحدات الحكومية المرتبطة بها، تصنف مع هذه الوحدات على كل مستوى من مستويات الحكومة. وكبديل، تعامل بوصفها قطاعات فرعية مستقلة من قطاعات الحكومة العامة. ولكن صناديق الضمان الاجتماعي الحكومية تظل منفصلة عن صناديق المعاشات التقاعدية أو صناديق التأمين الأخرى التي تنطوي على اتفاقات بين فرادى أرباب العمل والمستخدمين، والتي تصنّف لأغراض إحصائية بوصفها جزءا من القطاع المالي للاقتصاد.

لا تشمل الحكومة العامة المشاريع العامة، حتى عندما تملكها بالكامل وحدات حكومية وتسيطر عليها سيطرة تامة. وإذ تقع في مركز وسط بين مؤسسات الأعمال التجارية والحكومة فهي تمارس أنشطة تجارية ولكنها أدوات أيضا للسياسة العامة. وتستخدمها الحكومات لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك، مثلا، من خلال قراراتها التسعيرية والاستثمارية أو من خلال أنشطتها في ميدان الإدارة المالية. بيد أنه يفترض أن تصرفاتها أقرب إلى تصرفات المشاريع الخاصة منها إلى الحكومة ذاتها وتصنف إحصائيا في قطاع المشاريع[٢٠].

---

(١٩) صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٨٦)، ص. ٢٧.

(٢٠) يوصي الإحصائيون بأن تصنف مشاريع الدولة في قطاع فرعي منفصل ضمن قطاع المشاريع، وذلك ليتسنى تحليلها على حدة أو كجزء من تحليل الحكومة (انظر لجنة الجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، A.94.XVII.4)، الفقرات ١٩-٣٦ إلى ١٩-٤٢).

الحالة الخاصة للمصرف المركزي

توجد مؤسسة عامة تملكها الدولة في العادة وليست مصنفة بوصفها جزءا من الحكومة العامة، شأنها في ذلك شأن المشروع العام، وتستحق ذكرا خاصا. وهذه المؤسسة هي سلطة النقد أو المصرف المركزي. فهي لم تعتبر تقليديا جزءا من الحكومة العامة نظرا لوظائفها الفريدة المتمثلة في إصدار النقد وربط النظام النقدي المحلي بالنظم النقدية الأجنبية، ولكنها كثيرا ما تقوم بأنشطة من النوع المالي بمفهومي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي كليهما ولهذا[٢١] السبب الأخير على وجه الخصوص، انتشر الرأي القائل إنه ينبغي اعتبار البنك المركزي جزءا من "الحكومة العامة" أو على نحو أدق ينبغي أن يركّز المحللون على قطاع حكومي "موحد" يدمج "الحكومة العامة" والمصرف المركزي.

يمكن لأنشطة المصرف المركزي على مستوى الاقتصاد الجزئي ذات الطابع المالي، المسماة أنشطة "شبه مالية"، أن تشمل سياسات ترغب الحكومة صراحة في أن تضطلع بها على شكل نفقات مستترة أو خارج الميزانية. بيد أنها تشتمل أيضا على أنشطة تقليدية، وإن كانت مالية في طبيعتها، لم يفكر بها أحد في السابق بمفاهيم مالية كما يجري الآن بصورة متزايدة. ويمكن لهذه الأنشطة أن تشتمل على إقراض القطاع المالي المحلي بأسعار فائدة تقل عن سعر السوق - وبالتالي فهي معانة ضمنيا. وتشمل أيضا عمليات إنقاذ المؤسسات المالية المفلسة، وهو ما ينطوي في العادة على عنصر إعانة من نوع ما، وكذلك كما يحدث عندما يتولى المصرف المركزي حافظة "دين معدوم" من مصرف تجاري يعاني من مشاكل مقابل أوراق مالية، مثلا، لها نفس القيمة الاسمية ولكن من الواضح أن قيمتها الحقيقية أكثر من قيمة الدين المعدوم. فضلا عن ذلك، عندما يدير المصرف المركزي، بوصفه الجهة المنظمة لنظام الصرف الأجنبي، نظام أسعار صرف متعددة، فإنه يخصص على الأقل بعض العملات الأجنبية لمستوردي سلع مختارة بأسعار فائدة مواتية (معانة).

وعلى نفس النحو، يضطلع المصرف المركزي بأنشطة من نوع مالي عندما يعمل على تحصيل إيرادات، وإن كانت الإيرادات المالية في العادة أقرب في طبيعتها إلى رسوم المستخدمين منها إلى الضرائب. وفي الواقع، إن أحكام جباية هذه الإيرادات لا تُعتمد بوصفها جزءا من قانون الضرائب في البلد وغالبا ما تفلت من عملية الموافقة البرلمانية التي تقع في صميم النظم الضريبية. وبالإضافة إلى الرسوم الصريحة كالتكاليف التي قد تدفعها المصارف إلى المصرف المركزي مقابل تشغيل نظام لتأمين الودائع، توجد عدة أنواع من الضرائب الضمنية، مثل عدم دفع فائدة إلى المصارف على احتياطياتها المقررة المودعة في المصرف المركزي. وفي نظام أسعار الصرف المتعددة، توجد أيضا ضريبة ضمنية عندما يشترط المصرف المركزي تحويل حصائل صادرات سلع معينة بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية بأسعار صرف غير مواتية. فضلا عن ذلك، قد يشترط المصرف المركزي على المصدرين أن يودعوا مسبقا قيمة مشترياتهم (كطريقة لعدم تشجيع الاستيراد) أو يشترط على المستثمرين الأجانب إيداع مبالغ بدون فائدة عندما يحضرون أموالا إلى البلد (كطريقة لعدم تشجيع تدفقات المضاربة). وفي كلتا الحالتين، يحرم البنك المركزي مالكي الودائع من فرصة كسب فائدة (وهنا يكمن إذن عنصر الضريبة)؛ وفي الواقع، يستخدم المصرف المركزي نفسه الأموال لشراء أوراق مالية تحمل فائدة.

بيد أن أبسط العمليات شبه المالية التي يمارسها المصرف المركزي هي العمليات المنبثقة عن دوره كمصرف مركزي في حد ذاته. ذلك أن المصرف المركزي يكسب أرباحا من إصدار النقود ويحول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جزءا كبيرا من هذه الأرباح إلى الحكومة. وأكثر ما يتجسد التحويل غير المباشر في الوفورات على مدفوعات الفائدة التي تدفعها الحكومة على دينها كلما غطت الحكومة عجزها بإصدار سندات إلى المصرف المركزي بأسعار فائدة تقل عن سعر السوق. وفي هذه الحالات، فإن بيان المصرف المركزي بحساب الأرباح والخسائر يظهر أرباحا متدنية بل حتى خسائر بسبب أرباحه المنخفضة على مقتنياته من دين الحكومة، وإن كان هذا في الحقيقة مجرد مسألة محاسبية

(٢١) في حين أن المصرف المركزي هو أكثر مصادر الأنشطة شبه المالية شيوعاً، فإنه ليس المؤسسة المالية الوحيدة التي تمارس هذه الأنشطة؛ وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر G.A. Mackenzie and P. Stella, "Quasy-fiscal operations of public financial institutions"، صندوق النقد الدولي، دراسة عرضية رقم ١٤٢، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

للمعاملات بين المصرف المركزي والحكومة. بعبارة أخرى، لو كانت السندات تحمل أسعار الفائدة السائدة في السوق، لأبلغ المصرف المركزي عن إيرادات دخل أعلى وحول الفرق إلى الحكومة بوصفه أرباحا.

والمصدر الرئيسي لأرباح المصرف المركزي ليس الأنشطة شبه المالية التي أشير إليها بالفعل - في الواقع، قد تنطوي هذه على خسائر كبيرة[٢٢]. وإنما مكاسبه من "رسوم السك" بوصفه مُصدر العملة القومية[٢٣]. وكثيرا ما يرتبط مصطلح رسوم السك، كما هو مستخدم حاليا، بـ "ضريبة التضخم"، إلا أن سلطة النقد تكسب رسوم سك حتى وإن لم يوجد تضخم. فالاقتصاد المتنامي بحاجة إلى نقود إضافية حتى وإن لم تتغير الأسعار، وبوسع المصرف المركزي إصدار نقود لها قوة شرائية حقيقية بدون أن تكلفه أي شيء تقريبا. وتستتبع المعاملة النموذجية أن يشتري المصرف المركزي أصلا يحمل فائدة (لنقُل سندا) من بائع محلّي ويدفع ثمنه بشيك ينتهي، بعد أن يمر في النظام المصرفي، في حساب الاحتياط لمصرف تجاري ما لدى المصرف المركزي بوصفه وديعة لا تحمل فائدة؛ ومن هنا تأتي أرباح السك.

وينبغي أن يكون واضحا أنه إذا كان المصرف المركزي يكسب بعض الربح من سك العملة بدون وجود تضخم، فإنه يكسب ربحا أكبر في حالة وجود التضخم. وربما يبدو أيضا أنه كلما زاد التضخم كلما زادت أرباح السك، إلا أن الأرباح تكون بوحدات نقدية منخفضة القيمة بسبب التضخم. كما أن الناس يردون على التضخم، لا سيما إذا كان التضخم مرتفعا نسبيا، بتخفيض ما يحتفظون به من أرصدة بالعملة المحلية (مقيسة بوحدات معدلة قيمتها بعامل التضخم). باختصار، هناك حدود لقدرة ضريبة التضخم على توليد إيرادات للمصرف المركزي. وقد صور أحد، وهو حجة، جوهر التحليل بعبارات مجازيّة مشهورة:

"منذ أن ابتُكِرت المصارف المركزية عملت بوصفها ... الأوزة التي تبيض بيضا ذهبيا. وتسلك الأوزة الطليقة في المراعي سياسة نقدية محافظة بدرجة كبيرة من الاستقلالية، وتنتج بيضا ذهبيا يساوي أقل من ١ في المائة من إجمالي الناتج القومي ... وأوزة المزرعة المعلوفة، التي تربى بشكل خاص لإنتاج البيض بكثرة، يمكنها أن تنتج بيضا ذهبيا على هيئة ضريبة تضخم تعطي ٥ إلى ١٠ في المائة من إجمالي الناتج القومي ... والأوزة التي تغذى بالقوة يمكنها أن تنتج إيرادا يصل إلى ٢٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي لفترة محدودة قبل أن توافي الأوزة المنية المحتومة وينهار الاقتصاد ... وقد شوهدت الأشكال الثلاثة كلها لأوزة المصرف المركزي منذ العشرينات"[٢٤].

---

(٢٢) على سبيل المثال، يمكن أن يتسبب المصرف المركزي في خسائر كبيرة عندما يحاول تعقيم التدفقات الرأسمالية المفرطة بإصدار أوراق مالية بعملته المحلية ويدفع عليها فائدة بسعر أعلى من الفائدة المتحققة على الأوراق المالية بالعملة الأجنبية التي تُشترى بتدفق العملة الأجنبية التي يعقمها (للاطلاع على استعراض لمصادر خسائر المصرف المركزي كسياسة متعمدة، انظر Paul Beckerman, "Central-Bank decapitalization in developing economies, World Development, vol.25, No. 2 (February 1997), PP. 167-178.

(٢٣) في الأصل، كانت رسوم السك هي الأرباح التي يجنيها الملك الذي يخدع شعبه بخلط كميات صغيرة من المعادن الخسيسة مع المعدن الثمين حتى يتسنى له إصدار عملة معدنية تساوي أقل من المبلغ المختوم عليها؛ وفي عالم النقود الورقية الحديث، تقدم السلطات النقدية ورقة أو قطعة نقود معدنية أو قيداً في سجل محاسبي بدون أي تكلفة تقريباً ويتقبلها المتلقي على أنها تساوي القيمة الاسمية بالكامل (وهي كذلك بالفعل).

(٢٤) Maxwell J. Fry, Money, Interest, and Banking in Ecomomic Development, 2nd Ed. (Baltimore and London, Johns Hopkins University Press, 1995), P.408.

وفي الواقع توجد كتابات محددة عن "ضريبة التضخم المثلى"، التي كانت تديرها المصارف المركزية بهدف تحقيق أقصى قدر من الأرباح لتحويلها إلى حكوماتها، تسبب قلقا كبيرا للمنادين باستئصال التضخم من الاقتصاد العالمي[٢٥].

ومع ذلك، فإن بعض الحكومات اعتمدت اعتمادا كبيرا على أرباح السك لتمويل نفسها لفترات طويلة، وذلك كما يتضح من الشكل الخامس - ١[٢٦]. والبلدان، التي مالت إلى الاعتماد كثيرا على ضرائب السك، لديها أيضا نظم لجباية الضرائب التقليدية أقل فعالية نسبيا. وحيثما كان في بلد ما أكثر من مجرد معدلات تضخم صغيرة لفترات طويلة، فإن المرء قد يتساءل عما إذا كان هذا البلد يعتمد على فرص إيرادات مالية من عمليات المصرف المركزي. بكل تأكيد، إذا كان هذا هو الحال، فإن هذا البلد، عندما يضع سياسات نقدية جديدة تهدف إلى تخفيض التضخم، سيكون بحاجة إلى سياسات مالية جديدة مكملة لتحل محل التمويل من أرباح السك تنطوي على إيراد ضريبي جديد أو تخفيض في النفقات.

وهكذا، توجد مجموعتان أو ثلاث مجموعات رئيسية من أنشطة القطاع العام تجمَّع سويا في الحسابات المالية لأغراض التحليل، وهي : (أ) الميزانية الموحدة، التي تجمع الحكومة العامة والمصرف المركزي معا؛ و (ب) مركز الحكومة العامة، الذي يعكس أنشطة الحكومة في حد ذاتها؛ و (ج) ميزانية الحكومة المركزية، وهي في العادة الميدان الرئيسي لعمليات البرلمان الوطني المالية. وعندما تسعى الحكومة إلى إخفاء الحالة الحقيقية للميزانية بنقل النفقات إلى "خارج الميزانية"، فإنها في العادة تشوه ميزانية الحكومة المركزية. وينعكس العديد من الأنشطة التي تتم خارج الميزانية، على الأقل من حيث المبدأ، في ميزانية الحكومة العامة وأكثر من ذلك في ميزانية الحكومة الموحدة. ومع ذلك، فإن بعض الأنشطة المالية قد تفلت من جميع هذه التصنيفات المالية، ويتوقف ذلك على المبادئ التي وضِعت على أساسها الحسابات المالية.

---

(٢٥) يتعين على الحكومات، التي ترغب في أن تأخذ الأرباح المتوقعة من ضريبة التضخم، أن تختار بين حصيلة حقيقية مرتفعة من سك العملة مع تضخم مرتفع وحصيلة حقيقية منخفضة من الضرائب التقليدية، وتعزى الأخيرة إلى انخفاض قيمة النقد بين الوقت الذي يحدث فيه الالتزام الضريبي والوقت الذي تجبى فيه الضريبة (انظر Pierre-Richard Agenor and Peter J. Montiel, Development Macroeconomics (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1996), pp. 112-120.

(٢٦) تقاس أرباح السك بوصفها التغير في القاعدة النقدية، التي تتكون من العملة المتداولة والودائع الاحتياطية للمصارف في المصرف المركزي (أشير إلى علاقتها بأرباح السك أعلاه).

الشكل الخامس - ١: أرباح السك[أ] وسائر ضرائب الإيرادات لبلدان مختارة في السبعينات والثمانينات

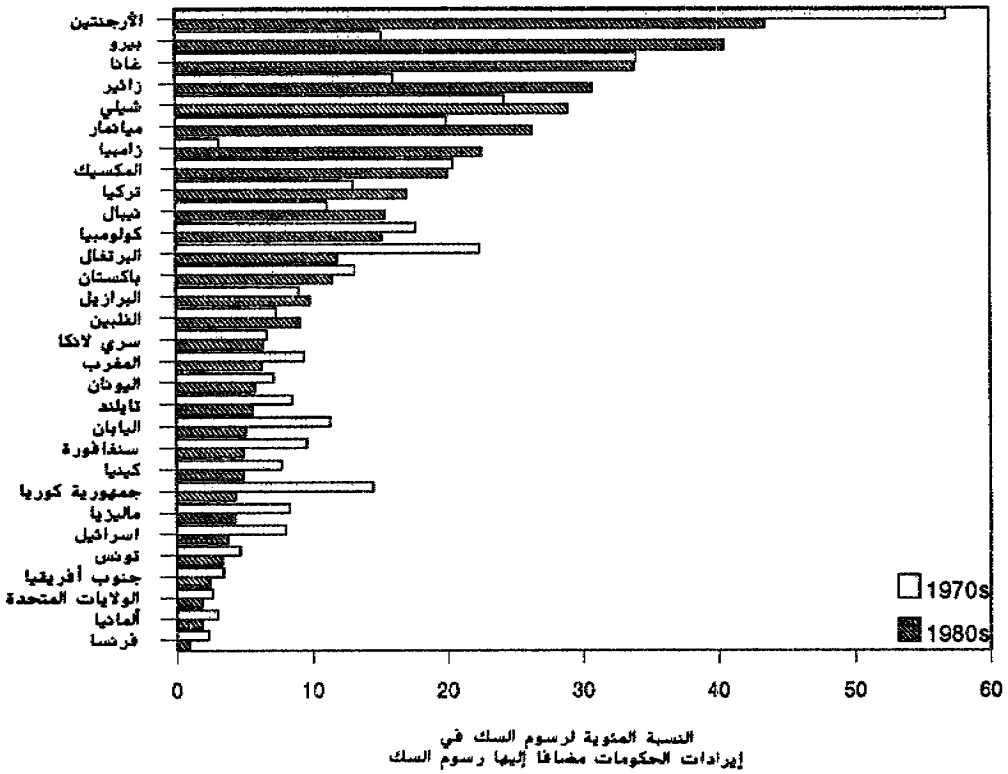

المصدر: Thom Thurston, "When monetary policy gets fiscal"، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، حلقات دراسية عن التنمية الدولية، الأمم المتحدة، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧، استنادا إلى معلومات مستقاة من الاحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

(أ) مقيسة بوصفها تغيرا في القاعدة النقدية (بالنسبة لشيلي، تشمل ودائع الواردات السابقة).

"المحاسبة" في الحسابات المالية

كثيرا ما تستعمل الشركات الخاصة مجموعات مختلفة من الحسابات لتلبية متطلبات إبلاغ مختلفة. وتطبق إحدى هذه المجموعات قواعد تحديد الإيرادات والنفقات لأغراض حساب الضرائب المستحقة على دخل الشركة. وقد تطبق مجموعة ثانية قواعد لازمة للإبلاغ عن الأرباح وإعلان توزيع الأرباح على المساهمين. وقد تستخدم الإدارة مجموعة ثالثة لاتخاذ القرارات. وعلى نحو مماثل، تُعد الحكومة في العادة مجموعات مختلفة من الحسابات للأغراض المختلفة. وتقيّم معظم الحكومات وضعها المالي بطريقة ما لتفي بمتطلبات إقرار الميزانية في البرلمان، وبطريقة ثانية كجزء من إحصاءات حساباتها القومية. ويحمل العجز أو الفائض في هذين النظامين معلومات مختلفة. إلا أن هناك مجموعة ثالثة من الحسابات أيضا تعطي منظورا إضافيا وتساعد، إذا استخدمت على نحو أوسع، على تحسين اتخاذ القرارات العامة.

نهج مالية الحكومة

من منظور المراقبة المالية البرلمانية، حيث تتمثل المحصلة النهائية في الإذن لوزارة الخزانة باقتراض الأموال اللازمة لتغطية النفقات والالتزامات، كان الرصيد المالي، على أساس نقدي، هو النهج المعتمد للمحاسبة الحكومية. ويبين مؤشر الحالة المالية هذا الفجوة بين مجموع المبالغ النقدية التي تتلقاها الحكومة (ولكن يستبعد منها حصائل الاقتراض) والمبالغ النقدية التي تدفعها (مجموع ما تقترضه الحكومة مخصوما منه المبالغ المسددة إلى الحكومة ونفقات الحكومة، بما في ذلك مدفوعات الفائدة، ولكن يستبعد منها اهتلاك دين الحكومة نفسها). وعندما يكون هذا الرصيد سالبا فإنه يبين صافي الاقتراض الذي تحتاج إليه الحكومة[٢٧]. وبالتالي فإنه يبين التغير في مديونية الحكومة نتيجة لعملياتها أثناء السنة المالية. وكان هذا هو أيضا المقياس الأساسي للرصيد المالي في دليل إحصاءات مالية الحكومة الذي أصدره صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٦[٢٨].

إحدى خصائص هذا المقياس هي أن إقراض الحكومة واقتراضها يعاملان معاملة غير متماثلة. ويصنف الدليل القروض التي تقدمها الحكومة مع النفقات؛ أنها بعبارة أخرى "فوق الخط" وتؤثر على حجم العجز أو الفائض، في حين أن القروض التي تأخذها الحكومة تظهر تحت الخط (كوسيلة لتمويل العجز). وهذه المعاملة تتم من أجل وضع جميع المعاملات التي تضطلع بها الحكومة لتحقيق أهداف سياستها فوق الخط، في حين أن ما تقترضه لتمويل السياسة ينبغي أن يكون تحت الخط[٢٩].

استنادا إلى هذا المبدأ، يتوقع المرء أن يرى المنح التي تتلقاها الحكومة (مثل المساعدة الانمائية الرسمية) جزءا من التمويل، ولكنها بدلا من ذلك تظهر فوق الخط في العرض العادي. والسبب هو أن المنح، بوصفها تحويلات بدون مقابل، لا تزيد دين الحكومة. إلا أن الحكومات تقيس عجزها، في بعض الحالات، قبل المنح، لا سيما عندما تشكل المنح جزءا كبيرا من الموارد العامة للحكومة ولا يمكن افتراض أنها ستكون متاحة إلى ما لا نهاية[٣٠].

في الممارسة العملية، الخط الفاصل بين الفئات المحددة للعجز وفئات تمويل العجز خط مرن. وقد تقدم الحكومات التي تنفذ نفس السياسات المالية تقريبا أرصدة ميزانية مختلفة، وذلك نظرا للتباينات في طريقة تصنيفها لمعاملات معينة. فضلا عن ذلك، على الرغم من الإطار العام للدليل، فإن الممارسات الوطنية المتصلة بالميزانية والمحاسبة تتباين تباينا كبيرا. ونتيجة لذلك، يتعين على المحللين عندما يحللون الحالة المالية لبلد ما، أن يستكملوا المقياس الموجز للعجز النقدي بمؤشرات أخرى.

وكما أشير من قبل، فإن جميع المعاملات الخاضعة لهذه المعاملة تعرض على أساس نقدي؛ أي أنها تقيد وقت حدوث الدفع فقط. فضلا عن ذلك، فإن المعاملات المشمولة هي فقط المعاملات التي يكون النقد هو واسطة التبادل

---

(٢٧) المبلغ الفعلي أو الإجمالي الذي ستقترضه خزينة الدولة سيكون مساويا للمبلغ اللازم لتغطية العجز ومدفوعات اهتلاك الدين مخصوما منه أية مبالغ صافية تسحب من مقتنيات الحكومة السائلة.

(٢٨) يجري الآن تنقيح هذا الدليل، وقد أعد له صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس ١٩٩٦ موجزا مشروحا.

(٢٩) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة، (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٦) الصفحات ١٠٤-١٠٥.

(٣٠) انظر Guidelines for Fiscal Adjustment, Fiscal Affairs Department, Pamphlet Series, No.49, (Washington, D.C., IMF, 1995), pp. 19-20.

فيها. وهذا هو أوسع مفاهيم رصيد الميزانية قبولا، ولكن له جوانب قصوره[٣١]. وإدراج بند غير متكرر (مثل حصائل التحول إلى القطاع الخاص أو الضرائب المؤقتة أو الوفورات الناتجة عن تجميد مؤقت لأجور الموظفين المدنيين) قد يعطي إشارة مشوهة للاتجاهات الضمنية للإيرادات والنفقات. وبموجب هذا النظام أيضا، يمكن لحكومة ما أن تحسن صورة وضعها المالي على المدى القصير من خلال "التمويل الخلاق"، مثل ضمان قروض إضافية تقترضها مشاريع الدولة بدلا من زيادة إعانتها المباشرة إليها، أو تحويل عجز التمويل من السندات التي تحمل قسائم الفائدة نصف السنوية العادية إلى سندات تحمل قسائم صفرية تدفع جميع الفائدة عندما يستحق موعد سداد السند. وفي هـــذه الحالات، لا تأخذ الميزانية النقدية في الحسبان دفع الالتزامات التي تحملتها الحكومة ولكنها لم تدفعها بالفعل بعد.

نهج الحسابات القومية

هناك نهج ثان للمحاسبة الاقتصادية للحكومة يرد في نظام الحسابات القومية، الذي ينظر إلى نشاط الحكومة في سياق الإنتاج المحلي واستخدام إجمالي المخرجات. ويعيد هذا النهج تصنيف معاملات الحكومة في فئات تؤثر على إجمالي الناتج المحلي والدخل وسائر مجاميع الاقتصاد الكلي. وفي الممارسة العملية، تقدر حسابات الحكومة في نظام الحسابات القومية بصورة عامة بتعديل الحسابات النقدية التي تعد لإحصاءات مالية الحكومة.

وأهم تعديل هو معاملة نظام الحسابات القومية للإقراض والاقتراض كليهما معاملة متماثلة. ويستبعد صافي الإقراض لأغراض السياسة من نفقات الحكومة ويعتبره بدلا من ذلك تمويلا، واضعا إياه بذلك تحت الخط. وكما لوحظ أعلاه، فإن إحصاءات مالية الحكومة تعامل صافي إقراض الحكومة كما لو كان جزءا من النفقات. وسبب هذا التباين هو أن نظام الحسابات القومية "يرسم الخط" بحيث يبين المبلغ الواقع تحت الخط صافي طلب كل قطاع (الحكومة، الأسر المعيشية، إلخ) من الموارد المحلية والأجنبية لبقية الاقتصاد. فهو، بعبارة أخرى، يقيس صافي إقراض أو اقتراض القطاع.

ويقابل منظورات التدفق المتباينة هذه آراء متباينة بشأن حالة المخزونات. فمن منظور السياسة العامة، من المهم لدى تحديد مدى انكشاف حكومة ما ماليا أن تُعرف قيمة أصولها المالية بالمقارنة بديونها: وهذا يلفت الانتباه إلى صافي حالة الأصول. وفي نفس الوقت، تريد الخزانة أيضا أن تعرف الحجم النسبي للحكومة في الأسواق المالية، وهذا يمكن أن يُرى من مستوى إجمالي دين الحكومة. ولا يعني هذا أن مقياسا أكثر أهمية من الآخر أو أنه يظهر أكثر من الآخر؛ وإنما هما كلاهما يخدمان أغراضا مختلفة.

وتختلف حسابات الحكومة في نظام الحسابات القومية أيضا عن الحسابات في دليل إحصاءات مالية الحكومة من حيث أن الأول يستبعد من بنود تحديد العجز المعاملات التي تنطوي على تغيير ملكية الأصول والخصوم الموجودة، ولذلك فإنها لا تسهم في الدخل والإنتاج الجاريين. وتتعلق هذه، على سبيل المثال، بمدفوعات تأمين الودائع وكذلك مبيعات الأصول، مثل إيرادات التحول إلى القطاع الخاص. وكلتا الحالتين تنطوي على عمليات إعادة ترتيب للأصول الموجودة بالفعل في الاقتصاد وليست جزءا من إنتاج جديد.

ويختلف نهج نظام الحسابات القومية عن نهج إحصاءات مالية الحكومة من ناحية هامة أخرى، هي أن جميع المعاملات تقيد في نظام الحسابات القومية على أساس الاستحقاق: "فالمحاسبة على أساس الاستحقاق تقيد التدفقات في الوقت الذي تنشأ فيه القيمة الاقتصادية أو تحول أو تستبدل أو تحول ملكيتها أو تلغى"، بغض النظر عن وقت دفع الثمن أو تسلمه[٣٢]. وعليه، فإن النشاط الاقتصادي يقيد وقت حدوث النشاط كما تقيد جميع المعاملات سواء أكانت نقدا أم عينا.

وميزة المحاسبة على أساس الاستحقاق أنها تعطي صورة لا عما تم دفعه أو تلقيه فقط، وإنما لما هو آت أو مستحق. وفي هذا الصدد، فإن المدفوعات المتأخرة على الحكومة تثير قلقا خاصا. فعندما تتراكم متأخرات على الحكومة، يقلّل قياس الرصيد المالي على أساس نقدي من حاجة الحكومة إلى طلب موارد مالية. وبحكم التعريف أيضا، لا تقيد المحاسبة على الأساس النقدي الإيرادات والنفقات غير المالية، مثل استهلاك الالتزامات التقاعدية أو التغيرات الحاصلة فيها، وهذا هام جدا. ويمثل الاستهلاك استهلاك رأسمال الحكومة بالاستعمال. ولا توجد دفعات نقدية، ولكن

---

(٣١) انظـــــر Jonathan Levin, "Cach deficit: rationale and limitations", in How to Measure the Fiscal Deficit: Analytical and Methodological Issues. Mario Blejer and Adrienne Cheasty, eds. (Washington, D.C., IMF,1993), pp. 103-112.

(٣٢) لجنة الجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣، (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.94.XVII.4)، الفقرة ٣-٩٤.

جرى تحمل تكلفة اقتصادية حقيقية. ومن نفس المنطلق، يمثل تراكم الالتزامات التقاعدية مطالبة حقيقية من الحكومة[٣٣] يعامل نظام الحسابات القومية حالياً عمليات نظم الضمان الاجتماعي على أساس نقدي، شأنه في ذلك شأن الدليل، أي لا يعكس سوى العمليات الجارية فقط ولا يعكس الالتزامات المستحقة (تستثنى من ذلك المساهمات المدفوعة إلى برامج التأمين الاجتماعي، التي يجب أن تقيد "عندما تستحق دون غرامة"). يعامل نظام الحسابات القومية حالياً عمليات نظم الضمان الاجتماعي على أساس نقدي، شأنه في ذلك شأن الدليل، أي لا يعكس سوى العمليات الجارية فقط ولا يعكس الالتزامات المستحقة (تستثنى من ذلك المساهمات المدفوعة إلى برامج التأمين الاجتماعي، التي يجب أن تقيد "عندما تستحق دون غرامة").. وفي كلتا الحالتين، توجد حاجة لإحصاءات تكميلية في نظام المحاسبة على أساس نقدي لمتابعة هذه التطورات.

ومع أن نظرية المحاسبة على أساس الاستحقاق نظرية قوية، فإنها في الممارسة العملية لا تطبق بسهولة على الحكومة. ويستفاد من إحدى الدراسات أن معظم البلدان تجري بصورة رئيسية تعديلات زمنية (مقابل التعديلات الواسعة النطاق، بما فيها البنود غير النقدية) على بيانات المحاسبة على أساس نقدي لقطاع الحكومة العامة. ونتيجة لذلك، فإن الفروق المقيسة بين بيانات الميزانية الكلية المقيدة على أساس نقدي وتلك المقيدة على أساس الاستحقاق ليست كبيرة بصورة عامة، مع أن تعديلات فرادى البنود تتراوح من أقل من ١ في المائة إلى ١٣ في المائة من قيمتها غير المعدلة[٣٤].

وفي ميدان جباية الضرائب، قد تتفاوت المبالغ المستحقة والمبالغ المدفوعة فعلا تفاوتا كبيرا. والمشكلة هي عدم معرفة مقدار ما سيدفع في النهاية من الضرائب المستحقة. وهنا، تعتبر توصية نظام الحسابات القومية نفسه حلا وسطا. فقد جاء في نظام الحسابات القومية بالنسبة لقياس إيرادات الضرائب ما يلي "قد يفضل لأغراض التحليل والسياسة تجاهل الضرائب المستحقة غير المدفوعة واقتصار قياس الضرائب في إطار النظام على الضرائب المدفوعة فعلا. ومع ذلك فإن الضرائب المدفوعة فعلا ينبغي أن تقيد على أساس الاستحقاق في الوقت الذي وقعت فيه الأحداث التي نشأت عنها مسؤوليات دفع الضريبة"[٣٥].

على الرغم من هذه الصعوبات فإن عددا من البلدان اعتمدت أو تخطط لاعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق بوصفها الصيغة المعتمدة لعرض تقارير حكوماتها المالية. وفي الواقع، إن احتمال تغيير أساس القيد من بين أهم القضايا في المراجعة المقرر إجراؤها لدليل عام ١٩٨٦. ومع ذلك، فإن هذا لا يزال بعيدا عن نهج الميزانية العمومية الشامل الذي ينادي به العديد من خبراء مالية الحكومة.

نهج الميزانية العمومية

يحاول نهج الميزانية العمومية معالجة العديد من جوانب النقص ذاتها الموجودة في نهج الحسابات على أساس نقدي كما يفعل نهج نظام الحسابات القومية (في الواقع، يضم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مجموعة كاملة من الميزانيات العمومية التي تقابل حسابات التدفق). والأسئلة المنبثقة عن نهج الميزانية العمومية ناتجة عن تكييف النموذج المعياري لمحاسبة المشاريع لاستخدامه في محاسبة الحكومة. وفي هذا الصدد، يسعى نهج الميزانية العمومية لحساب "صافي قيمة" الحكومة في نقطة زمنية معينة (بداية السنة المالية، مثلا). ويحسب صافي القيمة بوصفه مجموع أصول الحكومة المالية والعينية مخصوما منها مجموع التزاماتها المالية والعينية. وفي هذه الحالة، فإن العجز المالي: "يكون مساويا للسحب من مدخرات (تخفيض صافي قيمة) الحكومة في أي سنة. ويبين صافي قيمة الحكومة، شأنه شأن صافي قيمة أي مؤسسة، في ميزانيتها العمومية، ويكون العجز المالي الكلي في أي فترة مساويا الفرق بين الميزانية العمومية في بداية الفترة والميزانية العمومية في نهايتها"[٣٦]. وينبغي أن تتضمن ميزانية القطاع العام العمومية

---

(٣٣) يعامل نظام الحسابات القومية حاليا عمليات نظم الضمان الاجتماعي على أساس نقدي، شأنه في ذلك شأن الدليل، أي لا يعكس سوى العمليات الجارية فقط ولا يعكس الالتزامات المستحقة (تستثنى من ذلك المساهمات المدفوعة إلى برامج التأمين الاجتماعي، التي يجب أن تقيد "عندما تستحق دون غرامة").

(٣٤) Don Efford, "The Case for accrual recording in the IMF's Government Finance Statistics System", IMF Working Paper No. WP/96/73 (July 1996), pp. 22-23.

(٣٥) نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ .... الفقرة ٧-٦٠.

(٣٦) Mario Blejer and Adrienne Cheasty, "The deficit as an indicator of government solvency: Changes in public sector net worth", in How to measure the Fiscal Deficit: Analytical and Methological Issues, Mario Blejer and Adrienne Cheasty, eds. (Washington, D.C., IMF 1993) p. 284.

لا الأصول والخصوم المالية القابلة للتسويق فحسب وإنما تتضمن أيضا قيمة مخزوناته الرأسمالية المادية، وقيمة الأراضي وحقوق استخراج المعادن المملوكة للحكومة، والقيمة الحالية لإيرادات الضرائب المقررة، وكذلك القيمة الحالية لالتزامات التأمين الاجتماعي والاستحقاقات الأخرى"[٣٧].

بيد أن مفاهيم صافي القيمة للعجز المالي لا تزال في أطوارها الأولى. فحتى الآن، لم تبذل سوى محاولات قليلة لتقدير صافي قيمة الحكومة (أو حتى إجراء تقدير تقريبي له)[٣٨]. ولا توجد في معظم البلدان مجموعة كاملة من البيانات لهذه الممارسة. وحتى ميزانيات الحكومات العمومية المعدة على أساس نظام الحسابات القومية لا تضم في الواقع سوى مجموعة فرعية للأصول والخصوم. فهي لا تضم، على سبيل المثال، الأراضي أو حقوق استخراج المعادن أو سلطة الحكومة في فرض الضرائب أو الخصوم المشروطة. علاوة على ذلك، لم تحدد بعد طريقة تقييم بعض أصول الحكومة: فعلى سبيل المثال، ما قيمة سلطة الحكومة في فرض الضرائب وإنفاقها؟[٣٩].

وحكومة نيوزيلندا هي الحكومة الوحيدة حتى الآن التي أدخلت عرض حساباتها المالية على شكل ميزانية عمومية كاملة. وتعين على نيوزيلندا، لتطبيق نظامها الجديد، أن تجري تسويات، لا سيما في تقييم الأصول والخصوم، حيث يصعب تحديد أسعار العديد من البنود. ولهذا السبب، لم تحدد أي قيمة لسلطة الحكومة في فرض الضرائب، مثلا. وفضلا عن ذلك، فمازالت الصورة التي تقدمها الميزانية الشاملة، وكذلك تفسيرها، غير واضحة (انظر الإطار الخامس - ١).

الإطار الخامس - ١ ما هو مقدار عجز نيوزيلندا في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣؟

في تموز/ يولية ١٩٩٤، أصبح قانون المسؤولية المالية في نيوزيلندا نافذا وأحدث ثورة في المحاسبة الحكومية. فلعدة أعوام والحكومة عاكفة على إدخال إصلاحات على القطاع العام، وقصد من الحسابات الجديدة أن تعزز قدرة المشرعين والجمهور العام على تفسير اتجاهات ميزانية الحكومة ومقترحاتها وأولوياتها. وكانت حسابات حكومة نيوزيلندا في السابق صورة من صور النهج الدولي المعتاد، الذي كان يقال إنه يثير القلق من "أنه عندما يُنظر في الحاجة إلى إنفاق إضافي على نشاطات معينة، فإن التأثير الاقتصادي السلبي للعجز المالي كان في العادة يُهمل بسهولة كبيرة"(أ). وبمقتضى القانون الجديد، يتعين على الحكومة، في جملة أمور، أن تنشر تنبؤات مالية شاملة وتقريرا بمعلومات الأداء وأن تنقح توقعاتها على أساس منتظم، وأن تعد جميع التقارير المالية وفقا للممارسات المحاسبية المقبولة على وجه العموم - وهي مجموعة من القواعد أقرها مجلس مراجعة المعايير المحاسبية في نيوزيلندا وتستخدمها الشركات الخاصة بصورة عامة.

وتتخذ البيانات المالية الجديدة لنيوزيلندا بدرجة أكبر طابع البيانات المالية للمؤسسات التجارية من حيث المعلومات الواردة فيها ومن حيث توقيتها على حد سواء. ويجري توزيع المعلومات الخاصة بالحالة المالية للحكومة والتغيرات فيها بسرعة ويمكن تحليلها من قبل الصحافة والجمهور، لا سيما الملمّين بمحاسبة الأعمال

(أ) Tony Dale and Ian Ball, "Fiscal responsibility: New Zealand style", Australian Accountant (May 1996), pe. 30.

(٣٧) للاطلاع على التفاصيل، أنظر W. H. Buiter, "Measurement of the public sector deficit and its implications for policy evaluation and design", IMF Staff Papers, vol. 30, No. 2 (June 1983), pp. 306-349.

(٣٨) ومع ذلك، جرت مناقشة كبيرة بشأن الموضوع؛ وبالنسبة للولايات المتحدة، انظر Michael J. Boskin, Marc S. Robinson and John M. Roberts, "New estimates of federal government tangible capital and net investment", NBER Working Paper No. 1774. December 1985: Michael Boskin, Marcs Robinson and Alan M. Huber, "Government saving, capital formation and wealth in the United states, 1947-1985", NBER Working Paper No. 2352, August 1987; Robert Eisner, How Real is the Federal Deficit? (New York, Free Press, 1986), especially pp. 26-32; and "Consolidated financial statements of the United States Government. Prototype 1995", Treasury Bulletin, December 1996, pp. 107-113.

(٣٩) انظر Willi Leibfrits, Deborah Rosevear and Paul van den Noord,. "Fiscal policy, government debt and economic performance", OECD Economic Dpepartment Working Paper No. 144, 1994, pp. 69-70.

التجارية، وعلى وجه الخصوص القطاع المالي. وفي الواقع، تشتمل الحسابات الجديدة على ميزانية عمومية وعلى ما يسمى بـ "بيان التشغيل" وهو بالنسبة لمالية الحكومة يقابل بيان الدخل للأفراد، وكذلك بيان بالتدفق النقدي يشبه مفاهيميا ما سعت الحسابات المالية التقليدية إلى قياسه. إلا أن الحسابات الجديدة تدمج مصرف الاحتياط النيوزيلندي (المصرف المركزي) وكيانات أخرى في البيانات، في حين أن الحسابات القديمة كانت تتصل بالحكومة المركزية فقط.

المؤشر الرئيسي لحالة الحكومة المالية الآن هو "رصيد التشغيل"، وهو الفرق بين الإيرادات والنفقات في بيان التشغيل. وتقيد البيانات على أساس الاستحقاق وتشمل التدفقات غير النقدية، وأهمها الاهتلاك، ومكاسب أو خسائر العملة الأجنبية غير المتحققة، وكذلك التغيرات في التزامات المعاشات التقاعدية لموظفي القطاع العام، والتغيرات في رأس المال العامل وفي تقييم الغابات المملوكة للتاج[ب]. ويتصل رصيد التشغيل اتصالا مباشرا بالميزانية العمومية بإضافة أو طرح الأصول أو الخصوم. وتشتمل الميزانية العمومية نفسها على الأصول المالية وغير المالية على حد سواء (مثل الأراضي والمباني والطرق والمعدات العسكرية)، كما تشتمل على التزامات المعاشات التقاعدية لموظفي القطاع العام غير الممولة[ج].

ويمكن فهم الفرق الذي يحدثه النهج الجديد بمقارنة بين حسابات النشاط المالي لسنة في كلا النظامين القديم والجديد، وقد يسرت الحكومة هذه المقارنة باستمرارها في إعداد مجموعتي الحسابات لمدة ثلاث سنوات. وبموجب النظام التقليدي (كما جاء في عرض صندوق النقد الدولي للحسابات)، لدى نيوزيلندا فائض صغير مقداره نحو ٠,١ بليون دولار نيوزيلندي في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣ (انظر الجدول). وبصورة أدق، كان هذا هو رصيد الحكومة المركزية. إلا أن العجز الموحد الناتج عن عمليات الحكومة كان ٠,٨ بليون دولار نيوزيلندي، في حين كان صافي التدفق النقدي الموحد عجزا مقداره ١,٣ بليون دولار نيوزيلندي.

وقد نشأ الفرق الواضح بين العجز المالي التقليدي ورصيد صافي التدفق النقدي بصورة أساسية عن الفرق بين حسابات الحكومة المركزية وحسابات الحكومة الموحدة. بعبارة أخرى، أعطى عجز الحكومة المركزية المالي صورة مضللة عن صافي الزيادة في المطالبات على الحكومة ككل، الذي لم يكن صفرا وإنما إزداد بحوالي ١,٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

(ب) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر OECD, Economic Surveys, New Zeland, 1996, pp. 158 - 163.(Paris, 1996).

(ج) التزامات المعاشات التقاعدية للجمهور ومنافع الرعاية الاجتماعية غير مشمولة؛ وفي الواقع، سيكون من الصعب قياسهما على نحو موثوق باستخدام المفاهيم المحاسبية.

جدول للإطار الخامس - ١: رأيان حول الأداء المالي لنيوزيلندا في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣[أ]
(بلايين الدولارات النيوزيلندية)

ميزانية الحكومة المركزية [ب]		أداء الحكومة المالي [ج]	
		بيان التشغيل	
مجموع الإيرادات	٢٦,٧	الإيرادات، مكتسبة من	٢٩,٨
الإيرادات الضريبية	٢٤,٢	الضرائب، الرسوم، إلخ.	٢٦,٠
الإيرادات غير الضريبية	٢,٥	العمليات	٣,٩
مجموع النفقات	٢٨,٤	النفقات	٣١,٤
النفقات الجارية	٢٧,٦	وظائف الحكومة	٢٧,١
منها		تكاليف التمويل	٤,٠
مدفوعات الفائدة	٣,٩	صافي خسائر/ مكاسب العملة الأجنبية	٠,٣
نفقات رأسمالية	٠,٨		
الإقراض مخصوما منه المبالغ المسددة	- ١,٨ [د]	صافي فائض المشاريع المملوكة للدولة، إلخ.	٠,٨
الفائض/العجز الإجمالي	٠,١	فائض/عجز التشغيل	- ٠,٨
		بيان التدفقات النقدية	
		صافي التدفق النقدي	- ١,٣
		من العمليات	- ١,٢
		من أنشطة الاستثمار	- ٠,١

المصدر: صندوق النقد الدولي، حولية إحصاءات مالية الحكومة، ١٩٩٦؛ وإحصاءات نيوزيلندا، الحولية الرسمية لنيوزيلندا، ١٩٩٥.

(أ) السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٣.
(ب) حسب العرض من قبل صندوق النقد الدولي.
(ج) حسب المعايير المحاسبية المحددة بمقتضى قانون المسؤولية المالية النيوزيلندي لعام، ١٩٩٤ (تتصل البيانات بميزانية الحكومة الموحدة).
(د) يشير الرقم السالب إلى صافي المبالغ المسددة إلى الحكومة.

ومما يثير الاهتمام أيضا بالنسبة لحسابات الحكومة الموحدة أن العجز في صافي التدفق النقدي كان أكبر من صافي عجز التشغيل، الذي كان حوالي ١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وليس ١,٦ في المائة. ونشأ الفرق هنا إلى حد كبير من الفرق بين المحاسبة على أساس نقدي والمحاسبة على أساس الاستحقاق. وخلاصة القول أنه إذا ابتدأ المرء بالعجز في صافي التدفقات النقدية وأضاف جميع التدفقات غير النقدية والتكاليف المستحقة وطرح جميع الإيرادات المستحقة فإنه سيحصل على عجز التشغيل. وفي هذه الحالة، كان مجموع الإيرادات غير النقدية المستحقة أكبر من مجموع التكاليف غير النقدية المستحقة، وبالتالي كان عجز التشغيل أقل من العجز النقدي(د). وفي أية حالة، هذه هي أنواع العوامل التي يلفت النظام الجديد الانتباه إليها صراحة.

(د) كانت زيادة التزامات المعاشات التقاعدية واهتلاك رأس مال الحكومة هما أكبر التكاليف المستحقة، وكانت زيادة القيمة التجارية لغابات الحكومة وأرباح المشاريع المملوكة للدولة والكيانات التابعة للتاج المستبقاة هما أكبر الدخول المستحقة (للاطلاع على تسوية رسمية بين رصيد التشغيل ورصيد التدفق النقدي في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣، انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Economic Surveys, NewZeeland, 1996 (Paris, 1996) الصفحة ١٦٠).

بغض النظر عن مشاكل التقييم والقياس وسائر المشاكل، يوفر نهج الميزانية العمومية أداة مفيدة للتحليل وتصميم السياسة، لأنه يساعد على تقييم إمكانية استدامة السياسة المالية للحكومة وآثارها التشغيلية. فعلى سبيل المثال، يؤدي تخفيض النفقات الرأسمالية في الوقت الذي يستمر فيه اهتلاك أصول الحكومة إلى تخفيض قدرة الحكومة على تقديم خدماتها. ونهج الميزانية العمومية هو وحده الذي يظهر هذا بوضوح. ويُنظر في هذه الحسابات إلى تحويل الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص على أنه إبدال أصل ما، أي المشروع المملوك للدولة، بأصل آخر، أي مبلغ نقدي. وبنفس المنظور، تلغي المساهمات الاجتماعية المنقولة من حساب إلى آخر بعضها بعضا في هذا النوع من المحاسبة.

وبغض النظر عما تقدم، فإن الاعتماد كليا على حساب الرصيد المالي بوصفه التغير في صافي القيمة كما هو مبين في ميزانية الحكومة العمومية لا يمكن توقعه. فأولا، قد يتعرض صافي القيمة - وبالتالي عجز الحكومة أو فائضها - لتقلب حاد نتيجة للتغيرات النقدية في تقييم الأصول والخصوم. ثانيا، نظرا لأن احتمال بيع بعض الأصول المادية الحكومية ضعيف جدا، فإن تقييم هذه الأصول لا بد من أن يكون صوريا تقريبا. وعليه، فإن نهج الميزانية العمومية لا يستطيع أن يظهر سوى الاتجاهات العريضة في حالة الحكومة المالية ويكمل بصورة أساسية المقاييس المالية التقليدية لتصريف السياسة المالية. وعلى الرغم من ذلك، يقدم نهج الميزانية العمومية معلومات لا توفرها مباشرة المحاسبة التقليدية على الأساس النقدي، وثمة دروس قيمة يمكن أن تستفاد من هذا الفرق.

"العجز" في العجز المالي

كما رأينا، كان التركيز في الإحصاءات العادية لمالية الحكومة ينصب على ربط عمليات الحكومة السنوية بتأثيراتها على اقتراض الحكومة وبالتالي على التغير في دينها. وفي المقابل، يصر نهج الحسابات القومية على التماثل بين أصول الحكومة المالية ودينها؛ ويُظهر الرصيد المالي، في نظام المحاسبة هذا، مقدار صافي تغير حالة الأصول المالية نتيجة للعجز كما يعرّفه نظام الحسابات القومية. ويلفت نهج الميزانية العمومية الانتباه إلى "صافي قيمة" الحكومة، بما في ذلك قيمة أصولها والتزاماتها غير المالية ويُعرف العجز بأنه التغير في صافي القيمة في غضون سنة مالية. بيد أنه إذا كان البلد يعاني من معدل تضخم كبير، فإن كل مقياس من هذه المقاييس سيعطي صورة مضللة للعجز، وسيعتمد حجم العجز في كل حالة جزئيا على موقع البلد في دورة أعماله التجارية القصيرة الأجل. فضلا عن ذلك، فإن "الجهد" المالي، من حيث محاولة تعزيز مدخرات الحكومة، لا يمكن تحديده بسهولة من أي مقياس من هذه المقاييس.

التضخم ومدفوعات الفائدة

يمكن للتضخم أن يشوه الحسابات المالية بعدة طرق، ولكن أكثر آثاره حدة تظهر في العناصر المالية للحسابات، لا سيما في مدفوعات فائدة الدين العام. ونظرا لهذا العامل، فإن مقارنة الحالات المالية لبلدان تعاني من

معدلات تضخم مختلفة سيكون غير موثوق حتى لو استُخدم نفس مقياس العجز المالي. وحتى لو استخدمت البلدان نفس تعاريف العجز، وكانت تعاني من معدلات تضخم مرتفعة متشابهة وكانت متماثلة فيما عدا ذلك، فإن العجوزات المقيسة قد تتباين تباينا كبيرا إذا استخدمت هذه البلدان أنواعا مختلفة من السندات لتمويل عجزها[٤٠].

وينشأ هذا التشويه لأنه كلما ارتفعت معدلات التضخم، ارتفعت أسعار الفائدة الاسمية لتعويض حاملي السندات عن الخسارة في القوة الشرائية للأموال التي أقرضوها للحكومة. بعبارة أخرى، لو كان سعر الفائدة السنوي ١٠ في المائة (إذا لم يكن هناك تضخم)، فإن سعر الفائدة الحقيقي الفعلي سيكون ٥٠ في المائة إذا كان معدل التضخم ٤٠ في المائة. ويدفع السند العادي إلى حامله القيمة الاسمية وقت سداده، وبالتالي بعد عام، يكون فيه معدل التضخم ٤٠ في المائة، سيكون لدى حامل السند أصل فقدت قوته الشرائية ٤٠ في المائة من قيمتها. إلا أن دفع فائدة مقدارها ٤٠ في المائة سيعوض الخسارة، وبالتالي فإن إحدى طرق بيع السندات في بيئة يسودها تضخم مرتفع هي جعل سعر الفائدة قابلا للتعديل ومرتبطا بسعر محلي قصير الأجل يتغير ليعكس تغيرات التضخم.

وفي المثال الوارد أعلاه، يعتبر دفع فائدة مقدارها ٥٠ في المائة بالكامل جزءا من النفقات من وجهة النظر المحاسبية، وإن كان يمكن القول إن أربعة أخماس هذه المدفوعات ليست فائدة أبدا بل إنها مدفوعات للحفاظ على القيمة الحقيقية للدين وإنها أقرب إلى استهلاك القرض أو تحمّل قرض إضافي؛ أي بعبارة أخرى هي في الحقيقة جزء ليس من تكاليف الفائدة وإنما من التمويل. فضلا عن ذلك، إذا كان السند مرتبطا بمعدل التضخم بحيث تزداد قيمته الاسمية بمرور الزمن للاحتفاظ بقيمته الحقيقية، فإن سعر الفائدة على السند سيظل ١٠ في المائة من قيمة السند الاسمية الأصلية ولن ترتفع تكاليف الفائدة. وسترتفع التزامات الحكومة الاسمية بنسبة الـ ٤٠ في المائة نفسها نتيجة لربط قيمة السند بمعدل التضخم، ولكن المعاملة المحاسبية ستختلف. وعليه، إذا استخدم بلد سندات مرتبطة قيمتها بمعدل التضخم في بيئة تتسم بالتضخم، فإن ذلك سيبين عجزا أقل مما لو استخدم سندات تحمل أسعار فائدة عائمة.

ولأخذ تأثير التضخم على الإنفاق على الفوائد في الحسبان، وضع مفهوم "الرصيد التشغيلي". من الناحية المفاهيمية، هذا هو العجز المالي التقليدي المحسوب على أساس التدفق النقدي وقد أزيل منه أثر التضخم على مدفوعات الفائدة. وتوجد من الناحية العلمية تعقدات فنية في تقدير مقدار مدفوعات الفائدة الناتجة عن التضخم التي ينبغي خصمها. ومع ذلك، تظهر التقديرات أن الأثر يمكن أن يكون حادا في البيئات التي تتسم بتضخم مرتفع، وذلك كما تُبين بعض الأمثلة في الجدول الخامس - ١. وفي معظم الحالات، فإن كون العجز "التشغيلي" أصغر من العجز التقليدي، يعني ضمنا أن مقدار التصحيح المالي اللازم لموازنة الحسابات المالية أصغر مما يشير إليه العجز التقليدي، على افتراض أن التصحيح المالي جزء لا يتجزأ من خطة تثبيت لمكافحة التضخم[٤١]. وفضلا عن ذلك، إذا ابتدأ بلد، يعاني من عجز مرتفع وتضخم مرتفع، تخفيض معدل التضخم، فإن هذا سينعكس بسرعة على هيئة عجز منخفض في الميزانية. وبنفس المنظور، إذا أريد في السنوات الأخيرة، عندما يكون معدل التضخم منخفضا نسبيا، إحداث مزيد من التخفيضات في العجز يتعين أن يأتي ذلك من الإنفاق الفعلي ومن أنشطة تحصيل الإيرادات.

نظرا لأهمية مفهوم العجز التشغيلي النقدي، وكذلك تعقده، كثيرا ما تستخدم طريقة أبسط لفصل مدفوعات الفائدة عن ظاهرة التضخم. وهذا المقياس، المسمى "الرصيد الأولي"، هو ببساطة الرصيد المالي المعياري على أساس التدفق النقدي دون إدراج مدفوعات الفائدة الحكومية في بيانات النفقات. ويمكن حسابه بسهولة من العرض المعتاد لإحصائيات مالية الحكومة. فهو مقياس للرصيد المالي مستقلا عن عبء خدمة الدين، التي هي تكلفة للحكومة تحددها عوامل خارجية وتكون في حالات عديدة موروثة من إدارة سابقة. ويعرض الجدول الخامس - ١ أمثلة لهذا المقياس

---

(٤٠) انظر deficits", Vito Tanzi, Mario Bleger and Mario Teijeiro, "Inflation and the measurement of fiscal .IMF Staff Papers, vol. 34, No. 4 (December 1987), pp. 711-738

(٤١) في حالة غانا في عام ١٩٨٧، كما يُبيّن الجدول الخامس - ١، كان العجز المالي التشغيلي أكبر من العجز التقليدي، مما يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سالبة في السنة المبينة.

أيضا. وبالتالي، يمكن لحساب العجز الأولي أن يلقي الضوء على بعض الظواهر المالية. بيد أنه ينبغي معالجة ظواهر مالية أخرى باستخدام مفاهيم مالية مختلفة.

الجدول الخامس - ١ الأرصدة المالية التقليدية والتشغيلية والأولية لبلدان مختارة في سنوات مختارة
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	التقليدية	التشغيلية	الأولية	بند تذكيري: معدل التضخم (النسبة المئوية للتغير سنويا)
الأرجنتين				
١٩٨٣	- ١٠,٢	- ١٠,٢	- ٤,٢	٣٤٣
١٩٨٥	- ٤,١	- ٤,١	- ١,٧	٦٧٢
١٩٨٧	- ٦,٣	- ٥,٦	- ١,٦	١٣٢
البرازيل				
١٩٨١	- ١٣,٠	- ٦,٢	- ٤,٨	١٠٨
١٩٨٥	- ٢٧,٩	- ٤,٣	- ٠,٦	٢٤٥
١٩٨٨	- ٤٥,٣	- ٤,٠	١,٦	٦٨٣
شيلي				
١٩٨٦	- ١,٩	- ١,٢	٢,٨	٢٠
١٩٨٨	٣,٦	٣,٨	٨,٠	١٥
غانا				
١٩٨٥	- ٢,٧	- ٠,٤	- ١,٢	١٠
١٩٨٧	- ٠,٣	- ٠,٤	١,٢	٤٠
إسرائيل				
١٩٨٥	- ٥,٤	- ١,٦	١٠,٠	٢١١
١٩٨٨	- ٤,٩	- ٣,٦	٤,٢	١٩
كينيا				
١٩٨٢	- ٦,٥	- ٣,٢	- ٢,٩	١٧
١٩٨٦	- ٥,٤	- ٠,٨	- ٠,٥	٩
١٩٨٧	- ٧,٦	- ٦,٣	- ٢,٩	٦
المكسيك				
١٩٨١	- ١٣,٨	- ١٠,٨	- ٩,١	٢٨
١٩٨٥	- ٩,٥	- ١,٠	٣,٣	٥٨
١٩٨٧	- ١٥,٩	٢,٠	٥,٠	١٣٢

المصادر: Mario Blejer and Adrienne Cheasty, "The Measurement of fiscal deficits: analytical and methodological issues", Journal of Economic Literature, vol. XXIX, No. 4 (December 1991), p. 1656; and IMF, International Financial Statistics (consumer prices).

ملاحظة: لا يمكن مقارنة البيانات بين البلدان، لأنها أخذت من مصادر مختلفة وقد تتباين التعاريف المحاسبية. وجميعها بيانات لمستويات مالية.

التأثيرات الدورية

يمكن للتقلبات القصيرة الأجل في النشاط الاقتصادي أن تحجب إلى حد كبير الاتجاهات الكامنة في الميزانية. فالهبوط الاقتصادي يزيد من تفاقم العجز لأنه يخفض الإيرادات الضريبية ويزيد المنافع المدفوعة تعويضا عن البطالة وبرامج أخرى. وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض عجز الميزانية أثناء فترة الانتعاش من انتكاس اقتصادي قد يعطي صورة وردية مضللة لحالة الحكومة المالية. ويتطلب هذا النمط مؤشرا للميزانية يميز بين التغير في رصيد ميزانية الحكومة الناتج عن إجراءات تتصل بالسياسة العامة والتغير الناتج عن تقلبات في النشاط الاقتصادي.

وقد طورت طرق مختلفة لإجراء هذا التعديل. وتشترك جميعها في سمة واحدة، هي: أنها تقدر رصيد الميزانية الذي كان سيتواجد لو سادت مجموعة من العوامل الاقتصادية المرجعية. وتعود المحاولات المبكرة لتقدير المكون الهيكلي لعجز الميزانية إلى الأربعينات، عندما طوّر في الولايات المتحدة مفهوم رصيد الميزانية في ظل "العمالة الكاملة" - سميت فيما بعد العمالة "النموذجية". ويقيس فائض أو عجز ميزانية العمالة الكاملة "ما سيكون عليه وضع الميزانية لو ساد الاقتصاد عمالة كاملة وكانت هياكل الضرائب والنفقات المشرعة نافذة"(٤٢). ويعرف عجز العمالة النموذجية على أنه "قياس للاختلال في الميزانية سيتواجد إذا كان الاقتصاد يعمل بكامل قدرته وكانت جباية الضرائب والإنفاق لأغراض من قبيل التعويضات عن البطالة تعكس اقتصادا قويا"(٤٣).

ومنذ ذلك الوقت، طورت عدة طرق وتستخدمها حاليا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي والعديد من الحكومات بانتظام. ففي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مثلا، تستخدم الحكومة مقياسا يسمى "مجموع التحكم" في تحليل السياسة القصيرة الأجل. وهذا يُشتق بطرح الفائدة على دين الحكومة ومنافع الضمان الاجتماعي الدورية (بما فيها منافع البطالة وبدلات الباحثين عن وظائف ودعم الدخل الذي يدفع لمن هم في سن العمل) من مجموع النفقات؛ وهذه البنود هي "الأكثر تأثرا بالعوامل الدورية ولذلك لا تخضع لسياسة الحكومة في موضوع النفقات على المدى القصير"(٤٤).

بيد أنه لا توجد طريقة واحدة مقبولة عالميا لتعريف العجز الهيكلي وكثيرا ما يصعب إحصائيا تمييز العناصر الدورية من العناصر الأساسية للحسابات المالية. وأكثر المقاييس استخداما هي المقاييس التي تسأل كم سيكون مقدار العجز لو أن الناتج المحلي الإجمالي كان على المستوى الذي يعطيه اتجاه معدل نموه أو لو وصل الاقتصاد إلى إنتاج "مخرجاته الممكنة" المقدرة - وهذا توسيع لمفهوم العمالة الكاملة. وأبسط المقاييس هو مقياس اتجاه المخرجات: فهو يُستنبط "بصقل" النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي على مدى الدورة الاقتصادية لإيجاد متوسط معدل النمو ومن ثم تحديد مقدار الناتج المحلي الإجمالي في سنة الميزانية التي تجري دراستها لو أنه نما وفقا لمعدل اتجاهه منذ بداية الدورة(٤٥).

---

(٤٢) Paul A. Samuelson, Economics, 10th ed. (New York, McGraw-Hill, 1976), p. 364; the concept was also used regularly in the anual reports of the U.S. Council of Economic Advisors for example, as in the report of January 1962, pp. 78-81.

(٤٣) U.S. Congressional Budget Office, The Economic and Budget Outlook: Fiscal Years 1996-2000, (Washington, D.C., January 1995) p.28.

(٤٤) John Flemming and Peter Oppenheimer, "Are government spending and taxes too high (or too low?)", National Institute Economic Review, July 1996, p. 58.

(٤٥) Jean-Claude Chouraqui, Robert P. Hagemann and Nicola Sartor, "Indicators of fiscal policy: a reassessment"، انظر ورقة عمل رقم ٧٨، إدارة الاقتصاد والاحصاءات، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نيسان/أبريل ١٩٩٠.

إلا أن بساطة نهج اتجاه المخرجات هي أيضا سبب التخلي عنه بصورة متزايدة لصالح نهج المخرجات الممكنة. ذلك أن نهج اتجاه المخرجات يثير أسئلة هامة ولكنها صعبة حول معدل التقدم الفني أو المعدل "الطبيعي" للبطالة. كما أنه ميكانيكي أيضا إلى حد ما: فهو لا يتوقف على أي نموذج لطريقة عمل الاقتصاد، ولا يعالج جوانب القصور الهيكلي، ولا يأخذ في الحسبان ما إذا كانت ستتوفر إمدادات كافية من عوامل الإنتاج الرئيسية لتحقيق معدل نمو المخرجات طيلة الدورة وفقا لاتجاهها المحدد. ولهذه الأسباب، قررت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التحول إلى مقياس المخرجات الممكنة في دراساتها للاقتصاد الكلي(٤٦).

ومقياس المخرجات الممكنة كما عرفه صندوق النقد الدولي، وهو نصير طالما دافع عن هذه الطريقة، هو "أعلى مستوى قابل للاستمرار من النشاط الاقتصادي المتفق مع وجود تضخم مستقر"(٤٧). وتُستخدم في حساب المخرجات الممكنة دالّة إنتاج اقتصادي قياسي لتقدير المخرجات التي ستنتج نتيجة لاستخدام مخزونات رأس المال ومدخلات اليد العاملة المتوفرة استخداما كاملا مع افتراض استمرار نمو الإنتاج حسب الاتجاه. ومستوى موارد اليد العاملة المختار هو المستوى الذي يُقدَّر أنه يتسق مع "معدلات البطالة في ظروف التضخم غير المتسارع".

ومتى تم تقدير المخرجات الممكنة، يتطلب قياس العجز الهيكلي تجزئة إيرادات ونفقات الحكومة إلى عناصر دورية وعناصر هيكلية. ويتم ذلك من خلال الجمع بين تعديلات الإيرادات والنفقات بنسبة الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي الممكن، والتعديلات المشمولة بتقديرات مرونة الإيرادات لمجموعة مختارة من عناصر النفقات والإيرادات. وكما قدّرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تفوق أهمية التغيرات في الإيرادات الضريبية كثيرا التغيرات في النفقات وتبلغ نسبتها حوالي ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من مجموع التعديلات(٤٨).

ويوضح فائدة مفهوم العجز الهيكلي جيدا واحد من معايير معاهدة ماستريخت للدخول في منطقة العملة الواحدة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وهي تحديد الحد الأعلى لعجز الميزانية المسموح به بحلول عام ١٩٩٧ بنسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الإطار الخامس - ٢ أدناه). وفي أواخر الثمانينات، كان هناك سببان جعلا هذا الهدف يبدو قابلا للتحقيق بالنسبة للعديد من بلدان الاتحاد الأوروبي. أولهما، كان العجز في عام ١٩٨٩ بالنسبة للاتحاد الأوروبي ككل ٢,٥ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي وكان ذلك يمثل تتويجا لنمط حالات عجز متناقصة باستمرار تقريبا منذ عام ١٩٨٢ (انظر الشكل الخامس - ٢). هذا الرقم هو بالطبع متوسط أرقام العجز ولم يشهد كل بلد في الاتحاد الأوروبي عجزا منخفضا في عام ١٩٨٩. ومع أن معظم البلدان شهدت بعد ذلك عجزا أعلى في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ مما شهدته في عام ١٩٨٩، فإن هذه البيانات توحي بأنه ينبغي أن يكون في الإمكان إلى حد كبير تحقيق عجز نسبته ٣ في المائة في السنة المستهدفة، عام ١٩٩٧، لا سيما إن لم تكن المنطقة في حالة انكماش اقتصادي.

---

(٤٦) Claude Giorno and others "Potential output, output gaps and structural budget balances"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "دراسات اقتصادية"، العدد ٢٤ (١٩٩٥) الصفحات ١٦٧-٢٠٩.

(٤٧) صندوق النقد الدولي، مؤشرات الوضع الهيكلي للميزانية في البلدان الصناعية الرئيسية"، آفاق الاقتصاد العالمي (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الصفحة ١٠٩).

(٤٨) Giorno, and others loc. cit. الصفحة ١٩٢.

الإطار الخامس - ٧: المنطق الاقتصادي لمعايير الميزانية في معاهدة ماستريخت

عندما شرع الاتحاد الأوروبي في وضع معايير لمنطقة عملة واحدة في أوروبا وإحلال عملة الـ يورو محل عدد من عملات العالم الرئيسية، قرر أيضا وضع قيود على ظروف وسياسات الاقتصاد الكلي للبلدان التي ستصبح أعضاء في منطقة العملة الجديدة. وبهذا اشتملت معاهدة ماستريخت بشأن الاتحاد الأوروبي على معايير للتلاعب للاتحاد الاقتصادي والنقدي بما في ذلك تطبيق مفهوم العجز المالي الذي يمكن تحمله تطبيقا صارما. ولما كانت حكومات الجماعة الأوروبية تخشى أن يكون الاتحاد الاقتصادي والنقدي بدون تلاق اقتصادي هشا ومصدر توتر، اتفقت على أن تدرج في المعاهدة أربعة معايير للتلاقي (أدرجت القيم المرجعية المحددة للمعايير في بروتوكول أرفق بالمعاهدة). واستيفاء هذه المعايير ضروري للانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي وستفرض على الأعضاء المخالفين لهذه الحدود - المالية منها على الأقل - جزاءات. وتتصل المتطلبات الثلاثة الأولى بمعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف[أ]. ويشير المطلب الرابع إلى السياسات المالية ويضع حدودا للعجز المالي ودين الحكومة كليهما. ويجب أن لا يزيد عجز الحكومة العام عن ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأن لا يزيد الدين العام عن ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بداية قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

وفي حين أن القواعد الثلاث الأولى صارمة نوعا ما، فإن المعيار المالي يشتمل، رغم ذلك، على شيء من المرونة، لأن العجز المعني هو العجز النقدي المالي دون تعديل يأخذ في الحسبان التقلبات الدورية أو آثار الصدمات غير المتوقعة. كما أنه يتيح مجالا للتفاوض السياسي حول انضمام فرادى البلدان. ووفقا للمادة ١٠٤ جيم من المعاهدة، قد يكون العجز الذي يزيد عن ٣ في المائة مقبولا إذا "كان استثنائيا ومؤقتا وبقيت النسبة قريبة من القيمة المرجعية" أو أنه "تناقص بصورة كبيرة ومستمرة ووصل إلى مستوى قريب من القيمة المرجعية". وبالمثل، يمكن قبول نسبة للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تزيد على ٦٠ في المائة إذا "كانت آخذة في التناقص وتقترب من القيمة المرجعية بمعدل مرض".

وكانت نسبة الـ ٦٠ في المائة القيمة المرجعية للدين قريبة من متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المكونة للاتحاد الأوروبي عندما وضع مشروع المعاهدة في عام ١٩٩١ (٦١,٧ في المائة)، بينما كانت نسبة العجز المسموح به، وهي ٣ في المائة، أقل من متوسط نسبة العجز في عام ١٩٩١ وهي ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن كلا الهدفين كان فيما يبدو في متناول اليد[ب]. وربما تكون هذه المعدلات قد استوحيت من القاعدة الذهبية للمالية العامة"[ج]، التي تفترض أن النفقات الجارية ينبغي أن تمول من الإيرادات الجارية وأن النفقات الرأسمالية هي وحدها التي ينبغي أن تمول بالاقتراض. وقد تصادف أن الاستثمار العام في الجماعة الأوروبية بلغ في المتوسط ٣ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة ١٩٧٤-١٩٩١.

(أ) يشترط المعيار الأول أن لا يزيد معدل التضخم في البلد الذي يريد الانضمام عن ١,٥ نقطة في المائة عن المعدلات السائدة في البلدان الثلاثة الأعضاء التي يوجد لديها أقل ثلاثة معدلات تضخم. ويشترط المعيار الثاني أن تكون أسعار الصرف مستقرة وأن تكون متسقة مع هوامش التقلبات العادية المنصوص عليها في آلية معدلات الصرف للنظام النقدي الأوروبي لمدة عامين على الأقل. ووفقاً للمعيار الثالث، ينبغي لأسعار الفائدة طويلة الأجل أن تتلاقى على مستوى لا يتجاوز ٢ في المائة زيادة على أسعار الفائدة في البلدان الثلاثة التي لديها أقل معدلات التضخم.

(ب) كان هدفا الدين والعجز متسقين بصورة متبادلة بموجب معدل نمو طويل الأجل مفترض مقداره ٥ في المائة سنويا من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (انظر W. Buiter, و G. Corsetti و N. Roubini، "Excessive deficits: sense and nonsense in the Treaty of Maastricht", Economic policy, vol. 8, No. 1 (April 1993), pp. 57-100.

(ج) The European Commission refers to this rule in "One market, one money", European Economy, 1990; and in "The economics of EMU", European Economy, Special Edition,No.1, 1991.

ولدى تطبيق هذه المعايير، وجب تعيين حدود القطاع العام. فالحكومات الأوروبية تقوم بعمليات ترتبط في البلدان الأخرى بالقطاع غير الحكومي، بما فيها الأعمال التي تنفذ من خلال المشاريع العامة ومؤسسات التمويل العامة ووكالات الإدارة العامة/ والوكالات غير الهادفة للربح. وفي المقابل، تضطلع العناصر الفاعلة من غير قطاع الحكومة بوظائف شبه حكومية(د). فضلا عن ذلك، تنشأ هذه الاختلافات في العادة عن أدوار تقليدية تنشأ عن الظروف الخاصة بكل بلد، مما يجعل مقارنة عجز الحكومة بين البلدان أكثر صعوبة.

واشترطت اللجنة الأوروبية صراحة أن يحدد النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة المبادئ التوجيهية لـ "رسم خط" حول ما ستشمله الحكومة العامة، بالصيغة التي استخدم فيها المصطلح في معاهدة ماستريخت، وبالتالي فإنه سيحدد نطاق وشمول القطاع العام المتصل بقياس العجز والدين العامين. وتكمن الصعوبة الأساسية في أن هيكل ماليات الحكومات يتطور بسرعة أكبر من تطور النظم الإحصائية المستخدمة لقياسها. وقد وُضع النظام الأوروبي لنظام الحسابات الاقتصادية المتكاملة في عام ١٩٧٩، ومع أن نظاما جديدا اتفق عليه في عام ١٩٩٥ إلا أنه لن يبدأ العمل به حتى عام ١٩٩٩ لأنه قد يغير حجم الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان، وبالتالي يشوه عمليات حساب الميزانية.

وفي الوقت نفسه، لا يغطي نظام عام ١٩٧٩ التغيرات الاقتصادية التي حدثت على مدى الـ ١٥ عاما الماضية. فعلى سبيل المثال، أصبح من الأصعب تحديد ما إذا كانت استحقاقات المعاش التقاعدي أو برامج التأمين تمثل "نفقات دولة" أو "نفقات قطاع خاص"، لا سيما أن بعض هذه البرامج ذاتية التمويل جزئيا وغير شاملة.

كما أن المبادئ التوجيهية الإحصائية تترك مجالا كافيا للحكومات للأخذ بتفسيرات محاسبية قد لا تأخذ بها حكومات أخرى. بيد أن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (اليوروستات) يملك سلطة اتخاذ موقف رسمي من قضايا البيانات هذه، بعد التشاور مع اللجنة الأوروبية للإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات (مكونة من ممثلين من المعاهد الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية الوطنية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي). ويوجد ميدان حساس بشكل خاص، وهو تحويل أصول الدولة إلى القطاع الخاص. وفي حين أن الموقف التي اتخذه اليورستات هو أنه لا ينبغي أن يستخدم التحول إلى القطاع الخاص لتعزيز ماليات الحكومات، فإن بعض الحكومات اعتمدت على هذا الإجراء لتخفيض عجزها.

ويُعتقد أن التمسك بمجموعة ما من القيود المالية ضروري لعمل الاتحاد الاقتصادي والنقدي نظرا لطريقة تصميمه، فهو منطقة موحدة ذات عملة واحدة ولها ميزانية مركزية صغيرة نسبيا ونظم حكومية وطنية كبيرة عديدة. بعبارة أخرى، كان هناك قلق من أن تؤدي حالات العجز المفرطة في بلد عضو واحد إلى تأثيرات سلبية تمتد إلى البلدان الأخرى. وفي أقصى الحدود، قد تؤدي أزمة مالية في بلد ما إلى إنفاذ "شرط عدم الكفالة"(هـ)، الذي سيكون عامل تمزيق سياسي ومالي أيضا. ولكن حتى قبل أن تصل هذه الأزمة إلى ذروتها، سيتعين على الحكومة أن تمول عجز ميزانية كبيرا بالاقتراض من الأسواق المالية، وسيؤدي هذا، إذا كان مفرطا، إلى رفع أسعار الفائدة. بعبارة أخرى، نظرا لأن الأسواق المالية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي ستصبح متكاملة، كالأسواق المالية في مختلف ولايات الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أسعار الفائدة الأعلى في بلد ما ستنتشر في منطقة العملة كلها (على الأقل إذا كان البلد الذي يعاني من عجز مرتفع بلدا كبيرا) وستطرد الاستثمار الخاص من الأماكن الأخرى في الاتحاد.

وبالتأكيد، ستتخلى الحكومات التي تنضم إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي عن مصدر تقليدي من مصادر الإيراد المالي ألا وهو رسوم السك، حيث لن يكون لها عملة قومية. وستفقد أيضا خيار "ضريبة التضخم" للهروب من حالة عجز لا يمكن تحملها. ولكن على عكس الحال في نظام اتحادي قوي، فإن مواطني بلد ما عضو في الاتحاد يعاني من صدمة اقتصادية انكماشية قوية لن يتلقوا من المركز سوى مبالغ زهيدة نسبيا على سبيل تحويلات التثبيت التلقائية.

(د) على سبيل المثال، يوجد فرق في الدرجات فقط بين نظام المعاش التقاعدي الإجباري لحكومة ما ونظام المعاش التقاعدي لشركة ما يكون إجبارياً لجميع الموظفين.

(هـ) وفقا لـ "مبدأ عدم الكفالة" الوارد في الفقرة ١٠٤ (ب) من المعاهدة، لن يقوم الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه بمساعدة أية دولة عضو تخفق في خدمة دينها؛ فالدين القومي التزام حصري على البلد العاجز عن الدفع وعلى دائنيه ويظل كذلك، وعليه وعليهم أن يتحملوا عواقبه.

والولايات في الولايات المتحدة لا تدير سياسات مالية وليست بحاجة إلى ذلك. ولن يتاح للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي سوى فرصة ضئيلة جدا لاستخدام السياسة المالية، ولكنها قد تحتاج إليها يوما ما[و].

(و) أدرك هذا المأزق المحتمل عندما كانت معاهدة ماستريخت نفسها جديدة؛ أنظر، على سبيل المثال John Eatwell, "European Monetary Union: problems remaining after Maastricht" in Supplement to World Economic Survey, 1990-1991 (United Nations publication, Sales No. E.92.II.C.2).

الشكل الخامس - ٢: العجزان الماليان الهيكلي والتقليدي للاتحاد الأوروبي، ١٩٨٠-١٩٩٧

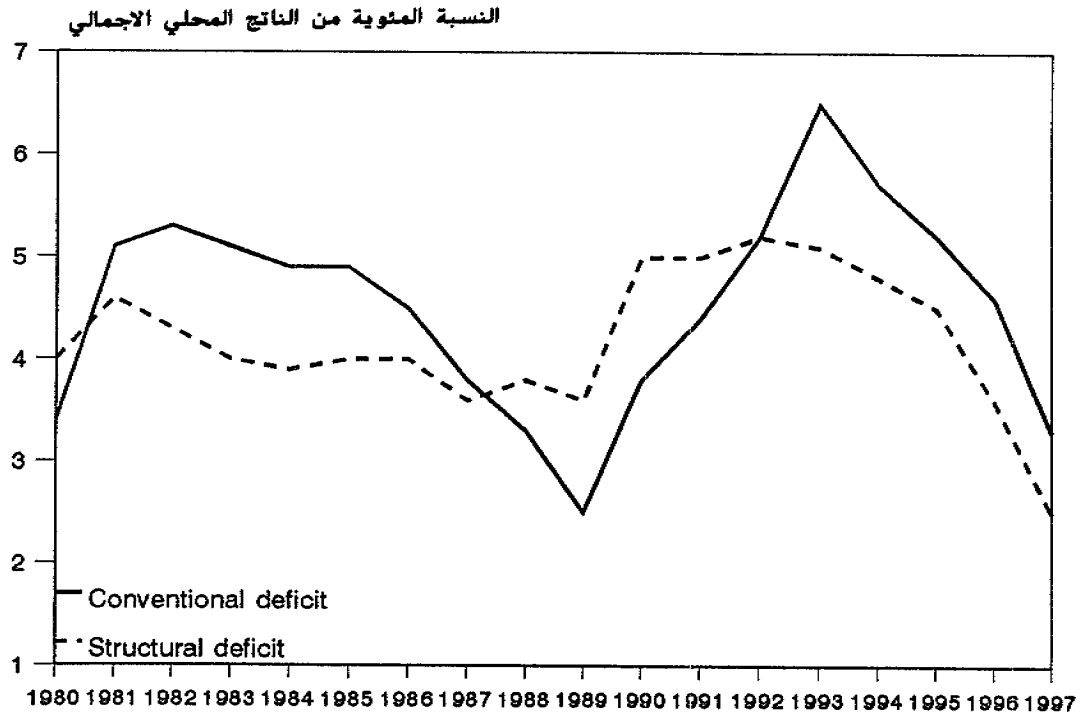

المصدر: بيانات مستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التوقعات الاقتصادية، العدد ٦٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

بيد أن التحدي الذي حدده الاتحاد الأوروبي لنفسه في هذا الهدف يمكن أن يُرى بوضوح أكبر في مقاييس عجز الميزانية الهيكلي. فهذا العجز لم يقل أبدا عن ٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الممكن للاتحاد الأوروبي ككل في الثمانينات ولم يكن يسير باتجاه متناقص قوي. فضلا عن ذلك، كان العجز الفعلي أقل من العجز الهيكلي في كل عام في الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩١، مما يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي كان ينتج فوق "طاقته". وكان التضخم مرتفعا بمقاييس هذه السنوات (حوالي ٥ في المائة سنويا) وكانت البطالة منخفضة نسبيا بالمقاييس الأوروبية حوالي ٨ في المائة). وبعد ذلك، بانضمام الولايات الشرقية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية وحدوث تطورات أخرى في المنطقة، قفز العجز الهيكلي في أوروبا خلال عام ١٩٩٤ إلى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الممكن.

منذ عام ١٩٩٥، خفضت بلدان الاتحاد الأوروبي عجزها تخفيضا حادا (انظر الشكل الخامس -٢)، وجاء في تنبؤ لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أن الاتحاد ككل سيحقق الهدف (وسيحققه كل بلد تقريبا) لو كان معيار الميزانية في معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٧ هو العجز الهيكلي. إلا أن تنبؤ منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي نفسه أشار إلى قدر أقل من نجاح الاتحاد الأوروبي ككل (وتوقع أن عددا قليلا نسبيا من البلدان سيجتاز الاختبار) إذا استخدم مؤشر العجز التقليدي.

إلا أنه لا ينبغي للمرء أن يسارع إلى انتقاد واضعي معاهدة ماستريخت لعدم اعتمادها العجز الهيكلي كمعيار للميزانية. فتقدير حالة الميزانية الهيكلية ينطوي على قدر كبير من النظرية والاقتصاد القياسي، وبالتالي يوجد أيضا مجال واسع للوقوع في الخطأ، لسوء تحديد أثر المستويات المختلفة للناتج المحلي الإجمالي على بنود الميزانية، وأهم من ذلك كله، لسوء تحديد النموذج الاقتصادي للاقتصاد.

وحتى لو كان الهيكل الأساسي للنموذج مقبولا، فإن هذا النهج يعتريه النقص لأن علاقات الاقتصاد القياسي المحددة في النموذج مستمدة من بيانات سابقة. والافتراض الضمني بأن أداء الاقتصاد سيستمر كما كان في الماضي، ببساطة افتراض غير سليم أحيانا. فعلى سبيل المثال، ما فتئ معدل البطالة غير المعجل للتضخم في الولايات المتحدة يقدر بثقة منذ عدة سنوات بـ ٦ في المائة، في حين أن البطالة في الولايات المتحدة كانت ٥,٥ في المائة أو أقل لمدة تزيد على عام وبقي التضخم منخفضا نسبيا ولم تظهر أية علامات على زيادته[٤٩]. وبهذا فإن تقديرات "الناتج المحلي الإجمالي الممكن" للولايات المتحدة التي تستخدم التقدير التقليدي لمعدل البطالة غير المعجل للتضخم كانت ستبخس الناتج المحلي الإجمالي المتوقع وتبالغ في تقدير عجز الميزانية الهيكلية.

الادخار والاستثمار

تساعد المحاسبة المالية صانعي السياسة على التأكد من أن الحكومة تعمل على نحو مسؤول وأنها عندما تقترض تفعل ذلك بطريقة يمكن تحملها وعلى نحو مناسب. وتعديلات العجز المقيس التي نوقشت أعلاه إما أنها تعديل لمدفوعات الفائدة نتيجة لتأثير التضخم المرتفع أو تعديل لفئات مختلفة من النفقات والإيرادات نتيجة للتحركات الدورية في الناتج المحلي الإجمالي. والهدف في كلتا الحالتين هو الحصول على مقياس أكثر موثوقية للعجز المالي الكلي وبالتالي للحاجة إلى الاقتراض حاضرا ومستقبلا. بيد أن السياسة المالية تشمل أكثر من مجرد ميزانية "سليمة"؛ إذ يوجد اهتمام أيضا بتركيب النفقات والإيرادات. وفي سياق التنمية على وجه الخصوص، يوجد اهتمام عميق بمدخرات الحكومة واستثماراتها. وتوجد حاجة لمقياس مختلف للميزانية لمتابعة الأداء في هذا الصدد.

والمقياس النموذجي لهذا الغرض هو "الرصيد المالي الجاري"، ويسمى أيضا مدخرات الحكومة أو "المدخرات الذاتية". وهذا يضع جميع النفقات والإيرادات الجارية فوق الخط وجميع الاستثمارات و "الإيرادات الرأسمالية"

(٤٩) في ضوء تناقص معدل البطالة غير المعجل للتضخم الواضح في الولايات المتحدة، نشرت مؤخراً تقارير عن ندوة مثيرة للاهتمام بشأن مفهوم وقياس معدل النمو الطبيعي للبطالة في Journal of Economic Perspectives, vol. 11, No. 1 (Winter 1997), pp. 3-108.

(كحصائل بيع أصول الحكومة) تحت الخط[٥٠]. ويوفر مقياسا لمساهمة الحكومة في المدخرات الوطنية. ويعترف مفهوم الرصيد الجاري بأن النفقات الاستثمارية تختلف في طبيعتها عن النفقات الجارية. إذ يفترض أن الاستثمارات العامة، خلافا للنفقات الجارية، تولّد دخلا، أحيانا بصورة مباشرة ولكن بصورة غير مباشرة في العادة، مثلا على هيئة توفير بنى تحتية ترفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

والاعتراف باختلاف طبيعة النفقات الجارية عن طبيعة النفقات الرأسمالية أدى إلى صياغة ما يسمى بالقاعدة الذهبية للمالية العامة، وهي: وازن الميزانية الجارية ولا تفترض مبلغا أكثر من إجمالي تكوين رأس المال للقطاع العام. ويستند هذا إلى افتراض أن "رأس مال القطاع العام يولد إيرادا حقيقيا كافيا لتغطية تكاليف فوائده"[٥١]. وعليه، فإن الاقتراض لتمويل النفقات الرأسمالية يمول ذاته بذاته في الحقيقة بموجب هذا الافتراض. كما أنه يوزع تكاليف الاستثمار بين المستفيدين، الآن وفي المستقبل، بدلا من الطلب إلى دافعي الضرائب في الوقت الحاضر أن يسددوا بالكامل ثمن خدمات سيتلقاها دافعو الضرائب في المستقبل من بناء الطرق والجسور وشبكات المجاري وما إلى ذلك في الوقت الحاضر.

بيد أن التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية ليس سهلا دائما. فالنفقات الجارية في عدة فئات عادية - مثل الصحة والتعليم - قد تكون منتجة جدا بنفس مفهوم إنتاج تكوين رأس المال المادي؛ أي أن أشكال الانفاق هذه جميعها تعمل على رفع إنتاجية اليد العاملة. إلا أنه لا يوجد لدى الحكومات في العادة ميزانية لتنمية رأس المال البشري. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للمرء أن يجد أمثلة لمشاريع استثمار عامة غير منتجة. فضلا عن ذلك، فإن الدين الذي يجري تحمله من أجل الاستثمار العام يحتاج إلى خدمة، وبالتالي فإن القاعدة الذهبية لا تعني الحكومات من التزام تحصيل إيرادات في المستقبل لخدمة الدين المتزايد؛ وهذا يعني أن على الحكومة تخصيص مخصصات كافية من عائدات استثمار القطاع العام (أي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مثلا) لتغطية تكلفة الاقتراض. ويتوقف هذا على مرونة نظامها الضريبي المرتبطة بالدخل أو برمجة تدابير لزيادة الإيرادات لدى اتخاذ قرارات الاستثمار.

"ما يمكن تحمله" في العجز الذي يمكن تحمله

لا يوجد في الاقتصاد، كعلم، وصفة عامة لمستوى الدين العام المناسب أو لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتوجد أسباب صحيحة تبرر ألاّ يكون الدين العام صفرا. وعلى الأقل، يتيح اقتراض الحكومة قصير الأجل توقيت نفقات الحكومة توقيتا مختلفا عن توقيت تلقي الإيرادات الضريبية دون أن تضطر الحكومة إلى الاحتفاظ بمتوسط أرصدة كبيرة في المصارف. وفي نفس الوقت، يوفر سوق السندات الحكومية (وهي الصكوك المالية لاقتراض الحكومة في الأجل القصير) أداة مفيدة وتخلو من المخاطرة نسبيا لإدارة الأموال النقدية في قطاعي المصارف والمشاريع. علاوة على ذلك، تقول حجة القاعدة الذهبية المشار إليها أعلاه أن من المناسب تمويل بعض النفقات الحكومية بسندات طويلة الأجل وتوفر هذه الصكوك وسيلة للادخار مفيدة وتخلو من المخاطرة.

وبالتالي، ينبغي أن تكون نسبة دين الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من صفر، ولكن "لا يوجد لدينا أي نظريات تتنبأ بحد أعلى دقيق لنسبة الدين"[٥٢]. وكل ما يمكن قوله بالتأكيد هو أنه إذا ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بسرعة كافية على مدى فترة طويلة بما فيه الكفاية فإن الحكومة ستصبح في النهاية عاجزة

---

(٥٠) "المدخرات الذاتية" تضع المنح المتلقاة أيضا تحت الخط. وبالنسبة لبعض البلدان النامية، يمكن لذلك أن يكون شكلاً هاماً من أشكال التمويل التي لا تزيد الدين العام.

(٥١) Nigel Pain and Gary Young, "The UK public finances: past experience and future prospects", National Institute Economic Review, No. 158, October 1996, p. 28.

(٥٢) P.R. Masson and M. Mussa, "Long-term tendencies in budget deficits and debt", IMF Working paper No. 128, December 1995, P. 18.

عن دفع خدمة الدين بالكامل وسيتعين عليها الامتناع عن دفع بعض منه على الأقل (أحيانا يكون الامتناع عن الدفع من خلال عجز صريح؛ وكثيرا ما يحدث هذا بانخفاض قيمة السندات نتيجة للتضخم)[٥٣].

ويمكن رؤية منطق التحليل في المعادلة التالية:

$$d' = p + (r-n)\, d$$

حيث d هي نسبة الدين الحكومي الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي، و 'd هي التغير في هذه النسبة في سنة واحدة، و P نسبة عجز أولي مكمل للناتج المحلي الإجمالي، و r سعر الفائدة الحقيقي المحلي السنوي و n معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. والعجز الأولي الزائد هو عبارة عن العجز الأولي النموذجي مخصوما منه إيرادات سك العملة وعائدات احتياطيات العملة الأجنبية الرسمية مضافا إليها أو مطروحا منها فرق الفائدة بين الدين مقيّما بالعملة الأجنبية والدين العام المحلي[٥٤]. ويمكن تفسير المعادلة على أنها تقول، أولا، يتوقف نمو الدين على حجم العجز الأولي الزائد، وهو ذلك الجزء من نفقات الحكومة الذي يزيد على مجموع إيراداتها ويتعين تمويله باقتراض جديد؛ ثانيا، إن نمو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على سعر الفائدة على الدين العام الموجود فعلا؛ وأخيرا، فإنه في حين أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تزداد بنمو الدين، فهي تنقص بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

بعبارة أخرى، تبين المعادلة أن نمو نسبة الدين يتوقف على عاملين رئيسيين، هما: العجز الأولي الزائد والفرق بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فإذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من سعر الفائدة الحقيقي، فهذا يميل إلى تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وسيكون هناك مجال للإبقاء على العجز الأولي. وبصورة أساسية، هناك نوعان من الأمثلة على هذه العلاقة. أولا، كانت هذه هي حالة بعض الاقتصادات السريعة النمو في آسيا، وإن كان يتوقع أن يتباطأ معدل نموها على المدى البعيد وأن يصبح في النهاية أقل من سعر الفائدة الحقيقي. ثانيا، كانت هذه ظاهرة عامة بين العديد من البلدان في السبعينات والثمانينات، عندما أسفرت معدلات التضخم عن أسعار فائدة حقيقية سالبة. وبعد أن هوجم التضخم بحزم، ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية ولم تعد العلاقة صحيحة.

بعبارة أخرى، يُتوقع على المدى البعيد أن يزيد سعر الفائدة الحقيقي عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[٥٥]. وإذا سعت الحكومة إلى تثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن عليها أن تتأكد من وجود فائض في الرصيد الأولي الزائد. ولا داعي لوجود فائض في الرصيد الأولي نفسه إذا كانت المساهمة في التمويل من رسوم السك والعناصر المكملة الأخرى موجبة، ولكن، سيظل بالتأكيد هناك حد للعجز الأولي الذي يمكن تحمله؛ بعبارة أخرى تواجه الحكومات قيدا مؤكدا على ملاءتها.

بيد أن معرفة وجود قيد على الملاءة لا تعني معرفة كيفية تحديد ماهية هذا القيد. ولجأ بعض المؤلفين إلى إدخال قيم مفترضة أو مستقطة لنمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة الحقيقية ونفقات الحكومة وإيراداتها في

---

(٥٣) انظر T. Sargent and N. Wallace, "Some unpleasant monetarist arithmetic", Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, vol. 5, No. 3 (fall 1981), pp. 1-17; and K. Parker and S. Kastner, "A framework for assessing fiscal sustainability and external viability, with an application to India", IMF Working Paper No. 93/78, October 1993.

(٥٤) للاطلاع على مصدر رسمي للاستنتاجات التي ستعرض، انظر Pieree- Richard Agenor and Peter J. Montiel, Development Macroeconomics (Princeton New Jersey Princeton Uneversity Press) pp. 122-125.

(٥٥) انظر World S. Fisher and W. Easterly, "The economics of the government budget constraint", The Bank Research Observer, vol. 5, No. 2, (July 1990), pp. 127-142.

معادلات كالمعادلة المبينة أعلاه لإجراء تقديرات للقدرة على الاستدامة المالية[٥٦]. ولاحظ آخرون أن العناصر الرئيسية في المعادلة ليست مستقلة؛ وعلى وجه الخصوص تتفاعل مدخرات واستثمار القطاع الخاص مع السياسات العامة لتحديد مساري أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي[٥٧] وبالتالي، فإن تحديد ما إذا كانت الاحتمالات المتوقعة لميزانية بلد ما مستوفية شرط الملاءة تحديدا كاملا يستلزم تحديد نموذج كامل للاقتصاد الكلي لذلك البلد، بما في ذلك نموذج منفصل نسبيا لقطاع الحكومة.

وفي نهج أكثر تعقيدا، يسمى "المحاسبة الجيلية" طرح بعض الاقتصاديين مسألة القدرة على الاستدامة ماليا بطريقة مختلفة. والفكرة، وهي نظريا جذابة إلى حد كاف، هي أنه لا ينبغي للعجز المالي الجاري أن يفرض على الأجيال المستقبلة أعباء ضريبية ليس لها ما يبررها[٥٨]. وتكمن الصعوبة في تحديد ما هو العبء الذي "ليس له مـــا يبرره" وما هو الحجم الذي يرجح أن يبلغه العبء الفعلي. ويجب توفر لا نموذج كامل للطريقة التي سيعمل بها الاقتصاد على مدى الفترة فحسب، (بما في ذلك تقديرات لنمو الإنتاجية في المستقبل)، وإنما يلزم أيضا توفر افتراضات دقيقة نسبيا بشأن سلوك الأسر المعيشية. ومن الافتراضات الأساسية التي تفترض في هذه التحليلات هي أنه ينبغي دفع الدين العام بالكامل في نهاية الفترة الزمنية المستقبلية المحدّدة، في حين أن كل جيل يرغب في الحقيقة في أن يورث بعض الثروة الخالية من المخاطرة (سندات حكومية) إلى الجيل التالي. وبحسب الافتراض المستخدم، يمكن استنتاج أن العجز الحالي يمكن تحمله أو لا يمكن تحمله[٥٩].

إن تعقد تقدير أقصى عجز يمكن تحمله لا يعني بالطبع الحكومات من تحديد حجم العجز. وهذا يؤدي بالضرورة إلى قواعد سياسة عامة أبسط، كتلك التي اعتُمدت في معاهدة ماستريخت بوصفها معايير لمستويات دين وعجز الحكومات اللازمة ليتسنى للحكومات الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنقـــدي في عام ١٩٩٩ (انظر الإطار الخامس - ٢). وأحيانا، قد تعتمد قاعدة عامة أكثر حذرا، كالهدف الذي حددته حكومة الولايات المتحدة لجعل عجز الميزانية الاتحادية بحلول عام ٢٠٠٢ يساوي صفرا.

---

(٥٦) For applications to OECD countries, see J. C. Chouraqui, B. Jones and R.B. Montador, "Public debt in a medium-term prespective", OECD Economic Studies, No. 7, (autumn 1986) pp. 103-153; and O.Blanchard and others, "The sustainbility of fiscal policy: new answers to an old question",onal comparison", Intereconomics, March/April 1996, pp. 55-61 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، دراسات اقتضادية، العدد ١٥ (خريف عام ١٩٩٠) الصفحات ٧-٣٦.

(٥٧) انظر على سبيل المثال، J. Horne, "Indicators of fiscal sustainability" صندوق النقد الدولي، ورقة العمل رقم ٥/٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

(٥٨) يقاس العبء على أساس صاف بوصفه الضرائب مطروحاً منها التحويلات المتلقاة على هيئة ضمان اجتماعي وما إلى ذلك. (انظر، علـــى سبيل المثال، Alan Auerbach, Jagdeesh Gokhale and Laurence Kotlikoff, "Generational accounts: a meaningful alternative to deficit accounting", National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 3589, January 1991; Hans Fehr and Laurence Kotlikoff, "Generational accounting in general equilibrium", NBER, Working Paper No. 5090, April 1995; and IMF, World Economic Outlook (Washington, D.C., IMF, May, 1996), p. 52 and references cited therein).

(٥٩) للاطلاع على مناقشة مكثفة لجوانب القصور المحاسبة الجيلية، أنظر William H. Buiter, "Generational accounts, aggregate savings and intergenerational distribution" صندوق النقد الدولي، ورقة العمل رقم ٧٦/٩٦، تموز/يوليه ١٩٩٦ وانظر أيضـــا Willi Leibfritz, "Generational accounting: an international comparison", Intereconomics، آذار/مـــارس - نيسان/أبريل ١٩٩٦، الصفحات ٥٥-٦١.

وبنفس المنطق، عندما تعتمد البلدان برامج تعديل للاقتصاد الكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي، يُتفق على مجموعة منسقة من تدابير السياسة العامة، تشتمل بصورة عامة على أهداف لتخفيض حالات العجز المالي. وعندما يبدأ العمل ببرنامج التعديل المالي، يكون واضحا في العادة إن كان العجز المالي مفرطا. إلا أن المدى الضروري للانكماش المالي، كما نوقش أعلاه، غير واضح، وفي الواقع، كان إدراج تحليلات القدرة على الاستدامة المالية في وثائق برامج صندوق النقد الدولي نادرا حتى عهد قريب(٦٠). ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى المصاعب المتأصلة في هذه التحليلات وإلى الطابع الاستنسابي إلى حد بعيد الذي تتسم به غالبا معايير الاستدامة المالية.

(٦٠) انظر Arrangements, S. Schadler, ed., IMF Conditionality: Experience Under Stand-by and Extended .Part II, IMF Occasional Paper No. 129, September 1995, p. 6

الفصل السادس

خيارات الإنفاق الحكومي والإدارة المالية

يفضي الفصل السابق (الفصل الخامس) إلى استنتاج أن التفكير في دور الحكومة في اقتصاد السوق في الوقت الراهن في الكتابات الأكاديمية والسياسية على السواء - يتسم بقدر أكبر من التمييز والتدقيق. إلا أن الفواصل لا تزال غير محددة بين الأنشطة التي يرى الاقتصاديون أن الحكومة يجب أن تقوم بها، وتلك التي يرون أنها يمكن أن تقوم بها، وتلك التي يعتقدون أنها يجب أن تتجنبها. أما الأسئلة التي يمكن طرحها على صانعي القرارات لدى تحديد الاختيارات فهي الآن أكثر تحديدا مما كانت عليه في العقود السابقة. كما أن تحليل السياسات العامة لا يكاد يؤدي إلا الى تضييق نطاق خيارات الميزانية العامة التي يمكن للاقتصادات مواصلة الأخذ بها على المدى الطويل، مما يفسح مجالا كبيرا للاختيار من بين المجموعات الممكنة من برامج الإنفاق وجمع الإيرادات. غير أن خيارات الحكومات لا تقتصر على مجموعة ما من الأنشطة لتكون برنامجا اقتصاديا لها. فالاحتياجات والأفكار الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التقاليد، تخلق ضغوطا سياسية على الحكومات لكي تعالج قضايا السياسات بأساليب معينة. ومن أمثلة ذلك أن الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة كان ولا يزال في الولايات المتحدة الأمريكية أصغر منه في بلدان أوروبا الغربية أو اليابان. ومع ذلك فإن الضغوط من أجل الإصلاح المالي تسير بهذه البلدان، كما هو الحال في بقية العالم، صوب حكومة أصغر حجما.

ولا يسعى هذا الفصل إلى أن يكون شاملا، وإنما هو يركز على عدد مختار من القضايا المالية التي استهدفتها جهود الإصلاح في السنوات الأخيرة في عدد كبير من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، والنامية، والتي تمر بمرحلة انتقالية، ويبرز الطريقة التي عولجت بها هذه القضايا في فرادى البلدان. ولا تعتبر الحالات التي فحصت بالضرورة رائدة في أي مجال معين ولا هي بالضرورة أبرز الحالات في أدبيات الإصلاحات، ولكنها جميعا حالات اتسمت بأن قضايا الإصلاح فيها بارزة للغاية من الناحية السياسية، وببذل محاولات لإحداث تغييرات كبرى في مجال السياسات.

حتميات اجتماعية، وموارد مجهدة

إن جميع الحكومات تتقبل قدرا من المسؤوليات الاجتماعية، إلا أن المدى المستصوب أو الممكن لتلك المسؤوليات يصبح موضع مناقشة كلما واجهت الحكومات ضغوط انكماش مالي. وهناك حجتان رئيسيتان تبرران الانفاق الاجتماعي الحكومي، أولاهما تتعلق بالتوزيع، ومؤداها: أن الناخبين يؤمنون بعدالة توفير حد أدنى من الرفاه لجميع المواطنين في بلدهم، أو بعبارة أدق، توفير الفرص للجميع كي يستفيدوا من مستويات دنيا معينة من الخدمات الاجتماعية[1]. وقد يكون هذا الحد الأدنى سخيا للغاية في بعض البلدان، وبالغ الضآلة في بعضها الآخر. والحجة الثانية التي تبرر قيام الحكومة بتوفير الخدمات الاجتماعية هي حجة فشل السوق التي نوقشت في الفصل الخامس. ذلك أن مقدار الخدمات التعليمية والصحية مثلا، لو ترك لعوامل السوق، سيكون أقل مما هو مرغوب من وجهة نظر المجتمع برمته. ففي مجال الصحة، يمكن أن تكون العوامل الخارجية والمصلحة العامة مباشرة جدا، كما في حالة انتشار مرض معد. ومن أمثلة ذلك وباء السل الحالي، الذي كان يمكن منعه ولكن ذلك لم يتم (انظر الفصل الثامن). فهذه حالة ترك فيها الناس ووسائلهم الخاصة، دون أن يتبعوا سبيل العلاج أو الفحص المناسبين بالنسبة لمرض فتاك، سينقلونه إلى غيرهم قبل موتهم. وتشمل العوامل الخارجية في مجال التعليم مسائل قد تكون أدنى خطورة من أن تتعلق بالحياة أو

---

(١) انعكس هذا أيضا على المستوى الحكومي الدولي، ويتجسد بصفة خاصة في "إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية"، الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥. (انظر "تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥؛ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول).

الموت، إلا أنها مع ذلك أساسية: فالأداء السليم للديمقراطية يتطلب مواطنين مزودين بالمعلومات، يفكرون بصورة نقدية؛ وهو ما يقتضي بدوره أن يكون هؤلاء المواطنين متعلمين.

التمويل وتوفير الخدمات الاجتماعية

إن دور الحكومة في مجالات التعليم، أو الصحة أو غيرهما من الخدمات لا يبين في حد ذاته الطريقة التي ينبغي بها تمويل ذلك الدور أو الطريقة التي ينبغي بها توفير تلك الخدمات. ومع أن لهذه الخدمات آثارا خارجية إيجابية تعطي الحكومة دافعا إلى المساعدة على توفيرها، إلا أنها في جانبها الأكبر أيضا سلع خاصة، من حيث أنها تفيد الذين يتلقونها مباشرة. وتختلف عن "السلع العامة" (مثل الهواء النظيف، أو الأمن من الغزو الخارجي)، التي لا يمكن تحميل المستفيدين منها فرادى بالكثير أو القليل من نفقاتها، ولا يؤدي انتفاع شخص ما بها الى استبعاد شخص آخر من "استهلاكها" بنفس القدر. فالتعليم والرعاية الصحية، مثلهما مثل السلع الخاصة المعيارية، حيث يمكن أن يتحمل المستفيد تكلفتها مباشرة. كما أنه عندما يدفع المستفيدون جزءا على الأقل من التكلفة بأنفسهم، فإنهم يكونون أقرب إلى الانتفاع بالخدمة على نحو أقل إهدارا مما لو كانت تقدم بلا مقابل. ولهذه الأسباب، كثيرا ما يحتج بضرورة تغطية جانب أكبر من تكلفة خدمات التعليم والصحة وما شابهها من "رسوم يتحملها المنتفعون".

إلا أن فرض رسوم على المنتفعين يثير أسئلة صعبة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية: بمعنى أنه إذا ارتفع السعر فلن يتمكن الفقراء من تحمل تكلفة قدر من الخدمات يكفي لأن يحقق للبلد المعني أهدافه الاجتماعية الوطنية. ومن الحلول التوفيقية في هذا الصدد أن يتحمل المنتفعون رسوما متدرجة، يدفع الفقراء بمقتضاها أقل مما يدفعه الأغنياء. وهنا ينشأ سؤال صعب، يتعلق بما يجب أن تكون عليه أقل رسوم يتحملها المنتفع. فالحجة المتعلقة بالكفاءة تقتضي أن يدفع كل منتفع قدرا ما؛ ولكن أي مبلغ على الاطلاق قد يتجاوز قدرة المعوزين (بل إن الرسوم الصغرية قد تكون باهظة بالنسبة لشخص يعيش على هامش حد الكفاف، عندما تكون تكلفة فرصة التعليم المجاني مثلا، هي التخلي عن اكتساب دخل ضروري للحفاظ على الحياة نفسها).

وعندما يتقرر فرض رسوم ذات فئات مختلفة على المنتفعين بالخدمة، تظهر مجموعة جديدة من الأسئلة تتعلق بالطريقة التي يمكن بها تحديد هذه الفئات المختلفة، أي - بعبارة أخرى - الطريقة التي يمكن بها توجيه الإعانات بكفاءة بحيث تضمن تقديم الخدمات للسكان جميعا، دون إفراط في إعانة من هم أقل احتياجا[٢]. وهناك أدبيات كثيرة من مسألة توجيه المساعدة كي تصل إلى مستحقيها الفقراء، ولكن لا توجد نظرية عامة في هذا الصدد[٣] وبالاضافة إلى الأسئلة المحدودة النطاق المتعلقة بإنجاز الخدمات بكفاءة (وبطريقة لا تحط من قدر من يحصلون عليها)، كثيرا ما يرغب راسمو السياسات الذين يأخذون بمنظور أطول أجلا في تصميم برامج يرجح أن تستمر في اجتذاب تأييد سياسي كاف ما دام الأمر يحتاج الى ذلك. وبقدر ما يكون لجميع الأسر المعيشية مصلحة في برنامج اجتماعي (مثل الخدمة الصحية الوطنية أو المعاشات التقاعدية من الضمان الاجتماعي)، يكون التأييد السياسي أكبر مما لو كان

---

(٢) فيما يتعلق بتطبيق إعانات الأغذية، انظر Giovanni Andrea Cornia and Frances Stewart, "Tow errors of targeting", in Dominique van den Walle and Kimberly Nead, eds., Public Spending and the Poor: Theory and Evidence (Baltimor, Maryland, Johns Hopkins University Press for the World Bank, 1995), pp. 350-386.

(٣) ... لن توجد أية صيغة عامة هنا، وسترتهن أشياء كثيرة بالظروف الخاصة. ولست أشك في أن بعض الخبراء في الاقتصادات الحديثة، سيجدون من المفيد القول بضرورة دفع نطاق الاستهداف الى النقطة التي تتساوى فيها المنفعة الحدية من الخدمة مع تكلفتها الحدية بالضبط. وأي شخص تنير أفكاره هذه الصيغة المدهشة، يستحق ذلك التنوير تماما "انظر: (Amartya Sen, "The plitical economy of targeting", in: Public Spending and the Poor: Theory and Evidence, Dominique van de Walle and Kimberly Nead, eds, Baltimore, Maryland, Johns Hopkins University Press for the World Bank, 1995, ... p. 22.

الفقراء وحدهم هم أصحاب المصلحة في ذلك البرنامج. وهذا من شأنه إيجاد قاعدة جماهيرية أقوى يمكنها أن تجأر بالشكوى بصورة فعالة عندما تكون نوعية الخدمات غير ملائمة[٤].

ومن الممكن في الممارسة أن تجرى الأمور في الاتجاه الآخر: ففي إطار النفوذ السياسي العام للفئات المتوسطة الدخل والأعلى دخلا، ينحرف اتجاه توفير الخدمات الاجتماعية العامة أحيانا إلى الاحتياجات المتصورة لتلك الفئات، بدلا من احتياجات الأمة في مجموعها أو احتياجات الفقراء بصفة خاصة من أمثلة ذلك الإفراط في الانفاق على المستشفيات المتطورة بدلا من العيادات والصحة الوقائية، وعلى التعليم العالي الذي يحظى بالإعانات المفرطة بدلا من المدارس التقنية والتعليم الابتدائي جيد النوعية)[٥]. فإذا كانت هناك حقا ميزة من وراء أي أزمة مالية، فما ذلك إلا لأنها قد توجه الاهتمام الى هيكل الانفاق الحكومي وتيسر طرح أسئلة عسيرة عما ينبغي أن تكون عليه الأولويات العامة، بدلا عما تبين منها بالفعل حسبما قررته الاختيارات السابقة للحكومة. إلا أن محصلة إعادة التمحيص على هذا النحو قد لا تؤدي بالضرورة الى خدمة الفقراء، لأن ذلك أمر يرتهن بالديناميات السياسية أثناء الزمة.

تحديات استهداف الفقراء في غانا

كان مستوى الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة معا في غانا أقل من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مستهل الثمانينات، عندما تسلمت حكومة جديدة مقاليد الحكم بعد عقد من التدهور الاقتصادي. ومنذ بدء برنامج توطيد الاستقرار والتكيف الهيكلي الذي بدأته الحكومة عام ١٩٨٣ (انظر الفصل السابع)، أدرجت الحكومة إصلاح المرافق المدرسية والصحية المتداعية ضمن أهدافها. وعلى الرغم من طلبات التكيف المالي، تمكنت غانا من تحقيق زيادات وإن تكن صغيرة - في المصروفات الجارية الحقيقية على الخدمات الاجتماعية، حيث يرجع ذلك جزئيا الى تدفق المساعدة الأجنبية بقدر كبير وانتعاش الايرادات الحكومية. وبعد ذلك، أي في النصف الثاني من الثمانينات، وبعد أن بدأ الانتاج في النمو مرة أخرى، بدأت الاصلاحات الهيكلية لنظم الرعاية الصحية والتعليم، وإن أسفر ذلك عن نتائج مختلطة.

ولا بد من إدراك مدى خطورة المشكلة التي تواجهها غانا[٦]. فقد غادر نصف الأطباء البلد بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤، واستمر عددهم في الانخفاض: فبعد أن كان ٨١٧ عام ١٩٨٤، انخفض الى ٦٢٨ طبيبا عام ١٩٨٩. وانخفض

---

(٤) إلا أنه عندما تتدهور نوعية الخدمة إلى ما تحت نقطة معينة، سيختار من يستطيع من الناس التحول من البرنامج الحكومي الى موردين من القطاع الخاص (وعلى أي حال، فإن الحجة المتعلقة بتصميم قواعد جماهيرية شاملة، تغفل بصفة عامة الأشخاص الميسورين، الذين يؤثرون الخروج من النظام العام على أي حال، لأسباب تتعلق بالخصوصية، في مواجهة الشواغل المتصلة بالنوعية).

(٥) انظر مثلا، Nancy Birdsall and Estelle James, "Efficiency and equity in social spending: how and why governments misbehave", in Including the Poor: Procedings of a Symposium Organized by the World Bank and the International Food Policy Rsearch Institute, Michael Lipton and Jacques van der Gaag, eds., (Washington, D.C., World Bank, 1993), pp. 335-358.

(٦) يستند ما يلي الى معلومات مقدمة من جمهورية غانا، واليونيسيف، والبنك الدولي؛ انظر أيضا James Cobbe, "The political economy of education reform in Ghana", in Ghana: the Political Economy of Recovery Donald Rothchild, ed., (Boulder, Colorado, and London, Lynne Rienner Publishers, 1991), pp. 101-115; Paul Glewwe, "The relevance of standard estimates of rates of return to schooling for education policy: a critical assessment"، دورية اقتصاديات التنمية، المجلد ٥١، رقم ٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) الصفحات ٢٦٧-٢٩٠ من النص الانكليزي؛ و Victor Lavy, "School supply constraints and children's educational outcomes in rural Ghana"، دورية اقتصاديات التنمية، المجلد ٥١، الرقم ٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦) الصفحات ٢٩١-٣١٤ من النص الانكليزي، وتقريري البنك الدولي: Ghana: growth, private sector and poverty reduction، مذكرة قطرية، (التقرير رقم 14111-GH)، ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥ (ولا سيما الصفحات ٣٧ - ٤٦) و "Ghana: poverty past, present and future" (التقرير رقم 14504-GH)، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

عدد الممرضات من ٧٤٨ ١٧ عام ١٩٨٢ الى ١٠٤ ٨ عام ١٩٨٧. وفي مجال التعليم، لم يستطع المدرسون العيش اعتمادا على الرواتب الرسمية في ظل النظام القديم، كما أن كثيرا من الأشخاص الممارسين لمهنة التعليم عام ١٩٨٢ كانوا يعتبرون غير مؤهلين. وكان النظام التعليمي في أمس الحاجة الى الكتب المدرسية، والأثاث، واللوازم؛ كما كانت نوعية التعليم منخفضة. ومن ثم فقد سعت غانا - منذ مستهل برنامج التكيف - الى زيادة الموارد المتاحة لهذه القطاعات.

وأدى قلق حكومة غانا من الآثار المترتبة على التكيف بالنسبة للفئات الضعيفة المقاومة من خطر هذه الآثار على استدامة التكيف الى وضع "برنامج العمل للتخفيف من التكاليف الاجتماعية لتكيف عام ١٩٨٨". وهو جهد اشتركت فيه منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي، ويسعى الى معالجة الاحتياجات الأساسية لهذه الفئات في مجال الرعاية الصحية والتعليم وإمدادات المياه. إلا أن البرنامج عانى من عدم كفاية التمويل وسوء الإدارة والتنسيق، كما أنه كان يعامل دائما باعتباره مجموعة مؤقتة من المشاريع أكثر من كونه جزءا لا يتجزأ من برنامج التكيف. يضاف الى ذلك أنه لم يزد أبدا عن كونه برنامجا صغيرا، حتى بمعايير بلد صغير نسبيا(٧).

ورغم ذلك استطاعت غانا، من خلال الجمع بين هذا وبين جهودها الأخرى، رفع نصيب الانفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي الى ٦ في المائة في مستهل التسعينات، أي بنسبة الضعف منذ بداية العقد، وإن يكن ذلك أدنى من مستوى منتصف السبعينيات. ومن ناحية ثانية، وجهت حصة صغيرة بصورة غير متناسبة من الانفاق الى الخدمات المتصلة بالسكان منخفضي الدخل. وتبين الدراسات الاستقصائية لمستويات المعيشة في غانا أن أفقر السكان، البالغة نسبتهم ٢٠ في المائة، لم يحصلوا إلا على ١٢ في المائة من النفقات على الخدمات الصحية عام ١٩٨٩ و ١١ في المائة فقط عام ١٩٩٢. وفي مجال التعليم، كان أفقر السكان البالغة نسبتهم ٢٠ في المائة هم المستفيدون من ١٧ في المائة من الإنفاق الحكومي عام ١٩٨٩ و ١٦ في المائة عام ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، كانت معدلات القيد في التعليم الابتدائي عام ١٩٩٢ تقل بنسبة ٢٦ في المائة بين ظهراني الخمس الأكثر فقرا من السكان، عنها بين ظهراني الخمس الأكثر ثراء منهم.

ويكمن جزء من المشكلة في تمويل هذه النفقات، فالى جانب الدعم المقدم من الميزانية العامة، فرضت رسوم أو زيدت بالنسبة لبعض الخدمات التعليمية والصحية. وينطبق هذا على جميع قطاعات السكان، وإن كانت الزيادات أكثر بالنسبة للخدمات التي تقبل عليها الفئات الأعلى دخلا بكثافة أكبر. وينطبق هذا على الأقل بالنسبة للأسعار الرسمية. ومن ناحية ثانية، يتضح من بيانات الدراسة الاستقصائية في غانا، أن الأسر المعيشية عام ١٩٩٢ كانت تدفع رسوما من أجل الحصول على التعليم العام الذي يفترض أنه مجاني(٨). وهناك أيضا دلائل على أن السكان الريفيين والفقراء بصفة خاصة كانوا يدفعون أكثر من سكان المناطق الحضرية لقاء الخدمات الصحية، وربما كان ذلك بسبب الرسوم غير القانونية، وعدم معرفة الرسوم الصحيحة.

ويؤدي جانب من المشكلة الى إثارة تساؤلات عامة تتعلق بتوجيه المساعدة، سبقت الإشارة اليها آنفا. ولئن كان استرداد التكاليف عن طريق الرسوم التي يدفعها المنتفعون يمكن أن يؤدي دورا في تمويل جزء من الزيادة في النفقات اللازمة، فإن حكومة غانا (وحكومات أخرى كثيرة) لا تعتبر ذلك مناسبا، فيما يتعلق برسوم المدارس

---

(٧) كان الهدف هو إنفاق مبلغ ٨٥ مليون دولار على مدار سنتين؛ ولكن منذ عام ١٩٩٠، لم يحرز "تقدما جيدا" سوى ٨ مشاريع فقط من بين ٢٣ مشروعا (معهد التنمية لما وراء البحار، " التكيف في افريقيا: دروس مستفادة من غانا". ورقة للتزود بالمعلومات رقم ٩٦ (٣)، تموز/يوليه ١٩٩٦).

(٨) البنك الدولي، "جمهورية غانا: برنامج تحسين قطاع التعليم الأساسي" (التقرير رقم 15570 GH)، ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٦، الصفحة ١٣ من النص الإنكليزي.

الابتدائية[٩]. ويضاف الى ذلك أن استرداد تكاليف التعليم والرعاية الطبية دون تحسين في نوعية هذه الخدمات قد يؤدي الى عكس المنشود، لأن الفقراء لن يجهدوا أنفسهم لدفع رسوم خدمات لا يثقون بها. ولا مراء في أنه قد أدخلت تحسينات في غانا منذ مطلع الثمانينات، ولكن ما زال هناك شوط طويل ينبغي قطعه.

الآثار التوزيعية لتفويض السلطات الإقليمية في الصين

إذا كانت الصين قد نعمت بفترة طويلة من ارتفع معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا كبيرا، فإنه لا يزال يتعين عليها توجيه اهتمام خاص في سياساتها الى تعبئة الموارد من أجل البرامج الاجتماعية[١٠]. ونظرا للإصلاح الاقتصادي وإضفاء طابع اللامركزية على الناحية المالية (انظر الفصل السابع)، فقد انخفض تمويل الحكومة للخدمات الاجتماعية انخفاضا كبيرا كحصة من مجموع الانتاج اعتبارا من مستهل الثمانيات. كما أن عدم مواكبة إيرادات الحكومة المركزية لارتفاع الناتج المحلي الاجمالي أدى الى انخفاض نسبي مناظر في نفقات الميزانية. ومن ثم في قدرة الحكومة المركزية على إعادة توزيع الموارد. وانخفض إنفاق الحكومة المركزية على التعليم من ٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٥، الى ٢,٤ في المائة عام ١٩٩٤، بينما ظلت نفقات الرعاية الصحية على ما هي عليه (٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٥ و ٣,٣ في المائة عام ١٩٩٤).

وقبل بدء الإصلاحات، كان التعليم يمول من الاعتمادات المالية المركزية، وبالتالي فإن توزيع الموارد الخاصة بالتعليم كان يتحدد على المستوى المركزي. وعندما أصبحت الموارد المركزية أقل نسبيا، أخذ تمويل التعليم في الصين يعتمد بصورة متزايدة على الرسوم التي يدفعها المنتفعون وعلى أموال الحكم المحلي. وقد زاد هذا من العبء المالي على الأسر المعيشية الفقيرة، ومن ثم قلل من حصولها على التعليم. وعلاوة على ذلك فإنه مع تزايد أهمية أموال الحكم المحلي، زادت الفوارق الإقليمية فيما يتعلق بالانفاق على التعليم -- فالمناطق الأدنى دخلا هي أيضا مناطق أدنى إنفاق حكومي بالنسبة للفرد في مجال التعليم وأعلى مستويات الرسوم الخاصة، الأمر الذي ينتهي الى حلقة مفرغة: فالدخل المنخفض يؤدي الى انفاق تعليمي منخفض مما يسفر عن بطء نمو الدخول واستمرار انخفاضها.

ويمكن تبين نمط مماثل في النفقات الصحية في الصين. فمع تنفيذ الإصلاح الاقتصادي، تحول هيكل نظام الرعاية الصحية الى زيادة الاعتماد على برامج التأمين وفرض رسوم على المنتفعين. ومنذ حلت الكميونات الريفية في مطلع الثمانينات خفض التمويل الجماعي الريفي للرعاية الصحية تخفيضا جذريا وتزايد اعتماد الرعاية الصحية في المناطق الريفية على الرسوم التي يدفعها المنتفعون. ونتيجة لذلك أصبحت الرعاية الصحية التي تمولها الحكومة تركز على السكان الحضريين، ولا سيما موظفي الحكومة وأقلية صغيرة من السكان الريفيين.

وبشكل أعم، لا يزال التخفيف من حدة الفقر شاغلا ملحا في الصين. وقد كان هذا في جانب منه نتيجة للأخذ باللامركزية، كما سبقت الاشارة، حيث زادت الحكومة المركزية بالفعل منذ ذلك الوقت إنفاقها على برامج التخفيف من حدة الفقر التي تستهدف المناطق الفقيرة والسكان الفقراء يضاف الى ذلك، من ناحية ثانية، أن تدفق المهاجرين الى المدن سعيا وراء نصيب في دينامية الاقتصاد الصيني أدى الى إغراق يتجاوز قدرة المناطق الحضرية على استيعاب عمال جدد. وظهرت نتيجة لذلك فئة من المهاجرين الفقراء العاطلين جزئيا، أضافت بعدا جديدا الى مشكلة الفقر.

ومجمل القول، فإن تحقيق مستوى أكثر إنصافا من خدمات الرفاه الاجتماعي يقتضي مزيدا من النشاط من جانب الحكومة المركزية في أدائها لمهمتها من أجل إعادة التوزيع. وسوف تدعو الحاجة، مثلا، الى زيادة المساعدة

---

(٩) للاطلاع على رأي نقدي للمصروفات المدرسية في مرحلة التعليم الابتدائي، في غانا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، انظر Sanjay Reddy and Jan Vandemoortele, "User financing of basic social services"، ورقة عمل التقييم، والسياسات العامة والتخطيط، اليونيسيف، ١٩٩٦.

(١٠) تستند هذه المناقشة، بصفة خاصة الى منشور البنك الدولي The Chinese Economy: Fighting Inflation, Deepening Reforms، المجلد الثاني، واشنطن العاصمة، البنك الدولي، نيسان/أبريل ١٩٩٦، المرفق ٢.

المركزية المقدمة، إذا أرادت الصين أن تحقق هدفها المتمثل في تعميم الانتفاع بتعليم أساسي جيد مع حلول القرن المقبل وفي مجال الرعاية الصحية، سوف يتعين إيجاد وسيلة لمد نطاق تغطية نظام التأمين بحيث يتجاوز موظفي الحكومة أو المشاريع الحكومية، أو إيجاد شكل آخر من أشكال التمويل وتوفير الخدمات [11].

الخدمات العامة والإصلاحات الموجهة نحو السوق في نيوزيلندا

إن الاهتمام بتوفير القدر الكافي من الخدمات الاجتماعية لمن يستحقها من السكان يمثّل شاغلا هاما في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية على السواء. وقد تكون الموارد أقل ندرة، غير أن الناس يطالبون مع ذلك بإنفاق تلك الموارد - إيراداتهم الضريبية - إنفاقا سليما. وفي نيوزيلندا مثلا، على إثر زيادة كبيرة في الانفاق الاجتماعي الحكومي في بداية الثمانينيات، أصبحت السياسة العامة تركّز على التحرير الشامل والتوطيد المالي[12]. وأعرب أيضا عن القلق بشأن آثار النظام الضريبي وبرامج الرعاية الاجتماعية على حوافز العمل. وعندما تولت حكومة جديدة السلطة في عام ١٩٩٠، عززت الإصلاحات الموجهة نحو السوق التي كانت قد بدأت في الثمانينيات، وشرعت في إرساء التوطيد المالي على أساس التحكم في الانفاق، وخاصة في مجال الرعاية الاجتماعية في المحل الأول.

وفي مجال التعليم، أنهت الحكومة مجانية تعليم المرحلة الثالثة (الجامعية) وفرضت رسوما، ولكنها وفرت أيضا المساعدة المالية التي تقدم المستفيدين بعد فحص حالتهم المالية، ووسعت نطاق إمكانية الحصول على قروض التعليم. كذلك اشتدت المنافسة بين الجامعات في مجال توفير التعليم: إذ رصدت الحكومة الأموال العامة للجامعات على أساس عدد الطلاب المسجلين وعدد الدورات الدراسية. وفي مجال الرعاية الصحية، جرى تقليص دور الحكومة إلى حد كبير بوصفها الجهة القائمة مباشرة بتوفير الخدمات، بينما أبقي على دورها في مجال تمويل نظام الرعاية الصحية الوطني النطاق وإدارته. بيد أنه لم يتحقق حتى اليوم تحسن ملموس في الكفاءة في مجال توفير هذه الخدمات[13].

ويتجاوز إصلاح الانفاق الاجتماعي في نيوزيلندا فرض رسوم الانتفاع. كما أن حجم الإنفاق على برامج التأمين ضد البطالة جرى تخفيضه عن طريق تطبيق معايير استحقاق أكثر صرامة وخفض نسبة استبدال الدخل. كذلك خفضت مدفوعات الرعاية للوالد الوحيد/الوالدة الوحيدة وللمرضى والمصابين بالعجز. وفي الوقت نفسه، شُرع في تنفيذ عدد من برامج مساعدة العاطلين الموجهة إلى العاطلين عن العمل لفترات طويلة، والتي توفر خدمات إعادة التدريب والتشغيل.

---

(١١) ستمتد الفوائد المترتبة على تقديم تلك الأموال إلى ما يتجاوز نطاق الخدمات المباشرة المقدمة: ومن القيود التي تحد من سرعة إصلاح المشاريع الحكومية أنه يتعين عليها تحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الخدمات الاجتماعية للعمال الحضريين.

(١٢) ورد استعراض برنامج الإصلاح الكامل في مؤلف Lewis Evans, Arthur Grimes and Bryce Wilkinson, with David Teece, "Economic reform in New Zealand 1984-95: the pursuit of efficiency", Journal of Economic Literature, vol. XXXIV, No. 4 (December 1996), PP. 1856-1902; see also, Marco Cangiano, "Accountability and transparency in the public sector: the New Zealand experience" ورقة عمل صندوق النقد الدولي WP/96/122 (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

(١٣) للاطلاع على التفاصيل، انظر Organization for Economic cooperation and Development (OECD), Economic Surveys: New Zealand (Paris, OECD, 1996), PP. 114-121.

وهناك بعض المؤشرات على ازدياد عدم تكافؤ توزيع دخل الأسر المعيشية في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٥، مما يعكس التخفيض الواسع النطاق في مستحقات الرعاية الاجتماعية[١٤]. وحدث أيضا رد فعل سياسي للتخفيض الحاد في الإنفاق الاجتماعي. وفي حين أظهرت نتائج انتخابات عام ١٩٩٦ استمرار التأييد العام للتوطيد المالي عموما، كان هناك أيضا تأييد لقدر من الزيادة - مهما كان صغيرا - في الإنفاق الاجتماعي.

الحد من التكاليف وتقليص نطاق شبكة الأمان في الولايات المتحدة الأمريكية

في الولايات المتحدة، ازداد حجم الإنفاق الحكومي على مستحقات الرعاية الاجتماعية - بما في ذلك برنامج دخل التقاعد، والرعاية الصحية لكبار السن، ومختلف البرامج التي يستفيد منها الأشخاص حسب حالتهم المالية. وتصاعدت هذه الزيادة من ٥,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٨ إلى ١١,٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وكان هناك، بوجه خاص، عاملان وراء هذا الاتجاه، هما زيادة متوسط العمر المتوقع، التي ترتبت عليه زيادة في النفقات على المسنين؛ وارتفاع معدل الأسر المعيشية التي يرعاها والد وحيد، مما زاد كثيرا في أعداد المستحقين لمساعدات مكافحة الفقر. وفضلا عن ذلك، أدى الارتفاع الكبير في تكاليف الرعاية الطبية إلى زيادة حادة في نفقات الرعاية الصحية العامة للفقراء وكبار السن. وفي الوقت نفسه، فإن التأييد الجماهيري البالغ القوة في العقدين الأخيرين لتوفير دخل حكومي للمتقاعدين المعوقين - والذي ينطوي على مصلحة لغالبية السكان بشكل أو بآخر - هذا التأييد جعل من الصعب سياسيا الحد من تزايد هذه المصروفات، فضلا عن خفضها إلى مستوى أدنى.

إلا أنه مع اتفاق الحزبين السياسيين الرئيسيين على تحقيق توازن الميزانية الاتحادية بحلول عام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى التعهدات بخفض الضرائب، تحول التركيز السياسي إلى برامج المستحقات الاجتماعية بوصفها المجال الذي يمكن أن يتحقق فيه أكبر تخفيض في الإنفاق. واقتُرح إجراء تخفيضات لم يسبق لها مثيل في نمو النفقات على برامج الرعاية الصحية، بينما شُرع في تنفيذ مراجعة لبرامج المساعدة الاجتماعية للفقراء. وبالإضافة إلى خفض المصروفات الحكومية وتقليص دور الحكومة بوصفها الجهة المقدمة لهذه الخدمات، فإن هذه السياسات الجديدة تعكس مجالا لتوافق الآراء السياسي بشأن دور إعادة التوزيع الذي تضطلع به الحكومة أضيق مما كان في العقود السابقة.

وصدر في آب/أغسطس ١٩٩٦ قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية الذي أنهى الضمان الاتحادي لتقديم المعونة للفقراء، بعد أن دام ستة عقود. ففي الماضي، كانت المنح الاتحادية غير المحدودة التي تقدم إلى حكومات الولايات المتحدة والحكومات المحلية تناظر ما تنفقه هذه الأخيرة على برامج المساعدة الحكومية. وتجري حاليا الاستعاضة عن هذه المنح بمنح مجمعة (مبالغ إجمالية)، مما يعطي الولايات مجالا للتصرف لبرمجة المساعدات. ونظرا لأن الهدف هو خفض التمويل العام، فإنه سيتعيَّن على الولايات أن تواجه خيارات صعبة في توزيع ما تحصل عليه من منح محدودة. وتختلف الولايات بالفعل من حيث قدرتها ورغبتها في زيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، كما أن هذه الاختلافات يمكن أن تزداد. وفضلا عن ذلك، فإنه إذا زاد عدد السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة عن العدد المتوقع بعد توزيع المنح، فإن الولايات والمحليات ستكون مضطرة إلى تحمل كامل التكاليف الإضافية، وهو ما قد يعني بالضبط عدم تقديم الخدمات كاملة إلى جميع الأشخاص الذين يحتاجونها. وبالإضافة إلى ذلك، حددت مهلات زمنية قصوى للحصول على المساعدات الاتحادية لدعم الدخل، وذلك بهدف القضاء على ما يسمى بثقافة الاتكال. واتخذت بعض التدابير المتعلقة بالتدريب الوظيفي غير أنه ليس مؤكدا ما إذا كان سيوجد عدد كاف من الوظائف التي يمكن أن يتنافس عليها المنتفعون سابقا من منح الرعاية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشخص يفقد أهلية الحصول على الرعاية الصحية الممولة اتحاديا والخاصة بالفقراء بعد مرور سنة على فقده دعم الدخل، مما يضطر الولاية أو الحكومة المحلية

---

(١٤) بلغ متوسط الدخل الأسبوعي لأعلى خُمس من الأسر المعيشية زهاء ٣,٣٥ مرة متوسط دخل أدنى خُمس من الأسر المعيشية في السنة المالية ١٩٨٨/٨٩، وارتفع إلى ٣,٥ مرة في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥، استنادا إلى بيانات الإحصاء في نيوزيلندا، "Household income and expenditure survey", New Zealand official Yearbook، أعداد مختلفة.

أو المؤسسات الخيرية الخاصة إلى تحمّل مسؤولية ذلك. وبإيجاز، فإن النظام الجديد يقلص نطاق شبكة الأمان الاجتماعي للفقراء[١٥].

الخدمات الاجتماعية في فترة الانتقال: الاتحاد الروسي وهنغاريا

نشأت الحاجة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى نظم جديدة تماما لتمويل وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية وتوفيرها. ففي ظل التخطيط المركزي، نظمت برامج اجتماعية عديدة على مستوى مؤسسات الدولة، على الرغم من أن التمويل كان يخصص لها من ميزانية الحكومة المركزية. ثم نشأت الحاجة الآن إلى نظم جديدة لتوفير الخدمات وتمويلها.

وفي الاتحاد الروسي، تقلص التمويل المركزي خلال حالة الاضطراب العام التي صحبت السنوات الأولى من فترة الانتقال. وفضلا عن ذلك، فبينما تعيّن وضع أنماط جديدة لتقديم الخدمات، نشأت مطالب إضافية على المنح الاجتماعية بسبب الاختلالات الناشئة عن عملية الانتقال ذاتها، كما ينعكس ذلك في إحصاءات الصحة الآخذة في التدهور. بيد أن البيانات تشير إلى أن العمالة في قطاعي الصحة والتعليم لا تزال ثابتة؛ وإذا ما أضفنا إلى ذلك الحالات العديدة من الإفراط الكبير في عدد الموظفين تبيّن أنه لم تحدث بعد إعادة هيكلة واسعة النطاق في مجال تقديم الخدمات[١٦].

ولا يزال هناك توافق في الآراء في الاتحاد الروسي على أن الحكومة هي التي ينبغي أن تكون الجهة الموفرة للرعاية الاجتماعية. ولا تزال الحكومة الاتحادية حتى الآن هي الجهة الموفرة الرئيسية للخدمات، غير أن قدرتها على القيام بهذا الدور محدودة بسبب القيود الصارمة على الموارد المالية. ولا يزال الإنفاق على الرعاية الاجتمعية أكبر بند في الميزانية المركزية، إذ يستأثر بنسبة ٢٦ في المائة من مجموع النفقات، أو ما يزيد على ٧,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال البرلمان يكثر من إصدار التزامات بالمستحقات غير ممولة، مما يفاقم عبء الحكومة المركزية. وفي الوقت نفسه، فإن عملية نقل المسؤولية عن الإنفاق الاجتماعي إلى الحكومات المحلية لم تتم بعد، لأن العديد من الحكومات المحلية تفتقر إلى إمكانية الحصول على الموارد الكافية لتغطية تلك النفقات.

وعلاوة على ما تقدم، فإن فعالية الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في توجيه الموارد الحكومية إلى المعوزين لا تزال منخفضة جدا، نظرا لأن البرامج الاجتماعية الحكومية ليست واضحة الأهداف بصورة عامة؛ وهناك، بدلا من ذلك، اعتماد مفرط على إعانة مالية شاملة لتغطية تكاليف تقديم الخدمات. وقد شرع في التحول إلى فرض رسوم الانتفاع ومساهمات أرباب العمل لتكملة التمويل الحكومي، غير أن ذلك يتقدم ببطء. إذ أن الأخذ بالآليات والإجراءات والمؤسسات اللازمة لتطبيق هذا النهج الجديد يتطلب وقتا، حتى في أفضل الظروف.

وفي هنغاريا، بدأت عملية إعادة هيكلة نظام الرعاية الاجتماعية في بداية فترة الانتقال، وكان الهدف منها إعطاء الدولة دورا أقل هيمنة في مجال التمويل والإدارة. وبدلا من تخصيص الموارد السنوية من الميزانية المركزية، كما هو الشأن في ظل التخطيط المركزي، أنشأت الحكومة صندوقين للتأمين، أحدهما للرعاية الصحية والآخر للمعاشات (كما ترد مناقشته أدناه). ونظم الصندوقان بوصفهما كيانين منفصلين ومستقلين، لكل منهما مجلس يتكون من ممثلين

---

(١٥) ينطبق ذلك بوجه خاص على الفقراء من غير كبار السن وغير المعوقين (انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الدراسات الاقتصادية (Economic Surveys): الولايات المتحدة (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، صفحة ١١٥).

(١٦) انظر: M. Horton, "Health and education expenditures: Russia, the Baltic States and the other countries of the former Soviet Union"، ورقة عمل صندوق النقد الدولي، رقم ١٢٦/٩٦، واشنطن العاصمة، ١٩٩٧.

للمنتفعين ولأرباب العمل. وتم الإبقاء على المزايا الأخرى غير التأمينية، مثل مخصصات الأطفال، والمعاشات التقاعدية التكميلية، والمدفوعات التحويلية الأخرى، بوصفها من مسؤولية الميزانية المركزية.

بيد أنه على الرغم من نية تقليص دور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية، فقد ارتفع مستوى المصروفات الجارية. ويتزايد باستمرار عجز صندوق التأمين الصحي المنشأ حديثا منذ عام ١٩٩١، وذلك بسبب ازدياد الإنفاق على تكاليف الرعاية الصحية والمتأخرات في مساهمات المؤسسات. وفي النهاية، اضطرت الدولة إلى سداد العجز. وبصورة أعم، ازدادت نفقات الحكومة الهنغارية على الرعاية الاجتماعية من ١٣ في المائة إلى ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٤. بيد أنه حدث تغيير كبير في النفقات في اتجاه المدفوعات والإعانات التي تقدم للأسر المعيشية بعد فحص حالتها المالية، للمحافظة على مستوى معيشتها، وذلك بسبب التخفيض الكبير في الدعم العام لأسعار الاستهلاك.

حالة إصلاح نظام المعاشات التقاعدية لكبار السن

تشكل المعاشات التقاعدية لكبار السن برامج حكومية رئيسية لتحويل الدخل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وبعض البلدان النامية[١٧]. ولا داعي لأن تكون الحكومة هي المورد الوحيد لهذه البرامج، لأن أفرادا كثيرين سيسعون على أية حال الى شراء "عقود" لتنظيم دخلهم على مدى مراحل حياتهم: والواقع أن هذه البرامج تتوافر لدى شركات التأمين في بلدان كثيرة في شكل مرتبات سنوية. وبموجب هذه الخطط، يدفع الشخص أقساطا على مدى فترة من السنوات لقاء حصوله على دفعات منتظمة تبدأ في فترة زمنية آجلة للتعاقد وتستمر حتى وفاته ويوفر أصحاب الأعمال للموظفين غالبا مرتبات تقاعدية منظمة للدخل على أساس جماعي بدفع جزء من مجموع الأجور.

وتصبح الحكومات معنية بتوفير المعاشات التقاعدية لكبار السن لأن العرض في السوق وحده لن يكون كافيا لسببين جوهريين هما أن تغطية السكان ستكون قليلة جدا، وأن التكلفة ستكون باهظة جدا. وتشمل أسباب الاخفاقات السوقية كلا من مشكلة "الاختيار المعاكس" في أسواق التأمين، التي أشير اليها في الفصل الخامس (هل سيقوم الرجال بتقديم "دعم مالي" للمرتبات السنوية للنساء الأطول عمرا؟"، والوفورات في تكلفة الوحدة (وفورات الحجم) التي تتحقق حين يغطي أي برنامج إلزامي الأمة بكاملها. كما أن شركات التأمين الخاصة لا تستطيع بوجه عام أن تقدم سياسات تكفل عدم تآكل قيمة المعاش التقاعدي بسبب تضخم لم يكن في الحسبان.

وتقدم الحكومات هذه البرامج أيضا نظرا للفرص التي تتيحها لإعادة توزيع الدخل، ذلك أن كبار السن هم، في كثير من البلدان، من بين الشرائح السكانية المنخفضة الدخل، ولا سيما إذا كانوا لا يحصلون على معاشات تقاعدية في سنهم هذا. وتمول الحكومات الكثير من برامج المعاشات التقاعدية لكبار السن، على اعتبار أن ذلك هو في الواقع تحويلات من العاملين من السكان الى المتقاعدين من السكان، بالمقارنة مع برامج تنظيم الدخل حسب مراحل الحياة، التي تنشأ في القطاع الخاص. وبذا تكون هذه البرامج مثالا على المهمة التي تضطلع بها الحكومة لإعادة توزيع الدخول. لكن إدارة الحكومة لبرامج المعاشات التقاعدية لكبار السن لها مبرر آخر، هو أن هذه البرامج واحدة "من السلع الجديرة

---

(١٧) يستخدم مصطلح "الضمان الاجتماعي" أحيانا للإشارة الى المعاشات التقاعدية لكبار السن، وهي موضوع التركيز في هذه المناقشة، ولكنه يشير غالبا الى فئة أكبر من السياسات الاجتماعية التي توفر فيها الحكومة شكلا ما من أشكال التأمين الاجتماعي ضد فقدان الدخل من جراء حدوث عدة حالات طارئة غير مشمولة بالتأمين أو مشمولة به جزئيا (البطالة، والعجز، والخلف المعالون، وما الى ذلك) وتدرج الشيخوخة عموما في عداد الحالات الطارئة، وذلك، كما يرد البيان في صلب هذا الفصل، على الرغم من أن ذلك الجانب من المعاشات التقاعدية لكبار السن المتعلق بتحويل الدخل، يتسم بأهمية خاصة. وللاطلاع على معالجة أوفى لهذا الموضوع، انظر "الابقاء على الضمان الاجتماعي" "Sustaining Social Security" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.3).

بالإعانة". وهذا المبرر يعكس في جوهره الحجة القائلة بأن الأفراد، إذا ما تركوا وشأنهم، لن يعملوا بما يخدم مصالحهم الخاصة على خير وجه وبأنه يتعين على الحكومة إذن أن تتدخل بما يكفل تأمين الأفراد لشيخوختهم(١٨).

وقد نشأ، منذ عهد قريب، اهتمام كبير بتغيير برامج المعاشات التقاعدية لكبار السن بحيث لا تعود هذه البرامج تحويلات بين الأجيال في المقام الأول، بل تصبح بصفة رئيسية برامج إلزامية للادخار. وهذا بالفعل هو واقع الحال في عدد قليل من البلدان، وإن تكن بلدان كثيرة أخرى تنظر في إجراء هذا التغيير. وإذا ما أقدمت هذه البلدان على إجراء هذا التغيير، فإن عنصر التوزيع سينتفي من برامجها، وسيتعين الاستناد إلى أسس أخرى للدفاع عن استمرار هذه البرامج كأنشطة حكومية.

وبعبارة أخرى، فقد حولت بعض البلدان برامجها الاجتماعية للمعاشات التقاعدية لكبار السن من برامج "استحقاقات محددة" في جانبها الأكبر الى ترتيبات "اشتراكات محددة" أساسا. وفي الحالة الأولى، تقرر الحكومة القواعد التي تحدد المبالغ التي يتلقاها المتقاعدون، وتفرض الضرائب على العاملين من السكان وعلى المشاريع (في بعض البلدان) كيما تتوفر الموارد المطلوبة(١٩). وفي الحالة الثانية، يسهم الموظفون كما يسهم أصحاب العمل (في بعض البلدان) بنصيب من التدخل، محدد سلفا بل وملزم، في برنامج للادخار، ويجني الموظفون كل ما تكسبه مدخراتهم الى حين تقاعدهم(٢٠).

والسؤال الذي يطرح نفسه إذن هو: إذا أصبح الضمان الاجتماعي للمسنين مجرد خطة للادخار فحسب، فما هي الأسباب الوجيهة لبقاء الحكومة معنية بهذا الأمر على الاطلاق؟

من الاجابات الممكنة على هذا السؤال أن، يتعين على الحكومة الاضطلاع بدور مباشر، لأن النظام المالي في البلد ليس من التطور بقدر كاف (حجة اخفاق السوق) وبالتالي فإن سبل الادخار المناسبة غير متوافرة. ووفقا لهذه الحجة، فإن الحكومة قد تنسحب من هذا النشاط متى حقق النظام المالي التطور الكافي. لكن يظل يتعين على الحكومة أن تشرف على برامج المعاشات التقاعدية في القطاع الخاص لتكفل حسن ادارتها، ولتفرض سداد المدفوعات الى الصناديق، ولتضمن عدم وجود تمييز ضد الأفراد الذين يشكلون مجازفة أكبر؛ لكن لن يتعين على الحكومة أن تدير البرامج ادارة مباشرة. وحتى هنا، فإن فرض الحكومة سداد اشتراكات الموظفين (الادخار القسري) لا يجبر تبريره إلا في حجة "السلعة الجديرة بالدعم" (مثل التغلب على قصر النظر). وعلى أي حال، فإن هذه الأسئلة ستبدأ في الظهور مع وضع بعض خطط الاصلاح.

الولايات المتحدة

تواجه نظام الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة زيادة عارمة في التزامات المعاشات التقاعدية في المستقبل، نظرا لشيخوخة السكان، والنظام برنامج يقوم على أساس استحقاقات محددة ويمول من ضرائب الأجور التي تفرض على أصحاب العمل وعلى العاملين. وتحدد الاستحقاقات على أساس مستويات الكسب وعدد سنوات الاشتراك وتربط بعامل التضخم. ويمول هذا البرنامج في المقام الأول على أساس دفع الاشتراكات أولا بأول، وعلى فرض

---

(١٨) يقول البعض إن هذا يمثل حالة أخرى لإخفاق السوق؛ الذي يسمى بـ "الخطر المعنوي"، والذي لا يؤمن الأفراد فيه شيخوختهم لأنهم يشعرون بالثقة في أن المجتمع لن يدعهم يجوعون؛ ومن ثم فإن الحكومة تتجنب هذا السلوك عن طريق جعل المشاركة في برامج المعاشات التقاعدية لكبار السن أمرا إلزاميا.

(١٩) إذا ما نفذت أموال برامج المعاشات التقاعدية، فإنه يتعين الوفاء، بالتزامات الحكومة نحو المعاشات التقاعدية من ايرادات الضرائب العامة.

(٢٠) بما أن حصائل مدخرات الفقراء قليلة عموما، فإن دخلهم من المعاشات التقاعدية يستكمل عادة بتحويل تقليدي.

الضرائب على العاملين وأصحاب العمل الحاليين من أجل دفع الاستحقاقات الى أصحاب المعاشات التقاعدية الحاليين. بيد أن ضرائب الضمان الاجتماعي، - نظرا الى إزدياد عدد المتقاعدين -، تنطوي كذلك على عنصر ادخاري: ذلك أن هذا النظام يدير فائضا في الوقت الحالي يستغله وبذا تتجمع لديه موارد للمستقبل وذلك، أي حين يقل عدد العاملين بالنسبة لكل متقاعد. واستنادا الى التوقعات الديمغرافية، فإن الأموال المتاحة للضمان الاجتماعي حاليا تعد غير كافية بالقياس الى التزاماته في المستقبل.

وبعبارة أدق، فإن الايرادات من الاشتراكات ومن ضرائب الدخل المفروضة على استحقاقات المعاش التقاعدي، وفقا للقانون الحالي ولتوقعات أمناء نظام الضمان الاجتماعي، ستزيد على نفقات البرنامج حتى عام ٢٠١١ فقط. وبعد عام ٢٠١٨، ستزيد النفقات على الايرادات المتأتية من الضرائب ومن دخل الفائدة على الأموال المتجمعة في صناديق الضمان الاجتماعي الاستئمانية كافة. وستكون الصناديق الاستئمانية نفسها قد استنفدت في عام ٢٠٢٩. وبعد ذلك التاريخ، سيتعين إما خفض المدفوعات وإما توفير ايرادات أخرى لتغطي، في نهاية المطاف، حوالي ٣٠ في المائة من استحقاقات البرنامج. وعليه فإن هناك اتفاقا واسع النطاق على وجوب إصلاح النظام الحالي. أما كيفية نهج تحقيق ذلك فما زالت موضوع نقاش سياسي كبير. واستنادا الى مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس، فإنه:

"ينبغي النظر في طائفة متنوعة من النهج، إلا أن أي تغييرات محتملة يجب أن تكفل أيضا ألا تعرض للخطر ما يناله كبار السن والمعوقون من استحقاقات تخفيف وطأة الفقر وزيادة الأمن الاقتصادي[٢١]".

وقد حدد المجلس الاستشاري الرئاسي المعني بالضمان الاجتماعي ثلاثة نهج رئيسية، لكل منها ضروب مختلفة في وسائل التمويل وأساليب استثمار الأموال ومستويات الاستحقاقات[٢٢]، ومن الأهمية بمكان أن أحد هذه الخيارات، وهو اقتراح، "الحفاظ على الاستحقاقات" سيحدث عدة تعديلات طفيفة نسبيا في فرض الضرائب وربط الاستحقاقات بالتضخم وتوسيع نطاق تغطية القوى العاملة، وإدارة حافظات الصناديق الاستئمانية، وبذا يسد النقص في التمويل. وفي ذلك الصدد، لا يعتبر نظام الولايات المتحدة مثقلا على نحو خطير بالأعباء، وبذا يمكن تأمين هذا النظام تماما. وتتطلب الخيارات الأخرى إضافة صيغ مختلفة من البرامج الادخارية (المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات) كما أشير الى ذلك أعلاه. وسينطوي الاختيار بين النظم المختلفة على مبادلات بين مسؤولية كل من الفرد والحكومة، وعلى تحويل الدخول بين الأجيال، وعلى الأخطار والمكاسب، التي تترتب على وسائل الاستثمار البديلة لأموال الضمان الاجتماعي، كما أن من المنتظر أن تحد شعبية النظام الحالي والاعتماد عليه من التغييرات التي قد تكون مقبولة سياسيا.

اليابان

في اليابان، احتل موضوع التمويل العام لبرنامج التقاعد مكان الصدارة في المناقشات العامة بوصفه تتويجا لسنوات عديدة من التغيير الهيكلي في الاقتصاد. أولا، شهدت نسبة المعالين من كبار السن - أي نسبة الأشخاص في الخامسة والستين من العمر فما فوق الى الأشخاص الذين هم بين الخامسة عشرة والخامسة والستين من العمر - زيادة ملموسة، إذ ارتفعت من ١٠,٢ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ١٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ١٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٠. وشهدت نفقات الضمان الاجتماعي - بما في ذلك المعونة العامة والرعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي والصحة العامة والرعاية الطبية والخدمات الطبية لكبار السن - زيادة إذ ارتفعت من ٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي

(٢١) United States, Council of Economic Advisors, Economic Report of the President (Washington, D.C., February 1997), p. 117.

(٢٢) للاطلاع على مناقشة لهذه النتائج، انظر E. Gramlich, "Different approaches for dealing with Social Security", Journal of Economic Persepectives, vol. 10, No. 3 (summer 1996), pp. 55-66 و Peter A. Diamond, "Proposals to restructure Social Security", Journal of Economic Perspectives, vol. 10, No. 3 (summer 1996), pp. 67-88.

في عام ١٩٧٠ الى ١١,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ (انظر الشكل السادس - ١). وكان حوالي ٤٠ في المائة من هذا الرقم الأخير من نصيب المعاشات التقاعدية.

ثانيا، شهد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الياباني الحقيقي على المدى الطويل تباطؤا آخر على ما يبدو: فقد حل محل الأيام التي شهدت معدلات نمو بمتوسط سنوي قدره ١٠ في المائة في الستينات معدلات نمو سنوية قدرها ٤ في المائة في السبعينات وفي الثمانينات؛ بل إن معدلات النمو تلك تبدو الآن عالية بالمقارنة مع المعدلات القياسية للتسعينات (انظر الجدول ألف - ٢). وكان يعني تباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي تباطؤا في نمو الايرادات الضريبية في حين أنه في ظل الضغط الشديد لمواصلة الانفاق على البرامج المختلفة ارتفعت نسبة الدين العام الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي من ١١,١ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٥١,٢ في المائة في عام ١٩٨٠، وواصلت هذه النسبة الارتفاع في الثمانينات (انظر الشكل السادس - ١).

الشكل السادس - ١- الضمان الاجتماعي والدين العام في اليابان، ١٩٧٠-١٩٩٦

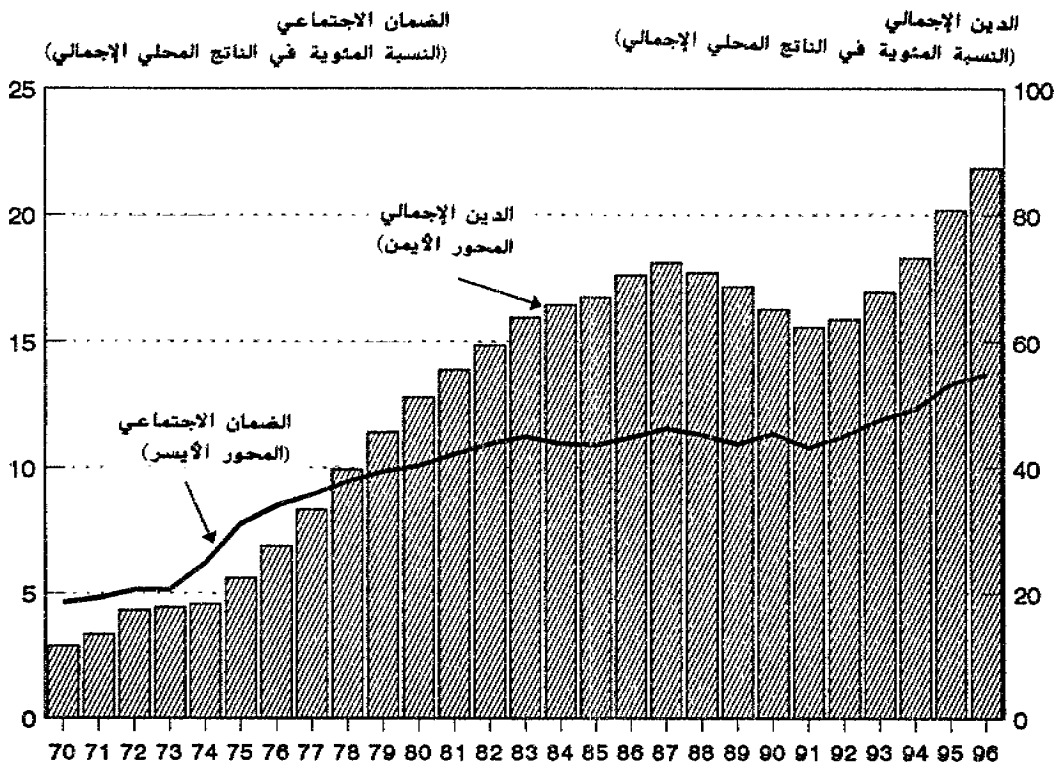

المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التوقعات الاقتصادية، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

وبعبارة أخرى كان من الجلي قبل أكثر من ١٥ سنة، أن معدل الزيادة في الدين العام أمر لا يمكن تحمل استمراره، خاصة وأنه كان من المتوقع أن يظل السكان يشيخون بسرعة، بما يقلل من مساهماتهم في الايرادات الضريبية بينما يزداد سحبهم من برامج الضمان الاجتماعي. وبالتالي فقد أدخلت في الثمانينات تعديلات ضريبية بدأت في النفاذ في السنوات الأخيرة من العقد، الى جانب إزدياد الايرادات من النمو، الأسرع مؤقتا، في الناتج المحلي الإجمالي ومن تضخم الأصول في الأسواق المالية المنتعشة. ووصلت نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي ذروتها عند ٧٢,٥ في المائة في عام ١٩٨٨، ثم بدأت في الهبوط، على الرغم من أن برامج مكافحة الانكماش في التسعينات قد وصلت بالنسبة الى حوالي ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٩٦، وعلى الرغم من توقع بلوغ مستويات أعلى في السنوات المقبلة.

وبذا تكون الشواغل التي تحدد المنظور وبنود السياسة اليوم هي ذاتها التي كانت قائمة في أوائل الثمانينات. فنسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي ما زالت تنمو بصورة لا يمكن استمرار تحملها، بينما ينتظر أن ترتفع نسبة المعالين الى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ وأن تصل الى ٥٠ في المائة في عام ٢٠٥٠. واذا ما اقترنت بشيوخة السكان باستمرار التباطؤ في نمو الاقتصاد الياباني، فإن ذلك قد يفرض ضغطا كبيرا على الميزان المالي والدين العام.

وبالنظر الى ما تقدم، أعادت الحكومة في عام ١٩٩٤ تشكيل برنامجي التقاعد الرئيسيين الحكوميين، اللذين يغطيان معا أكثر من ٨٥ في المائة من نظام الضمان الاجتماعي، وهما برنامج المعاشات الوطني (الذي يوفر معاشا تقاعديا أساسيا لكل مواطن) وبرنامج المعاشات التقاعدية للموظفين (الذي يزود موظفي القطاع الخاص بمعاشات تقاعدية تقوم على أساس الدخل والاشتراكات). ويشمل الاصلاح ثلاثة تغييرات رئيسية تتوفر عموما في اصلاحات كثير من خطط المعاشات التقاعدية: فقد زيدت معدلات الاشتراكات، ورفعت سن الأهلية (من ٦٠ الى ٦٥ عاما) وخفض معدل نمو الاستحقاقات (بربطها بالدخل الصافي بعد اقتطاع الضرائب، وهو الأبطأ نموا، بدلا من الدخل الجمالي). وتوقعت التنبؤات أن تكفل هذه التغييرات إمكان استمرار هذا البرنامج على المدى الطويل، شريطة أن ترفع الحكومة مساهماتها في تمويل الضمان الاجتماعي من ١,٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ الى حوالي ٢ في المائة في عام ٢٠٢٠.

إلا أن هذا في حد ذاته لن يحل المشكلة. ذلك أنه، بالاستناد الى توقعات الانفاق المالي الحالي، بما في ذلك نظام الضمان الاجتماعي، يتعين أن يرتفع العبء الضريبي الى أكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٢٥[٢٣]. وسيتطلب هذا مجموعة من الضرائب قد يكون لها، على ما يبدو، آثار مثبطة ملموسة، يعاني نمو الاقتصاد من جرائها. وعملا على إبقاء العبء الضريبي على الاقتصاد الوطني دون نسبة ٥- في المائة ومن أجل الحفاظ على التوازن الضريبي على المدى الطويل، سيتعين على الحكومة النظر - لا في إدخال تعديلات أخرى في برامج المعاشات التقاعدية فحسب - بل وأيضا في مكونات النفقات والايرادات الضريبية على نحو أعم.

وقد بدأ بعض المؤلفين اليابانيين يطرحون سؤالا أكثر تحديا، هو: هل ستستمر اليابان طوال عدة عقود مقبلة في حاجة الى نظام الضمان الاجتماعي الذي يقوم على أساس دفع الاستحقاقات أولا بأول، والذي ما زالت اليابان تفخر به؟. فقد أجرى هذا النظام تحويلات ما بين الأجيال من أجل تحسين توزيع الثروة على الأجيال. وفي العقود التي نعم فيها جيل الشباب بمزايا كبيرة من الازدهار الاقتصادي القائم على أساس التراكم الناتج من الأنشطة الاقتصادية الماضية، لم يكن جيل المسنين من سعة الحال بما يكفي لتجميع ثروة تكفي لإعالتهم أنفسهم على نحو واف بعد التقاعد. ونتيجة لذلك، لوحظ وجود فجوة واسعة في مقدار الكسب طوال الحياة بين الفئتين. غير أن النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في اليابان، في الوقت الراهن أقل بكثير منه في الماضي، وليس منتظر أن تكون الفجوة ما بين الأجيال في مقدار الكسب طوال الحياة كبيرة، كما أن نصيب الفرد من جيل الشباب الحالي من الدخل مرتفع بدرجة معقولة. ويرى البعض في هذا سببا اقتصاديا واجتماعيا كافيا للتحول الى نظام معاشات تقاعدية ممول تمويلا كاملا

---

(٢٣) انظر اليابان، وزارة الصحة والرعاية Fukushi Vision, March 1994 21، (الرؤية المتعلقة بنظام الرعاية في القرن الحادي والعشرين).

وتديره وكالات خاصة. ويمكن قصر دور الحكومة في ظل بيئة اقتصادية واجتماعية من هذا القبيل على ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة، وعلى تنظيم صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة والاشراف عليها. والحقيقة أن بعض البلدان الأخرى قد شرعت بالفعل في التحرك في هذا الاتجاه.

الأرجنتين

واجهت الأرجنتين أزمة في نظامها العام للمعاشات التقاعدية في الثمانينات، حين انخفضت القيمة الفعلية للمعاشات التقاعدية بأكثر من ٥٠ في المائة. وشرعت الحكومة، التي تولت زمام الحكم في عام ١٩٨٩، في سلسلة واسعة من الإصلاحات في الشؤون النقدية والضريبية (انظر الفصل السابع). وتمثل أحد أجزاء الإصلاحات، التي أجريت في عام ١٩٩٣ في تجديد واسع النطاق للنظام العام للمعاشات التقاعدية.

وكان من أسباب الصعوبات التي عانى منها النظام في الثمانينات تكرر فترات التضخم العالي، وانخفاض الأجور الحقيقية، وتناقص العمالة، مما أضعف من قيمة الاشتراكات. وفي نفس الوقت، ترتب على تصاعد العمر المتوقع وانخفاض سن التقاعد زيادة مدفوعات النظام، مما جعله يعاني من اختلالات مالية متزايدة. كذلك كان التهرب الكبير من دفع الاشتراكات عائقا رئيسيا حال دون استمرار بقاء النظام.

وانطوى الإصلاح على الاستعاضة عن النظام القديم بهيكل جديد يكون الدفع فيه أولا بأول ويشمل معايير مختلفة للاستحقاقات والاشتراكات والمدفوعات، ويضم كذلك برنامجا جديدا يقوم على أساس حسابات "رسملة" فردية، واستثمار المبالغ التي تتراكم في هذه الحسابات إما في صندوق حكومي أو في أحد الصناديق الخاصة المعتمدة، التي تخضع كلها لقيود صارمة تشمل حدودا على مكونات الحافظات من السندات التي تستثمر فيها مدخرات العاملين. والغرض من ذلك هو الحد من المجازفة، عن طريق الأخذ بقدر كاف من التنويع واجتناب الاستثمارات التي تنطوي على مخاطرة كبيرة (وإن كان مسموحا باستثمار جزئ من رأس المال).

ويموَّل النظام في مجموعه، من الضرائب المفروضة على أصحاب العمل وعلى العاملين. ويسهم أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص في نظام الدفع أولا بأول بنسبة ١٦ في المائة من مرتباتهم ودخولهم الإجمالية على التوالي. وإضافة إلى ذلك، يسهم جميع العاملين بنسبة ١١ في المائة من أجورهم. وإذا ما أراد هؤلاء البقاء في النظام القديم، فإن كامل المبلغ يحول إلى نظام الدفع أولا بأول، بما يضيف إلى معاشاتهم التقاعدية المحددة الاستحقاقات، وإلا فإن بوسعهم أن يضعوا أموالهم في البرامج التقاعدية العامة أو أحد البرامج التقاعدية الخاصة وأن يدعوا للأرباح على هذه الأموال أن تحدد الجزء المناظر من معاشاتهم التقاعدية.

وأنشأت الحكومة مؤسسة عامة جديدة تتولى مسؤولية جباية ضرائب الضمان الاجتماعي كلها، بغرض خفض تكلفة الجباية عن طريق وفورات الحجم. كما زادت الحكومة الفترة الدنيا للاشتراك من ١٥ سنة إلى ٣٠ سنة، وزادت كذلك أبكر سن للتقاعد إلى ٦٥ سنة، بما يتيح إبطاء الزيادة في عدد أصحاب المعاشات التقاعدية. وعلاوة على ذلك، يوفر العنصر التقليدي معاشا تقاعديا عاما أقل منه في السابق، يغطي حوالي ٢٨ في المائة من متوسط الراتب بعد دفع اشتراكات لمدة ٣٠ سنة على الأقل.

وتطلَّب الأمر كذلك اتخاذ تدابير انتقالية معيَّنة. فقد قامت الحكومة قبل بدء العمل بالنظام الجديد بإصدار سندات خاصة لتسديد متأخرات على الصندوق السابق بلغت حوالي ١٠ بلايين دولار. كما أنها خصصت إيرادات ضريبية عامة لتغطية صافي النفقات في السنوات الأولى من العمل بالبرنامج الجديد للدفع أولا بأول، وهي الفترة التي ستزيد الالتزامات التقاعدية فيها على المستويات الجديدة للإيرادات الضريبية. وكانت الإيرادات الضريبية التكميلية ضرورية لأن مدفوعات المعاشات التقاعدية العامة قد ازدادت حتى بلغت أكثر من ٤٠ في المائة من المصروفات الحكومية الجارية، أي ضعف مستوى هذه المصروفات في أوائل الثمانينات. ولم تغط اشتراكات أصحاب العمل والعاملين سوى ثلثي هذه المدفوعات، بينما غطت إيرادات الضريبة العامة الثلث الباقي.

وقد حقق النظام الجديد في بدايته نجاحا معقولا. فقد اختار ٦٥ في المائة من العاملين المشمولين المشاركة في النظام المختلط، أي أن الذين اختاروا هذا البديل كانوا أكثر من مجرد المنضمين الجدد إلى القوى العاملة: فهناك نسبة كبيرة من العاملين الحاليين أيضا تتحول إلى البرنامج الجديد. وكانت نتائج السنة الأولى مدهشة من الناحية المالية

ومن ناحية الإسهام في دعم هذا البرنامج: فقد كان العائد الحقيقي على أموال الصناديق الجديدة للمعاشات التقاعدية ١٧,٨ في المائة في عام ١٩٩٥[٢٤]. وبلغ مجموع الأموال التي تجمعت في هذه الصناديق في آخر تلك السنة ٢,٥ بليون دولار، أي ما يعادل ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٢٥].

هنغاريا

أخذت هنغاريا، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تنشئ نظاما للمعاشات التقاعدية لاقتصاد لا مركزي وسوقي التوجه. وكان لديها نظام واحد للدفع أولا بأول منذ عام ١٩٤٩، حين تولت الحكومة أمر ثلاثة صناديق محدودة ومعسرة من فترة ما قبل الحرب. وفي أثناء مرحلة التخطيط المركزي، وسّع نطاق صندوق المعاشات التقاعدية فشمل كامل القوى العاملة، وزيدت الاستحقاقات، على الرغم من أن الحكومة واجهت صعوبة في الحفاظ على القيمة الحقيقية لالتزاماتها المتعلقة بالمعاشات التقاعدية، ولا سيما حين بدأت معدلات التضخم في الارتفاع في أواخر الثمانينات.

وبدأت المرحلة الأخيرة لإصلاح نظام المعاشات التقاعدية في عام ١٩٩١ عندما أخذ بالربط المنظم بالأرقام القياسية للأسعار بدلا من إصدار تشريعات دورية لرفع الاستحقاقات الإسمية للمعاشات التقاعدية والضرائب، وأدخلت طرائق جديدة لحساب الاستحقاقات. وتمثّل الأثر الصافي في خفض متوسط "معدل الاستبدال" لاستحقاقات المعاشات التقاعدية إلى ٥٣ في المائة من الإيرادات السابقة في عام ١٩٩٣ بعد أن كان ٦٤ في المائة في عام ١٩٩٠ (وهي النسبة التي كانت تمثل في حد ذاتها انخفاضا عن نظيراتها في السنوات السابقة).

وأخرج صندوق المعاشات التقاعدية العام الجديد من ميزانية الحكومة المركزية في عام ١٩٩٣ وهو الآن منظّم كصندوق تأمين مستقل يخضع لرقابة مجلس تأمين المعاشات التقاعدية والوكالات التابعة له. ويضم المجلس ممثلين عن المنتفعين وأصحاب الأعمال المشتركين في الصندوق.

وأصبح تسديد المدفوعات إلى الصندوق إلزاميا على أصحاب الأعمال، والعاملين، والعاملين لحسابهم الخاص.

إلا أن الصندوق لا يزال يعاني من أوجه عجز كبيرة لكون الاشتراكات أقل من المتوقع ولحدوث زيادة كبيرة غير منتظرة في عدد المطالبين. وما زال أصحاب الأعمال يتهربون من تسديد المدفوعات عن طريق التحول إلى أجر لا يخضع لدفع الاشتراكات، كما أن عددا متزايدا من العاملين يحصل على مرتبات تزيد على الحد الأقصى لإيرادات الفرد الذي يتعيّن دفع اشتراكات الزامية عنه. يضاف إلى ذلك أن المشاكل المتعلقة بالإفلاس والسيولة تحد بدورها من اشتراكات أصحاب الأعمال، في نفس الوقت الذي تسبب فيه البطالة المتزايدة موجة من الإقبال على التقاعد المبكر وعلى طلبات التقاعد بسبب العجز، مما يشكل ضغطا على المدفوعات.

ونتيجة لذلك، أصبح الصندوق مفتقرا إلى السيولة، على الرغم من حداثة إنشائه في عام ١٩٩٣، واضطرت الحكومة بالفعل إلى تحمل الدين الذين تكبده الصندوق لتمويل أوجه العجز في السنوات السابقة. ومنذ عهد قريب، تعيّن على الحكومة أن تقدم قروضا إلى الصندوق للحفاظ على السيولة لديه. وعلى ذلك فإنه قبل أن تتوافر للنظام الجديد أسباب البقاء والعمل بصورة مستقلة عن ميزانية الحكومة، بدا أن الأمر يتطلب إدخال تعديلات إضافية، على سبيل المثال في فرض الاشتراكات وتحديد مستوياتها، فضلا عن تحديد شروط الأهلية للاستحقاقات.

---

(٢٤) كان هذا تعبيرا عن معدلات الفائدة العالية جدا التي كانت أحد جوانب الضائقة الإئتمانية التي كانت من صنع المصرف المركزي، الذي عمل كجهة للرقابة على النقد، عند هروب رؤوس الأموال من البلد في أعقاب نشوء أزمة ميزان المدفوعات المكسيكي.

(٢٥) انظر A. Arenas de Mesa and F. Bertranou, "Learning from social security reforms: two different cases, Chile and Argentina", World Development, vol. 25, No. 3 (1997), PP. 329-348.

وقد وضع أحد المراقبين مشكلة نظام المعاشات التقاعدية في إطارها السياسي بوضوح، فقال:

"مجمل القول إن لدينا الآن في هنغاريا نظاما للمعاشات التقاعدية لا يرضي أحدا. فأصحاب المعاشات التقاعدية ذوو الدخل المنخفض محرومون لأنهم جائعون حقا. وأصحاب المعاشات التقاعدية المندرجون في الشرائح الأعلى ... محرومون لأنهم يشعرون بحق أنهم قد سُلبوا ثمار حياة طويلة كرسوها للعمل. ومؤسسات الأعمال التجارية والمؤسسات المالية الدولية ساخطة لأنها تعتبر النظام باهظ التكلفة. وهكذا فإن هناك اتفاقا عاما على أنه لا مناص من إجراء إصلاح كامل لنظام المعاشات التقاعدية، إصلاح جذري يُتقن عن طريق قانون جديد شامل لنظام المعاشات التقاعدية. أما مسألة كيف ومتى وبأي شكل يمكن تحقيق هذا الأمر فإنها، بالطبع، موضع نقاش كبير"(٢٦).

وقد كان من المنتظر بالفعل أن يعرض على البرلمان الهنغاري في أيار/مايو ١٩٩٧، قانون جديد للضمان الاجتماعي يضم نظاما مختلطا يجمع بين الاستحقاقات المحددة والاشتراكات المحددة.

بعض النفقات التي خفضت تخفيضا حادا

في معظم المناقشات السياسية لتخفيضات الإنفاق الاجتماعي، تُعرض التخفيضات على أنها ضرورات مؤسفة. وقليلون جدا هم أولئك المسؤولون الذين يرشحون أنفسهم للانتخابات ويعلنون بإباء أنهم قد أحدثوا ثقبا في شبكة السلامة الاجتماعية. إنهم، بالأحرى، يعتذرون بأن العسر المالي يُكرههم على اتخاذ تدابير اقتصادية ويحمِلهم على البحث عن سبل أكثر كفاءة لتلبية التزاماتهم الاجتماعية (وفي النهاية، قد تصبح مكاسب الكفاية مصدر فخر لهم). أما لهجة ومضمون المناقشات بشأن بعض من التخفيضات الأخرى في الإنفاق الحكومي فإنهما يختلفان اختلاف كليا. ومن الأمثلة الساطعة على ذلك أن يتيح انخفاض التوترات الدولية أو الداخلية للبلد المعني تخفيض إنفاقه العسكري. وتتمثل حالة أخرى في تقليص الدور الاقتصادي المباشر للدولة، كأن يكون ذلك عن طريق خصخصة مؤسسات الدولة. وفي هاتين الحالتين الأخيرتين، يبشر المسؤولون بإمكانية حدوث نشاط اقتصادي أكبر يحقق فوائد أكبر لسائر قطاعات الاقتصاد (توافر مزيد من العملة الأجنبية من جراء خصخصة صناعة التعدين، وتوافر خدمات أفضل من جراء خصخصة المرافق، وهلم جرا). إنه في واقع الأمر إقرار إما بأن تدخّل الدولة في ذلك كان خطأ منذ البداية، وإما بأن الأسباب التي كانت من قبل قد بررت تدخل الدولة لم تعد قائمة.

تقليص نطاق المؤسسات العامة

وفقا لما وردت مناقشته في الفصل الخامس، فقد تعاظم عدم الرضى عن المؤسسات الحكومية في الأنشطة الإنتاجية المباشرة، حتى أصبح ذلك يمثل وجهة النظر الغالبة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية جميعا. وأبرز المراقبون جوانب عدم الكفاءة في المؤسسات الحكومية، التي عزيت إلى انعدام المنافسة، وعدم وجود الحوافز لتحسين الأداء، وضعف ضوابط الميزانية (نظرا لإمكان الاعتماد على ميزانية الحكومة لتغطية الخسائر بمعونات دعم). وفي بعض البلدان النامية ذات الاقتصادات الراكدة نسبيا، ألقي بعض اللوم عما تواجهه من صعوبات على ضعف أداء المؤسسات الحكومية التي تهيمن في قطاعي الصناعة التحويلية والهياكل الأساسية.

وإذا كانت النظرة إلى المؤسسات الحكومية من هذا المنطلق ترى فيها "جزءا من المشكلة"، فإن خصخصة هذه المؤسسات ما هي إلا جزء من الحل. ومن المشاكل في الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن مؤسسات الدولة، فضلا عن أنه يطلب إليها أن تقدم سلعة أو خدمة بكفاءة، فإنها تؤدي طائفة متنوعة من المهام الأخرى، مثل استحداث فرص العمل أو حمايتها، وتوفير الخدمات الاجتماعية والنهوض بالمهام الأخرى لإعادة التوزيع. وعليه، يكون معنى الخصخصة هو ضرورة استخدام وسائل أخرى لبلوغ الأهداف الاجتماعية.

---

(٢٦) Maria Augusztinovics, "Gestation and retirement financing applied to Hungary" (Chap. VII), in Sustaining Social Security (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.3)، الصفحة ١٥٩.

وعلاوة على ذلك، فإن دور الحكومة في كامل عملية الخصخصة لا بد وأن يكون كبيرا. وسوف تسعى الحكومة الآخذة بالخصخصة عادة إلى الحصول على أفضل سعر ممكن للأصول التي يراد خصخصتها، على الرغم من أن استثمار الفرصة السياسية لاتخاذ إجراء سريع قد تكون له الأولوية أحيانا على إطالة المفاوضات بشأن أفضل سعر. ومهما يكن من أمر، فإن تقدير قيمة الأصول مهمة معقدة وغير مستقلة عن السياسات التكميلية التي تنتهجها الدولة. ولا ريب في أن أحد الدروس المستفادة من تجربة الوكالة الألمانية للخصخصة (ترويهاند) في بيع المؤسسات الحكومية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، بعد إعادة دمجها في جمهورية ألمانيا الاتحادية، هو أن العملية يمكن أن تكون باهظة[٢٧].

وتعين على الحكومات الآخذة بالخصخصة أيضا أن توفر القدرة على القيام على نحو غير مباشر بالرقابة والإدارة وفرض تنفيذ اللوائح والتنظيمات. والنمط الشائع هو أن الفكرة في خصخصة شركة الهاتف المحلية، مثلا، ليست الاستعاضة عن مؤسسة حكومية غير كفؤة باحتكار غير خاضع لأي تنظيم؛ إلا أن التنظيم يمكن أن يتطلب وجود مجموعة من الممارسات القانونية ذات تقنية عالية، تتبارى فيها المصالح المتنافسة (المشترون والمورد) للتأثير على الهيئة المنظمة. وكما هي الحال في المجالات الأخرى للحكومة، فإن هذا الأمر يتطلب جهازا مدنيا جيد التدريب يحصل العاملون فيه على أجور كافية، ورقابة عامة فعالة للحكومة ذاتها.

حالات الخصخصة

إذا كانت حركة الخصخصة قد مست كل فئات البلدان، فإنها كانت، بالطبع، على أشدها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث كانت عنصرا رئيسيا من عناصر عملية التحول من نظام إداري إلى نظام سوقي، ووسيلة لتوليد الدخل مع خفض الإنفاق الحكومي على الإعانات المقدمة إلى المؤسسات التي تمنى بالخسائر. والدروس الأولى المستمدة من هذه الحركة قابلة للتطبيق على نطاق واسع[٢٨]. وعلى وجه الخصوص، كان إنشاء إطار قانوني مناسب للخصخصة وفرض التنفيذ شرطا رئيسيا من شروط النجاح. وتبين أن من الأهمية أيضا أن تفضي سياسات الخصخصة إلى هياكل مناسبة لإدارة الشركات، من شأنها أن تؤدي إلى سلوك مناسب للمؤسسات السوقية التوجه. كما تبين أنه لا غنى عن اتخاذ تدابير لتشجيع وحماية شروط المنافسة حيث تعاني الأسواق من الاختلال، ولا سيما حيث يكون في وسع المؤسسات الكبيرة التي خضعت للخصخصة، مثلا، أن تحتكر السوق.

ففي حالة الاتحاد الروسي، كانت حصيلة خصخصة المؤسسات الحكومية أقل، باستمرار، من المبالغ المتوقعة استنادا إلى تنبؤات الميزانية. فقد كان من المسلم به أن الإيرادات ستكون دون المستوى الممكن نظرا لتكاليف المعاملات وللصعوبات في تقييم الأصول حين كانت الأسواق لا تعمل على الوجه الأتم. كما أن الرغبة في البيع للمستثمرين الداخليين قد اقتضت تحديد أسعار مخفضة نسبيا ومراعاة القيود على السيولة لدى المشترين المحتملين. كذلك حدت من عدد المشترين المحتملين القيود المفروضة على ذلك النصيب من المؤسسة الذي يستطيع المستثمرون الأجانب امتلاكه. ونظرا لندرة المشترين والرغبة في حماية العمالة، ولا سيما في المؤسسات غير المدرة للربح، فقد أصبح من الضروري إعادة هيكلة المؤسسات قبل خصخصتها. وتطلب هذا استخدام أموال حكومية، وانطوى في بعض الأحيان أيضا على تسديد المتأخرات في الديون ما بين المؤسسات[٢٩].

---

(٢٧) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.C.1)، الصفحات ١١٨-١٢٦.

(٢٨) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.C.1)، الفصل السادس، الجزء ٥ المعنون "الملكية والكفاءة: كيف تسلك المؤسسات" للاطلاع على مناقشة الملكية وسلوك المؤسسات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وآثار ذلك على السياسة العامة.

(٢٩) انظر Adrienne Cheasty and Jeffrey M. Davis, "Fiscal transition in countries of the former Soviet Union: an interim assessment", IMF Working Paper, June 1996, pp. 6-7.

وتمثل الأرجنتين مثالا على عملية خصخصة مختلفة جدا. فقد نما الزخم السياسي لخصخصة المؤسسات العامة مع سن قانون إصلاح الدولة في عام ١٩٨٩ (انظر الفصل السابع). وكجزء من البرنامج الأوسع لإعادة تحديد وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وهو البرنامج الذي شمل إصلاح نظام المعاشات التقاعدية الذي أشرنا إليه أعلاه، اضطلع ببرنامج خصخصة واسع النطاق يرمي إلى خفض العجز المالي وزيادة المنافسة الصناعية وحفز تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الداخل. ونفذ البرنامج في سياق رفع شامل للقيود عن الأسواق المحلية وتحرير للتجارة.

واستنادا إلى توافق قوي في الآراء السياسية، استطاعت الحكومة الأرجنتينية تنفيذ برنامجها بسرعة ملحوظة. وكانت النتيجة أن جميع المؤسسات الحكومية تقريبا قد خصخصت في أقل من أربع سنوات وشملت الخصخصة صناعات الاتصالات والنقل والدفاع والطاقة والنفط وإعادة التأمين. ووصلت الإيرادات المتأتية من البرنامج إلى نحو ٢٦ بليون دولار بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣، سددت بمزيج من المبالغ النقدية من قيام المستثمرين بقضاء الدين العام للأرجنتين ومن تحويل الخصوم[٣٠]. بيد أنه ترتبت على البرنامج جوانب سلبية هامة، أبرزها فقدان أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ فرصة عمل. واستنادا إلى بعض النقاد، أسفرت سرعة عملية الخصخصة عن بخس أسعار الأصول وانعدام الشفافية في إجراءات التصفية، على الأقل فيما يتعلق بالحالات الأولى للخصخصة[٣١].

وبدأت عملية خصخصة في غانا في أواخر الثمانينات، بعد أن بدأ العمل بسياسات التكييف لعدة سنوات (انظر الفصل السابع). غير أن الحكومة واجهت مشاكل غير متوقعة، من مثل وجود ديون كبيرة فيما بين المؤسسات، وعدم وجود تمويل كاف لتسديد مدفوعات الانفصال الكبيرة. وبالنظر إلى حالة الكثير من المؤسسات، اضطرت الحكومة أيضا إلى تخصيص مبلغ كبير لإعادة رسملة هذه المؤسسات قبل أن يكون في الإمكان عرضها للبيع، ولتوفير التدريب ولتقديم التعويضات إلى العاملين الفائضين عن الحاجة.

وفي السنوات الأولى لبرنامج غانا، شمل الجانب الأكبر من الخصخصة الوحدات الأصغر حجما، وكان الأثر الصافي لذلك على إيرادات الحكومة لا يكاد يذكر أو سالبا، نظرا لتكاليف تحضير الشركات للبيع. غير أن البرنامج اكتسب زخما في أوائل التسعينات حين بيعت ثماني مؤسسات من أكثر المؤسسات ربحا، بما فيها مؤسسة Ashanti Goldfields "أشانتي غولدفيلدز"، مما ساعد على دعم إيرادات الحكومة. وقد خصصت للخصخصة حتى الوقت الحالي أكثر من ١٠٠ مؤسسة رغم أن الآثار السلبية للعمالة ما زالت تشكل شاغلا خطيرا.

ومن بين الاقتصادات المتقدمة النمو، تبين تجربة نيوزيلندا أثر الخصخصة المباشر والقوي على خفض نفقات الحكومة والدين العام. فقد بدأت خصخصة المؤسسات الحكومية المعاد هيكلتها في عام ١٩٨٧ كجزء من برنامج للإصلاحات الهيكلية الشاملة بدأ العمل به في عام ١٩٨٤ واستهدف زيادة الكفاءة من خلال تقليص القيود والتدخلات الحكومية. وكانت مبيعات الأصول بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٤ تعادل ما يقرب من ربع مجموع ديون الحكومة. وأسفر ما ترتب على ذلك من هبوط في إعانات الدعم المقدمة إلى المؤسسات عن الحد بدرجة كبيرة من نفقات الحكومة. إلا أن خصخصة المؤسسات أدت إلى الاستغناء عن ٠٠٠ ٤٠ عامل، وهو رقم يشكل نسبة ٧,٥ في المائة من حجم القوى العاملة.

---

(٣٠) انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "The economic experience of the last 15 years: Latin America and the Caribbean, 1980-1995" (document LC/G.1925 (SES.26/17), April 1996), p. 84.

(٣١) انظر V. Duran and J. C. Gomez Sabaini, Lecciones (Santiago de Chile, Comision Economica para America Latina y el Caribe (CEPAL), May 1995); and V. Duran and D. Collar, Las politicas fiscales en Argentina: 1985-1992, Serie Politica Fiscal, No. 65 (Santiago de Chile, CEPAL, April 1995).

تعزيز الاستثمار الجديد: الهياكل الأساسية في الفلبين

إن الخصخصة في حد ذاتها هي تحويل للأصول. ويتمثل التوقع الرئيسي من وراء هذا التدبير في أن يتولى المالك الجديد إدارة المؤسسة بكفاءة أكبر. وتعني الخصخصة الحكومة من الالتزام بزيادة الاستثمار في المؤسسة. وفي بعض الأنشطة الحكومية، لا يكون هناك بديل عن الاستثمار من قبل الحكومة. إلا أنه تظل هناك في بعض الأنشطة الأخرى - حال انسحاب الحكومة - حاجة قوية إلى كفالة تقدم القطاع الخاص بعرض خدماته(٣٣).

وتمثل الفلبين في الثمانيات شاهدا على ذلك. فقد خضعت نفقات الاستثمار والصيانة المتعلقة بالهياكل الأساسية العامة لتخفيض شديد منذ أواسط الثمانينات وحتى مطلع التسعينات من أجل سداد مدفوعات الفوائد الباهظة والمتصاعدة على الدين المحلي والأجنبي، مع محاولة خفض العجز في الميزانية. وانخفضت نفقات الحكومة الوطنية على الاستثمار العام من حوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ إلى حوالي نصف تلك النفقات في أواسط الثمانينات، ولم تعد قط إلى مستوياتها السابقة.

وفي عام ١٩٩١، كان قطاع الطاقة الكهربائية، خصوصا، في أزمة، ذلك أن عدم كفاية الإمدادات والتوزيع قد أديا إلى تكرر انقطاع الكهرباء، الذي عطل بصورة خطيرة إنتاج الصناعة التحويلية والتصديرية وزعزع فرص الانتعاش الاقتصادي. وكان هناك أيضا قلق شديد حيال إدارة قطاع الطاقة الكهربائية. ذلك أن الفاقد من الكهرباء بين توليدها واستهلاكها قد بلغ أكثر من ١٥ في المائة من الكهرباء، بالمقارنة مع فاقد تراوح ما بين ٥ و ١٠ في المائة في الشبكات ذات الإدارة الأفضل. كما أن قطاع الطاقة الكهربائية في الفلبين قد باع أقل من ٥٠٠ ميغاواط ساعة كهرباء لكل موظف في السنة، مقارنة مع ٥٠٠ ١ ساعة في الأرجنتين وحوالي ٠٠٠ ٥ ساعة في شيلي(٣٤).

وتمثلت استراتيجية الحكومة لتحسين قطاع الطاقة الكهربائية في إفساح المجال أمام دور أكبر للمشاركة الخاصة. وقد اتفق ذلك مع التوجه الرئيسي لبرنامج الإصلاح الهيكلي الذي بدأ في عام ١٩٨٦، والذي كان يرمي إلى الحد من تدخل الحكومة في الإنتاج الاقتصادي وزيادة الاعتماد على المبادرات والأسواق الخاصة. لذلك أصدرت الحكومة في عام ١٩٩١ قانون البناء والتشغيل والنقل(٣٤) لتيسير الاستثمار المحلي والأجنبي في الهياكل الأساسية، ولا سيما عن طريق نموذج "البناء والتشغيل والنقل". وكانت هذه الفكرة تقضي بأن تدخل شركة خاصة محلية أو أجنبية في مشروع مشترك مع الحكومة أو مع شركة محلية لبناء وتشغيل مرفق للطاقة الكهربائية بموجب ترخيص من الحكومة لمدة زمنية محددة، يمكن أن تمتد إلى ٢٥ سنة، تنتقل بعدها الملكية إلى النظير المحلي. وكانت تقضي أيضا بتشغيل محطة الطاقة الكهربائية كاحتكار منظم، بما يسمح للشركة بكسب معدل ربح تنافسي. وعلاوة على ذلك، وضعت المشاريع، بموجب قانون البناء والتشغيل والنقل، على "المسار السريع" للموافقة والتنفيذ.

وكان هذا الإجراء ناجعا في إنهاء أزمة الطاقة الكهربائية في آخر عام ١٩٩٣، مع تشغيل قدرة خاصة كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية في غضون فترة زمنية وجيزة. ومع ذلك كان إدخال تنقيحات على التدابير الأصلية أمرا ضروريا لإيجاد حلول لمشاكل من مثل التكاليف العالية وعدم كفاءة التشغيل، نظرا لانعدام المنافسة وللحاجة إلى وضع

---

(٣٢) كانت مسألة سياسات تشجيع الاستثمار موضوعا ركزت عليه دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.C.1).

(٣٣) من المؤكد أن الفلبين لم تكن الأضعف أداء على أي من المؤشرين؛ ففي بعض البلدان الأخرى زاد الفاقد من الطاقة الكهربائية على ٢٠ في المائة من الإنتاج، وكانت المبيعات من الطاقة الكهربائية في حدود ٢٠٠ ميغاواط ساعة لكل موظف (انظر الجدول العاشر - ٣) من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦).

(٣٤) "قانون يخول قيام القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وتشغيل وصيانة مشاريع الهياكل الأساسية، ويخول القيام بأغراض أخرى".

إطار تنظيمي مناسب. وفي عام ١٩٩٤، سن تعديل لتوسيع نطاق السلطات التنظيمية للحكومة، حيث كان هناك الكثير من العوامل الدخيلة أو احتمال وجود احتكار طبيعي، بينما تزداد أساليب الاستثمار ويتسع نطاق الاستثمار الخاص ليشمل طائفة واسعة من أنشطة الهياكل الأساسية. وقد كان هذا فعالا في جذب الاستثمار الخاص في خدمات الطرق والسكك الحديدية والمياه.

فرصة استثنائية: تخفيض نفقاب الدفاع

هناك فئة بعينها من فئات النفقات الحكومية تعرضت في العقد الماضي لتغيرات كبيرة، وهي فئة النفقات العسكرية، وهو ما يعكس إدراكا مختلفا لماهية المخاطر الأمنية التي تجري مواجهتها اليوم. فقد انخفض الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي، من ٥,٧ في المائة من قيمة الإنتاج في عام ١٩٩٣ إلى ٣,٠ في المائة في عام ١٩٩٤[٣٥]. وكانت هناك انخفاضات حادة في بلدان كل من منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة حلف وارسو سابقا، كما طرأت انخفاضات كبيرة كذلك في العالم النامي[٣٦].

وقد تركز القدر الأكبر من الاهتمام على تخفيضات الدفاع في البلدان الكبرى، وخاصة البلدان التي كانت تواجه بعضها عبر الخط الفاصل الذي كان قائما أيام الحرب الباردة، وإن كانت قد حدثت تطورات هامة كذلك في بعض بلدان الاقتصادات الأصغر حجما. ففي بعض هذه البلدان، وقع صراع عسكري داخلي، وانتهى هذا الصراع بعملية تسريح جديرة بالترحيب. وفي هذه البلدان، كما في البلدان الأكبر حجما، تضمنت إعادة التسريح تكاليف إعادة التدريب ومدفوعات النقل وإنهاء الخدمة، ونشوء ضغوط تتعلق بالبطالة. وفي نفس الوقت، أدى انخفاض النفقات الدفاعية إلى تحرير موارد من أجل استعمالات عامة أخرى، تشمل النفقات الجوهرية اللازمة لإصلاح الهياكل الأساسية، وكذلك النفقات الاجتماعية. وكانت عملية التسريح، قبل كل شيء، بمثابة إشارة هامة إلى هبوط التوترات، مما يعني بالتالي تعاظم الثقة في احتمالات التنمية.

حالة نيكاراغوا

استمرت الحرب الأهلية في نيكاراغوا عقب تسلم جماعة الساندينيستا مقاليد السلطة في عام ١٩٧٨، وكان الاقتصاد في حالة كساد بعد انتهاء الحرب وانتقال السلطة إلى اتحاد المعارضة الوطني في أعقاب انتخابات شهر شباط/فبراير ١٩٩٠. وكان الناتج المحلي الإجمالي منخفضا عن أعلى مستوى وصل إليه في عام ١٩٧٧ بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا؛ وكان هناك عجز مالي يتعذر التغلب عليه، وقد جرى تمويله عن طريق خلق الائتمان، مما أفضى إلى معدلات تضخم شهرية عالية تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ في المائة. وارتفع الدين الخارجي من ١,٧ بليون دولار في عام ١٩٧٨ إلى ١٠,٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٠، أي إلى أكثر من ٦ أمثال الناتج المحلي الإجمالي و ٢٧ مثلا لإجمالي الصادرات، مما جعل نيكاراغوا واحدة من أكثر الدول استدانة في العالم، وكانت الحكومة قد توقفت عن خدمة دين المصارف التجارية في عام ١٩٨٦ والدين المتعدد الأطراف في عام ١٩٨٨. ومن ثم فقد كانت فرصة بناء اقتصاد سلام في التسعينيات بالغة الأهمية.

وقد شهدت نيكاراغوا في الواقع انخفاضا حادا في الإنفاق العسكري - فقد هبطت حصة الإنفاق على الجيش والشرطة من ١٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى ٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول السادس - ١). وفي نفس الوقت، تمكنت الحكومة من زيادة الضرائب المحصلة بمقدار ٧ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، كما قدمت معونة مالية دولية كبيرة لدعم الحكومة الجديدة. وصاحب استقرار النقد وتعديل سعر الصرف الاضطلاع ببرنامج للتكيف جدير بالثقة. وفي ظل المساعدة الموفرة من الحكومات المانحة، سددت المتأخرات المستحقة

---

(٣٥) بيانات وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، World Military Expenditures and Arms Transfers, various issues.

(٣٦) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، الجدول الثالث عشر - ١، (انظر الفصل الثالث عشر من دراسة عام ١٩٩٥ للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا لـ "فوائد السلام" وكيف تم استخدامها).

للمنظمات الدولية بحلول عام ١٩٩١، كما أبرم اتفاق على ترتيبات احتياطية مع صندوق النقد الدولي. وقام ثلاثة من الدائنين الثنائيين - وهم الولايات المتحدة والمكسيك وفنزويلا - بالتنازل عن جانب كبير من الدين؛ وفي نهاية العام وقعت نيكاراغوا أول اتفاق لها لإعادة الجدولة مع نادي باريس بشروط تتضمن شطب ٥٠ في المائة من جزء من خدمات الديون المستحقة والحصول على معدلات تساهلية للفوائد بالنسبة للجزء المتبقي. وقد أفضت هذه العوامل مجتمعة إلى وضع نيكاراغوا على طريق الانتعاش، بدءا بانخفاض حاد في معدل التضخم، أعقبته بداية الانتعاش الاقتصادي في عام ١٩٩٤.

الجدول السادس - ١ الإنفاق الحكومي عقب انتهاء النزاع: نيكاراغوا واثيوبيا، ١٩٩٠-١٩٩٤

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
نيكاراغوا					
الجيش والشرطة	١٤,٢	٥,١	٥,٧	٤,٣	٤,٤
الخدمات الاجتماعية[أ]	١٤,٩	١٤,٨	١٣,٥	١٤,٠	١٥,٤
الاستثمار	٩,٣	٧,٦	٩,٨	١١,٧	١٥,٣
اثيوبيا[ب]					
الدفاع	١٠,٣	٨,٣	٣,١	٢,٧	٢,٥
التعليم والصحة	٣,٣	٢,٩	٣,٢	٣,٠	٣,٧
الاستثمار	٨,١	٦,١	٤,٧	٨,٣	١٠,٨

المصدر: صندوق النقد الدولي Government Finance Statistics; Banco Central de Nicaragua, Informe Anual, 1994 and .1995; and National Bank of Ethiopia, Quarterly Bulletin, vol. 10, No. 3

(أ) التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والإسكان والرفاه.

(ب) تنتهي السنة المالية في ٧ تموز/يوليه.

وأسهمت التخفيضات العسكرية بشكل كبير في هذه العملية. فتسريح القوات المسلحة، الذي بدأ في عام ١٩٨٩، قد أتاح للحكومة أن تخفض من النفقات الإجمالية دون مساس بمجالات الميزانية ذات الحساسية السياسية. وهذا يعني أن غالبية التخفيضات في الإنفاق الحكومي بنيكاراغوا كانت تتعلق بالجيش والشرطة. واستمر الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في استيعاب ما يناهز ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين اطردت زيادة تكوين رأس المال الثابت على يد القطاع العام من نسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى نسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٩٦[٣٧]. ومن ذات المنطلق، انخفضت العمالة الحكومية من ٠٠٠ ٢٨٧ في عام ١٩٩٠ إلى ٠٠٠ ٩٤ في عام ١٩٩٦. وكان أكبر عنصر بمفرده في هذا الانخفاض هو عنصر الجيش والشرطة (من ٠٠٠ ١٠٩ إلى ٠٠٠ ٢٤). ومن ناحية أخرى، فإن إعادة استيعاب هؤلاء المسرحين في الاقتصاد لم تتجاوز نسبة ضئيلة، ولا يزال معدل البطالة مرتفعا.

حالة اثيوبيا

في أيار/مايو ١٩٩١، أطاحت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الاثيوبية بنظام الحكم العسكري في اثيوبيا، وهذه الجبهة هي ائتلاف من جماعات كان بعضها يخوض صراعا مسلحا ضد الحكومة منذ زمن طويل يصل إلى ثلاثة عقود. وكانت الحكومة السابقة نفسها قد استولت على السلطة في عام ١٩٧٤ بعد إطاحتها بحكومة الامبراطور. وكانت العقود التي أعقبت ذلك كارثة على الاقتصاد: حرب، أهلية وعدم استقرار سياسي، وصراع كبير مع الصومال المجاور في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨، وفترات جفاف ومجاعة متكررة، واضطرابات من جراء البرامج الحكومية لإعادة التوطين والإسكان في القرى في إطار مجهود فاشل كان يرمي إلى بعث النمو الاقتصادي من جديد من خلال التخطيط المركزي. وقد بدأت هذه الفترة وانتهت واثيوبيا من أفقر البلدان في أفريقيا.

وأثناء سنوات الحكومة السابقة، كانت النفقات العسكرية تتصدر الميزانية، حيث كانت تستهلك دائما ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من النفقات الحكومية الجارية خلال السبعينيات - وما يزيد عن ٦٠ في المائة أثناء حرب أوغادين مع الصومال في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - وأكثر من ٣٠ في المائة في المتوسط في الثمانينات. وبلغ متوسط النفقات الدفاعية ٩ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينات؛ أن النفقات في مجالي الصحة والتعليم معا فكانت أقل من ٤ في المائة.

وبحلول عام ١٩٩١، كان الأثر التراكمي للحرب والتخريب والإهمال قد تجلى بوضوح في تدهور الهياكل الأساسية بالبلد. فقد تعرض ما يقدر بـ ١٦٠ ١ مدرسة للدمار الكلي أو الجزئي، في حين أن نسبة ٩٠ في المائة من شبكة الطرق وغالبية المطارات الإقليمية قد عانت من أضرار كبيرة من جراء الحرب. وكان أقل من نسبة ٢٥ في المائة من السكان يتمتعون بفرصة الانتفاع بمرافق حديثة للرعاية الصحية، كما كان أقل من ثلث الأطفال يتلقون تحصينا ضد الأمراض[٣٨].

ومن هنا فإن الحكومة الجديدة التي تولت السلطة في ١٩٩١ أتاحت لأثيوبيا فرصة هامة للبدء في إعادة بناء البلد. وفي تموز/يوليه ١٩٩١، اتفق مؤتمر وطني من المنظمات السياسية الرئيسية على ميثاق وطني، أفضى إلى إقامة الحكومة الانتقالية بأثيوبيا. وفي عام ١٩٩٤، أفضى دستور جديد إلى إنشاء جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الاتحادية. والسمة الفريدة للحكومة الجديدة هي أنها هيكل اتحادي يكفل لكل ولاية الحق في الانفصال عن الاتحاد، ويرمي إلى إسناد قدر كبير من السلطة إلى الولايات في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهذا خروج كبير عن الحكم المركزي الذي استمر مئات من السنين.

---

(٣٧) وفقا لتعاريف الحسابات الوطنية، كانت الزيادة في الاستثمار الحكومي أكثر تواضعا، وإن كانت كبيرة أيضا رغم ذلك، إذ ارتفع هذا الاستثمار من نسبة ٩,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى نسبة ١٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٦.

(٣٨) انظر World Bank, Ethiopia: Public Expenditure Policy for Transition, vol. I.(Washington, D.C., World Bank, October 1994).

وكما حدث في نيكاراغوا، قامت الحكومة الأثيوبية بزيادة الاستثمار الحكومي، كما قامت في نفس الوقت بخفض الإنفاق العسكري بشكل كبير (انظر الجدول السادس - ١). وبالإضافة إلى ذلك، تحسن جمع الضرائب، وطرأت تدفقات كبيرة من المساعدات الأجنبية. أما النفقات الدفاعية، التي كان متوسطها يتجاوز ٣٠ في المائة من إجمالي النفقات الحكومية في أواخر الثمانينات، فقد خفضت تخفيضا كبيرا في ميزانية عام ١٩٩٢ إلى ما يناهز ١٥ في المائة من النفقات، ثم إلى ما يقل عن ١٠ في المائة في عام ١٩٩٤، الأمر الذي أتاح زيادة النفقات الرأسمالية - التي تركزت على إصلاح الهياكل الأساسية - من نسبة ٢٥ في المائة من إجمالي النفقات في عام ١٩٩١ إلى نسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٤. وقد وجّهت النفقات الرأسمالية في الأقاليم نحو المشاريع التعليمية والزراعية في المناطق الريفية، ونحو مشاريع المياه والصرف الصحي في العواصم الإقليمية. وقد احتُفظ بالنفقات الصحية والاجتماعية الحالية في مستوى ١٤ في المائة تقريبا من إجمالي النفقات.

وما زالت مهمة إعادة البناء في أثيوبيا مهمة ضخمة. ويتمثل الهدف المنشود في الواقع في بناء هيكل سياسي واقتصادي يختلف كل الاختلاف عما كان قائما في البلد، وكذلك في وضع الاقتصاد على طريق مسيرة إنمائية جديدة. وسوف يحتاج الأمر إلى وقت طويل من أجل إرساء علاقات عمل جديدة بين المركز والأقاليم، وبين القطاعين العام والخاص، وكذلك من أجل تكوين مهارات جديدة، وخاصة بين صفوف مئات الآلاف من الجنود المسرحين، والعاملين بالخدمة المدنية الذين كانوا قد تعرضوا لإنهاء خدمتهم. ومما يبعث على التشجيع إلى أقصى حد أن الناتج المحلي الإجمالي قد بدأ في الزيادة من جديد، ولكن المكاسب المترتبة على هذه الزيادة تحتاج إلى بعض الوقت لاستيعابها، كما تحتاج إلى نشرها على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد.

إدارة الموارد المالية: زيادة الإيرادات وكبح العجز

تتمثل عملية وضع الميزانية الحكومية عادة في المواءمة بين طلبات متنافسة ضمن إطار رصيد مخصص للإنفاق يعتبر أن "الموارد تسمح به". وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك - كما سبق البيان - ضغوط على الحكومات للحد من النفقات. وفي الفصل الخامس، سُمي حد الإنفاق الحكومي بـ "نطاق" الميزانية. وقد تحدد هذا النطاق على أساس الحد الأقصى لإمكانيات الاقتراض المستدام، والقدرة القصوى للنظام الضريبي على تحقيق الإيرادات. إلا أنه في حالة إصلاح النظام الضريبي حتى يأتي بمزيد من الإيرادات، فإن ذلك سيخفف من القيود المفروضة في "النطاق" على النفقات. ومن الواضح أن هذا بالضبط هو ما تسعى الحكومات إلى تحقيقه. وقد ورد في الفصل الخامس أيضا استنتاج آخر مؤداه أن من المتعذر عمليا اكتشاف حد الاقتراض المستدام، وأن الحكومات تستعيض عن ذلك باتباع قواعد تقريبية للإدارة المالية السليمة، وتسعى كذلك إلى الأخذ بقواعد وإجراءات من شأنها أن تكفل بقاء مجموعة النفقات والإيرادات ضمن إطار تلك الحدود - - بمعنى أنها تمكّن الحكومات من إدارة مواردها المالية.

زيادة الإيرادات الضريبية

هناك ثلاث طرق رئيسية لتغطية الانفاق الحكومي، وهي: الضرائب، والعوائد من إصدار النقود، والقروض[٣٩]. وكما ورد في الفصل الخامس، فإن العوائد من إصدار النقود لا يمكنها في المدى الطويل أن تحقق إيرادات تتجاوز ما يعادل بضع نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الاقتراض يخضع لحدود معيّنة. ومن ثم فإن الجانب الأكبر من الموارد اللازمة للنفقات الحكومية لا بد أن يتأتى من إيرادات الضرائب[٤٠]. وفي مجموعة بلدان الاقتصادات المتقدمة

---

(٣٩) يمكن اعتبار هذا الحصر بمثابة الحالة النمطية السائدة في جميع البلدان تقريبا؛ إلا أنه يعتبر ناقصا بالنسبة لبعض البلدان، التي قد تكون لديها بالفعل إيرادات غير ضريبية منتظمة (من قبيل الأرباح المتأتية من المشاريع المملوكة للدولة) أو تدفقات منتظمة من التحويلات (مثل المنح المقدمة في صورة معونة).

(٤٠) لا يمكن للإيرادات المتحققة من خصخصة أصول مملوكة للدولة أن تساعد على تدفق الإيرادات إلا بشكل مؤقت (قد يستمر الإدخار النقدي بسبب انخفاض مدفوعات الإعانات المالية للمشاريع التي كانت تمتلكها الحكومات، وذلك بافتراض توقف هذه الإعانات بالفعل). ويلاحظ أيضا، من منظور نهج صحيحة الميزانية في تناول المحاسبة المالية، أن المكاسب المتأتية من الخصخصة يقابلها فقد للأصول الحكومية، وذلك بافتراض وجود تقييم لهذه الأصول في الدفاتر الحكومية، وبافتراض بيعها بسعرها السوقي.

النمو، تناهز النفقات الحكومية العامة ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن النفقات الحكومية المركزية بالبلدان النامية تتجاوز ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط[٤١]. وتتعرض معدلات الإنفاق الحكومي في بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لتغيرات كبيرة، حيث يشكل ذلك جزءا من عملية الانتقال، ولكن المرجح أن تقترب المعدلات في غالبية هذه البلدان في نهاية المطاف من معدلات البلدان المتقدمة النمو.

ومجمل القول إن الحكومات بحاجة إلى تحصيل ما يتراوح بين خمس وخمسي الناتج المحلي الإجمالي عن طريق إيرادات الضرائب بشكل مستمر. وهي تقوم بذلك بالفعل، بل إن من الممكن الاحتفاظ بمعدلات ضريبية تتجاوز الخمسين عن طريق تطبيق مجموعة حصيفة من مختلف أنواع الضرائب. وقد انتهى أحد المراقبين إلى استنتاج أنه:

"قد أصبح من الشائع حديثا أن يكون المرء متشائما بالنسبة للقدرة على تحصيل نسب كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الضرائب. ويشار في هذا الصدد إلى المشاكل المتصلة بمثبطات الجهود، وبالحوافز القوية إلى التهرب من الضرائب، وبفساد الإدارات الضريبية. وهذه قضايا خطيرة، ولكن التشاؤم قد يكون مبالغا فيه ..."[٤٢].

ولا يطمح راسمو السياسات إلى مجرد تحقيق تدفقات كبيرة من الإيرادات عن طريق نظمهم الضريبية، بل إنهم يرغبون أيضا في أن تحقق هذه النظم ذلك على نحو واضح، وعادل، وبتكلفة إدارية منخفضة، وبأدنى حد من تشويه الإشارات الاقتصادية في الاقتصاد المعني، وبأسلوب لا يبدو مرهقا إلى حد مفرط. ورغم أن كثيرا من الحكومات قد تكون بعيدة عن هذا الوضع المثالي، إلا أنها تبذل قصارى جهدها من أجل تضييق الفجوة القائمة بينها وبين نظمها الضريبية. وقد تجدر الإشارة هنا بشكل إجمالي إلى المعالم الرئيسية التي يتسم بها بعض من برامجها الإصلاحية.

توسيع نطاق قاعدة الضرائب

دأبت البلدان الأقل دخلا، من منطلق ضعف هياكلها الإدارية الذي يؤدي إلى صعوبة إعمال القوانين الضريبية، على الاعتماد بشكل كبير على الضرائب المتصلة بالتجارة الخارجية. ونظرا لأن عدد نقاط الدخول إلى البلد محدود، إلى جانب المراقبة الرسمية للمواني وللنقل الدولي، فإن ذلك يفضي إلى سهولة إدارة التعريفات الجمركية وسائر الضرائب التجارية. والواقع أن نسبة مقدارها ٢٨ في المائة من إيرادات الضرائب، في المتوسط، ما زالت تتحقق عن طريق الضرائب التجارية في أفريقيا في التسعينات، وذلك بالمقارنة إلى نسبة مقدارها ١ في المائة في بلدان الاقتصادات المتقدمة النمو[٤٣].

إلا أن الاعتماد الكبير على الضرائب التجارية له مثالب عديدة، أولها أن سياسة التجارة الدولية ما فتئت تتجه في مجموعها نحو تحرير الوصول إلى الأسواق بوسائل تتضمن خفض معدلات الضرائب على التجارة الخارجية. وثاني هذه المثالب أن الاعتماد على ضرائب التصدير والتعريفات يجعل مصدرا هاما من مصادر الإيرادات مرتهنا بسعر الصرف: فتخفيض قيمة العملة من خلال زيادة قيمة التجارة بالعملة المحلية من شأنه أن يفضي عادة إلى زيادة

---

(٤١) فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو، انظر بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، OECD, Economic Outlook, No. 60 (Paris, December 1996), P. A.31)؛ وفيما يتعلق بالبلدان النامية انظر بيانات صندوق النقد الدولي، World Economic Outlook, Washington, D.C., IMF, May 1996, P.63.

(٤٢) Nicholas Stern, "Macroeconomic policy and the role of the state in a changing world", in Edmond Malinvaud and others, Development Strategy and Management of the Market Economy, vol. I (OXford, United Kingdom, Clarendon Press, 1997), P. 156.

(٤٣) يرد متوسط بسيط لبيانات ٢٢ بلدا أفريقيا و ٢٣ بلدا صناعيا في "صندوق النقد الدولي، Government Finance Statistics Yearbook, 1996 (Washington, D.C., IMF, 1997).

الإيرادات الضريبية[٤٤]. وعلى نفس المنوال، فإن البلدان التي توجد لديها تدفقات رأسمالية كبيرة وضغوط في اتجاه رفع قيمة العملة تعاني من النتيجة المضادة لذلك فيما يخص الإيرادات. وعلاوة على ذلك، فإن الدخل من الضرائب على التجارة الأجنبية غير مستقر، لا لمجرد تقلب أسعار الصرف فحسب، وإنما أيضا من جراء حدوث تقلبات في أسعار سلع التصدير في الأسواق العالمية.

وهناك طريقة بسيطة لتوسيع نطاق قاعدة الضرائب، وهي زيادة عدد البنود التي تخضع للضريبة، وإن كان هذا قد يتطلب أيضا آلية إضافية لتحصيل الضرائب، مما يؤثر على ماهية البنود التي ستفرض الضرائب عليها. فمن السهل، على سبيل المثال، إدارة الضرائب على المنتجات النفطية إذا كانت هناك شركة نفطية حكومية واحدة. وعلى هذا النسق ظلت الإيرادات في غانا، مثلا، محدودة بشكل واضح، لأن ما يزيد عن ٥٠ في المائة منها يعتمد على أربع سلع فقط، وهي الكاكاو، الذي يمثّل محصولا تصديريا رئيسيا (١٥ في المائة)، والنفط (٢٥ في المائة)، والكحول والتبغ (١٢ في المائة)[٤٥].

ومن الممكن، على نحو أعم، أن تحصل ضرائب المبيعات على فئات كبيرة من السلع والخدمات. فقد عمل الأردن، على سبيل المثال، على توسيع نطاق قاعدة الضرائب لديه وتحسين كفاءة نظامه الضريبي عندما تحول في حزيران/يونيه ١٩٩٤ من ضريبة الاستهلاك إلى ضريبة مبيعات عامة على جميع السلع المصنوعة وجميع الواردات، ثم قام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بتوسيع نطاق قائمة الخدمات الخاضعة لضريبة المبيعات العامة مع زيادة معدلها الأساسي في نفس الوقت من ٧ إلى ١٠ في المائة. وخططت الحكومة كذلك لتحويل ضريبة المبيعات العامة تدريجيا إلى ضريبة القيمة المضافة.

والواقع أن هناك اطرادا متزايدا في إدخال ضريبة القيمة المضافة لتحل محل ضريبة المبيعات. وهي تطبق ضريبة مئوية، لا على قيمة المبيعات أو النواتج، بل على القيمة التي تضيفها الشركة إلى قيمة المدخلات المادية التي تبدأ بها. وفي حالة تطبيق ذات المعدل الضريبي في جميع نواحي الاقتصاد، فإن من المعتقد أن ضريبة القيمة المضافة هذه تشوه الأسعار السوقية والقرارات الاقتصادية بقدر أقل مما يحدث نتيجة لضرائب المبيعات، وذلك من منطلق أن ضريبة القيمة المضافة لا توفر أية حوافز لأي نوع بعينه من أنواع النشاط الاقتصادي دون نوع آخر. وقد أخذت غالبية الاقتصادات الأوروبية بضريبة القيمة المضافة بوصفها مصدرا رئيسيا للإيرادات الضريبية، وذلك بمعدل نظامي يتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة.

غير أن هناك مع ذلك عيوبا لضريبة القيمة المضافة: فهي تتطلب الكثير على الصعيد الإداري. فالأمر لا يقتصر على تحصيلها من كل شركة مشمولة بها، ولكن توجد عادة اعفاءات منها أو عمليات رد لقيمتها المتحصلة، على الصادرات وفئات خاصة أخرى من السلع والخدمات. وكانت إدارة هذا النظام معقدة بالنسبة لكازاخستان، على سبيل المثال، حيث سن هذا البلد ضريبة قيمة مضافة في إطار قانون الضرائب لعام ١٩٩٥ بمعدل يبلغ ٢٠ في المائة (مع وجود بعض من الاستثناءات المحدودة) على جميع المنتجات داخل كازاخستان وجميع الواردات إليها، بما فيها الواردات من المعدات الرأسمالية. وأشار المستثمرون الأجانب إلى أن فرض ضريبة قيمة مضافة على المعدات الرأسمالية المستوردة قد زاد زيادة ملموسة من تكاليف الممارسات التجارية والصناعية في كازاخستان، وخاصة من جراء المشاكل المتصلة بتلقي مردودات ضريبة القيمة المضافة في وقت مناسب. واستجابة لذلك، قامت حكومة كازاخستان بتجربة أسلوب جديد منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ - أصبح منذئذ دائم التطبيق - يقضي بتمكين أي شركة مسجلة من استيراد أي بند من قائمة بالسلع والمعدات دون إلزام بالسداد الفوري لضريبة القيمة المضافة المفروضة على هذا البند. ويتعيّن

---

(٤٤) ليس هذا بالضرورة حافزا للحكومات على تخفيض أسعار الصرف لديها، فالعملة المخفضة تؤدي أيضا إلى زيادة التكاليف المحلية لخدمة الديون الأجنبية وتكاليف ما تشتريه الحكومات من واردات.

(٤٥) انظر Seth Terpkar, "VAT in Ghana: why it failed", Development Discussion Paper No. 556, Harvard Institute for International Development, October 1996, P.7.

على الطرف المستورد أن يملأ نموذج "إقرار بالالتزام" مختصرا، ويقدمه إلى مسؤولي الجمارك بدلا من ضريبة القيمة المضافة المستحقة. وقد أتاح هذا الأسلوب للمستوردين أن يطالبوا، في بيان ضريبة القيمة المضافة اللاحق، بائتمان يتعلق بهذه الضريبة، ويعادل الضريبة المستحقة.

تبسيط قانون الضرائب وتخفيض المعدلات الضريبية

إن تبسيط قوانين الضرائب، الذي يجعل تنفيذها أقل تكلفة وأكثر سهولة، وإلغاء الإعفاءات الضريبية للتقليل من التشوهات، وخفض أعلى معدلات الضرائب المباشرة، التي تشكل مثبطا للنشاط الاقتصادي، ما فتئت كلها من ملامح التغييرات الكثيرة في النظم الضريبية في السنوات الأخيرة.

ومن الحالات الجديرة بالذكر في هذا الصدد، إدخال الربط بمعدلات التضخم من أجل منع متوسط معدلات ضريبة الدخل من الارتفاع بسبب هذا التضخم، لأن التضخم يؤدي إلى هذه النتيجة عندما يكون هناك هيكل متدرج لضريبة الدخل، يقضي بفرض ضرائب أكثر ارتفاعا على الدخول الأكبر حجما. وكان هذا هو الوضع في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حيث يُقسم الدخل السنوي لكل دافع ضرائب إلى شرائح، وتفرض معدلات أعلى على الشرائح الأعلى من هذا الدخل. وعندما ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات غير مألوفة في السبعينات بالولايات المتحدة، أدت الدخول الإسمية المتصاعدة إلى الزج بالأسر المعيشية في شرائح أكثر ارتفاعا لضريبة الدخل (أي في نطاقات للدخول ذات معدلات ضريبية حدية أكثر ارتفاعا). وقد رئي أن مدى هذا "السحب الضريبي" غير سليم - وإن كان على الأقل قد حدث على نحو غير مقصود - ومن ثم فقد كانت هناك مساندة كبيرة لتخفيض الضرائب في الأعوام ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ - الذي اتُّبع في قانون الانتعاش الاقتصادي لعام ١٩٨١ - وأيضا لربط التعديلات السنوية للشرائح الضريبية بحيث تعكس التضخم، وهو ما بدأ العمل به في عام ١٩٨٤. إلا أن هبوط معدل التضخم في الثمانينات كان أسرع بكثير من المتوقع، مما جعل الإيرادات الضريبية المتنازل عنها أكثر سخاء مما كان منتظرا. إلا أن هذه التخفيضات الضريبية قد ألغيت، ابتداء من قانون الإصلاح الضريبي لعام ١٩٨٦، وبعد ذلك قانوني التوفيق الميزني العام لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ (انظر أدناه).

ويلاحظ أن الاتجاه المتزايد إلى اللجوء على نطاق واسع إلى الضرائب غير المباشرة، بما فيها ضريبة القيمة المضافة، كما سبق البيان، كثيرا ما يصاحبه تخفيض في معدلات الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل، على سبيل المثال)، مما يشير إلى حدوث تحول في التركيز في مجال تحصيل الإيرادات، من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة. ومن أسباب هذا التحول، القلق بشأن الأثر المثبط لمعدلات ضرائب الدخول المرتفعة المفروضة على الأفراد والشركات، وذلك بالمقارنة، على سبيل المثال، بوجود حافز مشجع للتوفير ينشأ عن فرض ضريبة على الاستهلاك. وقد كان هذا اعتبارا رئيسيا في اليابان، بصفة خاصة، حيث أنها بحاجة إلى كفالة تدفق كاف للإيرادات في مواجهة معدل متناقص للسكان العاملين بالنسبة لمجموع عدد السكان، وتزايد التزامات الضمان الاجتماعي، مما سبقت مناقشته أعلاه. وكان هذا، في الواقع، هو سبب زيادة ضريبة الاستهلاك من ٣ إلى ٥ في المائة في نيسان/أبريل ١٩٩٧[٤٦]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اختلاف المبالغ الضريبية غير المباشرة بشكل يقل عما يحدث في مجال الضرائب المباشرة، خلال الدورة الاقتصادية، يساعد على تنظيم الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك، وكان هذا عاملا مشجعا آخر لحكومة اليابان.

ويتمثل المأخذ الرئيسي على التحول من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة في أن هذه الضرائب غير المباشرة تجنح إلى الاتسام بطابع تراجعي. وهذا يعني أن دفع نفس المبلغ الضريبي يجعل الفقير يساهم بحصة أكبر حجما من دخله في إطار ضريبة القيمة المضافة، عند شراء شيء بعينه، بالقياس إلى ما يدفعه الغني. ومن منظور المساواة، يوجد تفضيل عام، على الصعيد الاجتماعي، للضرائب التصاعدية التي تقتطع حصة أعلى من دخل الأغنياء

(٤٦) كان فرض ضريبة الاستهلاك مثار جدال بشكل كبير، كما حدث في بلدان أخرى. وقد اقتُرح في البداية من جانب لجنة البحوث بوزارة المالية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، ولكن هذه الفكرة لقيت إعراضا كبيرا أثناء المداولات الانتخابية الوطنية في عام ١٩٧٩. وهي لم تنفَّذ إلا في عام ١٩٨٩، في فترة اتسمت بصفة خاصة بانتعاش الاقتصاد وفي غمرة زيادة مفاجئة في أسعار الأصول.

بالقياس إلى الحصة التي يتحملها الفقراء. وفي حالة استفادة الأغنياء والفقراء بشكل متساو من الخدمات العامة، فإن الهياكل الضريبية المباشرة التي تتزايد معدلاتها وفق الدخول يمكن لها أيضا أن تكون وسيلة

قوية لإعادة توزيع الدخل من الغني الى الفقير. ومن ناحية أخرى، خُفضت في السنوات الأخيرة المعدلات الضريبية الحدية العالية المفروضة على الأسر ذات الدخول الأكثر اتفاعا ببعض البلدان، على أساس أن هذه المعدلات العالية تثبط النشاط الاقتصادي أو تضطره الى العمل في الخفاء أو فيما وراء البحار.

وفي الأردن، على سبيل المثال، خفض المعدل الأقصى للضرائب المفروضة على الدخل الفردي من ٥٠ الى ٣٠ في المائة، كما خفض المعدل المفروض على دخول الشركات من ٥٥ الى ٣٥ في المائة، وذلك كجزء من الإصلاح الضريبي لعام ١٩٩٥، وقد تضمن هذا الإصلاح زيادة ضرائب المبيعات العامة المذكورة أعـلاه. وبالإضافة الى ذلـك، ألغيت العطلات الضريبية (أي الإعفاءات المؤقتة من الضرائب) باستثناء ما يتصل بالاستثمار في مناطق البلد الأقل تنمية، وقصرت الاقتطاعات الضريبية على مدفوعات الفوائد الصافية. وعلى نحو مماثل، قامت نيوزيلندا، في عام ١٩٨٥، بزيادة ضرائب الإنفاق، حيث فرضت ضريبة على السلع والخدمات بمعدل موحد يبلغ ١٠ في المائة، وخفضت الحد الأقصى لمعدل ضريبة الدخل الشخصي من ٦٦ الى ٤٨ في المائة.

وعمدت جمهورية كازاخستان مؤخرا الى بذل جهد كبير لتنقيح قوانينها الضريبية. وبغية تجنب مشكلة تزايد التنظيمات المترتبة على القيام بمرور الزمن بسن قوانين ضريبية تدريجية، وضعت كازاخستان قانونا ضريبيا شاملا لإصلاح النظام الضريبي وصياغته في إطار قانون واحد. ومن شأن التعديلات اللاحقة لقانون الضرائب هذا أن تقتضي تعديل هذا التشريع الموحد. وهذا النهج يضطر صانعي القرارات والجهات النشطة في الحقل الاقتصادي الى التركيز في وقت واحد على مجموعة من قضايا الإصلاح السياسي التي تتسم بالتعقد وإثارة الجدل. ورغم أن هذا النهج يمثل نهجا أكثر انتظاما، فإنه يؤدي الى جعل عملية التشريعات وتمريرها خلال الفروع التنفيذية والتشريعية عملية بالغة الصعوبة تحتاج الى وقت طويل. وفي هذه الحالة، صدر القانون الضريبي بكازاخستان بموجب مرسوم رئاسي، ولم يصدر عن طريق البرلمان.

زيادة فعالية تحصيل الضرائب

إن سن تشريعات لهيكل ضريبي يختلف في بعض الأحيان كل الاختلاف عن عملية تحصيل الإيرادات الضريبية بالصورة المتوخاة. وقد تتضح هذه المشكلة على نحو متطرف من خلال تجربة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ففي الاتحاد الروسي، اعتمد الهيكل الضريبي بشكل كبير، لأعلى ضرائب الدخل الشخصي، بل على ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات، وخاصة فيما يتصل بالقطاع الصناعي. وعندما انهار الاقتصاد في بداية عملية الانتقال، على إثر هبوط الانتاج الصناعي هبوطا حادا، تأثرت الإيرادات الضريبية على نحو مباشر. وفي إطار مجموعة معقدة من عمليات البيع والشراء فيما بين الشركات، الى جانب صعوبات تحصيل المدفوعات المتصلة بالسلع المباعة، حاولت الشركات أن تظل في حالة تشغيل من خلال تراكم المتأخرات فيما بين الشركات، بالإضافة الى المتأخرات المتعلقة بمدفوعات الضرائب.

وكان من الواضح في هذه الحالة أن حل مشكلة الإيرادات الضريبية في الاتحاد الروسي لم يتضمن إدخال زيادات جديدة على معدلات الضرائب المفروضة على الشركات، فمثل هذه الزيادات كانت ستعد بمثابة إجراءات للمصادرة، ولم يكن من شأنها إلا أن تؤدي الى الإمعان في تقليص القاعدة الضريبية الفعلية، حيث أنها كانت ستفضي الى حفز الشركات بشكل أكبر على الخروج من دائرة الاقتصاد الرسمي. وبدلا من ذلك، تركزت الجهود ذات الصلة على تحسين عملية تحصيل الضرائب القائمة. ومن ثم، فقد أنشأ الاتحاد الروسي مؤخرا "شرطة للضرائب" وأدخل نظام إقرارات ضرائب الدخول الفردية. وبالإضافة الى ذلك، سيصدر في عام ١٩٩٧ قانون ضريبي جديد من شأنه أن يقلل الى حد كبير من عبء الضرائب المفروضة على الشركات.

ولا ينشأ عدم سداد الضرائب في الاتحاد الروسي وسائر البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من مجرد تعمد الأفراد والشركات مخالفة القانون. ففي الوقت الذي تقوم فيه هذه البلدان باستحداث هياكل مؤسسية جديدة بشكل سريع، تكون الالتزامات الضريبية فيها غير واضحة في الكثير من الأحيان. وفي حالة الاتحاد الروسي، كانت هناك

دولة تتسم الى حد كبير بالطابع المركزي، ثم أخذت تتحول الى دولة تعطي مزيدا من المسؤوليات، التي تتضمن سلطة فرض الضرائب، الى الأقاليم التابعة لها. وبموجب مرسوم صادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أعطى رئيس الجمهورية للحكومات الفرعية من كافة المستويات سلطة استحداث الضرائب الخاصة بها. وتمثلت النتيجة النهائية لذلك في عدم تمكن الركات في الكثير من الأحيان من التنبؤ بماهية التزاماتها الضريبية الإجمالية.

وكثيرا ما يكون هناك أيضا مجال كبير لتحسين عملية تحصيل الضرائب خارج نطاق تلك الحالة الخاصة بالمتصلة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فالفلبين مثلا اضطلعت بإصلاح ضريبي كبير في عام ١٩٨٦، وأدى هذا الإصلاح الى تعديل وتبسيط الضرائب، الى جانب إدخاله لضريبة قيمة مضافة. ومع ذلك فقد أشار البنك الدولي في تقديراته الى أن تحصيل الضرائب بموجب النظام الجديد كان دون "المستوى المرتقب" بنسبة ٥٠ في المائة فيما يتصل بضريبة الدخل الفردي، و ٦٠ في المائة فيما يتصل بضريبة دخل الشركات، و ٥٠ في المائة فيما يتصل بضريبة القيمة المضافة [٤٧]، إلا أن تحصيل الضرائب تحسن بشكل كبير بحلول أوائل التسعينات، من جراء تحسن الإدارة الضريبية وانخفاض حالات التهرب من الضرائب. وقد تضاعفت تقريبا، في الواقع، الضرائب المحصلة من هذه المصادر الثلاثة، باعتبارها حصة من الناتج المحلي الإجمالي، في الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٤، حيث ناهزت في مجموعها ١٠ في المائة من هذا الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأخيرة[٤٨]

وفي نيكاراغوا يرجع الجانب الأكبر من نجاح "خطة لاكايو"، التي وضعت في آذار/مارس ١٩٩١، الى إنفاذ قوانين الضرائب القائمة، وفرض عقوبات صارمة على التهرب من الضرائب، وتحسين إدارة الضرائب. وقد قررت الحكومة ألا تحاول القيام بإصلاح طموح للنظام الضريبي، ولكنها نجحت في زيادة الإيرادات الضريبية من ١٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ الى ٢١,٢ في المائة في عام ١٩٩١ وإلى ٢٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٥[٤٩]

وكانت عمليات "العفو الضريبي" وسيلة لزيادة تحصيل الضرائب أيضا. وهي تتضمن إعلان الحكومات أنها ستتنازل عما فرضته من غرامات وجزاءات إزاء عدم الامتثال للقوانين الضريبية، وذلك بالنسبة لجميع الأفراد الذين يقومون بدفع ضرائبهم غير المسددة خلال فترة بعينها. وهذا لا يؤدي الى مجرد تحصيل إيرادات من دافعي الضرائب الذين يرغبون في تسوية مركزهم القانوني، بل إنه يؤدي أيضا الى إعادة هؤلاء الأفراد الى صفوف دافعي الضرائب. وفي أيرلندا، على سبيل المثال، منح العفو الضريبي مرتين، في عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٤. وقد زاد العفو الأول إيرادات الضرائب بنسبة ٦ في المائة.

---

(٤٧) لا يجوز النظر الى تقديرات الإيرادات الضريبية المحتملة إلا باعتبارها مقادير تقريبية، فهي معرضة لهوامش خطأ كبيرة؛ وهي تستنتج من خلال تطبيق معدلات نظامية على تقديرات الدخل أو النشاط الذي يخضع للضريبة، انظر World Bank, "The Philippines: public sector resource mobilization and expenditure management" (Report No. 10056-PH), pp. 36-39).

(٤٨) ارتفعت كذلك الإيرادات الضريبية الإجمالية من ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ الى ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٤ (وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، Government Finance Statistics yearbook, Washington, D.C., 1996).

(٤٩) بيانات Banco Central de Nicaragua, Informe Anual, 1994 and 1995.

وهذه الأمثلة لا تبين إلا القليل من تلك القضايا القائمة في مجال تدابير تعزيز الإيرادات[٥٠]، وهي قضايا لا حصر لها. والاقتصاد السياسي فيما يتعلق بسن الإصلاحات وثيق الصلة أيضا في هذا المقام، لأن كل بلد يحتاج الى الوصول الى لحظة يقبل فيها التغيير مع تمكن الحكومة عندئذ من العمل.

الجوانب السياسية للموقف المالي السليم

تبين التجارب بأن الالتزام بنظام ميزنة صارم أمر صعب. وقد يتمثل أبرز أشد التحديات صعوبة في تخفيض العجز الهيكلي، وخاصة إذا تعين فرض التخفيضات على برامج متباينة الفائدة بالنسبة لمختلف الفئات، وعندما يتعذر تحديد المكاسب المقابلة التي ستحصل عليها الفئات المعرضة للخسارة. وقد سعت الحكومات أحيانا الى تيسير هذه العملية من خلال محاولة العمل في ظل أهداف تشريعية ثابتة؛ إلا أن الأمر عادة لا يكون بمثل هذه البساطة.

استراتيجيات الميزنة المتعاقبة، في الولايات المتحدة

خلال فترة طويلة من الثمانينات، ظلت الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة تصارع عجز الميزانية الذي زاد الى حد كبير من جراء تخفيضات الضرائب في سنوات العقد الأولي. وكما يتضح من الشكل السادس -٢، كان هناك

الشكل السادس - ٢ - العجز المالي لدى الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة، ١٩٨٠-١٩٨٧[أ]

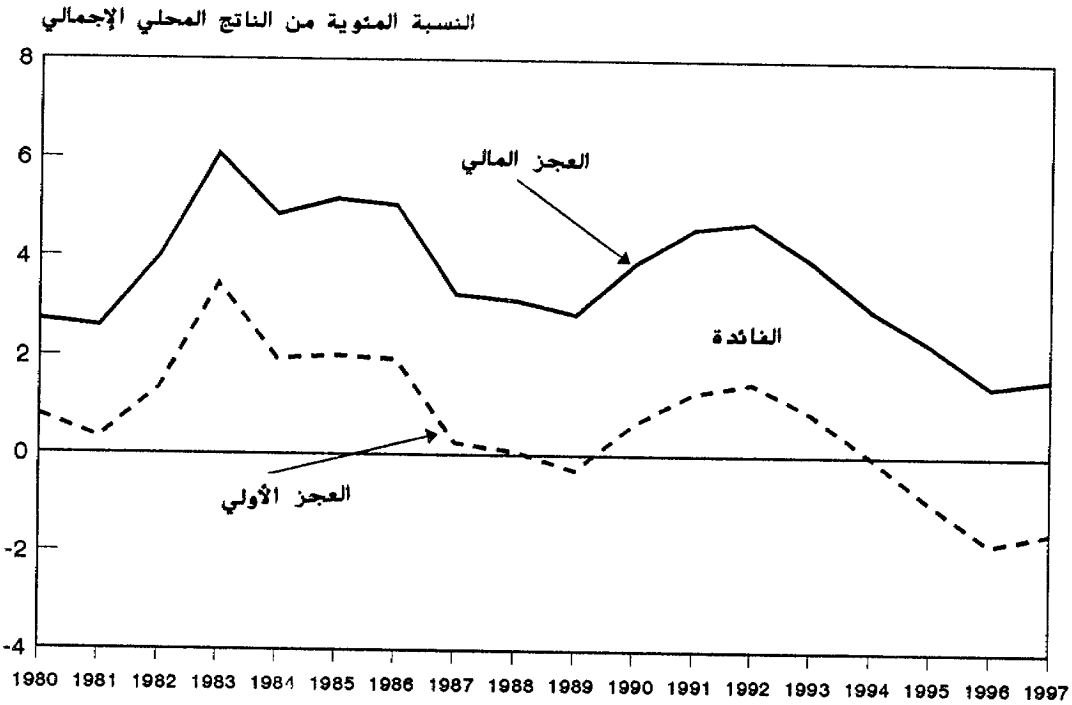

المصدر: United States, Economic Report of the President, 1997.

(أ) تنتهي السنوات المالية في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

(٥٠) للاطلاع على تناول أكثر منهجية لقضايا الإصلاح الضريبي، انظر Robin Burgess and Nicholas Stern, "Taxation and development", Journal of Economic Literature, vol. XXXI, No. 2 (June 1993), pp. 762-826; and J. A. Kay, "Tax policy: a survey", Economic Journal, vol. 100, No. 399 (March 1990), pp. 18-75.

بعض من التقدم المحرز في مجال خفض العجز في النصف الثاني من الثمانينات، وإن لم يكن ذلك بالمستويات التي كانت متوقعة. ثم عاد العجز الى النمو مرة أخرى بسبب الركود الاقتصادي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، وتحقق بعد ذلك قدر أكبر من التقدم. وقد تمثلت استراتيجية الثمانينات الأقل نجاحا في قانوني غرام - رودمان - هولنغز لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧. وهما يحددان أهدافا للعجز سنة بسنة، بغية التوصل الى توازن الميزانية خلال السنوات الست اللاحقة. وأجيزت تخفيضات شاملة في الإنفاق التقديري في حالة وجود عجز مفرط(٥١).

ولم يحقق هذان القانون هدفهما؛ وكان العجز الاتحادي بصفة عامة على مدى الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ أكثر بمقدار ٢٣٠ بليون دولار عما كان متوقعا من قبل. ومن المآخذ الرئيسية، في هذا الصدد، تركيز عملية غرام - رودمان - هولنغز على سنة الميزانية وحدها، أي على نطاق قصير الأجل. وقد أدى هذا الى إرجاء التخفيضات الكبيرة في العجز الى سنوات لاحقة. وبغية تبرير التعديلات الأصغر حجما، استخدمت افتراضات اقتصادية مطردة التفاؤل في التنبؤ بحالات العجز المستقبلية. ولكن متوسط التصويب السنوي لتنبؤات الميزانية ارتفع في الواقع من ٨ بلايين دولار في السنوات الأربع السابقة لبدء سريان قانون غرام - رودمان - هولنغز. الى ٣٦ بليون دولار في السنوات الست التي تلت ذلك(٥٢). واتبع عدد من تدابير المرة الواحدة، مثل بيع الأصول، والممارسات المحاسبية المشكوك فيها، مثل ترحيل المدفوعات من سنة مالية الى أخرى أو نقل بعض النفقات خارج نطاق الميزانية. وقد أظهرت هذه التدابير وجود تحسن في الموقف الجاري، ولكنها لم تؤد الى خفض العجز على المدى الأطول أجلا.

ووفقا لذلك، أصبحت التخفيضات التي يلزم إجراؤها من أجل بلوغ الأهداف كبيرة على نحو غير واقعي في السنوات اللاحقة، عندما أصبح من اللازم القيام بالتعديل دون مزيد من التأخير. ففي ميزانية عام ١٩٩١، كان سيلزم القيام - بغية الاستمرار في متابعة الهدف المنشود - بإجراء تخفيضات بنسبة ٣٤,٥ في المائة في حسابات الدفع المعنية وبنسبة ٣١,٥ في المائة في الحسابات التي لا تتعلق بالدفاع(٥٣). وثمة صعوبة أخرى تتعلق بقانون غرام - رودمان - هولنغز، وهي أن التركيز على تخفيض النفقات التقديرية قد أدى الى تجنب تغيير النفقات الإلزامية، التي يحتاج تغييرها الى سن تشريعات جديدة، في حين أن النفقات الإلزامية هي التي كانت تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر مشكلة العجز.

وكانت الولايات المتحدة أكثر نجاحا في تحقيق خفض الميزانية في أعقاب سن قانوني الإصلاح الميزني العام في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣، اللذين استهدفا عمليات لخفض العجز على مدى عدة سنوات، وتضمنا تخفيضات في النفقات وزيادات في الضرائب على السواء. وقد فرضت الزيادات الضريبية في جانبها الأكبر على الأسر المعيشية التي تشغل الخمس الأعلى من هرم توزيع الدخل. وأصبحت معدلات ضرائب الدخول الاتحادية الفعلية على الفئات ذات الدخول الأعلى في نفس مستوى المعدلات التي كانت قائمة قبل تخفيضات الضرائب في الثمانينات. وشكلت الزيادات الضريبية قرابة النصف من إجمالي تخفيض العجز.

---

(٥١) ينقسم جانب النفقات بالميزانية الاتحادية للولايات المتحدة الى نفقات تقديرية وأخرى إلزامية. وتنظم النفقات التقديرية من خلال الاعتمادات التي يخصصها الكونغرس سنويا؛ وتشمل البرامج التقديرية كامل ميزانيات الشؤون الدفاعية والدولية، ولكنها لا تشمل إلا الخمس فقط من جميع النفقات المحلية، والبقية من هذه النفقات إلزامية. والى جانب مدفوعات الفوائد المستحقة على الدين الحكومي وتأمين الودائع، تتألف النفقات الإلزامية أساسا من البرامج ذات النفع، من قبيل الضمان الاجتماعي وبرنامج "مديكير" وبرنامج "مديك ايد" للرعاية الصحية واستحقاقات تأمين البطالة. والمدفوعات المتعلقة بهذه الأغراض مجازة بموجب قوانين دائمة، ولا يمكن تغييرها إلا إذا قام الكونغرس بتعديل القوانين الأساسية.

(٥٢) J. M. Poterba, "Do budget rules work?", NBER Working Paper No. 5550, April 1996, p. 23

(٥٣) R. D. Reischauer, "Reducing the deficit: past efforts and future challenges", The Frank M. Engle Lecture, The American College, Bryn Mawr, Pennsylvania, 6 May 1996, p. 14.

ومن منظور عملية الميزانية، يلاحظ أن هذين القانونين قد أدخلا عددا من التجديدات الهامة. فقد ابتعدا عن تحديد أهداف تتصل للعجز، وأضافا معلمين جديدين لإجراءات الميزنة أولهما وضع قيود أو "حدود" سنوية للنفقات التقديرية في السنوات المالية من عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٨، حيث أتاحت هذه الحدود للبرامج التقديرية أن تنمو بالكاد بالمعدلات الدولارية الإسمية على مدى الفترة بكاملها، وثانيهما هو أسلوب "الدفع أولا بأول" فيما يتصل بربط الإيرادات بالاستحقاقات. وجرى ضم النفقات الإلزامية (باستثناء الضمان الجماعي وتأمين الودائع والفوائد المتصلة بالدين العام) إلى الإيرادات، مع وضع القيد التالي: يتعين تمويل أي توسع في البرامج الإلزامية عن طريق تخفيضات في النفقات الإلزامية القائمة أو زيادات في الضرائب. وعلى نحو مماثل، فإن أي تخفيضات ضريبية تتعين مقابلتها بزيادات ضريبية أخرى أو بوفورات في النفقات الإلزامية.

وقد أفضى هذان القانونان، إلى جانب تحسن المناخ الاقتصادي، إلى تيسير تخفيض العجز من ٢٩٠ بليون دولار (٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ١٩٩٢ إلى ١٠٧ بلايين دولار (١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ١٩٩٦. وكان هذا أقل مستوى يتحقق على مدى ١٧ عاما. وللمرة الثانية - فقط - في القرن العشرين، استمر عجز الميزانية الاتحادية في الانخفاض أربع سنوات على التوالي. وعلاوة على ذلك، ظل الرصيد الأولي يتضمن فائضا منذ عام ١٩٩٥، كما أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بدأت في الاستقرار.

ورغم ذلك فقد تعهدت الحكومة والكونغرس بمواصلة المسيرة حتى القضاء التام على عجز الميزانية الاتحادية بحلول عام ٢٠٠٢. وحيث أن كلا الحزبين السياسيين الرئيسيين قد التزما بتخفيض الضرائب، وأن النفقات التقديرية قد تعرضت بالفعل لتخفيض حاد، فإن غالبية التعديلات المتبقية ستكون بالضرورة من نصيب برامج الإنفاق الإلزامي. وقد بدأت التخفيضات بالفعل بالنسبة للبرامج الاجتماعية الرئيسية، وخاصة تلك البرامج التي توفر مساعدة مالية للفقراء. ومع هذا، وعلى نحو ما جرى في نطاق عملية غرام - رودمان - هولنغز، فإن التضحيات لا تتوزع على نحو متساو، ولكنها ترجأ في جانبها الأكبر إلى موعد يقارب عام ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن نصف التخفيض الإجمالي للعجز، الذي يتوزع على خمس سنوات، سوف يظهر في عام ٢٠٠٢ ذاته؛ كما أن ثلاثة أرباع التخفيضات ستطبق في العامين الأخيرين. وتتضمن الخطة الحالية، شأنها شأن تجربة غرام - رودمان - هولنغز أيضا، تحقيق مكاسب في الإيرادات من مبيعات الأصول وترحيل متحصلات الضرائب إلى عام ٢٠٠٢ من السنوات اللاحقة. ومن المفهوم تماما، علاوة على ذلك، أن الميزانية ستعود إلى حالة العجز عقب عام ٢٠٠٢، مع دخول أعداد متزايدة من السكان المسنين في سنوات التقاعد.

وفي الوقت الذي لا توجد فيه حجة اقتصادية تبرر في حد ذاتها مواصلة خفض العجز الاتحادي بالولايات المتحدة حتى يتلاشى تماما[٥٤]، فإن السجل المعروف للنهوج المماثلة لنهج غرام - رودمان - هولنغز، التي تتوخى تحقيق هذا الهدف، سجل غير مشجع أيضا. وقد حاول في الواقع، بعض أعضاء الكونغرس أن يسلكوا سبلا أكثر قوة لكفالة القضاء على العجز، وذلك بتعديل دستور الولايات المتحدة كيما ينص على ذلك. ويقول معارضو هذا الاقتراح إنه سيؤدي دون داع إلى الحد من قدرة الحكومة على العمل، ومناقمة حالات الركود الاقتصادي، كما أنه قد يؤدي أيضا إلى توليد جهود كبيرة من أجل إخفاء النفقات والإعفاءات الضريبية في إطار تدابير خارجة عن نطاق الميزانية، مما يقلل إلى حد كبير من شفافية عملية الميزانية بكاملها. والدرس المستفاد من قانوني الإصلاح الميزني العام هو أن إصلاح الميزانية، الذي يتسم بفعالية سياسية يستتبع تحقيق توافق عملي في الآراء من شأنه أن يفضي إلى مجموعة من القرارات المحددة التي يجري تنفيذها إبان سريان هذا التوافق ووجود الهيئة التشريعية كي تتلقى تأييد الناخبين أو سخطهم إزاء الإجراءات المتخذة.

حالة نيوزيلندا

يشكل قانون المسؤولية المالية بنيوزيلندا لعام ١٩٩٤ (الذي نوقشت جوانبه المحاسبية في الإطار الخامس - ١) مثالا آخر من أمثلة التشريعات التي ترمي إلى فرض التزام قانوني على الحكومة بأن تحافظ على موقف مالي سليم. ويحدد القانون خمسة مبادئ للإدارة المالية المسؤولة، وهي: تخفيض إجمالي الدين العام إلى "مستويات حكيمة" من خلال

(٥٤) خاصة وأن الرصيد الأولي - مسيار العجز الوارد في صيغة الاستدامة المذكورة في الفصل الخامس - كان يتضمن فائضا بالفعل.

كفالة فائض مالي (تشغيلي)؛ والقيام، بمجرد بلوغ الدين هذه المستويات الحكيمة، بالحفاظ عليها من خلال ضمان فائض مالي على مدى "فترة معقولة من الزمن"، في المتوسط؛ وتحقيق وإبقاء المركز المالي الحكومي عند مستويات توفر احتياطيات يمكنها استيعاب آثار العوامل التي قد تطرأ وتؤثر مستقبلا بشكل سلبي على هذا المركز؛ وإدارة المخاطر المالية التي تواجه الحكومة إدارة حصيفة؛ واتباع سياسات تتفق مع الأخذ بدرجة معقولة من إمكانية التنبؤ بمستوى المعدلات الضريبية واستقرارها في السنوات المقبلة.

وعلى خلاف قانوني غرام - رودمان - هولنغز، لم تحدد التشريعات النيوزيلندية أي أهداف مالية رقمية يلزم بلوغها في إطار زمني بعينه. فلم يحدد قانون نيوزيلندا "المستويات الحكيمة" أو "الفترة المعقولة من الزمن"؛ إذ أن السلطات المالية لديها المرونة اللازمة لتفسير هذه الصيغ في سياق الظروف الاقتصادية السائدة. وعلاوة على ذلك، يسمح القانون للحكومة بحالات خروج مؤقت على هذه المبادئ، بشرط أن تقدم تفسيرا كاملا لهذا الخروج وبيانا لكيفية وموعد العودة إلى الأوضاع المالية التي تفي بهذه المبادئ.

وأدخل القانون النيوزيلندي كذلك متطلبات محددة للإفصاح بشأن مقاصد وأهداف السياسة المالية، كما أنه زاد من تواتر الإبلاغ. فمن الواجب قبل موعد بدء الميزانية بثلاثة أشهر، تقديم بيان لسياسة الميزنة يناقش الأولويات الاستراتيجية للسنة المالية المقبلة والأهداف المالية الطويلة الأجل؛ ومن الواجب أيضا أن يصحب عرض الميزانية تقديم تقرير عن الاستراتيجية المالية، يتضمن تقييما لمدى اتساق الموقف المالي الراهن مع مقصد الحكومة في بيان سياسة الميزنة الأخير، ويتضمن أيضا تحليلا لاحتمال ظهور متغيرات مالية في السنوات العشر التالية. ومن المتعين على الحكومة كذلك أن تقدم كل نصف سنة تقريرا اقتصاديا وماليا تكميليا، وأن تقدم لدى انتهاء السنة المالية تقريرا ماليا تكميليا. ومجمل القول أن المركز المالي للحكومة وتغيراته تصبح معروفة على نحو سريع، كما أن المعلومات ذات الصلة تتسم بمزيد من الوضوح. وتتمثل النظرية الأساسية في هذا الشأن في أن الجمهور العام الحسن الاطلاع يغدو رقيبا هاما على ميل المشرعين إلى الانسياق مع النفعية السياسية القصيرة الأجل على حساب المسؤولية المالية في الأجل الطويل.

حالة الاتحاد الاقتصادي والنقدي في المستقبل

في الوقت الذي يستند فيه نهج نيوزيلندا إلى الوعي المستنير للجمهور، ويقوم فيه نهج قانون الإصلاح الميزني العام بالولايات المتحدة على أساس إجبار المشرعين على الأخذ ببدائل، فإن الاتحاد الأوروبي يوشك أن يلزم نفسه بنهج ينطوي على انضباط صارم. فقد اعتمد المجلس الأوروبي، في مؤتمر القمة الذي عقده في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، "ميثاق الاستقرار والنمو"، الذي يحدد كيفية فرض الاتحاد للانضباط الميزني على الدول الأعضاء عقب بداية عمل الاتحاد الاقتصادي والمالي. وينص هذا الميثاق على أن أهداف عجز ودين الحكومة، التي تشكل جزءا من معايير الدخول في الاتحاد الاقتصادي والنقدي (وردت مناقشتها في الإطار الخامس - ٢)، سوف تظل سارية المفعول بالنسبة للبلدان الأعضاء عقب بداية الاتحاد.

وسيكون للإجراءات الواجبة الاتباع بُعدان؛ أولهما أن عملية الميزانية بكل بلد عضو ستكون موضع مراقبة واضحة مفصلة. وسيقوم كل بلد بإعداد برامج للاستقرار تغطي عدة سنوات، وتخضع لموافقة مجلس وزراء الاقتصاد والمالية، وتنشر على الجمهور. وستتولى اللجنة الأوروبية، مع مجلس وزراء الاقتصاد والمالية، رصد تنفيذ هذه البرامج وتقديم توصيات بتغييرات سياسية إذا ما تبين أن أهدافها لا تتحقق.

وفي حالة تجاوز أحد البلدان الأعضاء الهدف المتعلق بالعجز، تشرع اللجنة في عملية استعراضات وزارية يمكن أن تؤدي إلى تحديد مواعيد نهائية للاستجابة السياسية الوطنية، وإلى فرض جزاءات في حالة عدم الوفاء بهذه المواعيد النهائية. وهذا لا يعني أن كل خروج عن الحد الأقصى البالغ ٣ في المائة من الميزانية سوف يؤدي إلى بدء عملية تأديبية. فأي هبوط في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢ في المائة أو أكثر في السنة التي يحدث فيها عجز كبير سيعد "هبوطا استثنائيا" بشكل آلي. وفي حالة هبوط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقل عن ٠,٧٥ في المائة في سنة ارتفاع العجز، يكون الافتراض أن هناك عجزا مفرطا يتعين تصحيحه، رغم أن الكوارث الطبيعية وظروفا أخرى قد تؤدي إلى اعتبار السنة "سنة استثنائية". وفي حالة هبوط الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسط، يتولى المجلس (وهو الهيئة العليا) تحديد كيفية تناول هذا العجز.

وإذا كانت الميزانية المفرطة لإحدى الدول الأعضاء لا تعد ميزانية استثنائية، وإذا كانت التغييرات السياسية الموصى بها لم تنفذ على نحو كاف، فإن الحكومة المعنية تتعرض لجزاءات مالية. ويتعين عليها في ذلك الوقت أن تودع لدى الجماعة الأوروبية، بحلول نهاية العام التالي للعام الذي حدث فيه العجز لأول مرة، وديعة لا تُدفع عنها فائدة. وفي حالة بقاء العجز مفرطا، تتحول الوديعة إلى غرامة بعد مرور سنتين. ويكون مبلغ الوديعة ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مبلغ يُحسب على أساس مقدار زيادة عجز ميزانية البلد عن هدف الـ ٣ في المائة(٥٥).

وهناك أيضا حد أقصى لمبلغ الوديعة، وهو ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإن كان لا يحتمل فيما يبدو أن تودع وديعة أو أن تدفع غرامة في أي يوم من الأيام. ومن وسائل إيداع الوديعة تحويل مبلغ نقدي من حساب حكومي إلى حساب خاص للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي. وإذا لم يكن المبلغ النقدي متاحا، تعين خصم الوديعة من التدفقات الجارية. وهناك وسيلتان ممكنتان فقط يمكن للحكومة إيداع الوديعة عن طريقهما. أولاهما أنها تستطيع بيع سندات، يفترض أن تكون مقومة باليورو (العملة الأوروبية الجديدة)، بسعر فائدة بالغ الارتفاع من جراء رد فعل السوق المحتمل إزاء صعوبة وضع هذه الحكومة أمام بقية الجماعة الأوروبية. وثانيتهما، خفض بعض النفقات التي سبق لها أن رفضت خفضها بالفعل أو فرض بعض الضرائب التي سبق لها أن رفضتها، حتى تقلل من العجز. وإذا تدهورت إلى حد الشروع في فرض جزاءات فعلية، فإن هذا قد يثير أزمة سياسية كبيرة داخل الاتحاد، مما قد يدفع إلى الانسحاب من الاتحاد أو من الجماعة بكاملها.

وخلال السنة الواقعة بين حدوث انتهاك شرط العجز والاستناد إلى جزاء الوديعة، تتجلى عدة مجموعات من التفاعلات فيما بين الحكومة والجماعة. فقيام الحكومة بتحدي الجماعة والوصول معها إلى حد الجزاءات يعني أنها تحظى بتأييد شعبي محلي قوي أو أنها لا تحظى بشيء من ذلك إطلاقا، وذلك في ضوء خطورة ما يوشك أن يحدث. ويبدو، بعبارة أخرى، أنه في حالة التزام البلدان أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بالحد الأقصى من عجز الميزانية البالغ ٣ في المائة، فإن هذا لن يرجع إلى خوفها من الجزاءات، بل إنه سيرجع بالأحرى إلى تقبل مواطنيها للالتزام السياسي بأهداف الميزانية، وبالتالي لتقبل هيئتها التشريعية لذلك أيضا. وسينظر إلى الالتزام بهذا الحد الأقصى للعجز المسموح به باعتباره الثمن المطلوب لبناء الثقة المتبادلة لدى جميع الدول المشتركة. ومن شأن هذا الثمن أن يدفع، لأن المشاركة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي تعتبر مساوية للتضحية بتمويل عجز مالي.

وشعور الحكومات بأن تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي يتطلب فرض حد أقصى على حالات عدم التوازن المالي يعني في حد ذاته أن ثمة نقصا يعتور الهيكل الاقتصادي الجديد ومجموعة الأنظمة الجديدة. ومن وجهتي نظر التعريف والقياس، اللتين نوقشتا في الفصل الخامس، يلاحظ أن هدف التوازن المالي لدى الاتحاد هدف تحكمي إلى حد كبير، وهو غير قابل للتغيير أيضا، وشروط الإفلات لا تتضمن سوى قدر بالغ الضآلة من المرونة. والخروج الذي لا بد منه عن أي توازن مالي مزمع، بصورة إيجابية أو سلبية، يعني، علاوة على ذلك، إذا نظرنا إلى المستقبل، أن الحكومات سيتعين عليها في الواقع أن تحدد هدفا يقل عن الهدف المفروض. وحتى في الفترة الحالية التي يرى فيها الكثيرون أن ثمة حافزا كبيرا على الوفاء بهذا الهدف القانوني، فإنه توجد صعوبات في تحقيقه. وإذا حدث في المستقبل أن ظهرت عقبات محلية، فإن مسؤولية الحكومات الأعضاء أمام شعوبها قد تجعل من هذا الحد الأقصى القانوني تحديا أكبر بحيث لا يمكن الإبقاء عليه. فمثلا في حالة ظهور تلك العقبات في عديد من الدول الأعضاء في وقت واحد، فإنه سيصعب الضغط على روساء حكومات هذه الدول، عند اجتماعهم في إطار المجلس، كيما يقوموا بإكراه بلدانهم العديدة، والجماعة بكاملها بالتالي، على الدخول في انكماش اقتصادي لا تدعو له أي ضرورة اقتصادية. ومن هنا فإن هذا الهدف المالي قد يطبق على الصعيد العملي بشكل أكثر مرونة عما كان مزمعا عند وضعه.

---

(٥٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر InfEuro, No. 2، (من منشورات الجماعات الأوروبية) (March 1997), p. 12.

الفصل السابع

ديناميات الإصلاح المالي: تجارب قطرية مختارة

تتصرف الحكومات بأساليب مختلفة عندما يتعلق الأمر بإحداث تغيير فعلي في السياسة المالية. وتمثل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان، فضلا عن الإطار السياسي والاقتصادي الدولي، محددات هامة للكيفية التي تنظر بها الحكومة والجمهور إلى الحالة المالية، والأشكال التي تتخذها محاولات الاستجابة على صعيد السياسة العامة، وما يترتب على ذلك من تغييرات.

والإصلاح المالي عملية تتحقق على مدى عدة سنوات. وتبدأ بالتسليم بالحاجة إلى إجراء تغيير على الصعيد السياسي. ثم تُتخذ إجراءات تصحيحية غالبا ما تأتي متأخرة بعض الشيء. غير أن التدابير تقصر في الغالب عن الوصول إلى حل كامل للمشكلة. وعندئذ ينشأ تسليم بالحاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية على صعيد السياسة العامة، وربما يحدث ذلك بعد فترة من التأخير أو ربما يتحقق فورا. ثم تنفذ تدابير جديدة، وهكذا باستمرار. وبعد عدد من الدورات تمتد إلى فترات زمنية تطول أو تقصر، يتم إقرار مجموعة من السياسات تنجح في حل المشكلات المطروحة. غير أن الحاجة إلى الإصلاح لابد وأن تنشأ ثانية، وأحيانا ما يكون ذلك بسبب صدمة خارجية، ثم تبدأ العملية من جديد.

وديناميات الإصلاح الفعّال تتميز بالتعقد، وأفضل وسيلة لدراستها هي القيام بتحليل التجارب الفعلية، وعلى الرغم من وجود الكثير من الأمور الفريدة في نوعها في كل تجربة من تجارب البلدان، فإنه يمكن أيضا ملاحظة وجود قضايا أوسع. ويقدم هذا الفصل سردا لمجموعة مختارة من حالات الإصلاح القطري، تستمد من كل من المجموعات الجغرافية والتحليلية الرئيسية للبلدان.

عملية التغيير الثوري الصعبة: التكيُّف المالي في الدولة الروسية الجديدة

قد يكون باستطاعة الاقتصاديين أن ينكروا بشكل مجرد في الكينية التي يخطططون بها الوظائف الاقتصادية للحكومة والنظام المالي اللازم لدعمها، ولكن هذه ليست هي الكينية التي تخطط بها، أو على الأصح التي يعاد بها تخطيط الحكومات نظمها المالية في الواقع العملي. كذلك لا ينبثق أي نظام جديد بسلاسة أو ببساطة عن صراع داخلي أو تغيير ثوري. وحتى إذا انهار النظام القديم، فإن النظام الجديد ينبني فوق القديم ولا يأتي من فراغ. ولا وقت للتوقف، وتشكيل لجنة، والاتفاق على تخطيط جديد، وتفكيك الدولة القديمة، وإنشاء الدولة الجديدة وفقا للتخطيط الجديد. إذ على الحكومة أن تؤدي عملها كل يوم، أو أن تحاول أداءه على الأقل. والتغيير الثوري مشوش وصعب ويتطلب قدرا كبيرا من الوقت للتوصل إلى نموذج فعّال للتخطيط الجديد، ناهيك عن وجود توافق عملي في الآراء بأن الإصلاح يسير في الطريق المنشود. وفي الوقت نفسه، تضطلع الحكومة بالنفقات وتتولى تحصيل الإيرادات، وربما تتعرض لأنواع لا تحتمل من العجز تتطلب التثبيت.

ومثال ذلك التثبيت المالي في الاتحاد الروسي، الذي يختلف من الناحية النوعية - مثلما في سائر البلدان التي اقتصاداتها تمر بمرحلة انتقالية - عن التكيُّف المالي في اقتصادات السوق المستقرة. وكان لابد من تخطيط مؤسسات جديدة للدولة وبنائها على نحو من شأنه التعويض عن التركة العتيدة التي خلفتها العملية الإدارية لرسم السياسات الاقتصادية والتغلب على هذه التركة، فضلا عن تلبية احتياجات اقتصاد السوق الناشيء. والواقع أن الانضباط المالي بوصفه قضية مركزية لسياسة الاقتصاد الكلي لم تصبح شاغلا ماديا إلا مع بداية التحول نحو اقتصاد السوق. ذلك أنه كان من شأن الضوابط الإدارية الجامدة والدائمة الوجود للتدفقات الفعلية للسلع والخدمات في ظل نظام التخطيط المركزي أن جعلت تحركات الموارد المالية والأسعار مسألة تدخل تقريبا في باب المحاسبة. ولم يكن للسياسة المالية بمعناها الفعلي أي وجود، وهو أمر بعيد الصلة تماما عن الوضع القائم اليوم.

وقد ظهر عجز رمزي في ميزانية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ابتداء من السبعينات مع البدء في تنفيذ مشروعات باهظة التكاليف (الدعم العسكري ومشاريع ضخمة للتنمية الإقليمية ومشاريع أخرى)[1]. ومع بداية "البريسترويكا" والتخفيف التدريجي للقبضة الإدارية على الاقتصاد، أخذ العجز المالي ينمو بشكل ظاهـــر. وسمح للمؤسسات بأن تحتفظ بحصة متزايدة من إيراداتها وانخفضت بالتالي إيـرادات الضرائب. وفي الوقت نفسه، كان من شأن الهبوط في أسعار النفط الدولية في عام ١٩٨٦ أن انخفضت الإيرادات المتحصلة من صادرات النفط، في حين كان على الميزانية السوفياتية أن تتحمل نفقات ضخمة غير متوقعة لتطهير آثار كارثة تشيرنوبل النووية. وأدى المزيد من تحرير الآلية الاقتصادية، كما يتجلى خاصة في القانون الصادر في عام ١٩٨٨ بشأن المؤسسات الذي سمح للشركات بأن تتعاقد على أسعار دواتجها ومنحها سيطرة كبيرة على ما تدفعه من أجور، إلى مزيد من الانخفاض في إيرادات الحكومة. وبالتالي، ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية المشتراة من المزارعين في حين تم الإبقاء على أسعار التجزئة، مما أدى إلى تضخم الدعم الضمني للزراعة. وفوق ذلك كله، ازداد الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية بنسبة ٢٥ في المائة، واقتضى الزلزال الذي ضرب ارمينيا تكبد نفقات غير متوقعة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، أقدمت الحكومة الجديدة للاتحاد السوفياتي على رفع أسعار الجملة للمنتجات الصناعية بأكثر من ٥٠ في المائة بينما أبقت على أسعار التجزئة دون مساس. وقد انطوى ذلك على زيادة كبيرة أخرى في أنواع الدعم، إلى حد يتجاوز القدرة على التحمل حتى مع فرض ضريبة المبيعات الجديدة بنسبة ٥ في المائة على الصعيد الوطني.

ومع حلول نهاية الثمانينات، تضخم العجز الحكومي وارتفع إلى نحو ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان يجري تمويل العجز بالاقتراض من المصرف الحكومي الذي كان يضمن أيضا التوسع في الائتمانات المقدمة من النظام المصرفي إلى القطاع الصناعي. ونتيجة لذلك، ارتفع الإصدار الائتماني من المصرف المركزي - أي خلق نقود جديدة - من أقل من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٦ إلى أكثر من ١٤ في المائة في عام ١٩٩٠. وفي اقتصاد السوق، عندما ينمو إصدار النقود بأسرع من قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة، فإما أن تنفق النقود الإضافية على المزيد من الزيادات في الناتج أو أن ترتفع الأسعار (أو أن يحدث نوع من الجمع بين الحالتين). غير أنه عندما كان هناك خلق مفـــرط للنقـود في ظل التخطيط المركـزي، أو بعبـــارة أخرى، عندمـــا كانت الأسعار تحدد إداريا وكانت الإمدادات أيضا تحدد إداريا بدرجة كبيرة، كان لابد أن تتجه النقود الزائدة إلى مكان آخر. وكانت إما تتسرب وتحدث زيادات في حجم وأسعار السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد غير المنظم أو كان يحتفظ بالأموال الزائدة كأرصدة نقدية أو ادخارية[2].

وفي عام ١٩٩٠، تم بالفعل إدراك عدم إمكانية تحمل الاختلالات المالية، ولكن لم تحدث محاولة لاتخـاذ تدابير تصحيحيـة جادة إلى أن ارتفعت أسعـــار التجزئة إداريـــا بنسبة ٥٥ في المائة في المتوسط في نيسان/أبريل ١٩٩١. وبعد ذلك، تصاعدت قوة الدفع التي أدت إلى انحلال الاتحاد. وأدى الطابع غير الشعبي للتدابير إلى تقويض خطير في سلطة حكومة الاتحاد، مما سهل الجهود التي تبذلها القيادة الثائرة للاتحاد الروسي والرامية إلى وضع سياسة اقتصادية مستقلة.

وكان المحور الرئيسي لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي يتركز على مستوى حكومة الاتحاد. وكان لكل جمهورية ميزانية خاصة بها، ولكن معظم القرارات التي لها طبيعة الميزانية تتخذ في موسكو. وكان لدى كل جمهورية أيضا فرع من المصرف الحكومي للاتحاد السوفياتي، ولكن مهمته كانت تنحصر بصفة رئيسية في الاضطلاع بأعمال إدارية، نظرا لأن السياسة النقدية كانت ترسم أيضا في موسكو. وقد تغير ذلك في حزيران/يونيه ١٩٩١ عندما أعلن الاتحاد الروسي السيادة لنفسه، وتحول الفرع الروسي للمصرف الحكومي إلى المصرف المركزي

---

(١) الفقرات التالية مستمدة بإسهاب من USSR and A. Illarionov, "Financial stabilization attempts in the Russia", Voprosy Ekonomiki, No. 7 (1995).

(٢) كان من المرجح بالنسبة للذين أدركوا ما كان يحدث أن يسعوا إلى تحويل أرصدتهم النامية من النقد المحلي إلى نقد أجنبي.

لروسيا. ثم كان من شأن السياسة الائتمانية والمالية ذات الاتجاه التحرري المتزايد التي اتبعتها حكومة الاتحاد الروسي ومصرفها المركزي الجديد - الذي أصبح الآن أيضا مؤسسة للإصدار الائتماني - أن قضت على محاولات حكومة الاتحاد تنفيذ سياسة مالية ونقدية تتميز بقدر نسبي من التقييد.

وفي الوقت نفسه، توقفت المؤسسات عن سداد مدفوعاتها الضريبية إلى الاتحاد، كما أنها لم تدفع في كثير من الحالات ضرائب أكثر انخفاضا بدرجة كبيرة إلى حكومة الجمهورية. وتجذرت بذور التهرب الضريبي المنتظم والواسع الانتشار - وكذلك اتجاهات اللامبالاة السافرة إزاء إعلانات الحكومة بصفة أعم. وعليه، فقد تكاثر العجز في كل من ميزانية الاتحاد وميزانية الجمهورية وأصبح يمول بائتمانات ضخمة من المصرفين المركزيين اللذين واصلا أيضا ضمان زيادات كبيرة في إقراض المؤسسات. وكان لابد أن تحدث عواقب وخيمة على صعيد الاقتصاد الكلي.

ومع انحلال الاتحاد السوفياتي في نهاية عام ١٩٩١، ألقي عبء التحول والوظائف الاقتصادية للدولة بالكامل على كاهل الجمهوريات السابقة. وكانت السنوات القليلة التالية حافلة بالاضطراب، مع تداعي الناتج وتفجر التضخم في جميع الدول الخلف، ولو أن الاستقرار والنمو عادا إلى بعض البلدان مثل جمهوريات البلطيق، قبل غيرها من البلدان. وانخفضت المعدلات السنوية للتضخم في الاتحاد الروسي بدرجة كبيرة وإن ظل النمو الاقتصادي بعيد المنال.

وكما جاء في 'دراسة الحالة الاقتصادية' في العالم، ١٩٩٣، "فبعد عدة سنوات من المناقشة والتدابير الجزئية التي تتسم بالتردد، بدأ الاتحاد الروسي السنة (١٩٩٢) وقد أصبحت هياكله الاقتصادية القيادية غير عاملة بصورة تكاد تكون تامة، إلا أنه لم تحل محلها بعد آلية جديدة"(٣). وتنازع فريقان رئيسيان في الحكم حول المستقبل الاقتصادي للاتحاد الروسي. فمن ناحية كان هناك فريق الإصلاحيين على اختلاف درجات نضالهم، وقد وصلوا إلى الحكم في مواقع مختلفة. وكان هؤلاء يسعون إلى انتقال سريع نحو اقتصاد متحرر ومخصخص وفيه تسترشد المؤسسات في عملية اتخاذ القرار بالأسعار القوية اقتصاديا. وكان من رأيهم أنه ينبغي أن يكون للحكومة دور اقتصادي محدود وأن السياسة السليمة على صعيد الاقتصاد الكلي من شأنها بناء الثقة في العملة والمستقبل لدى الفعاليات الاقتصادية، الأمر الذي يشجع الاستثمار الخاص الطويل الأجل - وهو أمر ضروري للغاية من أجل إنجاح عملية الانتقال في نهاية الأمر. أما الفريق المنافس فقد كان يتشكل من جماعة "ضغط صناعي" ينتمي بدرجة كبيرة إلى إدارة مشروعات الدولة ومن أنصارها في الحكومة. وكان أعضاء هذا الفريق يخشون الفوضى التي يبدو أنها تزداد في ظل توجيهات السياسة الجديدة، وكانوا يسعون بالدرجة الأولى إلى عكس اتجاه الانخفاض في الإنتاج من خلال المساعدات الحكومية. وكانوا ينادون بإجراء إصلاحات موجهة نحو السوق بمعدل أبطأ وتكون، كما يدعون، أقل إثارة للاضطرابات من الناحية الاجتماعية.

وشهدت السياسة المالية عمليات شد وجذب في الفترة من ١٩٩٢ وحتى أوائل ١٩٩٥، حسبما دانت السيطرة لأي من الفريقين على الجهاز المالي أو النقدي، وعمل كل منهما، في جملة أمور، إما على التوسع في دعم الميزانية والائتمانات المصرفية أو على الحد منها. غير أن التسارع نحو التضخم الزائد في المرات التي كان فيها الصعود لفريق "دعم الصناعة" لم يعزز قضيته وبدأ دعاة الإصلاح يكسبون الجولة، بعد أن تزايدت عمليات البدء في إجراء تحولات هامة في السياسة المالية.

---

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.C.1، الفصل الثاني، القسم الفرعي المعنون "بدء عملية الانتقال في الاتحاد الروسي" (كانت عمليات السياسة الاقتصادية وراء انحلال الاتحاد السوفياتي والسنوات الأولى من الفترة الانتقالية موضع رصد سنويا في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩١" منشورات الأمم المتحدة، (رقم المبيع A.91.II.C.1)، الفصل الثاني، الفرع المعنون "اقتصادات بمرحلة التحول"؛ و "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة، (رقم المبيع A.92.II.C.1)، الفصل الثاني، الفرع المعنون "التحول الى اقتصادات سوقية جديدة"؛ و "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣"، منشورات الأمم المتحدة، (رقم المبيع A.93.II.C.1)، الفصل الثاني، الفرع المعنون "صعوبة الانتقال إلى الاقتصادات السوقية"؛ و "الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤"، منشورات الأمم المتحدة، (رقم المبيع A.94.II.C.1)، الفصل الثاني، الفرع المعنون "الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال".

وهكذا تم في عام ١٩٩٣ إدخال سندات حكومية قصيرة الأجل، باعتبارها شكلا جديدا من أشكال التمويل الحكومي ينطوي على طريق غير نقدي لتمويل العجز، فضلا عن العمل بأداة جديدة للإدارة المالية في قطاع المصارف والمؤسسات موجه نحو السوق بدرجة متزايدة. وفي عام ١٩٩٣ أيضا، أعلن في قانون الميزانية أن تمويل العجز سوف يقتصر على الوسائل غير التضخمية دون غيرها. وعلى أية حال، لم يؤخذ بهذا النص، ولكنه أقام اتفاقا حول الاتجاه المنشود للسياسة.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وردت محاولة أخرى للتصحيح المالي في برنامج الحكومة من أجل سياسة مالية "صارمة" مع عجز "محدود" ومحدد سلفا. وكان من المستهدف في تمويل العجز أن يستند إلى الإيرادات المتحققة من بيع السندات الحكومية وإلى التمويل الخارجي من المؤسسات المالية الدولية، مع التوقف كلية عن التمويل من جانب المصرف المركزي لروسيا. وفي آذار/ مارس ١٩٩٥، أصدرت الحكومة والمصرف المركزي لروسيا، بحث من صندوق النقد الدولي، أعلانا مشتركا بشأن السياسة الاقتصادية ينص على عدد من تدابير السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. وفي مجال السياسة المالية، استهدف الإعلان إلغاء الإعفاءات الضريبية وأشكال الدعم الممنوحة للتجارة الخارجية، فضلا عن حظر قيام الأجهزة التنفيذية على أي مستوى باتخاذ قرارات من شأنها زيادة الالتزامات المالية للحكومة والعجز في الميزانية. وباختصار، أصبح التنسيق الداخلي لسياسة الاقتصاد الكلي يحتل مركز الصدارة.

وعلى العموم، كان من شأن الأخذ بأدوات غير تضخمية لتمويل العجز في الميزانية، والالتزام بسياسة منسقة للاقتصاد الكلي، والرفض الحاسم للاعتماد السابق على ائتمانات المصرف المركزي في تمويل العجز، أن أرسى الأساس لتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي في عام ١٩٩٦. وكانت النتيجة أن اتباع سياسة نقدية ومالية "تقييدية باعتدال" قد أدى إلى هبوط في التضخم من ٢١٥ في المائة في عام ١٩٩٤ (من كانون الأول/ ديسمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر) إلى ١٣١ في المائة في عام ١٩٩٥ و ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٦. وبقي العجز في الميزانية عند مستوى ٣-٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإن كان ذلك لا يعبر بصورة كاملة عن الحالة المالية الفعلية نظرا لعدم الوفاء ببعض التزامات المدفوعات الحكومية واستبعاد بعض النفقات من الميزانية[٤].

واليوم، تتطلع المناقشات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية إلى أبعد من الهدف المتمثل في التثبيت المالي في ذاته لتتجاوزه إلى الجوانب الهيكلية والمؤسسية للانتقال. وبعبارة أخرى أصبح السؤال الجديد المطروح هو ما إذا كان الوضع المالي الجديد قابلا للاستدامة. فقد كان الكثير من التخفيضات في الإنفاق العام فجائية ولم تتدرج في إطار برنامج للانتقال. وربما يحتاج الإنفاق الاجتماعي، وهو وظيفة حاسمة للحكومة، إلى أن يكون أكثر فعالية وليس أصغر. وقد يكون النظام الضريبي الذي تطور خلال السنوات القليلة الماضية - من معدلات ضريبية عالية ومتغيرة تفرضها شرائح متعددة من السلطات - قد أنشأ دون قصد حوافز قوية لنقل النشاط إلى القطاع غير المنظم، مما يحرم الحكومة من جزء مما ينبغي أن يكون المجرى العادي لإيراداتها.

وفضلا عن ذلك، فإن الجدل القديم الدائر بين دعاة الإصلاح من أنصار السوق وأنصار "دعم الصناعة" الذين يقولون أن المزيد من التركيز على تثبيت الميزانية من شأنه أن يعيق دون ضرورة استئناف النمو الاقتصادي، مازال مشتعلا. وعلى مقرري السياسات أن يكتشفوا، بعبارة أخرى، وسائل للحفاظ على ثمار حملة مكافحة التضخم وأن يهيئوا في الوقت نفسه حوافز للنمو الاقتصادي والانتقال والحفاظ على السلام الاجتماعي. وباختصار، فإن الحلقات الأولى للإصلاح المالي لم تكتمل بعد.

---

(٤) انظر على سبيل المثال Adrienne Cheasty and Jeffrey M. Davis, "Fiscal transition in countries of the former Soviet Union: an interim assessment", IMF Working Paper, June 1996, p. 2.

"عبور النهر عن طريق تلمس الأحجار": معلومات أساسية عن الإصلاح المالي في الصين لعام ١٩٩٤

إن أي استراتيجية اقتصادية جديدة، حتى ولو بدا أنها تحقق نجاحا كبيرا على عدة جبهات لعدة سنوات، لا تدرك مسبقا في العادة جميع أدوات السياسة والمؤسسات اللازمة، ومن ثم ينشأ تسليم بالحاجة إلى اتخاذ المزيد من تدابير الإصلاح. وتتمثل استراتيجية الصين للإصلاح الاقتصادي، كما ورد تعبير موجز عنها في القول المأثور عن مصممها الراحل دينغ خوا بينغ بأنه "عبور للنهر عن طريق تلمس الأحجار"، أي التقدم خطوة خطوة والتعلم والاستجابة أثناء إنطلاق المرء. ومع تراكم الخبرات في ممارسة الحكم في ظل الاستراتيجية الجديدة، بدأ التساؤل يحيط بالسياسات الرامية إلى تنفيذها. لقد ظلت أهداف الاستراتيجية الاقتصادية دون تغيير، ولكن السياسات المطبقة لتحقيق الأهداف قد عدّلت بأساليب كبيرة. ولم تكن الإصلاحات الجديدة بمثابة وضع تصميم أساسي آخر، بل نظر إليها على أنها خطوات لازمة للحفاظ على التصميم الأولي والحيلولة دون أن يصبح غير قابل للاستدامة. وتوضح الأحداث التي أدت إلى الإصلاحات المالية في الصين لعام ١٩٩٤، العملية الجاري تنفيذها.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اتخذت اللجنة المركزية لمؤتمر الحزب الرابع عشر في جلستها العامة الثالثة، قرارا بشأن مجموعة من التدابير الإصلاحية تشمل كثيرا من المجالات في الاقتصاد، وذلك من أجل بلوغ مرحلة جديدة وأكثر شمولا من مراحل الانتقال إلى اقتصاد سوقي اشتراكي[٥]. وشملت التغييرات إصلاحات رئيسية للقطاع الضريبي والمالي بدأ إدخالها في عام ١٩٩٤. وكان التوجيه الجديد للسياسة العامة الذي طرح في عام ١٩٧٨ قد أسفر عن معدلات رائعة للنمو والتغيير الاقتصاديين، ولكنها أدت إلى تحريك تطورات معينة لوحظ بشكل متزايد في أوائل التسعينات أنها غير قابلة للاستدامة. وكان التخطيط الأساسي يتمثل في نقل السلطة الاقتصادية بعيدا عن المركز، وحققت الاستراتيجية نجاحا هائلا في هذا الصدد. غير أنه أصبح من الواضح أنه نظرا لأن الاستراتيجية لم تتوقع بعض النتائج على صعيد السياسة العامة، فقد كان إدخال تحولات جديدة معينة عن السياسة أمر له ما يبرره.

وتبدأ القصة بالتحول عن التخطيط المركزي في الصين في عام ١٩٧٨. وقد سعت الحكومة إلى زيادة فعالية وديناميه الاقتصاد الصيني وذلك بصفة رئيسية عن طريق إضفاء طابع اللامركزية على عملية اتخاذ القرار وتوفير حوافز للعناصر الفاعلة الاقتصادية لأن تتصرف وفقا للمنطق الاقتصادي لبيئة السوق. وفي المراحل الأولى للإصلاح، في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤، وجهت التدابير بدرجة كبيرة إلى المنطقة الريفية والقطاع الزراعي، مع اقتصار الجهود الرامية إلى إصلاح القطاع الصناعي على بضع تجارب.

وشملت النتائج المالية للإصلاح خلال هذه الفترة ارتفاعا في إيرادات الحكومة المركزية، التي ارتفعت بوصفها حصة من إيرادات الحكومة العامة (انظر الجدول السابع - ١). وتشكلت قاعدة إيرادات الحكومة المركزية من أرباح ومدفوعات ضرائب المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة التابعة للدولة. وقد ارتفعت هذه بدرجة كبيرة مع التحسن في الناتج الزراعي (الذي زاد من الإنتاج في القطاع الصناعي) ومع الزيادة في الدخول الزراعية (التي زادت من الطلب على المنتجات الصناعية)[٦]. ومع تطبيق اللامركزية في الزراعة، من ناحية أخرى، انخفضت إيرادات الحكومات غير المركزية، ومن ثم هبطت الإيرادات الإجمالية العامة للحكومة بوصفها حصة من الناتج القومي الإجمالي. غير أن الموارد الإجمالية للحكومة لم تهبط بوصفها حصة من الناتج القومي الإجمالي في أولى سنوات الإصلاح، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الارتفاع في الإيرادات الخارجة عن الميزانية. وشمل ذلك الأموال المخصصة (رسوم إضافية لأغراض خاصة)، وأموال المؤسسات (مثل الأموال المرصودة لاهتلاك رأس المال)، والأرباح المحتجزة وأموال الخدمات الاجتماعية، والأموال التي تحصلها المشروعات والمؤسسات الحكومية مثل التي يتم تحصيلها من رسوم التعليم أو صيانة الطرق.

---

(٥) للاطلاع على موجز عام للإصلاحات (باللغة الصينية)، انظر major "Comprehensive reform and Current Situations, breakthroughs -- main theme of new stage of economic reform", note prepared by Research Team on Research), No. 1 (January 1994), Institute of Economics, Chinese Academy of Social Science, in Jingji Yanjiu (Economic .pp. 3-11

(٦) ظلت الأسعار في هذه المرحلة محددة بدرجة كبيرة.

الجدول السابع - ١ - إيرادات الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الصين، ١٩٧٨-١٩٩٥
(بالنسبة المئوية)

	إيرادات ميزانية الحكومة العامة[أ]		الإيرادات الخارجة عن الميزانية[ب]		الإيرادات الحكومية الموحدة بوصفها حصة من الناتج القومي الإجمالي
	مجموع الإيرادات بوصفها حصة من الناتج القومي الإجمالي (ألف)	الحصة المركزية من تحصيل الإيرادات	بوصفها حصة من الناتج القومي الإجمالي (باء)	الحصة المركزية من المجموع	(ألف) + (باء)
١٩٧٨	٣٤,٨	١٥,٥	٩,٧	..	٤٤,٥
١٩٧٩	٣١,٧	٢٠,٢	١١,٤	..	٤٣,١
١٩٨٠	٢٩,١	٢٤,٥	١٢,٥	..	٤١,٦
١٩٨١	٢٧,٣	٢٦,٥	١٢,٦	..	٣٩,٩
١٩٨٢	٢٧,١	٢٨,٦	١٥,٤	١٩,٢	٤٢,٥
١٩٨٣	٢٧,٧	٣٥,٨	١٦,٧	٢٧,٤	٤٤,٤
١٩٨٤	٢٦,٥	٤٠,٥	١٧,١	٢٥,٦	٤٣,٦
١٩٨٥	٢٦,٨	٣٨,٤	١٧,٨	٢٧,٧	٤٤,٦
١٩٨٦	٢٥,٢	٣٦,٧	١٧,٩	٢٩,٣	٤٣,١
١٩٨٧	٢٢,٨	٣٣,٥	١٨,٠	٣٢,٢	٤٠,٨
١٩٨٨	١٩,٩	٣٢,٩	١٦,٨	٣٢,٣	٣٦,٧
١٩٨٩	٢٠,٤	٣٠,٩	١٦,٦	٣٢,٨	٣٧,٠
١٩٩٠	١٨,٩	٣٣,٨	١٤,٦	٣٠,٥	٣٣,٥
١٩٩١	١٦,٩	٢٩,٨	١٥,٠	٣٧,٧	٣١,٩
١٩٩٢	١٤,٧	٢٨,١	١٤,٤	٤٣,٥	٢٩,١
١٩٩٣	١٣,٨	٢٢,٠	٤,٢	٥,٢	..
١٩٩٤	١٢,٠	٥٥,٧	٤,٠	٥,١	..
١٩٩٥	١١,٥	٥٢,٢	..	..	..

المصدر: المكتب الإحصائي الحكومي للصين، الحولية الإحصائية للصين، أعداد مختلفة

(أ) يختلف تعريف الحكومة الصينية لإيرادات الميزانية عن التعريف القياسي. وقد أجري تعديل حسب التعريف القياسي عن طريق طرح الأموال المقترضة من الإيرادات وإضافة الإعانات المتأخرة، التي تعامل في حسابات الحكومة الصينية على أنها إيرادات سالبة.

(ب) تفسر إعادة تصنيف بعض فئات الإيرادات في عام ١٩٩٣، الانقطاع في البيانات.

غير أنه اعتبارا من عام ١٩٨٥، أصبحت المناطق الحضرية والقطاع الصناعي في محور جدول الإصلاح. وشملت التدابير تحرير الأسعار والسماح بإقامة أنشطة غير حكومية، بما في ذلك المشاريع المشتركة مع المستثمرين الأجانب، التي أصبحت موضع تشجيع نشط فيما بعد. وأدت هذه التدابير إلى توسيع نطاق العملية اللامركزية لاتخاذ القرار، ولكنها عملت أيضا على تقلص قاعدة إيرادات الحكومة. وربما كان الأهم من ذلك أنها عملت على تقليص قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد على صعيد الاقتصاد الكلي واستخدام الميزانية للحد من عدم المساواة الإقليمية في الدخل.

وبعبارة أخرى، أدخلت الإصلاحات الصناعية نظم المشاركة في الأرباح والمسؤولية الإدارية، حيث تحتفظ المؤسسات بحصة محددة سلفا من الأرباح (نظام المشاركة في الأرباح) أو بجميع الأرباح التي تزيد عن حصة يتفق عليها بعد خصم الضرائب (نظام المسؤولية الإدارية). ونتيجة لذلك، لم تعد المؤسسات تسلم جميع أرباحها إلى الحكومة. كما أنه بعد طرح أسعار منخفضة بشكل اصطناعي للمنتجات الزراعية والمواد الخام، هبطت ربحية المؤسسات الصناعية الحكومية، مما أدى أيضا إلى خفض الإيرادات الضريبية. وبالإضافة إلى ذلك، عندما أدت التدابير اللامركزية إلى تقليص الحواجز الاصطناعية أمام الدخول في نشاط اقتصادي، وهبطت درجة الاحتكار في بعض قطاعات الاقتصاد العالية الربحية، فقد عملت على المزيد من تخفيض أرباح المشاريع المملوكة للدولة ومن ثم تخفيض الإيرادات الحكومية (من مصادر داخل الميزانية وخارجها على السواء). وأدت إصلاحات لاحقة إلى مد الحوافز ذات النمط السوقي لتشمل المؤسسات الحكومية ذاتها. ونتيجة لذلك، فإن تحويلات أرباح المشاريع المملوكة للدولة إلى الحكومة أخذت تحل محلها بشكل متزايد مدفوعات ضريبية أقل لهذه المشاريع، على الرغم من تخلف مؤسسات إدارة الضرائب وإنفاذها.

ويمكن أيضا إدراك نتائج هذه الإصلاحات بالنسبة للإيرادات الحكومية من الجدول السابع - ١. فقد هبطت الإيرادات الحكومية الموحدة التي كانت تتراوح بين ٤٠ و ٤٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في الفترة ما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٥، هبوطا حادا(٧). وتأثرت أيضا بدرجة بالغة الإيرادات في ميزانية الحكومة المركزية. وكان من المتوقع حدوث بعض الانخفاض في حصة الحكومة من الناتج القومي الإجمالي نظرا لأن الموضوع المحوري للإصلاح تمثل في اللامركزية الاقتصادية. وكان من الأمور الأساسية في الاستراتيجية الجديدة أن تخفض الحكومة من سيطرتها على تخصيص الموارد، الأمر الذي يتبدى بالطبع

غير أن الانخفاض الفعلي في الإيرادات بدا زائدا. والواقع أن البنك الدولي اعتبر إنفاق الصين على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى ذات الأهمية الحاسمة للنمو الاقتصادي المطرد، بحاجة إلى التوسع. وفي دراسة على سبيل المحاكاة، خلص البنك إلى أن التغطية الكافية لهذه المجالات الممولة تمويلا ناقصا تتطلب إنفاقا حكوميا إضافيا بمقدار يعادل ٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي(٨).

وثمة تعقد إضافي للتحول من اعتماد الحكومة بشكل رئيسي على الإيرادات المنقولة بوصفها "دخل المشاريع" إلى الإيرادات الضريبية ينشأ من أن تحصيل الضرائب في الصين، خلافا لما حدث في معظم البلدان، صار يدار بصفة رئيسية بواسطة المستويات المحلية من الحكومة. ويقع في محور العلاقة المالية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية نظام المشاركة في الإيرادات: فقد أقيم نظام عقد مالي تقوم بموجبه الحكومات المحلية بترتيب إيراد محدد أو حصة إعانة مع الحكومة المركزية (نموذج غواندونغ) أو توافق على تسليم حصة محددة سلفا من الإيرادات المستهدفة إلى الحكومة المركزية (نموذج جيانغو). وعلى نحو مماثل للتعاقد مع المؤسسات، يمكن للحكومات المحلية

---

(٧) يعكس الهبوط الحاد في الأموال الخارجة عن الميزانية في عام ١٩٩٣ بدرجة رئيسية تغييرا في تبويب البيانات: فقد أعيد تبويب الإيرادات الخارجة عن الميزانية للمشاريع المملوكة للدولة والوكالات الحكومية التي تديرها. ومن ثم فإن بيانات ما قبل عام ١٩٩٣ وما بعد عام ١٩٩٣ في هذه الفئة غير قابلة للمقارنة. في انخفاض في حصة الناتج تحت السيطرة الحكومية المباشرة، ومن ثم انخفاض في كل من الإيرادات والنفقات الحكومية.

(٨) World Bank, The Chinese Economy: Fighting Inflation, Deepening Reform, Vol. I, Report No. 15288-Cha (4 April 1996), pp. 37-39.

أن تحتفظ بما يزيد من إيرادات عن الحصة المنصوص عليها في العقد أو تستبقي حصة أكبر من الإيرادات إذا تجاوز النمو في الإيرادات المعدل المنصوص عليه في العقد.

وكان من شأن طبيعة نظام التعاقد أن جعل الدخل المتحقق من سلسلة إيرادات المركز يتسم بعدم المرونة، نظرا لأن الإيرادات الإضافية المتحققة من النمو الأسرع في الدخل القومي تحتفظ بها السلطات المحلية أو تقوم بتحويلها بنسب مئوية مخفضة إلى المركز. وقد أدى ذلك إلى الانخفاض في حصة الحكومة المركزية في تحصيل الإيرادات المشار إليه أعلاه. ونتيجة لذلك، تكررت الحالات التي تجد فيها الحكومة المركزية أنها تفتقر إلى الإيرادات اللازمة لتلبية الطلب على الإنفاق.

وفضلا عن ذلك، تقلصت بشدة قدرة الحكومة المركزية على استخدام التدابير المالية لأغراض تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي في ظل نظام النقد المالي، وخاصة مع حلول أواخر الثمانينات عندما أصبحت المشكلة الرئيسية في الاقتصاد الكلي هي كيفية تخفيض الطلب الكلي الزائد والضغوط التضخمية. ذلك أنه عندما باتت عقود الإيرادات الضريبية محددة مع المستويات الدنيا من الحكومة لم يعد هناك مجال كبير لتعديل أسعار الضريبة. وفضلا عن ذلك لم تكن هناك سوى أدوات قليلة للسياسة المالية من أجل إثناء المستويات الدنيا من الحكومة عن الإنفاق بعد أن أخذت إيراداتها تزيد نتيجة للنمو الاقتصادي القوي[٩].

وعلى وجه أكثر تحديدا، فإنه لما كان تحصيل الإيرادات والاحتفاظ بها من جانب الحكومات الإقليمية والمحلية بمثابة دالة على معدل النمو الاقتصادي المحلي، كان للسلطات المحلية مصلحة ثابتة في النهوض بمعدلات عالية للتوسع في الناتج الإقليمي، بغض النظر عن حالة الاقتصاد الكلي الوطني. وبينما كانت معظم الموارد في ظل التخطيط المركزي تنقل إلى المركز وكانت الأموال اللازمة للنفقات المحددة مركزيا يعاد نقلها إلى المستوى المحلي، أصبح إنفاق الحكومات المحلية في ظل النظام الصيني المتزايد الاتجاه نحو اللامركزية مقيدا على نحو مباشر بدرجة أكبر بمقدار الإيرادات التي يمكن تحقيقها والاحتفاظ بها محليا. وهكذا تكون لدى السلطات المحلية حافز قوي لإنشاء مشاريعها الخاصة والتوسع فيها. وكان استخدام الموارد المتولدة بواسطة هذه المؤسسات مستقلا بدرجة كبيرة عن السيطرة المركزية ومن ثم يتضح الحافز على التوسع فيها واستخدام أرباحها المحتفظ بها في استثمارات إضافية[١٠].

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لعملية اللامركزية، اكتسب عدم المساواة في التنمية الاقتصادية الإقليمية بعداً جديدا يحتاج إلى المعالجة. وفي بلد بحجم الصين، ومع الحرية المحدودة للحركة الجغرافية للسكان، فإن من الأدوار التي تضطلع بها الحكومة المركزية استخدام مواردها لتخفيف الفوارق الإقليمية في الدخل من أجل تلبية الحاجة إلى الخدمات العامة الأساسية في جميع المناطق. وفي إطار عملية الإصلاح المالي، ضعفت بدرجة كبيرة قدرة الحكومة المركزية هذه على تحقيق المساواة.

وعلى العموم، كانت النتائج المالية لاستراتيجية اللامركزية كبيرة تماما. وقد أدت بالطبع إلى تخفيض كمية الموارد الواقعة تحت سيطرة الحكومة، بالمقارنة بما كان يحدث في ظل التخطيط المركزي؛ ولكن كونها بدأت أيضا ثم استمرت في خفض حصة إيرادات الحكومة المركزية من مجموع الإيرادات الحكومية، ظل يضعف دور الميزانية المركزية في مقابل الميزانيات المحلية للمناطق المنتعشة اقتصاديا. فقد أدى الاعتماد المتزايد على التمويل الذاتي إلى

---

(٩) كانت هناك أيضا تقييدات كبيرة لقدرة المركز على الحد من نفقاته، وعلى سبيل المثال، استمرت الإعانات المقدمة للمستهلكين (نظرا لأن إصلاح الأسعار رفع من تكاليف المعيشة) وللمؤسسات (لمنع إنفاذ إشهار الإفلاس) في الزيادة في ظل الضرورة السياسية لتلافي هز الاستقرار الاجتماعي.

(١٠) ومن بين نتائج ذلك خلق قدرة زائدة في بعض القطاعات مما أسفر عن اشتداد المنافسة الإقليمية وأدى بالسلطات المحلية الحمائية إلى إقامة حواجز جديدة أمام تدفق السلع والخدمات على الصعيد الأقاليمي.

تمكين المناطق الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، وخاصة المناطق الساحلية، من إنفاق المزيد دعما للتنمية المحلية، مما أدى إلى تأكيد عدم المساواة في الدخل الآخذ في التصاعد على مستوى المنطقة(١١).

والخلاصة أن النظام المالي في الصين أصبح، بحلول أوائل التسعينات، غير قابل للاستدامة من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ومن ثم، استهدف جانب من التغييرات في السياسة العامة لعام ١٩٩٤ تدعيم المركز من خلال الإصلاح الضريبي. وفي ظل النظام الضريبي القديم، كانت جميع الإيرادات الضريبية من الناحية الفعلية باستثناء التعريفات المفروضة على التجارة الخارجية يتم تحصيلها بمعرفة المستويات المحلية للحكومة. وكانت هذه الإيرادات تنقل جزئيا عبر الهياكل الحكومية من الأحياء المحلية مرورا بالمقاطعات إلى الحكومة المركزية. وبموجب النظام الجديد لتحويل الضرائب، كانت إيرادات ضريبية معينة تحتجز للمركز، بما في ذلك ضريبة الاستهلاك، وضريبة الدخل التي تدفعها مؤسسات الدولة التي تملكها الحكومة المركزية، وضريبة الدخل التي تدفعها المؤسسات المالية غير المصرفية المرخصة من قبل المصرف المركزي، والسكك الحديدية وجميع المصارف وشركات التأمين، بالإضافة إلى الضرائب المدفوعة على موارد النفط البحرية. أما الحكومات المحلية فإنها تتحكم في الإيرادات المتولدة عن ضريبة الدخل الفردي، وضريبة الدخل التي تدفعها المؤسسات المحلية، وضريبة الأرباح الرأسمالية على المبيعات من الأراضي والأملاك، وضريبة التركات ورسوم الدمغة. وبالإضافة إلى ذلك، تحصل الحكومة المركزية على ٧٥ في المائة من ضريبة القيمة المضافة و ٥٠ في المائة من ضريبة عمليات السوق المالية(١٢).

ويستغرق تنفيذ إصلاح كبير كهذا فترة من الوقت، نظرا لأنه على قدر كبير من التعقيد ولتأثيره على مصالح جميع مستويات الحكم. كما أن القدرة المؤسسية في مجال إدارة الضرائب في الصين، مثلما في كثير من البلدان النامية الأخرى، ضعيفة نسبيا. ومع ذلك، فقد ازدادت حصة الحكومة المركزية في مجموع إيرادات الميزانية زيادة كبيرة، من ٢٢ في المائة في ١٩٩٣ إلى أكثر من ٥٠ في المائة في ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (انظر الجدول السابع-١). ويبدو في هذا الشأن أن المشروع الجديد لتخصيص الضريبة يتميز بالفعالية. كذلك انخفض معدل التضخم، نتيجة للإصلاحات المالية والمصرفية والمتعلقة بسعر الصرف، وخاصة الضوابط المفروضة على إصدار الائتمانات، من نسبة ٢٤ في المائة التي تمثل الذروة في عام ١٩٩٤ إلى ٨,٣ في المائة في عام ١٩٩٦، في حين ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند مستواه البالغ القوة بنحو ١٠ في المائة في السنة. ومن ناحية أخرى، استمرت نسبة إيرادات الميزانية إلى الناتج القومي الإجمالي في الهبوط خلال الفترة الانتقالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وانخفضت من ١٤ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٣ إلى ١٢,٠ في المائة في عام ١٩٩٤ ثم إلى ١١,٥ في المائة في عام ١٩٩٥. ويدل ذلك، فيما يبدو، على أن فترة الإصلاح المالي في الصين لم تكتمل بعد.

بناء المصداقية من الفشل: سياسة الأرجنتين في التسعينات

في بعض الأحيان يصبح من الواضح بشكل ظاهر في بلد ما أن حالة الاقتصاد الكلي ليست على ما يرام وأن مجموعة السياسات المتبعة لا تفيد. ومن الأمور الأكثر شيوعا أن ترتفع معدلات التضخم دون أن تعود إلى نطاق القيم المقبولة. وأحيانا ما يركد الاقتصاد ويقترن التضخم المرتفع بالبطالة والانخفاض في الأجور الفعلية. وقد يكون الأمر أن استراتيجية السياسة المتبعة تتطلب تنفيذ مجموعة كاملة من الإجراءات الحكومية حتى تكون فعّالة بينما لا يكون من الممكن من الناحية السياسية سوى تنفيذ جزء فقط من المجموعة. وأيا كان السبب، يصبح فشل السياسة واقعا

---

(١١) وجد تياطون جيان وجيفري ساكس واندرو وارنر دليلا على تقارب الفوارق الإقليمية في الدخل خلال الفترة الأولية للإصلاح الاقتصادي التي أكدت على الإصلاحات الريفية، وعلى تباعدها منذ عام ١٩٩٠ (انظر "Trends in Regional Inequality in China", Working Paper No. 5412, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, January 1996).

(١٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن النظام الضريبي الجديد، انظر Tsang Shu-ki and Cheng Yuk-shing, "China's tax reforms of 1994: breakthrough or compromises?", Asian Survey, vol. 34, No. 9 (September 1994, pp. 769-788).

لا محالة. غير أن محاولة القيام بشيء جديد قد تتطلب حكومة جديدة، وتفويضا انتخابيا جديدا، وفريقا جديدا من مقرري السياسات. وقد كانت هذه هي الحال في الأرجنتين في أواخر الثمانينات.

وفي تموز/يوليه ١٩٨٩، تولى السلطة رئيس جديد في جمهورية الأرجنتين، بعد عقد من عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم المرتفع وأزمة ديون وسلسلة من جهود السياسة التي فشلت في تصحيح الوضع[١٣]. وقد تولى الرئيس مهام منصبه في أعقاب ارتفاع جامح في التضخم بلغ قرابة ٢٠٠ في المائة في الشهر الأول من تنصيبه. غير أنه أمكن استعادة الثقة في مجال الأعمال بعد تعيين قيادي معروف من رجال الأعمال وزيرا للمالية والبدء في إجراء إصلاح ضريبي ومالي. وقد أدى ذلك، فيما يبدو، إلى وقف تدفق الأموال من الاقتصاد إلى الخارج، وعمل بالفعل على وقف ما صاحب ذلك من تخفيض حاد في قيمة العملة ووقف معدل التضخم الزائد عن الحد في زيادة الأسعار. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر، كان معدل التضخم الشهري يرتفع قليلا فقط عن ٥ في المائة (انظر الشكل السابع - ١)

الشكل السابع - ١ معدلات التضخم وأسعار الصرف في الأرجنتين، ١٩٨٩-١٩٩٢

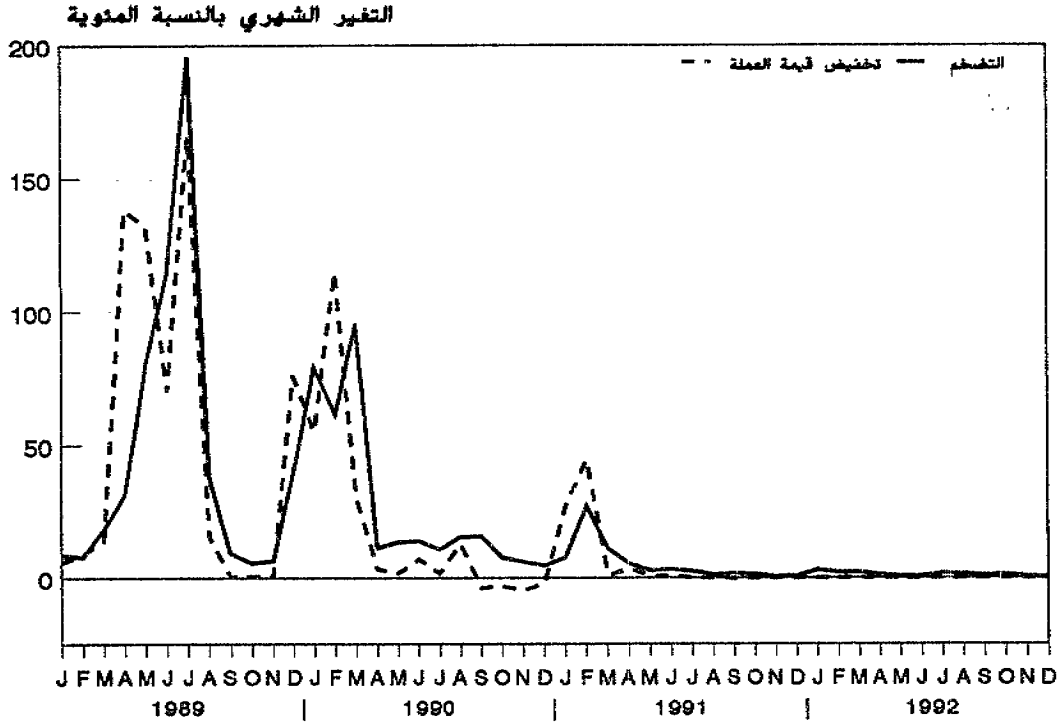

المصدر: بيانات من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

(١٣) هذا السرد مستمد بصفة خاصة من Viviana Durán and Diana Collar, Las poliiticas fiscales en Argentina: 1985-1992, Serie Politica Fiscal No.65, (Santiago de Chile, Comisíon Economico Para America Latina y el Caribe, (CEPAL), 1995); José Maria Fanelli and Roberto Frankel, "Notes on the Argentine experience with stabilization and structural reform", paper presented to a conference on "After neoliberalism in Latin America, now what?", New School for Social Research, New York, 2 and 3 May 1996؛ ومن مناقشات جرت مع مسؤولين حاليين وسابقين في حكومة الأرجنتين وهي موضع تقدير كبير.

غير أنه في كانون الأول/ ديسمبر، ارتفع التضخم بسرعة مرة أخرى، بعد ما اتضح قصور التدابير المالية المتخذة. وتم وضع خطة جديدة، ولكن التضخم أخذ في التسارع، ووصل إلى قرابة ١٠٠ في المائة في آذار/ مارس ١٩٩٠. ثم بذلت محاولة جديدة في نيسان/أبريل للحد من النفقات الحكومية وزيادة الإيرادات المالية. وهبط التضخم في نيسان/أبريل إلى ١١ في المائة فقط وبحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ بلغ أقل من ٥ في المائة.

ومن ثم اجتازت الحكومة الجديدة والبلد فترة تعلم شملت فترتين قصيرتين من التضخم الخاطف مما كان يمكن لها أن تؤثر على جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة بضرورة قبول إجراء عمليات تكيُّف حقيقية. وكان الدرس مكلفا: فقد هبط الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٢ بنسبة ٦ في المائة، وفي حين لم يحدث مزيد من الانخفاض في الناتج في عام ١٩٩٠، فإنه لم يرتفع أيضا. كذلك خرجت من البلد مبالغ تزيد على ٨ بلايين دولار في عام ١٩٨٩، مقيسة في الحساب المالي الصافي في ميزان المدفوعات، وخرج مبلغ آخر قدره ٦ بلايين دولار تقريبا في عام ١٩٩٠، وإن كان مبلغ ٣ بلايين دولار من أصل ذلك المبلغ يمثل تحويلا جبريا لالتزامات محلية إلى سندات مقومة بالدولار(١٤).

غير أنه بدأت بعض الإصلاحات في تلك السنوات المبكرة. وكان في محور الإصلاح إقرار واضعي السياسات بأمر كانت تعرفه جميع العناصر الفاعلة الاقتصادية في الأرجنتين وهو أن خلق النقود قد أصبح أداة عادية لتمويل العجز في القطاع العام. ومن ثم لم تكن هناك مصداقية تذكر لأي سياسة نقدية لمكافحة التضخم دون إجراء إصلاح مالي رئيسي. وثبت أن الإصلاحات الأولى التي نفذت في عام ١٩٨٩ أنها أقل فعالية مما كان متوقعا في البداية، ولكن أعقب ذلك إصلاحات أكثر عمقا. وبنظرة أخرى، كان لابد من انقضاء فترة من الوقت حتى يتراكم الزخم اللازم لحركة الإصلاح وحتى تتضح النتائج بالنسبة للإيرادات.

وبعبارة أكثر تحديدا، بدئ بإحكام إدارة الضرائب ومراقبتها، وتم اعتماد قانون جديد للجزاءات الضريبية في عام ١٩٩٠ لردع التهرب التقليدي الواسع الانتشار من الضرائب. وتم اعتماد ضريبة أوسع وموحدة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع في شباط/فبراير ١٩٩٠. وامتد نطاقها ليشمل الخدمات في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، وطرأ عليها ارتفاع تدريجي بعد ذلك. وفي عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، أدت هذه الخطوات بالإضافة إلى المكاسب التي تحققت في مجال الإيرادات من بداية الانتعاش الاقتصادي إلى تحسن ملحوظ في تحصيل الضرائب، مما أتاح خفض الضرائب الأكثر تشوها وتبسيطا شاملا للنظام الضريبي.

وفي الوقت نفسه، سعت الحكومة أيضا إلى احتواء المصروفات. وأنشئ جهاز قانوني وإداري لتقليص البيروقراطية الاتحادية في شباط/فبراير ١٩٩٠، وتم في تشرين الثاني/نوفمبر خصخصة شركة التليفونات الحكومية. وبحلول عام ١٩٩٤، تم تخفيض موظفي الخدمة المدنية الاتحادية بنسبة ٥٠ في المائة (وإن كان جزء كبير منهم قد تم استيعابه من جديد بمرور الوقت على مستوى الولايات والبلديات)، وتم بيع عدة مؤسسات حكومية كبيرة، من بينها محطتان للتليفزيون، وشركة الخطوط الجوية الحكومية، وشركات الشحن البحري لمسافات طويلة، وصناعات الدفاع، وأكبر شركة لتوزيع الكهرباء، وشركات توليد الكهرباء، والموانئ، وشركات إعادة التأمين، وشركة النفط الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض الالتزامات الحكومية بخدمة الديون عن طريق تحويل الديون إلى أسهم رأسمالية (وهي عملية ترتبط بدرجة كبيرة بالخصخصة) واستكمال العملية النهائية لإعادة تنظيم الدين مع دائني الأرجنتين من المصارف التجارية الأجنبية. وتناولت تدابير أخرى عمليات نظام المعاشات التقاعدية للضمان الاجتماعي والاختلالات المالية للحكومات الإقليمية.

---

(١٤) ألزمت "خطة بونيكس" المؤرخة كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بمبادلة الودائع المحددة المدة بالعملة المحلية والمودعة من قبل أفراد في المصارف التجارية ومن قبل مؤسسات مالية في المصرف المركزي بسندات على الحكومة مقومة بالدولار ومنخفضة الفائدة لمدة ١٠ سنوات.

وكانت الشواغل المتعلقة بالكفاءة والاستراتيجية الإنمائية بمثابة الدافع وراء كثير من هذه التدابير، التي تمركزت إلى حد بعيد حول زيادة دور القوى التنافسية للسوق في الاقتصاد؛ ولكن كان من المفهوم أن تصحيح الميزانية أمر ضروري. ومع ذلك، تسبب سجل الأرجنتين المالي الهزيل من الناحية التقليدية في الإضرار بمصداقية الحكومة، وظلت التوقعات التضخمية مرتفعة في البداية حتى بعد أن بدأ العجز في الميزانية في الانخفاض. وانطوت الأفكار الجديدة لمعالجة هذه المشكلة على تغيير بالغ في السياسة العامة.

وعين وزير جديد للمالية في أوائل عام ١٩٩١ (على الرغم من أنه كان بالفعل جزءا من الفريق المختص بالسياسة العامة) وفي ٢١ آذار/ مارس ١٩٩١ تم البدء في تنفيذ سياسة نقدية جديدة تماما. وفي واقع الأمر، استبعدت إمكانية إنشاء مصرف مركزي جديد لتمويل العجز المالي وذلك بتحويل المصرف إلى مجلس للنقد مهمته الرئيسية شراء وبيع النقد الأجنبي بسعر صرف ثابت، وهو ما يتطلب صدور قانون من الكونغرس لتغييره. ومعنى ذلك أن السبيل الوحيد لإضافة عملة محلية جديدة للاقتصاد هو إذا زاد تدفق النقد الأجنبي إلى الأرجنتين عن تدفقه إلى خارجها، مع قيام المصرف المركزي بشراء الزائد بعملات جديدة من البيزو[١٥]. وأثر ذلك انخفض معدل التضخم بسرعة في واقع الأمر وظل معدل الصرف ثابتا منذ ذلك الوقت، ولو جاء ذلك على حساب تعديل الأسعار النسبية والأجور بالكامل من خلال تغييرات في الأسعار المحلية بدلا من تخفيض قيمة العملة.

وقد نفذت خطة تثبيت الاقتصاد الكلي بحيث أمكن خفض العجز المالي، وخفض التضخم إلى مستويات منخفضة أحادية الرقم، وأخذ الناتج ينمو بقوة، من عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٤ على الأقل. ومع ذلك، تضاعف معدل البطالة المعتدلة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤ وتجمدت معدلات الأجور الفعلية. وفضلا عن ذلك، أجريت تخفيضات عميقة في الاستثمارات العامة - وهي المتغير الرئيسي المتعلق بالتكيُّف في سياسة الإنفاق التقديرية في الأرجنتين - وكان من المحتم أن يؤدي ذلك إلى تدهور نوعية الخدمات الاجتماعية. ولكن الحكومة انتخبت مرة أخرى واستمرت السياسة الإجمالية تحظى بالدعم حتى خلال عام ١٩٩٥ عندما تعرض اتجاه السياسة إلى ضغط حاد نتيجة للأثر الضار الذي لحق بالأرجنتين من جراء أزمة البيزو في المكسيك.

وإذا كانت حالة الأرجنتين قد ظلت عسيرة بالنسبة لكثيرين، فإن ذكريات الأزمة الحادة في بداية العقد ظلت حية - فيما يبدو - في أذهان الجميع. وثانيا، وتلك مسألة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالنقطة الأولى، إن هذه الخطة - على العكس من الخطط السابقة للتكيُّف المالي - حظيت بقاعدة عريضة من التوافق في الآراء على الصعيدين السياسي والاجتماعي، الأمر الذي استفادت منه الحكومة بالكامل في تنفيذ عدة تدابير جذرية. ولم يسبق أن تم تنفيذ تدابير على عدة جبهات على وجه السرعة وفي آن واحد. وفي بعض الحالات، وخاصة فيما يتعلق ببعض برامج المخصخصة، قد تكون ضرورة التصرف بسرعة قد جاءت على حساب العمل بأكثر قدر من الفعالية أو الإنصاف[١٦]. غير أنه كان من المفهوم أن تدابير السياسة تشكل جزءا من توجه جديد كبير لا يستهدف فحسب تصحيح الاختلالات القائمة وإنما إعادة تحديد كاملة لدور الدولة في الاقتصاد بعد فقدان الثقة في الدور القديم.

---

(١٥) كان الاقتصاد الأرجنتيني "مدلورا" إلى حد بعيد خلال فترة التضخم المرتفع (وبعبارة أخرى أن الدولار أصبح أداة للمبادلات فضلا عن كونه وحدة للحساب في الاقتصاد المحلي) وكان أحد جوانب الإصلاح الجديد يتمثل في البدء من هذا الواقع، وتحرير القطاع المالي بدرجة عميقة بحيث يمكن أن تكون لكلتا العملتين حرية التداول بسعر صرف ثابت فيما بينهما، وإعادة بناء الثقة في البيزو والطلب عليه (لمزيد من التفاصيل، انظر José Maria Fanelli and José Luis Machinea, "Capital movements in Argentina" in Coping with Capital Surges Ricardo Ffrench - Davis and Stephany Griffith - Jones, eds., (Boulder, Colorado, Lynne Rienner Publishors and Ottawa, International Development Research Centre, 1995), pp. 145-188.

(١٦) انظر Viviana Dura and Diana Collar, Las Politicas Fiseales en Argentina: 1985-1992 serie Politica Fiscal No. 65 (Santiago de chile, CEPAL, 1995V، الصفحة ٦٢.

وباختصار، يبدو أن تنفيذ التثبيت المالي بوصفه جزءا من برنامج أوسع للتكيف والإصلاح قد عزز مصداقية الحكومة في الالتزام بالخطة وأيد دعمها سياسيا. ومن ناحية أخرى، أفادت استطلاعات الرأي العام التي أجريت مؤخرا انحسار التأييد الذي تحظى به السياسات الحالية، وتواجه الحكومة انتخابات جديدة في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ حيث ستطرح المسألة من جديد.

تحديد مسار للسياسة بعد الانهيار الاقتصادي: إعادة البناء المالي في غانا في الثمانينات

يواجه بعض مقرري السياسات تحديا خاصا في رسم السياسة المالية، وهو تحد لا يعرفه نظراؤهم في بلدان أخرى ويتمثل في أن عليهم أن يواجهوا وضعا مترديا بشكل عميق للمؤسسات العامة الأساسية في البلد. وربما كانت المؤسسات تعمل على نحو جيد في وقت من الأوقات في الماضي، ولكن الحوافز اللازمة لصيانتها تتبخر بمرور الوقت. وربما كانت القوة الشرائية لمرتبات موظفي الخدمة المدنية منخفضة بدرجة يضطر معها العاملون إلى أداء أعمال أخرى للبقاء، بما في ذلك أثناء ساعات العمل. وربما أصبحت هذه الممارسة العرضية للكسب غير المشروع تقليدا ثابتا لهذا النوع من الكسب. وقد تكون الأجيال الشابة المبشرة بالخير أكثر من غيرها قد هاجرت إلى الخارج. وربما كانت الهياكل الأساسية المادية قد تدهورت نتيجة لسنوات طوال من سوء الصيانة.

وفي مثل هذا الوضع، تبدأ القوى السياسية للإصلاح بما ورثته وتضطلع بعملها ابتداء منه. وواقع الأمر أنها بحاجة إلى بناء المصداقية والتأييد أثناء اضطلاعها بالعمل. وحتى مع وجود تأييد شعبي قوي للإصلاح، فقد تكون قدرة الحكومة على التطوير محدودة نظرا لندرة الموارد البشرية التي مازالت داخل البلد، ناهيك عن العجز المالي. وفي مثل هذه الحال، سوف تستغرق عملية الإصلاح - دون شك - فترة طويلة لوضعها موضع التنفيذ، وسوف تندمج وتصبح جزءا لا يتجزأ من تطوير الاستراتيجية ذاتها.

لقد كان ذلك هو الوضع الغالب في غانا في أوائل الثمانينات. وعندما استولى الملازم طيار جيري رولينغز على السلطة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، كانت البلد في حالة من الاضطراب. فقد كان دخل الفرد قد بلغ الذروة في غانا في عام ١٩٧٤ ثم أخذ ينخفض باطراد منذ ذلك الوقت، فهبط بنسبة تقارب الثلث بحلول عام ١٩٨٣. وكانت الطرق بحاجة ماسة إلى الإصلاح، ولم تعد السكك الحديدية التي كانت تنقل البضائع للتصدير تعمل ولم يكن وضع الموانىء بأفضل منها. كذلك لم تكن شبكات الاتصالات تعمل هي الأخرى. وكان التضخم أعلى من ١٠٠ في المائة.

وبدأ المجلس المؤقت الحاكم للدفاع الوطني برئاسة السيد رولينغز باتباع سياسة شعبية قومية النعرة لمعالجة هذه الأزمة، وهاجم الامتيازات الفاسدة للصفوة، وأنشأ لجانا شعبية للدفاع ولجانا عمالية للدفاع من أجل إعادة السلطة لشعب غانا، وفرض تجميدا للأسعار والمرتبات للسيطرة على التضخم. وقد حظيت الحملة الرامية إلى وقف الممارسات الفاسدة بشعبية بالغة وكان لها مفعولها بقدر ما. ولكن ذلك كان معناه الإخلال بالنظام الاقتصادي بوصفه النظام الذي كان يعمل في ذلك الوقت. ومن ثم استمرت الحالة الاقتصادية في البلد في التدهور(١٧).

وأخذ المجلس المؤقت للدفاع الوطني بمجموعة واسعة التنوع من الآراء السياسية والاقتصادية، بما في ذلك آراء ماركسية راديكالية، ولكنه سرعان ما توجه إلى مؤسسات بريتون وودز للحصول على دعم مالي والتماس المشورة على صعيد السياسة. ولم يتمكن الجناح الراديكالي في المجلس من وضع استراتيجية عملية لمعالجة الأزمة الاقتصادية، كما أنه لم يتمكن من جمع مساعدات مالية. وفي الوقت نفسه، وصلت الحالة إلى أبعاد الكارثة في عام ١٩٨٣ عندما

---

(١٧) للاطلاع على سرد لبرنامج التكيُّف الذي انتهجته الحكومة الجديدة والأحداث السابقة في الثمانينات، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.89.II.C.1)، الفصل الثامن، الفرع المعنون "التكيف في غانا: المؤسسات والهياكل".

اجتاح غانا جفاف بالغ الشدة وحرائق الأحراش، وكان على نحو مليون غاني العودة إلى الوطن من نيجيريا. وكان لابد من القيام بعمل ما، وكان المجتمع الدولي على استعداد للمساعدة، وتطلع السكان إلى الحكومة للعمل على عكس اتجاه الهبوط الاقتصادي(١٨).

وقد بدأت غانا برنامجها للانتعاش الاقتصادي في نيسان/أبريل ١٩٨٣. وقد حظي البرنامج بدعم من ترتيب احتياطي مع صندوق النقد الدولي، أعقبته مجموعة من الترتيبات مع الصندوق والبنك الدولي وقدر كبير من الدعم الثنائي امتد عبر سنوات كثيرة. وبذلك أصبحت غانا من أول البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى التي اعتمدت برنامجا شاملا للتكيُّف الهيكلي. وانطوى ذلك على تقليص لعمليات المراقبة وتصحيح الأسعار المرتفعة التشوه، بما في ذلك أسعار التجزئة المرتفعة لمنتجات النفط فضلا عن سلسلة من عمليات تخفيض سعر الصرف أعقبها الأخذ بمزادات النقد الأجنبي في عام ١٩٨٦. وكان من شأن هذه التدابير الحد من الحوافز الدافعة للتهريب، كما أدى إدخال المزيد من النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الشرعي إلى زيادة الإيرادات الضريبية للقطاع العام، وهو ما أدت إليه أيضا عمليات تخفيض قيمة العملة التي كان من شأنها زيادة قيمة الصادرات والواردات بالنقد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، أعيدت هيكلة أسعار الضرائب، وأجريت زيادات كبيرة في مرتبات العاملين بالخدمة المدنية، وبدأ في أواخر عام ١٩٨٦ تخفيض في أعداد موظفي الخدمة المدنية، وزادت عمليات استرداد تكاليف الخدمات الاجتماعية، وتعززت جهود تحصيل الضرائب وتحسن الامتثال. وارتفعت الأثمان المدفوعة لمزارعي الكاكاو في غانا واستبعدت أسماء ٠٠٠ ٢٥ من "العمال الوهميين" من جدول المرتبات لدى مجلس غانا لتسويق الكاكاو، وأعقب ذلك الاستغناء عن ٠٠٠ ٢٩ من العمال الفعليين بنسبة تقرب من ٤٠ في المائة من مجموع العاملين.

وبحلول نهاية ١٩٨٤ وفي ١٩٨٥ أيضا، بدأت السياسة الجديدة تحقق نتائج تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات والواردات وإبطاء معدل التضخم. وعكس جزء من النتائج الأولية نهاية الجفاف (كما أن الزيادات المعتدلة في الناتج المحلي الإجمالي عكست الهبوط في مجال التهريب والارتفاع في النشاط الشرعي)، ولكن التحسن في النمو استمر دون فتور لفترة طويلة بعد انتهاء هذه الجهود. والواقع أن الفارق بين سعر الصرف الموازي والرسمي - ومن ثم الحافز على التهريب - هبط من نحو ١٠٠ ٢ في المائة في عام ١٩٨٣ إلى ٣٦ في المائة بحلول عام ١٩٨٧.

وارتفعت الإيرادات المالية (٦٠ في المائة من إيرادات الضرائب كانت على التجارة الدولية) وانخفض العجز في الميزانية. كما أسهمت ثلاثة عوامل غير عادية في زيادة الإيرادات الحكومية، وهي: تحسن في معدلات التبادل التجاري في منتصف الثمانينات، وارتفاع إيرادات ضريبة الدخل نتيجة لارتفاع المرتبات في الخدمة المدنية، وارتفاع ضمني في الضريبة على النفط نظرا لبقاء أسعار التجزئة دون تغيير في الوقت الذي هبطت فيه الأسعار الدولية للنفط في عام ١٩٨٦. وفوق ذلك، تلقت غانا مساعدات خارجية تساهلية بلغت ٢ إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الثاني من الثمانينات.

ونتيجة لذلك، ارتفعت النفقات الحكومية باطراد في الثمانينات، وقد كان ذلك على العكس تماما من العملية القياسية للتكيُّف، ولو أن نقطة البداية بالنسبة لغانا كانت أيضا على العكس من النقطة القياسية. وازدادت النفقات على بنود مثل الصحة والتعليم والاستثمار العام (وخاصة في مجال الهياكل الأساسية) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي، وبالقيم الحقيقية خلال الثمانينات. غير أن الزيادة لم تكن على وتيرة واحدة وتم تخفيض بعض النفقات الاجتماعية. والأهم من ذلك أن عنصر المرتبات ازداد في أغلب الأحيان بينما انخفض

---

(١٨) انظر Donald Rothchild, ed., Ghana: The Political Economy of Recovery (Boulder, Colorado, and London, Lynne Rienner Publishers, 1991), pp. 6, 8, 120 - 121, 163 and 240-242); and John Toye, "Ghana", in Paul Mosley, Jane Harrigan and John Toye, Aid and Power: the World Bank and Policy - based Lending, vol. 2 (London and New York, Routledge, 1991), p. 158.

عنصر السلع والاستثمار (مثلما في حالة الكتب وغرف الدراسة والأدوية)[١٩]. وفضلا عن ذلك، كانت مستويات النفقات الاجتماعية للحكومة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في نهاية الثمانينات، لاتزال أدنى من مثيلاتها التي تحققت في منتصف السبعينات ومنخفضة نوعا ما بالمقارنة بمثيلاتها من البلدان النامية الأخرى.

وعلى العموم، حدث اندفاع كبير نحو إجراء إصلاحات عميقة خلال الجزء الأكبر من الثمانينات، وذلك خلال فترة اعتمد فيها أداء الحكومة على فريق صغير فقط من كبار المسؤولين الملتزمين من ذوي الكفاءة العالية. والواقع أن الوضع الموروث كان معناه ممارسة ضغط هائل على القدرة التقنية للحكومة. وكما قال أحد المؤلفين:

"أنفق أعضاء المجلس المؤقت للدفاع الوطني قدرا كبيرا من الوقت في تجميع البيانات التي طلبها الصندوق (صندوق النقد الدولي)، الأمر الذي لم يترك الكثير من الوقت لصياغة حجج بشأن الجدوى السياسية والإدارية والاقتصادية للتدابير ... وكان المجلس مرهقا للغاية في الفترة ٨٣ - ١٩٨٤ حتى انه لم يعد العدة باتقان إلا بالنسبة للنظام المعقد لسعر الصرف المعتمد في عام ١٩٨٣ ... و (كان) الفريق ينتقر بشدة إلى موظفي الدعم وإلى الموارد المالية والتكنولوجية، ولم تخفف هذه القيود إلا بشكل هامشي فقط بحلول نهاية العقد"[٢٠].

وقد عبرت دراسة أخرى عن اتجاه مماثل:

"تقدم المستويات الوسطى والدنيا من الخدمة المدنية قدرا ضئيلا من الدعم القيّم لفريق القمة ... وثمة ضعف معين يتمثل في عدم إجراء تحليل تحضيري للسياسة العامة، يتضمن تحديدا وتقييما لجميع خيارات السياسة ذات الصلة. والنتيجة الحتمية هي اتخاذ القرار من جانب القيادة العليا بشكل عاجل وفوري ... ويزيد من هذا الضعف الافتقار إلى مناقشات عامة بشأن خيارات السياسة"[٢١].

وعلى الرغم من هذا التقييد فيما يتعلق بالقدرة، لم تبد الحكومة موافقة عمياء على تنفيذ الشروط التي تضعها المؤسسات المالية الدولية. وقد نشبت منازعات بين الحكومة والمؤسسات حول عدة قضايا. كما حدثت حالات بدأت فيها الحكومة في تنفيذ تدابير بدا فيما بعد أنها شروط بموجب اتفاق مع مؤسسات بريتون وودز. ومن أمثلة ذلك استرداد التكاليف في القطاع الصحي والعمل بمزادات النقد الأجنبي في عام ١٩٨٦.

وفضلا عن ذلك، أحيانا ما اختلف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نفسيهما حول التوازن الذي يتعين إقامته بين الانضباط المالي والنمو الاقتصادي، حيث أصر صندوق النقد الدولي على أن وجهة نظر البنك الدولي والحكومة حول

---

(١٩) للاطلاع على أهمية نوعية المدارس في غانا مقابل سنوات الدراسة انظر Paul Glewwe, "The assessment", Journal of relevance of standard estimates of rates of return to schooling for education policy: A critical Chhibber and Chad Leechor, "From Development Economics, vol. 51, No. 2 (December 1996), pp. 267-290; and Ajay experience applied to Ghana", Journal of African adjustment to growth in sub-Saharan Africa: The lessons of East Asian .Economies, vol. 4, No. 4 (May 1995), pp. 83-114

(٢٠) Matthew Martin, "Negotiating adjustment and external finance: Ghana and the international community, 1982-1989" in Ghana: The Political Economy of Recovery, Donald Rothchild, ed. (Boulder, Colorado, and .London, Lynne Rienner Publishers, 1991, pp. 236 and 242

(٢١) John Toye, "Ghana", in Paul Mosley, Jone Harrigan and John Joye, Aid and power: the World Bank and Policy - based lending, vol.2 (London and New York, Routhedge, 1991) الصفحة ١٨٧.

مقدار الاستثمار العام الذي يمكن تدبيره تتسم بالإفراط في التفاؤل[٢٢]. وعلى أية حال، تمثل المحور الرئيسي لبرنامج الانتعاش الاقتصادي في مرحلته الأولى (حتى عام ١٩٨٧) عندما تولى صندوق النقد الدولي الدور القيادي، في تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي مع أداء التكيُّف المالي لدور هام في الاستراتيجية.

غير أن التكيُّف المالي لم يتطلب تقشفا، وإنما ضمان أن ترتفع الإيرادات المالية بأسرع من النفقات. ومنذ البدايات الأولى، أدرجت الحكومة ضمن أهدافها أيضا إصلاح ما تهدم من هياكل أساسية اقتصادية واجتماعية (مثل الطرق والمدارس) نظرا لأن ذلك اعتبر مسألة حاسمة في استجابة الناتج للحوافز المادية بعد تحسينها. ومع ذلك، كان للاستقرار مركز الأولوية خلال هذه الفترة.

وكانت الحكومة تدرك بعمق أيضا الأبعاد السياسية لتتابع الإصلاحات وتوقيتها. فقد كان إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة والخدمة المدنية ومجلس تسويق الكاكاو محدودا خلال المرحلة الأولى من برنامج الانتعاش الاقتصادي. وربما كان السبب في هذا التردد هو الخلفية الاشتراكية للحكومة والمعارضة داخل المجلس المؤقت للدفاع الوطني والخوف من رد الفعل السياسي والاجتماعي إزاء التخفيضات التي لابد وأن تشملها الإصلاحات[٢٣].

غير أن الحاجة إلى الإصلاحات في هذه المجالات كانت واضحة. وحتى قبل البدء في تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي، انتقد المجلس المؤقت للدفاع الوطني البطالة الزائدة في مجلس تسويق الكاكاو، نظرا لأن التكاليف غير المباشرة جعلت أسعار المنتجين للكاكاو منخفضة للغاية، على الرغم من مقاومة الحكومة لخصخصة المجلس خلال الثمانينات[٢٤]. وكان المجلس يدرك بعمق أيضا ما تتعرض له الميزانية من استنزاف من جانب المؤسسات الخاسرة المملوكة للدولة وأن كثيرا من المؤسسات المملوكة للدولة والخدمة المدنية تعاني أيضا من العمالة الزائدة نتيجة للتوظيف الكثيف في السبعينات عندما كانت أسعار الكاكاو مرتفعة. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣، أنشئت لجنة استخدام القوى البشرية لتحديد مدى العمالة الزائدة في الخدمة العامة وتنفيذ عملية لإعادة التوزيع.

وبعبارة أخرى، فإن البند الأول في قطاع الأعمال كان جعل الاقتصاد يعمل من جديد، أيا ما كانت الأفكار التي لدى الحكومة عن استراتيجية التنمية والدور الاقتصادي للدولة. وقد تم تحقيق ذلك. وكان لابد من ترحيل قضايا مثل التغيير الهيكلي وتقليص الحجم والخصخصة وما شابه ذلك إلى المرحلة الثانية من الإصلاحات. وعلى وجه الخصوص، كان الأمر سيكون، بلا شك، عسيرا من الناحية السياسية لو أن الحكومة بدأت بتقليص العمالة في وقت مبكر عما فعلت، نظرا لأن برنامج الانتعاش الاقتصادي ذاته مازال بحاجة إلى أن يحظى بقبول سياسي سواء داخل المجلس المؤقت للدفاع الوطني أو في المجتمع بشكل عام. غير أن المرحلة الثانية مازالت قيد التنفيذ.

ومازال البلد هشا من الناحية الاقتصادية، وعرضة لتقلبات معدلات التبادل التجاري مع وجود مناطق تعاني من الفقر المدقع. كما أصبح يعتمد على تدفقات المعونة، وكانت حالة الميزانية حرجة بسبب قدرة الحكومة المحدودة على زيادة الإيرادات. وهكذا، بينما ارتفعت مرتبات العاملين بالخدمة المدنية في السنوات الأولى من الإصلاح إقرارا بالحاجة

---

(٢٢) انظر Toye, loc. cit., p. 164; and Martin, loc. cit., p. 238

(٢٣) انظر Ghana: E. Gyimah-Boadi, "State - enterprise divestiture: recent Ghanian experiences", in The Policical Economy Recoverw Ronaled Rothchild, ed. (Boulder, Colorado, and London, Lynne Riennir Publishers, 1991)، الصفحات ١٩٣ - ٢٠٨.

(٢٤) انظر Toye, loc. cit., pp. 174, 180, 186 and 189-190. وفيما يتعلق بإصلاح مجلس تسويق الكاكاو الذي أعيدت تسميته إلى مجلس كاكاو غانا، أنظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "حالة الأغذية والزراعة"، ١٩٩٤ (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٤)، الصفحتان ١١٣ و ١١٤ من النص الانكليزي. واعتبارا من عام ١٩٩٢، سمح بالتجارة الخاصة في الكاكاو بموجب تراخيص من المجلس وإن ظل التصدير ذاته حكرا على المجلس.

إلى أن يتقاضى العاملون أجورا كافية إذا كان من المتوقع منهم أن يعملوا باجتهاد، تقلصت بشكل خطير القدرة الشرائية لمرتبات العاملين بالخدمة المدنية من جديد في الثمانينات. وفي أوائل التسعينات، وبعد بضعة أشهر من المظاهرات والإضرابات وأعمال العنف المتفرقة، ومع اقتراب الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، رفعت مرتبات العاملين بالخدمة المدنية بنسبة ٨٠ في المائة لجميع الفئات، ولكن ذلك حدث في الوقت ذاته الذي واجهت فيه الحكومة تحصيل إيرادات ضريبية أقل من المتوقع نتيجة لتدني إنتاج وأسعار الكاكاو، وتدني إيرادات ضريبة النفط، والأداء المتعثر للشركات. وفوق ذلك، حدث نقص في المبالغ المنصرفة من التمويل التساهلي الخارجي المدرج في الميزانية بنحو ١٧٥ مليون دولار. وأدى ذلك إلى نشوء مشكلة تكيُّف جديدة وقصيرة الأجل للميزانية وتأكيد الحاجة إلى نظام للضرائب أكثر مرونة.

وتمثلت إحدى النتائج في إحلال ضريبة القيمة المضافة محل ضريبة المبيعات في آذار/ مارس ١٩٩٥. غير أنه كان لابد من سحب الضريبة في حزيران/يونيه من العام نفسه لإجراء مزيد من الدراسة بعد أعمال الشغب التي حدثت في آيار/ مايو مما أدى إلى عدد من الوفيات. ويوجد بالطبع وراء رد الفعل الشعبي القوي أكثر من فكرة جديدة واحدة تتعلق بالسياسة العامة، مما يؤكد من جديد البعد السياسي الحتمي لرسم السياسة المالية.

وتفيد توقعات ميزانية ١٩٩٧ أن يتحقق فائض في هذا العام، وأعلن في الوقت نفسه عن إعادة تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ١٩٩٨. وشهد عام ١٩٩٦ عجزا ضئيلا في الميزانية بنسبة ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت التوقعات قد أفادت بحدوث فائض في عام ١٩٩٦، ولكن ذلك لم يتحقق نظرا للزيادات غير المتوقعة في مرتبات العاملين في الخدمة المدنية وعدم صرف مبلغ ٦٠ مليون دولار من منح أجنبية متوقعة.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، أعيد انتخاب الرئيس بنسبة كبيرة من الأصوات وفاز حزبه بأغلبية كبيرة في الجمعية الوطنية. وإلى جانب هذا التفويض الشعبي، أصبح ينظر بشكل متزايد إلى غانا - فيما يبدو - على أنها يمكن أن تكون مقرا لمكاتب إقليمية للمؤسسات الدولية. ولا يمثل ذلك فحسب مؤشرا على مدى ما قطعته غانا في مسيرتها، وإنما سيزيد أيضا من الضغط من أجل مواصلة زيادة كفاءة وشفافية الإدارة العامة، في مجالات ليس أقلها مجال تحصيل الضرائب. ولدى المصلحين فرصة لقطع شوط بعيد نحو الإصلاح المالي.

عندما تعيد السياسة تشكيل البيئة الخارجية:
إجراء إصلاحات مالية في الأردن

أحيانا ما تشكل القوى السياسية بوسائل هامة البيئة الاقتصادية التي تتحدد في إطارها السياسة المالية. ويمكن للتغيرات في العلاقات السياسية الدولية أن تهيئ فرصا اقتصادية أو أن تفرض حتمية إجراء تكيُّف اقتصادي يكون اضطراريا شأنه شأن التغييرات الاقتصادية التقليدية إن لم يكن يفوقها في الأغلب. وعندما تضطرب القنوات الاقتصادية الدولية الطبيعية بفعل التطورات السياسية، يكون من غير الواضح عادة أجل هذا الاضطراب ومن ثم نوع التغيير اللازم إجراؤه على صعيد السياسة ومداه. وتوضح تجربة المملكة الأردنية بجلاء على مدى عقد تقريبا من حتمية التكيف المالي، التحديات الماثلة في مواجهة هذه التقلبات(٢٥).

ولدى الأردن اقتصاد صغير نسبيا يرتبط تقليديا بروابط وثيقة مع البلدان المصدرة للنفط في منطقة الخليج الفارسي. وكان الاقتصاد طوال السبعينات تقريبا وحتى منتصف الثمانينات، يعتمد بدرجة كبيرة على هذه البلدان فيما يحصل عليه من منح (تبلغ في المتوسط نحو ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) ومن تحويلات العاملين التي كانت تشكل أكبر مصدر للنقد الأجنبي. وقد بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٠ في المائة في المتوسط خلال الفترة

(٢٥) يستند هذا العرض في جانب منه إلى المساعدة المقدمة من السلطات الأردنية وسلطات البنك الدولي، وهي المساعدة التي هيأها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان والتي تستحق التقدير.

١٩٧٣-١٩٨٣. وكان الاستثمار، العام والخاص، مرتفعا (تراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وإن كان قدر كبير من الاستثمار الخاص موجها نحو بناء المساكن (بتمويل من الأردنيين العاملين في الخارج بدرجة كبيرة). وقد توسعت الصادرات باطراد، وخاصة إلى العراق أثناء الحرب التي استمرت ثمانية أعوام مع جمهورية إيران الإسلامية. غير أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والمحلي كان كبيرا أيضا وبلغ في المتوسط نحو ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة خلال الفترة.

وأفاد الإقتراض بقدر كبير في تلبية الاحتياجات المالية فضلا عن احتياجات ميزان المدفوعات. وبلغ متوسط الإنفاق المالي في معظم هذه الفترة قرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات الرأسمالية العامة ١٥ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٣ في حين بلغت النفقات العسكرية أكثر من ١٠ في المائة في المتوسط خلال الفترة نفسها. وانفقت مبالغ كبيرة أيضا على تنمية الموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، كان من شأن القصور في كفاءة المؤسسات وسياسات التسعير، وخاصة في قطاعي الطاقة والمياه، أن تحملت الميزانية عبئا كبيرا. وفي الوقت نفسه، نادرا ما تجاوزت الإيرادات المالية المحلية نسبة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ولم تكن كافية لتمويل مجموع الإنفاق. وتنشى القصور في نظام الضرائب والتعريفات على التجارة الدولية، نظرا لمنح إعفاءات واسعة وتعقد الهيكل الضريبي، وعدم كفاية إجراءات التحصيل والإدارة[٢٦].

وانتهت فترة الرخاء في منتصف الثمانينات نتيجة للهبوط الحاد في الأسعار الدولية للنفط وما أعقب ذلك من ركود اقتصادي في البلدان المجاورة المصدرة للنفط، الأمر الذي أدى إلى انخفاض تدفقات المنح الخارجية والتحويلات من هذه البلدان. ومع اقتران ذلك بأثر الارتفاع في أسعار الفائدة الدولية على التزامات خدمة الديون المتنامية، تعرض الحساب الخارجي والوضع المالي لضغط كبير. وفي عام ١٩٨٨، بدأ الناتج المحلي الإجمالي في الهبوط وارتفع صافي قروض الحكومة المركزية إلى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع حلول نهاية السنة، نفدت الاحتياطيات الرسمية الأجنبية تقريبا[٢٧]. وفضلا عن ذلك، بدت احتمالات العودة إلى البيئة الاقتصادية الدولية التي كانت أكثر نفعا في السنوات السابقة بالغة القتامة.

وفي عام ١٩٨٩، هبط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٣,٥ في المائة، وارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة ٢٥ في المائة (بعد أن كانت مستقرة نسبيا في السنوات السابقة) وواجهت الحكومة أزمة تتعلق باقتصادها الكلي. وأخذت بتطبيق مجموعة من التدابير التصحيحية بوصفها جزءا من برنامج للتكيف في الأجل المتوسط، يدعمها ترتيب احتياطي مع صندوق النقد الدولي وقرض للتكيف التجاري والصناعي من البنك الدولي. واستهدف البرنامج، في جملة أمور، استعادة حالة مستدامة للميزانية بحلول عام ١٩٩٣ وإنهاء الحاجة إلى تمويل استثنائي لميزان المدفوعات بحلول عام ١٩٩٥. وتم تخفيض قيمة الدينار، وأعيدت جدولة الدين الخارجي لدى البنوك التجارية الأجنبية (نادي لندن) والدائنين الرسميين (نادي باريس) وبدأت عمليات التكيف المالي.

وكانت السلطات على اقتناع كامل بأن عليها أن تتبع استراتيجية اقتصادية مختلفة بدرجة كبيرة عما كان عليه الحال في الماضي. وخطتها ستهتدي بأربعة مبادئ رئيسية: أولا، إعادة تحديد دور الدولة وإيجاد قطاع خاص أكثر حيوية؛ ثانيا، تقليص الاعتماد على المنح الرسمية وتحويلات العاملين وتطوير اقتصاد أكثر قدرة على المنافسة على الصعيد الدولي مع فتح المزيد من الأسواق خارج المنطقة؛ ثالثا، ضمان أن تكون الإصلاحات موضع مصداقية من الناحية السياسية لدى المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ولدى المؤسسات والوكالات المالية الدولية؛ رابعا، ضمان

---

(٢٦) على الرغم من أن السعر الأقصى للتعريفات الجمركية بلغ مستوى عاليا قدره ٣١٨ في المائة، فقد أعفيت معظم الواردات من دفع الرسوم، وكانت نحو ٣٠ مؤسسة تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع الواردات معفاة من رسوم الاستيراد.

(٢٧) هبطت الاحتياطيات (باستثناء أرصدة الذهب والمطالبات من المصرف المركزي للعراق) إلى تغطية لنحو ١٠ أيام للواردات من السلع والخدمات ومدفوعات الدخل (خدمة الديون).

أن تكون الإصلاحات مقبولة اجتماعيا وذلك بتقديم شرح للجمهور يوضح المصاعب في الأجل القصير والفوائد في الأجل الطويل وتوفير آليات للتعويض وشبكات للأمان الاجتماعي للقطاعات الأكثر فقرا من السكان. ومن بين العناصر الرئيسية للبرنامج تخفيض النفقات وتحسين الإيرادات المالية لخفض العجز في الميزانية، وإصلاح قطاعات الزراعة والمياه والطاقة، وإعادة هيكلة نظم التعريفات والضرائب، واحتواء معدل التوسع في الائتمان ضمن حدود تتسق مع أهداف الحد من التضخم، وإزالة القيود المفروضة على النقد الأجنبي وعلى الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحقيق التجانس بين حوافز الاستثمار.

غير أنه لم يكن من الممكن بحال من الأحوال في الاستراتيجية الأردنية للتكيف أن يتوفر استعداد مسبق لمواجهة الأحداث التي بدأت في آب/أغسطس ١٩٩٠ عندما أقدم العراق على غزو الكويت. وقد انطوى الأثر الأولي لذلك على الأردن على ضرورة إنسانية وعلى حاجة إلى استيعاب تكاليف اقتصادية جديدة. ذلك أنه سرعان ما عبر مئات الألوف من رعايا بلدان ثالثة الأراضي الأردنية من العراق والكويت وقد تلقى هؤلاء مساعدة من الحكومة الأردنية والمنظمات الطوعية أولا ثم من المجتمع الدولي عندما اتضح النطاق الكبير للحراك السكاني. ففي مدى شهرين اجتاز أكثر من نصف مليون من المهجرين حدود الأردن في طريقهم إلى أوطانهم في بقاع أخرى من الشرق الأوسط وآسيا، مما باشر ضغطا بالغا على الموارد المحلية المحدودة من القوى البشرية والإمدادات اللازمة لمساعدتهم. وعلى رأس المرتحلين، عاد نحو ٣٠٠ ٠٠٠ أردني وفلسطيني مما زاد عدد السكان المحليين بنسبة ١٠ في المائة. وهؤلاء لم يتوقفوا فحسب عن أن يمثلوا واحدا من المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي[٢٨]، وإنما كان لابد من استيعابهم أيضا في إطار اقتصاد يعاني بشدة من انتكاس اقتصادي وفي خضم برنامج كبير للإصلاح المالي.

وفضلا عن ذلك، فرض مجلس الأمن في قراره ٦٦١ (١٩٩٠)، التزامات على الأردن، مثلما على سائر بلدان العالم، بوقف التجارة الدولية مع العراق، ما عدا في حالات استثنائية محدودة للغاية، وذلك لحين تسوية الحالة بين العراق والكويت. وفي حين فرضت الأزمة والحظر صعوبات اقتصادية على عدد من البلدان، فإن وقعها على الأردن كان أكبر منه على أي بلد آخر لم يكن طرفا في الحرب. ذلك أن العراق، أولا، كان الشريك التجاري الرئيسي للأردن، وكان يحصل على نحو ٢٠ في المائة من صادراته. ثانيا، كان ميناء العقبة الأردني نقطة رئيسية للنقل العابر للتجارة الخارجية العراقية، التي شكلت ٧١ في المائة من حجم الواردات التي تعامل معها ميناء العقبة في عام ١٩٨٩. ثالثا، كان الطريق الرئيسي للنقل بالشاحنات من الأردن، وكذلك من الجمهورية العربية السورية وتركيا، إلى الكويت والمملكة العربية السعودية، يمر عبر العراق وقد توقف نتيجة لذلك. رابعا، توقفت صناعة السياحة، وهي مصدر رئيسي للدخل والعمالة. خامسا، نشبت توترات سياسية خلال عام ١٩٩٠ بين المملكة العربية السعودية والأردن كان من نتيجتها أن انقطعت التجارة مع الأردن وعن طريقها، ولم تتحقق المساعدة المقررة في الميزانية على شكل منحة من المملكة العربية السعودية. سادسا، لم تقدم المساعدة المقررة في الميزانية على شكل منحة من الكويت ذاتها بسبب الاحتلال، وتوقف توفير الموارد المتوقعة لنحو ١٤ مشروعا تمولها مؤسسات التمويل الإنمائي التي مقرها الكويت. وفي المجموع، بلغت الخسائر المترتبة على الحالة الكويتية والحظر المفروض على العراق، ١,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٠ وحده (ثلث الناتج المحلي الإجمالي تقريبا)[٢٩].

وبينما أمكن التعويض عن كثير من التكاليف المالية من خلال تقديم مساعدات إضافية، وفي حين تحسنت العلاقات مع المملكة العربية السعودية في ١٩٩١، كان لايزال على اقتصاد الأردن أن يستوعب الواقع الاقتصادي الجديد. ومع تدفق العائدين، على سبيل المثال، بلغت البطالة ٢٥ في المائة في ١٩٩١. وكان من المتوقع أن ينخفض هذا المؤشر

---

(٢٨) في الواقع، تم تجميد الحسابات المصرفية الشخصية والأصول المالية الأخرى المودعة في المصارف الكويتية وتم تحويلها إلى ودائع بالدينار العراقي.

(٢٩) تقديرات من وضع السيد جان ريبير الممثل الخاص للأمين العام، بعد البعثة التي قام بها إلى الأردن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (انظر "رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن" (S/21938)، المرفق، الجدول ١).

إلى النصف تقريبا خلال بضع سنوات. غير أن الحظر المفروض على العراق لم يكن أبدا بمثابة اختلال مؤقت. وفي عام ١٩٩٢، عاد الأردن إلى تنفيذ برنامجه للتكيف مع ترتيب احتياطي جديد مع صندوق النقد الدولي وإصلاح اقتصادي جديد وقرض إنمائي من البنك الدولي.

وفي النهاية تمكن الأردن من الإبقاء على استراتيجيته الشاملة للتكيف. وهبط العجز المالي بصفة خاصة من أكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل البدء في تنفيذ البرنامج الأولي إلى مستويات أدنى من ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩٢ (انظر الجدول السابع-٢). والأهم من ذلك أنه في ضوء السياق القائم، تمكنت الحكومة من تأخير الانكماش المالي، بمعنى أن الأردن تمكن بفضل مساعدات مالية طارئة كبيرة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، من توفير الخدمات الحكومية الجوهرية وتحمل عجز مالي ظل أعلى من ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع الاستجابات التجارية للخفض السابق لقيمة العملة وغير ذلك من تطورات، ساعدت التدفقات الأجنبية أيضا على أعادة تكوين الاحتياطات من النقد الأجنبي. واستمرت الثقة في الدينار، وبعد الحرب ساعد تدفق كبير لمدخرات العائدين على تحقيق طفرة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٦ في المائة في عام ١٩٩٢، وكان في مقدمة ذلك الازدهار في بناء المساكن. ولم يكن من الممكن بالطبع الحفاظ على هذا المعدل، ولكن النمو في الناتج المحلي الإجمالي حقق ٦,٥ في المائة في السنة منذ ذلك الوقت.

الجدول السابع - ٢ عمليات الحكومة المركزية للأردن، ١٩٨٨ - ١٩٩٥
(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
مجموع الإيرادات	٢٤,٠	٢٣,٨	٢٧,٥	٢٨,٢	٣٣,٧	٣٠,٧	٢٩,٢	٣٠,٩
إيرادات الضرائب، ومنها:	١١,٣	١١,٥	١٤,٨	١٤,٧	١٨,٥	١٦,٦	١٦,٣	١٦,٩
على الدخل والأرباح	١,٩	٢,٢	٤,٣	٣,٣	٣,١	٣,١	٣,٢	٣,٤
على ضريبة النقل الداخلي/المبيعات	٣,٥	٤,٤	٤,٥	٤,٦	٥,٢	٥,٨	٦,٤	٨,٨
على التجارة الخارجية	٥,٢	٤,٤	٤,٤	٤,٨	٨,٢	٦,١	٥,٢	٤,٧
إيرادات غير ضريبية	١٢,٧	١٢,٣	١٢,٧	١٣,٥	١٥,٢	١٤,١	١٢,٩	١٤,٠
الإنفاق الجاري الأولي	٢٥,٣	٢٨,٠	٢٦,٢	٢٥,٥	٢٢,٤	٢٩,٠	٢٣,٧	٢٦,٣
عسكري	١١,٤	١٠,٦	٩,٦	٩,٤	٨,٣	٨,٣	٨,٥	٨,٣
مدني	١٤,٠	١٧,٣	١٦,٦	١٦,٠	١٤,١	١٥,٧	١٥,٢	١٨,٠
الإدخار الإجمالي للحكومة المركزية	١,٣-	٤,٢-	١,٣	٢,٧	١١,٣	١,٧	٥,٥	٤,٦
الإنفاق الرأسمالي	٩,١	٨,٣	٦,٠	٥,٩	٥,٨	٦,٥	٦,٤	٧,٥
صافي الإقراض والعمليات الخارجة عن الميزانية	٦,٢	١,٤-	٣,٣	٣,٧	٠,٤-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-
الميزان الأولي	١٦,٧-	١١,١-	٨,٠-	٦,٨-	٥,٩	٠,٧	٠,٤-	١,٢
مدفوعات الفائدة	٦,٨	٩,٥	١٠,٣	١٠,٥	٩,١	٦,٥	٥,٥	٣,٣
الميزان المالي (مجموع التمويل اللازم)	٢٣,٥-	٢٠,٦-	١٨,٣-	١٧,٤-	٣,٢-	٥,٧-	٥,٩-	٥,١-
المنح الواردة	٨,٦	١٢,٨	١٠,٩	٨,٧	٣,٩	٤,١	٣,٤	٣,٧
الميزان المالي (صافي الاقتراض اللازم)	١٤,٩-	٧,٨-	٧,٤-	٨,٧-	٠,٧	١,٦-	٢,٥-	١,٣-

المصادر: بيانات السلطات الأردنية وصندوق النقد الدولي.

وبذلك أمكن تحقيق التثبيت المالي للأردن في بيئة توسعية، ويرجع ذلك في جانب منه إلى المزايا المالية الكبيرة التي حصل عليها الأردن على مدى عدة سنوات. وبدأت تدفقات مالية كبيرة للغاية في عام ١٩٩١، من الاتحاد الأوروبي (الاتحاد نفسه وعدة مانحين ثنائيين) واليابان بصفة رئيسية. كذلك أعاد الأردن مرة أخرى جدولة ديونه لدى نادي باريس في عام ١٩٩٢ وعمل على تقليص التزاماته لدى المصارف التجارية من خلال "عمليات جيدة التنفيذ لإعادة شراء الديون والديون"(٣٠)، أعقبتها عملية لخفض الديون وخدمة الديون ("اتفاق برادي") مع دائنيه المصرفيين في عام ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك، أسقطت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية نحو ٨٠٠ مليون دولار من الديون الأردنية في أعقاب معاهدة السلام مع إسرائيل (معاهدة السلام بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)(٣١). وانعكاسا لهذه التطورات، هبطت مدفوعات الفائدة الحكومية، في جملة أمور، من ١٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٥، على نحو ما يتبين من الجدول السابع - ٢.

وقد انطوت هذه التطورات المالية على فوائد لميزان المدفوعات وفوائد مالية أيضا. وبالاقتران بالنمو الدينامي في الصادرات الموجهة إلى أسواق جديدة، أفسح المجال لقدر كبير من النمو في الواردات نتيجة للاقتصاد المحلي المتنامي فضلا عن الأثر الناجم عن التحرر من ضوابط الاستيراد وتخفيض التعريفات الجمركية. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الإيرادات المتحققة من الضرائب على التجارة الخارجية بوصفها حصة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك مع انخفاض معدلات الرسوم الجمركية ولكن بقدر أقل من الإعفاءات ومع زيادة الواردات (انظر الجدول السابع - ٢). وعلى العموم، ارتفعت إيرادات الضرائب بوصفها حصة من الناتج المحلي الاجمالي بنحو ٦ نقاط مئوية منذ أن بدأت فكرة التكيف.

وتبدو النفقات الحكومية أكثر ضخامة في اقتصاد الأردن من الناحية التقليدية. وتعتبر نوعية الخدمات المقدمة من القطاع العام في الأردن من بين أفضل الخدمات في البلدان النامية، مع إمكانية حصول أكثر من ٩٧ في المائة من السكان على الكهرباء وعلى مياه الشرب المأمونة. وتعد الخدمات الأساسية الأخرى، مثل الصحة والتعليم، جيدة بصفة عامة، كما أن المرافق الأساسية متطورة بشكل جيد. ويتمثل التحدي في الحفاظ على الخدمات، بل وتحسينها، مع خفض تكاليف الحكومة. وقد استخدم عدد من التدابير في هذا الشأن، من بينها النمو البطيء في المرتبات، وخفض الدعم، وتقليل الإقراض إلى المؤسسات العامة، وخفض الإنفاق العسكري.

وإذا أمكن القول، نتيجة لذلك، بأنه تم التغلب على أزمة عام ١٩٨٩، فمن الصحيح أيضا أن جدول الأعمال يشمل إصلاحات إضافية. وبينما انخفض العجز الحكومي بدرجة كبيرة، فمازال عند مستوى يتعذر الحفاظ عليه ما لم يتم الإبقاء على المستويات الكبيرة من تدفقات المعونة الأجنبية. وتحتاج الحكومة في نهاية الأمر إلى أن تدعم نفسها بنفسها. والواقع أنه يجري اتخاذ أو ينتظر اتخاذ تدابير إضافية تتعلق بالإيرادات والمصروفات، بما في ذلك خصخصة عدد من أصول الدولة، مثلما في قطاعي الطاقة والزراعة، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، والفنادق وتصنيع الأسمنت.

وفي الوقت نفسه، سوف يواجه الأردن مرة أخرى ضرورات التكيف نظرا لحدوث مزيد من التغيرات في منطقته. ومن المرجح أن تشمل هذه في الأجل القصير نسبيا زيادة التنافس مع الشركات الإسرائيلية في إطار اقتصاد إقليمي أكثر انفتاحا وفقدان مزايا رسم السك عندما تحل عملة فلسطينية محل الدينار في الضفة الغربية وغزة. غير أن إمكانيات الدينامية الاقتصادية في المنطقة كبيرة في الأجل الأطول وعلى الأردن أن يتهيأ للاستفادة منها.

---

(٣٠) البنك الدولي، "اتجاهات في الاقتصادات النامية، ١٩٩٦" (واشنطن العاصمة، ١٩٩٦)، ص ٢٥٥ من النص الانكليزي.

(٣١) الوثيقة A/50/73-S/1995/83، الضميمة. انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخمسون، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٥، الوثيقة S/1995/83.

التصحيح المالي مع النمو الاقتصادي:
ايرلندا تصبح "نمرا أخضر"

يسهل تحمل الصعوبات التي يفرضها تثبيت الميزانية على السكان، (إن لم يكن بالضرورة بالنسبة لجميع الأشخاص المتأثرين)، إذا حدث نمو سريع في الدخل الوطني وفي العمالة. غير أن تخفيض العجز في الميزانية يمثل بعدا واحدا من أبعاد خطة انكماشية تهدف إلى تحقيق الاستقرار. ويبدو من المشجع، بدلا من ذلك، وضع استراتيجية ترمي إلى خفض العجز في الميزانية تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجية للنمو الاقتصادي. وقد تمكنت أيرلندا، في النصف الثاني من الثمانينات، وبشكل جزئي بالمصادفة، من الجمع بين التثبيت المالي وزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وكان من الواضح في أوائل الثمانينات أن الحالة المالية في أيرلندا تخرج عن نطاق السيطرة. وعندما بدأت السياسة التصحيحية في عام ١٩٨٢، كان العجز في ميزانية الحكومة العامة قد وصل إلى ١٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإنه منذ عام ١٩٨٩، على الرغم من أن إنجاز التصحيح استغرق معظم العقد، فقد كان العجز في حدود ٢ في المائة أو أقل من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل السابع-٢). وتم الاضطلاع بالانكماش المالي على مدى فترتين متميزتين أستمرت كل منهما ثلاث سنوات: الأولى من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤ وأدت إلى خفض العجز بما يقرب من ٤ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والثانية ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ وأدت إلى خفض العجز بما يقرب من ٧ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حققت الفترة الثانية قدرا أكبر من النجاح وذلك لأنها اقترنت جزئيا بنمو اقتصادي متزايد القوة. والواقع أن النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي قد استؤنف بعد فترة من البطء في أوائل التسعينات، وبلغ ٨ في المائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ مما أضفى على ايرلندا اسم "النمر الأخضر".

الشكل السابع - ٢ العجز والدين الحكوميان في ايرلندا، ١٩٧٧-١٩٩٦

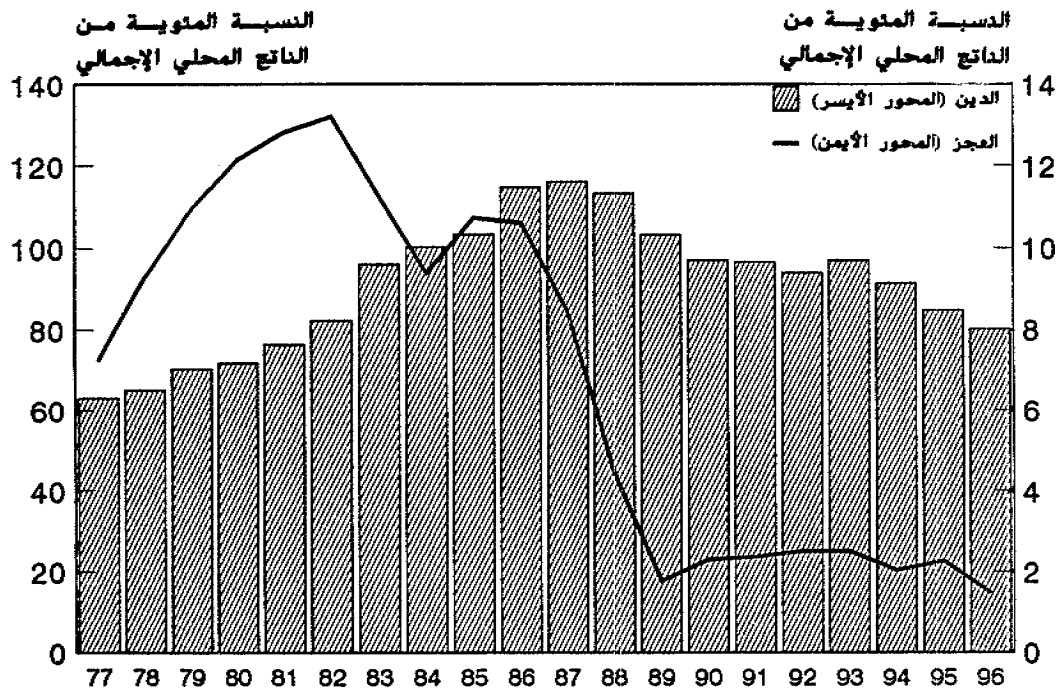

المصدر: بيانات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Economic Outlook disks، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ملحوظة: البيانات تتعلق بالحكومة العامة.

وقبل أن تبدأ سياسة التثبيت في عام ١٩٨٢، سبقتها فترة من المناقشات السياسية الوطنية المكثفة، بما في ذلك إجراء ثلاثة انتخابات عامة على مدى ١٨ شهرا في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢. وفي حزيران/يونيه ١٩٨١ تولت السلطة حكومة ائتلافية. وفي وقت لاحق وصف غاريت فيتزغيرالد رئيس الوزراء الحالة الفعلية التي وجد عليها المالية العامة التي ورثتها حكومته مع ميزانية الحكومة السابقة لعام ١٩٨١، بقوله:

"ما لم يتم اتخاذ إجراء عاجل، فمن المرجح أن تصل قروض الخزانة إلى ٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في السنة الجارية وإلى قرابة ٢١ في المائة في عام ١٩٨٢. وفضلا عن ذلك - وهو أمر لم نكن نستطيع الكشف عنه للجمهور في ذلك الوقت دون الإضرار بقدرتنا على اقتراض مبالغ ضخمة مازالت هناك حاجة إليها ونحن نعمل على وضع الأمور تحت السيطرة. رفض المصرف المركزي في منتصف نيسان/أبريل طلبا من وزارة المالية بالحصول على قرض قدره ١٥٠ مليون جنيه"[٣٢].

وهكذا، أملى الخوف من نشوب أزمة تتعلق بالملاءة المالية، البحث عن سياسة للتثبيت المالي. غير أن حكومة فيتزغيرالد لم تستمر إلى ما بعد كانون الثاني/يناير ١٩٨٢. وتولى السلطة ثلاثة أحزاب سياسية كبيرة مؤتلفة أو منفردة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢، وعلى الرغم من أن كلا منها أقر بالحاجة إلى تثبيت الميزانية، فقد تبين أنه من الصعب الاتفاق حول مجموعة من السياسات.

غير أنه أمكن أخيرا وضع مجموعة من التدابير موضع التنفيذ في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣، ترمي إلى العودة بايرلندا - بعد فترة استمرت عدة سنوات - إلى السياسة التقليدية التي تهدف إلى الموازنة بين الإنفاق الجاري للحكومة وبين الإيرادات الجارية والقروض اللازمة لتمويل ميزانية رأسمالية قابلة للاستدامة. والتمس معظم التحسين في الميزانية من تحقيق زيادات في أسعار الضرائب بدلا من خفض المصروفات وأخذ تخفيض المصروفات بدرجة كبيرة شكل تأجيل المصروفات الرأسمالية. وتم رفع أسعار الضرائب في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣[٣٣]، ولكن فعاليتها في زيادة الإيرادات خمدت نتيجة للركود والنمو الاقتصادي البطيء حينئذ الذي تأثرت به ايرلندا وكثير من الاقتصادات المتقدمة النمو في ذلك الوقت. ومع ذلك، ارتفعت إيرادات الضرائب من أقل من ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨١ إلى أكثر من ٣٦ في المائة - وهو أقصى ارتفاع للأعباء الضريبية الحديثة في أيرلندا - في عام ١٩٨٤[٣٤].

ومن ثم، أخذت متطلبات الاقتراض لدى القطاع العام تنحسر ببطء في عام ١٩٨٣ وإن ظلت على مستواها المرتفع. كما أن نسبة ديون القطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي استمرت في الارتفاع (انظر الجدول السابع - ٢). وكان من الواضح أن الأمر يتطلب إجراء عمليات تكيُّف أعمق للميزانية، وبدأت هذه العمليات في عام ١٩٨٧ بعد فترة قصيرة من صدور تقرير - يعكس المناقشات العامة الجارية - وجه الانتباه إلى الطابع الخطير لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ودعا إلى بذل جهد على صعيد السياسة المالية لتخفيضها[٣٥]. ووصلت نسبة الدين العام إلى الذروة في عام ١٩٨٧ وبلغت مستوى ١١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

---

(٣٢) Garrett FitzGerald, All in a Life (London, Macmillan, 1991), pp. 366-367.

(٣٣) لم يعالج الإصلاح الضريبي المطلوب بشدة في ذلك الوقت. ونظمت النقابات العمالية مسيرات مناهضة للضرائب منذ عام ١٩٧٥، معلنة أن العمال الخاضعين لضريبة الدخل المقتطعة من المنبع يتعرضون لأعباء ضريبية غير عادلة وأن آخرين كثيرين جدا من أفراد المجتمع يتهربون من تحمل نصيبهم العادل من الأعباء الضريبية.

(٣٤) وفقا لما ورد في "التوقعات الاقتصادية" لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، العدد ٦٠، (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦) قريص البيانات.

(٣٥) National Economic and Social Council, A Strategy for Development, 1986-1990, November 1986.

وقد عملت المبادرة الجديدة على تخفيض النفقات الجارية والرأسمالية بدلا من تحقيق توازن من خلال زيادة الضرائب بصفة رئيسية. ومع ذلك، تم التوسع في قاعدة الضرائب وخاصة من خلال العفو عن المتهربين مما أسفر عن ٤٩٧ مليون بونت في عام ١٩٨٨، أي نحـــو ٦ في المائة من مجموع إيرادات الضرائب. وأدى ذلك بإيرادات الضرائب، بوصفها حصة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى أن تبلغ ذروة مستواها حيث زادت عن ٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (وهبطت إلى ٣٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٩). وكانت التخفيضات في الإنفاق الجاري من الميزانية تتألف بدرجة كبيرة من تجميد المرتبات في القطاع العام وتحديد مستويات التوظيف في القطاع العام. وفي السنوات التي أعقبت عام ١٩٨٩، وضعت السياسة المالية بمعرفة حكومات ائتلافية متعاقبة حافظت على الاتجاه العريض للتحسن المالي.

وثمة فرق جوهري بين الفترة المالية ١٩٨٧ - ١٩٨٩ وتجربة الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ يتمثل في أداء الناتج المحلي الإجمالي. وقد جرت عملية التثبيت الأولية خلال السنوات التي أعقبت الطفرة الثانية في أسعار النفط عندما كانت البلدان الصناعية تتصدى للضغوط التضخمية من خلال سياسات نقدية محكمة أدت، في جملة أمور، إلى رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية، بعد أن كانت سالبة في بعض الحالات في أواخر السبعينات. وفي ايرلندا، ازداد معدل البطالة الذي كان يتصاعد تدريجيا خلال السبعينات، بأكثر من الضعف من ٧,٣ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٧ في المائة وهو أعلى معدل بلغته بحلول عام ١٩٨٦. وهبط الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام، ولكنه شهد نموا بعد ذلك بأكثر من ٤ في المائة في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ وبأكثر من ٦ في المائة في عام ١٩٨٩.

وعلى الرغم من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، شهدت ايرلندا انخفاضا صافيا في العمالة في خمس من السنوات العشر لعقد الثمانينات. وكانت الهجرة المرتفعة إلى الخارج وليس إيجاد فرص للعمالة هي المسؤولة عن معظم الانخفاض الملحوظ في معدل البطالة في أواخر الثمانينات. غير أنه بدأ في عام ١٩٩٢ توفير فرص صافية ومطردة للعمالة مما أسفر عن هبوط كبير في معدل البطالة إلى قرابة ١٢ في المائة في عام ١٩٩٧، وذلك في وقت كانت فيه بعض البلدان الأخرى المرشحة للانضمام إلى منطقة العملة الواحدة في الاتحاد الأوروبي تكافح الارتفاع في البطالة.

ونظرا لأن اقتصاد ايرلندا منفتح جدا، فإن التغيرات القصيرة المدى في نمو الناتج المحلي الإجمالي تمثل بدرجة كبيرة دالة من دوال التطورات الدولية. فقد كان الاقتصاد العالمي منتعشا نسبيا خلال فترة التكيُّف المالي الأيرلندي الثاني من حيث نمو الناتج العالمي والتجارة العالمية، ولكن كانت هناك أيضا بعض التطورات التي استفادت منها ايرلندا. وتمثل أحد هذه التطورات في هبوط أسعار النفط الدولية مما أدى إلى خفض تكاليف الطاقة في ايرلندا. وكان التطور الثاني هو انخفاض أسعار الفائدة الدولية. فقد هبطت أسعار الفائدة الألمانية الطويلة الأجل، والتي بلغت أكثر من ١٠ في المائة في عام ١٩٨١، إلى ٥,٨ في المائة في عام ١٩٨٧، بينما هبط الفارق بين الأسعار الايرلندية والأسعار الألمانية من ٨ نقاط في عام ١٩٨٢ إلى أقل من نقطة واحدة بحلول عام ١٩٩١ (وتراوح دون النقطتين منذ ذلك الوقت). وبالإضافة إلى ذلك، أجرت ايرلندا في عام ١٩٨٦، كجزء من الاتجاه العام لتوحيد آلية سعر الصرف في الاتحاد الأوروبي، تخفيضا لقيمة عملتها بنسبة ٨ في المائة إزاء شركائها الرئيسيين في التجارة. ومن ثم، استفاد الانكماش المالي الذي بدأ في الوقت نفسه كحافز للطلب، من هذه التطورات الأخرى من خلال الاقتصاد.

وقد جاء العنصر الخارجي من عناصر حفز الطلب في وقت بدأت فيه ايرلندا تصبح ذات قدرة تنافسية متزايدة على الصعيد الدولي. وكانت تلك فترة بدأت فيها الاستثمارات الكبيرة تؤتي أكلها، ولا سيما عن طريق الشركات عبر الوطنية التي سعت السياسة الانمائية الايرلندية إلى اجتذابها، وأيضا عن طريق الحكومة، وكانت تمول في جانب منها بأموال من صندوق الاتحاد الأوروبي للتماسك وغيره من الصناديق الهيكلية التي انضمت إليها ايرلندا نظرا للانخفاض النسبي لنصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي؛ مقابل المتوسط في الاتحاد الأوروبي. وفوق ذلك، فإنه بينما حدث التثبيت في ١٩٨٢-١٩٨٤ خلال فترة من زيادة القيمة الفعلية لسعر الصرف، فقد حدث التثبيت المالي القوي في فترة ١٩٨٧-١٩٨٩ في فترة شهدت تخفيضا فعليا في قيمة العملة بقرابة ١٨ في المائة، مقيسة بالتكاليف

النسبية لأجور وحدة الإنتاج في الصناعة التحويلية، مما يمثل تحسنا في القدرة التنافسية يعادل اكتساب نحو ٤٠ في المائة في مؤشر التنافس هذا بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٦[٣٦].

وحدث أيضا نمو محدود في معدلات الأجور في هذه المرحلة، مما يعكس جزئيا المعدل المرتفع للبطالة. ولكنه جاء أيضا في جانب كبير منه نتيجة لسلسلة من "الاتفاقات الاجتماعية". وكانت هذه جزءا لا يتجزأ من مجموعة التدابير المالية - وهو أمر على جانب من الأهمية. ذلك أنه منذ الأعمال التحضيرية للتثبيت المالي التالي، لم يكن لدى أيرلندا اسلوب التفاوض الجماعي المتبع في بريطانيا والولايات المتحدة على صعيد الصناعات أو المنشآت. وبدلا من ذلك، اتبع الأسلوب الألماني في التوصل إلى اتفاقات عن طريق توافق الآراء شملت ترتيبات وطنية ومتعددة السنوات للأجور، فضلا عن كثير من عناصر سياسة الحكومة المتعلقة بالضرائب والإنفاق. وتم التوصل إلى أربعة اتفاقات من هذا النوع، ابتداء من برنامج ١٩٨٨ للانتعاش الوطني. وشمل كل منها النقابات العمالية وأصحاب الأعمال والمزارعين والحكومة وممثلي "أعيان المجتمع" مثل المتعطلين وأعضاء السلك الديني.

وفي السنوات التي أعقبت العمل بهذه الاتفاقات في عام ١٩٨٨، انخفضت تكاليف العمل بالنسبة لوحدة الإنتاج في قطاع الأعمال على مدى أربع سنوات، ولم تتجاوز على الإطلاق ٤,٣ في المائة عندما كانت التكاليف موجبة[٣٧]. وعملت الاتفاقات الثلاثة الأولى أيضا على الحد من الزيادات في مرتبات القطاع العام وكذلك عنصر المرتبات في الميزانيات. ولم تكن الاتفاقات تشمل فقط الزيادات في أجور ومرتبات القطاعين الخاص والعام، وإنما شملت أيضا جوانب من السياسة المالية مثل مستويات التوظيف في القطاع العام، ومدفوعات الرفاه الاجتماعي، والإصلاح الضريبي، وما إلى ذلك.

ويمكن ملاحظة مثل من الأمثلة الدالة على الطريقة التي عملت بها هذه الاتفاقات على تشكيل سياسة الدخول والسياسة المالية في القطاعين العام والخاص وذلك في برنامج "الشراكة ٢٠٠٠" (أي برنامج للفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠)، الذي يقضي، ضمن جملة أمور، بزيادة قدرها ٩,٢٥ في المائة في الأجور الفعلية الوطنية في القطاعين العام والخاص على مدى ٣٩ شهرا، وزيادة أخرى قدرها ٢ في المائة من خلال مفاوضات على المستوى المحلي ترتبط بإعادة الهيكلة والإنتاجية، وتخفيضات بمبلغ إضافي قدره ٩٠٠ مليون بونت في ضريبة دخل الشركات وضريبة دخل الفرد على مدى ثلاث سنوات، وانفاق مبلغ ٥٢٥ مليون بونت في خدمات اجتماعية إضافية، ومبلغ ١٠٠ مليون بونت في رد ضريبة الأعمال، ومبلغ يزيد قليلا عن ١٠٠ مليون بونت في شكل إعانة زراعية إضافية، وتجديد رقم مستهدف للعجز في ميزانية الحكومة العامة قدره ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٩٧ - ١٩٩٩ (وهو أدنى بكثير من معيار ماستريخت). ومثلما حدث في البرامج السابقة، ساعد الاتفاق الجديد على تشكيل مناقشات الميزانية الجديدة.

وهكذا امتد جهد التثبيت المالي في ايرلندا على مدى نحو ١٥ عاما، وأمكن الحفاظ عليه، حتى ولو على فترات متقطعة، بواسطة مجموعة من الحكومات، بما في ذلك حكومات الأقلية والحكومات الائتلافية بل وحكومات الأقلية الائتلافية. وكانت الحاجة إلى السيطرة على نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هي التي وفرت الدافع الأولي للإصلاح. وكان لعضوية الاتحاد الأوروبي أيضا عدة تأثيرات هامة على عملية التثبيت. وساعد الهدف المشترك بصفة عامة والذي يدعو إلى الوفاء بمعايير ماستريخت على الحفاظ على هذه العملية في السنوات الأخيرة وأتاح النطاق الواسع من الأوساط الممثلة في الاتفاقات الوطنية العمالية والاجتماعية والمتعددة السنوات منبرا لمناقشة كيفية توزيع أعباء التكيُّف. وأخيرا، أسهم عاملان آخران في تحقيق النجاح لاقتصاد أيرلندا، باعتباره اقتصادا صغيرا ومنفتحا، وهما التحويلات الكبيرة للموارد من الاتحاد الأوروبي، وازدهار الصادرات مما يعكس اكتمال سياسة صناعية طويلة العهد هدفها اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والموجهة نحو التصدير.

---

(٣٦) Central Bank of Ireland, Bulletin (Winter 1996), p. 77.

(٣٧) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "التوقعات الاقتصادية"، العدد ٦٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، الصفحة ألف ١٦.

الجزء الثالث

بعض أبعاد التغير الاقتصادي والاجتماعي

الفصل الثامن

اقتصاديات وباء الدرن الجديد*

لقد أصبح الدرن مشكلة صحية عالمية، بيد أنها مشكلة يمكن حلها بسهولة إذا ما توفر التصميم الدولي على حلها. وهذا الوباء، من الوجهة الاقتصادية، يتعلق بالأرواح المزهقة والإنتاجية الضائعة، وبالحاجة إلى تنظيم وتمويل القطاع الصحي بصورة تتسم بالكفاية من أجل تلبية احتياجات السكان، وبالحاجة إلى توفير فرص منصفة للحصول على الخدمات الصحية الملائمة. ويستعرض هذا الفصل خلفية وباء الدرن، إلى جانب المرحلة الحالية التي يمر بها ثم يوضح السبب الذي يحول دون اختفاء هذه المشكلة من تلقاء نفسها. ويركز الفصل على المسائل الاقتصادية والتنظيمية لمكافحة الدرن ويوصي بمبادرات واستراتيجيات جديدة لإكمال في العمل الحالي الجاري في الميدان.

إن برامج الصحة العامة مثل برنامج مكافحة الدرن يمكن أن تعود على المجتمع بفائدة عظيمة شريطة أن تصدر عن رؤية سليمة وأن تنفذ تنفيذا حسنا. فإذا لم تعتبر مكافحة المرض المتوطن شأنا من شؤون الصالح العام وتعامل على ذلك الأساس، فإن المجتمع بأسره يعاني من النتائج السلبية للقرارات الخاصة التي تطول آثارها السكان عبر الحدود الوطنية.

ويستخدم مصطلح "الدرن" في كامل هذا الفصل كمرادف لمصطلح "السل الرئوي"، الذي يعد، الى حد بعيد، أشد أنواع الدرن انتشارا.

المشكلة حاضرا وفي المستقبل القريب

يزهق الدرن أرواح ما يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين من الأشخاص كل سنة ويتسبب في زهاء ٤ إلى ٥ في المائة من الوفيات عالميا. ومن المتوقع أن يصاب بهذا المرض ما يقرب من ٩٠ مليون نسمة في التسعينات وأن يتوفى منهم، على افتراض عدم حدوث تغير في التغطية بالعلاج ٣٠ مليونا، (انظر الشكلين الثامن - ١ والثامن - ٢). وتقع الأغلبية العظمى من المصابين (٨٠ في المائة) في الفئة العمرية ١٥ إلى ٤٩ سنة المنتجة اقتصاديا. ولا يتسبب الفقر في حد ذاته في الإصابة بالدرن، ولكن ثمة علاقة قوية بينهما، إذ يعيش ٩٥ في المائة من المصابين ويحدث ٩٨ في المائة من الوفيات في البلدان ذات الدخل المنخفض. ويسجل جنوبي آسيا أعلى نسبة في الإصابة بالمرض، وهذه النسبة آخذة في الارتفاع هناك بسبب تزايد أعداد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعدم فعالية برامج مكافحة الدرن الحالية.

---

* أعد هذا الفصل بتعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية، التي اضطلعت بدور رئيسي في إعداده، واستحقت لمساعدتها هذه الشكر والعرفان.

الشكل الثامن - ١ حالات الدرن التراكمية في العالم، ١٩٩٠-١٩٩٩

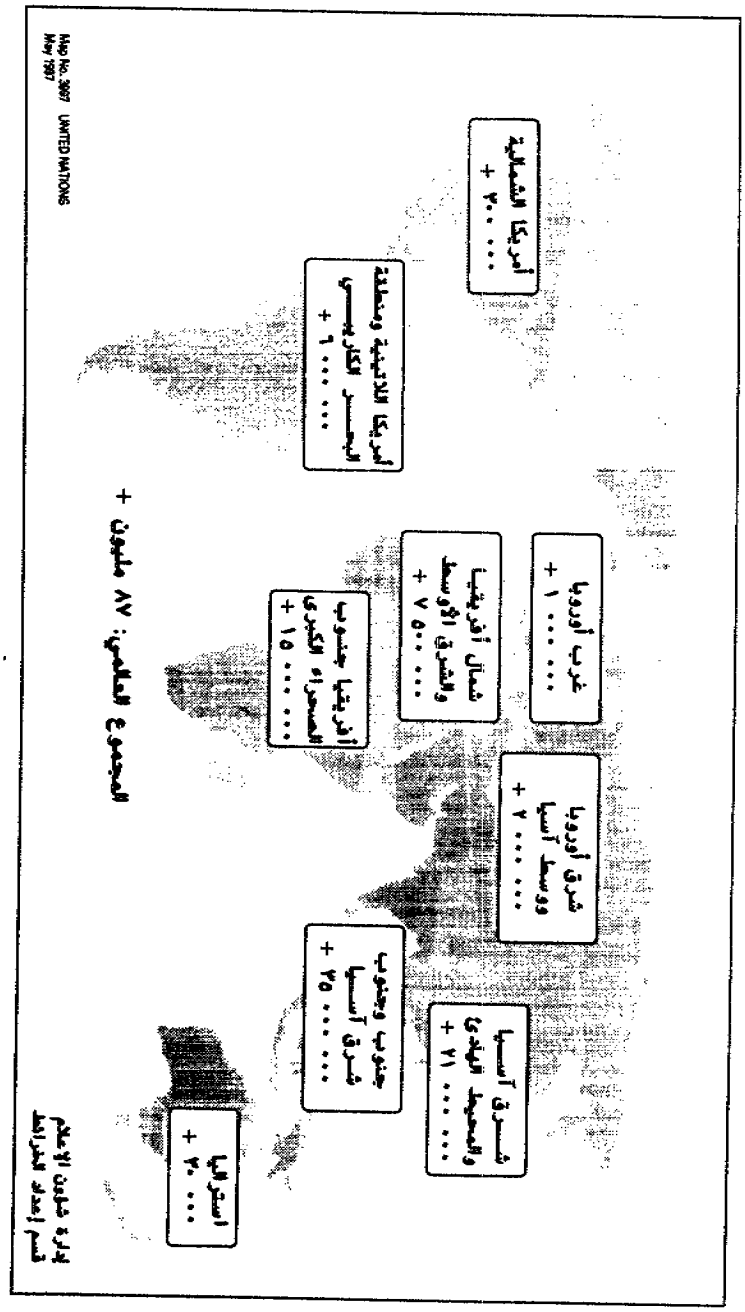

المصدر: نشرة منظمة الصحة العالمية ١٩٩٤، المجلد ٧٢، العدد ٢، الصفحة ٢١٨ (من النص الإنكليزي).

(أ) إسقاطات منظمة الصحة العالمية، على افتراض عدم حدوث تغير في التغطية بالعلاج.

الشكل الثامن - ٢ - وفيات الدرن التراكمية في العالم، ١٩٩٠-١٩٩٩

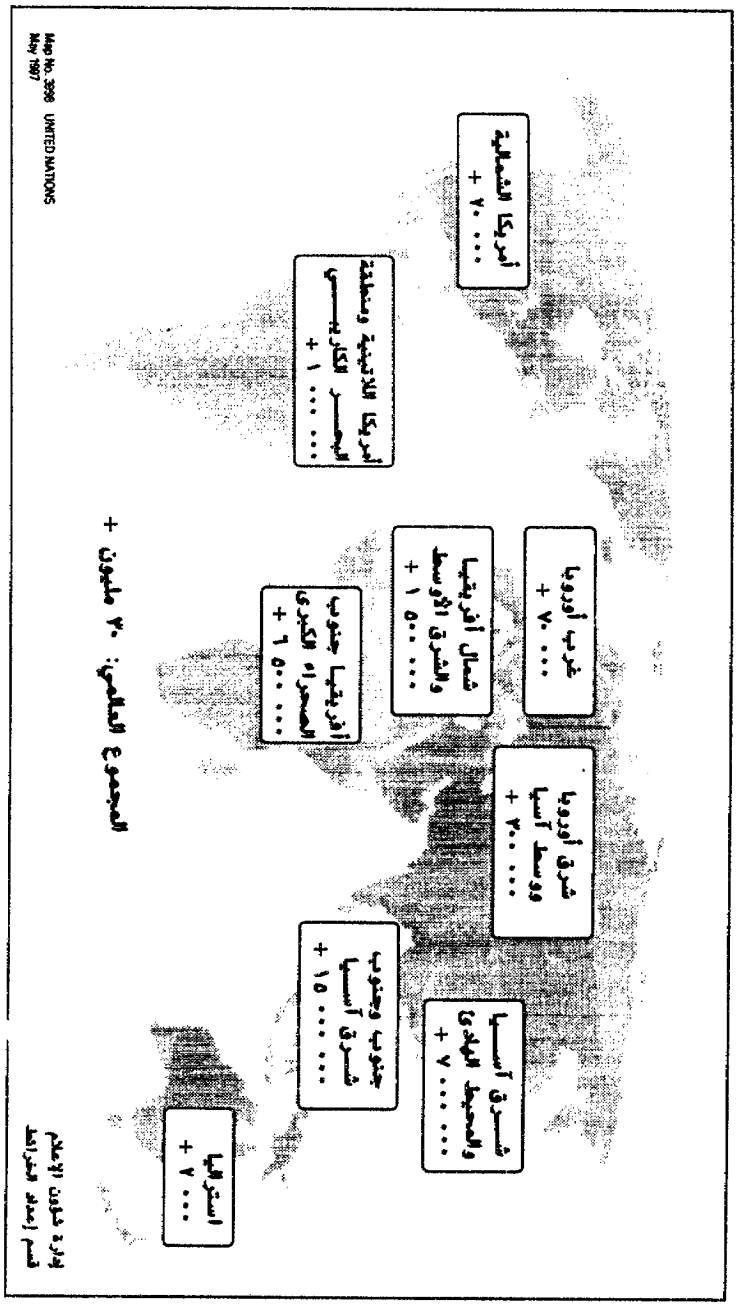

المصدر: نشرة منظمة الصحة العالمية ١٩٩٤، المجلد ٧٢، العدد ٢، الصفحة ٢١٩ (من النص الإنكليزي)

(أ) إستناداً منظمة الصحة العالمية، على افتراض عدم حدوث تغير في التغطية بالعلاج.

وقد درس الباحثون في الهند مؤخرا الوضع الاجتماعي - الاقتصادي لمرضى الدرن. فوجدوا الدرن أشد ما يكون انتشارا بين الطبقات الفقيرة من السكان، بالرغم من أن السكان الذين هم في حالة أفضل ليسوا مستثنين من هذا المرض. ووجدوا الدرن أكثر شيوعا بين السكان الذين يقطنون مساكن مقامة بصورة مرتجلة في المناطق الحضرية مما هو بين الذين يعيشون في منازل أرسخ بناء. ووجدت الدراسة الاستقصائية الهندية أن أعلى نسبة للإصابة بالدرن توجد بين السكان الذين لا يحظون بأي قدر من التعليم(١).

ومع أن الكبار الذين هم في ريعان حياتهم هم الأكثر إصابة بالدرن، فإن الأطفال ليسوا بمنجاة من الإصابة به. ففي الواقع، يُسجل قرابة ١,٣ مليون حالة إصابة و ٠٠٠ ٤٥٠ وفاة بسبب الدرن كل سنة في البلدان النامية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة(٢). ونسبة الإصابة بالدرن بين الأطفال وحديثي السن من الكبار متماثلة بالنسبة للذكور والإناث؛ أما بعد العشرينات الأخيرة فتزيد نسبة الإصابة بين الذكور عنها بين الإناث. غير أن الدراسات التي تقارن بين الكشف الانفعالي عن حالات الإصابة (المرضى الذين يأتون بأنفسهم إلى مؤسسة صحية) والكشف الفاعلي عن الحالات (الكشف على عامة الجمهور) تبين أنه في حالة اتباع النهج الانفعالي يكون الدرن أقل قابلية للاكتشاف في النساء من قبل السلطات العامة. وقد تبين في دراسة أجريت في نيبال أن الإناث يشكلن ٢٨ في المائة من الحالات التي تحيل نفسها على مستوصف بينما ارتفعت النسبة في أثناء الكشف الفاعلي عن الحالات إلى ٤٦ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك ما يشير إلى أن النساء في سن الإنجاب ينتقلن بسرعة أكبر من الإصابة إلى المرض مما يفعل الرجال الذين ينتمون إلى الفئة العمرية نفسها(٣).

وهناك مجموعة من الناس صغيرة ولكنها ضعيفة - اللاجئون والمشردون - تستدعي اهتماما خاصا، وقد قدرا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٥ عدد اللاجئين بما يزيد على ٢٥ مليون نسمة، إضافة إلى عدد مماثل من المشردين، وأعداد هائلة النتين في ازدياد مطرد. ويعيش ٩١ في المائة من اللاجئين والمشردين في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويمثل الدرن مشكلة صحية هامة وسببا رئيسيا من أسباب الوفاة بين الكبار في مخيمات اللاجئين. وتوصي منظمة الصحة العالمية بأن يصبح الدرن أولوية صحية حال انتهاء مرحلة الطوارئ في حالة اللاجئين.

وقد كانت الإصابة بالدرن في معظم بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق أعلى منها في أوروبا الغربية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وإلى جانب ذلك، فإن سوء العلاج أو انعدامه كليا في بعض هذه البلدان جعل معدل الإصابة يرتفع إلى مستويات أعلى، كما هي الحالة في رومانيا وكازاخستان. ومن العقبات التي تحول دون شفاء هذا المرض عدم كفاية إمدادات الدواء و/أو عدم انتظامها(٤).

إن مشكلة الدرن في العالم مشكلة عضال عندما ينظر إليها من خلال معدلات الوفيات والاعتلال؛ وبالتالي فإن وقعها الاجتماعي - الاقتصادي له خطر كبير. وإذا نظر الى مرض الدرن من منظور ما يلقيه من عبء اجتماعي واقتصادي، فقد كان ترتيبه في عام ١٩٩٠ السابع بين أهم الأمراض في العالم وخامس أهم الأمراض في العالم النامي.

---

(١) V. Pathania, and others, " The socio-economic status of Tb patients in India", unpublished paper, Geneva, WHO, circa 1996.

(٢) M.C. Raviglione, D.E. Snider and A. Kochi, "Global epidemiology of tuberculosis: morbidity and mortality of a worldwide epidemic", Journal of the American Medical Association, vol.273, No.3 (1995), pp.220-226.

(٣) C.B Holmes, H. Hausler and P. Nunn, "Sex , Gender and the Epidemiology of Tuberculosis", unpublished paper, (Geneva, WHO, circa 1996).

(٤) M.C. Raviglione and others, "Tuberculosis trends in eastern Europe and the former USSR", Tubercle and Lung Disease, vol. 75 (1994), pp. 400-416.

وقد جاء في دراسة حديثة أنه يتوقع أن يحتفظ الدرن بهذه المرتبة بين أهم الأمراض حتى عام ٢٠٢٠ (سيناريو خط الأساس)[٥].

انتشار المرض

ينشأ الدرن عن عُصَيّة السل الفُطرية التي تهاجم الرئتين في معظم الحالات. وتنتقل العدوى في العادة من الأشخاص المصابين بالدرن الرئوي إلى أشخاص آخرين من خلال السعال أو العطاس. وينشأ المرض السريري لدى حوالي ٥-١٠ في المائة فقط من الأشخاص الذين يُصابون بعُصيات الدرن. وفي ٨٠ في المائة من هذه الحالات، يظهر الدرن السريري خلال سنتين إلى خمس سنوات من الإصابة. ونصف عدد الكبار المصابين الذين يظهر لديهم المرض إيجابيو المسحة (يحتوي بصاقهم على أعداد من العصيات تكفي للكشف عنها بالفحص المجهري)؛ وهؤلاء هم مصدر العدوى في المجتمع. وفي حالة عدم وجود علاج واف بالغرض، قد يتسبب الشخص ذو المسحة الإيجابية غير المعالج في انتقال العدوى إلى ما بين ١٠ و ١٥ شخصا في المتوسط، كل سنة.

ولما كان مصدر العدوى هو على هذا النحو شخص ذو مسحة إيجابية، فمن الممكن مكافحة الدرن بالتكنولوجيا الموجودة حاليا لأن عامل العدوى يكمن بصورة حصرية تقريبا في الشخص المصاب، الذي يمكن جعله بسرعة شخصا غير مُعد. ومع ذلك، فإن المعالجة غير الصحيحة للدرن يمكن أن تؤدي إلى استمرار المرض وإلى نشوء درن مقاوم للعقاقير. ومقاومة العقاقير ليست فحسب خطرا يتهدد العالم النامي بل هي مشكلة تنتظم العالم بأسره ولا يُعرف على وجه الدقة بعد أبعاد خطرها العالمي[٦]. وقد أُبلغ عن أعلى معدلات الدرن المقاوم لعدة عقاقير (أي مرض مقاوم لاثنين من أهم العقاقير المستعملة في معالجة الدرن) في نيبال (٤٨ في المائة)، وغوجارات بالهند (٣٤ في المائة)، ومدينة نيويورك (٣٠ في المائة)، وبوليفيا (١٥ في المائة)، وجمهورية كوريا (١٤,٥ في المائة). ويمكن أن تؤدي برامج مكافحة الدرن الضعيفة أو التي تقل عن المستوى الأمثل إلى سرعة تكوّن مقاومة العقاقير.

والشخص المعدي المقاوم للعقاقير ينقل العدوى إلى آخرين بعصيات مقاومة للعقاقير أيضا، منشئا بذلك سلسلة قاتلة. وهذه المشكلة عويصة بصورة خاصة في البلدان النامية لأن معظم الحالات المقاومة للعقاقير لا يمكن معالجتها وليس في المستطاع شراء أدوية بديلة.

وقد اشتد إلحاح مشكلة الدرن بظهور وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). فبسبب وجود عدوى فيروس نقص المناعة البشرية ينتقل المصابون بالدرن بسرعة أكبر إلى مرحلة المرض السريري، لأن أجهزة المناعة الضعيفة لديهم تسمح للبكتيريا بالنمو دون كابح. ويتسبب فيروس نقص المناعة البشرية فيما يلي:

(أ) تنشيط الدرن الكامن ورفع معدل الوفيات المتسبب فيها؛

(ب) الإصابة الجديدة والانتقال السريع إلى درن نشط ذي معدلات وفيات عالية؛

(ج) نقل الدرن من الأفراد الثنائيي الإصابة (أي بفيروس نقص المناعة البشرية وبالدرن) إلى عامة السكان.

---

(٥) Christopher J. L. Murray and Alan D. Lopez (eds.), The Global Burden of Disease: A Comprehensive Assessment of Mortality and Disability from Diseases, injuries, and Risk Factors in 1990 and Projected to 2020 (Cambridge, Massechussetts, Harvard University Press, 1996).

(٦) D.L. Cohn , F. Bustreo and M.C. Raviglione, " Drug-resistant tuberculosis : review of the worldwide situation and the WHO/IUATLD Global Surveillance Project", Clinical Infectious Diseases, vol. 24, Supplement. 1 (1997), pp. 21-130.

لهذه الأسباب يقترن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بزيادة في معدل الإصابة بالدرن.

فإذا مرض شخص معافى من فيروس نقص المناعة البشرية في بلد دائم بالدرن، فإنه يمكن معالجته أو معالجتها بسهولة بعلاج ناجع وبذلك يسترد عافيته الطبيعية. أما الشخص المصاب بفيروس نقص المناعة البشرية فإن احتمال نشوء الدرن لديه يكون أقوى ٣٠ مرة من الاحتمال لدى الشخص غير المصاب بذلك الفيروس، وإذا ترك دون علاج فإنه يمكن توقع بقائه على قيد الحياة لمدة خمسة إلى ستة أسابيع في المتوسط لا أكثر. غير أن الشخص المصاب بكل من فيروس نقص المناعة البشرية والدرن يمكن أن يعالج بنجاح من الدرن، فيعيش في المتوسط سنتين إلى ثلاث سنوات أخرى.

وتتجلى العلاقة المهلكة بين الدرن وفيروس نقص المناعة البشرية في ارتفاع معدل الإصابة بالدرن لدى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (٤٠-٥٤ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)[٧]. وتختلف هذه الأرقام حسب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، ففي عدد من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مثل أوغندا وزامبيا يوجد الدرن في نسبة عالية من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وليست الحالة هكذا في بلدان كالهند، التي توجد فيها أعداد كبيرة من المصابين بالدرن ولكن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية قليلة نسبيا. بيد أن الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية آخذة في الزيادة في الهند، ويمكن توقع أن يفضي هذا إلى زيادة معدل الإصابة بالدرن، وهو معدل مرتفع أصلا، في ذلك البلد.

المبادرات المتخذة في السنوات الأخيرة

ما برح معدل الوفيات الناجمة عن الدرن في العالم الصناعي آخذا في الهبوط منذ بداية هذا القرن. وقد ساعدت التحسينات التي طرأت على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وفي مجال ممارسات حفظ الصحة، بالإضافة إلى ممارسة عزل الحالات المعدية في مصحات، على احتواء انتشار المرض. كما أعطى استخدام العقاقير المضادة للدرن في عام ١٩٥٤ أملا في إمكانية السيطرة على الدرن بصورة فعالة، إن لم يكن في القضاء عليه. ومنذ ذلك الوقت استحدثت مجموعة مختلفة من وسائل المعالجة الكيميائية. وفي يومنا هذا، توصي منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لمكافحة الدرن ومرض الرئة باستخدام أربعة أدوية المعالجة المتعددة العقاقير.

ولا توجد في حالة الدرن، بخلاف الأمراض المعدية الأخرى مثل شلل الأطفال والحصبة، طريقة فعالة لمنع إصابة الكبار به. وبالتالي، فإن الطريقة الوحيدة حدوث حالات جديدة هي معالجة الأفراد المصابين أصلا بالدرن. ويوجد لقاح للأطفال يستخدم الآن على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، كجزء، في حالات كثيرة من برنامج التحصين الموسع، وهو لقاح بي سي جي (Bacillus Calmette-Guerin) المضاد للدرن، الذي استحدث في بداية هذا القرن. ولا يوجد إجماع بشأن فعالية هذا اللقاح، ولكن معظم الجهات المرجعية تتفق على أنه فعال بنسبة تتراوح بين ٤٠ في المائة و ٧٠ في المائة في منع حدوث الدرن لدى الأطفال من الولادة حتى سن الرابعة عشرة عندما يعطى اللقاح عند الولادة[٨].

وكانت المشاكل الرئيسية في الممارسات النياسية المستحدثة في الخمسينات هي، أولا، أنه كان يتعين تناول العقاقير على امتداد فترة ١٢ إلى ١٨ شهرا، وثانيا، أن تناول الدواء ترك في يد المرضى. ونتيجة لذلك، ترك كثير من المرضى العلاج أو لم يأخذوا أدويتهم بصورة منتظمة وبذلك أصبحت حالاتهم مزمنة. والمرضى الذين عولجوا بصورة

(٧) K. Cock, and others, "Tuberculosis and HIV infection in sub-Saharan Africa", Journal of the American Medical Association, No.268 (1992), pp. 1 581-1 587.

(٨) C. Murray, K. Styblo and A. Rovillon, "Tuberculosis", in Disease Control Priorities in Developing Countries, D. T. Jamison and others, eds.

غير فعالة لم يموتوا بالضرورة من الدرن - بل الواقع أن كثيرين منهم تمتعوا بحياة طويلة؛ ولكن المجتمع خسر بسبب حدوث زيادة في عدد مصادر عدوى الدرن.

وكان حل هذه المشكلة، كما أرتأى الخبراء، هو استحداث شكل قصير الدورة من أشكال المعالجة الكيميائية الخاضعة للإشراف الطبي. وقد أجريت دراسة ميدانية للعلاج ذي الدورة القصيرة في أفريقيا في الثمانينات، كشفت عن حدوث تحسن كبير في معدلات الشفاء(٩).

والاستراتيجية التي تتبعها منظمة الصحة العالمية في التسعينات لمكافحة الدرن هي العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة. وهو شكل من المعالجة الكيميائية التي تستمر ستة أشهر تحت إشراف ومراقبة إخصائيين صحيين. وهي مصممة للتغلب على أوجه القصور في المعالجات السابقة، مثل انخفاض معدلات الشفاء، وارتفاع معدلات الانتكاس، وارتفاع معدلات الوفيات، ومقاومة الدواء. والسمات الأساسية في العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة هي ما يلي:

(أ) حشد التزام سياسي على أعلى مستوى من وراء برنامج حسن التصميم والإدارة بغية تأمين تمويل كاف ومنتظم؛

(ب) إمدادات غير متقطعة من الأدوية تصل حتى إلى أقصى المراكز الصحية؛

(ج) تدريب وتثقيف الموظفين على جميع المستويات نزولا إلى العامل الصحي على الخط الأمامي؛

(د) مراقبة مباشرة للمريض الذي يتناول عقاقير الدرن؛

(هـ) نظام صحي يحتفظ بنظام تسجيل وإبلاغ دقيق عن تقدم حالة المريض بغية ضمان الاستخدام السليم للعقاقير القوية المضادة للدرن.

إن استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة تجعل النظام الصحي - وليس المريض - مسؤولا عن نجاح المعالجة وعن التحقق من أن الشفاء قد تم. وهذا أمر له أهمية بالغة، حيث أن معظم مرضى الدرن يبدأون في الشعور بالتحسن بعد بضعة أسابيع فقط من تناول الدواء ويجدون ما يغريهم بوقف العلاج.

فإذا اتبعت هذه الاستراتيجية، فإن المريض المصاب بدرن رئوي معد سيصبح غير معد خلال أسبوعين إلى ستة أسابيع. وباستخدام استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة، يتلقى الاخصائي الصحي دعما من وحدة إدارية مركزية تكفل سير عمل البرنامج وتوفر الهياكل الأساسية اللازمة. والأهداف المقترحة للإنجاز لتلك البلدان التي تتبنى استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة تتمثل في تحقيق معدل كشف بنسبة ٧٠ في المائة ومعدل شفاء بنسبة ٨٥ في المائة. ورغم أن الصين أحد الأمثلة الممتازة على تحقيق نجاح في هذه الاستراتيجية (انظر الإطار الثامن - ١)، فهناك بلدان أخرى ترتفع فيها الإصابات بالدرن، مثل الهند، لا يزال يتعين عليها أن تقطع شوطا طويلا.

(٩) K. Styblo, "The national tuberculosis/leprosy programme in Tanzania", document WHO/TB/88.153, Geneva (World Health Organization, 1988).

الإطار الثامن - ١ تنفيذ استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة في الصين

لم تكن مكافحة الدرن، في أثناء الثورة الثقافية (١٩٦٥-١٩٧٦)، أولوية صحية في الصين. وفي الثمانينات الأولى، أعيد إنشاء برنامج وطني للدرن. وقد تحقق بعض التقدم، ولكن بعد إدخال إصلاحات مالية في عام ١٩٨٢، أصبحت تكاليف معالجة الدرن مسؤولية المريض أو مؤسسة التأمين التي يتبعها، وبذلك أصبح العلاج متوقفا على القدرة على الدفع. ونتيجة لذلك، شهدت بعض المناطقات ركودا أو زيادات في انتشار المرض، وهكذا ظل الدرن، بالرغم من تحقيق تقدم كبير، مشكلة صحية هامة في الصين، فقد قُدر أن ستة ملايين شخص يعانون من الدرن الرئوي النشط؛ وأصبح هذا المرض أهم سبب بمفرده للوفاة المبكرة، حيث بلغ متوسط الوفيات ٣٦٠ ٠٠٠ وفاة كل عام.

وفي ضوء هذه الخلفية، توصلت الصين والبنك الدولي إلى اتفاق لتنفيذ برنامج وطني لمكافحة الدرن في مقاطعات مختارة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨. وقد اشتمل البرنامج على هدفين: (أ) إحداث زيادة فورية في معدلات الشفاء، والتقليل من إمكانية انتقال المرض من خلال برنامج مكافحة فعال؛ (ب) وتحسين قدرة الخدمات الصحية الصينية على تنفيذ برامج مكافحة المرض المستقبلية واستدامة التقدم الذي أحرز بالفعل.

وبحلول شهر آذار/ مارس ١٩٩٦، كانت النتائج التالية قد تحققت:

(أ) أصبح ٥٥٣ مليون شخص - أي ما يقرب من نصف سكان الصين - مشمولين بالبرنامج؛

(ب) أصبحت معدلات الشفاء وإتمام العلاج ٩٤ في المائة بالنسبة للحالات الجديدة و ٩٠ في المائة بالنسبة للحالات المعاد معالجتها، بالمقارنة بمعدل شفاء لا يزيد عن ٥٢ في المائة أُبلغ عنه للبلد كله في عام ١٩٨٠.

وشملت السمات الرئيسية التي تعلل نجاح البرنامج هي ما يلي:

(أ) إنشاء مؤسسة رأسية تضم وحدة مركزية معززة لمكافحة الدرن تشمل خدمات للرعاية الصحية الأولية على مستويي القرية والبلدة؛

(ب) استهداف الحالات ذات المسحة الإيجابية، وهي أشد الحالات عدوى؛

(ج) اعتماد مبدأ الكشف السلبي عن الحالات المرضية الذي يقوم عن طريق الاخصائيون الصحيون باكتشاف حالات جديدة من الدرن من بين أولئك الذين يحضرون بأنفسهم مشتكين من أعراض تدل على المرض، بدلا من البحث الإيجابي عن حالات جديدة بالفحص العشوائي لجميع السكان؛

(د) فحص الحالات بالتنظير الفلوري لأن الخبرة الفنية اللازمة لهذه الطريقة كانت متوفرة بالفعل؛

(هـ) اعتماد استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، مع كون طبيب القرية مشرفا على المرحلة الأولية من العلاج؛

(و) إعادة تشكيل تنظيم وتمويل الخدمات الصحية العامة دعما للمبادئ من (أ) - (هـ).

(أ) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر T.Harrison, "Tuberculosis control in China : a case study of the infectious and endemic disease control project (tuberculosis component)", document WHO/TB/96.215, (Geneva: WHO, 1996); and World Bank, Environment , Human Resources and Urban Development Operations Division, Country Department III, Asia Regional Office, "Infectious and endemic disease control project", Staff Appraisal Report, No. 9894-CHA, 1991.

وعندما يتناول المرضى عقاقير الدرن يجب التأكد من أنهم يتناولون أربعة عقاقير فعالة على الأقل في المرحلة الأولية واثنين في مرحلة المتابعة. ولتحقيق النجاح (معدلات شفاء عالية وحد أدنى من مقاومة العقاقير) باستراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة، يقوم بعض البلدان بتعبئة جميع العقاقير في "عبوات مولفة". ولكن في حين أن هذه التعبئة تسهل بالفعل صرف الدواء وقد تزيد من الانتظام في تناوله، تظل هناك، نظرا لكثرة ما يجب تناوله من الحبوب إمكانية إلغاء بعض الأدوية بصورة انتقائية. فمجموعات الدواء الثابتة تقل إلى أدنى حد من استطاعة المريض أو مقدم الدواء أو البرنامج تخفيض أو إلغاء دواء أو اثنين بصورة انتقائية من نظام العلاج والقضاء على خطر نشوء درن مقاوم لعقاقير عدة إذا ما توقف العلاج لأي سبب.

ويحقق العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة، وفقا لمعلومات منظمة الصحة العالمية، أعظم النتائج في السيطرة على الدرن في الحالات التالية:

(أ) عندما يكون معدل الإصابات مرتفعا؛

(ب) عندما يكون عدد السكان كبيرا؛

(ج) عندما تكون المعالجة بغير أسلوب العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة غير فعالة؛

(د) عندما تكون التغطية بالعلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة متدنية حاليا.

في الهند توجد جميع العناصر المذكورة أعلاه، ويمكن للبلد أن يكسب الكثير من تنفيذ العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة. إذ يقدر أن ٢,٣ مليون شخص كل عام يحتاجون إلى المعالجة من مرض الدرن في الهند، وأن معدل الشفاء لا يزيد على ٣٥ في المائة[١٠].

ومن الأجزاء الهامة في استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة (مثل توفير إمدادات من العقاقير الفعالة) والتثقيف الملائم للاخصائيين الصحيين. ولا يكفي توفير العقاقير، رغم أن هذا يمثل في حد ذاته مشكلة رئيسية في بعض البلدان؛ ويجب أن يكون الاخصائيون الصحيون قادرين على فهم الكيفية التي يعيدون بها صحة المريض والكيفية التي يحققون بها الشفاء. ويجب نقل الخبرة الفنية اللازمة لشفاء المرضى الذين يعانون من الدرن إلى المستوى المسؤول عن الاتصال الأول بالمريض، ويجب إعطاء التعليمات للمريض بصورة يستطيع فهمها.

وقف الوباء

تمكن الممارسون الطبيون منذ سنوات عديدة من معالجة الدرن بنجاح كبير، وكان من شأن المعالجة الكيميائية القصيرة الدورة المقترنة بعناصر أخرى من استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة أن زادت من فعالية هذه المعالجة. ومن المتوقع أن يؤدي تحسن معدلات الشفاء إلى انخفاض على الصعيد العالمي في عدد الأشخاص المصابين بالدرن. غير أن الوباء لم يتوقف؛ بل على العكس من ذلك، إذ ينتظر أن يزيد عدد الأشخاص المصابين بالدرن إلى ١٠ ملايين حالة وأن يتسبب في ٣ ملايين وفاة في سنة ٢٠٠٠ إذا لم تحدث تغييرات جذرية في العلاج. وهناك عدد من الأسباب لهذا، وهي التالية، مرتبة حسب أهميتها:

(أ) برامج معالجة الدرن غير الوافية بالغرض التي تترك المرضى بدون شفاء؛

(١٠) World Bank, South Asia Country Department II, Population and Human Resources Operations Division,"Staff appraisal report. India, proposed tuberculosis control project" Report No. 15894-IN, 6 January 1997.

(ب) ازدياد عدد حالات فيروس نقص المناعة البشرية الذي يشجع على انتشار الدرن؛

(ج) تردي خدمات الصحة العامة في عدد من البلدان.

وفي عدد من البلدان النامية، تفشل برامج معالجة الدرن غير الوافية بالغرض في شفاء المرضى إما لأنها تقدم معالجة غير ملائمة بالمرة (بسبب الافتقار إلى العقاقير، على سبيل المثال) أو لأنها تقدم علاجا غير صحيح. فقد تبين من دراسة أجريت في بومباي أن الأطباء الخصوصيين الذين يقومون بمعالجة الدرن في تلك المدينة يستخدمون ٨٠ دواء مختلفا، لا يفيد منها سوى أربعة في معالجة الدرن حينما تستخدم مجتمعة حسب الوصفة المقررة[١١].

وفي عام ١٩٩٠، عزي ٤ في المائة من جميع حالات الدرن، وهو ما يساوي ٠,٣ مليون شخص، إلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وبحلول عام ٢٠٠٠، يتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ١٤ في المائة من جميع حالات الدرن. وقد قدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في نهاية عام ١٩٩٦، ب ٢٢,٦ مليون نسمة، يعيش ١٤ مليونا منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (انظر الشكل الثامن - ٣). وعدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية آخذ في الازدياد، وخاصة في آسيا، التي توجد فيها أعلى نسبة من حالات الدرن. ويتوقع أن يكون في الهند وحدها ٠٠٠ ٢٥٠ حالة جديدة من حالات الدرن المتصل بفيروس نقص المناعة البشرية كل عام بحلول سنة ٢٠٠٠. وبالتالي فإن فيروس نقص المناعة البشرية سيكون عاملا متزايد الأهمية في انتشار الدرن.

(١١) C.A. K. Yesudikan , "Behaviour of the private sector in the health market of Bombay", Health Policy .and Planning , vol. 9, No.1 (1994), pp.72-80

الشكل الثامن - ٣ العدد التقديري للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في نهاية عام ١٩٩٦

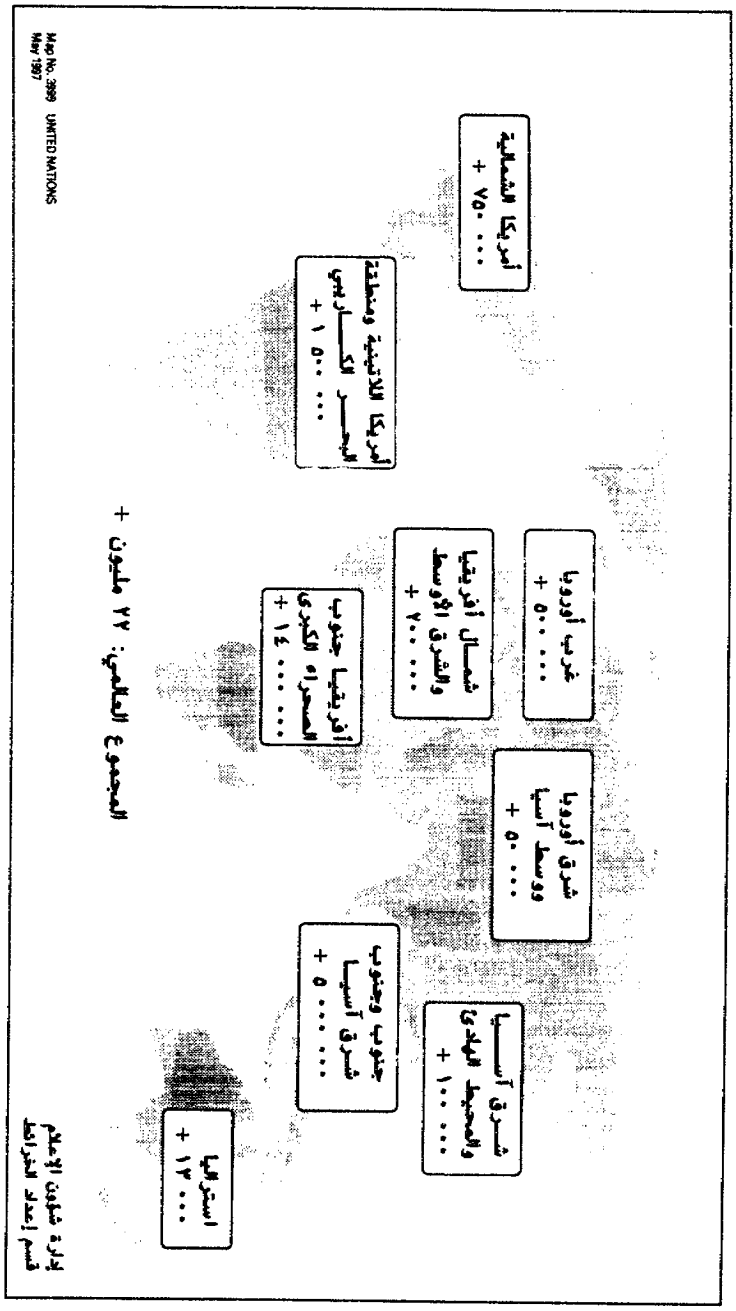

المصدر: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وقد كانت البلدان الصناعية تعتقد لسنوات أن الدرن لا يمثل قضية صحية رئيسية ولا يشكل خطرا على سكانها. بيد أن هذا لم يعد صحيحا تماما. فمن الواضح الآن، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أن السلطات الصحية يجب أن تأخذ الدرن المقاوم للعقاقير مأخذ الجد. وفي الاتحاد السوفياتي السابق وفي بعض بلدان وسط أوروبا وشرقها، كان للتردي الاقتصادي أثر عميق على الخدمات الصحية الوطنية، بما فيها معالجة الدرن. وكان من شأن التدهور العام في نظام الرعاية الصحية أن أتاح للدرن أن يصبح وباء مرة أخرى.

وفي البلدان النامية، نوقشت مشكلة توصيل العقاقير لسنوات وهي المبرر الرئيسي لوجود البرامج الصحية الرأسية التي يتمثل هدفها الوحيد في تأمين الأدوية الأساسية وتوزيعها. فما زالت توجد بلدان وأجزاء من بلدان لا ينتظم فيها توصيل الدواء ويعوق عودة كثير من الناس إلى حياة صحية بما فيهم أولئك المصابون بالدرن. وقليلة هي البلدان النامية التي يوجد فيها برنامج وطني لمعالجة الدرن يعمل بصورة حسنة لدعم النظام الصحي الأساسي بكفالة توفر الأدوية، وأجهزة التشخيص، والموظفين المدربين، ونظم التسجيل والإبلاغ. وقد عمد بعض البلدان إلى تقاضي أثمان الأدوية من المستعملين في محاولة لاسترجاع التكاليف. فإذا لم يعف الفقراء من دفع التكاليف (أو إذا لم توزع عليهم عبوات أدوية الدرن بالمجان)، فلن تكون لدى الفقراء إمكانية حقيقية للحصول على علاج للدرن. وإن الصلة القوية بين الفقر والدرن تعني أن هذه المسألة على جانب كبير من الأهمية من ناحية الإنصاف ومن ناحية الصحة العامة على حد سواء.

والعقبات التي تمنع السيطرة على الدرن كثيرة، وخاصة بسبب العلاقة بين الدرن وفيروس نقص المناعة البشرية. وقد كانت الأدوية الناجعة التي يمكنها شفاء مرضى الدرن متاحة منذ عشرات السنين، ولكن العالم شرع الآن فقط في وضع موجة ثانية من التكنولوجيا موضع التطبيق وهي استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة للتغلب على الصعاب التي تعترض العلاج الناجع ووقف انتشار هذا المرض.

وفي كل من البلدان الصناعية والنامية، تكمن الخطوة الأولى نحو إيجاد حل لهذا الوباء في إدراك حجم المشكلة ثم في تعبئة صانعي القرار الذين يستطيعون إعطاءه أولوية عالية. ولا يكفي الالتزام من جانب العاملين في الخدمات الصحية. إذ يلزم أيضا التزام من جانب صانعي القرار الذين يتحكمون في الميزانية، لأن الالتزام بدون تخصيص للأموال لا يمكن أن يسفر عن النتائج المرغوب فيها.

ويلزم إجراء مزيد من البحوث لتزويد صانعي القرار بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة. وذلك، على سبيل المثال، بشأن تفضيلات المرضى وأسباب وقفهم للعلاج، إن المعالجة ذات الدورة القصيرة تستغرق ستة أشهر ولكنها توفر راحة كبيرة في بضعة أسابيع؛ فقد يحدث، مع ذلك، أن يكون كل هم الفلاح الفقير ليس الحصول على الشفاء وإنما الحصول فقط على ما يكفي من الراحة للسماح له بالعودة إلى العمل المنتج مرة أخرى.

ومن الحقائق المقبولة بوجه عام أنه حتى في البلدان الفقيرة تقتضي الضرورة أن تشتمل الخدمات الصحية على معالجة الدرن. ولكن النظم الصحية ليست مثالية على الدوام. فالإرادة السياسية اللازمة لمعالجة المشكلة بإعطائها أولوية، مثلا باعتماد استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة، وبرصد الموارد اللازمة هي شرط أساسي لوضع نهاية لهذا الوباء. وقد اعتمد عدد من البلدان أو شرع في اعتماد استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. فإذا حذت بلدان أخرى حذوها وحققت الاستراتيجية معدلات شفاء عالية، فقد يكون في الإمكان في نهاية المطاف وقف الوباء.

وهناك عقبة مشتركة تحول دون التنفيذ الناجح لبرامج الدرن هي التنظيم الشامل للخدمات الصحية وتمويلها. فالخدمات الصحية هي مسؤولية الحكومة في كل بلد على حدة، وهي أساسية لدعم برامج مكافحة الدرن. فإذا لم تعالج مشاكل التنظيم والتمويل وأداء الخدمات الصحية بطريقة مناسبة، فإن برنامج معالجة الدرن قد يفشل. وتشمل المشاكل التي قد يتعين النظر فيها الرسوم المفروضة على المستعملين لقاء أدوية معالجة الدرن، والسفر الطويل المسافات إلى مرفق صحي ملائم، والافتقار إلى تعاون وتنظيم القطاع الخاص.

وقد صمم البرنامج الوطني المنقح لمكافحة الدرن الذي اعتمدته الهند في عام ١٩٩٢ بحيث يستمر ٨ سنوات إلى ١٢ سنة. ولتحسين الكشف عن المرض ومعالجته، يأخذ البرنامج في الاعتبار الأطباء الخصوصيين، الذين يؤدون دورا هاما في رعاية مرضى الدرن. ويوجد في الهند تقليد منذ أمد بعيد يقضي بأن يذهب المرضى بالدرن المعدي أولا إلى عيادة خاصة وليس إلى مركز صحي حكومي. ولكن الذي يؤسف له أن مقدمي العلاج الخصوصيين في الهند لا يحتفظون بسجلات، ولا يرصدون التقدم الذي يحرزه مرضاهم والنتائج التي تتمخض عنها معالجتهم. وتقول التقديرات أن مرضى الدرن في الهند في يومنا هذا ينفقون ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار سنويا على العناية بالدرن، ولكن هذا المبلغ يشتري لهم إسعافا ليس إلا وليس الشفاء[١٢]. فإذا أريد للبرنامج الوطني المنقح لمكافحة الدرن في الهند أن ينجح، فيجب أن يتغير سلوك وممارسات الأطباء الخصوصيين العاملين من أجل الربح. ويجب تطبيق تدابير حافزة فعالة تجعل من المربح للأطباء الخصوصيين أن يشفوا المرضى بدلا من تخفيف أعراض مرضهم.

وفي القطاع العام، تقتضي الضرورة وجود التزام من جانب هيئة حسنة التدريب من الموظفين بغية نجاح أي برنامج لمعالجة الدرن. وبصرف النظر عما إذا كان برنامج مكافحة الدرن ينفذ من قبل القطاع العام وحده أو من قبل القطاعين العام والخاص معا، فإن الالتزام من جانب الموظفين المدنيين أمر أساسي. وتفيد الحوافز في تأمين توفر خدمات ذات نوعية عالية في القطاع العام. ومن الممكن أن تدفع للعاملين في مجال الصحة العامة إكراميات على عدد المرضى الذين يتحقق شفاؤهم وعلى انخفاض معدل المقاومة للعقاقير. ولكن ما لم تكن هذه الحوافز قائمة على أساس بيانات موثوقة واستعراضات منتظمة، فلن تكون مجدية.

ويمكن أن يسفر إلغاء مركزية خدمات الصحة العامة وإحالة المسؤولية المالية إلى الحكومات المحلية عن مشاكل جسيمة لنظام إشرافي مثل برنامج وطني لمكافحة الدرن. فالبرازيل، على سبيل المثال، عانت من صعوبات كبيرة في برنامجها بسبب إلغاء المركزية (انظر الإطار الثامن - ٢). فالبرامج الصحية حساسة للتغيرات التي تطرأ على التنظيم والتمويل؛ وما يبدو أنه ابتكار فعال مخفف للتكاليف قد تكون له عند التطبيق عمليا آثار جانبية غير مستحبة وشديدة الوطأة.

(١٢) C. Holmes, V. Pathania and J. Almeida, "The impact of tuberculosis on individuals and households in India", unpublished paper, (Geneva, Global Toberculosis Programme, (GTP)/WHO, circa 1996).

الإطار الثامن - ٢ مكافحة الدرن في البرازيل

بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠، انخفض معدلا الاعتلال بالدرن والوفيات بسببه في البرازيل. والآن يهدد التدهور في برنامج مكافحة الدرن الذي بدأ في عام ١٩٩٠، مقترنا بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بتغيير ذلك الاتجاه النزولي إلى ضده. فقد بدأ إلغاء مركزية الخدمات وإحالتها إلى البلديات في عام ١٩٨٨. وكانت الفكرة من إعادة التنظيم هي تقريب الرعاية الصحية العامة من المرضى. على أن هذا لم يحدث. وقد تركت مكافحة الدرن في الغالب خارج عملية إلغاء المركزية، ولم تقدم سوى عدد قليل من البلديات خدمات متعلقة بالدرن(أ). وفيما يلي عدد من العوامل المفضية الى هذه النتيجة:

(أ) أعطى البيروقراطيون على المستوى المركزي أولوية منخفضة للدرن؛

(ب) كان موظفو برنامج مكافحة الدرن على المستوى المركزي عاجزين عن التكيف بسهولة وفقا لنظام لا مركزي؛

(ج) عدم وجود مبادئ توجيهية ومواد تدريبية وافية بالفرض؛

(د) أظهرت بعض البلديات قدرة محدودة على الاضطلاع بمسؤوليات جديدة؛

(هـ) إن الأموال العامة على البلديات وزعت بنسبة الخدمات الصحية المقدمة، مما ترك برامج الصحة العامة مثل برنامج مكافحة الدرن في وضع غير موات؛

(و) إن كثيرا من المرضى آثر خدمات الطوارئ المقدمة للمرضى الخارجيين في أول تعامل لهم مع الخدمات الطبية، مما ساهم في سوء الكشف عن الحالات.

(أ) انظر WHO, "Tuberculosis Programme Review : Brazil", document WHO/TB/95.191, (Geneva, July 1994).

الاقتصاديات ومكافحة الدرن

ينظر رجال الاقتصاد إلى الرعاية الصحية بوصفها مجموعة من السلع والخدمات يعتبرها المريض الذي يعمل كمستهلك مرغوبا فيها بقدر توقعه أن يسهم استهلاك هذه السلع والخدمات في تحسين صحته ونوعية حياته. ولهذا السبب فإن المستهلك/المريض مستعد للتضحية بما يكون في كثير من الأحيان جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة في سبيل الحصول على الرعاية الصحية(١٣).

ومع ذلك فالرعاية الصحية تختلف عن معظم الإنفاق الاستهلاكي. فلها ثلاث صفات تستدعي اهتماما خاصا من ناحية السياسة العامة:

(أ) عدم التيقن فيما يتعلق بالإصابة بالمرض؛

(ب) المؤثرات الخارجية في الاستهلاك؛

(ج) عدم التساوق بين مقدم الخدمات ومستعملها فيما يتعلق بالمعلومات.

إن أيا من هذه المميزات الثلاث يمثل أساسا حجة شرعية للتدخل الحكومي وربما لإدخال الرعاية الصحية العامة لتحل محل الرعاية الخاصة أو لتكملها. والمبرر المنطقي للرعاية الصحية العامة هو أن فشل السوق في توفير خدمات الرعاية الصحية له آثار سلبية كبيرة على المجتمع إذا لم تتدخل الحكومة(١٤).

إن الصحة المستقبلية لأي فرد من الأفراد أمر لا يُعرف على وجه اليقين. وبالتالي فإن الشخص لا يستطيع أن يتنبأ متى سيكون في حاجة إلى رعاية صحية. فالطلب على الرعاية الصحية أمر غير متيقن منه ولذلك فإن النفقات اللازمة للرعاية الصحية غير معروفة على وجه اليقين أيضا. والإجابة المؤسسية على عدم التيقن هو إدخال نوع ما من التأمين، إما التأمين العام الممول من الضرائب أو التأمين الخاص الممول بالأقساط. فإذا كان الفقراء غير قادرين على دفع الأقساط لكفالة توفر الرعاية الصحية عن الحاجة إليها، فثمة مدعاة عندئذ لنوع من الإعانة الحكومية أو التدخل الحكومي.

وقد يكون لاستهلاك الرعاية الصحية آثار إيجابية على رفاه الآخرين. فلكل فرد في المجتمع مصلحة في مكافحة مرض معد مثل الدرن: عندما يكون صديقي متمتعا بصحة جيدة (معافى من الدرن)، فإن احتمال إصابتي أنا بالدرن يكون أقل كثيرا مما إذا كان صديقي مصابا به. وفي مثل هذه الحالة، تخفق الآليات السوقية الخاصة لتخصيص الموارد بمعنى أنها تؤدي إلى استهلاك ناقص للخدمة المعدية. ولا توجد سوق يستطيع فيها المتأثرون باستهلاك المستهلك الأساسي تسجيل تفضيلاتهم. والتدابير التي تعزز صحة فرد ما وتخلق في الوقت ذاته آثارا إيجابية بالنسبة للآخرين، كما هي الحال فيما يتعلق بمكافحة الأمراض المعدية، يشار إليها بوصفها أمور خارجية. وهذه العوامل الخارجية تفضي الى إخفاق السوق.

إن الصحة ليست سلعة عادية، بالرغم من أن الصحة الجيدة أمر لا غنى عنه للاستمتاع بالحياة. إن المستهلك/المريض يرغب في صحة جيدة، ولكن الأمر يقتضي خبيرا سريريا ليقرر ما إذا كان ثمة حاجة إلى رعاية صحية. وبسبب هذا اللاتساوق بين مقدم الرعاية ومستهلكها فيما يتعلق بالمعلومات، فإن في الإمكان استغلال المستهلك من قبل باعة الرعاية الصحية، بما فيهم بائعو علاجات الدرن. ففي الهند، على سبيل المثال، تقوم العيادات الخاصة

---

(١٣) Robert G.Evans, Strained Mercy: The Economics of Canadian Health Care (Toronto, Butterworths, 1984).

(١٤) للاطلاع على اعتبارات عامة أخرى متعلقة بالحجج الداعية إلى تدخل الدولة في الاقتصاد استنادا إلى فشل السوق، انظر الفصل الخامس.

بإحالة مرضى الدرن الخاضعين للمعالجة الكيمياثية إلى التصوير بالأشعة السينية أسبوعيا، وهي ممارسة لا ضرورة لها ترفع من تكاليف العلاج[١٥]. وهذا النوع من الاخفاق السوقي أمر شائع في صناعة الرعاية الصحية ويؤدي إلى استخدام سيء للمواد.

ولسوق الرعاية الصحية خصال أخرى كذلك تبرر اتخاذ تدابير حكومية. فهناك أطراف عديدة تتحمل تكاليف وباء مثل الدرن: خزانة الدولة بسبب فقدان الموارد الضريبية المترتب على المرض ووفاة شخص في وقت مبكر في ريعان شبابه، والخدمات الصحية التي تضطر إلى تحويل الموارد من أنشطة أخرى (مثل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية) إلى تشخيص ومعالجة الدرن، و - ليس آخرا - المريض الخاضع للعلاج وأسرته الذين يعانون من فقدان الدخل وقد يظلون مدنيين لسنوات لعدم وجود تأمين واف بالغرض (عام أو خاص).

تكاليف الدرن

تنقسم تكاليف الدرن إلى ثلاث فئات:

(أ) التكاليف المباشرة للعلاج:

'١' التي تتحملها الخدمات الصحية؛
'٢' التي يتحملها المريض وأسرته (مثل دفع تكاليف العقاقير والانتقال)؛

(ب) التكاليف غير العلاجية التي يتحملها المجتمع العام/المجتمع المحلي/الأسرة؛

(ج) التكاليف غير الملموسة (الألم، المعاناة، الحزن).

ومن المهم أن تؤخذ في الاعتبار أنواع النفقات الثلاث في تقديرات التكاليف الكلية للدرن التي يتكبدها المجتمع. ففي أحيان كثيرة جدا لا يأخذ صانعو القرار في الاعتبار إلا التكاليف التي يتكبدها النظام الصحي، غير ملتفتين إلى التكاليف التي يتحملها المريض وأسرته. من أجل هذا السبب يصعب عليهم أن يفهموا أن المريض قد يتوقف بصورة طوعية عن مواصلة العلاج.

ويفرض الدرن تكاليف عالية على المجتمع وذلك من ناحية لأن المرض يؤثر على الأفراد بصورة غير متناسبة في سنيهم الراشدة المنتجة. وكثير من المصابين يكونون أرباب أسر معيشية و/أو والدين. وفضلا عن ذلك، يخفض الدرن الأجل المتوقع (القصير سلفا) للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. فيقدر عدد سنوات العمر المعدلة على أساس العجز المفقودة في عام ١٩٩٠ في البلدان النامية بسبب الدرن بـ ٣٧,٩ مليون سنة بالنسبة للكبار[١٦]. وقد ارتفع عدد حالات الدرن منذ ذلك الحين، وبذلك فإن الخسارة الحالية يمكن أن تكون بسهولة زهاء ٤٠ بليون سنة راشدة كل عام. ويحتل الدرن المرتبة الخامسة بين أهم أسباب فقدان سنوات العمر المعدلة على أساس العجز في البلدان النامية، والمرتبة السابعة بين أهم الأسباب في العالم ككل.

---

(١٥) V. Pathania, J. Almeida and A.Kochi, "The behaviour and interaction of TB patients and private for profit health care providers in India: a review", unpublished paper, (Geneva, GTP/WHO), circa 1996.

(١٦) J. L. Bobadilla, and others, "Design, content and financing of an essential national package of health services", Global comparative assessments in the Health Sector: Disease Burden, Expenditures and Intervention Packages, by C. Murray and A. D. Lopez, eds. (Geneva, WHO,1994), pp. 171-180. سنوات العمر المعدّلة على أساس العجز تمثل مجموع السنوات المفقودة بسبب الوفاة السابقة لأوانها مضافا إليها السنوات المفقودة بسبب العجز المقترن بالمرض.

ويتجلى بوضوح الأذى الذي يصيب الأقارب نتيجة إصابة رب أسرة بالدرن في حالة الهند حيث يحتل الدرن المرتبة الثانية بين أهم أسباب الوفاة بين الكبار. فعندما يمرض الزوج بالدرن، تأخذ زوجته في العناية به وكثيرا ما تصاحبه في بحثه عن الرعاية الصحية والعلاج. وقد تضطر إلى دخول سوق العمل كي تعوض عن بعض دخل الأسرة المفقود، رغم أن العمل بدوام كامل لا يكون ممكنا في العادة. والوقت الذي يصرف في كسب الدخل يكون على حساب أنشطة أسرية مثل رعاية الأطفال. ومن المعروف، إضافة إلى ذلك، أن النساء يصبن بالمرض أثناء اعتلال أزواجهن به. فإذا أخفقت الزوجة في كسب دخل كاف بنفسها، فإن فقدان الدخل الذي كان يكسبه رب الأسرة في السابق يمكن أن يؤدي إلى سوء التغذية والاعتلال بين الأطفال. وربما يضطر الأطفال الأكبر سنا أيضا إلى العمل: فمن الشائع، مثلا، بالنسبة للأسر الفقيرة في الهند أن تستوفي دخل الأسرة بإيرادات من عمل الأطفال. وفي المناطق الريفية، يحدث في كثير من الأحيان كذلك أن يتأثر بشدة الأفراد المتقدمون في السن في الأسرة، تبعا لقدرتهم على توليد دخل، عندما يصاب كاسب رزق الأسرة بالاعتلال[١٧].

وقد قدر حجم هذه التكلفة غير المباشرة في تايلند بشهرين من الدخل الضائع، في المتوسط، لكل مريض يتم تشخيصه ومعالجته. وفي المقابل، يخسر المرضى الذين لا يشخصون ولا يعالجون على الإطلاق عمل سنة كاملة في المتوسط. ومع ذلك فهذا التقدير لا يشمل الوقت الذي ينفقه المرضى في بلدان كثيرة بحثا عن مقدمي الرعاية الصحية قبل أن يصار إلى تشخيصهم في النهاية. ولذلك فإن الأرقام المأخوذة من تايلند يجب أن تعتبر تقديرات أدنى للدخل الذي يفقده المرضى المعالجون[١٨].

والتكاليف المباشرة التي تتكبدها الخدمات الصحية (الخاصة والعامة) هي التكاليف التي يتطلبها تشخيص الدرن ومعالجته ومكافحته. وتتباين هذه التكاليف في كل بلد بمفرده حسب الخدمات المقدمة، وأسعار هذه الخدمات، وتنظيم الرعاية الصحية (وفورات الحجم، والقدرة، وخطط استعادة التكاليف). ومع ذلك، فإن مجمل التكاليف التي تتطلبها الرعاية الصحية تتوقف إلى حد ما على فعالية خدمات مكافحة الدرن: معدل الكشف ومعدل الشفاء. فكلما ازداد عدد الأشخاص المصابين الذين يتم اكتشافهم وشفاؤهم، انخفض عدد الذين يحتاجون إلى إعادة للعلاج وعدد الذين ينقلون العدوى إلى أفراد آخرين في المجتمع.

وقد حسبت تكاليف الدرن المباشرة التي يتحملها النظام الصحي في عدد من الدراسات المتعلقة ببلدان مختلفة على امتداد السنوات العشر الماضية[١٩]. ووجد أن هذه التكاليف، بالتركيز فقط على تكاليف مقدمي الرعاية التي يقتضيها تنفيذ العلاج الكيميائي القصير الدورة بمعدل شفاء يتراوح بين ٧٠ في المائة و ٩٠ في المائة، تختلف بالأسعار الحالية من ١٠٠ دولار إلى ١٥٠ دولارا للمريض الواحد الذي يتحقق شفاؤه. وجاء في دراسة أقدم أجريت في الثمانينات لجمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي وموزامبيق أن التكاليف تتراوح بين ٨٢ دولارا و ١١١ دولارا للمريض الواحد

---

(١٧) C. Holmes, V. Pathania and J. Almeida, "The impact of tuberculosis on individuals and households in India", unpublished paper, (Geneva, GTP/WHO, circa 1996).

(١٨) H. Sawert and others, "Costs and benefits of improving tuberculosis control: the case of Thailand", unpublished paper, (Geneva, GTB/TRS, WHO, circa 1996).

(١٩) انظر، على سبيل المثال P. Kamolratankul and others, "Cost-effectiveness analysis of three short-course anti-tuberculosis prgrammes compared with a standard regimen in Thailand", Journal of Clinical Epidemiology ,vol. 46,No.7 (1993), pp. 631-636; and P. R. Saunderson, "An economic analysis of alternative designs for tuberculosis control in rural Uganda", Soc Sci Med, vol. 40 , No.9 (1995), pp.1203-1212.

الذي يتحقق شفاؤه[٢٠]. والتكاليف التي أخذها الباحثون في حسابهم هي فحص البصاق، والعقاقير، والقرطاسية، والتثقيف الصحي، والإشراف، والفحص الأولي للمرضى الخارجيين والمتابعة.

أما التكاليف المباشرة التي يتحملها المرضى فإن معرفتها من التقارير الحالية أكثر صعوبة، وتتباين حسب التكاليف التي يدفعها المستعمل والمسافة التي يقطعها إلى أقرب مركز صحي. وقد طبق نظام تحميل المستعملين تكاليف الأدوية، وخدمات المرضى الخارجيين وحتى خدمات التشخيص والإقامة في المستشفيات بغية تمويل الخدمات الصحية. وفي حالة المستوصفات الخاصة في الهند، تتراوح التكاليف التي يدفعها المرضى من جيوبهم للتشخيص والعلاج الناجح بين ١٠٠ دولار و ١٥٠ دولارا في المتوسط، وهو ما يزيد على نصف الدخل السنوي لعامل بالمياومة[٢١]. وقد جرت مناقشة مستفيضة حول الحاجة إلى حماية الفقراء من التكاليف التي يدفعها المستعملون، لأن هذه التكاليف حتى وإن كانت صغيرة قد يكون له تأثير غير مرغوب فيه على استهلاكهم للعقاقير والخدمات الصحية الأخرى. وفي حالة الدرن، وهو مرض شديد العدوى، تعود فائدة كبرى على المجتمع من السيطرة على المرض والتأكد من عدم وجود ما يثبط فئات في المجتمع عن طلب الشفاء. كما أن تكاليف السفر قد تثبط المرضى عن البحث عن علاج. فبالنسبة للذين يعيشون في مناطق معزولة، بالمقارنة بالمرضى الذين يعيشون في المدن ويسهل عليهم الوصول إلى المراكز الصحية يضيف السفر مبالغ كبيرة إلى تكاليف العلاج.

كفاءة مكافحة الدرن

لإثبات جدوى تكاليف معالجة الدرن من المهم توضيح المقياس المستخدم لمعرفة النتيجة. فالمقياس المتوسط كالامتثال ليس هو المقياس الأمثل، والمقياس الذي ينظر إلى عدد المرضى الذين يعالجون لا معنى له في حالة الدرن ما لم يعرف معدل الشفاء. والأفضل أن يكون مقياس النتيجة هو عدد الأشخاص الذين يتحقق شفاؤهم. ومن ناحية التكاليف، يجب أن تحسب جميعها - التكاليف الاجتماعية الاقتصادية إضافة إلى تكاليف العلاج - سواء التي يتحملها مقدمو الرعاية الصحية أو المرضى. والمقياس المفضل لجدوى التكاليف هو التكلفة لكل مريض يتم شفاؤه، أو التكلفة الحدية لكل مريض يتم شفاؤه إذا تغير البرنامج، بتمديد عمره أو بتغيير توليفة الأدوية على سبيل المثال.

وجدوى تكاليف معالجة الدرن عالية نسبيا: ٣ دولارات إلى ٧ دولارات لكل سنة من العمر معدلة على أساس العجز يتم كسبها. وتدخلات الرعاية الصحية التي لها هذه الكفاية قليلة جدا. والسبب الرئيسي لهذا المعدل العالي من جدوى التكاليف هو أن الشخص المعدي ينقل المرض، في المتوسط، إلى ما يقرب من ١٥ شخصا في السنة، وكل من هؤلاء الأشخاص ينقل المرض إلى ١٥ شخصا آخرين في السنة، وهلم جرا.

والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية هم فئة معرضة لخطورة شديدة من تكون الدرن لديها. وقد أصدرت منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لمكافحة الدرن ومرض الرئة مبادئ توجيهية علاجية توصي بأن يتلقى الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية الذين لم يأخذوا لقاح بي سي جي المضاد للسل وكان اختبار التوبركولين إيجابيا لديهم، ولكنهم يستبعد في حالتهم وجود الدرن النشط، علاجا كيميائيا وقائيا (isoniazid) لمدة ستة أشهر إلى ١٢ شهرا. ولما كان العلاج الكيميائي الوقائي يزيد من الأجل المتوقع بحوالي سنتين إلى خمس سنوات، فإن هذا النظام يعطي قيمة مقابل المال ويكفل ألا يموت الشخص المصاب بفيروس نقص المناعة البشرية من الدرن. وعلى النقيض، فالشخص غير الموجب بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية الذي يعالج من الدرن يكسب حوالي ٢٥ إلى ٣٠ سنة من العمر بفضل العلاج. وفي البلدان الفقيرة بالموارد، لا يمكن تبرير استعمال العلاج الكيميائي إذا كان استعماله

(٢٠) C. Murray, and others, "Cost effectiveness of chemotherapy for pulmonary tuberculosis in three sub-Saharan African countries",The Lancet, No. 338 (1991), pp. 1305-1308.

(٢١) V. Pathania, J. Almeida and A. Kochi, "The behaviour and integration of TB patients and private for-profit health care providers in India: a review", unpublished paper, (Geneva, RS/GTP/WHO), circa 1996.

يأخذ الموارد من معالجة حالات الدرن النشطة. ولن تتمكن برامج الدرن الوطنية، في بلدان عديدة في الوقت الحاضر، من اتباع هذا المبدأ التوجيهي(٢٢).

وإن القيود المفروضة على موارد الرعاية الصحية في بلدان نامية عديدة ترغم الحكومات على أن تختار بين الكفاءة والإنصاف. فالأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية هم فئة شديدة الضعف بالفعل، والعقاقير الأخرى (الأكثر تكلفة) التي يمكنها أن تطيل العمر وتحسن من نوعية حياتهـم لا تتوفر هذه الأيام إلا لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في البلدان الصناعية. فإذا أراد مقررو السياسة في البلدان النامية - بما فيها الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية - أن يسهموا في رفاه الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، فمن الممكن بالنسبة لهم التشجيع على استعمال العلاج الكيميائي الوقائي كأداة وقائية ثانوية. إلا أنه يجب أولا أن يجعل هذا أولوية إما على أساس الإنصاف أو لأن المجتمع المحلي يريد أن يقي نفسه من انتشار الدرن.

خاتمة: قهر الدرن

يمثل الدرن اليوم مشكلة صحية رئيسية تتحدى الخدمات الصحية في بلدان عديدة. ففي البلدان النامية، ينتشر الدرن بسرعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في أثر انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية وكذلك في آسيا حيث يمثل مشكلة عويصة في حد ذاته منذ سنوات. وفي البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، أخذ الدرن يتزايد عقب تدهور خدمات الصحة العامة الذي رافق انكماش الاقتصاد. ويواجه العالم أجمع الآن سلالات من الدرن مقاومة للعقاقير لا يوجد لها علاج معروف أو لا توجد لها إلا علاجات ذات تكاليف عالية جدا.

وفي آسيا، أحرزت الصين تقدما سريعا في السيطرة على الدرن خلال السنوات الخمس الأخيرة. أما الهند، التي يوجد فيها ٣٠ في المائة من مجموع حالات الدرن في العالم، ما زال عليها أن تسير شوطا بعيدا. وأن الزيادات المتوقعة في عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في السنوات العشر القادمة في هذا الجزء من العالم يجعل احتمالات المستقبل القريب كئيبة حقا. وقد تمكنت بعض البلدان في أمريكا اللاتينية من إحراز تقدم في مجال مكافحة الدرن خلال العقود القليلة الماضية، غير أن بلدانا أخرى في تلك المنطقة كانت أقل نجاحا. وقد تعرضت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لهجوم شديد من قبل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وأصبح الاقتران المهلك بين ضعف جهاز المناعة والدرن إحدى حقائق الحياة بالنسبة لمئات الآلاف من الناس في ذلك الجزء من العالم.

والمحزن الى أقصى حد في هذه القصة هي أن هذا الوباء ما كان ينبغي أن يحدث. فالمعالجة بأربعة عقاقير من أجل شفاء المرض في أصله - أي الشخص المصاب - كان متاحا منذ السبعينات، وقد ثبتت فعاليته في عدد من البلدان. وبالتالي فللمجتمع العالمي أن يتساءل لماذا سمح لهذه المشكلة بأن تصل إلى أبعاد وباثية.

وفي البلدان المتأثرة بالوباء، سيساعد النمو الاقتصادي الذي يحسن حالة الفقراء على التخفيف من وطأة الحالة. كما أن انخفاض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية سيساهم أيضا بصورة إيجابية في مكافحة الدرن. على أن كلا من هذه الأمور لا يمكن أن يحدث في المدى المتوسط. وفي هذه الفضون، يجب على الحكومات أن تسلم بحجم المشكلة وأن تعطيها الأولوية التي تستحقها. فهناك آثار تترتب في الميزانيات - ولا مفر من ذلك - ولكنها تترتب عليها نفقات لها ما يبررها وستجد الدعم من الجمهور المستنير. ويتمثل جزء من المطلوب في تعزيز النظم الوطنية بتدريب العاملين الصحيين وبإعادة التنظيم وتوفير الأموال المناسبة لنظمها الصحية.

(٢٢) K. De Cock, A. Grant and J.H.D. Porter, "Preventive therapy for tuberculosis in HIV-infected persons: international recommendations, research, and practice", The Lancet, No.345 (April 1995), pp. 833-836.

إن إدخال إصلاحات أساسية أمر لا مندوحة عنه إذا أريد لبرنامج لمكافحة الدرن أن يبلغ أهدافه. وقد تحقق هذا في الصين بتوفير التشخيص والعلاج بالمجان، وبدفع مبالغ تشجيعية لأطباء القرى (الخصوصيين) لقاء إحالة المرضى والإشراف على المعالجة الكيميائية، وبحمل الحكومات المحلية على دفع التكاليف الثابتة للمستوصفات[٢٣]. وأن مَثَل الصين يبين أن من الممكن أن تتعاون الحكومات مع الأطباء الخصوصيين، بشرط أن توفر حوافز مناسبة. والعبرة ليست هي أن بلدا ما لا يستطيع تحقيق لا مركزية خدماته الصحية. ولكن العبرة هي أن السلطة المركزية يجب أن تؤدي دور الإشراف والمراقبة دعما للامركزية.

وتقتضي المكافحة الناجحة للدرن أيضا أن تجعل الحكومات الوطنية والمحلية النظم الصحية مفتوحة لجميع المواطنين وأن يصبح الأطباء والعاملون الصحيون الآخرون على اقتناع بضرورة التأكد من أن المرضى يتناولون أدويتهم. ولكن المسؤولية عن النجاح أو الفشل تُلقى في نهاية المطاف على عاتق المريض. وتدعو الحاجة إلى إجراء بحث إضافي لمعرفة السبب الذي يجعل بعض المرضى يخفقون في إتمام علاجهم، حتى مع تنفيذ استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة. ومن ثم يعرضون أنفسهم والآخرين إلى درن مقاوم للعقاقير.

إن العلاج الطبي الموصى به اليوم موجود منذ سنوات عديدة، ولكن استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة لم توضع من قبل منظمة الصحة العالمية إلا في التسعينات. فنكرة تطبيق مجموعة تامة من المتطلبات الأساسية، بما فيها التركيز على شكل من أشكال المعالجة الكيميائية القصيرة الدورة (ستة أشهر) وهي التي ثبت أنها مجدية التكلفة، فكرة رائعة. ولكن استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة تتطلب تمويلا كافيا ومنتظما، وهو ما لا يتوفر على الدوام. والصين مثل رائع على احترام المؤسسات القائمة مع الاستناد إليها للوصول إلى أهداف جديدة؛ ولكن يجب التشديد على أن الحكومات المحلية في الصين كانت مستعدة وراغبة في تغطية تكاليف التشخيص والعلاج لمرضى الدرن. أما البلدان التي لديها نظم صحية متاحة للجمهور بدرجة أقل، أو التي تفرض رسوم استعمال على الفقراء، فستجد من الصعب إن لم يكن من المستحيل تحقيق معدلات شفاء تصل إلى ٩٠ في المائة أو أكثر.

إن الاستثمار في نظم الرعاية الصحية، مثل برنامج مكافحة الدرن، يحتاج إلى سنوات كي يعطي نتائج ملموسة. أما بناء هيكل أساسي كمستشفى أو مستوصف فإنه يشاهد على الفور من قبل الناخبين، حتى وأن كانت الفوائد التي تعود منه على المجتمع المحلي في النهاية أقل مما يعود به برنامج لمكافحة الدرن يتضمن عنصرا واسع المدى لتقديم الخدمات.

وتفضل الحكومات المانحة بوجه عام أن توجه مساعداتها إلى البلدان الصغيرة نسبيا والفقيرة نسبيا. غير أن دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٩٠ أظهرت أنه لا توجد علاقة واضحة بين المساعدة الخارجية للفرد المقدمة إلى قطاعات الصحة والناتج القومي الإجمالي للفرد أو بين المساعدة للفرد ومقادير الاحتياجات الصحية. وعلى وجه الخصوص، إذا كان المانحون يأخذون في الاعتبار العبء الذي يفرضه المرض أو تكلفة سنة العمر المعدلة على أساس العجز التي يتم كسبها، فإن هذا لا يظهر في توزيع الموارد على برامج مكافحة الدرن[٢٤].

---

(٢٣) T. Harrison, "Tuberculosis control in China : a case study of the infectious and endemic disease control project (tuberculosis component)", document (Geneva, WHO/TB/96.215, WHO, 1996).

(٢٤) C. Michaud and C. Murray, "External assistance to the health sector in developing countries: a detailed analysis, 1972-90", Global Comparative Assessments in the Health Sector: Disease Burden, Expenditures and Intervention Packages, edited by C. Murray and A. D. Lopez eds. (Geneva, WHO, 1994), pp. 157-169

وبعبارة أخرى، يخلق بالمانحين أن يستعرضوا أولوياتهم وأن ينظروا ما إذا كان التوزيع الحالي للأموال مجديا من الناحية الاجتماعية. ومهم أيضا أن ينسق المانحون تدابيرهم، وخاصة في البلدان النامية العديدة التي تطبق برامج تكيف هيكلي وتواجه قيودا مالية متزايدة على خدماتها الصحية.

وتؤكد استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة الدور الذي تؤديه الإرادة السياسية في التنفيذ الناجح لبرنامج مكافحة الدرن. ومن أجل إنجاح استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام كذلك لتنظيم وتمويل نظام الرعاية الصحية الذي سيعمل برنامج مكافحة الدرن في إطاره. فإذا حدث ذلك فسيكون في الإمكان توسيع نطاق العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة ليشمل الذين لا تصل إليهم الخدمة اليوم، وللقيام، في المدى الأبعد، بتحسين استراتيجية العلاج القصير الدورة. ويجب أن تقترن استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة بالتنظيم والتمويل في أي بلد لإتاحة الوصول إلى الأهداف المتعلقة بمكافحة الدرن.

وإن الأهمية المتزايدة لعدوى فيروس نقص المناعة البشرية والدرن تستدعي إجراء بحوث حول جدوى تكاليف وإمكانية استدامة أساليب بديلة لمكافحة الدرن في المناطق التي يشتد فيها انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. ومن الممكن أن تشمل هذه الدراسات العلاج الوقائي لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية المصابين بالدرن، مضافا إليه تنسيق أنشطة مكافحة الدرن وفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك العناية في المنازل والأساليب البديلة لتنفيذ العلاج القصير الدورة الخاضع للمراقبة المباشرة(٢٥).

إن مكافحة الدرن تتطلب تدخلا حكوميا وذلك لأنها تخلق بالتحديد بعوامل خارجية هائلة، وهي الفوائد الكبيرة التي تعود على أشخاص آخرين غير المريض. وتستطيع الحكومات أن تتدخل بطرق عديدة، منها أنها تستطيع توزيع عقاقير مجانا، أو إعانة العقاقير للمواطنين الشديدي الفقر. وتستطيع أن تكفل وضع المستوصفات العامة في متناول الجميع، أو أن تقدم حوافز للمستوصفات الخاصة لتقوم بهذا الدور.

وفي حالة الدرن، تتمثل الطريقة الوحيدة لمنع المرض من الانتشار في شفاء المصابين به بالفعل. والشفاء متاح، فاستراتيجية تحقيقه تحسنت كثيرا في التسعينات، واثبتت أنها فعالة من حيث التكاليف. إن هذا الوباء، ومعه الآلام والمعاناة التي يسببها، يمكن وقفه إذا اختارت الحكومات أن تفعل ذلك.

---

(٢٥) "Tuberculosis and HIV research: working towards solutions, results of a WHO workshop on the formulation of a new TB/HIV research strategy, Geneva, 29-31 May 1995", Global Tuberculosis Programme (GTB) document WHO/TB/95.193, 1995.

الفصل التاسع

اقتصادات تجارة الأسلحة في أعقاب الحرب الباردة

مع انتهاء الحرب الباردة، عمت توقعات بتوفر "مكاسب للسلام" في صورة إفراج عن الموارد المخصصة للأغراض العسكرية وتخصيصها لأغراض التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على وجه الخصوص. وبمعنى أعم كانت ثمة مجموعة متنوعة كبيرة من المكاسب تتمثل في تعزيز السلام والأمن في العالم، رافقتها مجموعة متنوعة كبيرة من الفوائد الاقتصادية غير المباشرة وذلك، مثلا، نتيجة لزيادة التفاعل بين الخصوم السابقين الرئيسيين.

إلا أنه باستخدام التفسير الضيق لمصطلح مكاسب السلام الذي كان يستخدم عادة، يصعب على المرء أن يقول ما هو المقصود بتخصيص تلك المكاسب. فالأدلة المتوافرة لا تشير إلى إنه قد جرى، بصورة مباشرة أو ضمنية، إعادة تخصيص أي نسبة ذات شأن من الموارد التي كانت تستخدم في الماضي للأغراض العسكرية، للتنمية أو، على وجه التحديد، لتعزيز الرفاه الاجتماعي. ففي كثير من البلدان كانت هذه الموارد تستخدم بصورة كبيرة في عملية تدعيم السياسات المالية حيث تكون الفوائد أكثر انتشارا وأبعد عن الملاحظة المباشرة منها لو كانت في صورة نقل مباشر للقوة الشرائية[1]. وفي الحالات التي يؤدي فيها وقف الإنتاج العسكري والأنشطة الأخرى إلى البطالة، تكون النتيجة عادة أعباء اجتماعية أكثر مما هي فوائد. ومن التدابير التي اتخذت للتصدي لذلك محاولة الاضطلاع بعمليات "التحويل" من الأنشطة العسكرية إلى الأنشطة المدنية[2]. وبالنظر إلى القيود التي تعترض هذا التحويل، فلطالما مورس الضغط المحلي من أجل إيجاد أسواق خارجية للتعويض عن فقدان الطلب المحلي. ونظرا لسعي منتجي الأسلحة إلى إيجاد أسواق لإنتاجهم الراهن ولمخزونهم الموجود، كانت النتيجة قيام "سوق المشترين" في التجارة الدولية للأسلحة.

ولذا، غدت البواعث الاقتصادية أوضح، وإن كانت موجودة على الدوام، وأسهمت في وجود نمط إقليمي جديد للتجارة الدولية للأسلحة، كما أسهمت هذه البواعث في ظهور ترتيبات جديدة لتمويل الإنتاج الدولي للأسلحة. وفي الوقت نفسه، شهد النصف الأول من التسعينات انتشار صراعات وطنية على صعيد متدن، بمعزل عن التصارع بين الدول الأعظم، ومعظمها في بلدان ليس لديها إلا قدرة محدودة على إنتاج أسلحتها الخاصة بها. وكانت تجارة الأسلحة للمضي في هذه الصراعات، ولا تزال تمثل عنصرا مهما في تهديد السلام والأمن العالميين عموما. وهذا الفصل يستعرض هذه التطورات في التجارة الدولية في الأسلحة منذ نهاية الحرب الباردة ويبحث القوى الدافعة لها الآن بعد أن تغيرت الحالة السياسية الدولية.

التطورات الأخيرة في السوق الدولية للأسلحة

بلغت قيمة تجارة الأسلحة على الصعيد العالمي الذروة في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٧، حيث كان متوسط قيمتها السنوية ٧٥,٧ بليون دولار بسعر الدولار في عام ١٩٩٤. وكان انخفاض هذه القيمة شديدا، فقد هبط متوسط القيمة السنوية إلى ٢٩,٧ بليون دولار في الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ حسب سعر الدولار في عام ١٩٩٤ أيضا[3]. (للاطلاع على بحث لمصادر البيانات والمسائل المتصلة بها، انظر الإطار التاسع - ١). ورغم أن المستويات العالية للمشتريات العسكرية

---

(١) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.C.1)، الفصل الثالث عشر المعنون "تقييم مكاسب السلام التي ترتبت على انتهاء الحرب الباردة".

(٢) انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.92.II.C.1)، الفصل السادس المعنون "تحويل الصناعات العسكرية ومكاسب السلام: الاحتمالات وقضايا السياسة الناشئة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي".

(٣) United States Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers 1995 (Washington, D. C., United States Government Printing Office, 1996), table II.

ومبيعات الأسلحة الدولية في منتصف الثمانينات لم تكن، فيما يحتمل، مستدامة. فقد أزال انتهاء الحرب الباردة باعثا سياسيا رئيسيا وراء توريد الأسلحة وأدى إلى انخفاض في المبيعات الدولية أشد بكثير من انخفاضها لأسباب أخرى. وفضلا عن ذلك، شهد عالم ما بعد الحرب الباردة انخفاض الطلب على السلع والخدمات العسكرية، حيث قلت ميزانيات المشتريات لدى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو السابقة وفي كثير من البلدان الأخرى.

وحدث أن تزامن انخفاض قيمة مبيعات الأسلحة الدولية مع انخفاض الإنفاق العسكري على نطاق العالم منذ الثمانينات، ولكنه يفوقه كثيرا من الناحية النسبية (الشكل التاسع - ١). وفي الثمانينات، كانت البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو تهيمن على صادرات الأسلحة، كما أن انخفاض مبيعات الأسلحة الآتية من هذه البلدان في التسعينات هو العامل الرئيسي للانخفاض العام في مبيعات الأسلحة الدولية. وكان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية موردا رئيسيا للأسلحة قبل عام ١٩٩١، إلا أن الدول التي خلفته تضطلع بدور أصغر بكثير كدول مصدرة في التسعينات، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أن الدول الأعضاء الأخرى في منظمة معاهدة وارسو السابقة قد قلت أهميتها كدول مستوردة للأسلحة.

الإطار التاسع - ١

مصادر البيانات المتعلقة بتجارة الأسلحة

لا تتوافر البيانات المتعلقة بقيمة وحجم التجارة الدولية في الأسلحة من المصادر العادية للمعلومات المتعلقة بتدفقات التجارة في العالم[أ]. ولا يقوم سوى عدد قليل من البلدان بالإبلاغ عن تلك البيانات على نحو ثابت أو كامل[ب]. وتضطلع وكالتان تابعتان لحكومة الولايات المتحدة، والأمم المتحدة ومعهد استكهولم الدولي لبحوث السلام، وهو منظمة خاصة غير حكومية، بجمع ونشر البيانات المتعلقة بمختلف جوانب تجارة الأسلحة. وهذه المنظمات تستخدم المعلومات الواردة من الوكالات الحكومية، والمصادر المنشورة، وتستخدم في بعض الحالات، البيانات المحظورة أو السرية.

وتقوم وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح بإصدار خلاصة وافية سنوية للبيانات المتعلقة بقيمة اتفاقات نقل الأسلحة، وشحنات الأسلحة والإنفاق العسكري، موزعة حسب البلد، والمنطقة والمجموعة التنظيمية (مثل منظمة حلف شمال الأطلسي أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)[ج]. وبيانات تلك الوكالة هي الأعم استخداما، بسبب تغطيتها القطرية. ويجري الإبلاغ عن البيانات بالدولار بالقيمة الإسمية وبعد خصم التضخم على حد سواء، حيث تقدم وزارة دفاع الولايات المتحدة مُعامِلات خصم التضخم. ولما كان الشطر الأكبر من تجـــارة الأسلحـــة

(أ) يناقش جورج انايوتوس ودانسي هابيه القضايا المتعلقة بالبيانات في "Recent trends and the financing of the arms trade"، ورقة عمل صندوق النقد الدولي، مستنسخة بالاستنسل.

(ب) نقلا عن أحد الخبراء فإن، "البلدان التي تفصح عن المعلومات المتعلقة بصادرات الأسلحة لا تزال هي الاستثناء وليست القاعدة... ولا توجد سوى حالتان ـ السويد والولايات المتحدة ـ الحكومتان فيهما مستعدتان بما فيه الكفاية للسماح بإجراء تحليل تفصيلي لأنماط الصادرات الوطنية باستخدام البيانات الرسمية". (Ian Anthony, "Current trends and developments in the arms trade", The Annals, vol. 535 (September 1994), p.31).

(ج) وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، World Military Expenditures and Arms Transfers 1995 (Washington, D.C., United States Government Printing Office, 1996).

الدولية يجرى بالدولار، يوجد عدد قليل نسبيا من القضايا المتعلقة بالتغيرات في أسعار الصرف، مع أن استخدام اسعار الصرف في السوق يمكن أن يكون مثيرا للخلاف عندما تكون قابلية العملة للتحويل محل بحث. وفي تقرير عام ١٩٩٥، مدت الوكالة نطاق تغطيتها ليشمل تصدير الخدمات العسكرية.

وتصدر دائرة أبحاث كونغرس الولايات المتحدة تقريرا سنويا عن تجارة الأسلحة مع البلدان النامية(د). ويغطي تقرير الدائرة، كما يدل عنوانه، عمليات النقل إلى البلدان النامية ولا يورد تغطية قطرية واسعة مثل تقرير وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتنشر الوكالة والدائرة على حد سواء بيانات عن اتفاقات نقل الأسلحة التي تسبق المبيعات الفعلية عادة، بل وتميل أيضا إلى أن تكون أعلى من المبيعات بالنظر إلى إلغاء بعض الاتفاقات قبل اتمامها. ولا تذكر الوكالة أو الدائرة المصادر؛ ومن المفترض أنه تتوافر لديها فرص الاطلاع على البيانات المحظورة.

ويحتفظ معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام بقاعدة بيانات عن الانفاق العسكري ومبيعات الأسلحة الدولية التي تُدرج في تقريره السنوي عن الأنشطة العسكرية في العالم(هـ). ولا تركز قاعدة بيانات المعهد إلا على منظومات الأسلحة الرئيسية ولا تستخدم إلا المصادر المنشورة. ولذلك، فإنها أقل شمولا من حيث تغطية الأسلحة من المصدرين التابعين للولايات المتحدة، ولكنها المصدر الوحيد من المصادر الثلاثة الذي يمكن التحقق منه بشكل مستقل. ويستخدم المعهد الأسعار المنشورة؛ أما في حالة عدم توافرها، فيستخدم الأسعار التي يحصل عليها من تكاليف المنظومات المشابهة. والقيم الكلية للمعهد أقل من القيم التي تقدمها وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولكن الاتجاهين متشابهان(و).

وينشر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية المعلومات التي تقدمها الحكومات عن أعداد الأسلحة التي تنقل بالفعل(ز). ولا توجد بيانات عن قيمة المبيعات، ويجري الحصول على جميع البيانات بالامتثال الطوعي. ولذلك، لا يمكن مقارنة سجل الأمم المتحدة بالمصادر الأخرى، وإن كان يوفر بالفعل معلومات يمكن أن تتيح للمؤسسات الأخرى تحسين مجموعة بياناتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بالنظر إلى أن البيانات تُطلب من المشتري والبائع معا في كل صفقة، هناك وسيلة للتحقق منها داخليا.

(د) Richard F. Grimmett, Coventional Arms Transfers to Developing Nations, 1988-1995, United States Congress, Congressional Research Service, 15 August 1996.

(هـ) Ian Anthony, Pieter D. Wezeman and Siemon T. Wezeman, "The trade in major conventional weapons", in Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI, Yearbook 1996: Armaments, Disarmament and International Security, (Oxford, United Kingdom, Oxford University Press, 1996), pp. 463-533.

(و) Ian Anthony, "Current trends and developments in the arm trade", The Annals, vol. 535 (September 1994), p. 35, feels that this is a coincidence, given the differences in methods.

(ز) "نزع السلاح العام الكامل: الشفافية في مجال التسلح: سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية": تقرير الأمين العام، (A/51/300 و Add.1-4)، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦؛ و: "نزع السلاح العام الكامل: الشفافية في مجال التسلح: تقرير عن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره": تقرير الأمين العام، (A/49/316)، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

الشكل التاسع - ١

النفقات العسكرية العالمية ومبيعات الأسلحة الدولية

(ببلايين دولارات عام ١٩٩٤)

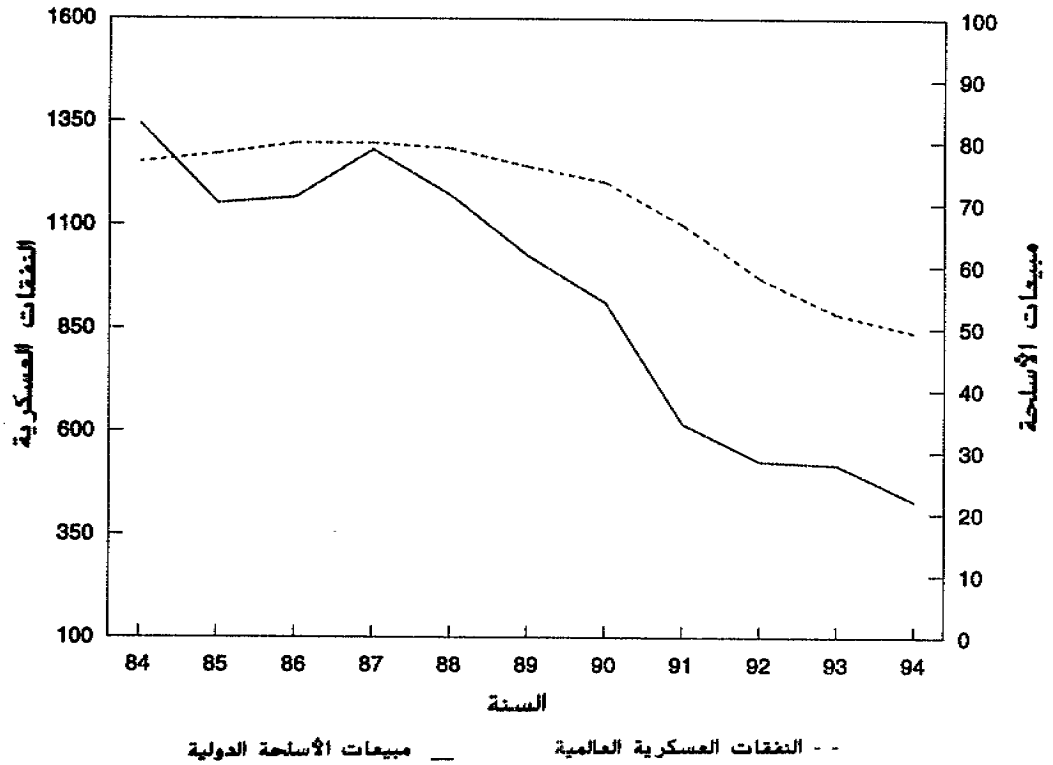

المصدر: وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، World Military Expenditures and Arms Transfers 1995 (Washington, D.C., United States Government Printing Office, 1996), tables I and II.

وكان قدر كبير من مبيعات الاتحاد السوفياتي مدعوما، أما شركات الإنتاج الحربي التي نُقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص مؤخرا فقد واجهت صعوبات في المنافسة في الأسواق الدولية للأسلحة. بيد أن الشركات الروسية سعت بقوة في السنوات الأخيرة إلى إيجاد أسواق لها. وكان الاتحاد الروسي على رأس قائمة البلدان من حيث قيمة اتفاقات توريد الأسلحة المبرمة في عام ١٩٩٥[٤]. وقد يكون ذلك إيذانا بتحقيق نمو شديد في قيمة صادرات الأسلحة الروسية في المستقبل. أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي، إلى حد بعيد، أكبر بلد مصدر للأسلحة، إذ استأثرت بقرابة نصف تلك الصادرات في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤ (انظر الجدول التاسع - ١).

والولايات المتحدة هي البلد الوحيد القادر على تصدير مجموعة كاملة من الأسلحة والمعدات، وتعد منتجا من المستوى الأول[٥]. ولدى بلدان أخرى، منها على سبيل المثال ألمانيا وإيطاليا والاتحاد الروسي والسويد والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان، القدرة التقنية، وإن كانت لا تمتلك حاليا من مرافق الإنتاج الكم والنوعية اللذين يُمكّنانها من منافسة الولايات المتحدة في أسواق التصدير. وتلك البلدان تنتج مجموعة أضيق من الأسلحة والمعدات، وتعد من منتجي المستوى الثاني. أما بلدان المستوى الثالث، فتنتج كمية كبيرة من الأسلحة ولكنها أقل تطورا من الناحية التقنية من أسلحة منتجي المستويين الأول والثاني؛ وكثيرا ما تستند هذه البلدان فيما تنتجه إلى تصميمات آتية من منتجي المستويين الأول والثاني. وقد تمكنت تلك البلدان في بعض الأحيان، ومنها أستراليا وإسرائيل والبرازيل وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسنغافورة ومصر، من بيع منتجاتها في أسواق بلدان المستويين الأول والثاني. أما المعتاد فهو أنها تبيع منتجاتها إلى بلدان المستوى الرابع وإلى غيرها من بلدان المستوى الثالث. وزادت في السنوات الأخيرة أيضا الترتيبات التعاونية بين بلدان المستوى الثالث أما بلدان المستوى الرابع فتنتج أسلحة غير متقدمة وبكميات ضئيلة؛ وهي لا تشكل عاملا مؤثرا في أسواق التصدير.

وكانت بلدان الشرق الأوسط من البلدان الرئيسية المستوردة للأسلحة منذ السبعينات، ولا تزال كذلك في التسعينات. وقد زاد عدد عمليات توريد الأسلحة إلى الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج التي نشبت في عام ١٩٩١، وذلك لتحقيق أهداف تتمثل، جزئيا، في الاستعاضة عن المعدات والأسلحة المستخدمة أو المدمرة في أثناء ذلك الصراع. وفي الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤، كانت المملكة العربية السعودية، إلى حد بعيد، أكبر مستورد للسلع والخدمات العسكرية في العالم. ومن جهة أخرى، كان لازما على العراق، الذي كان من البلدان الرئيسية المستوردة للأسلحة في الثمانينات، أن ينسحب من السوق في التسعينات نتيجة للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. والمنطقة الأخرى التي شهدت فيها واردات الأسلحة بعض النمو هي شرق آسيا[٦]. وفي كلتا المنطقتين كان اجتماع الشواغل المتعلقة بالأمن الإقليمي والموارد المالية الكبيرة، الحافز لشراء الأسلحة. فقد استخدمت بلدان شرق آسيا على وجه الخصوص نسبة من إيراداتها المتنامية لتصبح من كبار مستوردي الأسلحة والمعدات[٧]. وسعى عدد من البلدان النامية في تلك المنطقة إلى استخدام مشتريات الأسلحة وعقود الباطن وترتيبات الإنتاج المشترك كوسيلة للحصول على التكنولوجيا وتطوير الصناعات المحلية التي من شأنها أن تصبح في النهاية قادرة على الدخول كمُوَرِّدة إلى الأسواق العالمية للطيران والفضائيات.

---

(٤) Richard F. Grimmett, Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 1988-1995, United States Congress, Congressional Research Service, 15 August 1996.

(٥) Ian Anthony, "The 'third tier' countries: production of major wesapons", in Arms Industry Limited, Herbert Wulf, ed. Oxford, United Kingdom, Oxford University Press, 1993; Ian Anthony, "Current trends and developments in the arms trade", The Annals, vol. 535 (September 1994), pp. 29-42.

(٦) Grimmett, op. cit.

(٧) Desmond Ball, "Arms and affluence", International Security, vol. 18, No.3 (winter 1993/94), pp. 78-112; Michael Klare, "The next great arms race", Foreign Affairs, vol. 72, No.3 (summer 1993), pp. 136-152.

وكانت مشتريات الأسلحة قليلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولكن بخروج بلدان تلك المنطقة من أزمة الديون التي واجهتها في الثمانينات، ستبدأ قدرتها على زيادة وارداتها من الأسلحة في النمو. وقد قلت كثيرا أهمية بلدان شمال أفريقيا وأفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى كبلدان مستوردة للأسلحة؛ ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى استمرار الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها معظم بلدان هاتين المنطقتين. وفضلا عن ذلك، فإن توقف القتال في أنغولا وموزامبيق وإقامة حكومة ديمقراطية في أعقاب الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قد أديا إلى زوال عدة مصادر للطلب على الأسلحة في الجنوب الأفريقي.

الجدول التاسع - ١
صادرات الأسلحة ووارداتها حسب البلد
١٩٨٤-١٩٨٧ و ١٩٩١-١٩٩٤

	الصادرات				الواردات			
	١٩٨٤-١٩٨٧		١٩٩١-١٩٩٤		١٩٨٤-١٩٨٧		١٩٩١-١٩٩٤	
	المجموع (بملايين دولارات عام ١٩٩٤)	النسبة المئوية من مجموع العالم	المجموع (بملايين دولارات عام ١٩٩٤)	النسبة المئوية من مجموع العالم	المجموع (بملايين دولارات عام ١٩٩٤)	النسبة المئوية من مجموع العالم	المجموع (بملايين دولارات عام ١٩٩٤)	النسبة المئوية من مجموع العالم
العالم	٧٥ ٧٤٥	١٠٠	٧٩ ٣٧٣	١٠٠	٧٥ ٧٤٥	١٠٠	٢٩ ٣٧٣	١٠٠
منظمة حلف شمال الأطلسي	٣٦ ٣٦٠	٤٨	٢٢ ٨٥٨	٧٨	٩ ٣١٦	١٢	٦ ٣٨٣	٢٢
الولايات المتحدة	١٨ ٨٤٧	٢٥	١٣ ٩١٨	٤٧	٢ ٤٦٦	٣	١ ٥٥٩	٥
المملكة المتحدة	٤ ٠٧١	٥	٤ ٤٨٥	١٥	٩٨٧	١	٣٥٦	١
فرنسا	٦ ٧٥٦	٩	١ ٢٨٤	٤	٢٧٤	صفر	١٧٥	١
منظمة معاهدة وارسو السابقة	٣١ ٩٧٠	٤٢	٤ ١٣٥	١٤	٦ ٩٩٥	٩	٤٦٠	٢
الاتحاد السوفياتي[أ]	٢٦ ٥٥٥	٣٥	٣ ٦٩٩	١٣	١ ٧٨١	٢	صفر	صفر
دول أخرى[ب]	٧ ٤١٥	١٠	٢ ٣٨٠	٨	٥٩ ٤٣٤	٧٨	٢٢ ٥٣٠	٧٧
إسرائيل	٨٦٤	١	٣٩٣	١	١ ٤٣٠	٢	٩٢٠	٣
مقاطعة تايوان الصينية	١٠	صفر	١١	صفر	٩٨٠	١	٩١٤	٣
تركيا	٩٩	صفر	٢١	صفر	٩٨٢	١	١ ١٥٣	٤
جمهورية كوريا	٢٨٧	صفر	٤١	صفر	٧١٤	١	٩٤٥	٣
الصين	٢ ٠٥٣	٣	١ ٠٩٧	٤	٧٨٧	١	٥٢٦	٢
مصر	١٦٣	صفر	١٦	صفر	٢ ٢٤٦	٣	١ ٢٦٠	٤
المملكة العربية السعودية	٣٠	صفر	٤	صفر	٩ ٣١٠	١٢	٧ ٢٦١	٢٥
اليابان	٢٣٤	صفر	١٠	صفر	١ ٣٢٩	٢	٨٨٧	٣

المصدر: وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، World Military Expenditures and Arms Transfers 1995 (Washington, D.C. United States Covernment Printing Office 1996) table II.

ملاحظات: (أ) البيانات لغاية ١٩٩١ تشير إلى الاتحاد السوفياتي السابق؛ واعتبارا من عام ١٩٩٢ تشير إلى الاتحاد الروسي.

(ب) أكبر دول مستوردة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٤.

الجدول التاسع - ٢

شحنات الأسلحة إلى البلدان النامية من الموردين الرئيسيين[أ]

١٩٨٦-١٩٨٩ و ١٩٩٢-١٩٩٥

(أعداد الأسلحة)

فئة الأسلحة	١٩٨٦-١٩٨٩	١٩٩٢-١٩٩٥
الدبابات والمدافع الذاتية الحركة	٤ ٣٩٦	٢ ٤٨٥
المدفعية	٩ ٦٣٠	٤ ٩٤١
المركبات المدرعة	٧ ٣٢٧	٣ ٨٩١
طائرات القتال التي تفوق سرعتها سرعة الصوت	٩٤٤	٣٣٥
طائرات القتال التي تقل سرعتها عن سرعة الصوت	١٩٥	١٣٣
طائرات أخرى	٤٨٠	١٤٢
طائرات هليكوبتر	١ ٠١٢	٥١٣
قذائف سطح - جو	١٣ ٣٩٦	٥ ٤٦٣
سفن قتال سطحي	١٨٧	١٠٥
غواصات	١٨	١٢

المصادر: Richard F. Grimmett, Trends in Conventional Arms Transfers to the Third World by Major Supplier, 1982-1989 (Washington, D.C. Congressional Research Service, 19 June, 1990, table 3; Richard F. Grimmett, Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 1988-1995, Washington, D.C. Congressional Research Service, 15 August 1996.

(أ) الموردون الرئيسيون يشملون الاتحاد السوفياتي (١٩٨٦-١٩٨٩)، وجمهورية ألمانيا الاتحادية (١٩٨٦-١٩٨٩) وألمانيا (١٩٩٢-١٩٩٥)، وإيطاليا، والاتحاد الروسي (١٩٩٢-١٩٩٥)، وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وانعكس تغير الميزان السياسي العالمي أيضا في تغيرات حدثت في أنواع الأسلحة المتاجر بها. فقد قلت كثيرا الأعداد المتجر بها من منظومات الأسلحة الأكبر حجما، ومنها، مثلا، الطائرات المقاتلة والسفن الحربية والدبابات (الجدول التاسع - ٢). وحدث تحول نحو تطوير منظومات الأسلحة الأقدم استتبع شراء مكونات للأسلحة والمعرفة التقنية اللازمة. بيد أنه قد يكون من الصعب تتبع تلك المبيعات. وطرأ أيضا بعض النمو في مبيعات الأسلحة الأخف، وهي غالبا الأسلحة الأنسب للصراعات المحلية ولأنشطة الشرطة[٨]. وفضلا عن ذلك، زادت نسبيا أهمية جهات غير الدولة - مثل حركات التمرد والتنظيمات شبه العسكرية - بوصفها مشترية للأسلحة، وإن كان من الصعب للغاية الحصول

(٨) Jeffrey Boutwell, Michael T. Klare and Laura W. Reed, eds. Lethal Commerce: The Global Trade in Small Arms and Light Weapons (Cambridge, Messochustts, American Acadmy of Arts and Sciences, 1995).

على معلومات دقيقة وفي حينها عن تلك الأنشطة. ويبدو أن الأسواق السوداء للاتجار بالأسلحة قد زادت أهميتها لأسباب تعود، جزئيا، إلى زيادة المشترين الذين بخلاف الدول[٩].

سوق السلاح الناشئة

منذ عشرين عاما، اتسمت تجارة السلاح الدولية عموما بكونها ترتيبات بين حكومة وأخرى لنقل الأسلحة والمعدات في مقابل مدفوعات نقدية، تمول أحيانا من المعونات أو بقروض منخفضة الفائدة تقدمها الحكومة الموردة. وتعمل الشركات المنتجة مع الحكومات على ترتيب المبيعات والشحنات. بيد أنه نشأت على مر الزمن، مجموعة ترتيبات متنوعة زادت من تعقد تجارة الأسلحة وتولدت عنها قنوات جديدة لنقل الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية على السواء.

المنتجات المزدوجة الاستعمال

إن وجود منتجات وعمليات صناعية لها استخدامات مدنية وعسكرية معا، سواء بصورة مباشرة أو بإجراء تعديلات يسيرة عليها، يطرح إحدى المشاكل الصعبة في تحليل عمليات نقل الأسلحة وفي وضع السياسات والقواعد المتعلقة بمراقبة عمليات النقل العسكرية. ومن الأمثلة على الاستعمال المزدوج للسلع والخدمات هناك المركبات، بما فيها الطائرات والسفن، التي يمكن استخدامها كناقلات للجنود والإمدادات، ومنظومات الرادار والحواسيب، وعدد الآلات. وهناك بعض نظم الكترونيات الطيران التي يمكن استخدامها على الطائرات العسكرية والمدنية على السواء. ومن المجالات الأخرى المثيرة للقلق إمكانية التداخل بين البحوث المدنية في مجال الطاقة النووية وفي العمليات الكيميائية والبيولوجية، من ناحية، واستحداث أدوات للحرب النووية والكيميائية والبيولوجية، من ناحية أخرى.

وتؤدي التجارة في المنتجات المزدوجة الاستعمال إلى حساب قيمة صادرات الأسلحة بأقل من قيمتها الحقيقية. والذي يحدد تصنيف السلعة المصدرة بوصفها سلعة عسكرية هو طابع الكيان المشتري. فإذا قامت إحدى الوكالات المدنية بشراء منتج مزدوج الاستعمال، وحولته فيما بعد إلى منظمة عسكرية، بات من المحتمل أن يصنف هذا المنتج على أنه من الصادرات المدنية. وبالمثل، فإن رقائق الحاسوب التي يشتريها أحد مصنعي السلع المدنية، وتستخدم بعد ذلك في صنع معدات عسكرية لا ينظر إليها باعتبارها صادرات عسكرية.

وخلال الحرب الباردة، حاولت بلدان حلف شمال الأطلسي التحكم في صادرات السلع المزدوجة الاستعمال إلى الدول الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو. وأدى ذلك إلى عدد من المناقشات الحادة بعد أن أصبحت التكنولوجيات المدنية أكثر تطورا، وترتب على ذلك منع إعطاء تراخيص لتصدير سلع مدنية، مثل الحواسيب الشخصية وعدد الآلات، إلى البلدان الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو. وقد انضمت بلدان حلف شمال الأطلسي وبلدان منظمة معاهدة وارسو السابقة وبلدان لم تكن أعضاء في أي من الحلفين إلى المحاولات التي جرت مؤخرا لإنشاء نظام أوسع للرقابة على صادرات السلع المزدوجة الاستعمال ذات الحساسية العسكرية[١٠]. ولا تزال هناك خلافات في الرأي حول المنتجات التي

---

(٩) Michael Klare, "The arms trade in the 1990s: changing patterns, rising dangers", Third World Quarterly, vol. 17, No. 5 (1996), pp. 857-874P Aaron Darp, "The rise of black and gray markets", The Annals, vol. 535 (September 1994), pp. 175-189.

(١٠) United States Arms Control and Disarmament Agency, "The Wassenaar Arrangement on export controls for conventional and dual-use goods and technologies", December 1996.

يتعين تقييدها، ومن المحتمل حدوث صدامات مع الصانعين الذين يسعون إلى إيجاد أسواق للتصدير. وتواصل فرادى البلدان سياساتها المتعلقة بتقييد الصادرات بدرجات متفاوتة من النجاح(١١).

والأهمية المتزايدة للسلع المزدوجة الاستعمال تعكس التطور المتزايد، وفي حالات كثيرة تدهور التكاليف الحقيقية، للسلع والتكنولوجيات المدنية. ففي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، جرى تحويل الكثير من ضروب التطور التكنولوجي المتصلة بالحرب إلى "منتجات فرعية" لسلع الأسواق المدنية. وعلى سبيل المثال، فإن البحوث المتعلقة بالحواسيب وتطبيقات تكنولوجيا الحاسوب لقيت دعما كبيرا من البحث والتطوير العسكريين والمشتريات العسكرية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة(١٢). كما أن الطائرات النفاثة والرادار من نتاج البرامج العسكرية للحرب العالمية الثانية. وقد أشاد مهندسو الإنتاج في مصانع تويوتا بنظم الإنتاج التي انتهجتها الولايات المتحدة لإنتاج الطائرات أثناء الحرب العالمية الثانية بوصفها نموذجا لنظام الجرد السريع والذي أصبح أحد العناصر الأساسية لنظم الإنتاج اليابانية غير المترهلة(١٣).

والآن، وفي بلدان كثيرة، فإن "استمرار الإنتاج" أصبح أمرا هاما(١٤). فقد ساهم ارتفاع تكاليف التطوير، وطول الوقت اللازم للبدء، والصغر النسبي لأسواق السلع والخدمات العسكرية، واقتران ذلك بطلب المستعملين العسكريين النهائيين مواصلة إدخال التحسينات التقنية في النمو السريع لتكاليف الوحدات بالنسبة لكثير من المنتجات العسكرية. ولذلك، فإن تزايد التطور التقني لكثير من المنتجات والعمليات المدنية، وتزايد انخفاض تكاليفها، كان من شأنهما زيادة الإقبال على هذه المنتجات لأغراض الإنتاج الحربي. ويسوق بعض المحللين، صراحة، حجة مفادها أنه ينبغي للحكومات أن تعزز تطوير التكنولوجيات والمنتجات المزدوجة الاستعمال من أجل تهجين الصناعات الحربية والمدنية على السواء(١٥). وفي اليابان، دأبت الحكومة منذ وقت طويل على تعزيز استراتيجيات الاستخدام المزدوج من جانب المؤسسات(١٦). ومؤسسات الإنتاج الحربي اليابانية الرئيسية هي أيضا مؤسسات رائدة في مجال الصناعة التحويلية المدنية والصناعات عالية التكنولوجيا، ودخلت في عملية تهجين مكثفة بين الأنشطة المدنية والأنشطة الحربية. ودعمت فرنسا أيضا الاستخدامات المدنية والحربية للتكنولوجيا ولكن في مؤسسات مختلفة. ومن شأن الخطوات الحالية التي

---

(١١) Michael R. Gordon, "Russia buys IBM supercomputer despite U.S. export controls", New York Times, 25 February 1997.

(١٢) Kenneth Flamm, Creating the Computer: Government, Industry and Technology, (Washington, D.C., The Brookings Institution, 1988).

(١٣) Michael A. Cusumano, The Japanese Automobile Industry: Technology and Management at Nissan and Toyota, (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 1985), pp. 277-278.

(١٤) Jay Stowsky, "From spin-off to spin-on: redefining the military's role in American technology development", in Wayne Sandholz and others. The Highest Stakes: The Economic Foundations of the Next Security System, (New York, Oxford University Press, 1992).

(١٥) Jacques Gansler, Defense Conversion: Transforming the Arsenal of Democracy, (Cambridge, Massachusetts, The MIT Press, 1995).

(١٦) Masako Ikegami-Anderson, "Japan: a latent but large supplier of dual-use technology", in Arms Industry Limited, Herbert Wulf, ed. (Oxford, United Kingdom, Oxford University Press, 1993); Steven Vogel, "The power behind 'spin-ons': the military implications of Japan's commercial technology", in Wayne Sandholtz and others, The Highest Stakes: The Economic Foundations of the Next Security System (New York, Oxford University Press, 1992).

تقوم بها فرنسا صوب التحول إلى القطاع الخاص والترشيد في مجال الإنتاج الحربي أن يزيد من التداخل بين المنتجين الحربيين والمدنيين. وفي الولايات المتحدة، فإن النواتج الفرعية التي حصلت عليها الصناعات المدنية من الصناعات الحربية كانت لها أهميتها عقب الحرب العالمية الثانية، ولكن كلا من الإنتاج الحربي والإنتاج المدني أصبح مستقلا عن الآخر منذ ذلك الحين.

"عمليات المقاصة" التجارية

تحدث عمليات المقاصة التجارية حينما توافق الشركة الموردة، كشرط لبيع الأسلحة، على شراء سلع وخدمات في البلد المستورد. ويمكن أيضا لعمليات المقاصة أن تشمل التزاما بالتعاقد من الباطن على جزء من إنتاج منظومة الأسلحة في البلد المستورد. وتشمل هذه العمليات بصورة متزايدة عمليات شراء سلع وخدمات لا صلة لها بالأسلحة أو المعدات المباعة، بل وقد تشمل أيضا عمليات شراء سلع وخدمات مدنية محضة. وهذه الترتيبات هي بعض من أشكال "التجارة المكافئة"، وهي ممارسة يقصد بها مقابلة كل أو جزء من تكاليف الواردات بالصرف الأجنبي بما يعادله من حصائل الصرف الأجنبي. وقد جرت العادة على السعي إلى مثل هذه الترتيبات متى كانت للبلد المستورد فرص محدودة للحصول على الائتمانات الأجنبية (نتيجة لعبء الدين الأجنبي الباهظ، على سبيل المثال)، أو حينما يوفر عـــلاوات مقابل زيادة الصادرات (مثلا، حينما يواجه المصدرون صعوبات خاصة بهم).

وكان تزايد عمليات المقاصة في الأصل انعكاسا للمنافسة بين البائعين. وتتسم الصناعات الحربية عادة بالطاقة الفائضة. وتتحمل مؤسسات الإنتاج الحربي تكاليف ثابتة عالية، لا سيما في مجال البحث والتطوير. بيد أن ميزانيات الشراء المحدودة تجعل من الصعب على هذه المؤسسات توليد المبيعات المحلية الكافية في توزيع تكاليفها الثابتة على نحو من شأنه أن يتيح تخفيض الأسعار. ويشكل ذلك حافزا قويا لهذه المؤسسات لكي تبحث عن أسواق للتصدير كما أنه عامل من عوامل تنشيط السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز الصادرات الحربية. وقد سعت عدة حكومات بقوة إلى إيجاد أسواق صادرات لإنتاجها الحربي، من أجل توليد الدخول وللحد أيضا من تكلفة الوحدات بالنسبة لأسلحتها الذاتية[١٧].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات التكنولوجية الحديثة لا تحل غالبا محل الطاقة القائمة، بل تؤدي إلى إنشاء طاقة جديدة حيث تحد الضغوط السياسية المحلية من قدرة الحكومات على وقف خطوط الإنتاج[١٨]. وربما يكون هذا الاتجاه آخذا في التغير حيث اضطر البعض، نتيجة لانخفاض حجم الأسواق، إلى الاندماج، على الرغم من استمرار وجود طاقة فائضة كبيرة. وفي التسعينات، أدى تزايد قوة المشترين في سوق متقلصة، فضلا عن تزايد القدرات الإنتاجية في كثير من البلدان المشترية (حينما يتعلق الأمر بالتعاقد من الباطن) إلى زيادة تنشيط القيام بعمليات المقاصة.

ولكي يفي بائعو الأسلحة بالتزامات المقاصة التي تعهدوا بها، قاموا بدور الوسطاء وأشركوا شركات أخرى في الشراء داخل البلدان المستوردة. وفي مثل هذه الحالات، تجاوزت قيمة عمليات المقاصة في بعض الأحيان ١٠٠ في المائة من قيمة مبيعات الأسلحة[١٩].

---

(١٧) United States Congress, office of Technology Assessment, Global Arms Trade, (OTA-ISC-460) (Washington, D.C., United States Government Printing office, June 1991); William W. Keller, Arm in Arm: The Political Economy of the Global Arms Trade, (New York, Basic Books, 1995).

(١٨) Ann Markusen and others, The Rise of the Gunbelt: The Military Remapping of Industrial America, (New York, Oxford University Press, 1991), describe this process for the United States.

(١٩) Stephanie G. Neuman, "Coproduction, barter and countertrade: offsets in the international arms market", Orbis, vol. 29, No. 1 (Spring 1985), pp. 183-213; United States General Accounting office, Military Exports: Offset Demands Continue to Grow (GAO/NSIAD-96-65) (Washington, D.C., United States General Accounting office, 1996).

وعمليات المقاصة تزيد من صعوبة تبرير بيع الأسلحة استنادا إلى ما يحدثه ذلك البيع من تنشيط اقتصادي للصناعات الحربية في البلد المصدر، ثم، من خلال الآثار المضاعفة، في الاقتصادات المحلية والإقليمية[٢٠]. ومن ناحية أخرى، فإن اتفاقات المقاصة ليست دوما سهلة الإنفاذ. ولدى التصديق على عمليات المقاصة، لا يكون من الواضح دائما ما إذا كانت عملية شراء معينة هي عملية جديدة، أو تشكل عملية تحويل أو إعادة تصنيف لعملية كانت ستتم بأي حال من الأحوال. ولهذا السبب وغيره، فإن الالتزامات المتعلقة بعمليات المقاصة لا يجري الوفاء بها أو إنفاذها على نحو تام في أغلب الأحيان.

ترتيبات الإنتاج المشترك

تشتمل ترتيبات المقاصة غالبا على ترتيبات للتعاقد من الباطن وترتيبات للإنتاج المشترك. وفي السنوات الأخيرة شاعت مجموعة كبيرة من ترتيبات التعاون الدولية وأصبحت تشكل جانبا مهما من التدويل المتزايد للإنتاج العسكري[٢١]. وفيما مضى، اكتسب التعاقد من الباطن ومنح التراخيص أهمية لوجود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق كشريكين رئيسيين فيهما. وفي فترة التسعينات، تمثلت الجهات المرخص لها في الأغلب في طبقة منتجين ثالثة من دول العالم الثالث. وترتيبات الإنتاج المشترك تضم شركات من أكثر من بلد واحد تنتج سلاحا كان ينتج أصلا في بلد واحد. وفي سنوات الحرب الباردة كانت ترتيبات الإنتاج المشترك تحمل نبرات سياسية قوية واتجهت البلدان إلى توظيفها كوسيلة لضمان التشارك في الأسلحة وتقاسم المنافع الاقتصادية بين الحلفاء.

أما الاستحداث المشترك، وهو امتداد للإنتاج المشترك، فيتضمن تجميع الموارد والأنشطة الإنمائية في مشروع جديد. ويجري في هذا المجال أيضا استخدام صلات مختلفة للتعاون الطويل الأجل تشمل المشاريع المشتركة والترتيبات الأخرى لتقاسم المخاطرة. فثمة خصائص لصيقة بإنتاج السلاح، مثل ضخامة تكاليف الاستحداث وصغر حجم الأسواق وطول دورات الإنتاج، تدفع بالشركات إلى البحث عن جهات أخرى للتعاون معها في تحمل المخاطر. وقد تحقق الجانب الأكبر لنمو الترتيبات التعاونية بين الشركات العسكرية عقب التوسع في عقد ترتيبات مماثلة بين المنتجين المدنيين في بعض مجالات الانتاج التي من قبيل تصنيع الالكترونيات وهياكل الطائرات وتصنيع المحركات[٢٢].

---

(٢٠) William D. Hartung, Welfare for Weapons Dealers: The Hidden Costs of the Arms Trade, (New York, World Policy Institute of the New School for Social Research, 1996).

(٢١) David Gold, "The internationalization of military production", Peace Economics, Peace Science and Public Policy, vol. 1, No. 3 (1994), pp. 1-11; Richard A. Bitzinger, "Globalization in the post-Cold War defense industry: challenges and opportunities", paper prepared for the Council on Foreign Relations Study Group on Defense Industry. Globalization, Conversion and the Arms Trade, November 1996.

(٢٢) David Mowery, ed. International Collaborative Ventures in U.S. Manufacturing, (Cambridge, Massachusitts, Ballinger Publishing Company, 1988); Elisabeth Skons, "Western Europe: internationalization of the arms industry", in Arms Industry Limited, Herbert Wulf, ed. (Oxford, United Kingdom, Oxford University Press 1993)

الشكل التاسع - ٢

الاتفاقات الدولية للتعاون في مجال الأسلحة ١٩٦١-١٩٩٥
(عدد البرامج التي بدأت)

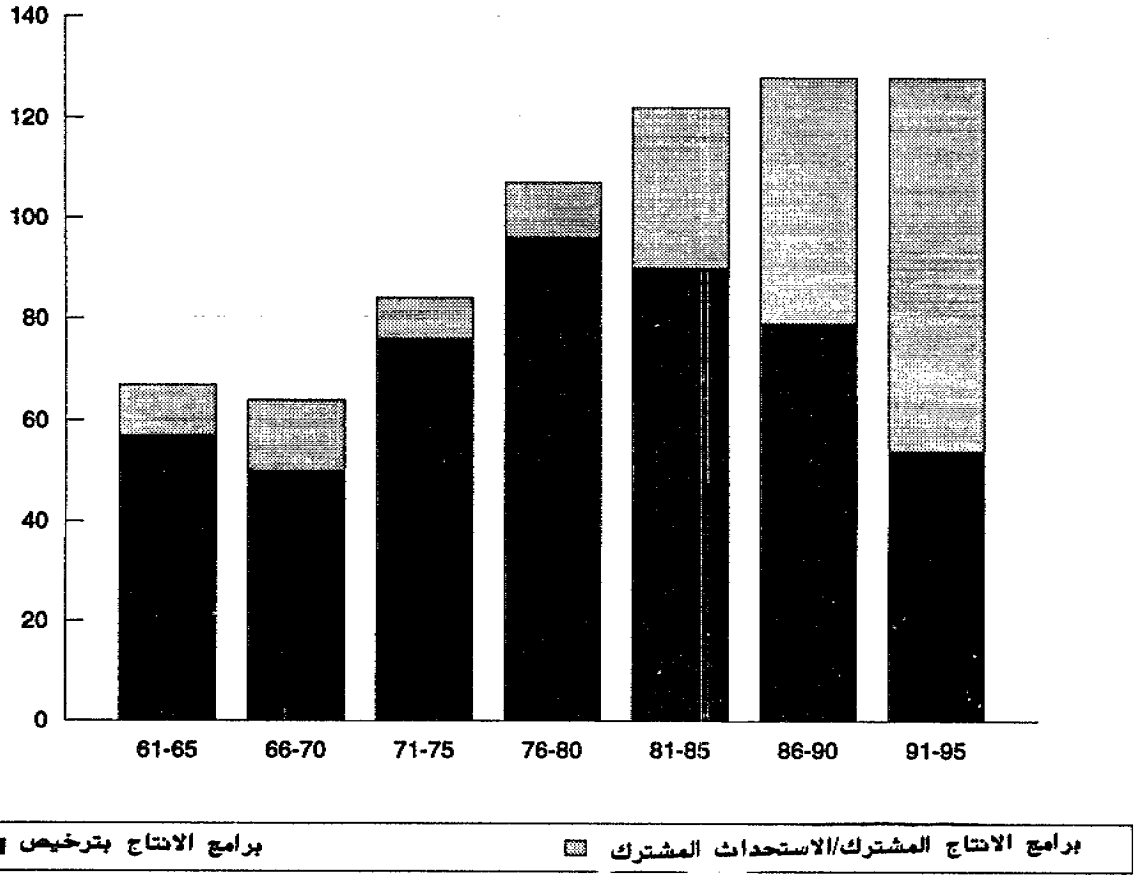

المصدر: Richard A. Bitzinger, Defense Budget Project Globalization Database.

وتؤدي السياسات الحكومية دورا كبيرا في صياغة ترتيبات التعاون بين المنتجين العسكريين. وفي عدد من الحالات قامت الحكومات بالتفاوض على هذه الترتيبات مع كبريات الشركات المنتجة للأسلحة كوسيلة لاكتساب مدخل إلى تكنولوجيات المنتجات المتقدمة والدراية الفنية الانتاجية من أجل تحفيز التنمية الصناعية في هذه البلدان ذاتها. وفي اليابان، تدخل ترتيبات التعاون المعقودة مع منتجي الطائرات المدنية والعسكرية في الولايات المتحدة كجزء من هذه الاستراتيجية، وتتماشى مع التأكيد الذي توليه اليابان لتطوير التكنولوجيات المزدوجة الغرض. وتعتبر الشركات اليابانية أكبر مقاولي الباطن لشركة بوينغ في إنتاج الطائرات المدنية، وهي أيضا شريك لشركة ماكدونيل دوغلاس في إنتاج الطائرات إف - ١٥ لسلاح الجو الياباني. وإضافة إلى ذلك، تطور اليابان طائرة مقاتلة جديدة كانت تعرف أصلا باسم إف إس إكس وأصبح اسمها الآن إف - ٢ في إطار اتفاق كبير لتقاسم التكنولوجيا مع الولايات المتحدة[٢٣].

كما، تطلعت البلدان الآسيوية النامية إلى التعاون الدولي كوسيلة لتحفيز صناعاتها العسكرية المحلية. وعلى سبيل المثال، تقوم جمهورية كوريا في إطار ترتيبات للإنتاج المشترك مع الولايات المتحدة بتطوير الطائرة المقاتلة إف - ١٦ وتأمل في الاستفادة من المعارف التي تكتسبها في تهيئة قيام صناعة وطنية للطائرات[٢٤]. وقامت الصين بتطوير العديد من منظومات الأسلحة على أساس تصميمات حصلت عليها من الاتحاد السوفياتي السابق[٢٥].

وحققت هذه الجهود درجات متفاوتة من النجاح. فالشركات اليابانية أصبحت منتجا معترفا به دوليا لبعض المكونات العسكرية، وباتت أيضا تلعب دورا مهما ومتناميا كمقاول من الباطن في تشييد الطائرات المدنية. ومع ذلك، ورغم الجهود التي بذلتها الشركات اليابانية على مدى عقود لتطوير صناعة محلية لإنتاج الطائرات، وتمكنها من تحقيق منجزات عديدة في أنشطة أخرى رفيعة التكنولوجيا. إلا أنها لا تزال عاجزة عن المنافسة الدولية في مجال إنتاج الطائرات، سواء المدنية أو الحربية[٢٦] ويعزى ذلك جزئيا إلى المصاعب المرتبطة بملاحقة صناعة تتطور معاييرها التكنولوجية بسرعة. فمن الصعب اكتساب قدرة على دمج مجموعة كبيرة من التكنولوجيات سريعة التغيير في منتج

---

(٢٣) Michael J. Green, Arming Japan: Defense Production, Alliance Politics and the Postwar Search for Autonomy, (New York, Columbia University Press, 1995). The United States has apparently not received all of the technology that it hoped to acquire in the FSX/F-2 project (see United States General Accounting Office, U.S.-Japan Fighter Aircraft: Agreement on F-2 Production, (GAO/NSIAD-97-76) (Washington, D.C., United States General Accounting Office, February 1997).

(٢٤) Michael Micham, "South Korean manufacturers make F-16 their star", Aviation Week & Space Technology, 14 October 1996

(٢٥) Bates Gill and Taeho Kim, China's Arms Acquisition From Abroad: A Quest for "Superb and Secret Weapons" Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) Research Report No. 11, (Oxford, United Kingdom Oxford University Press, 1995).

(٢٦) Green, op. cit., pp. 154-156; Michiyo Nakamoto, "Japan abamdons hope of flying solo", Financial Times, 10 January 1997.

واحد، وهو السبب الذي يساعد أيضا على تفسير نزوع هذه الخطوط الإنتاجية إلى الخضوع لهيمنة عدد قليل من الشركات[٢٧].

ومع ذلك، يقف نمو ترتيبات المقاصة والترتيبات التعاونية شاهدا على التغييرات المهمة الحاصلة في سوق الأسلحة. فمبيعات الأسلحة باتت تقترن بشكل متزايد بنقل للتكنولوجيا أميل إلى نشر قدرة إنتاج الأسلحة بين عدد أكبر من البلدان. وهو ما يؤدي إلى مفارقة، تتمثل في اقتران الانخفاض الكبير في مبيعات الأسلحة العالمية بانتشار القدرة على إنتاج الأسلحة والمعدات.

مستقبل تجارة السلاح

من غير المرجح أن تصل التجارة الدولية في الأسلحة في المستقبل المنظور إلى المستويات التي بلغتها في سنوات الحرب الباردة وإن لاحت بوادر تشير إلى إمكانية توسعها في السنوات المقبلة. والسبب الأكبر لعدم التيقن في هذا المجال مرجعه إلى العلاقات السياسية بين الدول وتصوراتها الوطنية بشأن احتياجاتها الأمنية. ومن المحتمل أن يؤدي اشتعال حالات الصراع وعودة الحالات التي يجري تخفيف حدتها إلى التدهور والانتكاس إلى التسبب في زيادة نقل الأسلحة. ومن الممكن أيضا أن ينشأ سباق تسلح إقليمي حيث يتيسر لبعض البلدان التي تتوفر لها موارد محلية إتمام مشتريات ضخمة من الأسلحة، بينما يرى بعضها الآخر أن أمنه بات محل تهديد.

ومن المرجح بالنسبة لكبريات البلدان المنتجة والموردة للأسلحة أن تعمل على زيادة استحداث منظومات جديدة تحل محل مجموعات الأسلحة الحالية القائمة على تكنولوجيا أقدم. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يجري استحداث ثلاثة طرازات من الطائرات المقاتلة كإحلال محتمل لمنظومات حقبة السبعينات. وعلاوة على ذلك، يؤدي التأكيد المتزايد الذي يولى للمنظومات الهجومية والدفاعية القائمة على المعلومات إلى تشجيع استحداث تكنولوجيات للارتقاء بالمنظومات القائمة واستنباط منظومات جديدة[٢٨]. ومن الممكن أن يؤدي استحداث أسلحة جديدة إلى مضاعفة الضغوط من أجل التصدير لتحقيق سعي الشركات والحكومات إلى توزيع تكاليف استحداثها. والحاصل فعلا أن احتمال التصدير يؤخذ بعين الاعتبار عادة عند إسقاط ناتج البرنامج وتكاليف الوحدة. وهو ما يعني التعرف على المشترين المحتملين وتقييم احتياجاتهم وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بمواصفات المنظومة وهي في مرحلة البحث والاستحداث. ورغم إدخال منظومات جديدة إلى مجال الانتاج، يجري الإبقاء أحيانا على مرافق الإنتاج القديمة مفتوحة من أجل الإنتاج لأغراض التصدير.

وقد أدى انخفاض الإنفاق العسكري في عدد من البلدان إلى بعض الترشيد في مجال الإنتاج العسكري. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، أدت الطفرة في دمج واقتناء الشركات إلى تقليل عدد كبار منتجي الأسلحة والتخلص من بعض الطاقات، رغم وجود إمكانيات كبيرة للتوسع فيها[٢٩]. ومع ذلك، لا يزال غير واضح إن كان وجود الصناعة الأكثر تركيزا يمكن أن يكفل قدرا أكبر من النجاح في احتواء تكاليف الاستحداث. وثمة اندماج مطلوب تحقيقه بين منتجي الأسلحة الدفاعية في أوروبا الغربية لم ينجز بعد، رغم اتخاذ بعض الحكومات خطوات في هذا

---

(٢٧) Gansler, op. cit.

(٢٨) W. Seth Carus, "Military technology and the arms trade: changes and their impact". The Annals, vol. 535 (September 1994), pp. 163-174.

(٢٩) Jeff Cole, "Defense consolidation rushes toward an era of only 3 or 4 giants", Wall Street Journal, 6 December 1996; "Lockheed to close 8 plants", New York Times, 19 November 1996; Anthony L. Velocci, Jr., "U.S. industry poised for further realignment", Aviation Week & Space Technology, 23/30 December 1996.

الاتجاه[٣٠]. وقد بدأت ملامح شركات الإنتاج العسكري الروسية في الظهور في خضم إعادة الهيكلة التي يجتازها هذا البلد، ومن المرجح في حالة عدم حدوث نمو قوي في الأسواق المحلية المدنية والعسكرية أن تتجه هذه الشركات إلى التصدير بشكل مكثف[٣١].

وعندما توجد احتمالات مهمة للتحول عن الانتاج العسكري تخف الضغوط على زيادة الصادرات. وباستطاعة الحكومات أن تتخذ تدابير فعالة لتقليل الطاقات والتحكم في التكاليف، إلا أن الفشل في تحويل الشركات العسكرية إلى الإنتاج المدني يحد من الخيارات المتاحة لها ولا يبقى أمامها إلا السعي إلى أسواق التصدير أو تضييق نطاق عملياتها.

وعلى النقيض من ذلك، يتزايد في البلدان النامية عدد الشركات التي باتت تحوز القدرة على المنافسة في الأسواق العسكرية العالمية، ولا سيما في مجال الالكترونيات والاتصالات وتصنيع المكونات التكميلية. ويؤدي التركيز الحاصل في الآونة الأخيرة على نظم المعلومات إلى زيادة الطلب على تطوير وتكييف منصات الأسلحة، وفي سياق ذلك تتأهب هذه الشركات للحصول على نصيب مهم من هذه الأعمال. وفي أحوال كهذه يؤدي تحويل التكنولوجيا ومهارات الأعمال من الأنشطة المدنية إلى هذا النشاط إلى زيادة قدرات الشركات المعنية بالأمر كمنافس قوي في بعض الأسواق العسكرية.

وقد جرى التعويض جزئيا عن انخفاض حجم التجارة الدولية في الأسلحة بتوسيع نطاق السوق سواء من ناحية عدد المنتجات أو عدد البلدان المشاركة كموردين ومصدرين. وأدى نقل التكنولوجيا سواء في صورته المباشرة أو عن طريق التجارة في السلع المزدوجة الغرض إلى تعزيز انتشار قدرات إنتاج الأسلحة. إلا أن تزايد العولمة في تجارة الأسلحة المعقدة، إن لم نقل الأكثر تقدما، يزيد إمكانية نشوب الصراعات المسلحة في حالات التوتر السياسي. وبينما يشير النمط الراهن للتجارة الدولية في الأسلحة إلى الانخفاض الشديد في حجم هذه التجارة فإنها لا تزال تشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في العالم.

---

(٣٠) Michael Brzoska, Peter Wilke and Herbert Wulf, "The changing civil-military production mix in Western Europe's defense industry", Paper prepared for Council on Foreign Relations Study Group on Defense Industry Globalization, Conversion and the Arms Trade, October 1996.

(٣١) Clifford G. Gaddy, The Price of the Past: Russia's Struggle with the Legacy of a Militarized Economy. (Washington, D.C., The Brookings Institution, 1996), pp. 174-175; International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1996/97 (London, Oxford University Press for the Internationa Institute for Strategic Studies, 1996), pp. 275-276.

الفصل العاشر

السفر الدولي: بُعد حيوي من أبعاد التكامل العالمي

كان من بين المواضيع البارزة التي تناولتها الكتابات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية على مدى العقد الماضي، موضوع التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي. وأبرز بعض المحللين الترابط الوثيق القائم بين الأسواق المالية ووجود بورصة للعملات الأجنبية يصل حجمها إلى تريليون دولار في اليوم والقدرة المتزايدة لبعض الاقتصادات "السوقية الناشئة" على استغلال التجميع الضخم للتمويل الأجنبي. وركز محللون آخرون على الدور المتزايد الذي يؤديه الاتجار في السلع والخدمات في الاقتصادات، بعد سقوط الحواجز التجارية وقيام الشركات عبر الوطنية بتنويع مواقع انتاجها وأسواقها. ويجمل هذا الفصل التطورات التي يشهدها قطاع آخر من قطاعات التجارة الدولية، هو السفر الدولي. وهو قطاع ينمو بسرعة مدفوعا بارتفاع فائض الدخول وانخفاض التكاليف الفعلية وازدياد سرعة الاتصال والمواصلات، كما أن له أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لبعض البلدان.

ويمثل السفر الدولي فئة فريدة من فئات التجارة الدولية. فبدلا من تبادل السلع بين سكان بلدين، يتطلب السفر الدولي التواجد البدني لأحد سكان بلد ما في بلد آخر. ويصل المسافرون إلى البلد الأجنبي لسبب من عدة أسباب. لكن اقامتهم تكون مؤقتة وقصيرة في المعتاد. وتشكل السلع والخدمات التي يستهلكونها أثناء وجودهم في البلد المضيف، في جوهرها، فئة التجارة التي يطلق عليها اسم "السفر" للأغراض الاحصائية (انظر الإطار العاشر - ١). ويتناول هذا الفصل التطورات في مجال السفر الدولي على النحو الذي تصوره هذه البيانات المسجلة. ولكن يبدو أن قيمة السفر في حد ذاته، وخاصة السفر السياحي، تفوق بكثير قيمة النفقات المسجلة، خاصة إذا أخذ في الحسبان ما ينشأ عنه من تزايد تقدير الشعوب والثقافات الأجنبية.

الإطار العاشر - ١

السفر الدولي: المسائل المتعلقة بالتعريف والقياس

يخضع إجراء أي دراسة وضعية للسفر الدولي لمدى توافر البيانات وجودتها وقابليتها للمقارنة. ويمكن أن تتسبب أوجه القصور في المفاهيم ومنهجيات البيانات والاختلافات بين المصادر الوطنية الأصلية وغير ذلك من المشاكل الناشئة عن الطابع الخاص للسفر الدولي في حد ذاته في تناقضات في تفسير البيانات.

وفي هذا الفصل تستمد البيانات من مصدرين رئيسيين هما: "الحولية الإحصائية لموازين المدفوعات"، التي يعدها صندوق النقد الدولي، فيما يتعلق ببيانات ايرادات السفر الدولي ومصروفاته، "وحولية احصائيات السياحة"، التي تعدها المنظمة العالمية للسياحة، فيما يتعلق ببيانات عدد السائحين الدوليين الوافدين. وتستخدم بشكل غالب تعاريف صندوق النقد الدولي وبياناته، لأنها تشمل مزيدا من البلدان ولأنها ترد معبرا عنها بقيم الإنفاق. ويعرف صندوق النقد الدولي المسافرين الدوليين بأنهم الأفراد الذين يمكثون أقل من عام في بلد ليسوا من المقيمين فيه. وتشمل مصروفات السفر جميع السلع والخدمات التي استخدمها المسافرون شخصيا أثناء إقامتهم في بلد أجنبي. ولا تشمل مصروفات المواصلات الدولية. والسفر مقسم إلى فئتين: فئة السفر لأغراض عملية وفئة السفر لأغراض شخصية[أ]. والسفر لأغراض شخصية يضم الاجازات والأنشطة الترفيهية والثقافية وزيارات الأقارب والأصدقاء والحج والشعائر الدينية والسفر لأسباب متصلة بالتعليم وبالصحة.

ويتطابق مفهوم صندوق النقد الدولي على وجه العموم مع مفهوم الزائر الدولي الوارد في توصية المنظمة العالمية للسياحة، باستثناء ما يلي:

(أ) تستبعد المنظمة العالمية للسياحة العمال الموسميين[ب] وعمال الحدود؛

(ب) تستبعد المنظمة العالمية للسياحة الطلاب والمرضى المسافرين للعلاج الطبي الذين يذهبون إلى الخارج لمدة تجاوز السنة؛

(ج) تدرج المنظمة العالمية للسياحة مصروفات المواصلات التي يدفعها زوار غير مقيمين لشركات نقل مقيمة والتي يدفعها زوار مقيمون لشركات نقل غير مقيمة. وقد عولج هذا التناقض بفصل نقل المسافرين عن إيرادات السياحة الدولية في احصائيات المنظمة العالمية للسياحة.

وحتى في حالة استخدام التعاريف الدولية، تعتمد إمكانية مقارنة البيانات ومدى دقتها واكتمالها على المنهجيات المحددة المستخدمة في جمع البيانات. وتتبع ثلاث طرق عند جمع بيانات عن القيم. وأكثر هذه الطرق شيوعا يعتمد على التقارير المصرفية عن معاملات النقد الأجنبي (المصنفة حسب الغرض). لكن بعض هذه المعاملات لا ترد في التقارير المصرفية كما أن المعاملات المدرجة لا تتعلق كلها بالضرورة بإنفاق متصل بالسفر في البلد المبلغ عن البيانات. ولا يمكن الوثوق إلى حد كبير في المعلومات المستخلصة بهذه الطريقة في الحالات التي لا يوجد فيها نظام فعال لمراقبة صرف العملات. وتنطوي الطريقة الثانية على مسح يشمل عينة من المسافرين عند نقاط عبور الحدود، وهي طريقة لا تتبع إلا في عدد قليل من البلدان. وهي توفر معلومات مفصلة ويعتد بها بقدر أكبر، ولكنها مكلفة. أما الطريقة الثالثة، فهي مزيج من هاتين الطريقتين؛ ولا يتبعها سوى عدد من البلدان ضئيل للغاية.

(أ) ابتكر هذا التقسيم ليكون متسقا مع معالجة حسابات الدخل في نظام الحسابات القومية، حيث يدرج السفر لغرض عملي في استهلاك المنتجين الوسيط في حين يدرج السفر لغرض شخصي في الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

وتتباين الطرق المستخدمة في جمع بيانات عن عدد السواح الدوليين الوافدين تباينا شديدا فيما بين البلدان. فالإحصائيات تجمع عن طريق نقاط مراقبة الهجرة على الحدود أو بإجراء مسوح دورية تفصيلية أو عند التسجيل في أماكن الإقامة. ومعظم البلدان يجمع البيانات عن السواح الوافدين على الحدود. ومع تقدم التكامل الإقليمي (مثلما هي الحالة في الاتحاد الأوروبي)، ستتحول البيانات بإطراد إلى مادة لا يعتد بها، وبات من المتوقع أن تستخدم على نطاق أوسع أساليب المسح. وتنطوي البيانات المستخلصة من التسجيل في أماكن الإقامة على قدر من عدم التيقن، بسبب الإبلاغ الناقص. وعلاوة على ذلك، قد تحدث أخطاء نتيجة لتنقل الزوار بين أماكن الإقامة في البلد ذاته، ولعدم الإبلاغ عن الزوار المقيمين في أماكن إقامة غير تجارية.

ويمكن أيضا أن يختلف مدى الشمول من بلد إلى آخر بسبب اتساع نطاق السلع والخدمات التي يستهلكها المسافرون. ويمكن أن تؤثر تغيرات أسعار الصرف على قيم البيانات، لأنه يجري الإبلاغ عن البيانات معبرا عنها بدولارات الولايات المتحدة. وفي البعض من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تمارس الرقابة على صرف العملات الأجنبية، يوجد اتجاه إلى الابلاغ الناقص عن المصروفات. وأيضا يشكل وجود اقتصاد سياحي سري وجولات تشمل مجموعات متعددة من البلدان سببين لعدم التيقن من البيانات.

وهكذا، فإنه رغم استخدام المفهوم ذاته، يمكن أن توجد درجات متفاوتة من الاختلاف بين البيانات التي يبلغ عنها كل بلد على حدة؛ وقد لا يكون من الممكن مقارنة البيانات بالمعنى الدقيق للكلمة. وليس من غير المألوف أن توجد فروق ضخمة على الصعيد الثنائي. وأحيانا يكون الاختلاف الثنائي كبيرا، لدرجة تصل إلى ٥٠ في المائة[ج]. ومع ذلك، فإن التناقض على النطاق العالمي بين الجانبين الدائن والمدين في السفر الدولي أقل بكثير منه في العناصر الأخرى التي تؤلف حساب التجارة غير المنظورة[د]. وبلغ الفرق العالمي فيما يتعلق بالسفر ٢٣,٦ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٥، أي ما يوازي ٦,١ في المائة من مجموع ايرادات السفر العالمية، وذلك بالمقارنة بـ ٢٤ في المائة بالنسبة للمواصلات و ١٠,٥ في المائة بالنسبة للدخل، وهما عنصران أساسيان في حساب التجارة غير المنظورة.

ورغم التحفظات المبداة بشأن المفاهيم ومنهجية جمع البيانات، يبدو أن الأرقام المنشورة تشير إلى اتجاهات عامة وأنه يمكن استخدامها في تحليل الأنماط المتغيرة على مدى الوقت طالما أن المنهجية لم تتغير.

(ج) انظر "D. Choi, and V. Singh Preliminary results of the development of service trade matrices"، ورقة مقدمة في الاجتماع الربيعي لمشروع "لينك"، مستنسخة بالاستنسل، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

(د) انظر منشور البنك الدولي المعنون "Report on the World Current Account Discrpancy"، "Washington, D.C., IMF، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.

اتجاهات في السفر الدولي

زادت إيرادات السفر الدولي أثناء الربع الماضي من القرن بنسبة ١٢,٥ في المائة سنويا بقيمة الدولار الجارية[١] (انظر الجدول عاشرا - ١)، وكان ذلك بأسرع كثيرا من الـ ٩,٧ في المائة التي حققها الناتج العالمي في الفترة نفسها. وفي كثير من البلدان، يعترف باطراد، بصناعة السفر كقطاع استراتيجي لكسب العملات الأجنبية، وتنويع قاعدة الصادرات، وتوليد العمالة، وتقليص الاختلالات الإقليمية.

وفي عام ١٩٩٦، بلغت إيرادات السفر الدولي ٣٨٩,٤ بليون دولار[٢]، نصيب الاقتصادات المتقدمة النمو منها نحو الثلاثة أرباع ونصيب الاقتصادات النامية معظم الباقي (الجدول عاشرا - ١). وقد تجاوز هذا المبلغ القيمة المقدرة لمجموع صادرات العالم من النفط (٣٣٠ بليون دولار[٣] في السنة نفسها. ويقدر أن صناعة السياحة في العالم قد ولدت إيرادات مجموعها ٣,٦ تريليون دولار، المعادلة لـ ١٠,٧ في المائة من الناتج العالمي، واستخدمت ٢٥٥ مليون شخص في جميع أنحاء العالم في عام ١٩٩٦[٤].

وباستثناء النكسات الطفيفة التي حدثت في مطلع الثمانينات وفي عام ١٩٩٣، واصلت إيرادات السفر في العالم النمو دون انقطاع أثناء الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٥. وأبدت الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية، على السواء، اتجاهات مماثلة بوجه عام في إيرادات السفر الدولي أثناء تلك الفترة (انظر الشكل العاشر - ١)، بالرغم من أن متوسط معدل النمو في الاقتصادات النامية كان أعلى من سميه في الاقتصادات المتقدمة النمو بنحو ١,٥ نقطة مئوية[٥]. وبعد انخفاض معتدل في مطلع الثمانينات، زادت إيرادات السفر في الاقتصادات المتقدمة النمو زيادة سريعة في النصف الثاني من الثمانينات استجابة للتوسع المديد في الاقتصاد العالمي والانخفاض الحاد في أجور النقل الجوي الحقيقية. بيد أن معدلات النمو في البلدان المتقدمة النمو انخفضت في النصف الأول من التسعينات انخفاضا شديدا وأظهرت تقلبات سنوية كبرى. وكان هذا التباطؤ أكثر وضوحا مما في الاقتصادات النامية، ولم يكن ذلك مجرد تعبير عن اتجاه نزولي دوري وعن آثار حرب الخليج في عام ١٩٩١ وإنما أيضا عما يخلفه ما يسمى آثار السقف (التي من قبيل الحد الأقصى لاستحقاقات الإجازة السنوية المدفوعة) وتحول السواح إلى الوجهات الأقدر على المنافسة في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

---

(١) يتألف "العالم" هنا من ١١٠ بلدان، هي البلدان التي توجد عنها مجموعة كاملة من البيانات المتعلقة بالسفر الدولي للفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٥ في مختلف طبعات "الحولية الإحصائية لموازين المدفوعات" الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF Balance of Payments statistics Yearbook).

(٢) وفقا للمنظمة العالمية للسياحة التي لديها تغطية للاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، كان هذا الرقم ٤٢٣ بليون دولار في عام ١٩٩٦.

(٣) وضع هذا التقدير بالاستناد إلى مختلف أعداد "النشرة الإحصائية السنوية" لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC Annual Statistical Bulletin).

(٤) انظر "تقرير السفر والسياحة، ١٩٩٦/١٩٩٧"، المجلس العالمي للسفر والسياحة 1996/7 (WTTC Travel & Tourism Report (London, 1996)). وهذا الرقم العائد على العمالة في مجال السفر/السياحة لا يشمل مجرد الوظائف في صناعات خدمات السفر التقليدية، كالخطوط الجوية والفنادق والمطاعم، بل يشمل أيضا الوظائف في خدمات السفر الحكومية، وبناء المرافق السياحية، وصناعة السلع التي يستهلكها السواح.

(٥) من حيث السواح الوافدين، كان معدل النمو في الاقتصادات النامية أسرع كثيرا منه في الاقتصادات المتقدمة النمو، مسجلا ٥,٩ في المائة سنويا مقابل ٣,٩ في المائة سنويا خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٤.

الجدول عاشرا - ١ - إيرادات السفر الدولي حسب المنطقة، ١٩٧٠-١٩٧٦
(ببلايين الدولارات)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
العالم	١٩,٢	٩٤,٩	٢٤٧,٤	٣٢١,٢	٣٦١,٩	٣٨٩,٤[أ]
الاقتصادات المتقدمة النمو	١٥,٠	٧٢,٨	١٩٢,٨	٢٣٧,٤	٢٦٤,٢	..
الاقتصادات النامية ومنها:	٤,٠	٢١,٥	٥٤,١	٨٣,٢	٩٦,٩	..
أمريكا اللاتينية	١,٤	٦,٧	١٢,٩	١٧,١	١٧,٦	..
أفريقيا	١,٣	٤,١	٧,٠	٨,٩	١٠,٤	..
غربي آسيا	٠,٣	٢,٢	٦,٥	٩,٧	١١,١	..
الصين	٠,٠٤	٠,٦٢	٢,٢	٧,٣	٨,٧	..
شرقي وجنوبي آسيا	٠,٩	٧,٨	٢٥,٤	٤٠,٣	٤٩,١	..
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٠,٢	٠,٥٦	٠,٤٦	٠,٥٦	٠,٨٤	..

المصدر: الأمم المتحدة، بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للسياحة (عينة من ١١٠ بلدان).

(أ) تقدير يستند إلى بيانات المنظمة العالمية للسياحة.

الشكل العاشر - ١ - إيرادات السفر في العالم، ١٩٧٥-١٩٩٥

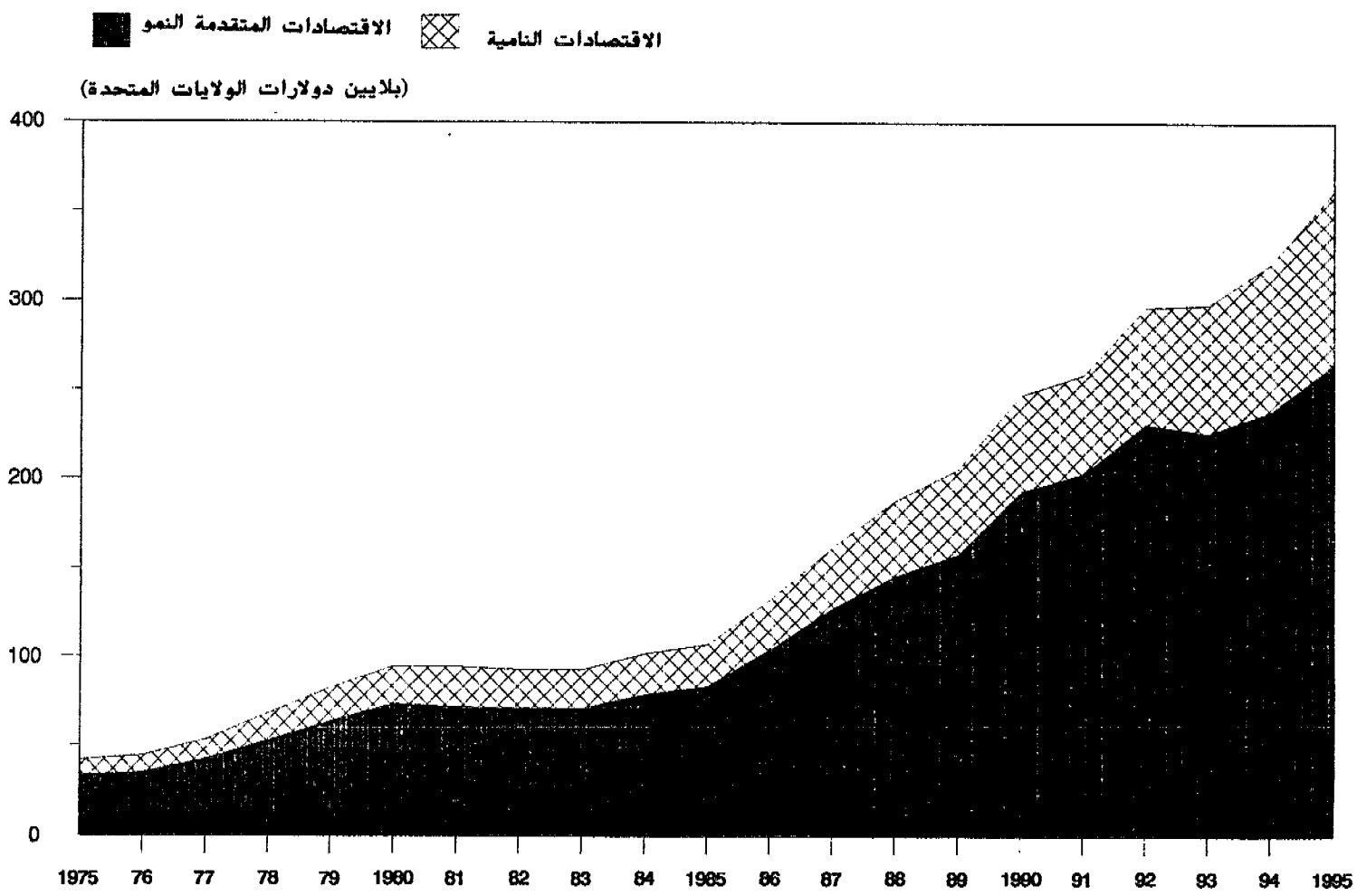

المصدر: الأمم المتحدة، بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للسياحة (عينة من ١١٠ بلدان).

وأبدت إيرادات السفر في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية تقلبات شديدة واتجاهات مختلفة، وبذلك كانت تعكس جزئيا حالات البلبلة السياسية. ومنذ بداية هذا العقد، أبدت إيرادات السفر في عدد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية اتجاها صعوديا قويا بالمقارنة بالاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية. وزادت إيرادات السفر الإجمالية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وفقا لإحصائيات المنظمة العالمية للسياحة[٦]، بنسبة ٣١ في المائة سنويا أثناء الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤. وعندما خففت القيود المفروضة على معابر الحدود، أخذ السواح الآتون من بلدان الاقتصادات المتقدمة النمو يخضعون باطراد لإغراء الكثير من مفاتن هذه البلدان التي تعتبر، عموما، جديدة بالنسبة لهم. وتتمتع هذه البلدان بمزايا تنافسية تتمثل في انخفاض الأسعار، والقرب من البلدان الأوروبية ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، والتراث التاريخي، والروابط الإثنية مع كثير من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو. وهي آخذة في البروز بوصفها مقاصد تنافسية رئيسية، وذلك بتنمية هذه الأسواق الملائمة.

ومن بين الاقتصادات المتقدمة النمو، شهدت إيرادات السفر في استراليا ونيوزيلندا الزيادات الأسرع على الإطلاق، حيث بلغ متوسط النمو السنوي ١٦,٨ و ١٧,٩ في المائة، على التوالي، في أثناء الفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠. وقد استفادتا أكثر ما استفادتا من صعود مفاجئ في تدفقات السواح الوافدين من اليابان والبلدان الآسيوية ذات الاقتصادات المزدهرة. وبحلول عام ١٩٩٥، تجاوزت إيرادات السفر لديهما ١٠ في المائة من صادراتهما من البضائع. وفي حالة استراليا، تجاوزت صادرات السفر في عام ١٩٩٥ أكبر بنود صادراتها من السلع الأساسية، وهي خامات المعادن والصوف. كما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية وأيسلندا ومالطة نموا ملحوظا في إيرادات السفر يفوق ما تحقق في المتوسط الاقتصادات المتقدمة النمو أثناء هذه الفترة، في حين شهدت كندا ومعظم الاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى ذات العملات القوية نموا أقل من المتوسط.

وقد تأتي معظم النمو في إيرادات السفر في الاقتصادات النامية من الصين، وشرق آسيا وجنوبها وغربها. وكانت هناك اختلافات كبرى في الأداء فيما بين البلدان النامية كل على إنفراد، إذ تراوحت نسبة النمو بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥ بين ١ في المائة سنويا في غابون و ٣١,٤ في المائة سنويا في إندونيسيا. وبوجه عام، مالت ثلاث فئات من البلدان النامية إلى إبداء نمو شديد، هي: البلدان ذات الموارد السياحية الطبيعية الجيدة التي اتبعت سياسات سياحية نشيطة؛ والبلدان التي اجتازت التحول السريع نحو التصنيع وحررت اقتصاداتها؛ والبلدان التي ولدت تدفقات كبرى من العمال المهاجرين والمغتربين في الماضي القريب.

وسجلت بعض الاقتصادات النشيطة في آسيا نموا سنويا بنسب تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة في إيرادات السفر في النصف الثاني من الثمانينات. وقد شجع على السفر داخل المنطقة سرعة نمو الدخل، وزيادة تحرير السفر داخل المنطقة الإقليمية، وزيادة وقت الفراغ، ونشاط التجارة والاستثمار. وكان من العناصر الهامة كذلك توفر الرحلات الجماعية المنخفضة التكلفة وتدابير الترويج الحكومية (التي من قبيل تشجيع الاستثمار السياحي واستهلال العمل بما يسمى "سنوات الزيارة"). وفي حالة الصين، تضاعفت إيرادات السفر بأكثر من عشرة أمثال في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥. وقد أصبحت ثاني الكاسبين، (بعد هونغ كونغ)، فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٩٥. وبلغت إيرادات هذين الاقتصادين معا ١٨,٣ بليون دولار، أي ما يقارب إيرادات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وإيرادات السفر في كثير من الاقتصادات النامية، باستثناء عدد من المواقع المفضلة الحسنة التجهيز، تعتبر صغيرة بالنسبة لإمكاناتها، مع وجود كثير من الإمكانيات التي يوفرها الجمال الطبيعي والتراث الغني الذي لا يزال لم يُمس. وقد أدى عدم كفاية أماكن الإقامة ورداءة النقل إلى تقييد تنمية السياحة في هذه الاقتصادات.

---

(٦) تغطي هذه الإحصائيات من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية عددا أكبر من العدد الذي تغطيه بيانات صندوق النقد الدولي.

وفي عدد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل الاتحاد الروسي، والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، كان نمو إيرادات السفر، بالرغم من انخفاض قاعدته، ملفتا للنظر بشدة، إذ تراوحت نسبته بين ٣٥ و ٥٠ في المائة سنويا في النصف الأول من هذا العقد. وقد بدت تقلبات شديدة في بلدان أخرى، ولا سيما البلدان التي سادها نوع من البلبلة السياسية مثل بلغاريا ورومانيا. وبحلول عام ١٩٩٤، كان الاتحاد الروسي وبولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا من أكبر الكاسبين الخمسين في العالم، بينما لم يكن أي من هذه البلدان مدرجا في هذه القائمة في عام ١٩٨٠. وبلغت إيرادات هذه البلدان الأربعة مجتمعة ١٠,٧ بلايين دولار في عام ١٩٩٤، أي أقل من إيرادات النمسا التي بلغت ١٣,١ بليون دولار، في حين بلغ عدد السواح الوافدين إلى هنغاريا وحدها ٢١,٤ مليون سائح، وهو أكثر من عدد الوافدين إلى النمسا البالغ ١٧,٩ مليون سائح.

وتعاني جميع هذه البلدان عمليا من عدم كفاية أماكن الإقامة والهياكل الأساسية نتيجة انخفاض الاستثمار في مرافق السياحة على مدى عقود. وهذا هو أحد العوامل التي توضح انخفاض متوسط نصيب السائح من الإيرادات. وفي عام ١٩٩٤، بلغ هذا الرقم ٦٦,٧ دولارا بالنسبة لهنغاريا بالمقارنة بـ ٧٣٥,٤ دولار بالنسبة للنمسا. والمشاريع المشتركة مع السلاسل الأجنبية تعتبر بصورة متزايدة أداة رئيسية لإزالة الاختناقات في أماكن الإقامة والخدمات العالية الجودة، إلا أن تهيئة البيئة التنظيمية اللازمة لا تزال تحدث ببطء. بيد أن اشتراك القطاع الخاص في بعض البلدان في الصناعات السياحية قد تقدم إلى مدى بعيد.

وإذ يتجلى في الاقتصادات المتقدمة النمو تباطؤ النمو بالمقارنة بالمتوسط العالمي، فقد انخفض نصيبها العالمي من إيرادات السفر بنسبة ٦ نقاط مئوية في أثناء السنوات الـ ٢٥ الماضية، بينما ارتفع نصيب الاقتصادات النامية بقدر مماثل[٧] (انظر الشكل العاشر - ٢). وفي عام ١٩٩٤، كان ١٣ بلدا من أصل البلدان الـ ٢٠ التي تحتل القمة بين "مصدري" السياحة في العالم من البلدان المتقدمة النمو (انظر الجدول العاشر - ٢).

---

(٧) وكانت الحصة العامة للاقتصادات المتقدمة النمو من السواح الدوليين الوافدين إليها أقل بكثير من حصتها العامة في القيمة، وانخفضت من ٥٩,٦ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥٠,١ في المائة في عام ١٩٩٤، نتيجة اختلاف المبلغ الذي ينفقه السائح الوافد.

الشكل العاشر - ٢ إيرادات السفر في العالم حسب فئات البلدان، ١٩٧٠ و ١٩٩٥

(النسبة المئوية)

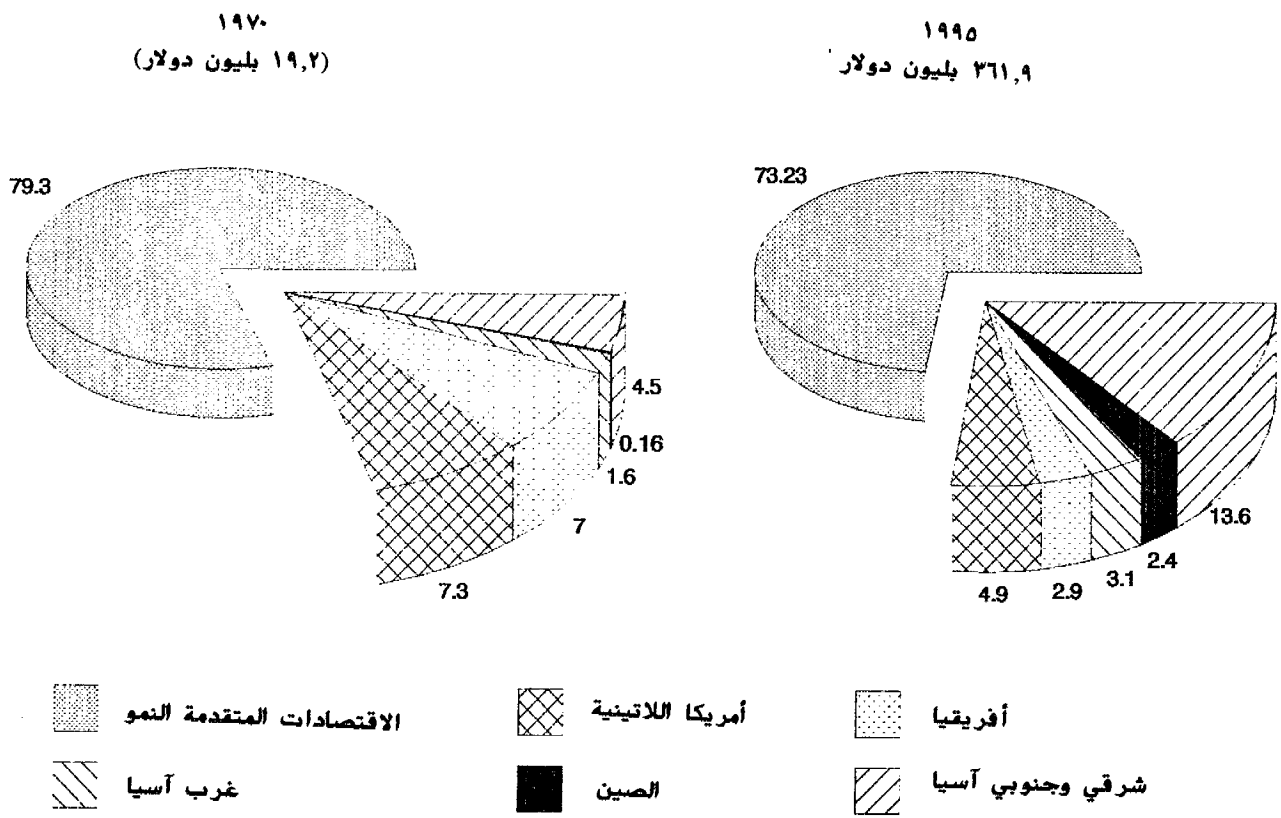

المصدر: الأمم المتحدة بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للسياحة (عينة من ١١٠ بلدان).

الجدول العاشر - ٢ - إيرادات السياحة الدولية للبلدان المصدرة الرئيسية، ١٩٨٠ و ١٩٩٤

البلد[أ]	الإيرادات عام ١٩٨٠ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	الترتيب عام ١٩٨٠	الإيرادات عام ١٩٩٤ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠ ٥٩٠	١	٦٦ ٧٤٠
فرنسا	٨ ٢٥٧	٣	٢٤ ٧٩٦
ايطاليا	٨ ٩٥٩	٢	٢٣ ٩٠٦
اسبانيا	٦ ٩٥٨	٤	٢١ ٦٢٩
المملكة المتحدة	٦ ٩١٦	٥	١٥ ٢٣٣
المانيا	٥ ٠٠٠	٧	١٤ ٠٠٢
النمسا	٦ ٤٨٩	٦	١٣ ١٠٢
سويسرا	٣ ١٧١	٩	٨ ٣٥٩
هونغ كونغ	١ ٣١٧	١٧	٨ ٢٣٩
الصين	٦١٧	٢٩	٧ ٣٢٣
سنغافورة	١ ٤٣٣	١٥	٧ ٢٢٣
كندا	٢ ٩٦٢	١٠	٧ ١٠٨
المكسيك	٣ ٢٠٢	٨	٦ ٣٦٣
استراليا	١ ١٣٧	٢٠	٦ ٠٩٨
تايلند	٨٦٨	٢٤	٦ ٠٦٣
بلجيكا	١ ٨١٧	١٢	٥ ٥٥٦
هولندا	٢ ٢٤٨	١١	٥ ٤٣٤
اندونيسيا	١٧٣	٥٣	٤ ٥٧٥
تركيا	٣٢٦	٣٩	٤ ٣٢١
البرتغال	١ ١٤٨	١٩	٤ ١٤٨
اليونان	١ ٧٣٣	١٣	٣ ٩٠٥
اليابان	٦٤٠	٢٨	٣ ٤٧٧
ماليزيا	٣١٧	٤٢	٣ ٣٧٦
جمهورية كوريا	٣٦٩	٣٦	٣ ٣٤٠

البلد[أ]	الإيرادات عام ١٩٨٠ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	الترتيب عام ١٩٨٠	الإيرادات عام ١٩٩٤ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
الدانمرك	١ ٢٣٦	١٨	٣ ٣٠٢
تايوان، المقاطعة الصينية	٩٨٨	٢١	٣ ٢١٠
السويد	٩٦٣	٢٣	٢ ٨٢٢
اسرائيل	٩٨٠	٢٢	٢ ٤٩٨
الهند	١ ٥٥٢	١٤	٢ ٤٥٢
النرويج	٧٥٩	٢٥	٢ ١٩٤

المصدر: الأمم المتحدة، بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للسياحة.

(أ) الترتيب تنازلي، حسب مقدار الإيرادات في عام ١٩٩٤.

وكانت الولايات المتحدة أكبر الكاسبين، إذ كسبت ٦٩,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٥. وتضاعف نصيبها العالمي تقريبا من ١٢ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ١٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك أساسا إلى الحافز الذي وفره تخفيض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وزاد نصيبها عن ضعف نصيب ثاني أكبر مصدري السواح، وهو فرنسا. وخسرت أغلبية الاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى، ولا سيما المانيا وايرلندا والدانمرك وسويسرا وفنلندا والنمسا وهولندا، من حصصها العالمية. وأدى ارتفاع التكلفة النسبية في هذه البلدان إلى تحول المسافرين إلى مقاصد أقدر على المنافسة.

وأتى نحو ثلاثة أرباع السواح الأجانب في الاقتصادات المتقدمة النمو في عام ١٩٩٤ من داخل تلك الفئة من البلدان. وباستثناء اليابان، حيث لا تمثل تدفقات الزوار الوافدين من الاقتصادات المتقدمة النمو سوى ٣٥ في المائة تقريبا من مجموع الزوار، تلقت المناطق المتقدمة النمو أكثر من ٦٠ في المائة من سواحها من الاقتصادات المتقدمة النمو. وكان أكثر من ثلاثة أرباع السواح داخل أوروبا الغربية من داخل المنطقة. وتراوح نصيب البلدان في عام ١٩٩٤ بين ٦٦ في المائة في المملكة المتحدة و ٩٧ في المائة في البرتغال. وكان السواح الوافدون أكثر تركيزا نسبيا في البلدان الواقعة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، مما يعكس تدفقات المسافرين من بلدان شمال أوروبا المتلهفين على أشعة الشمس. وانخفض نصيب الوافدين من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا انخفاضا شديدا في العقد الماضي، في حين ارتفع عدد الوافدين من اليابان. وما فتئ عدد الزائرين لأوروبا من بعض اقتصادات أوروبا الشرقية آخذا في الازدياد السريع في السنوات الأخيرة، وإن أتوا من قاعدة ضيقة.

وكانت الموارد السياحية الهائلة وأماكن الإقامة والهياكل الأساسية الشديدة التطور، وإنشاء الاتحاد الأوروبي، وافتتاح نفق القنال الانكليزي، وتوسيع شبكات السكك الحديدية السريعة، وبناء الحدائق المتخصصة الكبرى وزيادة ميل المسافرين إلى استعمال العطل القصيرة، من دواعي استمرار هذه التدفقات داخل منطقة أوروبا الغربية.

كما كانت الاقتصادات المتقدمة النمو المصدر الرئيسي لنفقات السائحين، ومثلت ٨١ في المائة من المجموع العالمي في عام ١٩٩٥. وكانت ١٦ دولة من أصل الدول الـ ٢٠ التي تحتل مركز الصدارة في الإنفاق في العالم متقدمة النمو. وتفوقت المانيا على الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أكبر منفق، إذ بلغ إنفاقها ٥٠,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٥، مما يمثل ١٥,٨ في المائة من المجموع العالمي (بالمقارنة بـ ١٤,٣ في المائة في عام ١٩٧٠). وانخفض نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من ٢٢ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٥. وكانت ايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان أكبر المنفقين بعدها. ونصيب هذه البلدان الستة من نفقات السياحة الدولية في العالم أكثر

من نصف المجموع. وبين هذه البلدان الستة، زاد نصيب اليابان زيادة باهرة من ١,٧ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ١١ في المائة في عام ١٩٩٥. وارتفع إنفاقها على السفر بالدولار أكثر من خمسة أمثال في النصف الثاني من الثمانينات، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى رفع قيمة الين وتشجيع الحكومة (ولا سيما بواسطة "برنامج العشرة ملايين")[٨]، بالإضافة إلى تقصير أسبوع العمل. وبحلول عام ١٩٩٤، احتلت المركز الثالث بين المنفقين في العالم، بينما شغلت المركز السادس في عام ١٩٨٠، وما تعانيه من عجز في مجال السفر يقابل ١٨,٩ في المائة من الفائض الذي تحققه في تجارة البضائع.

أما معظم نصيب إيرادات السفر العالمية الذي خسرته الاقتصادات المتقدمة النمو فقد كسبته الاقتصادات النامية وحصلت عليه عمليا بلدان شرق وجنوب آسيا. وكان نصيب هذه المنطقة من إيرادات السفر في الاقتصادات النامية بحلول عام ١٩٩٥ نحو نصف المجموع. وفي عام ١٩٩٤، كان ٩ من بلدان هذه المنطقة ضمن الاقتصادات النامية الـ ١٢ الداخلة ضمن أول ٣٠ مقصدا للزيارة في العالم[٩]. ومن جهة أخرى، خسرت أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنصبتها العالمية إلى حد كبير. فقد بلغت إيراداتها مجتمعة ٢٨ بليون دولار في عام ١٩٩٥، مما مثل أقل من نصف الـ ٦٩,٨ بليون دولار التي كسبتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وزادت أهمية إيرادات السفر في حصائل الصادرات والدخل القومي زيادة مطردة في كل من الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية أثناء الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٥ (انظر الجدولين عاشرا - ٣ وعاشرا - ٤). وظلت كلتا النسبتين أعلى نوعا ما في الاقتصادات النامية منها في الاقتصادات المتقدمة النمو. وفي أكثر من ٣٠ اقتصادا ناميا و ١٠ اقتصادات متقدمة النمو، عادلت إيرادات السفر أكثر من ١٠ في المائة من قيمة صادرات البضائع في عام ١٩٩٤. وفي كثير من هذه البلدان، أصبحت السياحة أكبر بنود التصدير.

وفي الاقتصادات المتقدمة النمو، تراوحت نسبة إيرادات السفر إلى صادرات البضائع في عام ١٩٩٤ بين ١ في المائة في اليابان و ٧٠ في المائة في اليونان. وزادت النسبة عن ٢٠ في المائة في اسبانيا والبرتغال ومالطة والنمسا واليونان، في حين انخفضت عن ٥ في المائة في المانيا والسويد وفنلندا وكندا وهولندا واليابان. وتراوحت نسبة إيرادات السفر إلى الناتج القومي الإجمالي[١٠] بين ٠,١ في المائة في اليابان و ٢٤ في المائة في مالطة.

وكان الاختلاف في هذه النسب فيما بين الاقتصادات النامية أكبر بكثير، مما يعكس بصورة رئيسية التوزيع غير المتساوي لموارد السياحة واختلاف مراحل التنمية والاختلافات في استراتيجيات التنمية. وفي بعض الاقتصادات الجزرية (التي من قبيل بربادوس، وسيشيل، وقبرص)، تراوحت إيرادات السفر بين مثلي وثلاثة أمثال قيمة صادرات البضائع في عام ١٩٩٤، في حين انخفضت هذه النسبة في بنغلاديش وغانا وغابون والكونغو والكويت ونيجيريا عن ١ في المائة. وفي أوروغواي وباراغواي وتركيا وتونس وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسنغال وغامبيا وفيجي وكوستاريكا ومالطة ومصر والمغرب وموريشيوس ونيبال وهايتي، زادت النسبة عن ٢٠ في المائة، وتراوح نصيب إيرادات السفر من الناتج القومي الإجمالي تراوحا شديدا - بين ٠,١ في المائة في غابون و ٣١ في المائة في بربادوس.

---

(٨) استهل هذا البرنامج في عام ١٩٨٧ لتشجيع اليابانيين على السفر إلى الخارج لمعاوضة الخلل في الميزان التجاري. وأمكن في عام ١٩٩١، أي قبل الموعد المحدد، بلوغ هدف الوصول بعدد المسافرين إلى الخارج إلى ١٠ ملايين مسافر.

(٩) اسرائيل، واندونيسيا، وتايلند، وتركيا، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، والصين، وماليزيا، ومقاطعة تايوان الصينية، والمكسيك، والهند، وهونغ كونغ. (لم تكن اندونيسيا وجمهورية كوريا والصين وماليزيا ضمن البلدان الـ ٣٠ التي تصدرت قائمة البلدان التي قصدها المسافرون في عام ١٩٨٠).

(١٠) لو أدرجت كلتا الآثار غير المباشرة والآثار المستحثة لكان الأثر الكامل على الناتج أكبر من ذلك بكثير.

وفي معظم الاقتصادات النامية حيث ارتفعت نسبة إيرادات السفر إلى صادرات البضائع، كانت إيرادات السفر أكبر مساهم في حصائل العملات الأجنبية، إذ تجاوزت قيمة صادرات تلك الاقتصادات من السلع الرئيسية التقليدية، ولدى عدة بلدان نامية الآن قطاع سياحي جيد التطور نسبيا أنشأ في جميع الحالات، وباستثناء معظم الاقتصادات الجزرية، روابط رأسية قوية نوعا ما مع الاقتصاد المحلي. وكان انخفاض تكلفة الأيدي العاملة ووفرة المفاتن الطبيعية والثقافية من العوامل السائدة التي اجتذبت السواح. وفي منطقة البحر الكاريبي وشمال أفريقيا، يعتبر القرب الجغرافي إلى البلدان المتقدمة النمو ميزة. وفي بعض البلدان الجزرية النائية، زادت أهمية إيرادات السفر زيادة كبيرة، عندما أتيح النقل الجوي بتكلفة منخفضة. كما كانت جهود الترويج الحكومية عاملا حاسما.

الجدول عاشرا - ٣ - نسبة إيرادات السفر إلى صادرات البضائع حسب المنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٥

(نسبة مئوية)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥
العالم	٦,٢	٥,٨	٨,١	٨,٥	٨,١
الاقتصادات المتقدمة النمو	٦,٠	٥,٨	٧,٩	٨,٣	٧,٨
الاقتصادات النامية منها:	٧,٥	٦,٠	٨,٨	٩,٢	٩,٠
أمريكا اللاتينية	٧,٧	٧,٠	٩,٢	٩,٠	٧,٧
أفريقيا	١٠,٥	٤,٥	٨,٥	١٠,٩	١١,٦
غربي آسيا	٦,٩	٦,٩	١٧,٥	١٩,٠	١٨,٩
الصين	١,٧	٣,٤	٤,٣	٧,١	٦,٨
شرق آسيا وجنوبها	٥,٧	٦,٦	٨,٥	٨,٥	٨,٧
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٤,٦	٢,٣	٢,٢	٢,٤	٢,٧

المصدر: الأمم المتحدة، بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للسياحة.

الجدول عاشرا - ٤ - نسبة إيرادات السفر إلى الناتج القومي الإجمالي
حسب المنطقة، ١٩٧٠-١٩٩٥
(نسبة مئوية)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤
العالم	٠,٧٢	٠,٩٨	١,٢٧	١,٣٢
الاقتصادات المتقدمة النمو	٠,٧٠	٠,٩٤	١,١٩	١,١٩
الاقتصادات النامية منها:	٠,٨٦	١,١٦	١,٧٤	١,٩٧
أمريكا اللاتينية	٠,٨٨	٠,٩٤	١,٢٢	١,٠٧
أفريقيا	٢,١٧	١,٢٨	٢,٠٣	٢,٥١
غربي آسيا	١,٢٨	١,٧٨	٢,٦٤	٣,٧٢
الصين	٠,٠٣	٠,٣١	٠,٦٢	١,٤٥
شرق آسيا وجنوبها	٠,٧٠	١,٥٨	٢,٣١	٢,٦٩
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٠,٤٢	٠,٧٠	٠,٤٩	٠,٤٦

المصدر: الأمم المتحدة، بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للسياحة.

وبغض النظر عن وجود فائض طفيف في عام ١٩٩٣ (نتيجة لارتفاع في فائض إيطاليا وفائض الولايات المتحدة الأمريكية)، أخذ رصيد حساب السفر للاقتصادات المتقدمة النمو، كمجموعة، يعاني من العجز منذ عام ١٩٨٦، بينما ظل رصيد الاقتصادات النامية في حالة فائض باستمرار منذ عام ١٩٧٠. وقد تعاظم عجز الاقتصادات المتقدمة النمو الإجمالي في مجال السفر إلى ٦,٧ بلايين دولار في عام ١٩٩٥، وعُزي ذلك بصورة رئيسية إلى العجز الذي بلغ ٣٤,٥ بليون دولار في المانيا والعجز الذي بلغ ٣٣,٥ بليون دولار في اليابان. وتعاظم العجز في هذه الاقتصادات في مجال السفر بسرعة بعد رفع قيمة عملتها نتيجة لاتفاق بلازا في عام ١٩٨٥. بيد أن أكثر من نصف الاقتصادات المتقدمة النمو شهد فائضا في حساب السفر في عام ١٩٩٥. وبالنسبة لاسبانيا واستراليا والبرتغال والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان، التي يقع معظمها داخل "الحزام الشمسي"، أدى وجود فائض مستمر ضخم في حساب السفر إلى معاوضة جزء هام من حالات العجز المزمنة في تجارتها في البضائع. وفي حالة اسبانيا، أدى الفائض البالغ ٢١ بليون دولار إلى معاوضة عجزها في تجارة البضائع البالغ ١٧,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٥. ولم تقتصر مواردها السياحية المحلية الوفيرة على اجتذاب المسافرين الأجانب بل وأدت إلى إبقاء السفر إلى الخارج عند مستوى منخفض.

وزاد فائض حساب السفر في الاقتصادات النامية ككل باطراد من ٠,٩ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٣٤,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٥، مما يعادل ٦٤ في المائة من مجموع عجز الحساب الجاري لديها بالقيمة المطلقة. وتضاعف هذا الفائض تقريبا في النصف الثاني من الثمانينات؛ ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى حدوث زيادة حادة في الفائض في شرق آسيا وجنوبها وأفريقيا. وبالنسبة لكل من البلدان على حدة، تراوحت أرصدة السفر هذه بين عجز بلغ ٤,٤ بلايين دولار بالنسبة لإقليم تايوان الصيني وفائض بلغ ٤,٣ بلايين دولار بالنسبة للصين في عام ١٩٩٥. وسجلت اندونيسيا وتايلند وتركيا وتونس والجمهورية الدومينيكية وسنغافورة والصين وقبرص وماليزيا والمكسيك والهند فوائض تربو على بليون دولار في عام ١٩٩٤، في حين عانت الأرجنتين والبرازيل ومقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا وفنزويلا من حالات عجز يربو حجمها على بليون دولار. وحقق نحو الثلثين من الاقتصادات النامية المختارة الـ ٧٩ فوائض في حساب السفر لديها، ولوحظ في المكسيك حدوث تحول من عجز بلغ ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى

فائض بلغ ٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٥ ووجود فائض مطرد الزيادة في الصين من ٠,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٢ إلى ٥ بلايين دولار في عام ١٩٩٥.

العوامل الرئيسية المحددة للسفر الدولي

يرجع النمو السريع في السفر الدولي وتنوعه المتزايد خلال الربع الأخير من هذا القرار الى التفاعلات المعقدة بين حشد من العوامل الاقتصادية الاجتماعية والديموغرافية والبيئية والتكنولوجية والمؤسسية. وقد كانت لهذه العوامل آثار عميقة على جميع مراحل صناعة السفر. إذ غيرت الأساس الذي يستند إليه التنافس وأثرت في الأنماط التي تتخذها نفقات السفر الدولي.

عوامل الطلب

تشترك في تشكيل الطلب على السفر الدولي طائفة متنوعة من العوامل، ينعكس فيها التباين بين المسافرين بدوافعهم المختلفة. وتمثل فئة المسافرين لقضاء وقت الفراغ (المسافرون في العطلات) الفئة الغالبة في كل من الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية على السواء، ومن ثم فإن العوامل المرتبطة بهذا العنصر تلعب دورا مهيمنا. ووفقا لإحصائيات المنظمة العالمية للسياحة[١١]، كان السفر لقضاء أوقات الفراغ غرض ٦٧,٥ في المائة من مسافري العالم في عام ١٩٩٣. ومثل المسافرون لأغراض العمل والمسافرون لأغراض أخرى، من بينها زيارة الأقارب والأصدقاء، نسبتين أصغر كثيرا وإن ظلتا هامتين بالمقارنة بإجمالي المسافرين العالمي، هما ١٧,٢ في المائة و ١٥,٣ في المائة، على التوالي. بيد أن الحد الفاصل بين هذه العناصر غير واضح في كثير من الأحيان، حيث أن المسافرين كثيرا ما يضمون رحلاتهم بعضها الى بعض، فيجمعون مثلا بين السفر من أجل العمل والسفر من أجل المتعة.

ورغم أن عولمة الأعمال التجارية حفزت تدفقات السفر الدولي، فإن الدوافع الرئيسية وراء التوسع السريع في الطلب على السفر هي تنامي الدخل، وتناقص التكلفة الحقيقية للسفر، وتزايد وقت الفراغ. وكان من حوافز السفر أيضا تخفيف القيود على السفر للخارج والجهود الحكومية والخاصة لترويجه. كما أدى انتشار الرحلات الشاملة المنخفضة التكاليف الى مزيد من التسهيل لزيادة تدفقات السفر. وثمة عوامل أخرى أثرت أيضا في تدفقات السفر، كالهجرة ونزوح العمال، والاضطرابات السياسية، والمتاعب الاقتصادية، والدعاية السيئة (التي من قبيل الأمراض والاعتداء على السياح).

والعاملان الأشد حسما بين هذه العوامل المتصلة بجانب الطلب هما الدخل وتكلفة السفر. ولأن السياحة الدولية أحد عناصر الاستهلاك الترفي في سلة المستهلك فهي تتغير حسب تغير الدخل[١٢]. ويظهر هذا فيما سلفت الإشارة إليه من نمو السياحة بسرعة أكبر من سرعة نمو الناتج القومي الإجمالي بدرجة ملحوظة. وتحيل نسبة فائض الدخل المنفق على السفر الى الزيادة كلما ارتفع الدخل حتى تصل الى مستوى للتشبع. وتتأكد صحة هذه العلاقة الإيجابية أيضا في التحركات الدورية المتوازية بشكل عام لكل من الدخل والطلب على السياحة. بيد أن استجابة السياحة لدورات الدخل ينقصها التساوق الى حد ما، لأنها أكثر استجابة لحالات الصعود منها لحالات الهبوط، التي ترجع في المقام الأول الى عوامل هيكلية كالمزايا الاجتماعية والعولمة. كما تنعكس علاقة السياحة بالدخل فيما للاقتصادات ذات الدخل المرتفع من حصة مهيمنة في النفقات السياحية العالمية.

---

(١١) تقدر أن يكون متوسط مرونة الدخل في الاقتصادات المتقدمة النمو ١,٨ وفي الاقتصادات النامية ١,٦. انظر D. Choi, "Preliminary estimation results of invisible trade model"، وهي الورقة المقدمة الى اجتماع فريق مشروع لينك الذي عقد في ربيع عام ١٩٩٥.

(١٢) لا سيما تدمير الغابات المطيرة وانقراض النباتات والحيوانات النادرة.

وأجور السفر واحدة من العوامل الأخرى الهامة المحددة للطلب. فالانخفاض الحاد في الأسعار الحقيقية لتذاكر الطيران جعل السفر البعيد المدى ميسورا، كما أدى دورا هاما في تعاظم تدفقات السواح الدوليين خلال العقود الأخيرة. وتتأثر تكلفة السفر كذلك بالتغيرات في أسعار الصرف وبالتضخم. فتقلبات أسعار الصرف، مضافا إليها اضطرابات الدخل والقلاقل السياسية، هي أهم العوامل التي تفسر التغييرات القصيرة الأجل في الطلب السياحي على الصعيد القطري.

كما أدى وقت الفراغ المتزايد، الناجم عن تقليص ساعات العمل والتمديد المطرد للعطلات المقررة قانونا، الى النمو المستمر في الطلب على السفر. ويتراوح طول الإجازات المدفوعة الأجر، في الاقتصادات المتقدمة النمو، بين أسبوعين في الولايات المتحدة الأمريكية وسبعة أسابيع في هولندا، وهذا الفارق يؤثر على طول مدة السفر تأثيرا قويا. غير أن الموقف إزاء هذا الاستحقاق قد تغير خلال الماضي القريب، وتوقفت هذه المزية عن الزيادة في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو. وبدأ هذا الحد الأعلى للإجازات المستحقة يصبح عاملا مقيدا لنمو الطلب على السفر في عدد من هذه البلدان.

وتخفيض مختلف القيود المفروضة في كثير من البلدان على المواطنين الراغبين في السفر للخارج وعلى السواح الزائرين من العوامل الهامة أيضا التي تفضي الى النمو السريع في السفر الدولي. ففي حالة جمهورية كوريا، مثلا، أدى تخفيف القيود على السفر للخارج الى ارتفاع السفر خارج البلاد بنسبة ٣٠ في المائة سنويا في النصف الثاني من الثمانينات. كذلك أدى دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مؤخرا ضمن السوق العالمية الى زيادة شديدة في تدفقات السفر الى عدد من هذه البلدان في شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا.

وفي بقاع العالم التي يتقدم فيها التكامل الإقليمي، حدثت زيادات سريعة في السفر داخل المنطقة الإقليمية الواحدة. وعلى وجه الخصوص، زادت السهولة التي تتدفق بها المنطقة الإقليمية الواحدة بأصحاب العطلات القصيرة، والعمال النازحون، والمسافرون لأغراض عملية. وفي أوروبا، قلص اتفاق شنغن الموقع عام ١٩٨٥ واتفاقية شنغن الموقعة عام ١٩٩٠ المراقبة الحدودية الى مجرد نقاط للفحص السريع بين فرنسا، وألمانيا، وبلدان البنلوكس، ووفرا أساسا لحرية تنقل المسافرين.

ورغم هذا التقدم لا تزال توجد في كثير من البلدان حواجز مختلفة لتنقل الأشخاص. وتتمثل الحواجز الرئيسية في المراقبة النظامية المباشرة عند الدخول والمغادرة، التي من قبيل متطلبات التأشيرات، والجوازات، وتصاريح المغادرة، ووسائل المراقبة غير المباشرة، التي من نوع القيود على المسموح به من العملات الأجنبية وغير ذلك من القوانين والأنظمة التي تؤثر أيضا في السفر، رغم أنها موجهة في المقام الأول نحو الهجرة ونزوح العمال. وإذا استمر تقليص هذه الحواجز، فقد يتفجر قدر هائل من الطلب السياحي الكامن في عدد متزايد من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

وقد أخذت التغيرات في تفضيلات المستهلكين، استجابة للتغيرات الديموغرافية والشواغل المتنامية فيما يتعلق بالظروف الثقافية الاجتماعية والبيئية، في التأثير بدرجة متزايدة على طبيعة الطلب السياحي في البلدان المتقدمة النمو. وأدى تقدم السن بأبناء جيل طفرة المواليد (وهم الذين ولدوا بُعيد نهاية الحرب العالمية الثانية) وطول أعمارهم المتوقعة الى زيادة أعداد المسافرين المحتملين. وبانضمام أبناء جيل طفرة المواليد الى صفوف البالغين، تزايد الإحساس بوجود هذه الفئة الاجتماعية في سوق السياحة العالمية. فهم أكثر ثراء، وحنكة، وإطلاعا من سابقيهم، ويتطلبون في قضاء عطلاتهم تنوعا أكثر، ونوعية أفضل، ودرجة أعلى من المرونة، ومزيدا من الفردية. ومن هنا نشأ تحول بطيء، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة النمو، من السياحة الجماعية ذات الطابع الموحد القائمة على المزيج التقليدي من الشمس والبحر والرمال الى أشكال أكثر مرونة وتنوعا تقوم على نطاق أوسع من العناصر، تشمل الثقافة والتراث والتسلية والطبيعة والرياضة، والتعلم والصحة وغيرها من الاهتمامات الخاصة. فالطلب على هذه المنتجات السياحية الجديدة آخذ في التزايد السريع.

وكان من شأن انتشار السياحة الجماعية ذات التكلفة المنخفضة والقائمة على أساس وفورات الحجم وعلى التوحيد القياسي أن سهل التوسع القوي في السياحة الدولية، بتمكين ذوي الدخول المنخفضة من السفر الى الخارج.

ورغم أن نمو الأشكال الجديدة للسياحة بدأ يفوق مؤخرا الرحلات الشاملة الجامدة التنظيم في الاقتصادات المتقدمة النمو، سوف تظل السياحة الجماعية التقليدية لفترة من الزمن الوسيلة الرئيسية لقضاء العطلات، وبصفة خاصة في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

والقيود المفروضة على التجارة والاستثمار الأجنبي تقيد السفر على نحو غير مباشر. وقد أخذ السفر للأغراض العملية، بما فيه الخدمات الملحقة بالمؤتمرات كالأسواق التجارية والمعارض والحلقات الدراسية، في الازدياد بسرعة في الآونة الأخيرة تحفزه عولمة الأنشطة التجارية. ويمثل هذا النوع، بصفة عامة، شريحة من السفر الدولي راقية، ومرتفعة السعر، وعالية الجودة. وتميل البلدان التي يزداد فيها حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي إلى إنتاج وتلقي عدد أكبر نسبيا من المسافرين للأغراض العملية. فالمزارات الرئيسية لمثل هؤلاء المسافرين للعمل في أوروبا تشمل فرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة. وفي الاقتصادات النامية الناشئة التي اتسع فيها سريعا نطاق التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، تزايد السفر للأغراض العملية تزايدا ملحوظا أيضا خلال العقد المنصرم.

أما في البلدان ذات الروابط الاستعمارية السابقة، والروابط الثقافية المستمرة في الوقت الراهن أو ذات التدفقات الكبيرة للعمال النازحين، فإن نسبة كبيرة من السفر الخارجي تشمل زيادة الأصدقاء والأقارب - على سبيل المثال، بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في أفريقيا وآسيا، وبين ألمانيا وتركيا والبرتغال، وبين الولايات المتحدة وفييت نام. ومنذ عهد أقرب أدت التدفقات الكبيرة من المهاجرين "والعمال الزائرين" من بعض البلدان الآسيوية الى أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، والبلدان المصدرة للنفط بغرب آسيا الى طفرة في سفر الأقارب على هذه الطرق.

وقد أدت مشاكل تلوث المياه، والنفايات الصلبة والسائلة، والضرر الذي يلحق بالنظام الإيكولوجي[١٣]، وتلوث الثقافة التقليدية، والازدحام وتزايد الجريمة والمرض في الأماكن التي تكثر زيارتها الى نمو وعي الناس بالحدود الاجتماعية والبيئية. وأدى هذا الاهتمام المتزايد الى ظهور سياحة جديدة واعية بالبيئة، وأحدث تحولا في الطلب نحو شواطئ وجبال جديدة أقل ازدحاما وأكثر نظافة وغير ذلك من سياحة الاهتمامات الخاصة. ويظهر هذا في التصاعد السريع لمعدل السياحة غير الضارة بالبيئة، والسياحة الثقافية والسياحة الزراعية في عدد متزايد من البلدان، وعلى سبيل المثال، نجحت البرازيل وكوستاريكا، اللتان تتمتعان بقدر وفير من التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية الجميلة، في تنمية السياحة غير الضارة بالبيئة تجنبا للمزيد من التدهور البيئي، ونجحت في نفس الوقت في تنويع حصائل العملات الأجنبية دون اعتماد كلي على البن والموز وتربية الماشية.

العوامل التي تتحكم في العرض

إن العوامل التي تتحكم في العرض في مجال السفر الدولي كثيرة ومعقدة، نظرا لتنوع ما يستهلكه المسافرون من سلع وخدمات. وتتكون العوامل المهمة من الموارد السياحية الطبيعية والثقافية غير المتجددة (كالجبال، والشواطئ، والغابات المطيرة، والينابيع الساخنة، والأحوال المناخية، والتراث الثقافي)، وأماكن الإقامة والهياكل الأساسية، والموارد البشرية، والتكنولوجيات. وهذه العوامل لا تحدد فحسب الموارد المتاحة لتلبية الطلب، بل تشكل أيضا أساس قدرة فرادى البلدان على المنافسة والتخصص.

وتعتبر الموارد الطبيعية والثقافية التقليدية العوامل الرئيسية التي تجتذب السياح. وهي في الغالب من الموارد غير المنقولة وتسبغ ميزة على البلدان المتمتعة بوفرة منها. وثمة عدد لا بأس به من الاقتصادات النامية في منطقة البحر الكاريبي، وشمال أفريقيا وأجزاء من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، التي تفتقر الى بدائل التصدير الأخرى أو التي تواجه تناقصا في صادرات السلع الأولية، قد نجحت في إنماء صناعات سياحة منافسة عن طريق الاستفادة مما لديها من موارد سياحية طبيعية، ويد عاملة منخفضة الأجور. وفي حالة ماليزيا، جرى في سياق تنويع الصادرات، تشجيع

(١٣) في تونس والمغرب، على سبيل المثال، كان متوسط الإيرادات المجنية من الفرد الواحد من المسافرين إليهما في عام ١٩٩٤ نحو ٣٥٠ دولارا فقط، بينما بلغ هذا المتوسط ١٤٨ دولارا في سنغافورة.

السياحة الدولية بوصفها بديلا أكثر استمرارية، وبحلول عام ١٩٩٥، تعدت إيراداتها الصادرات التقليدية لهذا البلد، وهي زيت النخيل والنفط الخام.

ويعتمد المعروض من الخدمات السياحية اعتمادا حاسما على الطاقة الاستيعابية لأماكن الإيواء ونوعيتها، والهيكل الأساسي، وسائر المرافق السياحية. وللنقل بصفة خاصة أهمية حاسمة فيما يتعلق بالسفر الدولي. وجميع هذه المرافق تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة.

وتتمتع الاقتصادات المتقدمة النمو، بصفة عامة، بهياكل أساسية راسخة. وتلبي بعض هذه المرافق (مثل شبكات النقل) احتياجات أخرى الى جانب السياحة. وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع الطلب على السياحة داخل الأسواق المحلية لهذه البلدان يشجع إنشاء المرافق التي تكرس حصرا لهذا النشاط. ورغم ذلك، فإن العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو، لا سيما ذات الكثافة العالية من المسافرين، تعاني من التكدس في المطارات وشبكات النقل البري خلال مواسم الذروة وتحتاج الى مواصلة جهودها لتخفيف هذه الاختناقات.

وفي معظم الاقتصادات النامية، يقيد من صناعة السياحة عدم كفاية أماكن الإقامة والهياكل الأساسية. فهذه البلدان ينقصها رأس المال اللازم للاستثمار في هذه المجالات. ففي أفريقيا، وجنوب آسيا، وغرب آسيا، على وجه الخصوص، كثيرا ما لا تتوافر خطوط جوية مباشرة الى مصادر الطلب السياحي الرئيسية، كما أن شبكات الطرق سيئة، الأمر الذي يعكس انخفاض مستوى التنمية بالاقتصاد ككل. وفي عدد من الاقتصادات الدينامية بشرق آسيا وغربها، حيث تتسم الهياكل الأساسية بقدر عال من التطور، فرضت تدفقات السفر المتسارعة الزيادة ضغوطا على قدراتها، مثلما يحدث في البلدان المتقدمة النمو.

وفي كثير من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ينخفض إسهام السائح الواحد في الإيرادات بسبب عدم كفاية الفنادق وضعف موقفها في المساومة أمام كبار المنظمين الأجانب للرحلات السياحية الشاملة[١٤]. ويؤثر هذا الإيراد المنخفض لكل وحدة تأثيرا سيئا على قدرة هذه الاقتصادات على تمويل التحسين المطلوب لهذه المرافق. بيد أن السلاسل الفندقية الكبيرة المتعددة الجنسيات تؤدي دورا هاما في تنمية السياحة وتسويقها في عدة اقتصادات نامية. فمن خلال درايتها الفنية المتفوقة بالإدارة، وخدماتها العالية النوعية وشبكات توزيعها العالمية الراسخة، تستطيع أن تساعد في الحفاظ على مستوى عال من تدفقات السياح الوافدين. وفي وسعها أيضا المساعدة في خلق القدرة المحلية الذاتية اللازمة لصناعة سياحية عالية النوعية عن طريق تسهيل نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات والدراية الفنية بالإدارة.

وقد أحدثت أوجه التقدم المتحققة في تكنولوجيا النقل والمعلومات، لا سيما اختراع الطائرات النفاثة وإدخال نظام الحجز الحاسوبي، تغييرات ثورية في صناعة السفر الدولي، وخفضت تكاليف السفر. فقد سهلت تلك الأوجه من التقدم الزيادة السريعة للسياحة الجماعية وأدت الى تحول عميق يكاد يشمل صناعة السياحة بأكملها، بدءا بالانتاج ومرورا بالإدارة والتوزيع وانتهاء بالاستهلاك.

وأدى ظهور الطائرات النفاثة العريضة، مثل البوينغ ٧٤٧، في السبعينات الى اختصار الوقت الذي تستغرقه السفريات الطويلة المدى بنسبة ٤٠ في المائة، ورفع طاقات النقل الى تخفيض كبير في الأسعار الحقيقية لتذاكر طيران الرحلات الطويلة. وفي وسع المسافرين اليوم الوصول الى أي مكان تقريبا في العالم بتكلفة محتملة وفي وقت معقول. وكان انخفاض الأسعار الحقيقية لتذاكر الطيران وزيادة سعة الحمولة عنصرين رئيسيين من العناصر المساهمة في النمو

---

(١٤) من حيث التوافر، والأسعار، والنوعية، وأجور السفر الجوي، والمواعيد، وخطوط السير الجديدة، والحجز على أنواعه، وتذاكر الخطوط الجوية، والفنادق، وإيجار السيارات.

السريع الطويل الأجل للسفر الدولي الى المسافات البعيدة. وقد أسهم انتشار امتلاك السيارات الخاصة واستحداث القطارات السريعة في زيادة سفر الركاب في الرحلات الأقصر.

كما ساهم تحرير سوق شركات الطيران من القيود التنظيمية واستعمال الطائرات الكبيرة في رحلات الطيران العارض مساهمة رئيسية في هبوط الأسعار الحقيقية لتذاكر الطيران في الثمانينات. ومنذ صدور "قانون تحرير شركات الطيران من القيود التنظيمية"، الذي يسمح بالمنافسة الحرة في الأسعار، في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨، بدأت بلدان كثيرة في إزالة القيود التنظيمية المفروضة على خطوطها الجوية، بما في ذلك تحويلها الى القطاع الخاص، والسماح بتملك الأجانب لها، وتشجيع المنافسة. ويجري التحول الى القطاع الخاص في أكثر من ٤٠ بلدا. ونظرا لأن شركات الطيران في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان التي تحررت من القيود التنظيمية تتمتع بحقوق مرور متبادلة مع بلدان أخرى ما زالت خاضعة لتلك القيود، نشأ نظام أسعار ذو مستويين، أسفر في الواقع عن انخفاض عام في السعر بالنسبة للرحلات الجوية المنتظمة. أما شركات الطيران العارض التي تعمل في أسواق الرحلات غير المنتظمة في ظل بيئة متحررة، فكانت مسؤولة أيضا عن جزء كبير من السوق العالمية وساهمت في انخفاض تكاليف النقل. كما دفعت المنافسة شركات الطيران المنتظم الى تخفيض أسعارها الى ما يقرب من الأسعار التي تتقاضاها شركات الطيران العارض.

وقد تزايدت قدرة صناعة السفر على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في وقت ازدهرت فيه خيارات السفر[١٥]. ومارست تكنولوجيا المعلومات أثرها الرئيسي في قطاعي التوزيع والتسويق السياحيين. والى حد بعيد، يعتبر نظام الحجز الحاسوبي أهم التطبيقات العديدة لتكنولوجيا المعلومات على صناعة السياحة. فمنذ إدخاله في عام ١٩٦٤ كأداة داخلية للتشغيل الآلي في شركات الطيران، تطور هذا النظام حتى أصبح نظاما موسعا لمعلومات السفر يغطي توزيع خدمات خطوط الطيران، وحجوزات الفنادق، وتأجير السيارات، والجولات السياحية، ووسائل الترفيه، والخدمات المالية. وقد تكثفت هذه العملية منذ إزالة القيود التنظيمية المفروضة على شركات الطيران في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨. وتوفر هذه التكنولوجيا أساسا للمرونة في انتاج منتجات جديدة متمايزة، تكيف حسب تغير أذواق المستهلكين وتتميز بالقدرة على المنافسة، من حيث فعالية التكلفة، مع السياحة الجماعية القياسية. وهي أيضا تمكن القائمين على توفير الخدمات السياحية من تحقيق التكامل بين عملياتهم وعمليات النطاق الكامل للصناعات ذات الصلة[١٦]، ليس فقط في الاتجاه الأفقي والرأسي، بل وفي الاتجاه المائل أيضا[١٧]، ومن الاستفادة من وفورات الحجم، ووفورات النطاق، ومن مكاسب النظام. ومعظم الاقتصادات المتقدمة النمو ذات الأساسي العلمي والتكنولوجي المتقدم، ولا سيما في قطاع النقل والمعلومات، تتمتع بميزة في هذا الصدد.

وتظهر إحدى الدراسات أن نظام الحجز الحاسوبي يخفض تكلفة الحجز من ٧,٥٠ دولارات الى ٠,٥٠ دولار وبرفع انتاجية وكالة السفر بنسبة ٤٢ في المائة[١٨]. وقد أصبح نظام الحجز الحاسوبي الآن من العوامل الرئيسية في القدرة على المنافسة. فهو يوفر خطوط سير مرنة، وقد انتشر بصورة سريعة منذ أواخر السبعينات. وبحلول أوائل التسعينات، كان ما يزيد على ٩٠ في المائة من وكلاء السفر في الولايات المتحدة متصلين بنظام للحجز الحاسوبي، أما

---

(١٥) كالخدمات المالية على سبيل المثال.

(١٦) التكامل المائل هو عملية تستخدم فيها الشركات تكنولوجيات المعلومات للجمع منطقيا بين مختلف الخدمات بقصد تحسين الانتاجية وتحقيق أقصى قدر ممكن من الربح. انظر Auliana Poon, "Tourism, Technology and Competitive Strategies", (Wallingford Oxon United Kingdom C.A.B. International, 1993), P. 224-228.

(١٧) الاقتصادات المقترنة بإنتاج طائفة متنوعة من البنود لا بانتاج كمية كبيرة من وحدات متطابقة.

(١٨) M. E. Guerin-Calvert and R. G. Noll, Computer Reservations Systems and their Network Linkages to the Airline Industry, Centre for Economic Policy Research Publication, No. 252, June 1991.

شركات النقل الجوي في البلدان الأخرى فقد اختارت إما أن تطور نظمها الخاصة من خلال اتحادات إقليمية أو أن تقيم تحالفات استراتيجية مع نظم من الولايات المتحدة.

وتؤدي الحكومة دورا حاسما في تطوير صناعة السياحة. وبصفة خاصة، بذلت اقتصادات نامية كثيرة جهودا مدروسة لتطوير صناعة السياحة بوصفها قطاعا استراتيجيا للحصول على العملات الأجنبية وتوسيع نطاق قاعدة التصدير. وتحقيقا لهذا الغرض، اتخذت هذه البلدان تدابير مثل تحسين اتصالات النقل الجوي الى البلدان المصدرة للسياحة، واستحداث منتجات جديدة، وتحرير نظام صرف العملات الأجنبية، وتخفيض قيمة عملاتها، وإتاحة أماكن الإقامة بأسعار مغرية، وتحويل أنشطة الى القطاع الخاص. وقد وفرت هذه الاقتصادات حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي وشجعت المشاريع المشتركة، من أجل التغلب على النقص في أموال الاستثمار.

وفي سياق تكثيف جهود التكامل الإقليمية، تسعى الحكومات أيضا الى إزالة القيود المفروضة على السفر داخل المحيط الإقليمي، وإزالة القيود التنظيمية المفروضة على صناعات النقل، وتنسيق القوانين واللوائح والسياسات. ويتزايد التعاون بينها في تجميع الموارد السياحية الإقليمية، وانتاج منتجات سياحية مشتركة أكثر جاذبية، وتطوير الهياكل الأساسية الإقليمية، وحماية البيئة الإقليمية، وترويج منتجاتها السياحية. وبوسع الحكومات أيضا، من خلال التعاون، أن تعزز قدرتها على المساومة أمام شركات الطيران والرحلات السياحية الرئيسية، وتحقق مزيدا من التوازن في التنمية الاقتصادية الإقليمية، وتشجع التبادلات الثقافية - الاجتماعية الإقليمية.

العولمة

إن العولمة والتكامل الإقليمي يسهلان، بشكل مباشر أو غير مباشر، تدفقات الأشخاص. فمن ناحية الطلب، يشجع تقليص القيود المفروضة على حركة الأشخاص كما تشجع الإصلاحات في البيئة التنظيمية على مزيد من حرية السفر، مما يوسع بالتالي سوق السفر. أما من ناحية العرض، فإنهما يساهمان في تحسين انتاجية صناعة السياحة وقدرتها على المنافسة عن طريق إدخال عنصر المنافسة الأجنبية وتسهيل إمكانية الوصول الى عوامل الإنتاج الخارجية، مثل رأس المال الأجنبي، وتكنولوجيا المعلومات، وشبكات خطوط الطيران العنصرية، والدراية الفنية الإدارية، واليد العاملة الماهرة. غير أن تأثير ذلك سيتفاوت بين البلدان تبعا لما وصلت إليه من مراحل التنمية ولهيكلها الاقتصادي وبيئتها التنظيمية. ونظرا لارتفاع الحواجز في هذه الصناعة وضخامة التفاوتات بين البلدان، فإن تحرير السفر الدولي يوفر مكاسب كبيرة محتملة.

ويميل ما ينتج عن العولمة من ازدياد حرية حركة الأعمال وتكثيف المنافسة الى تركيز السيطرة في أيدي عدد قليل من السلاسل الفندقية المتعددة الجنسيات الكبيرة الحجم. والخطر قائم في أن تسيطر هذه السلاسل الكبيرة ذات القدرة التنافسية العالية على الفنادق المحلية التي تكون بوجه عام صغيرة وأقل تنظيما وأدنى موقعا من حيث رأس المال، والدراية الفنية الإدارية والتسويق. وفي بلدان مثل فرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة، التي تقوم فيها صناعة السياحة على عدد كبير من العمليات الصغيرة[19]، يمكن أن يكون تأثير العولمة كبيرا، وتتشابه الحالة بالنسبة لمعظم الفنادق ذات الملكية المحلية في البلدان النامية. وتسعى الشركات الصغيرة، من أجل البقاء، الى الدخول في تحالفات استراتيجية مع السلاسل الكبيرة، من خلال اتفاقات تراخيص التشغيل والإدارة بصفة رئيسية، أو الى التخصص في مجالات محددة مكينة لإشباع اهتمامات السياح الخاصة. وتحفز هذه العملية على زيادة تقسيم السوق، مع توفير منتجات من مختلف النطاقات السعرية والنوعية، وتنويع وجهات السفر.

(١٩) يتكون ما يزيد على ٩٠ في المائة من الفنادق في إيطاليا من مصالح تجارية صغيرة تديرها أسر ويندرج معظمها في سوق الفنادق التي تتراوح درجاتها بين نجمة الواحدة وثلاث نجوم.

الاستنتاجات

يتوقع أن يستمر تكثيف العولمة والتقدم التكنولوجي، في القيام، بصحبة ارتفاع مستويات المعيشة والعوامل الهيكلية الأخرى بدور هام في تحديد شكل صناعة السفر الدولي في القرن الحادي والعشرين. ويتوقع لزيادة حرية حركة الناس والتجارة، وانتشار وسائل النقل الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، وتكون طبقة متوسطة ميسورة الحال في عدد متزايد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتغير الأذواق وأساليب الحياة في الاقتصادات المتقدمة النمو، والابتكارات المتواصلة في منتجات السفر وفي التسويق، أن تعمل جميعا على استدامة التوسع السريع في السفر الدولي وتغييره تدريجيا من حيث التركيب ومن حيث حصص البلدان المقصودة من التجارة السياحية، وذلك بتعزيز المنافسة وتحسين الانتاجية والنوعية وزيادة التنوع. وسيظل دور الحكومة في تخطيط وتنسيق هذه العملية هاما في العديد من البلدان. وستتضح بصورة متزايدة، ولا سيما في المناطق التي تستغل فيها الموارد السياحية بإفراط، الحدود القصوى للطاقة الاجتماعية والبيئية وستزيد المطالبة باتخاذ إجراءات حكومية علاجية.

ويمكن أن تظل هذه الصناعة وسيلة بديلة ذات طابع استراتيجي للحصول على العملات الأجنبية في العديد من البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي لديها وفرة من الموارد السياحية والأيدي العاملة المتدنية الأجر[٢٠]. ويلاحظ بوجه خاص أنه مع توسع شبكات المواصلات الجوية الحديثة، سيدخل حلبة المنافسة كوجهات سفر جديدة في سوق السفر العالمية عدد متزايد من الاقتصادات النامية الناشئة جغرافيا عن المصادر الرئيسية للسواح. ومما يخدم هذه البلدان أيضا تحول أفضليات المسافرين نحو السفر إلى أماكن لم تستكشف بعد. ونظرا لما لدى هذه الاقتصادات من امكانات في مجال الصادرات السياحية ولإدراكها المتزايد لهذه الفرص، يتوقع أن يستمر التحول التدريجي لصالحها في الحصص من وجهات السفر.

وستساعد زيادة حرية حركة رأس المال ومؤسسات السفر في التغلب على الصعوبات المصادفة في تمويل تنمية صناعة السفر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبوجه خاص سيستمر التوسع في شبكات الفنادق المتعددة الجنسيات وستساعد هذه الشبكات، بالجمع بين رأسمالها ودرايتها الفنية وما يوجد محليا من أيدي عاملة منخفضة الأجر وموارد سياحية طبيعية، على زيادة القدرة التنافسية في صناعة السفر المحلية. كما ستوفر هذه الشبكات المتعددة الجنسيات ميزة تسويقية. ولكن محتوى الترتيبات التعاقدية بين سلاسل الفنادق المتعددة الجنسيات والفنادق المحلية أمر هام في تحديد مدى مساهمة الأولى في تنمية صناعة السياحة المحلية[٢١].

وبإمكان الاقتصادات المتقدمة النمو مواصلة الاستناد الى ميزتها المكتسبة بفضل رسوخ صناعتها السياحية الداخلية وهياكلها الأساسية، واستخدامها تكنولوجيا أفضل، وتمتعها بقدر أوفر من رأس المال البشري والمالي. وستظل الشبكات الدولية الآخذة في الاتساع من سلاسل فنادقها وخطوطها الجوية ووكالات السفر التابعة لها، الشديدة القدرة على المنافسة، مقترنة بعولمة نظم المعلومات، تساعد في استقطاب المسافرين الأجانب إلى هذه الاقتصادات.

---

(٢٠) تقل نسبة الأجور والمرتبات في التكاليف الكلية لدى الاقتصادات النامية (من ١٤ إلى ٢٠ في المائة) عنها في الاقتصادات المتقدمة النمو (من ٢٥ إلى ٣٣ في المائة)، وأدنى نسبة مسجلة هي في جنوب آسيا وأفريقيا. (United Nations Centre on Transnational Corporation (UNCTC), Transnational Corporations in International Tourism (United Nations publication, Sales No. E.82.II.A.9) chap. v, tenth paragraph, and table 17).

(٢١) M. T. Sinclair, P. Alizadeh and E. Onunga, "The structure of international tourism and tourism development in Kenya" in Tourism and the Less Developed Countries, David Harison, ed. London, Belhaven Press, (1992).

والمجالات السياحية الجديدة يمكن أن تتيح فرصا للاقتصادات المتقدمة النمو بفضل ما تحمله من امكانيات هائلة لابتكار المنتجات وتقسيم السوق وتحسين النوعية. والمنتجات السياسية جديدة أو المتميزة الأعلى جودة والمصممة وفقا لاهتمامات خاصة يمكن أن تباع بأسعار أعلى وأن تعطي هذه البلدان ميزة مطلقة. ويمكنها أن تنافس في هذه المجالات الاقتصادات النامية المتدنية الأجور، بتمييز منتجاتها أو بتحسين نوعيتها. وتستطيع الشركات الصغيرة في هذه الاقتصادات، إذا ما تخصصت في أسواق معينة، أن تجد مجالا للبقاء، حتى في ظروف المنافسة الشديدة.

وسيظل تحرير السفر الدولي وتعدد جنسيات الأعمال التجارية، بما فيها صناعة السفر، برفقة الترتيبات المؤسسية الإقليمية والعالمية، ييسران توسع سوق السفر العالمية وزيادة الخطوط الفاصلة بين الأوطان. وقد أصبحت تكلفة السفر الدولي في متناول عدد كبير من السواح المحتملين وأصبحت مدة السفر الدولي أقصر من ذي قبل. وقد أودت الرحلات الشاملة المتعددة البلدان بحدود التخصص القطري، إذ أصبح مشغلو الجولات يجمعون بين عدة وجهات سفر في رحلة شاملة واحدة، وفقا لمدى تقاربها جغرافيا وخصائصها السياحية التكميلية، للوصول بفعالية تكلفة السفر ومدته الى أقصى حد ممكن. كذلك، فإن لتغير أساليب الحياة، وازدياد البحبوحة، والتغيرات الديمغرافية، وتطور تنظيم العمل بفعل اتساع نطاق خدمات المسافات الطويلة ستترك آثار بعيدة المدى على أنشطة السفر في القرن القادم.

الفصل الحادي عشر

مواجهة مشكلة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

يعتبر استخدام الطاقة أمرا محوريا لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكنه أمر أساسي أيضا فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية التي تؤثر في التنمية المستدامة، مثل الفقر، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، ونوعية البيئة، والاحترار العالمي. ويتميز عالم اليوم بتسارع زيادة معدل الطلب على الطاقة، وبصفة أخص في البلدان النامية الآخذة في النمو السريع. ومع زيادة ثراء الناس وزيادة عددهم، يتضخم بسرعة طلبهم على خدمات السلع الرأسمالية المستهلكة للطاقة وسلع الاستعمال النهائي المعمرة، مثل السيارات والأجهزة المنزلية الكهربائية. ويشكل توفير امدادات وخدمات الطاقة الكافية لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة، مع كفالة سلامة البيئة في الوقت ذاته، تحديا كبيرا لمقرري السياسات على نطاق العالم. وفي الوقت الحالي، يستهلك سنويا من الوقود الأحفوري نحو ٧,٥ بلايين طن من المكافئ النفطي. وفي المتوسط، يشكل الكربون أكثر من ثلاثة أرباع هذا الوقود، ينبعث في الغلاف الجوي. وإذا لم يفعل أي شيء لتغيير أنماط الاستهلاك الحالية من الطاقة ومزيج الوقود، من المرجح أن تتضاعف انبعاثات الكربون في غضون ٢٥ إلى ٣٠ سنة، وأن تبلغ ثلاثة أمثال في غضون ٤٥ إلى ٥٠ سنة، يمكن أن تترتب عليها عواقب تغير المناخ. وما هو مطلوب اليوم هو الإدراك على الصعيد العالمي بأن الأنماط الحالية لاستهلاك الطاقة تقود العالم إلى طريق لا يمكن تحمل عواقبه[١] ومن ذلك تتضح ضرورة إبطاء معدل تزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

وبالنظر إلى الشواغل المتزايدة إزاء الاحترار العالمي، يلزم أن يطور المجتمع الدولي خيارات التكنولوجيا والسياسات التي من شأنها، عند اعتمادها بالكامل، أن تقلل من النمو المتوقع في استخدام موارد الطاقة[٢]. إلا أن التوقعات المتعلقة بتخفيض النمو في استخدام هذه الموارد غير مؤكدة والسياسات اللازمة لإدامة ذلك التخفيض ما زال يجري التفاوض بشأنها. ويستطلع هذا الفصل، من قبيل الإسهام في المناقشة، الكيفية التي من المرجح بها أن تتطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ظل الافتراضات البديلة المتعلقة بكفاءة التحسينات والكيفية التي من المرجح بها أن تتغير أنماط استهلاك الطاقة وانبعاثاتها على الصعيد الإقليمي على مدى العقود القليلة المقبلة. ويبيّن الفصل أن السياسات الحالية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون داخل الاقتصادات المتقدمة النمو عند مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠ ستكون قاصرة عن حل المشاكل البيئية العالمية. وهذا يؤكد ضرورة اعتماد نهج دولية وليست إقليمية تجاه استراتيجيات خفض غازات الاحتباس الحراري بما يتسق مع أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٣].

أبعاد الطلب على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون

يعتبر وجود تركيزات من عدد من غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي أمرا أساسيا لبقاء الحياة على الأرض، حيث أنها تحبس جزءا من الحرارة التي تشعها الشمس في الغلاف الجوي. بيد أن تركيز غازات مثل الميثان وأكاسيد النيتروز ومركبات الكلوروفلور كربون وثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي قد زاد بدرجة كبيرة منذ عصر ما قبل الصناعة. وما برح تركيز هذه الغازات التي تسمى بغازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي يتزايد بمعدل سريع نتيجة للانبعاثات الناتجة عن الأنشطة البشرية. ومن المتوقع أن يؤدي حدوث ارتفاع سريع آخر في تركيز هذه

---

(١) United Nations Development Programme, Energy After Rio: Prospects and Challenges, (authors: Amulya .K. N. Reddy, Robert H. Williams and T.B. Johansson). (United Nations Publication, Sales No. E.97.III.B.11)

(٢) "التغير العالمي والتنمية المستدامة: الاتجاهات الحاسمة: تقرير الأمين العام"، E/CN.17/1997/3 و Corr.1)، الفرع الثالث.

(٣) الوثيقة A/AC.237/18 (Part II)/Add.1، المرفق الأول.

الغازات في الغلاف الجوي إلى ارتفاع متوسط درجة حرارة سطح الأرض - وهي ظاهرة تسمى عموما تغير المناخ العالمي - مع ما يترتب على ذلك من عواقب غير مستيقنة ولكن يحتمل أن تكون وخيمة.

وفي عصر ما قبل الثورة الصناعية، ظل تركيز غازات الاحتباس الحراري ثابتا تقريبا على مدى التاريخ البشري الحديث عند مستوى نحو ٢٨٠ جزءا في المليون بالحجم (٠,٠٢٨ في المائة من حجم الغلاف الجوي). بيد أنه وفقا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ[٥]، زادت تلك التركيزات إلى نحو ٣٦٠ جزءا في المليون بالحجم[٥]. ونتيجة لذلك، ارتفعت درجة الحرارة السطحية في العالم بمعدل من ٠,٣ إلى ٠,٦ درجة مئوية خلال الـ ١٠٠ سنة الأخيرة. وخلال الفترة ذاتها، ارتفع منسوب سطح البحر على مستوى العالم بين ١٠ سنتيمترات و ١٥ سنتيمترا، وربما يرجع معظم هذا الارتفاع إلى زيادة درجة الحرارة على مستوى العالم.

كما قدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن ثاني أكسيد الكربون قد أسهم بنحو ٦٥ في المائة من الآثار الإشعاعية الكلية (مقياس للاحترار العالمي) لغازات الاحتباس الحراري الرئيسية على مدى الـ ١٠٠ سنة الماضية[٦] ووفقا لأحد سيناريوهات المناخ الذي يستشهد به في أغلب الأحوال وهو السيناريو المسمى IS92 الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإن العالم قد يشهد زيادة في تركيز ثاني أكسيد الكربون الجوي تتراوح بين نحو ٤٨٠ جزءا في المليون و ٩٦٠ جزءا في المليون بالحجم بحلول عام ٢١٠٠. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الارتفاع في التركيز إلى زيادة متوسط درجة حرارة السطح بين ١,٠ درجة و ٣,٥ درجات مئوية بحلول عام ٢١٠٠، و "أحسن تقدير" هو ٢,٠ درجة مئوية.

وما زال هناك قدر كبير من عدم التيقن فيما يتعلق بتوقيت تغير المناخ وحجمه ومظاهره الإقليمية وطبيعته. إلا أن الآراء تتفق على أن استمرار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مثل ثاني أكسيد الكربون، قد يؤدي إلى ارتفاع متوسط درجة الحرارة على مستوى العالم. ويحذر العلماء من أن ارتفاع درجات الحرارة ستكون له آثار عديدة، بما في ذلك ارتفاع مستويات سطح البحر وحدوث تغييرات كبيرة في أنماط الرياح والمطر، فضلا عن آثار سلبية على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وقد تترتب على هذا التغير الجذري آثار اقتصادية واجتماعية هائلة وقد يشكل تهديدا جسيما للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الساحلية الواطئة والجزر الصغيرة.

---

(٤) أنشأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٨٨ بهدف توفير تقييمات لتغير المناخ لمقرري السياسات. ويتبع الفريق ثلاثة أفرقة عاملة، تركّز على التوالي على علم تغير المناخ، والآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ، واستراتيجيات الاستجابة.

(٥) Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 1995: The Science of Climate Change, Contribution of Working Group I to the Second Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, edited by: J.T. Houghton, and others, eds.(Cambridge, United Kingdom and New York, Cambridge University Press, 1996).

(٦) Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 1995: Impacts, Adaptations and Mitigation of Climate Change: Scientific-Technical Analyses, Contribution of Working Group II to the Second Assessment, Report of the Intergovernmental Panel On Climate Change, Robert T. Watson, Marufu C. Zinyowera and Rich, Rard H. Moss eds. (Cambridge, United Kingdom, and New York, Cambridge University Press 1996), P.21.

والمصدر الاصطناعي الرئيسي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون هو إحراق الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم) لإنتاج الطاقة. ومن ثم، فإن مستويات استهلاك الوقود الأحفوري تعد أمرا حاسما لتحليل تراكم ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وتحديد احتمالات وتوقيت تغير المناخ(٧).

وفيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٤، بلغ النمو السنوي في الاستهلاك العالمي من الطاقة التجارية ما متوسطه ١,٣ في المائة في البلدان المتقدمة النمو، ٢,٠ في المائة في البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا سابقا، و ٥,٥ في المائة في البلدان النامية. وبالرغم من هذا المعدل المرتفع للنمو في استهلاك الطاقة في البلدان النامية، فإن الاستهلاك الحالي للفرد في البلدان المتقدمة النمو يزيد عن ٢٠ مرة الاستهلاك الحالي للفرد في عدد كبير من البلدان النامية. ففي افريقيا على سبيل المثال، بلغ استهلاك الفرد من الطاقة التجارية في عام ١٩٩٤، ٣٠٥ كيلوغرامات فقط من المكافئ النفطي في السنة، مقابل نحو ٨ ٠٠٠ كيلوغرام من المكافئ النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الوقت الحالي، يلبي الوقود الأحفوري نحو ٩٠ في المائة من احتياجات الاستهلاك العالمي من الطاقة التجارية الأولية. وفيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٤، زاد استهلاك العالم من الطاقة بنحو ٥٥ في المائة، في حين زادت انبعاثات الكربون المتصلة بالطاقة بنسبة ٤٠ في المائة، من نحو ٤,٣ بلايين إلى ٦ بلايين طن متري(٨) (الشكل الحادي عشر -١). وقد زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مرتين ونصف في البلدان النامية، مقابل ١٥ في المائة في البلدان المتقدمة النمو على مدى الفترة ذاتها. ومع ذلك، فقد كان نصيب البلدان المتقدمة النمو نحو ٥٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية في عام ١٩٩٤. وكان نصيب البلدان النامية ٣٦ في المائة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ١٤ في المائة. والاستقرار الظاهر في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السنوات الأخيرة يكاد يرجع بالكامل إلى الانخفاض الحاد في استهلاك الطاقة في الدول الخلف لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي.

---

(٧) في حين تأتي معظم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الإنسان من استهلاك الطاقة، هناك عمليات صناعية أخرى تطلق أيضا ثاني أكسيد الكربون من خلال عملية غير إحراقية. وهذه تشمل تحريق الحجر الجيري في إنتاج الأسمنت، وصنع الصلب، واستخراج الزيت الحجري من صخور الكربونات، وإشعال الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط. وتشمل المصادر الأخرى إحراق الأشجار والمروج الطبيعية. ويقدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن إحراق الوقود الأحفوري يطلق نحو ٦ بلايين طن من الكربون في السنة، في حين يسهم تغيير نمط استخدام الأراضي بكمية أخرى تبلغ نحو ١,٦ من بلايين الأطنان. أنظر Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 1992: The Supplementary Report to the IPCC Scientific Assessment, J.T. Houghton B.A. Callander, and S.K. Varney, eds. (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 1992), P.8.

(٨) توجد طريقتان لقياس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: (أ) على هيئة كربون (أي بقياس مجرد محتوى ثاني أكسيد الكربون من الكربون)، كما هو مستخدم في هذا الفصل، و (ب) على هيئة الوزن الجزيئي الكامل. ونظرا إلى أن الوزن الذري للكربون هو ١٢ وللأكسجين ١٦، فإنه يمكن تحويل الكربون المنبعث من إحراق الوقود الأحفوري إلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقاسة في صورة ثاني أكسيد الكربون عن طريق ضرب كتلة الكربون المنبعث في ٤٤/١٢.

الشكل الحادي عشر - ١ -

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري، ١٩٧٥-١٩٩٤

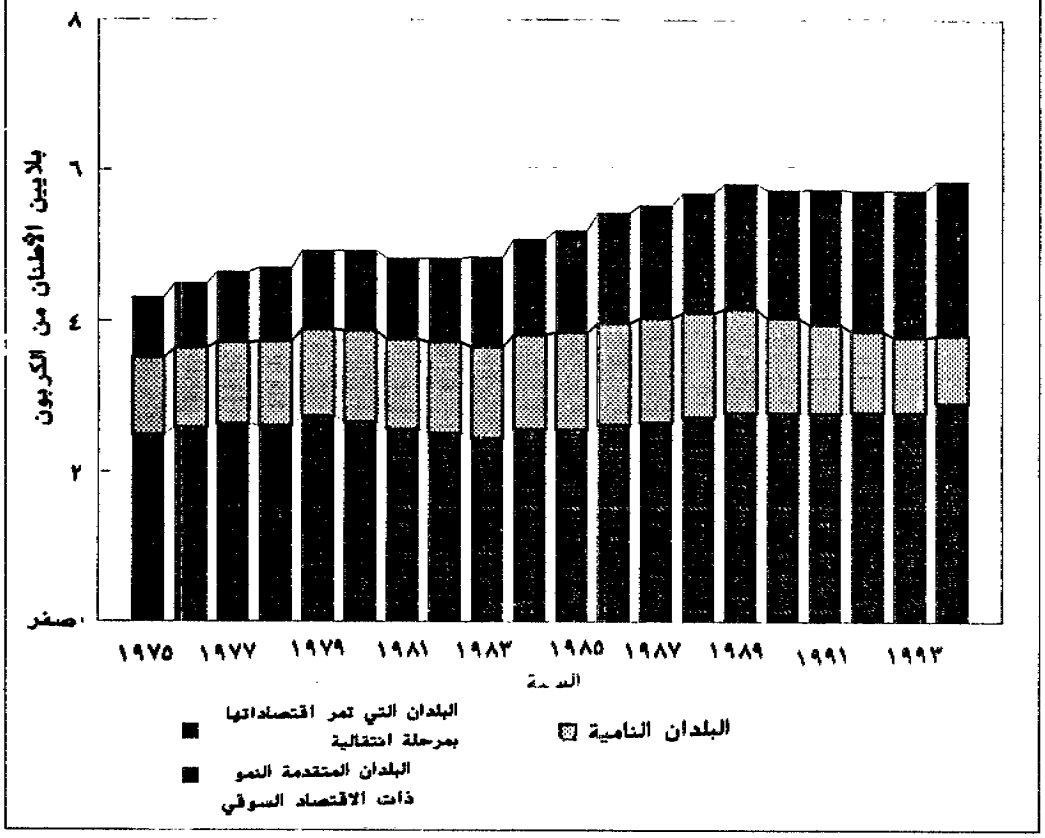

المصدر: الأمم المتحدة.

وعلى أساس كل بلد على حدة، تستأثر الولايات المتحدة بنسبة ٢٥ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة، تليها الصين بنسبة ١٣ في المائة، والاتحاد الروسي بنسبة ٨ في المائة. ويبلغ نصيب هذه البلدان الثلاثة مجتمعة نحو نصف الانبعاثات في عام ١٩٩٤. وكان خمسة من بين البلدان الـ ١٥ التي كانت انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة أعلى ما يمكن في عام ١٩٩٥ (جمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند) هي من مجموعة البلدان النامية. (انظر الجدول الحادي عشر - ١).

الجدول الحادي عشر - ١ - الانبعاثات التقديرية من ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة في الـ ١٥ بلدا التي كانت الانبعاثات فيها أعلى ما يمكن في عام ١٩٩٤

البلد	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بلايين أطنان الكربون)	الناتج القومي الإجمالي (بلايين الدولارات)	عدد السكان (بالآلاف)	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالدولارات)		كمية الانبعاثات للفرد (كيلوغرام من الكربون في السنة)	كثافة الانبعاثات (كيلوغرام من الكربون لكل ١٠٠٠ دولار من الناتج القومي الإجمالي)	
				محولا حسب أسعار الصرف[أ]	محولا حسب معادلات القوى الشرائية[ب]		محولة حسب أسعار الصرف[أ]	محولة حسب معادلات القوى الشرائية[ب]
الولايات المتحدة	١ ٥٠٠	٦ ٧٢٧	٢٦٠ ٥٢٩	٢٥ ٨٦٠	٢٥ ٨٦٠	٥ ٧٥٨	٢٢٢	٢٢٢
الصين	٧٧٧	٦٣٠	١ ١٩٠ ٩١٨	٥٣٠	٢ ٥١٠	٦٥٢	١ ٢٣٣	٢٦٠
الاتحاد الروسي	٤٥٧	٣٩٢	١٤٨ ٣٦٦	٢ ٦٥٠	٥ ٢٦٠	٣ ٠٨٠	١ ١٦٦	٥٨٧
اليابان	٣٤٢	٤ ٣٢١	١٢٤ ٧٨٢	٣٤ ٦٣٠	٢١ ٣٥٠	٢ ٧٤٠	٧٩	١٢٨
ألمانيا	٢٤٩	٢ ٠٧٥	٨١ ١٤١	٢٥ ٥٨٠	١٩ ٨٩٠	٣ ٠٦٩	١٢٠	١٥٤
الهند	١٩٥	٢٧٩	٩٠٣ ٦٠٠	٣١٠	١ ٢٩٠	٢١٦	٦٩٩	١٦٨
المملكة المتحدة	١٥٧	١ ٠٦٩	٥٨ ٠٨٨	١٨ ٤١٠	١٨ ١٧٠	٢ ٧٠٣	١٤٧	١٤٩
كندا	١٢٨	٥٧٠	٢٩ ١٢١	١٩ ٥٧٠	٢١ ٣٢٠	٤ ٣٩٥	٢٢٥	٢٠٧
إيطاليا	١١٢	١ ١٠١	٥٧ ١٥٤	١٩ ٢٧٠	١٨ ٦١٠	١ ٩٦٠	١٠٢	١٠٦
أوكرانيا	١٠٦	٨١	٥١ ٤٦٥	١ ٥٧٠	٣ ٢٣٠	٢ ٠٦٠	١ ٣٠٩	٦١٧
جمهورية كوريا	١٠٥	٣٦٦	٤٤ ٥٦٣	٨ ٢٢٠	١٠ ٥٤٠	٢ ٣٣٤	٢٨٦	٢٢٣
فرنسا	١٠٤	١ ٣٥٥	٥٧ ٧٢٦	٢٣ ٤٧٠	١٩ ٨٢٠	١ ٨٠٢	٧٧	٩١
بولندا	٩٣	٩٥	٣٨ ٣٤١	٢ ٤٧٠	٥ ٣٨٠	٢ ٤٢٦	٩٧٩	٤٤٩
جنوب افريقيا	٩٣	١٢٥	٤١ ٥٩١	٣ ٠١٠	..	٢ ٢٣٦	٧٤٤	..
المكسيك	٨٥	٣٦٩	٩١ ٨٥٨	٤ ٠١٠	٧ ٠٥٠	٩٢٥	٢٣٠	١٣١
بقية العالم	١ ٤٩٩	٦ ٢٢٨	٧ ٤٢٤ ٧٥٧	٢ ٥٦٨	..	٦١٨	٢٤٠	..
المجموع العالمي	٦ ٠٠٢	٢٥ ٧٩٣	٥ ٦٠٤ ٠٠٠	٤ ٦٠٣	..	١ ٠٧١	٢٣٧	..

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى البيانات المستمدة من "أطلس البنك الدولي، ١٩٩٦" (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩٥).

(أ) الأرقام محولة إلى دولارات باستخدام طريقة "أطلس البنك الدولي".

(ب) الأرقام محولة إلى دولارات باستخدام معادلات القوى الشرائية حسب "أطلس البنك الدولي".

وعلى مدى العقدين الماضيين، أصبح ما يقرب من بليون شخص في البلدان النامية متصلين لأول مرة بشبكات الكهرباء[٩]. وبالرغم من هذا الإنجاز الملحوظ، مازال هناك بليونان تقريبا لا توجد لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء وأكثر من بليوني شخص يقدر أنهم يعتمدون اعتمادا كليا تقريبا على الوقود البيولوجي، مثل مخلفات المحاصيل وروث الحيوانات والخشب لأغراض الطهي. وما يقرب من ٩٠ في المائة من السكان في كثير من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى يكادون لا توجد لديهم إمكانية للحصول على الطاقة التجارية (أو غير قادرين على تحمل تكلفتها).

ومع استمرار النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية وعودة النشاط الاقتصادي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ستضاف حاجة هذه الاقتصادات إلى مزيد من الطاقة إلى الطلب السريع التزايد في كثير من البلدان النامية. وإذا أخذت اعتبارات الطلب هذه بالإضافة الى تزايد السكان وتنامي وزن البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ثمة سبب قوي لتوقع حدوث نمو كبير في الطلب العالمي على الطاقة. والسؤالان المطروحان هما ما هي كمية الطاقة التي ستستخدم وما هو حجم الفرص المتاحة لحفظ الطاقة وتحسين كفاءتها.

سيناريوهات الطلب على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون

تتمثل إحدى الاستراتيجيات للنظر الى المستقبل الممكن لنمو الطلب على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في تحليل السيناريوهات البديلة، بدءا من استمرار العلاقات التاريخية وإدخال مختلف الافتراضات البديلة المتعلقة بافتراضات السياسة والتكنولوجيا.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كان هناك عدد من التنبؤات فيما يتعلق بمستقبل اتجاهات الطلب على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون[١٠]. وتقدم جميع هذه التنبؤات نفس النتيجة عموما: أن الطلب العالمي على الطاقة سينمو بسرعة على مدى العقود القليلة المقبلة، وذلك بالدرجة الأولى بسبب زيادة عدد السكان والدخل في العالم النامي. أما في البلدان المتقدمة النمو، فسيستمر نمو الطلب على الطاقة، ولكن بمعدلات أبطأ عنه في البلدان النامية. وفي معظم الحالات، من المتوقع أن تظل إمدادات الطاقة وفيرة وإن كان من الممكن أن يحدث عجز في الإمداد، ولا سيما إذا لم تساير الاستثمارات في قطاع الطاقة نمو الطلب عليها.

وبالرغم من أنه يتوقع أن يحدث نمو كبير في الطلب العالمي على الطاقة، يبدو أيضا أنه توجد إمكانية هائلة لمقابلة قدر كبير من هذا النمو عن طريق تحسين الكفاءة في تكنولوجيات استخدام الطاقة. ومن المتوقع أن يتجاوز الطلب على الطاقة في العالم النامي الطلب عليها في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو في حوالي عام ٢٠١٠، حيث سيرتفع نصيبها الحالي من (ثلث) الطلب العالمي على الطاقة الى نحو النصف في غضون ٢٠ سنة والثلثين في غضون ٥٠ سنة. ونتيجة لذلك، ستستأثر البلدان النامية بمعظم النمو في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وتستند السناريوهات[١١] الواردة أدناه للطلب العالمي على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الى افتراضات تتعلق بالمتغيرات الرئيسية هي: (أ) النمو الاقتصادي في المستقبل، (ب) أسعار النفط في المستقبل، (ج) النمو السكاني، (د) التحسينات في كفاءة الطاقة، معبرا عنها على هيئة كسر من إجمالي الطاقة الموفرة في السنة نتيجة للتقدم في التكنولوجيا. وترد هذه الافتراضات في الجدول الحادي عشر - ٢[١٢]. وتعطي الحالات الثلاث

---

(٩) Dennis Anderson, "Energy, Environment and economy: complementarities and conflicts in the search for sustainable growth", paper presented at the World Energy Council 16th Congress, Tokyo, 8-13 October 1995.

(١٠) على سبيل المثال، هناك اسقاطات وضعها مجلس الطاقة العالمي (١٩٩٣)، ومعهد تحليل النظم التطبيقية ومجلس الطاقة العالمي (١٩٩٥)، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والوكالة الدولية للطاقة (١٩٩٤).

(١١) أعدت هذه السيناريوهات عن طريق نموذج محاكاة وضع في الإدارة المسماة سابقا إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ويوفر النموذج إسقاطات لاتجاهات الطلب على الطاقة البديلة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب نوع الوقود على مدى فترات تصل إلى عام ٢٠٥٠.

(١٢) الافتراضات المتعلقة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تكاد تكون مماثلة لتلك المستخدمة في سيناريو "السبيل المتوسط" الذي وضعه المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية ومجلس الطاقة العالمي في Global Energy Perspectives to 2050 and Beyond: Report 1995 (London, 1995)، تقديرات معدلات النمو السكاني هي المعدلات الواردة في السيناريو الأوسط الذي وضعته شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة في "التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ١٩٩٦" (منشور مقبل للأمم المتحدة).

المعروضة مؤشرا للاتجاه العام والتطور الممكن لاتجاهات الطاقة وانبعاثات الكربون على النطاق العالمي في ظل هذه الافتراضات بالتحديد.

الجدول الحادي عشر - ٢ - الافتراضات الأساسية في السيناريوهات الثلاثة للطلب العالمي على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون

تحسينات الكفاءة	عدم اتخاذ أي أجراء			الزيادة المتواضعة في الكفاءة			الزيادة الفعالة في الكفاءة		
	الفترة			الفترة			الفترة		
	١٩٩٦-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠٣٠	٢٠٣١-٢٠٥٠	١٩٩٦-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠٣٠	٢٠٣١-٢٠٥٠	١٩٩٦-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠٣٠	٢٠٣١-٢٠٥٠
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية في السنة)									
البلدان المتقدمة النمو	٢,٥	٢,٠	١,٥	٢,٥	٢,٠	١,٥	٢,٥	٢,٠	١,٥
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٣,٠	٢,٠	١,٥	٣,٠	٢,٠	١,٥	٣,٠	٢,٠	١,٥
البلدان النامية	٤,٥	٣,٥	٣,٠	٤,٥	٣,٥	٣,٠	٤,٥	٣,٥	٣,٠
أسعار النفط	تظل ثابتة بالقيمة الحقيقية			ترتفع بنسبة ١ في المائة في السنة بالقيمة الحقيقية			ترتفع بنسبة ١ في المائة في السنة بالقيمة الحقيقية		
تحسينات الكفاءة (كنسبة مئوية في السنة)	عدم حدوث أي زيادة في الكفاءة نتيجة للسياسات								
البلدان المتقدمة النمو				٠,٢	٠,٥	٠,٨	٠,٥	١,٢	١,٥
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية				٠,٠	٠,٥	٠,٨	٠,٢	١,٠	١,٥
البلدان النامية				٠,٠	٠,٣	٠,٦	٠,١	٠,٨	١,٢

الطلب على الطاقة

في سيناريو "الزيادة المتواضعة في الكفاءة"، يُفترض أن تصبح التكنولوجيات الموفّرة للطاقة المشابهة لتلك المتاحة حاليا في البلدان المتقدمة النمو مستخدمة على نطاق أوسع، ويرجع ذلك جزئيا إلى نقل تلك التكنولوجيات إلى البلدان النامية وجزئيا استجابة للإجراءات التي يتخذها مقررو السياسات. ومن المفترض أيضا أن تتحسن ببطء كفاءة استخدام الوقود الأحفوري في جميع المناطق، وبخاصة بعد عام ٢٠١٠، حيث ستتراوح الزيادة في الكفاءة بين ٠,٢ و ٠,٨ في المائة في السنة. ويُفترض كذلك أن يرتفع السعر الحقيقي للنفط بصورة بطيئة جدا ولكنها مطردة لغاية عام ٢٠٥٠. ووفقا لهذا السيناريو، يُتوقع أن ينمو الطلب التجاري العالمي على الطاقة بمعدل سنوي قدره ٢,٠ في المائة في المتوسط على مدى فترة الإسقاط. وسيعني هذا مضاعفة المستويات الحالية للاستهلاك تقريبا بحلول عام ٢٠٢٥ وزيادتها ٢,٦ مرة بحلول عام ٢٠٥٠ (انظر الشكل الحادي عشر - ٢). وتتسق النتائج المستمدة من هذا السيناريو مع سيناريو "السبيل المتوسط" (السيناريو باء) الذي وضعه المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية ومجلس الطاقة العالمي[١٣]، وكذلك مع الإسقاط الوارد في "التوقعات البيئية العالمية"[١٤].

(١٣) المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية ومجلس الطاقة العالمي، توقعات الطاقة في العالم حتى عام ٢٠٥٠ وما بعده، تقرير عام ١٩٩٥ (لندن، ١٩٩٥)، الصفحة ٤٩ (من النص الانكليزي) الجدول ٥-١.

(١٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التوقعات البيئية العالمية، (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٧)، الصفحة ٢١٦ (من النص الانكليزي) الجدول ٤-١.

الشكل الحادي عشر - ٢ - الاستهلاك التجاري المسقط من الطاقة حسب نوع الوقود:
ثلاثة سيناريوهات لعام ٢٠٥٠

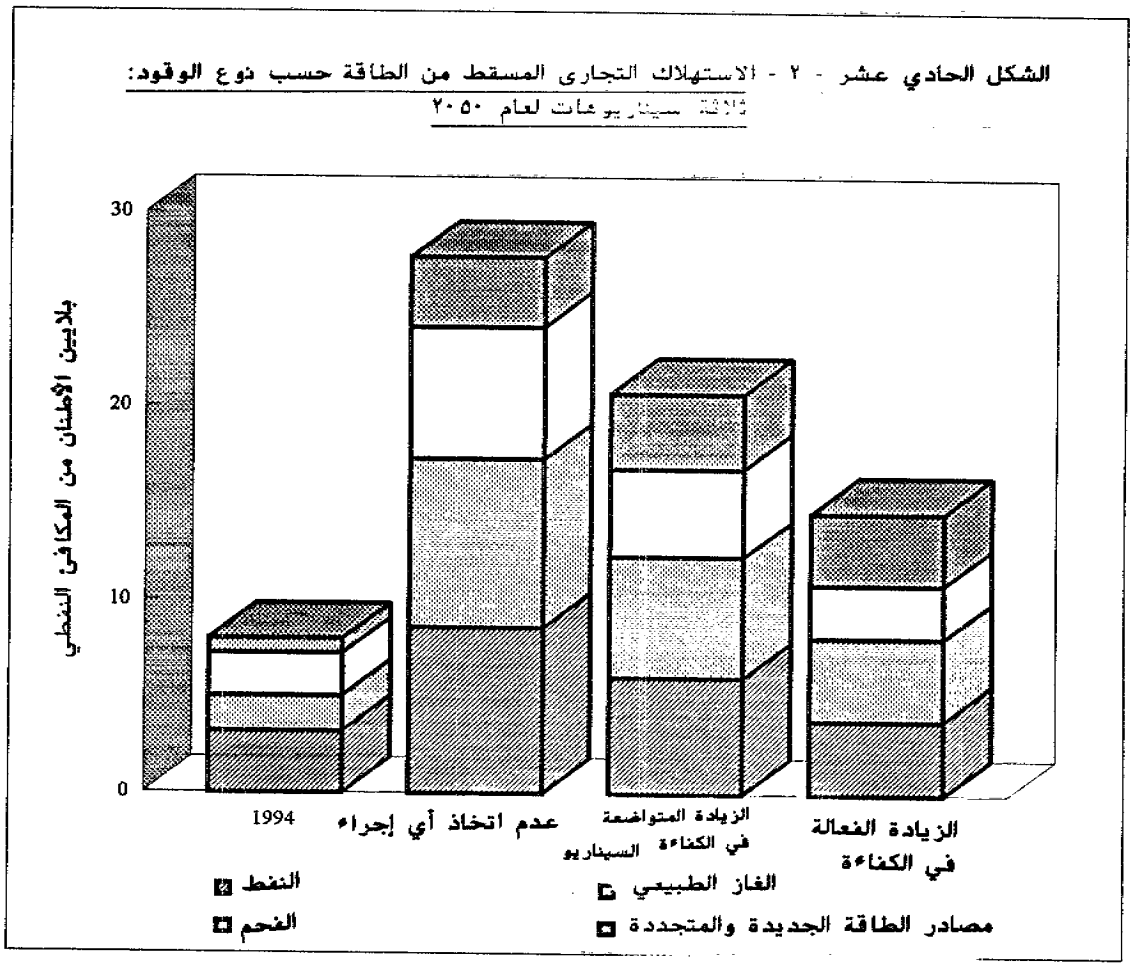

المصدر: الأمم المتحدة.

ومع توقع ازدياد الطلب على الطاقة في البلدان النامية بمعدل ٣,١ في المائة في السنة، يُتوقع أن تستأثر هذه البلدان بأكثر من ثلاثة أرباع النمو في الطلب العالمي، حيث سيرتفع نصيبها بنسبة الخمسين بحلول عام ٢٠١٠ وبنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠٥٠. ويُتنبأ أن ينمو الطلب الكلي على الطاقة التجارية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بمعدل ١,٠ في المائة سنويا، في حين يُتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بمعدل سنوي قدره ١,٢ في المائة في المتوسط. ومن المتوقع أن يصل الطلب على الطاقة في كل من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى مستوى ثابت حول عام ٢٠٣٠ يبدأ بعده الطلب على الطاقة في الانخفاض.

وبالرغم من أن استهلاك الفرد من الطاقة في البلدان النامية يُتوقع أن يستمر في الارتفاع بسرعة، فإنه سيظل أدنى كثيرا منه في البلدان الصناعية. وفي عام ١٩٩٤، كان استهلاك الفرد في البلدان النامية نحو ٥٤٠ كيلو غراما من المكافئ النفطي في السنة. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيرتفع ذلك الاستهلاك إلى ثلاثة أمثال ذلك الرقم، إلا أنه سيبلغ أدنى قليلا من خُمس استهلاك الفرد من الطاقة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي.

وفي الوقت الحالي، تمثل الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة نحو ١٠ في المائة من استهلاك العالم من الطاقة التجارية الأولية. وبحلول عام ٢٠٥٠، ستفي هذه المصادر بنحو ٢٠ في المائة من إجمالي الطلب على الطاقة التجارية، حيث سيرتفع نصيبها بسرعة في جميع المناطق[١٥].

ويعكس سيناريو "عدم اتخاذ أي إجراء" استمرارا لأنماط استهلاك الطاقة الحالية، حيث تكاد لا تولي السلطات في كثير من البلدان أي اهتمام للسياسات الرامية إلى حفظ الطاقة وتحسين الكفاءة (أي أنه يفترض أنه لن تكون هناك أية تحسينات جديدة في كفاءة الطاقة نتيجة للسياسات). وما زال استهلاك الطاقة وإنتاجها يجري دعمهما في كثير من البلدان، وليس من المتوقع أن يحدث أي إنجاز تكنولوجي رئيسي في مجال توفير الطاقة أو حفظها من جانب المستهلكين. وما زال سعر النفط ثابتا بالقيمة الحقيقية على مدى فترة الإسقاط. وفي ظل هذا السيناريو، سيستهلك العالم ضعف ما يستهلكه اليوم من الطاقة في عام ٢٠٢٥. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيستهلك العالم ثلاثة أمثال ونصف ما يستهلكه اليوم من الطاقة. وستصل الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة في هذه الحالة إلى نحو ٢٠ بليون طن من المكافئ النفطي على مدى الـ ٥٥ سنة لغاية عام ٢٠٥٠، يمثل نصيب البلدان النامية منها ١٥ بليون طن من المكافئ النفطي، أو ٧٤ في المائة. وسيتم تلبية قدر كبير من الزيادة في الطلب عن طريق الوقود الأحفوري، مع ارتفاع نصيب مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة إلى ١٤ في المائة فقط بحلول عام ٢٠٥٠.

وفي سيناريو "الزيادة الفعالة في الكفاءة"، وهو السيناريو الذي يعكس مسارا منخفضا للطاقة، يحدث تطبيق متزايد للتكنولوجيات الجديدة لتقليل استهلاك الطاقة مع تنامي الشواغل بشأن البيئة. وتستحث المصانع الرئيسية للمعدات الصناعية ومواد البناء والأجهزة المنزلية والسيارات على اعتماد منتجات أكثر توفيرا للطاقة، كما يتم فرض ضرائب وأنظمة إضافية على استعمال الطاقة. وتظهر بالتدريج تكنولوجيات جديدة، يؤدي تطبيقها إلى تحقيق زيادات في كفاءة الطاقة تصل نسبتها إلى ١,٥ في المائة سنويا. وفي ظل هذه الظروف، سيرتفع الطلب العالمي على الطاقة بمعدل ١,١ في المائة فقط سنويا في المتوسط على مدى فترة الإسقاط، ولكنه سيرتفع بمعدل أبطأ كثيرا بعد عام ٢٠٣٠. وفي كل من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، سيستمر الطلب على الطاقة في الارتفاع بمعدل بطيء جدا قبل أن يبدأ في الانخفاض حوالي عام ٢٠١٠. وفي البلدان النامية، سيرتفع الطلب على الطاقة باطراد بمعدل سنوي قدره نحو ٢,٦ في المائة على مدى فترة الإسقاط. وإجمالا، سيستهلك العالم كمية من الطاقة تقل بنحو ٥٠ في المائة عنها في سيناريو عدم اتخاذ أي إجراء ولكنها تبلغ نحو ضعف كمية الطاقة المستهلكة حاليا. وبموجب السيناريو، يمكن بحلول عام ٢٠٥٠، أن يصبح نصيب مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ٢٥ في المائة من الاستهلاك الكلي للطاقة.

---

(١٥) تستند هذه النتائج الى اتجاهات تاريخية. لذلك ينبغي التعامل معها بحذر، ولا سيما في حالة مصادر الطاقة المتجددة. وبالنظر الى حداثة منشأ تكنولوجيات الطاقة المتجددة، فضلا عن طبيعتها الحميدة من الوجهة البيئية، فإنها يمكن أن تقوم بدور أكبر كثيرا في مزيج الطاقة المستخدمة في المستقبل.

كثافة الطاقة

يتمثل أحد أساليب تفسير نتائج هذه السيناريوهات في النظر إلى نتائجها من حيث آثارها على كثافة الطاقة[١٦]. وبصفة عامة، تتأثر اتجاهات كثافة الطاقة بهيكل الاقتصاد، والتكنولوجيات القائمة، ومزيج الطاقة، وأسعار الوقود[١٧]. وبالرغم من أن كثافات الطاقة على النطاق العالمي قد انخفضت منذ أوائل السبعينات، فإن كثافات الطاقة في البلدان النامية لم تنخفض. وعادة ما يكون انتقال البلدان النامية نحو التصنيع مصحوبا بالتحضر واستخدام الكهرباء والتحديث وجميعها ينطوي على زيادة استخدام الطاقة التجارية، ومن ثم زيادة كثافات الطاقة. وأثناء عملية التصنيع، كثيرا ما يكون من العسير فك الارتباط بين النمو الاقتصادي والطلب على الطاقة، ولا سيما في حالة عدم وجود تدابير قوية لتحسين كفاءة الطاقة. وكثافة الطاقة تكون أعلى في البلدان التي تكون أسعار الطاقة فيها منخفضة بصورة اصطناعية (أساسا في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان الرئيسية المصدرة للنفط).

ومن المتوقع أن تنخفض باطراد كثافات الطاقة في العالم ككل على مدى فترة الاسقاط في ظل جميع السيناريوهات تقريبا (انظر الجدول الحادي عشر ٣). وفي سيناريو "زيادات متواضعة في الكفاءة"، ستنخفض كثافات الطاقة بمعدل سنوي متوسط قدره ١,٦ في المائة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، و ١,٢ في المائة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، و٠,٤ في المائة في البلدان النامية. بيد أنه من المتوقع، في السيناريوهات الثلاثة جميعها، أن تواصل كثافة الطاقة ارتفاعها ببطء في البلدان النامية قبل أن تثبت وتبدأ في الانخفاض حوالي عام ٢٠١٠. أما في البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن كثافة الطاقة ستنخفض باطراد، ولكن بمعدلات أسرع إلى حد ما في العقدين الأخيرين من فترة الاسقاط.

---

(١٦) تعرف كثافة الطاقة بأنها الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الاقتصادي (أي الطاقة المستهلكة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

(١٧) تميل كثافة الطاقة الى الزيادة خلال المرحلة المبكرة للتصنيع الى أن تصل الى مستوى ثابت، تبدأ بعده في الانخفاض. والاستعاضة عن الطاقة غير التجارية، مثل الخشب ومخلفات المزارع، بالطاقة التجارية، مثل الوقود الأحفوري والكهرباء الأساسية، أثناء مرحلة التحول من مجتمع ريفي أقل نموا الى مجتمع صناعي حضري هي سمة شائعة من سمات عملية التنمية تتطلب زيادة استخدام الطاقة.

الجدول الحادي عشر - ٣ المعدلات المستطة للتغير في كثافة الطاقة، ١٩٩٥-٢٠٥٠

(كنسبة مئوية في السنة)

		عدم اتخاذ إي إجراء	الزيادة المتواضعة في الكفاءة	الزيادة الفعالية في الكفاءة
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	النفط	-١,٥	-٢,٢	-٣,١
	الغاز	-١,٠	-١,٦	-٢,٢
	الفحم	-٠,٩	-١,٥	-٢,١
	مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٠,٦	-٠,٦	-٢,٣
	المجموع	-٠,٨	-١,٦	-٢,٥
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	النفط	٠,١	-٠,٥	-١,١
	الغاز	-٠,٥	-١,٦	-٢,٨
	الفحم	-١,٣	-١,٨	-٢,٤
	مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	-١,٧	-٠,٣	-٠,٢
	المجموع	-٠,٦	-١,٢	-١,٩
البلدان النامية	النفط	-٠,٣	-١,٠	-١,٨
	الغاز	١,٣	٠,٨	٠,١
	الفحم	-٠,٧	-١,٥	-٢,٦
	مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٠,٢	١,٦	٢,١
	المجموع	٠,٠	-٠,٤	-١,٠

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

توجد فروق جوهرية في الأنماط الإقليمية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون تظهر في ظل السيناريوهات الثلاثة (الشكل الحادي عشر - ٢). فبحلول منتصف القرن المقبل، من المتوقع أن ينخفض نصيب البلدان المتقدمة النمو في الانبعاثات العالمية إلى أقل من الثلث، في حين ستزداد حصة البلدان النامية إلى ثلثي المجموع على الأقل. ويتضح السبب في هذا التحول من نمط استهلاك الطاقة المعروض أعلاه، حيث تبلغ معدلات نمو استهلاك الطاقة في البلدان النامية أكثر من ضعف معدلاتها في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي سيناريو "عدم اتخاذ أي إجراء"، سيطلق في الغلاف الجوي نحو ٨,٣ بلايين طن بحلول عام ٢٠١٠. ويمكن أن يتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٥٠، حيث يصل إلى ١٩ بليون طن، سيكون نصيب البلدان النامية فيها الثلثين.

وفي سيناريو الزيادة المتواضعة في الكفاءة، يمكن تحقيق مستويات أقل كثيرا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في جميع مجموعات البلدان، وبالأخص في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، حيث يتوقع أن تظل الانبعاثات عند نفس المستوى تقريبا بعد عام ٢٠١٠. ويمكن تحقيق تخفيضات أكثر من ذلك بكثير في نمو انبعاثات الكربون بموجب سيناريو الزيادة الفعالة في الكفاءة. وفي هذه الحالة، لا يتوقع أن يتجاوز النمو في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على النطاق العالمي ٠,٧ في المائة سنويا على مدى فترة الاسقاط. وستستأثر البلدان النامية بهذا النمو بالكامل بعد عام ٢٠١٠. وما يميز هذا السيناريو عن السيناريوهين الآخرين هو أنه يمكن توقع انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالميا بعد بلوغها ذروة قدرها ٨,٩ بلايين طن بحلول عام ٢٠٣٠ وسينخفض نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الكلية بنسبة ٠,٢ في المائة في المتوسط سنويا. وسيكون الانخفاض في مستوى نصيب الفرد من انبعاثات الكربون أكثر وضوحا في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، ولكنها مع ذلك ستكون أربعة إلى خمسة أمثال مستواها في البلدان النامية. وفي المقابل، يمكن أن يتوقع أن يرتفع في جميع المناطق نصيب الفرد من انبعاثات الكربون في سيناريو عدم اتخاذ أي إجراء.

الشكل الحادي عشر - ٣ - انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستطلة: ثلاثة سيناريوهات لعام ٢٠٥٠

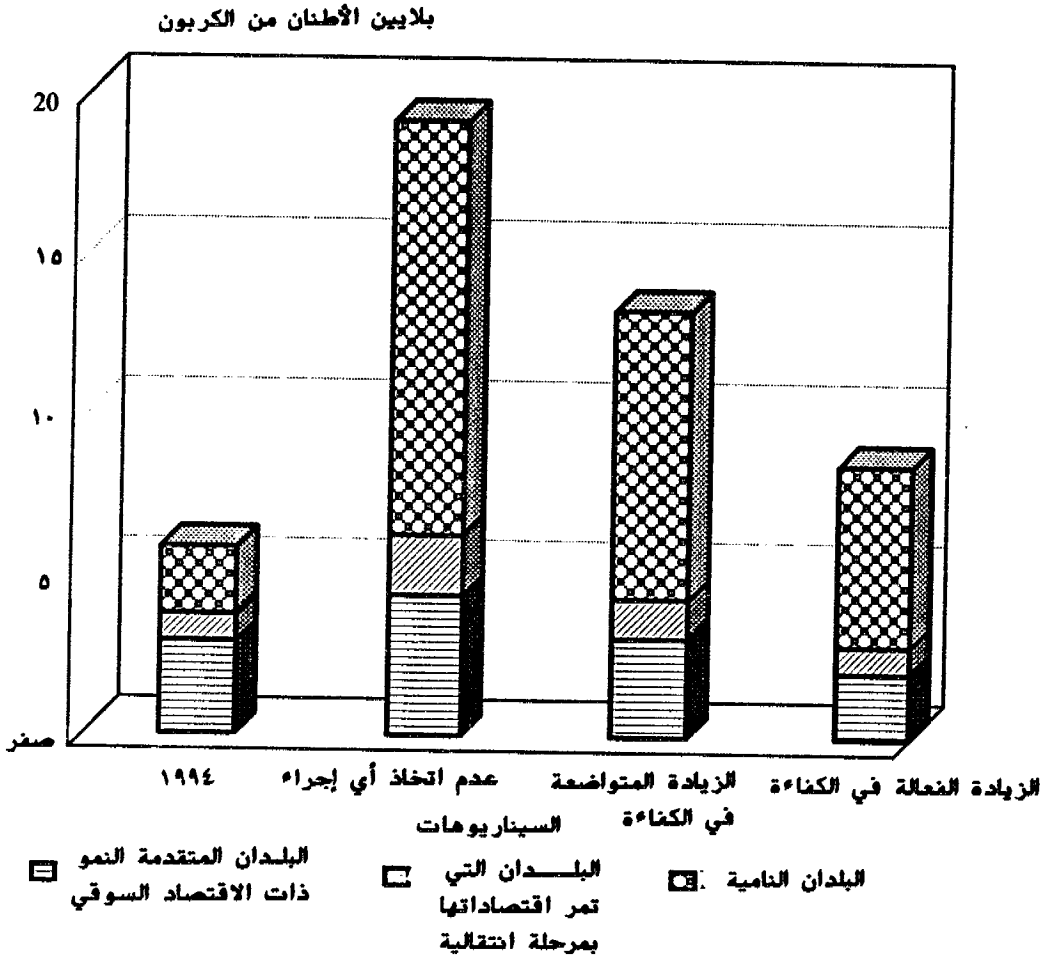

المصدر : الأمم المتحدة.

ملاحظة: يتشابه مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ظل سيناريو عدم اتخاذ أي إجراء مع مستواها في ظل السيناريو IS92e للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛ والمستوى في ظل سيناريو الزيادة المتواضعة في الكفاءة يتشابه مع المستوى IS92a للفريق؛ والمستوى في ظل سيناريو الزيادة الفعالة في الكفاءة يتشابه مع المستوى في ظل السيناريو IS92d (انظر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ،

Climat Change 1995: The Science of Climate Change, Contribution of Working Group I to the Second Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, J. T. Houghton and others, eds. (Cambridge, United Kingdom, and New York, Cambridge University Press. 1996)).

ويبين الشكل الحادي عشر - ٤ الانبعاثات السنوية من ثاني أكسيد الكربون للسيناريوهات الثلاثة الوارد وصفها أعلاه. وتتراوح انبعاثات الكربون التراكمية الناشئة عن هذه السيناريوهات فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٥٠ من ٧٢٢ بليون طن من الكربون في سيناريو الزيادة الفعالة في الكفاءة إلى ٣١٩ بليون طن من الكربون في سيناريو عدم اتخاذ أي إجراء[١٨]. وعند إضافة هذه الانبعاثات إلى التركيز الحالي[١٩]، من المتوقع أن تصل الانبعاثات إلى ١ ٠٧٠ بليون طن بحلول عام ٢٠٥٠ في ظل سيناريو عدم اتخاذ أي إجراء، و ١ ٠٢٠ بليون طن (سيناريو الزيادة المتواضعة في الكفاءة)، و ٩٧٠ بليون طن (سيناريو الزيادة الفعالة في الكفاءة). وبالرغم من أن مستويات التركيز الثلاثة جميعها أقل من ضعف تركيزات عصر ما قبل الصناعة، وهو رقم يعتقد أنه يبلغ ١ ٢٠٠ بليون طن من تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي (أو ٥٦٥ جزء في المليون بالحجم من ثاني أكسيد الكربون)[٢٠]، فإن سيناريو عدم اتخاذ أي إجراء وسيناريو الزيادة المتواضعة في الكفاءة قد ينتج عنهما ضرر كبير للبيئة حيث أن تاريخ التضاعف يمكن أن يحدث قبل عام ٢١٠٠ (بافتراض استمرار نفس الاتجاهات بعد عام ٢٠٥٠). ويتوقع أن يكون تاريخ تضاعف ثاني أكسيد الكربون من جميع مصادر الانبعاث سابقا على تاريخ تضاعف تركيزات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة وحدها. ويعتقد أن مضاعفة تركيزات ثاني أكسيد الكربون تعد أمرا خطيرا، حيث أن ذلك المستوى من ثاني أكسيد الكربون سيؤدي إلى رفع متوسط درجة الحرارة على الصعيد العالمي بنحو ٢,٥ درجة مئوية[٢١]. والسؤال المطروح هو ما إذا كان يمكن تجنب تلك الحالة الخطيرة.

---

(١٨) بافتراض أن نسبة المحمول جوا تبلغ ٥٠ في المائة (أي أن نسبة ٥٠ في المائة من الكربون الناتج من إحراق الوقود الأحفوري تظل عالقة في الغلاف الجوي).

(١٩) تعتبر التقديرات الحالية أن محتوى الغلاف الجوي من ثاني أكسيد الكربون يبلغ نحو ٧٥٠ بليون طن من الكربون. ولم يستخدم أي نموذج لدورة الكربون لتقدير تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الجو معبرا عنها على هيئة أجزاء في المليون بالحجم.

(٢٠) William Nordhaus and Zili Yang, "A regional dynamic general-equilibrium model of alternative climate change strategies", The American Economic Review, September 1996, p. 750.

(٢١) Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 1995: The Science of Climate Change, Contribution of Working Group I to the Second Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, J. T. Houghton and others, eds. (Cambridge United Kingdom, and New York, Cambridge University Press, 1996) p. 60

الشكل الحادي عشر - ٤ -

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستطة على الصعيد العالمي الناتجة عن استهلاك الوقود الأحفوري

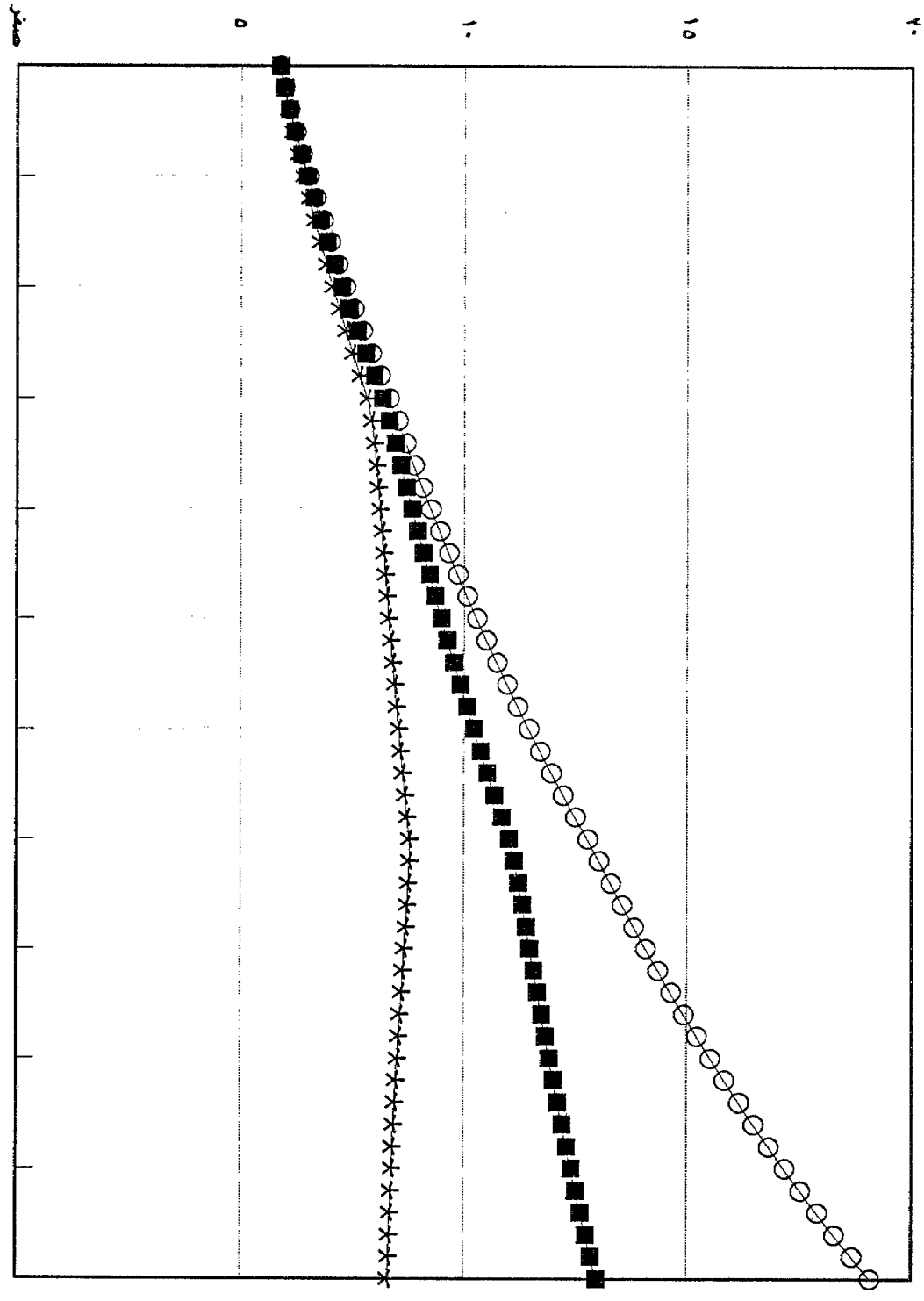

خيارات وسياسات الإمداد بالطاقة

انطلاقا من الشواغل الواسعة النطاق بشأن التهديد المحتمل الناجم عن الاحترار العالمي، وقّع أكثر من ١٥٠ بلدا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد صدقت على هذه الاتفاقية، التي دخلت حيز النفاذ في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤، أكثر من ١٦٠ بلدا من البلدان الأعضاء. وتدعو الاتفاقية الى اتخاذ تدابير للتصدي لظاهرة الاحتباس الحراري. ويتعين على موقعيها أن يضعوا خططا لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ولكن التنفيذ ليس مقيدا بالاتفاقية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتمثل الهدف النهائي للاتفاقية في "... تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الأيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام" (المادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ).

مدى كفاية الالتزامات

في حين لا تتضمن الاتفاقية بعد أهدافا وجداول زمنية محددة لتثبيت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان من شرق أوروبا، يشار إليها بوصفها بلدان المرفق الأول[٢٢] التزمت في عام ١٩٩٢ باعتماد تدابير طوعية للحد من تغير المناخ وتوفير معلومات بشأن السياسات والتدابير الرامية إلى خفض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الاحتباس الحراري الى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول نهاية هذا العقد. وكانت النهج التي اتبعتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تجاه الالتزامات الطوعية بتلك الأهداف متباينة؛ فقد حدد عدد منها (أيسلندا والدانمرك وسويسرا وكندا ولكسمبرغ والنمسا وهولندا) التزامات غير مشروطة من جانب واحد بالأهداف، ولكن بعضها الآخر وضع شروطا لتحقيق أهداف خاصة به (انظر الجدول الحادي عشر - ٤). وأجريت تعديلات وقدمت ايضاحات شتى منذ عام ١٩٩٢، عندما أعلنت معظم تلك الأهداف. وبالرغم من أن معظم هذه البلدان يقوم بذلك بتنفيذ سياسات ترمي الى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن عددا قليلا منها فقط هو الذي من المرجح أن يحقق بحلول عام ٢٠٠٠ مستويات انبعاثات لا تتجاوز مستويات عام ١٩٩٠. ووفقا لاقتراح جديد يجري بحثه حاليا، يتعين على كل بلد من بلدان المرفق الأول الأطراف أن يخفض مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الاصطناعية التي أطلقها في عام ٩٩٠١ بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٠٥[٢٣].

---

(٢٢) تشمل بلدان المرفق الأول جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالاضافة إلى الاتحاد الروسي واستونيا وأوكرانيا وبلغاريا وبيلاروس والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا.

(٢٣) الوثيقة FCCC/AGBM/1997/3/Add.1، الفقرة ١١٠ (أ).

الجدول الحادي عشر - ٤ - وصف الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بتغير المناخ

التزامات غير مشروطة من جانب واحد بالأهداف (أيسلندا وسويسرا وكندا ولكسمبرغ والنمسا)، اثنان منها وضعا خطط عمل ممولة ومدعمة بفرض ضرائب على الكربون أو أول أكسيد الكربون (الدانمرك وهولندا).

التزامات من جانب واحد، ولكنها أولية وغير ملزمة و/أو مشروطة، بالأهداف (استراليا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا) اثنان منها دعماها بفرض ضريبة على الكربون (فنلندا والنرويج).

هدف معدل حسب الحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي (إسبانيا).

أهداف مشروطة استنادا إلى نصيب الفرد من الانبعاثات (فرنسا واليابان).

التزام بوضع سياسات ترمي إلى تثبيت الانبعاثات (الولايات المتحدة).

أهداف إقليمية متوازنة عن طريق السماح بأهداف معدلة بغرض تحقيق نمو اقتصادي في بعض البلدان تقابلها أهداف أكثر صرامة من جانب بلدان أخرى (الجماعة الأوروبية).

أهداف غير محددة ولكنها ضمنية بموجب العضوية في الجماعة الأوروبية أو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (أيرلندا وأيسلندا والبرتغال وبلجيكا واليونان) وأحدها دعمها بفرض ضريبة على الكربون (السويد).

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، مبادرات السياسات العامة المتعلقة بتغير المناخ (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٢)، الصفحة ٢٣ (من النص الانكليزي).

ويقدر أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد ارتفعت بنسبة ٤,٦ في المائة تقريبا بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ (انظر الجدول الحادي عشر - ٥). ومع ذلك، فإن حفنة من البلدان فقط (ألمانيا وإيطاليا وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا) يبدو أنها متجهة نحو بلوغ مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة تقل عن مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠. وحتى إذا حققت جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هذه الالتزامات بالكامل، ستخفض الانبعاثات المستقطة المتصلة بالطاقة على النطاق العالمي بنسبة ٤ في المائة فقط بحلول عام ٢٠٠٠ (بموجب السيناريوهات التي جرت نوقشت أعلاه)؛ فبدلا من ارتفاعها بنسبة ١٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، ستزداد الانبعاثات العالمية بنسبة ١١ في المائة. والتحسن ضئيل لأن الانبعاثات التي ستخفض نتيجة لالتزامات عدد قليل من البلدان ستقابلها زيادة في الانبعاثات في بلدان أخرى. وهذا يؤكد ضرورة وضع خطط عمل أوسع نطاقا لتخفيض الانبعاثات. ويتطلب تحقيق الهدف العالمي كفالة وفاء مجموع التزامات جميع البلدان بالهدف.

الجدول الحادي عشر - ٥ الانبعاثات التقديرية المتصلة بالطاقة من ثاني أكسيد الكربون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[أ] في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥

البلد	(ملايين الأطنان من الكربون)		النسبة المئوية للتغير في انبعاثات الكربون بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٠
	١٩٩٠	١٩٩٥	
اسبانيا	٦٤,١	٧١,١	١٠,٩
استراليا	٧٧,٠	٨٣,٦	٨,٦
ألمانيا	٢٦٨,٦	٢٤٨,١	٧,٦-
أيرلندا	٦,٧	٨,١	٢١,٩
أيسلندا	٠,٧	٠,٨	١٢,١
إيطاليا	١١٦,٠	١١٥,٥	٠,٥-
البرتغال	١٠,١	١٤,٩	٤٨,١
بلجيكا ولكسمبرغ	٣٥,٣	٣٧,٥	٦,٣
تركيا	٤٣,٤	٥٠,٤	١٦,٣
الدانمرك	١٤,٠	١٧,٥	٢٤,٥
السويد	١٤,٦	١٧,٠	١٦,٠
سويسرا	١١,٩	١١,٢	٥,٥-
فرنسا	١٠٨,٣	١٠٥,٠	٣,١-
فنلندا	١٣,٩	١٤,٣	٣,٠
كندا	١٢٤,٠	١٣٠,٥	٥,٣
المملكة المتحدة	١٦٣,٨	١٥٥,٧	٥,٠-
النرويج	٨,٤	٨,٨	٥,٣
النمسا	١٥,٥	١٥,٣	١,٠-
نيوزيلندا	٨,٠	٨,١	١,٥

البلد	(ملايين الأطنان من الكربون)		النسبة المئوية للتغير في انبعاثات الكربون بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٠
	١٩٩٠	١٩٩٥	
نيوزيلندا	٨,٠	٨,١	١,٥
هولندا	٥٥,١	٦٠,٨	١٠,٤
الولايات المتحدة	١ ٤٢٩,٣	١ ٥١٠,٢	٥,٧
اليابان	٣١٠,٠	٣٤٥,٥	١١,٥
اليونان	٢١,١	٢٣,٢	١٠,٢
مجموع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٢ ٩١٩,٧	٣ ٠٥٣,٣	٤,٦

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى بيانات الوقود الأحفوري من BP Statistical Review of World Energy, 1991 (England, United Kingdom, Group Media and Publications, British Petrolium Company, P.L.C. (Public Limited Company), 1991) and BP Statistical Review of World Energy, 1996 (England, United Kingdom, Group Media and Publications, British Petrolium Company, P.L.C. (Public Limited Company), 1996).

(أ) فيما عدا البلدان التي انضمت إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعد عام ١٩٩٠

وقد أعرب عدد كبير من البلدان النامية مرارا عن قلقه من أنه بينما يعالج جدول أعمال القرن ٢١[٢٤] دور الطاقة وأثرها على تغير المناخ، فإنه لم يتناول على نحو كاف شواغل التنمية المستدامة للبلدان النامية التي تفتقر إلى موارد كافية من الطاقة لدعم التنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، أكدت هذه البلدان على محدودية التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ورفضت المقترحات التي من شأنها أن تعني ضمنا أنه يتعين عليها أو توافق على تخفيض انبعاثاتها دون تمويل كاف ونقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك، فإن معظم البلدان النامية تدرك ضرورة المشاركة في الجهد العالمي الرامي إلى تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما لا يعرقل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي.

وقد سلم المشاركون في الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في برلين في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٥، بأن البلدان المتقدمة النمو لا تتعهد بالتزامات تتناسب مع هدف الاتفاقية، بالرغم مما تبذله من محاولات لإعادة مستويات انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري إلى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠. ولم تقدم أية التزامات جديدة إلى البلدان النامية. إلا أن المشاركين اتفقوا في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٦ في جنيف، على الإسراع في المفاوضات المتعلقة بوضع نص لبروتوكول ملزم قانونا أو صك قانوني آخر يقدم لكي يعتمد في المؤتمر الثالث للأطراف في الاتفاقية.

(٢٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

المقرر عقده في نهاية عام ١٩٩٧ في كيوتو، اليابان. وسيقتضي التوصل إلى اتفاقات بشأن الأهداف والإطار الزمني لتحقيقها بذل جهود متضافرة من جانب كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية للتوصل الى إجراءات كفوءة ومنصفة للتحكم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي.

وما برحت الحاجة إلى توفير الطاقة لإدامة النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة وضرورة تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وكفالة سلامة البيئة قضية خلافية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهناك عدم تكافؤ بين الاقتصادات التي ما زال بوسعها أن تنمو دون حاجة كبيرة إلى طاقة إضافية (أي البلدان المتقدمة النمو) والاقتصادات التي لا يمكنها أن تنمو دون مزيد من إمدادات الطاقة (أي البلدان النامية). ونظرا إلى الافتقار حاليا إلى التكنولوجيات المتاحة لامتصاص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لا بد لسياسات تخفيضها أن تركز بدرجة أكبر على تخفيض المصادر أكثر من تركيزها على تكنولوجيات التنظيف[٢٥]. والقيود المفروضة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون هي أساسا قيود على استخدام الوقود الأحفوري. لذلك فإن تخفيض المصادر تعني تخفيض استخدام أقل إمدادات الطاقة المتاحة تكلفة وأكثرها توفرا (أي الوقود الأحفوري). ولتحقيق هذه الغاية، ليس من المرجح أن يكون بوسع البلدان النامية، ولا سيما الفقيرة منها، أن تقلل من معدل انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون دون أن تتكبد مصاعب اقتصادية إذا لم تساعدها البلدان المتقدمة النمو على نقل تكنولوجيات الطاقة المتجددة وعلى تيسير إدخال تحسينات على كفاءة الطاقة.

التكنولوجيا

كما ورد في تقرير الأمين العام[٢٦] المقدم الى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة بشأن التغير العالمي والتنمية المستدامة: الاتجاهات الحاسمة: "إن التكنولوجيا تمكّن البشر من توسيع مدى أنشطتهم ومن تحويل موارد الأرض. ومبدئيا إن أوجه التقدم التكنولوجي تمكّن من زيادة انتاجية استخدام الموارد، وبذلك تقدم خدمات معادلة أو محسنة بينما تخفف، بدرجة كبيرة، الأعباء الصحية والبيئية. وهناك اتجاهان طويلا الأجل يدعوان الى أمل خاص في تخفيف هذه التأثيرات الضارة وهما: التحسينات في كفاية الطاقة والمواد واستبعاد الكربون من مصادر الطاقة" (الفقرة ٥٥).

ويمكن من الوجهة التقنية تحقيق تخفيضات كبيرة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من النظام العالمي للإمداد بالطاقة باستخدام نطاق من التكنولوجيات المنخفضة التلويث[٢٧]. وعلى الأجل القصير، تتضمن الخيارات الرئيسية زيادة كفاءة تحويل الوقود الأحفوري والتحول من الفحم إلى أنواع الوقود الأقل في المحتوى الكربوني لكل وحدة من الناتج (أي الغاز الطبيعي)، وعلى الأجل المتوسط إلى الأجل الأطول، سيكون الخيار الرئيسي هو استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة (وهي أساسا الطاقة الشمسية، والكتلة الأحيائية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة المائية، والطاقة الريحية). وتشمل الخيارات الأخرى لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من نظام الإمداد بالطاقة استبعاد الكربون، الذي يستلزم إزالة ثاني أكسيد الكربون من غازات مداخن محطات الطاقة التي تعمل بالوقود الأحفوري، ولكن هذا الخيار يقلل من كفاءة التحويل ويزيد من تكاليف توليد الطاقة الكهربائية كما تتضمن عملية استبعاد الكربون إزالة الكربون

---

(٢٥) Terry Barker, Paul Ekins, and Nick Johnstone, Global Warming and Energy Demand (London and New York, Routledge, 1995), P.6.

(٢٦) الوثيقة E/CN.17/1997/3 و Corr.1.

(٢٧) للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالخيارات التكنولوجية المتاحة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، يحال القارئ الى: T.B. Johansson and others, "Options for reducing CO2 emission from the energy supply sector", Energy Policy, vol. 24, Nos. 10/11 (1996) pp. 985-1003.

قبل إحراق الوقود لأغراض توليد الطاقة الكهربائية. وهذا النهج أقل تكلفة وينطوي على نقصان أقل في كفاءة التحويل. والخيار الهام الوحيد الآخر هو التحول إلى الطاقة النووية. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون هذه الخيارات متداعمة.

وتتوقف الخيارات التي تنتقيها فرادى البلدان لتخفيض الانبعاثات على نظم الطاقة القائمة فيها، ومواردها الطبيعية، واحتياجاتها من الطاقة، وخياراتها التكنولوجية، وسياساتها تجاه الطاقة النووية والطاقة الكهرمائية. ويعتبر خيار الاستعاضة عن الوقود العالي المحتوى الكربوني بالوقود المنخفض المحتوى الكربوني خيارا رئيسيا فيما يتعلق بتخفيض انبعاثات الكربون، ولا سيما الناتجة من محطات الطاقة. ويستأثر توليد الطاقة الكهربائية على النطاق العالمي حاليا بنحو ثلث الاستهلاك العالمي من الوقود الأحفوري ونصف استهلاك الفحم. وسيؤدي التحول من الفحم إلى الغاز الطبيعي على وجه اليقين إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الملوثات.

وعلاوة على ذلك، تشير الاختلافات الواسعة في كثافة انبعاثات الكربون المتصلة بالطاقة (انظر الجدول الحادي عشر - ١) إلى أن هناك مجالا ضخما لتحسين كفاءة نظم الطاقة وللاستعاضة عن أنواع الوقود العالي المحتوى الكربوني بأنواع منخفضة المحتوى الكربوني أو خالية من الكربون. والمجال مفتوح أمام إمكانية تخفيض كثافة انبعاثات الكربون بعديد من الرتب المقدارية. فمثلا، تقل كثافة انبعاثات الكربون عن ١٠٠ كيلوغرام من الكربون لكل ٠٠٠ ١ دولار من الناتج القومي الإجمالي في فرنسا واليابان، ولكنها تزيد عن ٠٠٠ ١ كيلوغرام من الكربون لكل ٠٠٠ ١ دولار من الناتج القومي الإجمالي في الاتحاد الروسي وأوكرانيا والصين.

وبالمثل، يدل التنوع الواسع في كثافة الطاقة بين البلدان على أنه توجد إمكانية كبيرة لتحسين كفاءة الطاقة لأغراض الاستخدام النهائي. وتشير الدراسات إلى وجود فروق تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة بين استهلاك الطاقة الفعلي ومستوى استهلاك الطاقة الذي يمكن تحقيقه من استخدام تكنولوجيات أكثر كفاءة في مجالات الإضاءة والنقل والمباني والتبريد والطهي والتدفئة وتكييف الهواء[٢٨].

وقد تم تطوير العديد من الأساليب لتحسين كفاءة الطاقة في النقل والصناعة، وفي المباني والأجهزة المنزلية، مع تحقيق وفورات كبيرة في الطاقة. ويمكن باستخدام التكنولوجيا المتاحة حاليا على النطاق التجاري تخفيض استهلاك الطاقة في هذه القطاعات بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة. ويجري تطوير نطاق من تكنولوجيات الطاقة المتجددة التي يمكن أن تكون قادرة على التنافس مع مصادر الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري في غضون العقد المقبل أو نحو ذلك. وهذه تشمل مصادر الطاقة الحرارية الأرضية والريحية والشمسية والفولطائية الضوئية والوقود الكحولي والكتلة الأحيائية.

وتعتبر إمكانات تكنولوجيات الطاقة المتجددة التي يمكن استخدامها للوفاء بنصيب أكبر من احتياجات الطاقة العالمية إمكانيات كبيرة. فالتكنولوجيات القائمة على الطاقة الشمسية مثل النظم الفولطائية الضوئية والحرارية الشمسية لتوليد الطاقة، والطاقة الريحية وطاقة الكتلة الأحيائية والطاقة الحرارية الأرضية مستمرة في التحسن بسرعة كما أن

---

(٢٨) Robin W. Bates and Edwin A. Moore, Commercial Energy Efficiency and the Environment, World Bank Working Papers Series, No. 972 (Washington D.C., World Bank, September 1992), P.3، للاطلاع على تفاصيل بشأن إمكانية تحسين كفاءة الطاقة، يحال القارئ الى: Ernest Worrel and others, Potentials and Policy Implications of Energy and Material Efficiency Improvement (United Nations publication, Sales No. E.97.II.A.3).

تكلفة إنتاجها آخذة في الانخفاض[٢٩]. وبمزيد من البحث والتطوير، سيستمر تحسن احتمالات نجاحها على مدى العقود القادمة. ومن شأن أخذ التكاليف البيئية بعين الاعتبار أن يجعل هذه الخيارات أكثر جدوى من الوجهة الاقتصادية حتى في الوقت الحالي. ويتطلب إرساء هذه التكنولوجيات البديلة، التي يمكن استخدامها في العمليات الصغيرة أو الكبيرة النطاق، فترات زمنية قصيرة في البداية ولا يلزمها سوى مساحات صغيرة من الأراضي (إلا في حالة الكتلة الأحيائية). وتستقبل الأرض سنويا في المتوسط نحو ٠٠٠ ١٠ مرة إجمالي ما يستهلكه العالم من الطاقة، أو ١٠ أمثال الطاقة الكامنة في جميع احتياطيات الوقود الأحفوري واليورانيوم مجتمعة. ويقدر أنه يمكن للبلدان النامية أن تفي بجميع احتياجاتها من الطاقة باستخدام الطاقة الشمسية، وذلك باستعمال مساحة من الأرض تعادل ٥ في المائة فقط أو أقل من الأرض المستخدمة حاليا في الزراعة[٣٠].

سياسات تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

تتمثل الوسيلتان الرئيسيتان للتحكم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الوسائل التنظيمية والوسائل الاقتصادية المستندة إلى السوق[٣١] والنهج الأول، الذي يشمل وضع قوانين وأنظمة بيئية، يمكن أن يكون فعالا جدا في تخفيض الانبعاثات عن طريق وضع معايير لكفاءة الطاقة للسيارات والمباني والأجهزة المنزلية. إلا أن هذا النهج يصعب تطويره وإدارته. أما النهج المستند الى السوق، فينطوي أساسا على ثلاث آليات: (أ) معادلات خارجية، (ب) رخص إطلاق الانبعاثات القابلة للتبادل، (ج) ضرائب الانبعاثات الكربونية[٣٢].

وفي ظل آلية المعادلات الخارجية، يمكن للبلد أن يفي بهدف وطني متفق عليه لإطلاق الانبعاثات عن طريق تمويل خفض الانبعاثات في بلدان أخرى. ويتم إنشاء المعادلات الخارجية عن طريق الاستثمار إما في خفض الانبعاثات في بلدان أخرى أو في "تحسين مصارف" غازات الاحتباس الحراري، مثل إعادة التحريج. إلا أن رصد المعادلات الخارجية أمر بالغ الصعوبة حيث أنه يتطلب قياسات وإجراءات رصد لا يمكن إقامتها بسهولة في البلدان التي تتباين فيها مستويات التطور وتختلف فيها النظم البيروقراطية[٣٣].

---

(٢٩) انظر، على سبيل المثال K. Ahmed And D. Anderson, "Were we stand with renewable energy", Finance & Development, June 1993; and Renewable Energy: Sources for Euels and Electricty, Tomas B. Johansson and others, eds. (Washington, D.C., and Covelo, California, Island Press, 1993), revised 1996.

(٣٠) Dennis Andrson "Energy and the Environment: Technical and Economic Possibilities", Finance & Development, June 1996, p.12.

(٣١) للاطلاع على وصف للوسائل المستندة الى السوق للتحكم في الانبعاثات، يحال القارئ الى: Frederico Neto, Market-Based mechanisms for Controlling Global Emissions of Greenhouse Gases: Possible Reference Bases for International Agreements (ST/ESA/1994/WP.4), Department for Economic and Social Information and Policy Analysis of the United Nations Secretariat, Working Paper Series, No.4 (1994).

(٣٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن آليات التخفيض هذه، انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مكافحة الاحترار العالمي: دراسة بشأن وضع نظام عالمي لاستحقاقات إطلاق الانبعاثات الكربونية القابلة للتداول (UNCTAD/RDP/DFP/1)، (نيويورك ١٩٩٢).

(٣٣) J.C. Hourcade and R. Baron "Tradeable permits", in International Economic Instruments and Climate Change, (Paris, OECD 1993), pp. 11042.

وتتطلب الرخص القابلة للتداول لإطلاق الانبعاثات وضع حد كلي لإطلاق الانبعاثات (أي هدف متفق عليه). وبمجرد تحديد ذلك الهدف، تخصص لكل عضو مشارك رخص لإطلاق الانبعاثات لا يتجاوز مستواها الهدف الكلي. وقد حازت فكرة استخدام الرخص القابلة للتداول لإطلاق الانبعاثات كأداة لمكافحة الاحترار العالمي قبولا واسع النطاق، ولا سيما بعد أن قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بنشر دراسة بشأن وضع نظام عالمي لاستحقاقات إطلاق الانبعاثات الكربونية القابلة للتداول[٣٤]. وتذهب الدراسة إلى أن الرخص القابلة للتداول لإطلاق الانبعاثات لا تعد فحسب وسائل فعالة للتحكم في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بل أيضا آليات فعالة لتحويل الموارد المالية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتمكينها من المشاركة في الجهد العالمي للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما يشار إلى الرخص القابلة للتداول بوصفها وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا دوليا. وعلى عكس ضرائب الانبعاثات الكربونية بما لها من تأثير غير مباشر على الانبعاثات من خلال رفع أسعار الطاقة، تتيح الرخص القابلة للتداول إمكانية التحكم في كميات الانبعاثات. كما أنها تتميز بكونها أقل إثارة للجدل عن ضرائب الانبعاثات الكربونية. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة مؤخرا في الولايات المتحدة لتخفيض مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت إلى نصف مستواها في عام ١٩٨٠ بحلول عام ٢٠٠٠، ثبت أن الرخص القابلة للتداول تعد آليات فعالة للتحكم في الانبعاثات بتكلفة منخفضة[٣٥].

وفي حين تحتل المعادلات الخارجية والرخص القابلة للتداول مكانا بارزا في استجابات السياسات الاقتصادية المقترحة لتغير المناخ، فإن الدراسات والتحليلات المتعلقة بآثارها على الكفاءة والإنصاف والنمو الاقتصادي حديثة العهد ومازالت جارية في معظمها. وحتى الآن، ما زالت الآلية المستندة الى السوق المستخدمة على أوسع نطاق لتخفيض الانبعاثات الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري هي فرض ضرائب الانبعاثات الكربونية. وتنحصر هذه الضرائب حتى الآن الى حد كبير في البلدان متقدمة النمو. وقد أشار تحليل للتكلفة والفائدة لعدد من البلدان النامية أن البلدان التي تكون ضرائب الطاقة فيها منخفضة أو غير موجودة يمكن أن تحقق مكاسب صافية كبيرة من فرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية، لا من حيث الكفاءة فحسب، بل أيضا من حيث الاعتبارات البيئية المحلية[٣٦]. ومع ذلك، فإنه نظرا إلى أن الضرائب يمكن أن تحدث اختلالا في الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، فإن التكاليف الاقتصادية لفرض ضرائب على الانبعاثات الكربون يمكن أن يكون لها أثر معاكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي[٣٧].

وقد أشار عدد من الدراسات المتعلقة بخفض مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى أنه في حين أن تخفيض الانبعاثات في مرحلة مبكرة قد يكون أقل كلفة، فإن إجراء تخفيضات كبيرة في الانبعاثات في مراحل لاحقة من شأنه أن يتطلب فرض ضرائب باهظة[٣٨]. والضرائب اللازمة لخفض الانبعاثات في الولايات المتحدة بنسبة ٤٥ في المائة من مستوى عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠ يمكن أن تتراوح بين ٢٠٠ دولار و ٣٥٠ دولارا لكل طن متري من الكربون.

---

(٣٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مكافحة الاحترار العالمي: دراسة بشأن وضع نظام عالمي لاستحقاقات إطلاق الانبعاثات الكربونية القابلة للتداول (UNCTAD/RDP/DFP/1)، (نيويورك، ١٩٩٢).

(٣٥) Frederico Neto, Market-Based mechanisms for Controlling Global Emissions of Greenhouse Gases: Possible Reference Bases for International Agreements (ST/ESA/1994/WP.4), Department for Economic and Social Information and Policy Analysis of the United Nations Secretariat, Working Paper Series, No.4 (1994) P.7.

(٣٦) Anwar Shah and Bjorn Larsen Carbon Taxes, the Greenhouse effect, and Developing Counries, background paper for World Development Report, 1992,(Washington D.C., World Bank, 1992).

(٣٧) انظر على سبيل المثال: Jean-Mark Burniaux and others, The Costs of Reducing CO2 Emissions: Evidence from GREEN, OECD Economics Department Working Papers, No. 115 (Paris, OECD, 1992). p.39.

(٣٨) OECD, The Costs of Cutting Carbon Emissions: Results from Global Models (Paris, OECD, 1993).

ويقارن هذا بضرائب الطاقة الحالية التي تبلغ نحو ٣٠ دولارا للطن. وضريبة الانبعاثات الكربونية هذه تعادل إضافة نحو ٥٠ سنتا إلى دولار واحد لكل غالون من البنزين بالأسعار الدولارية الجارية. وبالرغم من أنه ما زال يتعذر إقرار ضرائب على الطاقة، فإنه تجرى حاليا في عدد من البلدان النامية دراسة إمكانية اعتماد خيار جديد أكثر تبشيرا بالخير في مجال السياسات المتعلقة بالطاقة، "إصلاح النظام الضريبي البيئي"، يقابل فيه فرض ضريبة على الوقود الأحفوري بتخفيض الضرائب على الأيدي العاملة مثلا.

وفي كثير من البلدان النامية، تكاد أسعار الطاقة تصل إلى ما يكفي لتغطية تكاليف الانتاج الحالية. ومن غير المرجح إلى حد كبير، لأسباب سياسية محلية، أن تكون هذه الحكومات على استعداد لرفع أسعار الطاقة بما يكفي لخفض الانبعاثات الكربونية بدرجة ملموسة. وحتى في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من غير المرجح أن يفرض كثير منها نوع الضرائب والأنظمة وزيادات الأسعار التي تلزم للحد من مستويات استهلاكها المرتفعة بالفعل. ومن ثم، فإنه سيلزم البدء في انتهاج سياسات تكميلية أخرى تهدف إلى تحسين الكفاءة وتخفيض الانبعاثات، مثل إلغاء الإعانات بالنسبة للكهرباء والنقل وبالنسبة لانتاج الفحم وإقرار حوافز اقتصادية وقوانين وأنظمة فيما يتعلق باستخدام أنواع الوقود المنخفضة التلويث وتنفيذ معايير للكفاءة للسيارات والمباني والأجهزة المنزلية الكهربائية.

ومع تحرك الجهود الدولية المبذولة للتصدي لتغير المناخ من المفاوضات نحو اتخاذ اجراءات، يجب أن يتضمن أي اقتراح يقدم هياكل وإجراءات تحقق المواءمة بين المصالح القصيرة الأجل والطويلة الأجل كما يجب أن تكون له مبررات اقتصادية وأن يكون معقولا بحيث يقنع البلدان بأن تصدق عليه. إلا أنه إذا كانت البلدان غير مستعدة أو غير قادرة على الاتفاق بشأن أية تدابير جذرية ملزمة قانونا وعالمية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فما هي البدائل؟ وكما حدث في الماضي، سيكون على العالم أن يلجأ إلى التكنولوجيا لتخفيض النمو في الطلب على الطاقة دون تكبد خسائر اقتصادية. بيد أنه قد يتعين على الحكومات أن تهيئ مناخا اقتصاديا واجتماعيا وتجاريا مواتيا لازدهار التكنولوجيا.

ومن شأن تحويل الاتجاه في الطلب على الطاقة من خلال استخدام تكنولوجيا جديدة أن يعني أن البلدان تستهلك كمية أقل من الطاقة وتنتج مستوى أقل من التلوث، لمستوى معين من الناتج الاقتصادي وأسعار الطاقة.

الاستنتاجات

تشير السيناريوهات التي عُرضت في هذا الفصل إلى أنه ما لم يحدث تعاون دولي، فإن مشكلة ثاني أكسيد الكربون ستظل ملازمة لنا لأن استهلاك الطاقة، الذي هو شرط أساسي حيوي للنمو والتنمية في الميدان الاقتصادي، سيزداد حتما. وبالرغم من أنه سيستمر حدوث نوع من "فك الارتباط" بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان الأكثر تقدما، فإن زيادة استهلاك الطاقة في البلدان النامية سيكون أمرا حتميا ملازما لارتفاع الدخل وزيادة السكان. وسيؤدي هذا إلى حدوث زيادة مطردة في مستوى الانبعاثات الكربونية. يجب أن تركز الجهود المبذولة للحد من تغير المناخ العالمي الناجم عن الأنشطة المستهلكة للطاقة على الخيارات التكنولوجية التي تحد من زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومن كل الخيارات والفرص المتاحة، يوفر الاعتماد على تكنولوجيا زيادة كفاءة الطاقة واستخدام مزيد من مصادر الطاقة المنخفضة المحتوى الكربوني أو الخالية من الكربون أكبر إمكانية في هذا الصدد.

وينبغي أن تحتل السياسات الرامية إلى تحسين كفاءة الطاقة أولوية عالية فيما يتعلق بالتخفيف من الآثار الضارة بالبيئة الناجمة عن زيادة استهلاك الطاقة. وفي البلدان المتقدمة النمو، فإن التكنولوجيات والتدابير التي تستهدف التصدي للمشاكل البيئية الناجمة عن استهلاك الطاقة إما متوفرة بالفعل أو في مراحل مختلفة من التطوير. وتحسين الكفاءة التي تستخدم بها الطاقة لن يوقف نمو الطلب على الطاقة، ولكن يمكنه أن يساعد في الحد من الطلب الى نحو نصف ما قد يحدث في غياب تحسينات الكفاءة.

وعلى العموم، ليس من المرجح أن تكون هذه التغييرات كافية. ولا بد أن تصحبها سياسات، بما في ذلك وسائل اقتصادية وتنظيمية، لتشجيع رفع كفاءة الطاقة والمعايير البيئية للسيارات والمباني السكنية والتجارية، والصناعة، فضلا عن قطاع الكهرباء. وتشمل هذه الوسائل، التي استخدم بعضها للأغراض البيئية وأغراض أمن الطاقة في عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ما يلي:

- استيعاب التكاليف البيئية ضمن أسعار الخدمات والمنتجات؛

- إلغاء الإعانات المقدمة لإنتاج الوقود الأحفوري واستخدامه؛

- توفير حوافز لتشجيع مصادر الطاقة الأقل تلويثا، مثل مصادر الطاقة المتجددة؛

- الأخذ بسياسات الملوِّث يدفع؛

- الترويج للحملات التثقيفية والإعلامية لزيادة الوعي البيئي.

وفي المفاوضات التي من المقرر أن تجري في كيوتو في وقت لاحق من هذا العام، سيتعين أن تقبل جميع البلدان حقيقة أنه لا بد من أن يتم بصورة منصفة تقاسم عبء كفالة سلامة البيئة. إلا أنه بوسع البلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بدور لا غنى عنه في تيسير إجراء تحسينات في كفاءة الطاقة في البلدان الأقل نموا.

مرفـــق

المرفق

الجداول الإحصائية

يحتوي هذا المرفق على المجموعات الرئيسية من البيانات التي يقوم عليها التحليل الوارد في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العام، ١٩٩٧". وتعرض هذه البيانات بتفصيل أكثر مما يرد في النص ولفترات زمنية أطول. وتضم هذه البيانات المعلومات المتاحة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وهذا المرفق، مثل "الدراسة" نفسها، من إعداد شعبة الاقتصاد الكلي بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وهو يستند إلى معلومات تم الحصول عليها من شعبة الإحصاءات وشعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وكذلك من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومن مصادر وطنية وخاصة. أما التقديرات التي تخص السنوات الأقرب عهدا فقد أعدتها شعبة الاقتصاد الكلي بالتشاور مع اللجان الإقليمية.

وتستند التوقعات إلى نتائج عملية التنبؤ التي أجراها في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٦ مشروع لينك، وهو فريق بحثي تعاوني دولي لوضع نماذج الاقتصاد القياسي، ومقره في شعبة الاقتصاد الكلي. ومشروع لينك نفسه هو نموذج عالمي يربط بين العلاقات التجارية والمالية لـ ٧٩ نموذجا قطريا وإقليميا تستخدمها أكثر من ٤٠ مؤسسة وطنية والشعبة. وتفترض هذه النماذج أن سياسات الاقتصاد الكلي القائمة أو المعلنة رسميا في ١٥ نيسان/أبريل سارية، والروابط الرئيسية هي تجارة السلع وأسعارها، وكذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف في بلدان العملات الرئيسية. ويقدم هذا النموذج حلولا متسقة بعملية تكرارية، ومن ثم تتحدد ذاتيا أسعار الصرف الرئيسية، وأسعار الفائدة، ومصنوفة كاملة من التدفقات التجارية والتغيرات في الأسعار. والاستثناء الهام الوحيد هو السعر الدولي للنفط الخام، الذي يشتق باستخدام نموذج فرعي لقطاع النفط؛ وفي هذه الحالة، من المتوقع أن ينخفض بنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٩٧ متوسط سعر مجموعة أنواع النفط الخام السبعة التي تبيعها منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، ويفترض أن يبقى دون تغيير في عام ١٩٩٨.

تصنيف البلدان

لأغراض التحليل، تصنف "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" جميع بلدان العالم في فئة من ثلاث فئات مستقلة تماما بعضها عن بعض: بلدان الاقتصادات المتقدمة النمو، وبلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان النامية، وتكوين هذه المجموعات محدد في الملاحظات التفسيرية التي ترد في بداية "الدراسة". وهذه المجموعات محددة لكي تعكس الأحوال الاقتصادية الأساسية في كل منطقة أو منطقة دون إقليمية. وتتسم عدة بلدان بخصائص يمكن أن تضعها في أكثر من مجموعة واحدة (على وجه التخصيص الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية)، إلا أنه لأغراض التحليل، حددت المجموعات بحيث تكون مستقلة تماما عن بعضها. والمجموعات لا تعكس حكما على المرحلة التي بلغتها التنمية في فرادى البلدان فقد يعتبر تصنيف البلدان في مجموعات مختلفة ملائما في أوقات مختلفة أو لأغراض تحليلية مختلفة. وقد نقحت فعلا المجموعات لأغراض "الدراسة" الحالية.

وما زالت طبيعة كل مجموعة من المجموعات التحليلية الثلاث كما هي دون تغيير ويمكن إيرادها بخطوط عامة. وتتمتع الاقتصادات المتقدمة النمو بأعلى مستويات المعيشة المادية، وإن كان من الممكن أن يكون بها جيوب مهمة من الفقر الشديد. ويتسم الانتاج بأنه موجه بشدة بصورة متزايدة نحو توفير نطاق واسع من الخدمات التي كثيرا ما تكون متطورة؛ وتوفر الزراعة عادة نصيبا محدودا جدا من الناتج. وفي المتوسط، يعتبر العمال في البلدان المتقدمة النمو هم أكثر العمال إنتاجية على مستوى العالم، وهم يعتمدون كثيرا على تقنيات ومعدات إنتاجية متقدمة. وكثيرا ما تكون الاقتصادات المتقدمة النمو مراكز عالمية للبحث في مجال العلم والتكنولوجيا. وعلى الصعيد الدولي، من المرجح أن تقدم حكومات البلدان المتقدمة النمو مساعدات إلى البلدان الأخرى وهي لا تسعى عموما للحصول على مساعدات أجنبية.

ولأغراض التحليل، تقسم الاقتصادات المتقدمة النمو إلى فئتين فرعيتين: إحداهما هي البلدان الصناعية الرئيسية (مجموعة السبعة)، التي تضم أكبر سبعة اقتصادات مقاسة من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وهي: ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان؛ والمجموعة الفرعية الثانية هي "الاقتصادات الأخرى المتقدمة النمو". وتغطي البيانات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي الـ ١٥ عضوا الحاليين للاتحاد الأوروبي لجميع السنوات.

وتتميز الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بأنها تمر بتحول اجتماعي كبير بدأ في نهاية عقد الثمانينيات، عندما تحولت تماما عن الاتجاه المركزي بوصفه المنهوم الرئيسي للتنظيم الاقتصادي نحو إعادة إنشاء اقتصادات سوقية. وقد كانت الصدمة التي حدثت لاقتصاداتها عنيفة، كان من نتيجتها حدوث انخفاض كبير في الناتج وتدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وقد بدأ بعض هذه الاقتصادات عملية التحول وهو يتمتع بكثير من خصائص الاقتصادات المتقدمة النمو، وكان بعضها، وما زال يحتفظ بعدد من خصائص الاقتصادات النامية؛ إلا أنه بينما قد يكون هناك ما يدعو لتصنيف فرادى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مع البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية، فإنه لأغراض التحليل في هذه "الدراسة"، تعتبر خاصيتها المركزية حاليا هي طبيعتها الانتقالية.

وتقسم مجموعة الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية إلى ثلاث مجموعات فرعية: إحداها هي وسط وشرق أوروبا، تسمى أيضا شرق أوروبا اختصارا، وهي تضم ألبانيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وهنغاريا، والدول الخلف لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية (وهي البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفينيا، وكرواتيا، ويوغوسلافيا)؛ وتتألف مجموعة ثانية من أعضاء رابطة الدول المستقلة؛ وتضم المجموعة الثالثة دول البلطيق (استونيا، ولاتفيا، وليتوانيا). وفي بعض الحالات، تورد البيانات المتعلقة بالاتحاد السوفياتي السابق لغاية عام ١٩٩١ ولمجموعة الدول التي خلفته اعتبارا من عام ١٩٩٢، وذلك بغية تيسير تحليل الاتجاهات على مدى الزمن. وستدرج في المرفق بيانات لفرادى دول الخلف للاتحاد السوفياتي عندما تصبح متاحة.

ويصنف بقية العالم في مجموعة واحدة هي الاقتصادات النامية. وهذه المجموعة غير متجانسة، وإن كان تجمع بينها خصائص مشتركة معينة. فمتوسط مستويات المعيشة في البلدان النامية أقل من مثيلتها في البلدان المتقدمة النمو يعاني كثير من البلدان من فقر شديد وواسع النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان النامية عادة ما تكون مستوردة وليست مستحدثة للابتكارات العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها على المنتجات والعمليات الإنتاجية الجديدة. كما أنها تميل إلى أن تكون أكثر عرضة نسبيا للصدمات الاقتصادية. وحتى الاقتصادات التي تنمو بسرعة على مدى سلسلة متعاقبة من السنين ينظر إليها عادة على أنها أقل نسبيا من حيث القوة والقدرة على التكيف من الاقتصادات المتقدمة النمو؛ فمثلا ينظر عادة إلى البلدان النامية بوصفها أماكن أعلى مخاطرة لأموال الاستثمارات الدولية عن الاقتصادات المتقدمة النمو. والطبيعة الهشة للاقتصادات النامية التي لا تشهد أي نمو اقتصادي ملموس لا تحتاج إلى بيان.

وبالنظر إلى حجم مجموعة الاقتصادات النامية وانتشارها جغرافيا، ثمة اهتمام طبيعي بأداء المجموعات الفرعية الجغرافية. وقد اعتمدت "الدراسة" تسمية مناطق جغرافية قياسية، استنادا إلى التصنيف المستخدم في شعبة السكان وشعبة الإحصاءات. ومن ثم تحدد المناطق التالية بوصفها مناطق البلدان النامية: أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ (تضم غرب آسيا، والصين، وشرق وجنوب آسيا، بما في ذلك جزر المحيط الهادئ).

وتحدد أيضا خصائص أخرى لأغراض التحليل. وما زال من المفيد التمييز بين البلدان المستورده والمصدرة للوقود. فالقدرة على تصدير الوقود أو الحاجة إلى استيراده لها تأثير كبير على القدرة على الاستيراد -- وعلى نمو الناتج، حيث أن النمو في البلدان النامية كثيرا ما يكون مقيدا بمدى توفر النقد الأجنبي. ومن ثم، تقسم البلدان النامية إلى مصدرة ومستوردة للوقود. وتشمل أنواع الوقود المعنية النفط والغاز الطبيعي والفحم واللغنيت، ولكنها لا تشمل الطاقة الكهرمائية والطاقة النووية. ولا يؤخذ في الاعتبار سوى الوقود بأنواعه. وليست مصادر الطاقة بصورة أعم، لأن أسعار الوقود أكثر ارتباطا بأسعار النفط وأسعار النفط متقلبة بشكل خاص ولها أثر كبير على دخول البلدان المعنية والقوة الشرائية لصادراتها.

ويُعرف البلد بأنه مصدر للوقود إذا كان، في آن واحد:

(أ) إنتاجه المحلي من أنواع الوقود التجاري الرئيسي (النفط والغاز الطبيعي والفحم واللغنيت) يتجاوز استهلاكه المحلي بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل؛

(ب) قيمة صادراته من الوقود تعادل ٢٠ في المائة على الأقل من مجموع صادراته؛

(ج) لا يصنف بوصفه من أقل البلدان نموا.

وتتألف القائمة المنقحة للبلدان المصدرة للوقود من: إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، البحرين، بروني دار السلام، بوليفيا، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، عمان، غابون، فنزويلا، فييت نام، قطر، الكاميرون، كولومبيا، الكونغو، الكويت، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، نيجيريا.

وتصنف جميع البلدان النامية الأخرى بوصفها بلدان مستوردة للوقود.

وتحدد أحيانا في جداول "الدراسة" مجموعتان فرعيتان من البلدان النامية المستوردة للوقود. الأولى هي مجموعة تتألف من أربعة من البلدان المصدرة للمصنوعات، هي الأربعة اقتصادات الآسيوية التي يعتبر أنها تشكل الجيل الأول من المصدرين الناجحين للمصنوعات (جمهورية كوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية، وهونغ كونغ).

والمجموعة الفرعية الأخرى هي أقل البلدان نموا. وعلى عكس المجموعات التي سبق ذكرها، التي أنشأتها الأمانة العامة تيسيرا للتحليل الاقتصادي والاجتماعي، تحددت البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا بقرارات من الجمعية العامة، بناء على توصية لجنة التخطيط الإنمائي، التي تستعرض معايير تحديد أقل البلدان نموا وتنظر في تصنيف كل حالة على حدة. وقد قررت الجمعية، في آخر قرار لها في هذا الشأن (قرار الجمعية ١٣٣/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، إضافة إريتريا وأنغولا إلى القائمة ورفع اسم بوتسوانا منها. ومن ثم فإنه يوجد حاليا ٤٨ بلدا على تلك القائمة[١]. والمعايير الأساسية لإدراج بلد ما في القائمة تتصل بكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك البلد يقل عن عتبات معينة، ومؤشر التنوع الاقتصادي، و "مؤشر نوعية الحياة المادية المعززة"[٢].

ولسنين عديدة، استخدمت "الدراسة" أيضا تصنيفا للبلدان مرتبة حسب ما إذا كان البلد مصدرا لرأس المال (من بلدان رأس المال الفائض) أو مستوردا صافيا لرأس المال (مستوردا لرأس المال). وكان التصنيف مبنيا على خبرة السبعينات عندما أصبحت البلدان المصدرة للبترول مصدرا رئيسيا لرأس المال بعد عمليات رفع أسعار النفط. وفي

---

(١) اثيوبيا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، إريتريا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاصو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، جزر القمر، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كريباتي، ليبريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

(٢) تقرير لجنة التخطيط الإنمائي عن دورتها التاسعة والعشرين (الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤، الملحق رقم ٢) (E/1994/22)، الفصل الخامس.

الواقع فإن جميع البلدان المدرجة في مجموعة بلدان رأس المال الفائض كانت مصدرة رئيسية للنفط. ومع ذلك، فإن وضع أي بلد من حيث كونه مستوردا أو مصدرا فعليا لرأس المال تذبذب من سنة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، أصبحت جمهورية إيران الإسلامية) والعراق بلدين مستوردين لرأس المال عندما دخلا في حرب خلال الثمانينات، وأصبحت الكويت والمملكة العربية السعودية بلدين مستوردين لرأس المال في التسعينات نتيجة لحرب الخليج.

وبدءا من "دراسة" عام ١٩٩٧، سيحل تصنيف جديد ولكنه ذو صلة للبلدان محل تصنيفها إلى بلدان رأس المال الفائض وبلدان مستوردة لرأس المال. ويستند هذا التشعب الجديد إلى موقف كل بلد من حيث الأصول الأجنبية الصافية في نهاية عام ١٩٩٥، وفقا لتقييم صندوق النقد الدولي في "التوقعات الاقتصادية العالمية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦"[٣]. وموقف الأصول الأجنبية الصافية هو معيار من غير المرجح أن يتغير من موجب إلى سالب (أول العكس) من سنة إلى أخرى وبالتالي فإن موقف البلد من حيث ما إذا كان مستوردا أو مصدرا لرأس المال في أي سنة بعينها يصبح أقل صلة بالمعيار. وفي الواقع، فإن تسمية البلدان "مستوردة لرأس المال" وبلدان "رأس المال الفائض" تسمية غير ملائمة للتصنيف الجديد حيث أنها تشير إلى التدفقات. وبالتالي فإن "دراسة" عام ١٩٩٧ ستعتمد التسمية التي يستخدمها صندوق النقد الدولي، وهي بلدان "دائنة صافية" و "مدينة صافية". وتضم قائمة البلدان النامية الصافية: الإمارات العربية المتحدة، وبروني دار السلام[٤]، والجماهيرية العربية الليبية، وسنغافورة، وعمان، وقطر، والكويت، ومقاطعة تايوان الصينية، والمملكة العربية السعودية.

وأخيرا، تستخدم أحيانا مجموعة فرعية واحدة للبلدان المدينة الصافية. وهذه هي "البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى"، التي تضم البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، باستثناء جنوب أفريقيا ونيجيريا. والقصد من هذا التجميع هو التركيز على الاقتصادات الأفريقية الأصغر حجما؛ وعلاوة على ذلك، فإن بيانات البلدين الأخيرين من شأنها أن تغطي على بيانات الاقتصادات الأصغر حجما؛ وعلاوة على ذلك فإن بيانات البلدين الأخيرين من شأنها أن تغطي على بيانات الاقتصادات الأصغر حجما في التجميع معطية بذلك صورة مشوهة للمنطقة من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والسكان، والتجارة الدولية وما إلى ذلك. وهذا أيضا هو التجميع الذي يستخدمه صندوق النقد الدولي في منشوره المسمى "التوقعات الاقتصادية العالمية".

نوعية البيانات

هناك طلب متزايد من القطاعين العام والخاص على توفير الإحصاءات التي يعول عليها وفي الوقت المناسب بحيث يمكن استخدامها في التحليل الاقتصادي والاجتماعي وصنع القرار في البيئة الحالية التي تتسم بسرعة التدويل ونشر المعلومات. وتعد المعلومات الإحصائية المتسقة والقابلة للمقارنة على مر الزمن وباختلاف البلدان ذات أهمية حيوية عند رصد التكيف الهيكلي، ومناقشة المشاكل الاجتماعية، والسياسة البيئية والفقر، أو عند تقييم الأسواق والاقتصادات الناشئة وبالاضافة الى ذلك، فإن الطابع المتعدد الوجوه لهذه المسائل وغيرها من المسائل الراهنة، مثل ارتفاع معدل تنقل رؤوس الأموال والأشخاص، والأقلمة الاقتصادية، تقتضي اتباع نهج متكامل وانتقائي تجاه البيانات الوطنية والدولية.

---

(٣) واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٦.

(٤) ليست بروني دار السلام داخلة في عينة صندوق النقد الدولي، وإن كان البلد يعد أيضا من البلدان الدائنة الصافية استنادا إلى معلومات أخرى.

وفيما يتعلق بوضع معايير دولية لتحديد وعرض البيانات، فإن التنقيح الذي أجري في عام ١٩٩٣ لنظام الحسابات القومية[٥] وآخر طبعة من "دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي"[٦] (دليل صندوق النقد الدولي) يسلطان الضوء على التغيرات التي حدثت في الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت الأساس الذي قامت عليه البيانات الإحصائية خلال العقدين الماضيين، ويشكلان خطوة كبيرة في الجهود المبذولة لدمج هذه التغيرات في نظام إحصاءات متكامل متوائم. ويسعى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الى الوصول الى مفاهيم وتعاريف وتصنيفات مترابطة على المستويين الكلي والجزئي. كما جرى، قدر المستطاع، المواءمة بين المفاهيم الواردة في دليل صندوق النقد الدولي وبين تلك الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وكذلك مع منهجيات الصندوق المتصلة بالإحصاءات النقدية والمصرفية والإحصاءات المالية الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإنه من خلال نظام للحسابات الفرعية، وهي شبه مندمجة في الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية، يمكن إقامة صلات بين بيانات الحسابات القومية ومجالات معينة أخرى للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، مثل البيئة والصحة والحماية الاجتماعية والسياحة. وإخفاق الخبراء في الاتفاق على مجموعة من المعايير لتعريف الأنشطة الرسمية وغير الرسمية، وما يحصل عليه المستهلكون والمنتجون من إعانات مالية، والتعليم والجوانب الأخرى للاستثمار في رأس المال البشري يدل على القيود المنهجية والمادية التي تجعل من الصعب الإحاطة بجميع الأحداث والتغيرات وتحديدها كمّاً. بيد أن كلا من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ودليل صندوق النقد الدولي سيمثلان علامتين تهتدي بهما البلدان الراغبة في استكمال أو استعراض أو تحسين تقاريرها الاحصائية.

وعندما تبدأ الحكومات في إبلاغ بياناتها على أساس هذه المعايير، ستدمج تلك البيانات في الإحصاءات الواردة في هذا المرفق. غير أنه على القارئ أن يدرك في الوقت الراهن نقاط الضعف المتأصلة في بعض الإحصاءات الوطنية والدولية المستخدمة بالضرورة في هذه "الدراسة" وفي غيرها من المنشورات الدولية. فعدم اتساق التغطية واختلاف التعاريف وطرائق جميع البيانات بين البلدان المقدمة للبيانات يجعل من الصعب أحيانا تفسير البيانات التي تنشرها الوكالات الدولية.

وتنطوي إحدى المشاكل المزمنة الأخرى على تأخر الإبلاغ عن البيانات أو عدم اكتمالها أو عدم إبلاغها. ورغم أن التعديلات والتقديرات أمر ممكن ويتم في حالات مختارة، ففي هذا العصر الذي تتابع فيه عن كثب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتستخدم فيه بكثرة، هناك حاجة الى الإبلاغ عن البيانات في الوقت المناسب، ليس فقط على أساس سنوي، بل أيضا على أساس فصلي، أو حتى بتواتر أسرع كلما أمكن. ومن الجدير بالملاحظة، في هذا الصدد، التقدم الكبير الذي حققته بعض البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في نشر بيانات سنوية وفصلية في الوقت المناسب وبانتظام، بينما حدثت فجوات واسعة في حالة بعض الاقتصادات الأخرى المارة بمرحلة انتقالية، التي هي في صراع أو حرب.

ومن ناحية، ثمة مصدر واسع النطاق لعدم الدقة يتمثل في استخدام دراسات استقصائية وتعدادات مرجعية عفا عليها الزمن أو نماذج وافتراضات عتيقة عن أنماط السلوك والظروف التي لم تعد منطبقة. ومن ناحية أخرى، عندما تسعى الإدارات الإحصائية الى تحسين تقديراتها باستخدام مصادر جديدة للبيانات، ودراسات استقصائية مستكملة؛ وجداول المدخلات والمخرجات بصورة متفرقة، يمكن أن يحدث انقطاع متكرر في سلاسل البيانات. وتتأثر تقديرات الدخل القومي بوجه خاص، حيث تخضع لتنقيحات كبيرة تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة[٧].

---

(٥) لجنة الجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XVII.4).

(٦) IMF, Balance of Payments Manual, 5th ed., (Washington, D.C., IMF, 1993).

(٧) Wilfred Beckerman, "National income", in The New Palgrave: The World of Economics, John Eatwell, Murray Milgate, and Peter Newman, eds., (New York, The Macmillan Press, Limited, 1991), p. 486.

وبالدرجة الأولى تسجل الحسابات القومية وما يتعلق بها من مؤشرات معاملات السوق التي تتم من خلال التبادل النقدي. أما المقايضة، وإنتاج الأسر المعيشية، وإنتاج الكفاف وأنشطة القطاع غير الرسمي فلا تسجل دائما؛ إلا أن البنود غير المدرجة، إذا أخذت مجتمعة، يمكن أن تشكل حصة كبيرة من النشاط الكلي مما يؤدي الى بخس تقدير الانتاج بنسبة تصل الى ٤٠ في المائة من الناتج القومي. وحيث أن درجة البخس في التقدير تتفاوت باختلاف البلدان، فإن مقارنة الناتج قد تعطي نتائج معيبة. يضاف الى ذلك أنه مع استيعاب القطاع الخارج عن السوق في التيار الرئيسي للإنتاج بمرور الزمن من خلال تزايد خلق النقود، ستكون هناك مغالاة في تقدير حجم نمو الناتج استنادا الى حجم هذا التغير للاطلاع على أمثلة للصعوبات من النوع المشار إليه هنا، (انظر "التعاريف والإصطلاحات المتعلقة بالبيانات" أدناه).

وليس ثمة مغالاة في القول بأن جوانب الضعف على الصعيد الوطني تصبح عقبات تحليلية رئيسية عند إجراء مقارنات بين البلدان أو مجموعات البلدان في وقت معين أو على مدى فترة معينة. وعدم وجود البيانات القطرية أو انعدام الثقة بها أو تناقضها يجعل المنظمات الدولية مضطرة الى وضع تقديرات وتبديلات كبيرة إذا أرادت الاحتفاظ بتركيبة قطرية متسقة من البيانات الكلية على مر الزمن. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود تقديرات موثوق بها للناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية يستلزم لجوء المحللين الى تقديرات تقريبية للغاية عند إعداد المجاميع القطرية، حيث أن الأوزان الترجيحية للناتج المحلي الإجمالي تشكل أساسا للكثير من سلاسل البيانات.

وإلى جانب المشاكل المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، هناك مشاكل خطيرة متصلة بأنواع أخرى من الإحصاءات عادة ما يستشهد بها، مثل البطالة وتضخم أسعار المستهلك وحجم الصادرات والواردات. ويجب مقارنة البطالة بين بلد وآخر بحذر بسبب اختلاف التعاريف بين البلدان. ولهذا السبب بوجه خاص، يستعمل الجدول ألف - ٦ التعاريف الموحدة لمعدلات البطالة التي تختلف، في بعض الحالات، اختلافا كبيرا عن التعاريف الوطنية.

وتعد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك من أقدم سلاسل البيانات الاقتصادية التي تجمعها الحكومات، ولكن ما زالت الآراء تختلف بشأنها حتى في البلدان التي لديها أكثر النظم الإحصائية تقدما، مما يرجع بوجه خاص الى التغيرات في مدى جودة السلع وأنماط سلوك المستهلك، التي كثيرا ما لا يتسنى الوقوف عليها بسبب عدم تواتر الدراسات الاستقصائية للإنفاق الاستهلاكي والتنقيحات في عينات المجموعات السلعية.

ولا توجد حلول واضحة لكثير من المشاكل المذكورة آنفا، وحتى إن وجدت، فإن عدم تخصيص موارد كافية لتحسين النظم الإحصائية والإبلاغ يمكن أن يديم أوجه القصور الاحصائية. وفي ضوء ذلك، من المستصوب اعتبار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في هذه "الدراسة" مؤشرات تقريبية وتقديرات، ولا سيما على مستوى المجاميع.

التعاريف والإصطلاحات المتصلة بالبيانات

إن البيانات الإجمالية إما أن تكون مجاميع أو متوسطات مرجحة لبيانات فرادى البلدان. ويُعبر عن متوسطات معدلات النمو لسنوات متعددة كمعدلات تغير سنوية مركبة ما لم يذكر خلاف ذلك. والتقليد المتبع هو تحديد فترة التغير في معدل النمو لسنوات متعددة، وإغفال سنة الأساس؛ مثال ذلك أن متوسط معدل النمو في عشر سنوات لأحد المتغيرات في الثمانينات سيكون هو متوسط معدل النمو السنوي في الفترة ١٩٨١-١٩٩٠. أما معدلات النمو سنة بعد أخرى فيعبر عنها في شكل نسب مئوية سنوية للتغيرات.

وقد تختلف البيانات التاريخية الواردة في المرفق الإحصائي عن البيانات الواردة في الطبعات السابقة بسبب الاستكمال، وبسبب التغيرات في توافر البيانات الخاصة بفرادى البلدان.

الناتـــج

يحسب نمو الناتج في كل مجموعة من بلدان من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لفرادى البلدان مقيسا بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٩٥. أي أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية في عام ١٩٩٣ قد حولت الى دولارات (مع إدخال تعديلات في حالات مختارة)[٨]، ثم طبقت على السنوات السابقة واللاحقة باستخدام التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي "الحقيقي" لكل بلد. ويعتقد أن هذا المنهج يوفر مجموعة معقولة من معدلات النمو الإجمالية لفترة تمتد حوالي ١٥ سنة، وتتركز حول سنة ١٩٩٣. وبعبارة أخرى، فإنه يتعين تحريك سنة الأساس من وقت لآخر للتعبير عن تغير تكوين الإنتاج والإنفاق على مدى فترات طويلة. وهذه في الواقع هي الطبعة الأولى من "الدراسة" التي تستخدم فيها سنة ١ ١٩٩٣ كسنة الأساس (سنة الأساس السابقة كانت ١٩٨٨).

ويتم تجميع البيانات الوطنية عن "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" للوصول الى أرقام الناتج للمنطقة، ولذلك تتبع الممارسات الوطنية في تعريف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل بلد. ولو اختارت فرادى البلدان أيضا سنة ١٩٩٣ كسنة الأساس لحساباتها لكان ذلك مفيدا، لكنها لم تفعل ذلك عموما.

وفي حالة الولايات المتحدة، أصبح الآن لسنة الأساس ذاتها، معنى مختلف جدا. وبعبارة أخرى، أعيد مؤخرا حساب بيانات الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في شكل رقم قياسي "مرجح على أساس متحرك"، فبدلا من تقدير الناتج المحلي الإجمالي لعدة سنوات بأسعار سنة الأساس ثم حساب معدل النمو بين السنوات انطلاقا من تلك التقديرات، أصبح الآن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة لأي سنة من السنوات هو متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بأسعار تلك السنة ومعدل النمو محسوبا بأسعار السنة التي قبلها. ثم تحسب سلسلة من "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" للولايات المتحدة بتطبيق معدلات النمو تلك على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالدولار في سنة الأساس، التي هي حاليا سنة ١٩٩٢[٩].

الاقتصادات المتقدمة النمو

حتى نشر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢"[١٠]، كانت "الدراسات" تنشر إما بيانات الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي (تبعا لما يصدر أولا من سلاسل البيانات) بوصفها مؤشرات للنشاط الاقتصادي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو، وذلك حتى تعكس بياناتها الحالة الراهنة قدر الإمكان. بيد أنه بسبب التحسن في توافر بيانات الناتج المحلي الإجمالي بداية من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣"[١١] استخدمت "الدراسة" الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الكلي في جميع البلدان.

وبدءا من عام ١٩٩١، أصبحت بيانات النمو الاقتصادي الإجمالي لألمانيا تشمل الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة. ونظرا لأن البيانات الرسمية عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا ما بعد التوحيد كانت متاحة اعتبارا من عام ١٩٩١، فإن أول سنة أمكن حساب معدل النمو عنها من البيانات الرسمية هي ١٩٩٢. أما معدل النمو في عام ١٩٩١، كما يظهر في الجدول ألف - ٢، فهو متوسط مرجح لمعدلي نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسميين والتقديريين

---

(٨) عندما يبدو أن أسعار صرف معينة تخرج عن حدود "الواقعية"، فإنها تستبدل بأسعار صرف بديلة. ويمكن استخدام متوسطات أسعار الصرف في السنوات ذات الصلة، أو تعديل سعر الصرف في سنة أكثر اقترابا من الحالة العادية وفقا لمعدلات التضخم النسبي التي حدثت منذ الوقت الذي يعتبر فيه سعر الصرف "صحيحا".

(٩) انظر Charles Steindel, "Chain-weighing: the new approach to measuring GDP", Current Issues in Economics and Finance, Federal Reserve Bank of New York, December 1995; For details, see United States Department of Commerce, Survey of Current Business, January/February 1996, pp. 1-118.

(١٠) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.92.II.C.1.

(١١) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.C.1.

في شطري ألمانيا، ويستند الترجيح الى مستوى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١، كما نشره Statistisches Bundesamt (المكتب الاحصائي الاتحادي) بألمانيا.

البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

بداية من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٧" حدث تحول من استخدام الناتج المادي الصافي الى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الكلي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأدخلت تعديلات، ولا سيما في حالة الاتحاد السوفياتي السابق، على بيانات الناتج القومي الإجمالي المنشورة بالعملة المحلية وذلك بغرض التوصل الى سلسلة زمنية بالقيمة الحقيقية والقيمة الإسمية، تكون مفيدة من الناحية التحليلية. وفي كثير من الحالات، لم تكن هناك بيانات حسابات قومية يعتمد عليها تماما أو أسعار صرف ذات مدلول بالنسبة للثمانينات، واستمرت تلك الحالة حتى التسعينات في حالات عديدة. ومن هنا، كان يتعين تقدير مجموعة من الأوزان الترجيحية استنادا الى بيانات مجزأة (ووضعت سلسلة من معدلات النمو التقريبية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للاتحاد السوفياتي في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٠).

وفيما بعد، توافرت بيانات جديدة استوجبت استكمال التقديرات المستخدمة في نظام الترجيح. وبالإضافة الى ذلك، فإنه بتحويل سنة الأساس من ١٩٨٨ الى ١٩٩٣، أصبح من الممكن لأول مرة إدخال التقديرات الوطنية للناتج المحلي الإجمالي في حساب قيم الناتج المحلي الإجمالي ومعاملاته الترجيحية لسنة الأساس.

وبالإضافة إلى المسائل المتعلقة بموثوقية بيانات الحسابات القومية وتساوقها وقابليتها للمقارنة عموما، وهي بيانات تخضع لمحاذير عامة تنطبق على جميع البلدان، أصبحت نسبة النشاط الاقتصادي التي لا تشملها الإحصاءات القومية مدعاة للقلق الشديد للغاية في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فانتشار أنماط جديدة من الانتاج والمعاملات والكيانات جعل الإطار المؤسسي والمنهجي السابق للإحصاءات إطارا غير كاف. ونتجت عن ذلك حالات من التضارب الكبير في البيانات المبلغ عنها رسميا. ولذلك تجري عملية إصلاح شاملة للنظم الإحصائية الوطنية في الاتحاد الروسي وفي غيره من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وصدرت، نتيجة لذلك، تنقيحات هامة لعدة سلاسل من البيانات. ومن المتوقع صدور تنقيحات أخرى لبيانات الأداء السابق والحالي، ومن المرجح أن تقدم صورة أدق عن نشاط الاقتصاد السوقي بأكمله، ولا سيما عناصره التي لا يشملها الإبلاغ حاليا. ولذلك يجدر التذكير أكثر من أي وقت مضى أنه يجب معاملة البيانات الإحصائية المقدمة، ولا سيما ما يتعلق منها بالعديد من الدول الخلف للاتحاد السوفياتي، وكذلك بالدول الأخرى المارة بمرحلة انتقالية، بوصفها تقديرات مؤقتة عرضة للتنقيح الشديد[١٢].

البلدان النامية

اعتبارا من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣"، تقوم تقديرات نمو الناتج في البلدان النامية على بيانات ٩٣ بلدا. وبصدد عملية تنقيح مجموعات البلدان لأغراض هذه "الدراسة"، كما هو مذكور أعلاه، نقحت أيضا عينة البلدان التي تشكل بياناتها مجموع البلدان النامية. وتتألف هذه العينة حاليا من ٩٥ اقتصادا، تمثل ما يقدر بـ ٩٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٣ و ٩٨ في المائة من مجموع سكان جميع البلدان والأقاليم النامية لعام ١٩٩٣. وتمثل بلدان العينة أكثر من ٩٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والسكان في كل من المناطق الجغرافية التي تصنف فيها البلدان النامية، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تشكل بلدانها المدرجة في العينة ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٩٣ في المائة من مجموع السكان.

ويجب أن يوضع في الاعتبار أن صدق تقديرات الناتج وغيرها من البيانات الإحصائية للبلدان النامية إنما يتعلق بالمرحلة التي بلغتها نظمها الإحصائية من التطور. وبتحسن هذه النظم، يمكن توقع إجراء تنقيحات في البيانات. مثلا،

---

(١٢) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.C.1). المرفق الإحصائي، الفرع المعنون "المحاذير والمواصفات المتعلقة بعرض البيانات".

أعادت تركيا، في عام ١٩٩٤، حساب ناتجها القومي الإجمالي رجوعا حتى سنة ١٩٦٨ باستخدام بيانات جديدة، مثل نتائج دراسات استقصائية أجريت مؤخرا، وبإدماج بعض البنود والقطاعات الاقتصادية الفرعية التي تعذر إدراجها في الحسابات القومية السنوية السابقة[١٣]. وفي أفريقيا، على وجه الخصوص، يوجد اختلاف واسع في قيم المجاميع الاقتصادية التي تقدمها مختلف المصادر الوطنية والدولية عن العديد من البلدان. أما البيانات المتعلقة ببلدان آسيا وأوروبا وكذلك بلدان أفريقيا التي توجد فيها منازعات وحروب أهلية، وينبغي تفسيرها على أنها لا تبين سوى رتب مقدارية تقريبية. وبالإضافة إلى ذلك، ففي البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم واختلال أسعار الصرف، يمكن أن تحدث تشوهات كبيرة في بيانات الحسابات القومية. ولهذا السبب، من بين أسباب أخرى، قامت الأرجنتين بتنقيح ناتجها المحلي الإجمالي في الثمانينات بحوالي ٣٠ في المائة.

الطرائق البديلة لحساب مجاميع الناتج العالمي

تستخدم "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" طريقة ترجيح مستمدة من تحويل البيانات الوطنية باستخدام أسعار الصرف بغية تجميع معدلات نمو ناتج فرادى البلدان في مجاميع إقليمية وعالمية، حسب ما ورد أعلاه. وهذا النهج مماثل للنهج المتبع في تقارير دولية أخرى مثل تقارير البنك الدولي. أما صندوق النقد الدولي، ولا سيما في تقريره المسمى "التوقعات الاقتصادية العالمية"، فهو يتبع الآن نهجا مختلفا. فقد اعتمد الصندوق في أيار/مايو ١٩٩٣ طريقة ترجيح لحساب المجاميع تستمد فيها المعاملات الترجيحية القطرية من الناتج المحلي الإجمالي الوطني معبرا عنه "بالدولارات الدولية"، ومحولة من العملة المحلية باستخدام تعادلات القوة الشرائية. وسارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على نهج صندوق النقد الدولي واعتمدت طريقة بديلة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في تقريرها عن "التوقعات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"[١٤]. ولا تزال مسألة أي نهج يتبع موضع خلاف[١٥].

والدافع وراء استخدام المعاملات الترجيحية لتعادلات القوة الشرائية هو الاعتقاد بأنه، عند حساب الانتاج الكلي في بلدين، ينبغي استخدام مجموعة موحدة من الأسعار لتحديد نفس قيمة الأنشطة في البلدين، ولكن هذا لا يحدث عادة عندما تستخدم أسعار صرف السوق لتحويل قيم الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية. ويقوم نهج تعادلات القوة الشرائية بإعادة تحديد قيمة الانتاج الإجمالي (الإنفاق في الواقع) في مختلف البلدان في مجموعة وحيدة من الأسعار. ومعامل تحويل تعادلات القيمة الشرائية هو من حيث المبدأ عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة لشراء سلع وخدمات مكافئة لما يمكن شراؤه بوحدة واحدة من عملة بلد القياس، أي الولايات المتحدة. بيد أنه يصعب، من حيث المبدأ وعمليا، حساب تعادلات القوة الشرائية لأن السلع والخدمات لا تكون دائما قابلة للمقارنة بين بلد وآخر، مما يجعل مقارنة أسعارها مباشرة عملية صعبة بالتبعية. وهذا هو الحال بوجه خاص في عدة خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم، التي يصعب قياس ناتجها ذاته عن أسعارها.

وهناك مشكلة هامة يطرحها استخدام تقديرات تعادلات القوة الشرائية هذه لحساب الأحجام النسبية للبلدان تتمثل في أن أحدث مجموعة تم استكمالها لأسعار تعادلات القوة الشرائية، وكانت لعام ١٩٨٥، شملت مجموعة من ٦٤ بلدا

(١٣) State Institute of Statistics, Prime Ministry, Republic of Turkey, Gross National Product: Concepts, Methods and Sources, (Ankara, State Institute of Statistics, 1994) pp. iii-iv

(١٤) باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٣.

(١٥) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥ ... المرفق الاحصائي، الفرع المعنون الطرائق البديلة لحساب مجاميع الناتج المحلي الإجمالي".

فقط[١٦]. وقد قطع برنامج المقارنات الدولية، وهو برنامج تقوم شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة بتنسيق أنشطته، شوطا كبيرا في إعداد تقديرات سنة مرجعية جديدة (١٩٩٣) تشمل مجموعة أكبر من البلدان.

ومع ذلك، فقد لوحظت بعض أوجه التناسق، بين الناتج المحلي الإجمالي وأهم عناصر الإنفاق المكونة له متى قيست بأسعار السوق، من ناحية، وبين الناتج المحلي الإجمالي وعناصره مقيسة بالأسعار "الدولية" كما هي مشتقة في عملية برنامج المقارنات الدولية، من ناحية أخرى. واستنادا إلى ذلك (وباستخدام بيانات أخرى جزئية للغاية بشأن أسعار المستهلك)، استنبطت وسيلة لحساب المستويات التقريبية للناتج المحلي الإجمالي حسب تعادلات القوة الشرائية وأهم عناصر الإنفاق المكونة له بالنسبة للبلدان التي لم تشارك في برنامج المقارنات الدولية، وأصبحت النتائج التي تم التوصل إليها معروفة لدى الخبراء الاقتصاديين والإحصائيين باسم جداول بن العالمية Penn World Tables[١٧].

ولا يمكن تطبيق نهج تعادلات القوة الشرائية أو نهج أسعار الصرف لترجيح بيانات الناتج المحلي الإجمالي القطرية بطريقة خالصة نظريا أو ثابتة تماما. واحتياجات برنامج مقارنات دولية عالمي حقا من البيانات هائلة، بالرغم من أن تغطية برنامج المقارنات الدولية تزداد في كل جولة. وبالمثل، لما كان نظام المعاملات الترجيحية القائم على أسعار الصرف يفترض وجود عالم من أسواق العملات الأجنبية والاقتصادات المحلية التي تعمل في ظروف تنافسية متحررة، فإن تطبيقه كان مقيدا بالرقابة على أسعار الصرف والاختلالات الحادة في أسعار السوق في العديد من البلدان. وعلاوة على ذلك، يوجد في كل بلد عدد كبير من السلع والخدمات التي لا يتم تبادلها تجاريا والتي لا ينطبق عليها "قانون السعر الواحد"، ولو نظريا. بيد أن الاتجاه العالمي نحو تحرير الاقتصاد قد يسمح، بمرور الزمن، بتطبيق طريقة أسعار الصرف تطبيقا أكثر اتساقا. وحتى إن تحقق ذلك، فإن الطرائق مختلفة من حيث المفهوم وتؤدي بالتالي إلى قياسات مختلفة لنمو الناتج العالمي.

ويمكن ملاحظة الاختلافات في قياسات نمو الناتج في الجدول ألف - ١ أدناه، في الفترتين ١٩٨١- ١٩٩٠ و ١٩٩١-١٩٩٦. وتستخدم التقديرات نفس بيانات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لفرادى البلدان، وتستخدم البيانات لنفس عدد البلدان في مجموعتي المتوسطات. ولا تختلف الأعمدة إلا من حيث المعاملات الترجيحية المستخدمة لحساب المتوسطات، الواردة في الجدول المعنون "الناتج ونصيب الفرد من الناتج في سنة الأساس"[١٨].

---

(١٦) انظر World Comparisons of Real Gross Domestic Product and Purchasing Power, 1985: Phase V of International Comparison programme (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XVII.7).

(١٧) انظر Robert Summers and Alan Heston, "The Penn World Table (Mark5): an expanded set of international comparisons, 1950-1988", Quarterly Journal of Economics, vol. 106, No. 2 (May 1991). pp. 327-368. (النسخ الحالية من هذه البيانات متاحة عن طريق الإنترنت أو على قرص حاسوبي من The National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, United States of America؛ وعنوان الإنترنت هو: Http://www/nber.org/pwt56.html).

(١٨) بيانات تعادلات القوة الشرائية هي تقديرات أولية من جدول بن العالمي.

الناتج ونصيب الفرد من الناتج في سنة الأساس

	الناتج المحلي الإجمالي (ببلايين الدولارات)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	
	على أساس أسعار الصرف	على أساس تعادلات القوة الشرائية	على أساس أسعار الصرف	على أساس تعادلات القوة الشرائية
	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣
العالم	٢٤ ٣٠١	٣٠ ٤٩٧	٤ ٤٦١	٥ ٥٩٨
الاقتصادات المتقدمة النمو	١٨ ٩٨٧	١٧ ٠٠٥	٢٣ ٢١٣	٢٠ ٧٩٩
منها:				
الولايات المتحدة	٦ ٥٥٣	٦ ٥٥٣	٢٥ ٠٠٦	٢٥ ٠٠٦
الاتحاد الأوروبي[أ]	٦ ٩١٤	٦ ٥٩٣	١٨ ٧٢٤	١٧ ٨٥٤
اليابان	٤ ٢٧٥	٢ ٦٢٩	٣٤ ٣٣٢	٢١ ١٠٥
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٦٨٢	١ ٨٤٢	١ ٦٦١	٤ ٤٨٨
البلدان النامية	٤ ٦٤١	١١ ٦٥٠	١ ١٠٠	٢ ٧٦١
حسب المناطق:				
أمريكا اللاتينية	١ ٤٠٥	٢ ٥٣٩	٣ ٠٨٩	٥ ٥٨٢
أفريقيا	٤٢٩	١ ٠٠١	٦٥٦	١ ٥٣١
غربي آسيا	٧١٣	١ ٠٦٦	٣ ٤٢٦	٥ ١١٨
شرق وجنوب آسيا	١ ٤٩٥	٤ ٤٤١	٨٧٦	٢ ٦٠٣
الصين	٥٩٩	٢ ٦٠٣	٥٠١	٢ ١٧٦
حسب المجموعة التحليلية:				
البلدان الدائنة الصافية	٥٠٦	٦٤٤	٩ ٤٨٣	١٢ ٠٨٠
البلدان المدينة الصافية	٤ ١٣٦	١١ ٠٠٦	٩٩٣	٢ ٦٤٢
البلدان المصدرة الصافية للوقود	١ ٢٧٠	٢ ٦٩٧	١ ٦٤٨	٣ ٤٩٩
البلدان المستوردة الصافية للوقود	٣ ٣٧٢	٨ ٩٥٤	٩٧٨	٢ ٥٩٦
بنود تذكيرية				
البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى	١٣٠	٣٣٧	٣٣٩	٨٧٩
أقل البلدان نموا	١٣٠	٥٦٩	٢٤٦	١ ٠٧٥

المصدر: الأمم المتحدة.

(أ) مع إدراج أرقام الجمهورية الديمقراطية الألمانية في أرقام ألمانيا الغربية بدءا من سنة ١٩٩١.

ومن الواضح أن الاقتصاد العالمي كان أسرع نموا عند تقييم الناتج المحلي الإجمالي للبلدان بمعاملات تحويل تعادلات القوة الشرائية، رغم أن معدلات النمو لمختلف مجموعات البلدان لا تختلف كثيرا بوجه عام عندما تحول البيانات بمعاملات تعادلات القوة الشرائية بدلا من معاملات أسعار الصرف. ومن السهل تفسير ذلك: فالبلدان الآسيوية النامية التي تسهم بنصيب كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، تنمو بمعدل أسرع من معدل نمو بقية بلدان العالم، ووزنها الترجيحي طبقا لطريقة تعادلات القوة الشرائية أكبر منه وفقا لطريقة أسعار الصرف. وللصين تأثير هام للغاية. ففي سنة ١٩٩٣، كان مجموع الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان النامية باستثناء الصين عند تقييمه بطريقة تعادلات القوة الشرائية أكبر بـ ٢,٢ مرة منه عند تقييمه بطريقة أسعار الصرف، أما الناتج المحلي الإجمالي للصين فكان أكبر بـ ٤,٣ مرات. ولذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية باستثناء الصين، مقيما بأسعار الصرف نما بين سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٦ بحوالي نفس المعدل الذي نما به ذلك الناتج مقيما بتعادلات القوة الشرائية، أي ٤,٠ في المائة مقابل ٤,٣ في المائة. بيد أنه عند إدراج الصين، تصبح معدلات النمو ٤,٩ في المائة و ٥,٨ في المائة، على التوالي.

التجارة الدولية

إن المصدر الرئيسي لبيانات الجدولين ألف - ١٥ وألف - ١٦ هو قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لاتجاه احصاءات التجارة، في حين يستمد الجدولان ألف - ١٧ وألف - ١٨ من البيانات التجارية الأكثر تفصيلا في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الخارجية (COMTRADE).

وتستند قيم التجارة الواردة في الجدول ألف - ١٩ بدرجة كبيرة إلى البيانات الجمركية لتجارة السلع، محولة إلى دولارات باستخدام متوسط أسعار الصرف السنوية، ومستمدة أساسا من "الإحصاءات المالية الدولية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وهذه البيانات تكملها البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات في حالات معينة. وقد استندت تقديرات قيم التجارة بالدولار للسنوات حتى ١٩٩٠ في حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى الأبحاث التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتتضمن البيانات الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات من اللجان الإقليمية ومن شعبة الاقتصاد الكلي.

وبالنسبة إلى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، تم الحصول على مجاميع نمو أحجام التجارة من البيانات الوطنية، كما جمعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وصندوق النقد الدولي، وشعبة الاقتصاد الكلي. أما المؤشرات الضمنية لقيم الوحدات، الواردة في الجدول ألف - ٢٠ فقد حسبت من قياسات القيمة والحجم. وتعرف معدلات التبادل التجاري بأنها نسبة قيم وحدات الصادرات إلى قيم وحدات الواردات.

واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ألغيت المكاتب الجمركية الواقعة على الحدود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي كانت تجمع وتفحص الإقرارات الجمركية عن الصادرات والواردات الوطنية، وذلك مع بدء العمل بالسوق الوحيدة. ووضع نظام جديد لجمع المعلومات الخاصة بالتجارة داخل الاتحاد الأوروبي يسمى إنتراستات INTRASTAT. ويعتمد نظام إنتراستات على المعلومات التي تجمع مباشرة من المؤسسات التجارية وهو مرتبط بنظام إقرارات ضريبة القيمة المضافة المتصلة بالتجارة داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك للسماح بمراقبة جودة البيانات الإحصائية. ومع ذلك، لايزال يتعذر مقارنة البيانات بسبب التغيرات في المنهجية المتبعة.

وبالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هناك عاملان يحولان دون إمكان عرض التقديرات الخاصة بقيم التجارة وأحجامها عرضا يجعلها أكثر من مجرد تقديرات مؤقتة: الأول هو التحول الذي حدث أساسا في عام ١٩٩١، من التجارة داخل الإقليم بأسعار هي بالأحرى جزافية وبالروبل الحسابي، إلى التجارة بأسعار السوق العالمية بالعملات القابلة للتحويل؛ والثاني هو قصور نظم جمع البيانات في المنطقة. بيد أنه يمكننا إدراج التقديرات المتعلقة بوسط وشرق أوروبا التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

وتقدر قيم وحدات الصادرات والواردات لمجموعات البلدان النامية، جزئيا، استنادا إلى المتوسطات المرجحة لأسعار الصادرات من فئات السلع الأساسية عند مجموعة توافقية من مستويات تتألف من ثلاثة أرقام وأربعة أرقام في التصنيف الموحد للتجارة الدولية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الخارجية (تعكس المعاملات الترجيحية نصيب كل سلعة أو مجموعة من السلع الأساسية في قيمة مجموع صادرات أو واردات المنطقة). وتحصل الشعبة على التغيرات الحاصلة في قيم الوحدات وحجم التجارة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما التقديرات الخاصة بأفريقيا فتستمد جزئيا من تقديرات صندوق النقد الدولي للتوقعات الاقتصادية العالمية.

التدفقات المالية الدولية

تتضمن "الدراسة" جداول موحدة للتحويل الصافي للموارد المالية فيما تتعلق بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، إضافة إلى الجداول الخاصة بموازين المدفوعات للحساب الجاري، والديون الخارجية وتدفقات مالية معينة. ويقاس التحويل الصافي بطريقتين، استنادا إلى أحد التعريفين، وفق الأصل الوارد في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٦ "الاتجاهات والسياسات الجارية في الاقتصاد العالمي"[١٩].

ويشمل أحد التعريفين مفهوم التحويل الصافي استنادا إلى الإنفاق، ويمكن عزوه بشكل عام إلى نظام الحسابات القومية. ويتعلق مقياس التحويل الصافي هذا بالتمويل الضمني للميزان التجاري للسلع والخدمات وأجور العمال والتحويلات المتصلة بدخل اليد العاملة (إلى حد كبير، تحويلات العمال). وجبريا، إذا كانت سين تمثل الصادرات من السلع والخدمات وأجور العمال والتحويلات، وإذا كانت ميم تمثل المتغير المناظر للواردات، فإن التحويل الصافي على أساس الإنفاق يكون - (سين - ميم). ويعني التحويل الصافي الموجب أن مجموع إنفاق الاقتصاد على الإنتاج المحلي والواردات يفوق قيمة الناتج المنتج محليا (بما في ذلك إيرادات العمل الأجنبية الصافية).

والمفهوم الثاني هو التحويل الصافي على أساس مالي، ويعرف بأنه صافي تدفق رأس المال مخصوما منه المدفوعات الصافية للفائدة والأرباح. ويعرف رأس المال بأنه يشمل المنح الرسمية والمنح الخاصة (عدا تحويلات العمال)، والاستثمار المباشر[٢٠] وجميع التدفقات الائتمانية، بما في ذلك استخدام موارد صندوق النقد الدولي. وتنطوي هذه المعالجة على نهج قياسي واحد - وإن لم يكن الوحيد - في تناول موازين المدفوعات. وهي تقوم على تعريف للحساب الجاري بوصفه ميزان المدفوعات للسلع، وجميع الخدمات والتحويلات الخاصة، كما أنها تعالج الاقتراض من صندوق النقد الدولي بوصفه تدفقا ائتمانيا، بينما يعتبر هذا الاقتراض في أشكال أخرى من المعالجة جزءا من التغير في الاحتياطيات.

وحلقة الوصل بين تعريفي التحويل الصافي هي التغير الصافي في الاحتياطيات، أي أن التحويل الصافي على أساس مالي مخصوما منه الزيادة الصافية في الاحتياطيات يساوي التحويل الصافي على أساس الإنفاق. ولا يميز مفهوم التحويل الصافي على أساس الإنفاق في الواقع بين التغيرات في الاحتياطيات وتدفقات رأس المال الأخرى، بل يضمها جميعا باعتبار أنها تشكل الوسيلة لتمويل التحويل الصافي. أما مفهوم التحويل الصافي على أساس مالي فإنه يركز الانتباه في الواقع على تكوين التدفقات المالية لجميع العناصر الفاعلة عدا المصرف المركزي للبلد المعني.

---

(١٩) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.86.II.C.1، المرفق الثالث.

(٢٠) يعرف الاستثمار المباشر على أساس التدفق النقدي الفعلي، وهو تعريف متسق مع الممارسة المتبعة في عدد كبير من البلدان النامية في الإبلاغ عن هذه البيانات؛ أي أن الاستثمار المباشر لا يتضمن الإيرادات المعاد استثمارها، وبالتبعية، فإن الدخل من الاستثمار المباشر لا يتضمن أيضا الإيرادات المعاد استثمارها.

قائمة الجداول

الصفحة

أولا - الإنتاج العالمي ومؤشرات الاقتصاد الكلي

ألف - ١ السكان والانتاج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ١٩٨٠-١٩٩٦ ..... ٢٨٩

ألف - ٢ الاقتصادات المتقدمة النمو: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٨٧-١٩٩٧ ..... ٢٩٠

ألف - ٣ الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٨٧-١٩٩٧ ..... ٢٩١

ألف - ٤ البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مجموعة البلدان، ١٩٨٧-١٩٩٧ ..... ٢٩٣

ألف - ٥ الاقتصادات المتقدمة النمو: الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية، ١٩٨٠-١٩٩٥ ..... ٢٩٤

ألف - ٦ الاقتصادات المتقدمة النمو: معدلات البطالة، ١٩٨٧-١٩٩٧ ..... ٢٩٦

ألف - ٧ الاقتصادات المتقدمة النمو: التضخم في أسعار الاستهلاك، ١٩٨٧-١٩٩٧ ..... ٢٩٧

ألف - ٨ الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو: المؤشرات المالية، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٢٩٨

ألف - ٩ الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو: أسعار الصرف السائدة، قياس عام، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٢٩٩

ألف - ١٠ الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: مؤشرات الإنتاج والطلب، ١٩٨٥-١٩٩٥ ..... ٣٠٠

ألف - ١١ البلدان النامية: الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية، ١٩٨٠-١٩٩٥ ..... ٣٠٤

ألف - ١٢ البلدان النامية: الفئات الرئيسية لحصائل النقد الأجنبي، ١٩٨٥-١٩٩٥ ..... ٣٠٦

ألف - ١٣ البلدان النامية: التضخم ١٩٨٧-١٩٩٧ ..... ٣٠٨

ألف - ١٤ اقتصادات نامية مختارة: أسعار الصرف الحقيقية السائدة، قياس عام، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٠٩

ثانيا - التجارة الدولية

ألف - ١٥ اتجاه التجارة: الصادرات (تسليم ظهر السفينة)، ١٩٨٠-١٩٩٦ ..... ٣١٠

ألف - ١٦ اتجاه التجارة: الواردات (تسليم ظهر السفينة)، ١٩٨٠-١٩٩٦ ..... ٣١٢

ألف - ١٧ التكوين السلعي للتجارة العالمية: الصادرات، ١٩٨٠-١٩٩٥ ..... ٣١٤

ألف - ١٨ التكوين السلعي للتجارة العالمية: الواردات، ١٩٨٠-١٩٩٥ ..... ٣١٥

ألف - ١٩ التجارة العالمية: التغيرات في قيمة وحجم الصادرات والواردات حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٨٧-١٩٩٧ ٣١٦

ألف - ٢٠ التجارة العالمية: التغيرات في أسعار الصادرات والواردات وفي معدلات التبادل التجاري، حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٨٧-١٩٩٧ ..... ٣٢٠

ألف - ٢١ الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية الأولية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٢٣

ثالثا - الحالة المالية الدولية والأسواق المالية

ألف - ٢٢ ميزان المدفوعات العالمي في الحساب الجاري حسب مجموعة البلدان، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٢٤

ألف - ٢٣ معاملات الحساب الجاري: الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٢٥

ألف - ٢٤ معاملات الحساب الجاري : الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٢٧

الصفحة

ألف - ٢٥ معاملات الحساب الجاري: البلدان النامية، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٣٠
ألف - ٢٦ التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان الصناعية، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٣٣
ألف - ٢٧ التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية التي صافي رصيدها مدين، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٣٦
ألف - ٢٨ الاحتياطيات الرسمية وتغطية النفقات الجارية في البلدان النامية التي صافي رصيدها مدين، ١٩٨٦-١٩٩٦ ... ٣٣٩
ألف - ٢٩ صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية: حسب المرفق، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٤٠
ألف - ٣٠ صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال: حسب المرفق، ١٩٨٦-١٩٩٦ ... ٣٤١
ألف - ٣١ الأموال المجمعة من الأسواق الدولية للائتمان، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٤٢
ألف - ٣٢ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية حسب نوعها، ١٩٧٦-١٩٩٥ ..... ٣٤٣
ألف - ٣٣ التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية، ١٩٨٤-١٩٩٥ ..... ٣٤٥
ألف - ٣٤ الموارد المرتبط بها من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٤٦
ألف - ٣٥ الديون الخارجية ومؤشرات الديون للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٤٧
ألف - ٣٦ الديون الخارجية للبلدان النامية التي صافي رصيدها مدين، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٥١
ألف - ٣٧ مؤشرات الديون ومدفوعات خدمة الديون للبلدان النامية التي صافي رصيدها مدين، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٥٥
ألف - ٣٨ اتفاقات إعادة تنظيم الديون مع الدائنين الرسميين، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٥٧
ألف - ٣٩ اتفاقات إعادة تنظيم الديون مع المصارف التجارية: جميع البلدان النامية، ١٩٨٦-١٩٩٦ ..... ٣٥٨

رابعا - سوق النفط الدولية

ألف - ٤٠ الطلب العالمي على النفط، ١٩٨٧-١٩٩٧ ..... ٣٥٩
ألف - ٤١ الانتاج العالمي من النفط الخام، ١٩٨٧-١٩٩٧ ..... ٣٦٠
ألف - ٤٢ انتاج النفط الخام لبلدان الأوبك، ١٩٩٦ ..... ٣٦١
ألف - ٤٣ قيمة صادرات النفط من البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، ١٩٦٠-١٩٩٦ ..... ٣٦٢

أولا - الانتاج العالمي ومؤشرات الاقتصاد الكلي

الجدول ألف - ١ - السكان والانتاج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ١٩٨٠-١٩٩٦

	نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية للتغير السنوي)				معدل نمو السكان		السكان (بالملايين)		نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار بأسعار ١٩٩٣)	
	على أساس سعر الصرف (بالدولار بأسعار ١٩٩٣)		على أساس معادلات القوة الشرائية		(النسبة المئوية للتغير السنوي)					
	١٩٨١-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٦	١٩٨١-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٦	١٩٨١-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٦	١٩٨٠	١٩٩٦	١٩٨٠	١٩٩٦
العالم	٢,٨	٢,١	٣,١	٣,٣	١,٧	١,٤	٤ ٣٨٤	٥ ٦٦٦	٤ ٠٦١	٤ ٦٥٥
البلدان المتقدمة النمو ومنها:	٢,٩	١,٧	٢,٨	١,٧	٠,٦	٠,٣	٧٥٦	٨١٨	١٨ ١٨٤	٢٤ ٨٥٥
الولايات المتحدة	٢,٩	٢,٠	٢,٩	٢,٠	١,٠	٠,٥	٢٣٠	٢٦٢	٢٠ ٥٥١	٢٧ ٠٣٣
الاتحاد الأوروبي[أ] (١٥)	٢,٣	١,٣	٢,٣	١,٣	٠,٣	٠,٢	٣٥٥	٣٦٩	١٥ ٠٤١	٢٠ ٠٤٨
اليابان	٤,٠	١,٧	٤,٠	١,٧	٠,٦	٠,١	١١٧	١٢٥	٢٣ ٤٨٣	٣٦ ٠٦٦
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال[ب]	١,٧	٦,٦-	٢,٠	٦,٤-	٠,٧	٠,١	٣٧٨	٤١١	٢ ٢٦١	١ ٥٥٢
البلدان النامية حسب المنطقة:	٢,٤	٤,٩	٢,٨	٥,٨	٢,١	١,٨	٣ ٢٥٠	٤ ٤٣٨	٩٨٦	١ ٢٢١
أمريكا اللاتينية	١,٠	٣,٢	١,٣	٣,٠	٢,٠	١,٧	٣٥٤	٤٧٨	٣ ٢٤٧	٣ ٢١٣
افريقيا	١,٩	١,٦	٢,٠	٢,١	٢,٩	٢,٧	٤٥٥	٧٠٨	٧٨٠	٦٦٣
غرب آسيا	٢,٢-	٢,٠	٠,٦-	٢,٦	٣,٤	٢,٦	١٣٧	٢٢٤	٦ ٢٣٢	٣ ٤٣٢
شرق وجنوب آسيا	٦,٦	٦,٤	٥,٨	٥,٩	٢,٢	١,٨	١ ٣٠٦	١ ٧٩٦	٥١٠	١ ٠١٨
الصين	٩,١	١١,٦	٩,١	١١,٦	١,٥	١,١	٩٩٩	١ ٢٣٢	١٧٨	٦٦٤
حسب المجموعة التحليلية:										
البلدان التي صافي رصيدها دائن	١,٥	٤,٨	١,٤	٤,٦	٣,٢	١,٩	٣٧	٥٦	١٠ ٢٠٣	١٠ ٢١٣
البلدان التي صافي رصيدها مدين	٢,٥	٤,٩	٤,٠	٥,٩	٢,١	١,٨	٣ ٢١٤	٤ ٣٨٢	٨٨٠	١ ١٠٥
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	٠,٧-	٢,٣	١,١	٣,٢	٢,٦	٢,٢	٥٥٩	٨٢١	٢ ٢٩٦	١ ٦٦٤
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	٤,١	٥,٩	٤,٩	٦,٦	٢,٠	١,٧	٢ ٦٩٢	٣ ٦١٨	٧١٤	١ ١٢١
بند تذكيري:										
البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	١,٧	١,٠	٠,٥	٢,٦	٣,٠	٢,٩	٢٦٢	٤١٧	٤٣٧	٣٤٥
أقل البلدان نموا	٢,١	١,٨	٢,٤	٣,٥	٢,٦	٢,٥	٣٧٩	٥٧١	٢٨٠	٢٥٥

المصدر: الأمم المتحدة.

(أ) يشمل الولايات الشرقية من ألمانيا اعتبارا من عام ١٩٩١.

(ب) تشمل الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة حتى عام ١٩٩٠.

الجدول ألف - ٢ - الاقتصادات المتقدمة النمو: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٨٧-١٩٩٧
(النسبة المئوية للتغير السنوي)[أ]

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]	١٩٩٧[ج]
جميع الاقتصادات المتقدمة النمو	٣,١	٤,٤	٣,٧	٢,٧	٠,٨◆	١,٦	٠,٧	٢,٦	١,٩	٢,٤	٢ ١/٢
البلدان الصناعية الرئيسية	٣,٢	٤,٦	٣,٧	٢,٧	٠,٧◆	١,٧	٠,٨	٢,٦	١,٨	٢,٤	٢ ١/٤
ألمانيا	١,٤	٣,٧	٣,٣	٤,٧	١,٢◆	٢,١	-١,١	٢,٩	١,٩	١,٤	٢ ١/٤
ايطاليا	٣,١	٤,١	٢,٩	٢,١	١,٣	٠,٦	-١,٢	٢,٢	٢,٩	٠,٧	١ ١/٤
فرنسا	٢,٣	٤,٥	٤,٣	٢,٥	٠,٨	١,٢	-١,٣	٢,٨	٢,٢	١,٥	٢ ١/٤
كندا	٤,٣	٤,٩	٢,٥	-٠,٢	-١,٨	٠,٨	٢,٢	٤,١	٢,٣	١,٥	٣ ١/٢
المملكة المتحدة	٤,٨	٥,٠	٢,٢	٠,٤	-٢,٠	-٠,٥	٢,١	٣,٨	٢,٥	٢,٦	٣ ١/٢
الولايات المتحدة	٢,٩	٣,٨	٣,٤	١,٣	-١,٠	٢,٧	٢,٣	٣,٥	٢,٠	٢,٤	٢ ١/٢
اليابان	٤,٢	٦,٢	٤,٨	٥,١	٤,٠	١,١	٠,١	٠,٥	٠,٩	٣,٦	١ ٣/٤
بلدان صناعية أخرى	٢,٩	٣,٦	٣,٧	٢,٧	٠,٩	١,٠	٠,٢	٢,٩	٢,٦	٢,٣	٢ ١/٢
بند تذكيري:											
أوروبا الغربية	٢,٧	٤,٠	٣,٤	٢,٩	٠,٨◆	١,٠	-٠,٦	٢,٨	٢,٤	١,٧	٢ ١/٢
الاتحاد الأوروبي (١٥)	٢,٧	٤,١	٣,٤	٢,٩	٠,٧◆	١,٠	-٠,٦	٢,٩	٢,٤	١,٧	٢ ١/٢

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى "الاحصائيات المالية الدولية"، صندوق النقد الدولي.

◆ تشير الى انقطاع في السلسلة: فمنذ عام ١٩٩١، أصبحت ألمانيا تشمل الولايات الشرقية.

(أ) بيانات مجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة استخدم فيها كعامل ترجيح لكل سنة الناتج المحلي الاجمالي مقوما بالأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٩٣.

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) توقعات تستند جزئيا إلى مشروع "فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية" (مشروع لينك).

الجدول ألف - ٣ - الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٨٧-١٩٩٧

(النسبة المئوية للتغير السنوي)[ب]

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[جـ]	١٩٩٧[د]
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال[أ]	٢,٢	٣,٦	٢,٠	٦,٦	◆-٩,٢	-١٣,٦	-٩,١	-٤,٤	-١,٤	-٠,٩	٢
وسط وشرق أوروبا[أ]	١,٤	١,٥	٠,٦	-١٠,٢	◆-١١,٢	-٩,٠	-٥,٥	٣,٦	٥,٣	٣,٦	٣
ألبانيا	-٠,٨	-١,٤	٩,٨	-١٣,١	-٢٩,٤	-٦,٠	١١,٠	٩,٤	٨,٦	٤,٠	-١
بلغاريا	٦,١	٢,٦	-١,٤	-٩,١	-٦,٩	-٥,٧	-٣,٧	١,٨	٢,١	-١٠,٠	-٥
بولندا	٢,٠	٤,٤	٠,٢	-١١,٦	-٧,٠	٢,٦	٣,٨	٥,٢	٧,٣	٥,٣	٥ ١/٢
تشيكوسلوفاكيا السابقة	٠,٨	٢,٦	١,٣	-١,٢	-١٤,٢	-٦,٤					
الجمهورية التشيكية							-٠,٩	٢,٦	٤,٨	٤,٢	٣ ١/٤
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية				-٨,٤	-١١,٢	-٢٦,٢	-٢٧,٧	٢,٥	٦,٠	٤,٠	١
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة				-١٠,٢	-١٢,١	-١٣,٤	-١٤,١	-٧,٢	-٣,٠	١,٦	٤
رومانيا	٠,٨	-٠,٥	-٥,٨	-٨,٢	-١٢,٩	-٨,٨	-٣,٠	٣,٩	٧,١	٤,١	-٣
سلوفاكيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-٤,١	٤,٨	٧,٣	٦,٨	٦
سلوفينيا				-٤,٧	-٨,١	-٥,٤	١,٣	٥,٣	٣,٩	٣,١	٤
كرواتيا				-٨,٥	-٢٠,٩	-٩,٧	-٣,٧	٠,٦	١,٧	٥,٠	٥ ٣/٤
هنغاريا	٣,٨	٢,٧	٣,٨	-٣,٣	-١١,٩	-٣,٠	-٠,٨	٢,٩	١,٥	١,٠	٢ ١/٢
يوغوسلافيا	-٠,٥	-١,٥	٠,٦								
دول بحر البلطيق						-٣١,٨	-١٤,٦	١,٥	١,٥	٣,٣	٣ ٣/٤
استونيا						-١٤,٨	-٧,٨	٤,٠	٣,٠	٤,٠	٤ ١/٢
لاتفيا						-٣٤,٩	-١٤,٩	٠,٦	-١,٦	٢,٥	٣
ليتوانيا						-٣٥,٠	-١٧,٠	١,٠	٢,٧	٣,٥	٤
الاتحاد السوفياتي	٢,٨	٥,٣	٣,٠	-٤,٠	-٨,٠						
رابطة الدول المستقلة						-١٤,٨	-١١,١	-١٠,٥	-٧,٢	-٥,٦	١/٢
الاتحاد الروسي						-١٤,٥	-٨,٧	-١٢,٦	-٤,٠	-٦,٠	١
أذربيجان						-٢٢,٦	-٢٣,١	-٢١,٩	-١٧,٤	١,٣	٤
أرمينيا						-٥٢,٣	-١٤,٦	٥,٥	١٠,٣	٥,٧	٧
أوزبكستان						-١١,١	-٢,٤	-٣,٥	..	١,٦	٣ ١/٤
أوكرانيا						-١٣,٧	-١٤,٢	-٢٣,٠	-١١,٨	-١٠,١	٢ ١/٢-
بيلاروس						-٩,٦	-١٠,٦	-١٥,٨	-١٦,٠	٢,٦	٣
تركمانستان						..	..	-٢٠,٠	-١٥,٠	٠,١	٤
جمهورية مولدوفا						-٢٩,١	-١,٢	-٣١,٢	..	-٨,٠	٤

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦(ب)	١٩٩٧(ج)
جورجيا						-٤٠,٣	-٣٩,٤	-٣٠,٠	٢,٤	١١,٠	١٥
طاجيكستان						..	-١٧,٣	-٧١,٣	-١٢,٤	-١٧,٠	-٤
قيرغيزستان						-١٥,٩	-١٥,٥	-٢٠,١	-٦,٢	٥,٦	٦ ١/٤
كازاخستان						-١٣,٠	-١٢,٩	-٢٤,٦	-٨,٩	١,١	٢

المصدر: الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) المجاميع بالنسبة لمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة حسب الناتج المحلي الإجمالي بدولارات عام ١٩٩٣ (للاطلاع على المنهجية، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢، المرفق، نص تمهيدي)، منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.92.II.C.1 والتصويبات).

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) توقعات تستند جزئيا إلى فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية (مشروع لينك).

(د) بما في ذلك الجمهورية الديمقراطية الألمانية حتى عام ١٩٩٠.

الجدول ألف - ٤ - البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مجموعة البلدان، ١٩٨٧-١٩٩٧

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]	١٩٩٧[ج]
جميع البلدان النامية[أ]	٤,٣	٣,٨	٣,٢	٢,٢	٣,٣	٥,١	٥,٢	٥,٦	٤,٦	٥,٧	٦
حسب المنطقة:											
أمريكا اللاتينية	٢,٩	٠,٣	٠,٧	٠,٠	٣,٦	٣,٠	٣,٦	٥,٥	-٠,١	٣,٧	٤ ١/٤
افريقيا	٠,٩	٢,٩	٢,٧	١,٥	٠,٧	-٠,٢	-٠,٤	٢,١	٢,٨	٤,٣	٤
غرب آسيا	-٠,١	-٠,٣	٢,٤	-١,٩	-٤,٩	٥,٥	٤,١	-٠,٩	٣,٥	٥,٠	٥ ٣/٤
شرق وجنوب آسيا	٨,٤	٨,٧	٦,٦	٦,٨	٦,٢	٥,٦	٥,٩	٧,٠	٧,٣	٦,٥	٦ ١/٤
الصين[د]	١١,٦	١١,٣	٤,١	٣,٨	٩,٢	١٤,٢	١٣,٥	١٢,٦	١٠,٥	٩,٧	١٠
حسب المجموعة التحليلية											
البلدان التي صافي رصيدها دائن	٤,٩	٦,٤	٥,٩	٤,٧	٣,٩	٦,٢	٥,٣	٣,٦	٤,٤	٥,٣	٥ ١/٤
البلدان التي صافي رصيدها مدين	٤,٣	٣,٥	٢,٩	٢,٠	٣,٢	٥,٠	٥,٢	٥,٨	٤,٦	٥,٨	٦
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	٠,٣	٠,٨	-٧,٧	١٢,٢	-٠,٥	٤,٥	٢,٤	٢,٣	٠,٥	٤,٦	٥ ١/٢
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	٦,٢	٥,٢	٣,٣	٣,٠	٤,٨	٥,٣	٦,٣	٦,٩	٦,٠	٦,١	٦
بند تذكيري:											
البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٠,٥	٢,٩	١,١	٠,٧	-٠,٤	-١,٢	-٢,٧	١,٥	٤,٢	٤,٨	٤ ٣/٤
أقل البلدان نموا	٢,٢	٣,٦	٢,١	١,٣	-٠,٥	٠,٧	-٠,٨	٢,٠	٤,٥	٥,٠	٤ ٣/٤

المصدر: الأمم المتحدة.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) توقعات تستند جزئيا الى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية (مشروع لينك).

(ج) تشمل البلدان التي تمثل ٩٨ في المائة من سكان جميع البلدان النامية.

(د) البيانات المتعلقة بالفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ هي تقديرات حكومية.

الجدول ألف - ٥ - الاقتصادات المتقدمة النمو: الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية، ١٩٨٠-١٩٩٥

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

		الاستثمار المحلي الإجمالي	الادخار المحلي الإجمالي			التحويلات المالية الصافية
			المجموع	الادخار الحكومي	الادخار الخاص	
المجموع[أ]	١٩٨٠	٢٣,٤	٢٣,٧	٠,٩	٢٢,٨	-٠,٣
	١٩٨٥	٢١,٤	٢١,٨	-٠,٦	٢٢,٤	-٠,٤
	١٩٩٠	٢٢,٢	٢٢,٣	١,٢	٢١,١	-٠,١
	١٩٩١	٢١,٥	٢١,٧	٠,٦	٢١,١	-٠,٢
	١٩٩٢	٢٠,٨	٢١,٢	-٠,٥	٢١,٧	-٠,٤
	١٩٩٣	٢٠,٤	٢١,١	-٠,٧	٢١,٨	-٠,٧
	١٩٩٤	٢١,٤	٢٢,٠	٠,١	٢١,٩	-٠,٦
	١٩٩٥	٢١,٢	٢١,٩	..	..	-٠,٧
البلدان الصناعية الرئيسية[أ]	١٩٨٠	٢٣,٢	٢٢,٧	٠,٨	٢١,٩	٠,٥
	١٩٨٥	٢١,٤	٢٠,٩	-٠,٨	٢١,٦	٠,٥
	١٩٩٠	٢٢,٠	٢٢,٠	١,١	٢٠,٨	-٠,٠
	١٩٩١	٢١,٤	٢١,٥	٠,٧	٢٠,٨	-٠,١
	١٩٩٢	٢٠,٨	٢١,١	-٠,٤	٢١,٥	-٠,٣
	١٩٩٣	٢٠,٦	٢١,١	-٠,٤	٢١,٥	-٠,٥
	١٩٩٤	٢١,٢	٢١,٦	٠,٤	٢١,١	-٠,٤
	١٩٩٥	٢١,٤	٢١,٧	..	..	-٠,٤
ومنها:						
ألمانيا[ب]	١٩٨٠	٢٣,٤	٢٢,٩	٢,٤	٢٠,٥	٠,٥
	١٩٨٥	١٩,٦	٢٣,١	٢,٦	٢٠,٥	٣,٥-
	١٩٩٠	٢١,٤	٢٧,٣	١,٣	٢٦,٠	٥,٩-
	١٩٩١	٢٣,٤	٢٣,٤	١,٠	٢٢,٤	٠,١
	١٩٩٢	٢٢,٩	٢٢,٩	١,٤	٢١,٥	..
	١٩٩٣	٢١,٥	٢٢,٠	٠,٥	٢١,٥	-٠,٥
	١٩٩٤	٢٢,٥	٢٣,١	٠,٩	٢٢,٢	-٠,٦
	١٩٩٥	٢٢,٥	٢٣,٤	..	..	-٠,٨

		الاستثمار المحلي الإجمالي	الادخار المحلي الإجمالي			التحويلات المالية الصافية
			المجموع	الادخار الحكومي	الادخار الخاص	
الولايات المتحدة	١٩٨٠	١٩,٩	١٩,٣	-٠,١	١٩,٥	٠,٦
	١٩٨٥	٢٠,٢	١٧,٢	-٢,٥	١٩,٧	٣,٠
	١٩٩٠	١٧,٢	١٥,٧	-٢,٠	١٧,٧	١,٥
	١٩٩١	١٥,٦	١٥,١	-٢,٨	١٧,٩	٠,٥
	١٩٩٢	١٥,٧	١٥,٠	-٢,٩	١٨,٩	٠,٧
	١٩٩٣	١٦,٥	١٥,٢	-٢,٩	١٨,٢	١,٢
	١٩٩٤	١٧,٩	١٦,٢	-١,٠	١٧,٢	١,٧
	١٩٩٥	١٨,٠	١٦,٣	..	..	١,٦
اليابان	١٩٨٠	٣٢,٢	٣١,٣	٣,٢	٢٨,٢	٠,٩
	١٩٨٥	٢٨,٢	٣١,٥	٤,٩	٢٦,٦	-٣,٤
	١٩٩٠	٣٢,٣	٣٣,٠	٨,٩	٢٤,١	-٠,٧
	١٩٩١	٣٢,١	٣٣,٩	٩,٣	٢٤,٦	-١,٨
	١٩٩٢	٣٠,٧	٣٣,١	٨,٢	٢٤,٩	-٢,٤
	١٩٩٣	٢٩,٧	٣٢,٠	٦,٢	٢٥,٧	-٢,٣
	١٩٩٤	٢٨,٧	٣٠,٨	٥,٨	٢٥,٠	-٢,١
	١٩٩٥	٢٨,٧	٣٠,١	..	..	-١,٥

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والحسابات القومية ومعلومات وطنية زودت بها الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة.

(أ) حولت البيانات المعدة بالعملة الوطنية إلى دولارات بغرض الحصول على المجاميع بأسعار الصرف المتوسطة السنوية.

(ب) قبل عام ١٩٩١، تشير البيانات إلى ألمانيا الغربية فقط.

الجدول ألف - ٦ - الاقتصادات المتقدمة النمو: معدلات البطالة، ١٩٨٧-١٩٩٧[أ]

(النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]	١٩٩٧[ج]
جميع الاقتصادات المتقدمة النمو	٧,٢	٦,٦	٦,١	٦,٠	٦,٧	٧,٤	٨,١	٧,٩	٧,٦	٧,٦	٧ ١/٢
البلدان الصناعية الرئيسية	٦,٧	٦,١	٥,٧	٥,٦	٦,٢	٦,٨	٧,٢	٧,١	٦,٧	٦,٨	٦ ٢/٤
ألمانيا[د]	٦,٢	٦,٢	٥,٦	٤,٩	٤,٢	٤,٦	٧,٩	٨,٤	٨,٢	٩,٠	١٠
ايطاليا	١٠,٩	١١,٠	١٠,٩	١٠,٣	٩,٩	١٠,٥	١٠,٣	١١,٤	١١,٩	١٢,٠	١٢
فرنسا	١٠,٤	٩,٨	٩,٣	٩,٠	٩,٥	١٠,٤	١١,٧	١٢,٣	١١,٦	١٢,٣	١٢ ١/٢
كندا	٨,٨	٧,٧	٧,٥	٨,١	١٠,٢	١١,٣	١١,٢	١٠,٤	٩,٥	٩,٧	٩ ١/٢
المملكة المتحدة	١٠,٣	٨,٥	٧,١	٦,٨	٨,٨	١٠,١	١٠,٥	٩,٦	٨,٨	٨,٢	٨
الولايات المتحدة	٦,١	٥,٤	٥,٢	٥,٤	٦,٦	٧,٣	٦,٩	٦,١	٥,٦	٥,٤	٥ ١/٤
اليابان	٢,٩	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٣,١	٣,٤	٣ ١/٤
بلدان صناعية أخرى	٩,٨	٩,٣	٨,٤	٨,١	٨,٩	١٠,١	١٢,١	١٢,٢	١١,٦	١١,٤	١١
بند تذكيري:											
أوروبا الغربية	٩,٧	٩,١	٨,٣	٧,٧	٨,٠	٨,٩	١٠,٧	١١,٠	١٠,٦	١٠,٨	١١
الاتحاد الأوروبي (١٥)	١٠,٠	٩,٤	٨,٥	٧,٨	٨,٢	٩,١	١٠,٩	١١,٣	١٠,٩	١١,٠	١١

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) فيما يتعلق بالبلدان السبعة المبينة وبعشرة بلدان أخرى، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتوحيد بيانات البطالة لأغراض المقارنة بين البلدان وعلى الفترات الزمنية، وفقا لتعاريف مكتب العمل الدولي (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "المعدلات الموحدة للبطالة: المصادر والأساليب" (باريس، ١٩٨٥))؛ واستخدمت التعاريف والتقديرات الوطنية بالنسبة للبلدان الأخرى.

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) توقعات.

(د) فيما قبل كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تشير البيانات إلى ألمانيا الغربية فقط.

الجدول ألف - ٧ - الاقتصادات المتقدمة النمو: التضخم في أسعار الاستهلاك، ١٩٨٧-١٩٩٧[أ]

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧[ب]
جميع الاقتصادات المتقدمة النمو	٢,٧	٣,١	٤,٣	٤,٩	٤,٣	٣,٢	٢,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢ ١/٢
البلدان الصناعية الرئيسية	٢,٥	٢,٩	٤,٢	٤,٧	٤,١	٣,٠	٢,٥	٢,١	٢,٢	٢,١	٢ ١/٢
ألمانيا	٠,٢	١,٢	٢,٨	٢,٧	٣,٦	٥,١	٤,٤	٢,٧	١,٩	١,٤	١ ١/٢
ايطاليا	٤,٧	٥,١	٦,٢	٦,٥	٦,٣	٥,١	٤,٥	٤,٠	٥,٣	٣,٩	٢ ١/٤
فرنسا	٣,٣	٢,٨	٣,٤	٣,٤	٣,٢	٢,٤	٢,١	١,٧	١,٧	٢,١	١ ١/٢
كندا	٤,٤	٤,٠	٥,١	٤,٧	٥,٦	١,٥	١,٩	٠,٢	٢,٢	١,٤	١ ٣/٤
المملكة المتحدة	٤,١	٤,٨	٧,٨	٩,٥	٥,٩	٣,٧	١,٦	٢,٥	٣,٤	٢,٥	٣
الولايات المتحدة	٣,٧	٤,٠	٤,٩	٥,٤	٤,٢	٣,١	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٢,٩	٣
اليابان	٠,١	٠,٧	٢,٢	٣,١	٣,٣	١,٧	١,٢	٠,٧	-٠,١	٠,٢	١ ٣/٤
بلدان صناعية أخرى	٤,٢	٤,٢	٥,٣	٦,٣	٥,٥	٤,٢	٣,٩	٣,٣	٣,٤	٢,٧	٢ ١/٢
بند تذكيري:											
أوروبا الغربية	٢,٨	٣,٢	٤,٧	٥,٣	٤,٩	٤,٣	٣,٦	٣,٠	٣,٠	٢,٤	٢ ١/٤
الاتحاد الأوروبي (١٥)	٢,٨	٣,٢	٤,٨	٥,٣	٤,٩	٤,٤	٣,٦	٣,٠	٣,٠	٢,٥	٢ ١/٤

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى "الاحصائيات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي.

(أ) تمثل بيانات مجموعات البلدان متوسطات مرجحة استخدمت فيها كعوامل ترجيح لكل سنة نفقات الاستهلاك في نفس السنة مقومة بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٩٣.

(ب) توقعات.

الجدول ألف - ٨ - الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو: المؤشرات المالية، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
نمو النقود الحقيقي[ب] (النسبة المئوية للتغير)											
ألمانيا	٣,٢	٤,٠	٤,٢	٢,٦	١٤,٨	٢,٥	٢,٤	٧,٥	٠,١	٢,١	٥,٢
إيطاليا	٠,٦	١,٥	١,٠	٤,٨	١,١	٢,٠	٠,٨	٣,٧	١,٥	٥,٠-	٥,٨-
فرنسا	٢,٣	٠,٦	٢,٠	٢,٠	٠,١	٤,٠-	٠,٩-	١,٣	٥,٢	٨,٩	٢,٥-
كندا	٤,٩	٣,٩	٥,٦	٨,٣	٤,٤	١,٩	٨,٢	٩,٧	٧,٢	٤,٧	١,٥
المملكة المتحدة	١٨,٧	١٥,٣	١٠,٠	١٢,٢	٣,٩	٤,٦-	٤,٨	١,٦	٣,٨	١٠,٧	٧,٦
الولايات المتحدة	٧,٧	٠,١-	٢,٣	١,٢	٠,٦	١,٣-	٤,٣-	١,١-	٢,١-	٣,١	٠,٣-
اليابان	٧,٤	١١,١	٩,٤	٩,٧	٥,٨	٠,٣	١,٧-	١,٨	٢,٩	٣,٣	٠,٨-
أسعار الفائدة في الأجل القصير[ب][ج] (النسبة المئوية)											
ألمانيا	٤,٦	٣,٧	٤,٠	٦,٦	٧,٩	٨,٨	٩,٤	٧,٥	٥,٤	٤,٥	٣,٢
إيطاليا	١٣,٤	١١,٥	١١,٣	١٢,٧	١٢,٤	١٢,٢	١٤,٠	١٠,٢	٨,٥	١٠,٥	٨,٨
فرنسا	٧,٧	٨,٠	٧,٥	٩,١	٩,٩	٩,٥	١٠,٤	٨,٨	٥,٧	٦,٤	٣,٧
كندا	٨,٢	٨,٥	١٠,٤	١٢,١	١١,٦	٧,٤	٦,٨	٣,٨	٥,٥	٥,٧	٣,٠
المملكة المتحدة	١٠,٨	٩,٥	٩,٧	١٣,٦	١٤,٦	١١,٨	٩,٤	٥,٥	٤,٨	٦,٠	٥,٩
الولايات المتحدة	٦,٨	٦,٧	٧,٦	٩,٢	٨,١	٥,٧	٣,٥	٣,٠	٤,٢	٥,٨	٥,٣
اليابان	٤,٨	٣,٥	٣,٦	٤,٩	٧,٢	٧,٥	٤,٦	٣,١	٢,٢	١,٢	٠,٥
أسعار الفائدة في الأجل الطويل[د][هـ] (النسبة المئوية)											
ألمانيا	٥,٩	٥,٨	٦,١	٧,١	٨,٩	٨,٦	٨,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٥	٥,٦
إيطاليا	١٠,٥	٩,٧	١٠,٢	١٠,٧	١١,٥	١٢,٢	١٣,٣	١١,٣	١٠,٦	١٢,٢	٩,٤
فرنسا	٨,٦	٩,٤	٩,١	٨,٨	١٠,٠	٩,١	٨,٦	٦,٩	٧,٤	٧,٦	٦,٤
كندا	٩,٥	١٠,٠	١٠,٢	٩,٩	١٠,٩	٩,٨	٨,٨	٧,٨	٨,٦	٨,٣	٧,٥
المملكة المتحدة	٩,٩	٩,٥	٩,٤	٩,٦	١١,١	٩,٩	٩,١	٧,٩	٨,١	٨,٣	٨,١
الولايات المتحدة	٧,٧	٨,٤	٨,٩	٨,٥	٨,٦	٧,٩	٧,٠	٥,٨	٧,١	٦,٦	٦,٤
اليابان	٤,٩	٤,٢	٤,٣	٥,١	٧,٤	٦,٥	٤,٩	٣,٧	٣,٧	٢,٥	٢,٤
الموازين المالية الحكومية العامة[هـ] (النسبة المئوية)											
ألمانيا[و]	١,٣-	١,٩-	٢,٢-	٠,١	٢,١-	٣,٣-	٢,٨-	٣,٥-	٢,٤-	٣,٥-	٤,١-
إيطاليا	١١,٧-	١١,٠-	١٠,٧-	٩,٩-	١١,٠-	١٠,٢-	٩,٥-	٩,٦-	٩,٠-	٧,١-	٦,٧-
فرنسا[ز]	٢,٧-	١,٩-	١,٧-	١,٢-	١,٦-	٢,٠-	٣,٨-	٥,٦-	٥,٦-	٤,٨-	٤,١-
كندا	٥,٤-	٣,٨-	٢,٥-	٢,٩-	٤,١-	٦,٦-	٧,٤-	٧,٣-	٥,٣-	٤,١-	٢,٧-
المملكة المتحدة	٢,٤-	١,٤-	١,٠	٠,٩	١,٢-	٢,٥-	٦,٣-	٧,٨-	٦,٨-	٥,٧-	٤,٨-
الولايات المتحدة	٣,٥-	٢,٦-	٢,١-	١,٧-	٢,٧-	٣,٣-	٤,٤-	٣,٦-	٢,٣-	٢,٠-	١,٦-
اليابان	٠,٩-	٠,٥	١,٥	٢,٥	٢,٩	٢,٩	١,٤	١,٦-	٢,١-	٣,٣-	٤,١-

المصدر : الأمم المتحدة، استنادا الى "الاحصائيات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي، و "التوقعات الاقتصادية" لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) يعرف النقد الحقيقي في هذا السياق بأنه النقد بمعناه الواسع (ويشار اليه بالرمز (M2) - ويتكون من العملة الموجودة خارج المصارف والودائع تحت الطلب والودائع لأجل، والمدخرات والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة خلاف الحكومة المركزية) مخصوما منه التضخم باستخدام معاملات خصم التضخم من الناتج المحلي الإجمالي. وتقيس معدلات النمو التغيرات التي تحصل من نهاية السنة الى نهاية السنة التالية (بيانات ١٩٩٦ تمثل تقديرات جزئية).

(ب) أسعار سوق النقد.

(ج) بعض بيانات عام ١٩٩٦ هي متوسطات تسعة أشهر.

(د) عائد سندات حكومية طويلة الأجل.

(هـ) الناقص (+) أو العجز (-) كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي الإسمي أو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي؛ بيانات سنة ١٩٩٦ هي تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(و) البيانات قبل عام ١٩٩١ تشير إلى ألمانيا الغربية فقط.

(ز) اعتبارا من عام ١٩٩٢، بحسب العجز باستخدام تعريف "ماستريخت".

الجدول ألف - ٩ - الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو: أسعار الصرف السائدة، قياس عام، ١٩٨٦-١٩٩٦[أ]

(١٠٠ = ١٩٩٠)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أسعار الصرف الإسمية السائدة											
ألمانيا	٨١,٧	٨٨,٤	٨٩,٩	٩١,١	١٠٠,٠	١٠١,٢	١٠٦,٩	١١٢,٥	١١٦,٨	١٢٥,١	١٢٣,١
إيطاليا	٨٧,٨	٨٩,٨	٨٩,٢	٩٢,٨	١٠٠,٠	١٠١,٠	١٠٠,٧	٨٦,٧	٨٦,٢	٧٩,١	٨٧,٣
فرنسا	٩٠,١	٩١,٦	٩١,٣	٩١,٨	١٠٠,٠	٩٩,٧	١٠٤,٩	١٠٩,٣	١١٣,٠	١١٨,١	١١٨,٨
كندا	٨١,٩	٨٤,٢	٩٠,٨	٩٧,٤	١٠٠,٠	١٠٣,١	٩٨,١	٩٤,١	٨٩,٧	٨٨,٦	٩١,١
المملكة المتحدة	٩٢,٥	٩٢,٧	٩٩,٨	٩٨,٣	١٠٠,٠	١٠٢,٣	١٠٠,٣	٩٣,٢	٩٥,٦	٩٢,٣	٩٤,٥
الولايات المتحدة	٨٧,٤	٨٥,٠	٨٦,٤	٩٤,٨	١٠٠,٠	١٠٤,٣	١٠٧,٥	١١٦,٧	١٢٢,٩	١٢٣,٥	١٣١,١
اليابان	٨٤,٢	٩٤,٨	١٠٦,٩	١٠٤,٤	١٠٠,٠	١١١,٧	١٢٠,٤	١٤٨,٦	١٦٦,٥	١٧٧,٤	١٥٨,١
أسعار الصرف الحقيقية السائدة											
ألمانيا	٩٦,٧	١٠١,٠	٩٩,٧	٩٦,٧	١٠٠,٠	٩٧,٨	١٠٠,٦	١٠٠,٩	٩٩,٨	١٠٤,٨	١٠٠,٣
إيطاليا	٩٠,٠	٩١,٦	٩٠,١	٩٣,١	١٠٠,٠	١٠١,٠	٩٨,٣	٨٥,٠	٨٣,٣	٨١,٠	٩١,٤
فرنسا	٩٩,٧	١٠١,٧	٩٨,٨	٩٥,٨	١٠٠,٠	٩٧,٩	١٠١,٦	١٠٣,١	١٠٢,٦	١٠٣,١	١٠٣,١
كندا	٩١,٠	٩٣,٥	١٠١,٨	١٠٥,٠	١٠٠,٠	٩٧,٦	٩١,٤	٨٨,٥	٨٧,٨	٩٢,١	٩١,٤
المملكة المتحدة	٩٢,٣	٩٣,٥	١٠٠,٣	٩٨,٢	١٠٠,٠	١٠٢,٩	٩٩,٨	٩١,٧	٩٢,٦	٨٩,٨	٩٢,٤
الولايات المتحدة	١١٦,٦	١٠٥,٦	٩٧,٩	١٠١,٩	١٠٠,٠	١٠١,٢	١٠١,١	١٠٣,٤	١٠٠,٧	٩٥,٧	١٠٠,٠
اليابان	١١١,٢	١١٤,٥	١٢٠,٤	١١٢,١	١٠٠,٠	١٠٤,٨	١٠٦,٧	١٢١,٧	١٢٦,٥	١٢٧,٢	١٠٩,٥

المصدر : شركة Morgan Guaranty Trust، "الأسواق المالية العالمية".

(أ) تستند المؤشرات الى سلة "واسعة" لقياس العملات تضم ٢٢ عملة من منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي و ٢٣ عملة من الاقتصادات النامية (معظمها من آسيا وأمريكا اللاتينية). وسعر الصرف الحقيقي السائد، الذي يعدل المؤشر الإسمي لمراعاة التغيرات النسبية في الأسعار، يقيس الأثر الذي تحدثه تغيرات العملات وفروق التضخم على قدرة المنافسة السعرية الدولية لمصنوعات البلد. فارتفاع المؤشر يعني انخفاض القدرة على المنافسة، والعكس بالعكس. وتستند التغيرات النسبية في الأسعار الى المؤشرات التي تقيس بصورة وثيقة للغاية أسعار السلع التامة الصنع المنتجة محليا، باستثناء المواد الغذائية والطاقة، في المرحلة الأولى من التصنيع. وعوامل الترجيح لمؤشرات العملات مستقاة من أنماط التجارة الثنائية للبلدان المتناظرة في عام ١٩٩٠.

الجدول ألف - ١٠ - الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: مؤشرات الإنتاج والطلب، ١٩٨٩-١٩٩٦

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]
الصناعة، الناتج الاجمالي								
وسط وشرق أوروبا[ب]	-٠,٨	-١٥,٩	-١٦,٧♦	-٦,٥	٠,٨	٦,٧	٧,٦	٧,٢
ألبانيا		-٧,٥	-٣٧,٠	-٤٤,٠	-١٠,٠	-١٨,٦	٧,٢-	..
بلغاريا	٢,٢	-١٦,٨	-٢٧,٨	-١٥,٠	-٦,٩	٨,٥	٥,٤	١,٠-
بولندا	-٠,٥	-٢٤,٢	-١١,٩	٣,٩	٥,٦	١١,٩	٩,٤	٩,١
تشيكوسلوفاكيا	٠,٨	-٣,٧	-٢٣,٠	-٧,٩				
الجمهورية التشيكية					-٥,١	٢,١	٩,٢	٦,٨
سلوفاكيا					-١٠,٦	٤,٦	٨,٢	٢,٥
رومانيا	-٥,٣	-٢٣,٧	-٢٢,٨	-٢١,٩	١,٣	٣,٣	٩,٤	٩,٨
هنغاريا	-١,٠	-٩,٦	-١٨,٢	-٩,٧	٤,٠	٩,٥	٤,٦	٣,٣
كرواتيا		-١١,٠	-٢٩,٠	-١٥,٠	-٦,٠	-٢,٧	٠,٣	٣,١
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة		-١٠,٦	-١٧,٢	-١٦,٠	-١٠,٠	-١٠,٦	٩,٨-	٣,٢
سلوفينيا		-١٠,٥	١٢,٤	-١٣,٢	-٢,٥	٦,٤	٢,٠	١,٠
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية						١,٢	٣,٨	٦,٨
دول بحر البلطيق						١٥,٧-	٠,٦	١,٧
استونيا						٢,٠-	١,٩	١,١
لاتفيا						٦,٨-	٦,٣-	٠,٧
ليتوانيا						٢٨,٠-	٦,٢	٢,٨
الاتحاد السوفياتي	١,٧	-١,٢	-٧,٨					
رابطة الدول المستقلة				-١٨,٠	-١٢,٠	-٢١,٥	٥,٨-	٣,٤-
الاتحاد الروسي						-٢٠,٩	٣,٣-	٥,٠-
أذربيجان						-٢٢,٧	١٧,٢-	٦,٧-
أرمينيا						٥,٣	٢,٤	١,٠
أوزبكستان						١,٦	٠,١	٦,٠
أوكرانيا						-٢٧,٣	١٢,٠-	٥,١-
بياذروس						-١٧,١	١١,٩-	٣,٢

الجدول ألف - ١٠ (تابع)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]
تركمانستان						-٢٤,٧	-٦,٤	١٧,٩
جمهورية مولدوفا						-٢٧,٧	-٣,٩	-٨,٥
جورجيا						-٣٩,٧	-٩,٨	٧,٧
طاجيكستان						-٢٥,٤	-٥,١	-١٩,٨
قيرغيزستان						-٢٨,٠	-١٧,٨	١٠,٨
كازاخستان						-٢٨,١	-٨,٢	٠,٣
الزراعة، الناتج الاجمالي								
وسط وشرق أوروبا[ب]	٠,٢	-٣,٤	◆-٢,٣	-١٤,٠	-١,٩	-٠,٢	٦,١	-١,٠
ألبانيا		-٦,٩	-٢٤,٠	-١٥,٠	١٥,٠	..	..	..
بلغاريا	١,٢	-٦,٠	-٠,٣	-١٢,٠	-١٨,٢	٦,٨	١٥,٤	-١٣,٠
بولندا	١,٥	-٢,٢	-١,٦	-١٢,٨	١,٥	-٧,٨	١٠,٧	-٤,٠
تشيكوسلوفاكيا	١,٧	-٣,٩	-٨,٤	-١٢,٧				
الجمهورية التشيكية					-٢,٣	-٦,٠	٥,٠	-٠,٢
سلوفاكيا					-٨,١	٢,٦	٠,١	١,٩
رومانيا	-٥,٠	-٢,٩	١,٠	-١٣,٨	١٢,٤	٠,٢	٤,٥	١,٨
هنغاريا	-١,٣	-٤,٨	-٦,٢	-٢٠,٠	-٩,٧	٩,٧	١,٩	٥,٠
كرواتيا			-٧,٠	-١٣,٠	-٢,٣	-٣,٠	١,٠	٢,١
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة			١٧,٩	-	-٢٠,٣	٨,٢	٥,٠	-٤,٠
سلوفينيا			-٠,٢	-٥,٥	٣,٥	٦,٤	٣,٦	..
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية			١٠,٠	-١٨,٠	٣,٠	٦,٠	٤,٠	-٣,٠
دول بحر البلطيق						-١٥,٧	-٠,٦	..
استونيا						-١١,٠	-٢,٤	-٢,٥
لاتفيا						-١٦,٩	-٣,٤	-١١,٠
ليتوانيا						-١٧,١	١,٨	..
الاتحاد السوفياتي	١,٣	-٢,٨	-٧,٠					
رابطة الدول المستقلة				..	..	-١٣,٦	-٧,٢	-٦,٤
الاتحاد الروسي						-١٢,٠	-٨,٠	-٧,٠
أذربيجان						-١٣,٠	-٧,٠	٥,٠

الجدول ألف - ١٠ (تابع)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]
أرمينيا						٣,٠	٥,٠	٧,٠
أوزبكستان						-٨,٠	-٣,٠	-٧,٠
أوكرانيا						-١٦,٠	-٤,٠	-٨,٠
بيلاروس						-١٤,٠	-٥,٠	٢,٠
تركمانستان						-١١,٠	-١٨,٠	-٢,٠
جمهورية مولدوفا						-٢٥,٠	٣,٠	-١٠,٠
جورجيا						١١,٠	١٣,٠	١٥,٠
طاجيكستان						-٢٥,٠	-٢٨,٠	-١٥,٠
قيرغيزستان						-١٨,٠	-٩,٠	٣,٠
كازاخستان						-٢٠,٠	-٢٣,٨	-١٠,٠
الاستثمار الاجمالي								
وسط وشرق أوروبا[ب]	-٠,١	-٧,٧	-١٤,٧ ◆	١,٥	-٠,٣	١١,٣	١١,١	١١,٩
ألبانيا		-١٤,٨	..	..	..	..	..	..
بلغاريا	-١٠,١	-١٨,٥	-١٩,٩	-١,٥	-١٧,٥	١,١	٨,٨	-١٨,٠
بولندا	-٢,٤	-١٠,١	-٤,١	٠,٧	٢,٩	٩,٢	١٨,٥	١٩,٢
تشيكوسلوفاكيا	١,٦	٦,١	-٢٧,٢	٤,٧				
الجمهورية التشيكية					-٧,٧	١٧,٣	١٤,١	١٥,٥
سلوفاكيا					-٤,١	-٥,١	٥,٨	٣٣,٣
رومانيا	-١,٦	-٣٨,٣	-٢٥,٨	-١,١	٨,٣	٢٠,٧	٨,٦	٥,٣
هنغاريا	٧,٠	-٩,٦	-١١,٩	-١,٣	٢,٠	١٢,٥	-٤,٣	-١,٠
دول بحر البلطيق						..	..	..
استونيا					١٠,٢	١٠,٢	٢,٣	..
لاتفيا					-١٥,٨	٠,٨	١٢,٦	..
ليتوانيا						..	..	..
الاتحاد السوفياتي	٤,٧	١,٠	-١٢,٠					
رابطة الدول المستقلة				-٣٩,٠	-١٠,٠	-٢٢,١	-١٨,٩	-١٥,٩
الاتحاد الروسي					-١٢,٠	-٢٦,٠	-١٠,٠	-١٨,٠
أذربيجان					-٣٩,٠	٨٩,٠	-١٨,٠	٧٤,٠

الجدول ألف - ١٠ (تابع)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]
أرمينيا					-٢٤,٠	-٣٥,٠	..	..
أوزبكستان					-٥,٠	-٢٢,٠	٤,٠	٧,٠
أوكرانيا					-١٠,٠	-٢٣,٠	-٣٥,٠	-٢٠,٠
بيلاروس					-١٥,٠	-١١,٠	-٣١,٠	-١٠,٠
تركمانستان					..	..	..	..
جمهورية مولدوفا					-٤٤,٠	-٥١,٠	-١٧,٠	-١٥,٠
جورجيا					-٦٢,٠	-٠,٥	٢,٠	١٩,٠
طاجيكستان						-٤٣,٠	-٢٥,٠	..
قيرغيزستان					-٣١,٠	-٤٢,٠	٨٢,٠	١٨,٠
كازاخستان					-٣٩,٠	-١٥,٠	-٣٨,٠	-٣٥,٠

المصدر : الأمم المتحدة، استنادا إلى بيانات اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وفريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية (مشروع لينك).

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.
(أ) تقدير أولي.
(ب) تشمل الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة حتى سنة ١٩٩٠.
(ج) نفقات استثمارية لرابطة الدول المستقلة.

الجدول ألف - ١١ - البلدان النامية: الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية، ١٩٨٠-١٩٩٥

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

	الاستثمار المحلي الاجمالي				الادخار المحلي الاجمالي				التحويل الصافي للموارد			
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
جميع البلدان النامية	٢٥,٩	٢٣,٣	٢٥,٢	٢٧,٣	٢٩,٠	٢٣,٩	٢٥,٩	٢٦,٧	٣,١-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦
حسب المنطقة:												
أمريكا اللاتينية	٢٤,٨	١٩,١	١٩,٨	١٩,٧	٢٣,٦	٢٣,٨	٢٢,١	١٩,٥	١,٢	٤,٧-	٢,٣-	٠,٣
افريقيا	٢٥,١	٢٠,٧	٢٢,٦	٢١,٨	٣٠,٠	٢٠,٨	١٩,٣	١٦,٧	٤,٩-	٠,١-	٣,٢	٥,٢
غرب آسيا	٢٣,٧	٢٠,٧	٢٣,١	٢٢,٠	٤٠,٩	١٩,٥	٢٤,٣	٢٤,٢	١٧,١-	١,٣	١,٢-	٢,١-
شرق وجنوب آسيا[ب]	٢٦,١	٢٤,١	٢٩,٣	٣١,٩	٢٣,٨	٢٤,٢	٢٨,٩	٣٠,٤	٢,٢	٠,٢-	٠,٤	١,٥
حسب المجموعة التحليلية:												
البلدان التي صافي رصيدها دائن	٢٤,٢	٢٣,٢	٢٤,٧	٢٤,٧	٥٦,٩	٢٧,٤	٢٩,٨	٣٠,٢	٣٢,٧-	٤,١-	٥,٠-	٥,٥-
البلدان التي صافي رصيدها مدين	٢٦,١	٢٣,٣	٢٥,٣	٢٧,٦	٢٤,٦	٢٣,٥	٢٥,٤	٢٦,٣	١,٥	٠,٢-	٠,١-	١,٣
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	٢٥,٢	٢١,٤	٢٣,٧	٢٢,٨	٣٧,٧	٢٣,٣	٢٥,٥	٢٤,٦	١٢,٥-	١,٩-	١,٨-	١,٨-
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	٢٦,٣	٢٤,٤	٢٥,٨	٢٨,٦	٢٢,٩	٢٤,٣	٢٦,٠	٢٧,٣	٣,٤	٠,٢	٠,٢-	١,٣
أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات	٣٤,٣	٢٦,٢	٣١,٣	٣٢,٧	٢٩,٩	٣٢,٣	٣٤,٥	٣٤,٠	٤,٤	٦,٠-	٣,٢-	١,٢-
بند تذكيري:												
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	١٩,٥	١٧,٣	١٨,١	١٨,٥	١٤,٤	١٥,٣	١٣,٨	١٣,٤	٥,١	٢,٠	٤,٣	٥,١
أقل البلدان نموا	١٩,٠	١٤,٧	١٥,٥	١٨,٥	٥,٦	٣,٧	٥,٠	٦,٩	١٣,٤	١١,٠	١٠,٥	١١,٦
بلدان نامية مختارة												
الأرجنتين	٢٥,٣	١٧,٦	١٤,٠	١٨,٣	٢٣,٨	٢٣,١	١٩,٧	١٨,٤	١,٤	٥,٥-	٥,٧-	٠,٠-
اندونيسيا	٢٤,٣	٢٦,٢	٣٠,٦	٣٧,٨	٣٧,١	٢٧,٩	٣٢,٢	٣٥,٨	١٢,٨-	١,٨-	١,٥-	٢,٠
البرازيل	٢٣,٣	١٩,٢	٢١,٥	٢١,٩	٢١,١	٢٤,٤	٢٣,٢	٢١,١	٢,٣	٥,٢-	١,٧-	٠,٨

الجدول ألف - ١١ (تابع)

	الاستثمار المحلي الاجمالي				الادخار المحلي الاجمالي				التحويل الصافي للموارد			
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
بنغلاديش	١٤,٩	١٢,٩	١٢,٨	١٦,٦	٢,١	٢,٠	٢,٧	٨,٣	١٢,٨	١٠,٩	١٠,١	٨,٣
بيرو	٢٩,٠	١٨,٤	١٤,٧	١٦,٨	٣٢,٠	٢٤,٩	١٥,١	١٠,٧	-٣,٠	-٦,٥	-٠,٤	٦,١
تايلند	٢٩,١	٢٨,٢	٤١,١	٤٣,١	٢٢,٩	٢٥,٥	٣٣,٦	٣٦,٢	٦,٣	٢,٧	٧,٥	٦,٩
تركيا	١٨,٢	١٦,٥	٢٥,٥	٢٤,٩	١١,٤	١٣,٤	٢١,٢	٢٠,٢	٦,٨	٣,١	٤,٣	٤,٧
تونس	٢٩,٤	٣٠,٢	٢٧,١	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٤,١	٢٠,٠	٢٠,٣	٥,٤	٦,٠	٧,٠	٣,٦
جمهورية كوريا	٣٢,٠	٢٩,٦	٣٦,٩	٣٧,١	٢٤,٨	٣٠,٩	٣٦,٤	٣٦,١	٧,٣	-١,٣	٠,٥	١,٠
جنوب أفريقيا	٢٨,٣	٢٠,١	١٧,١	١٨,٣	٣٦,٥	٢٩,٢	٢٣,١	١٨,٢	-٨,٢	-٩,١	-٦,٠	٠,١
زامبيا	٢٣,٣	١٤,٩	١٧,٣	١١,٧	١٩,٣	١٤,١	١٧,٨	٣,٣	٤,٠	٠,٨	-٠,٥	٨,٤
الصين	٣٥,٢	٣٧,٨	٣٤,٧	٤٠,٥	٣٤,٩	٣٣,٧	٣٧,٥	٤٢,٠	٠,٣	٤,١	-٢,٨	-١,٦
كوت ديفوار	٢٦,٥	١٣,٠	٨,٥	١٣,٢	٢٠,٤	٢٧,٣	١٣,٠	٢٠,١	٦,٢	-١٤,٤	-٤,٦	-٦,٩
كينيا	٢٩,٢	٢٦,٠	٢٤,٢	١٩,٢	١٨,١	٢٤,٩	١٩,٠	١٢,٩	١١,١	١,١	٥,٢	٦,٣
مصر	٢٧,٥	٢٦,٧	٢١,٩	١٦,٩	١٥,٢	١٤,٥	٦,٨	٦,٠	١٢,٤	١٢,١	١٥,١	١١,٠
المكسيك	٢٧,٢	٢٠,٨	٢٢,٨	١٥,٣	٢٤,٩	٢٥,٩	٢١,٧	١٨,٥	٢,٣	-٥,١	١,٢	-٣,٢
نيجيريا	٢٢,٢	٩,٠	١٤,٧	١٨,٤	٣٢,٣	١٢,٦	٢٩,٤	٢٠,٩	-١٠,١	-٣,٧	-١٤,٦	-٢,٤
الهند	٢٠,٩	٢٣,٩	٢٥,٢	٢٤,٥	١٧,٤	٢٠,٨	٢٢,٤	٢١,٨	٣,٥	٣,١	٢,٨	٢,٧

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى "مؤشرات التنمية العالمية لعام ١٩٩٧ (قرص ليزر ثابت المحتوى)" التي يصدرها البنك الدولي، وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) باستثناء الصين.

الجدول ألف - ١٢ - البلدان النامية: الفئات الرئيسية لحصائل النقد الأجنبي، ١٩٨٥-١٩٩٥

	النسبة المئوية للحصة من مجموع حصائل النقد الأجنبي															
	المصنوعات			السلع الأولية غير الوقودية			أنواع الوقود			الخدمات[أ]			تحويلات العمال			
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
جميع البلدان النامية	٢٧,٨	٤٢,٥	٥٤,٤	١٧,٤	١٤,٩	١٣,١	٣٢,٦	١٩,٦	١١,٦	١١,٤	١٢,٢	١٢,٧	٢,٧	٢,٤	١,٨
حسب المنطقة:															
أمريكا اللاتينية	١٨,٠	٢٣,٧	٣٦,٩	٣١,٣	٣١,٨	٢٦,٩	٢٧,٢	١٨,٩	١١,٣	١٣,٩	١٦,١	١٤,٦	١,٤	٢,٤	٣,٣
أفريقيا	٨,١	١٥,٢	١٩,١	٢٠,٢	١٦,٢	١٩,٤	٥١,٣	٣٧,٤	٣١,٧	١٢,٠	١٥,٥	١٧,٨	٥,٢	٥,٧	٤,٩
غرب آسيا	١٠,٩	١٨,٠	٢٣,١	٤,٨	٧,٠	٧,٩	٥٧,٣	٤٩,٣	٤٤,٠	١٠,٢	١١,٥	١٥,٧	٢,٢	٢,٩	٢,٦
شرق وجنوب آسيا[ب]	٤٩,٩	٦٣,١	٦٩,٣	١٦,٠	١١,٤	٩,٤	١٤,٦	٦,٨	٣,٦	١٠,٥	١٠,٢	١٠,٩	٢,٦	١,٣	٠,٨
حسب المجموعة التحليلية:															
البلدان التي صافي رصيدها دائن	٢٦,٧	٣٨,٧	٥٠,٠	٤,١	٤,٠	٤,١	٤٧,٠	٣٤,١	٢٣,٢	٧,٩	٨,٨	١١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠
البلدان التي صافي رصيدها مدين	٢٨,٢	٤٣,٩	٥٥,٨	٢٢,٢	١٨,٩	١٥,٩	٢٧,٤	١٤,٣	٨,٠	١٢,٦	١٣,٤	١٣,١	٣,٦	٣,٢	٢,٤
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	٦,٧	١٢,١	٢٦,٨	٦,٢	٧,٩	٩,٦	٦٧,٣	٦٠,٥	٤٦,٣	٧,٦	٨,٧	١٠,٢	٢,١	٢,٥	٢,١
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	٤٢,٦	٥٥,١	٦٢,٣	٢٥,٣	١٧,٨	١٤,٠	٨,٣	٢,٦	١,٦	١٤,٠	١٣,٨	١٣,٥	٣,١	٢,٣	١,٧
أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات	٦٩,٩	٧٠,٢	٧١,٩	٦,٧	٥,٣	٤,٧	٦,٥	٤,٠	٢,٤	١٣,٠	١٣,٠	١٤,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بعد تذكيري:															
البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٧,١	١٤,٩	١٥,٨	٤٦,١	٣٨,٩	٤٣,٠	٢٥,١	٢٣,١	١٩,٧	١٥,٩	١٦,٥	١٦,٩	٢,١	١,٦	٢,٠
أقل البلدان نموا	١١,٠	١٩,٤	٢٠,١	٤٦,٠	٢٩,٨	٣٢,٠	١٧,٢	٢١,٣	١٨,٧	١٤,٩	١٣,٢	١٦,٤	٦,٥	١٠,٤	٩,٥
بلدان نامية مختارة															
الأرجنتين	١٧,١	٢١,٧	٢٥,٥	٥٨,٠	٤٦,٥	٤١,٤	٦,٢	٥,٩	٧,٨	١٦,٠	١٤,٧	١٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اندونيسيا	١٠,١	٣١,٦	٤٣,٣	١٨,٥	١٨,٤	٢٠,٥	٦٣,٠	٣٩,٣	٢١,٧	٤,٢	٨,٣	١٠,٧	٠,٣	٠,٦	١,٢
البرازيل	٣٨,٢	٤٤,٢	٤١,٨	٤٢,٥	٣٨,١	٣٤,٦	٥,٦	١,٩	٠,٧	٧,١	١٠,٢	١٠,٤	٠,١	١,٤	٤,٩
بنغلاديش	٣٦,٩	٤٤,٦	٠,٠	١٧,٥	١٢,٢	٠,٠	١,٤	٠,٧	٠,٠	١٣,٤	١٣,٥	١١,٧	٢٨,٢	٢٦,٨	٢٠,٤
تايلند	٢٦,٣	٤٦,٠	٥٤,٧	٤١,٣	٢٥,٤	١٨,٩	٠,٩	٠,٦	٠,٥	٢٠,٠	٢٠,٥	٢٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تركيا	٣٨,٣	٣٥,٠	٠,٠	٢١,٤	١٥,٥	٠,٠	٣,٠	١,٢	٠,٠	٢١,٨	٣١,٨	٣٥,٣	١٣,١	١٢,٩	٨,٠
تونس	٢٥,٥	٤١,٥	٤٩,٥	٧,٥	٨,٢	٧,٦	٢٤,١	١٠,٤	٥,٣	٣٢,٣	٢٨,٨	٢٨,٦	٩,١	١٠,٢	٧,٧
جمهورية كوريا	٧٧,٩	٧٦,٤	٧٣,٩	٤,٤	٤,٤	٣,٧	٢,٥	٠,٩	١,٦	١٦,٩	١٤,٦	١٧,٢	٠,٨	٠,٨	٠,٤
جنوب أفريقيا	٠,٠	٠,٠	٣٧,٣	٠,٠	٠,٠	١٨,٧	٠,٠	٠,٠	٦,٨	١٠,٣	١٢,٧	١٣,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الصين	٣٠,٦	٦٠,٨	٧٠,٤	٢١,٤	١٥,٦	١٠,٢	٢١,٨	٧,٢	٣,٠	١٠,٢	٩,٦	١٢,٥	٠,٦	٠,٢	٠,٢

الجدول ألف - ١٢ (تابع)

	النسبة المئوية للحصة من مجموع حصائل النقد الأجنبي															
	المصنوعات			السلع الأولية غير الوقودية			أنواع الوقود			الخدمات[ب]			تحويلات العمال			
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
فنزويلا	٧,٧	٨,٤	١١,٧	٩,١	٨,٠	٧,٣	٦٧,٤	٦٥,٧	٦٤,٨	٤,٦	٥,٥	٦,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠
كوت ديفوار	٨,١	٠,٠	٠,٠	٦٩,٠	٠,٠	٠,٠	٨,٤	٠,٠	٠,٠	١٢,٥	١٦,٦	١٢,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
كينيا	٧,٠	١٤,٣	٠,٠	٤٤,٦	٢٨,١	٠,٠	١٠,٠	٦,٤	٠,٠	٣٥,٩	٥١,٠	٣٤,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ماليزيا	٢٣,٤	٤٥,٠	٦٦,٤	٣٥,٢	٢٢,٩	١٥,١	٢٧,٠	١٥,٣	٦,٢	١٠,٩	١١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مصر	٣,٧	١١,١	١٠,٤	٨,٠	٧,٣	٥,٨	٢٤,٩	٧,٧	٩,٦	٢٨,٨	٣٩,٧	٤٧,٦	٣٠,٦	٢٨,٥	١٧,٩
المغرب	٢١,٢	٢٦,٥	٣٢,٠	٢٩,٢	٢٢,٤	٢٨,٩	٢,٠	١,٨	١,٤	٢٣,٨	٢٤,١	١٨,١	٢٣,٤	٢٤,١	١٧,٣
المكسيك	٠,٠	٣٢,٣	٦٣,٤	٠,٠	١٤,٠	٩,٧	٠,٠	٢٧,٩	٨,٤	١٣,٧	١٤,٨	١٠,٦	٣,٣	٤,٦	٣,٨
المملكة العربية السعودية	٢,٠	٥,٥	٠,٠	٠,٣	١,٠	٠,٠	٦٠,٩	٧١,٩	٠,٠	٨,٢	٥,٤	٥,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الهند	٣٤,٧	٤٩,٩	٦١,٧	٢١,٤	١٨,١	١٩,٨	٣,٦	٢,١	١,٤	٢١,٤	١٨,٠	٠,٠	١٥,٦	٩,٢	٠,٠

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى بيانات من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.

(أ) تشمل العائدات من خدمات النقل والسفر والأعمال التجارية، ولكنها لا تشمل عائدات الاستثمارات أو تحويلات العمال.

(ب) باستثناء الصين.

الجدول ألف - ١٣ - البلدان النامية: التضخم ١٩٨٧-١٩٩٧[أ]

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]	١٩٩٧[ج]
جميع البلدان النامية	٥٧,٥	١٢٣,٨	٣٦١,٢	٥٣٢,٠	٨١,٦	١٣٢,٩	٢٥٣,٩	١٣٤,٧	٢١,٠	١٦,٦	١٥,٠
حسب المنطقة:											
أمريكا اللاتينية	١٥٩,٨	٣٦٣,٦	١ ١٢٨,٦	١ ٦٧٩,٧	٢١٠,٧	٣٥٤,١	٧٥٧,٨	٣٢٦,٤	٢٣,٤	١٩,٤	١٢,٠
أفريقيا	١٩,٣	١٨,٤	١٩,٨	١٦,٢	٩٦,٠	١٧٢,٥	١١١,١	٢٤٤,٧	٤٠,٦	٣٤,٩	٤٨,٠
غرب آسيا	٢٣,٩	٣٣,٠	٢٧,٧	٢٣,٩	٢٧,٩	٢٩,٠	٢٧,٠	٤١,٦	٤١,٣	٣٣,٧	٣٠,٠
شرق وجنوب آسيا	٤,٦	٦,٤	٦,٢	٧,٨	٩,٥	٧,٣	٥,٨	٧,١	٦,٨	٥,٨	٦,٠
الصين	٨,٧	١٨,٨	١٨,٠	٣,٢	٣,٣	٦,٤	١٤,٧	٢٤,١	١٧,١	٨,٣	٧,٠
حسب المجموعة التحليلية:											
البلدان التي صافي رصيدها دائن	٠,٠	١,٤	٢,٨	٤,١	٥,٢	٢,٦	٢,٢	٢,٨	٣,٧	٢,٤	٣,٠
البلدان التي صافي رصيدها مدين	٦٣,٧	١٣٧,٠	٣٩٩,٨	٥٨٨,٨	٨٩,٨	١٤٦,٩	٢٨١,٠	١٤٨,٨	٢٢,٨	١٨,٢	١٦,٠
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	٥٣,٥	٤٩,١	٢٠,٢	١٧,٥	١٨,٠	١٦,٤	١٤,٣	١٦,٥	٢٨,٩	٢٥,٧	١٥,٠
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	٥٨,٨	١٤٨,٨	٤٧٥,٣	٧٠٤,٠	١٠٢,٨	١٧١,٩	٣٣٤,٠	١٧٤,١	١٨,٣	١٣,٦	١٤,٠
أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات	٢,٤	٥,٠	٥,٥	٧,٢	٧,٩	٥,٩	٤,٧	٥,٧	٤,٨	٤,٤	٣,٠
بند تذكيري:											
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٣٥,٢	٢٤,٦	٢٥,٨	٢٣,١	٢٨٣,٣	٥٣٣,٤	٣٣٣,٥	٧٨٠,٤	٨٧,٠	٨٦,٨	١٣٦,٠
أقل البلدان نموا	٤٤,٢	٣١,٦	٣٣,٤	٢٨,٣	٣٦٥,٩	٦٨٨,٢	٤٣٠,٤	٩٩٧,٩	١٠٣,٦	١٠٨,١	١٧٦,٠

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى "الاحصائيات المالية الدولية" التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

(أ) عوامل الترجيح المستعملة هي الناتج المحلي الإجمالي بدولارات عام ١٩٩٣.
(ب) تقديرات أولية استنادا الى بيانات جزء من السنة.
(ج) توقعات.

الجدول ألف - ١٤ - اقتصادات نامية مختارة: أسعار الصرف الحقيقية السائدة، قياس عام، ١٩٨٦-١٩٩٦[أ]

(١٠٠ = ١٩٩٠)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الأرجنتين	١٠٧,١	٩٤,٤	١٠٤,٨	٨٦,٤	١٠٠,٠	١١٧,٨	١١٥,٧	١١٧,٣	١١٣,٦	١١١,١	١١٥,١
اندونيسيا	١٣٤,٥	١٠٣,٧	١٠١,٩	١٠٢,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٩	٩٩,٦	١٠١,٦	١٠٠,٣	٩٨,٧	١٠٣,٢
البرازيل	٦٢,٠	٦١,٧	٦٧,٤	٨٢,٩	١٠٠,٠	٨٠,٨	٧٣,٥	٨٢,٧	٩٤,٥	١٠٠,٧	٩٩,١
تايلند	١٠٢,٦	٩٦,٩	٩٧,٤	١٠٠,٤	١٠٠,٠	١٠٢,٣	٩٨,٦	١٠٠,١	٩٩,٤	٩٧,٧	١٠٤,٥
مقاطعة تايوان التابعة للصين	٩١,١	٩٦,٩	١٠٠,٥	١٠٧,١	١٠٠,٠	٩٧,٤	٩٦,٠	٩٢,٨	٩١,٢	٩١,٦	٩٠,٠
تركيا	٨٠,٤	٨٤,٣	٨٧,٢	٩٥,٤	١٠٠,٠	٩٧,١	٨٩,١	٩٢,٦	٧٢,٤	٧٥,٦	٧٤,٣
جمهورية كوريا	٨٩,١	٨٨,٥	٩٦,٣	١٠٧,٩	١٠٠,٠	٩٧,٥	٨٨,٣	٨٥,٨	٨٤,١	٨٥,٦	٨٨,٠
سنغافورة	٩٨,٣	٩٠,٧	٩٠,١	٩٥,٥	١٠٠,٠	١٠٢,٥	١٠٥,٢	١٠٦,١	١٠٩,٢	١١٠,٢	١١٤,٨
شيلي	١١٠,٨	١٠٥,٨	٩٨,٧	١٠١,٩	١٠٠,٠	١٠٦,١	١١٣,٨	١١٣,٩	١١٤,٠	١٢٠,٣	١٢٦,٤
الفلبين	١٠١,٤	٩٨,١	١٠٠,٢	١٠٦,٢	١٠٠,٠	٩٧,٠	١٠٥,٨	٩٧,٣	١٠٤,٥	١٠٣,٥	١١٥,٥
فنزويلا	١٦٤,٠	١١٩,٤	١٣٥,٥	١١٥,٧	١٠٠,٠	٩٩,٨	١٠٠,٧	١٠٤,٠	١٠٩,٠	١٣٨,٨	١١٨,٧
ماليزيا	١٢٦,٢	١١٨,٧	١٠٦,٠	١٠٣,٥	١٠٠,٠	٩٨,٨	١٠٦,٤	١٠٩,٦	١٠٦,٤	١٠٦,١	١١١,٠
المكسيك	٩٠,٠	٩٢,٧	١١٢,٣	١٠٧,٦	١٠٠,٠	١٠٦,٢	١٠٧,٧	١١٦,٦	١١٢,٠	٧٨,٧	٨٩,٧
هونغ كونغ	٩٥,٧	٩١,٩	٩٣,٢	٩٨,١	١٠٠,٠	١٠٣,٥	١٠٦,١	١١١,٦	١١٤,٥	١١٢,٩	١٢٠,٩

المصدر: "شركة مورغان غارنتي ترست" (Morgan Guaranty Trust Company)، نشرة "الأسواق المالية العالمية" (World Financial Markets).

(أ) مقيسة بسلة "واسعة" من العملات تضم ٢٢ عملة من منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي و ٢٣ عملة من الاقتصادات النامية (معظمها من آسيا وأمريكا اللاتينية). وسعر الصرف الحقيقي السائد، الذي يعدل المؤشر الاسمي لمراعاة التغيرات النسبية في الأسعار، يقيس الأثر الذي تحدثه تغيرات العملات وفروق التضخم على قدرة المنافسة السعرية الدولية لمصنوعات البلد. فارتفاع المؤشر يعني انخفاض القدرة على المنافسة، والعكس بالعكس. وتستند التغيرات النسبية في الأسعار الى المؤشرات التي تقيس بصورة وثيقة للغاية أسعار السلع التامة الصنع المنتجة محليا، باستثناء المواد الغذائية والطاقة، في المرحلة الأولى من التصنيع. وعوامل الترجيح لمؤشرات العملات مستقاة من أنماط التجارة الثنائية للبلدان المتناظرة في عام ١٩٩٠.

ثانيا - التجارة الدولية

الجدول ألف - ١٥ - اتجاه التجارة: الصادرات (تسليم ظهر السفينة)، ١٩٨٠-١٩٩٦

المنشأ		العالم[ب]	الوجهة[أ]							
			الاقتصادات المتقدمة النمو	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	البلدان النامية (المجموع)	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أفريقيا	غرب آسيا	شرق وجنوب آسيا	البلدان الأخرى في آسيا[ج]
		بلايين الدولارات	النسبة المئوية							
العالم[ب]	١٩٨٠	١ ٨٣٥,١	٦٧,٠	٤,٩	٢٥,٦	٦,١	٣,٨	٤,٥	٧,١	١,١
	١٩٨٥	١ ٨٦٠,٣	٦٨,٨	٥,٥	٢٤,١	٤,٣	٢,٨	٤,٤	٧,٦	٢,١
	١٩٩٠	٣ ٣٨٣,٧	٧٢,٢	٣,٥	٢٣,٠	٣,٨	٢,٢	٣,٠	٩,٧	١,٥
	١٩٩٥	٥ ٠١١,٠	٦٥,٣	٤,٠	٢٩,٤	٤,٩	١,٩	٢,٦	١٣,٧	٣,٢
	١٩٩٦[د]	٥ ١٧١,٢	٦٤,٣	٤,٦	٢٩,٧	٥,١	١,٩	٢,٨	١٣,٥	٣,٤
الاقتصادات المتقدمة النمو	١٩٨٠	١ ٧٢٩,٢	٦٨,٨	٣,٩	٢٥,٧	٦,٠	٤,٧	٥,٠	٥,٨	١,٢
	١٩٨٥	١ ٧٧٩,٠	٧٢,٩	٣,١	٢٣,٠	٤,٥	٣,١	٤,٣	٦,٢	٢,٠
	١٩٩٠	٢ ٤٤٢,٠	٧٦,٤	٢,٩	٢٠,٠	٣,٩	٢,٣	٢,٩	٧,٥	٠,٩
	١٩٩٥	٣ ٢٧٠,١	٧٠,٥	٣,٤	٢٥,٤	٥,١	٢,٠	٢,٧	١٠,٧	١,٨
	١٩٩٦[د]	٣ ٣٢٥,٦	٦٩,٥	٣,٩	٢٥,٩	٥,٤	٢,٠	٣,٠	١٠,٨	١,٨
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	١٩٩٥	٢٠٢,٩	٥٢,٥	٣٣,٨	١٢,٦	٠,٩	٠,٨	٣,٤	٣,٠	٢,٨
	١٩٩٦[د]	٢٣٥,٥	٤٩,٦	٣٦,٦	١٢,٤	٠,٩	٠,٨	٣,٦	٢,٧	٣,٦
البلدان النامية	١٩٨٠	٤٧٠,١	٦٦,٩	٢,٤	٢٦,٧	٦,٩	٢,٠	٣,٤	١٠,٧	٠,٨
	١٩٨٥	٤٤٧,٧	٦٤,٠	٣,٠	٢٨,٨	٤,٧	٢,٠	٤,٦	١٢,٢	٢,٣
	١٩٩٠	٧٧٧,٩	٦١,٤	٢,٢	٣٢,٩	٤,٠	١,٩	٣,٠	١٧,١	٣,١
	١٩٩٥	١ ٤٧١,٤	٥٤,٨	١,٤	٤٠,٩	٤,٨	٢,٠	٢,٢	٢٢,٠	٦,٣
	١٩٩٦[د]	١ ٥٣٧,٠	٥٤,٩	١,٤	٤٠,٥	٥,٠	٢,٠	٢,٢	٢٠,٨	٦,٩
ومنها:										
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٩٨٠	١١١,٦	٦٦,٠	٣,٧	٢٨,٤	٢٠,٩	١,٧	١,٧	١,١	٠,٦
	١٩٨٥	٨٠,٨	٧٢,١	٣,٢	٢٢,٤	١٢,٥	٢,٣	٢,٥	١,٦	١,٦
	١٩٩٠	١٢٩,٣	٧٠,٥	١,٦	٢٦,٢	١٦,٠	١,١	١,٩	٣,١	٠,٧
	١٩٩٥	٢٤٣,٩	٧٠,٣	٠,٧	٢٨,٢	١٩,٤	٠,٩	١,٢	٣,٧	١,٢
	١٩٩٦[د]	٢٦٣,١	٦٩,٢	٠,٧	٢٩,٤	٢٠,٠	٠,٩	١,٢	٤,٠	١,٤
أفريقيا	١٩٨٠	٦٩,٩	٦٦,٥	٢,١	١١,٩	٢,٤	٣,٠	٠,٩	١,٥	٠,٣
	١٩٨٥	٥١,٢	٧١,٤	٢,٥	١٣,٦	٣,٣	٣,٦	١,٥	١,٦	٠,٤
	١٩٩٠	٧٣,٧	٦٩,٣	١,٤	١٥,٢	١,٣	٥,٩	١,٦	٢,٨	٠,٤
	١٩٩٥	٩٦,٩	٦٤,٤	١,٢	٢٣,٥	١,٩	١٠,٢	٢,١	٥,٦	١,٢
	١٩٩٦[د]	١٠٠,٦	٦٤,٠	١,٢	٢٣,٧	١,٩	١٠,١	١,٨	٦,٠	١,٢

الجدول ألف - ١٥ (تابع)

المنشأ		الوجهة[أ]								
		العالم[ب]	الاقتصادات المتقدمة النمو	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	البلدان النامية (المجموع)	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أفريقيا	غرب آسيا	شرق وجنوب آسيا	البلدان الأخرى في آسيا[ج]
		بلايين الدولارات	النسبة المئوية							
غرب آسيا	١٩٨٠	٨٣,٢	٧٤,٦	٠,٩	٢٢,٢	٢,٩	١,٤	٣,٧	١٠,٢	٠,١
	١٩٨٥	٨١,٧	٥٨,٩	٤,١	٣٣,٧	٤,٦	٢,٠	١١,٤	١١,٥	٠,١
	١٩٩٠	١٠٠,٣	٦١,٥	٣,٤	٣٠,٠	٣,٤	١,٩	٧,٧	١٠,٢	٠,٤
	١٩٩٥	١٢٨,٦	٥٠,٧	٣,١	٣٥,١	١,٨	٢,٥	٦,٣	١٧,٨	١,٤
	١٩٩٦[د]	١٤٣,٢	٤٩,٢	٣,٥	٣٥,٩	١,٧	٢,٦	٥,٨	١٨,٨	٢,٠
شرق وجنوب آسيا	١٩٨٠	١٢٩,٦	٦١,٢	٣,٠	٣٤,٨	٢,٣	٢,٥	٣,٩	٢٠,١	٢,١
	١٩٨٥	١٤١,٧	٦٠,٣	٢,٢	٣٦,٢	١,٦	١,٥	٣,٢	١٩,٩	٦,٣
	١٩٩٠	٣٢٨,٨	٥٩,٦	١,٧	٣٧,٣	١,٦	١,٣	٢,٠	٢٠,٥	٧,٤
	١٩٩٥	٦٨٥,٩	٥٠,٢	١,١	٤٧,٣	٢,٣	١,٣	١,٧	٢٥,١	١٢,٣
	١٩٩٦[د]	٦٩٥,٥	٤٩,٩	١,٢	٤٧,٣	٢,٣	١,٢	١,٧	٢٤,٧	١٢,٦
البلدان الأخرى في آسيا[ج]	١٩٨٠	١٩,٩	٤٤,٨	٦,٤	٤٥,٣	٢,٢	٠,٤	٢,١	٦,٦	٢,١
	١٩٨٥	٣٩,٦	٤٠,٩	٨,٢	٤٨,٦	١,٨	١,٥	٥,٥	٣٧,٩	١,٦
	١٩٩٠	٥١,٥	٣٤,٥	٥,٨	٥٧,٧	١,٠	١,٩	١,٨	٥١,٤	٠,٨
	١٩٩٥	١٥٨,٢	٥١,٧	٢,٢	٤٥,٤	٢,٠	١,٣	١,٥	٣٦,٦	١,١
	١٩٩٦[د]	١٧٧,٥	٥٤,٩	٢,٥	٤١,٩	١,٩	١,٤	١,٦	٣٣,١	١,١

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى صندوق النقد الدولي، "اتجاه احصاءات التجارة".

(أ) مجموع أنصبة التجارة حسب الوجهة لا يصل الى ١٠٠ في المائة نظرا لعدم كفاية تحديد الوجهات في البيانات الأساسية.

(ب) يشمل بيانات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال؛ وقبل عام ١٩٩٤، كانت بيانات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال ناقصة جدا.

(ج) تشمل بيانات الصين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفييت نام، ومنغوليا.

(د) تقديرات.

الجدول ألف - ١٦ - اتجاه التجارة: الواردات (تسليم ظهر السفينة)، ١٩٨٠-١٩٩٦

المنشأ		الوجهة[أ]								
		العالم[ب]	الاقتصادات المتقدمة النمو	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	البلدان النامية (المجموع)	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أفريقيا	غرب آسيا	شرق وجنوب آسيا	البلدان الأخرى في آسيا[ج]
		بلايين الدولارات								
العالم[ب]	١٩٨٠	١ ٩١٠,٧	١ ٢٢١,٩	٧٩,١	٥٨٠,٣	١٠٥,٠	٧١,٢	١٦٦,١	١١٨,١	٢٠,٢
	١٩٨٥	١ ٩٥١,١	١ ٢١٩,٣	٩٥,٢	٥٢٢,٣	١١٤,٣	٥٧,٥	٧٧,١	١٤٠,٥	٣٢,٠
	١٩٩٠	٣ ٤٩٥,٣	٢ ٤٩٤,٩	٩٨,٦	٨٧٣,١	١٥٧,١	٧١,٢	١٠٩,٠	٢٨٥,٦	٩١,١
	١٩٩٥	٤ ٣٢٣,٢	٢ ٩١٧,٨	١٦٤,٣	١ ١٨٨,٩	٢٠١,٢	٦٤,٠	٩٧,٩	٤٤٣,٢	١٩٧,٨
	١٩٩٦[د]	٥ ١٨٣,٢	٣ ٤٨٩,٥	٢١٨,١	١ ٤٢٧,٨	٢٣٧,١	٧٣,٧	١٠٩,٧	٥٥٤,٦	٢٣٨,٨
		النسبة المئوية								
الاقتصادات المتقدمة النمو	١٩٨٠	٦٣,٢	٦٤,٥	٤٠,٦	٦٢,٩	٦٢,٩	٧٠,٤	٦٦,٣	٥٥,٤	٧٣,٧
	١٩٨٥	٦٧,٠	٧٠,١	٤٢,٠	٦٣,١	٦٤,٩	٧٣,٨	٦٥,١	٥٦,٠	٦٧,٥
	١٩٩٠	٧١,٠	٧٤,٢	٦٢,١	٦١,٦	٧٠,٧	٧٠,٠	٦٨,٦	٥٦,٢	٤٨,٠
	١٩٩٥	٦٦,٨	٧٠,٦	٥٥,٣	٥٩,٨	٧٠,٧	٦٦,٩	٦٧,٠	٥٣,٥	٥٧,٢
	١٩٩٦[د]	٦٥,٧	٦٩,٩	٥٥,٠	٥٨,٢	٦٩,٤	٦٤,٥	٦٧,٧	٥٢,٠	٥٤,٥
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	١٩٩٥	٤,١	٣,٤	٣٥,٨	١,٦	٠,٨	١,٥	٤,٤	٠,٨	٤,٥
	١٩٩٦[د]	٤,١	٣,٢	٣٦,٠	١,٣	٠,٨	١,٨	٤,٨	٠,٨	٥,٨
البلدان النامية	١٩٨٠	٣٠,٨	٣١,٨	١٦,٤	٣٠,١	٣٤,١	١٧,٥	٢٤,٣	٤١,٨	١٥,٧
	١٩٨٥	٢٦,٧	٢٦,٣	١٥,٩	٣٠,١	٣٢,١	١٨,٨	٢٥,٥	٤٠,٥	٢٤,٧
	١٩٩٠	٢٤,٩	٢٢,٦	١٨,٢	٣٣,٠	٢٧,٣	٢١,٢	٢٤,٩	٤١,١	٤٢,٥
	١٩٩٥	٢٨,٢	٢٥,٢	٨,٣	٣٦,٩	٢٧,٢	٢٩,٦	٢٥,٣	٤٤,٤	٤٤,٤
	١٩٩٦[د]	٢٩,٣	٢٦,٢	٨,١	٣٨,٧	٢٨,٤	٣١,٤	٢٤,٢	٤٥,٨	٤٥,٨
ومنها:										
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٩٨٠	٥,٥	٥,٦	٣,٠	٥,٧	١٥,٠	٢,٠	٠,٩	١,٢	٢,٩
	١٩٨٥	٥,٩	٦,٢	٣,٣	٥,١	١٨,٢	٣,٢	٢,٨	٢,١	٤,١
	١٩٩٠	٤,٥	٤,٧	٢,١	٤,١	١٧,٨	١,٩	٢,٥	١,٦	٢,٢
	١٩٩٥	٤,٧	٥,١	١,١	٤,٢	١٧,٠	٢,٠	٢,٣	١,٤	٢,١
	١٩٩٦[د]	٥,٠	٥,٤	٠,٩	٤,٦	١٧,٢	٢,٢	٢,٢	١,٥	٢,٧
أفريقيا	١٩٨٠	٤,٥	٥,٥	٢,١	١,٨	١,٧	٤,٤	١,٠	٠,٩	٠,٥
	١٩٨٥	٣,٦	٤,٢	١,٤	٢,٢	٥,١	٥,٠	١,٢	١,٢	٠,٦
	١٩٩٠	٢,٥	٢,٨	١,٢	١,٧	١,٤	٧,٠	١,٩	٠,٨	٠,٦
	١٩٩٥	١,٩	٢,٢	٠,٧	١,٦	٠,٨	٩,٨	١,٥	٠,٨	١,٠
	١٩٩٦[د]	٢,٠	٢,٣	٠,٧	١,٧	٠,٨	١٠,٧	١,٤	٠,٩	١,٠

الجدول ألف - ١٦ (تابع)

المنشأ		الوجهة[أ]								
		العالم[ب]	الاقتصادات المتقدمة النمو	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	البلدان النامية (المجموع)	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أفريقيا	غرب آسيا	شرق وجنوب آسيا	البلدان الأخرى في آسيا[ج]
		بلايين الدولارات								
غرب آسيا	١٩٨٠	٨,٩	٨,٩	٦,٠	٩,١	٨,٧	٥,٢	٩,٨	١٢,٨	٠,٤
	١٩٨٥	٤,٤	٣,٨	٣,٢	٦,٢	٥,١	٣,٧	١١,٠	٦,٦	٠,٣
	١٩٩٠	٣,٦	٣,٢	٤,٥	٤,٦	٤,١	٢,٤	٨,٦	٤,٦	٠,٨
	١٩٩٥	٢,٦	٢,٣	٢,٠	٣,٣	١,٠	٣,٥	٧,١	٣,٧	١,٥
	١٩٩٦[د]	٢,٧	٢,٤	٢,٠	٣,٥	١,٠	٣,٦	٦,١	٤,٠	٢,٣
شرق وجنوب آسيا	١٩٨٠	٦,٢	٦,١	١,٣	٧,٢	١,١	٢,١	٣,٩	١٤,٧	٣,٤
	١٩٨٥	٧,٢	٦,٨	٣,٤	٩,٢	١,٠	٢,٥	٤,٧	١٦,٣	١٤,٠
	١٩٩٠	٨,٢	٧,٠	٤,٨	١٢,٥	١,٩	٤,٤	٥,٣	١٦,٦	٣٣,٣
	١٩٩٥	١٠,٦	٨,٨	٢,٥	١٥,٤	٥,٠	٨,٢	٧,١	١٩,٣	٢٦,٣
	١٩٩٦[د]	١١,١	٩,١	٢,٦	١٦,٧	٦,٥	٨,٧	٧,٨	٢٠,٤	٢٦,٩
البلدان الأخرى في آسيا[ج]	١٩٨٠	١,١	٠,٧	١,٩	٢,١	٠,٥	٠,٨	١,٠	٥,١	١,٦
	١٩٨٥	١,٦	١,١	٢,٢	٣,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٧	٧,٦	١,١
	١٩٩٠	٢,٦	١,٨	٣,٣	٥,١	٠,٦	١,٣	١,٤	١٠,٣	٠,٩
	١٩٩٥	٤,٧	٣,٩	١,٢	٦,٩	١,٥	٢,١	١,٨	١٢,٤	١,٤
	١٩٩٦[د]	٤,٨	٤,١	١,٥	٦,٩	١,٤	٢,١	١,٧	١٢,٣	١,٤

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى صندوق النقد الدولي، "اتجاه إحصاءات التجارة".

(أ) مجموع أنصبة التجارة حسب الوجهة لا يصل الى ١٠٠ في المائة نظرا لعدم كفاية تحديد الوجهات في البيانات الأساسية.
(ب) يشمل بيانات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال؛ وقبل عام ١٩٩٤، كانت بيانات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال ناقصة جدا.
(ج) تشمل بيانات الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفييت نام، ومنغوليا.
(د) تقديرات.

الجدول ألف - ١٧ - التكوين السلعي للتجارة العالمية: الصادرات، ١٩٨٠-١٩٩٥

(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

مجموعات البلدان المصدرة	مجموع الصادرات (ببلايين الدولارات)			السلع الأولية								
				الأغذية			المواد الأولية الزراعية			أنواع الوقود			الركازات والفلزات		
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥
العالم (ببلايين الدولارات)	٢٠٢٧,٦	٣٤٢٢,٠	٤٩٩١,٢	١٩٦,٠	٢٩٦,٥	٤٠٨,٩	٩٣,٤	١٢٧,٧	١٧٧,٧	٤٩٢,٥	٣٦٤,٠	٣٥٨,٧	٤٣,٤	٥٠,٠	٦٢,٨
العالم (نسبة مئوية)				(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
الاقتصادات المتقدمة النمو	١٢٣٩,٨	٢٤١٤,٢	٣٣٧٣,٩	٦٤,١	٦٧,٧	٦٦,٧	٦١,٥	٦٣,٨	٦٠,٣	١٧,٧	٢٨,١	٣١,٣	٥٥,٥	٥٦,٨	٥٥,٣
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال[أ]	١٦٤,٤	١٩٦,٦	٢٠٨,٠	٣,١	٣,٥	٣,٤	٧,١	٨,٨	٨,٠	٨,٢	١٦,٥	١٢,١	٨,٤	٧,٨	٨,٨
البلدان النامية	٦٢٣,٤	٨١١,٢	١٤٠٩,٣	٣٢,٨	٢٨,٨	٢٩,٩	٣١,٥	٢٧,٣	٣١,٦	٧٤,١	٥٥,٤	٥٦,٦	٣٦,١	٣٥,٤	٢٥,٩
أمريكا اللاتينية	١٠٧,٤	١٣٦,٢	٢٣١,٢	١٤,٨	١١,٢	١١,٣	٦,٣	٦,٥	٨,٠	٨,١	٩,٤	٩,٦	١٣,٨	١٥,٩	١٥,٥
أفريقيا	١٣٩,٤	١٠٣,٥	١٠٩,٧	٦,٢	٣,٩	٣,٦	٤,٩	٣,٨	٣,٦	١٨,٤	١٤,١	١٢,٩	١٠,٩	٧,٣	٦,٢
غرب آسيا	٢٢٠,٦	١١٩,٩	١٤١,١	٢,١	٢,٢	٢,٠	١,٥	١,٢	١,٥	٤٠,٩	٢١,٨	٢٢,٩	٣,١	٤,٠	٣,٤
شرق وجنوب آسيا	١٤١,١	٣٨٥,٢	٧٧٣,٢	٧,٣	٨,٨	١٠,٠	١٦,٩	١٣,١	١٦,١	٦,١	٨,٥	٩,٤	٦,٨	٦,٤	٨,٨
بلدان أخرى في آسيا[ب]	١٩,٩	٦٦,٣	١٥٤,٠	٢,٤	٢,٦	٣,١	١,٩	٢,٧	٢,٣	٠,٦	١,٧	١,٨	١,٥	١,٨	٢,٠

مجموعات البلدان المصدرة	المصنوعات											
	المنسوجات			المنتجات الكيميائية			الآلات والنقل			المصنوعات الفلزية			المصنوعات الأخرى		
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥
العالم (ببلايين الدولارات)	٩٤,٤	٢٢١,٩	٢٢٣,٤	١٣٨,٥	٣٠٣,٥	٤٧١,٠	٥٠٥,٦	١٢٠٨,٧	١٩٢٢,٩	١٢٤,٤	١٨٥,٥	٢٦١,٣	٣٣٩,٢	٦٦٤,٢	١٠٠٤,٦
العالم (نسبة مئوية)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
الاقتصادات المتقدمة النمو	٦١,٧	٤٩,١	٤٢,٠	٨٧,٢	٨٢,٦	٧٩,٣	٨٦,١	٨٤,٢	٧٦,٤	٧٨,٩	٦٩,٢	٦٣,١	٦٨,٨	٧٤,٦	٧٠,٠
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال[أ]	٤,٣	٣,٥	٤,٢	٥,٠	٥,٢	٤,٢	٨,٢	٣,٣	١,٦	٦,٢	١٢,٣	١٣,٥	١٤,٠	٣,٧	٣,٢
البلدان النامية	٣٤,٠	٤٧,٣	٥٣,٨	٧,٨	١٢,٢	١٦,٤	٥,٨	١٢,٥	٢٢,٠	١٤,٩	١٨,٥	٢٣,٤	١٧,٢	٢١,٧	٢٦,٨
أمريكا اللاتينية	٢,٣	٢,١	٣,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٦	١,٠	١,٢	٢,٩	٥,٠	٧,٩	٧,٦	١,٥	١,٨	٢,٩
أفريقيا	١,٥	١,٩	١,٩	٠,٩	١,٢	١,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٣,٨	٢,١	٢,٧	٥,٧	٢,٦	١,٦
غرب آسيا	٢,١	٣,٤	٣,٦	١,٧	٢,٢	١,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	١,٠	٢,٠	١,٨	١,٣	١,٢	١,٣
شرق وجنوب آسيا	٢٣,٥	٣١,٩	٣٣,٣	٢,٣	٥,٣	٩,٢	٤,٠	٩,٧	١٦,٨	٤,٤	٥,٤	٨,٤	٧,٩	١٤,١	١٦,٨
بلدان أخرى في آسيا[ب]	٤,٧	٨,٠	١٢,٠	٠,٨	١,٣	١,٩	٠,١	٠,٩	١,٦	٠,٦	١,٢	٢,٩	٠,٨	٢,٠	٤,٧

المصدر: الشعبة الاحصائية بالأمم المتحدة.

(أ) بيانات عام ١٩٩٥ تشمل تدفقات التجارة بين دول الاتحاد السوفياتي السابق. وقبل عام ١٩٩٢، كانت هذه التدفقات تعتبر تدفقات داخلية.

(ب) تشمل الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفييت نام ومنغوليا؛ وتستأثر الصين بأكثر من ٩٠ في المائة من المبالغ المبينة.

الجدول ألف - ١٨ - التكوين السلعي للتجارة العالمية: الواردات، ١٩٨٠-١٩٩٥

(بلايين الدولارات والنسب المئوية)

مجموعات البلدان المستوردة	مجموع الواردات (بلايين الدولارات)			السلع الأولية												
				الأغذية			المواد الأولية الزراعية			أنواع الوقود			الركازات والفلزات			
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥
العالم (بلايين الدولارات)	٢٠٢٧,٦	٣ ٤٢٢,٠	٤ ٩٩١,٢	١٩٦,٠	٢٩٦,٥	٤٠٨,٩	٩٣,٤	١٢٧,٧	١٧٧,٧	٤٩٢,٥	٣٦٤,٠	٣٥٨,٧	٤٣,٤	٥٠,٠	٦٢,٨
العالم (نسبة مئوية)				(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
الاقتصادات المتقدمة النمو	١ ٣١٥,٣	٢ ٣٨٨,٨	٣ ٢٤٠,٦	٦١,٠	٧١,٠	٦٨,٢	٦٥,٩	٦٦,٧	٦١,٦	٧٢,٤	٦١,٣	٦١,٤	٧١,٤	٧١,٠	٦٣,٧
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال[أ]	١٥٩,٠	١٧١,٤	٢٠٥,٠	١٠,٢	٦,٠	٦,٢	٧,٨	٥,٩	٣,٦	٤,٣	٨,٠	٦,٦	٨,٩	٦,٣	٤,٨
البلدان النامية	٤٩٦,٥	٨٠١,٧	١ ٤٥٥,٦	٢٦,٠	٢٢,٥	٢٤,٤	٢٤,٥	٢٦,٩	٣٤,٣	١٧,٤	٢٣,٥	٢٤,٦	١١,١	٢٢,٣	٢٦,٢
أمريكا اللاتينية	١٢٣,١	١٣٧,٠	٢٥١,١	٦,٠	٤,١	٤,٨	٣,٩	٣,٩	٤,٨	٦,٠	٤,٤	٥,٣	٢,٨	٣,٦	٣,٩
أفريقيا	٩٥,٣	٩٣,٨	١١٥,٥	٦,٠	٤,٧	٣,٧	٣,٤	٣,٢	٣,٢	١,٥	١,٤	١,٥	١,٨	٢,٢	١,٥
غرب آسيا	١٠٣,٩	١٣٢,١	١٦٤,٩	٦,١	٥,٣	٤,٣	٢,٨	٣,٢	٤,٤	٢,٢	٥,٢	٢,٧	١,٠	٣,٢	٣,٢
شرق وجنوب آسيا	١٥١,٩	٣٧٨,٩	٧٦٠,٤	٦,٤	٧,٥	٩,٥	١١,٠	١٣,٤	١٦,١	٧,٥	١١,١	١٢,٨	٤,٩	١١,٥	١٣,٢
بلدان أخرى في آسيا[ب]	٢٢,٤	٦٠,٠	١٦٣,٧	١,٦	١,٣	٢,١	٣,٥	٣,١	٥,٨	٠,١	١,٣	٢,٢	٠,٦	١,٩	٤,٤

مجموعات البلدان المستوردة	المصنوعات														
	المنسوجات			المنتجات الكيميائية			الآلات والنقل			المصنوعات الفلزية			المصنوعات الأخرى		
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥
العالم (بلايين الدولارات)	٩٤,٤	٢٢١,٩	٣٢٣,٤	١٣٨,٥	٣٠٣,٥	٤٧١,٠	٥٠٥,٦	١ ٢٠٨,٧	١ ٩٢٢,٩	١٢٤,٣	١٨٥,٥	٢٦١,٣	٣٣٩,٢	٦٦٤,٢	١ ٠٠٤,٦
العالم (نسبة مئوية)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
الاقتصادات المتقدمة النمو	٦٩,٤	٧١,٠	٦٣,٨	٦٢,٨	٦٧,٦	٦٣,٥	٥٨,٤	٧١,٢	٦٥,٠	٦٣,٨	٦٨,١	٦١,٠	٦٤,٧	٧٢,٩	٦٧,٥
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال[أ]	٦,٧	٥,١	٥,١	٨,١	٥,٣	٤,٤	٨,٧	٤,٣	٣,١	٩,٤	٥,٧	٤,٤	٩,٨	٣,٥	٣,٨
البلدان النامية	٢٣,١	٢٣,٦	٣٠,٩	٢٨,٢	٢٦,٢	٣١,٠	٣٢,٢	٢٣,٩	٣١,٥	٢٤,٥	٢٥,٧	٣٣,٤	٢٣,٠	٢٠,٤	٢٥,١
أمريكا اللاتينية	٣,٧	٢,٧	٤,٣	٨,٠	٥,٠	٥,٩	٧,٩	٤,٤	٥,٦	٥,٣	٣,٢	٣,٣	٤,٧	٣,٤	٤,٣
افريقيا	٥,٠	٢,٤	٢,٦	٥,٥	٣,١	٢,٥	٧,٦	٣,٠	٢,٣	٣,٩	٢,٥	٢,٠	٤,٨	٢,٢	١,٩
غرب آسيا	٦,٠	٣,٥	٣,٩	٤,٥	٣,٧	٣,٢	٧,٢	٣,٣	٢,٨	٥,٤	٥,٠	٣,٩	٦,٨	٣,٦	٣,٦
شرق وجنوب آسيا	٧,٤	١٢,٢	١٥,١	٨,٧	١٢,٠	١٥,١	٨,٢	١١,٧	١٧,٦	٧,٩	١٢,٤	١٨,٤	٥,٨	٩,٩	١٣,٢
بلدان أخرى في آسيا[ب]	١,١	٢,٨	٤,٨	١,٥	٢,٥	٤,٣	١,٣	١,٦	٣,٢	٢,٠	٢,٦	٥,٨	٠,٩	١,٤	٢,١

المصدر: الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة.

(أ) بيانات عام ١٩٩٥ تشمل تدفقات التجارة بين دول الاتحاد السوفياتي السابق. وقبل عام ١٩٩٢، كانت هذه التدفقات تعتبر تدفقات داخلية.
(ب) تشمل الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفييت نام ومنغوليا؛ وتستأثر الصين بأكثر من ٩٠ في المائة من المبالغ المبينة.

الجدول ألف - ١٩ - التجارة العالمية: التغيرات في قيمة وحجم الصادرات والواردات حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٨٧-١٩٩٧

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]	١٩٩٧[ب]
قيمة الصادرات بالدولار											
العالم	١٧,٧	١٣,٧	٨,٣	١٤,٥	٢,٥	٧,٢	-٠,٥	١٣,٦	١٩,٦	٤,١	٤
الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:	١٦,٦	١٤,٤	٧,١	١٥,٣	٢,٠	٥,٩	-٢,٧	١٢,٦	١٨,٦	٢,٧	١
أمريكا الشمالية	١١,٠	٢٤,٨	١٠,٥	٧,٣	٥,٣	٦,١	٤,٧	١١,٢	١٤,٦	٦,٤	٧ ١/٢
أوروبا الغربية	٢٠,١	١٠,٨	٦,٧	٢٠,٧	-٠,٥	٥,٦	-٧,٣	١٣,٩	٢١,٩	٣,١	-٢
اليابان	٩,٧	١٤,٥	٣,٤	٥,٠	٩,٥	٨,٠	٦,٦	٩,٦	١١,٦	-٧,٣	١ ٢/٤
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	٤,١	-٠,٨	-١,٥	-٤,١	-١٤,٦ ◆	٦,١ ◆	٥,٠ ◆	١٧,١	٢٩,١	٥,١	٦ ١/٢
وسط وشرق أوروبا[ج]	٢,٨	٠,٥	-٣,٢	-٣,٢	-٨,٧ ◆	-١,٠	١١,٧ ◆	١٥,٦	٣٣,٤	١,٧	٩ ١/٢
الاتحاد السوفياتي السابق/ رابطة الدول المستقلة[د]	٥,٧	-٢,٢	٠,٤	-٥,١	-٢١,٠	١٥,٢ ◆	-٢,٣	١٩,٠	٢٣,٨	٩,٦	١ ٢/٤
البلدان النامية	٢٤,٥	١٤,٤	١٣,٥	١٤,٨	٥,٨	١٠,٨	٤,٦	١٥,٦	٢١,٠	٧,٤	١٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٤,٨	١٦,٠	١١,٠	١٠,١	٠,٦	٦,٧	٩,٤	١٦,٤	٢٠,٩	١٠,٢	١٠ ١/٢
افريقيا	١٢,٦	-٠,٢	١٠,٨	٢٤,٣	-٢,٧	١,٧	-٧,١	٢,١	١٥,٨	٨,٨	١
غرب آسيا	٢٧,١	-٢,٦	٢٣,٧	٢٤,٠	-٩,٦	٩,٣	-١٢,٠	٥,٥	٢٢,٨	١٢,٦	١٢ ١/٢
شرق وجنوب آسيا	٣٠,٩	٢٣,٩	١٢,٣	١٠,٥	١٤,٠	١٣,٢	١٠,٢	١٧,٠	٢١,٠	٦,٥	١٠
الصين	٢٧,٥	٢٠,٥	١٠,٦	١٨,٢	١٥,٨	١٨,١	٧,١	٣٣,١	٢٢,٩	١,٥	١٤
بنداان تذكيريان:											
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	٢٠,٤	-٢,٣	٢٢,٧	٢٨,٣	-٥,٩	٥,٠	-٨,٠	٥,٥	٢٢,٦	١٤,٨	١١
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	٢٥,٩	٢١,٤	١٠,٢	٩,٤	١٠,٨	١٢,٥	٨,٤	١٨,٥	٢١,٢	٥,٢	٩ ٢/٤
قيمة الواردات بالدولار											
العالم	١٦,٩	١٤,١	٨,١	١٤,٣	٣,٧	٦,٦	-١,٦	١٣,٣	١٨,٥	٤,٥	٤ ١/٤

الجدول ألف - ١٩ (تابع)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]	١٩٩٧[ج]
الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:	١٨,٢	١٣,٠	٨,٣	١٤,٩	٠,٧	٤,٤	-٥,٩	١٣,٥	١٧,٦	٣,٠	١ ١/٤
أمريكا الشمالية	١٠,٥	١٠,٧	٧,١	٤,٥	-١,١	٧,٩	٨,٧	١٣,٧	١١,٣	٥,٧	٧ ١/٢
أوروبا الغربية	٢٢,٢	١٢,٤	٧,٨	٢٠,٨	١,٥	٣,٩	-١٣,٢	١٣,١	٢٠,٢	١,٤	-١ ١/٢
اليابان	١٨,٤	٢٤,١	١١,٩	١٢,٢	٠,٧	-١,٦	٣,٦	١٣,٩	٢٢,٠	٣,٩	-٢ ١/٤
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	٠,٦	-٢,٥	٢,٤	٧,٤	٠,٨♦	-١١,٠♦	-٤,٤♦	١٢,٥	٣٤,٥	١٢,١	٩
وسط وشرق أوروبا[د]	٠,٦	-٢,٧	-٢,٢	٣,٢	١,٨♦	٧,٧	٩,٧♦	١٣,٤	٤٠,١	١٢,٢	١٠
الاتحاد السوفياتي السابق/ رابطة الدول المستقلة[هـ]	٠,٥	-٢,٢	٧,٨	١٢,١	-٠,٢	-٣٠,٠♦	-٢٦,٥	١٠,٢	٢٠,٩	١١,٨	٦
البلدان النامية	١٦,١	٢٠,٩	٨,٥	١٣,٣	١٣,٢	١٤,٥	٩,٠	١٣,٠	١٨,٧	٧,١	١٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣,٦	١٦,٤	٨,٥	١٣,٠	١٧,٨	٢٢,٢	١١,٦	١٨,٦	١١,٦	٩,٧	١٣ ٢/٤
افريقيا	٢,٨	١٤,٠	١,٤	١١,٧	-٢,٠	١٠,٠	-٤,٨	٧,١	٢١,٨	٦,٠	٥
غرب آسيا	٩,٩	٣,٨	-٥,٠	١٧,١	١٥,٧	١٤,٥	١,٥	-٨,٥	٤,٢	٦,٧	٧
شرق وجنوب آسيا	٢٨,٦	٣٠,٢	١٥,١	١٦,٧	١٣,٩	١١,٧	١٠,١	١٨,٢	٢٤,٥	٧,٠	٩ ١/٢
الصين	٠,٧	٢٧,٩	٧,٠	-٩,٨	١٩,٦	٢٦,٣	٢٧,٩	١٢,٢	١١,٦	٥,١	١٣ ١/٢
بنداد تذكيريان:											
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	٢,٨	١٢,١	-٢,٠	١٤,٩	١٨,٥	١٥,٧	-١,٩	٢,٨	٢,٢	١٠,٨	١١ ١/٢
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	٢١,٥	٢٣,٣	١١,٦	١٢,٨	١١,٩	١٤,٣	١١,٨	١٥,٦	٢٢,٦	٦,٦	٩ ١/٢
حجم الصادرات											
العالم	٥,٤	٨,٢	٧,١	٤,٧	٤,٠♦	٥,٤	٢,٩	١٠,٤	١٠,٠	٤,٦	٧ ٣/٤
الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:	٤,٤	٨,١	٧,٠	٤,٩	٣,٣	٤,٠	١,٤	٩,٦	٧,٤	٤,٢	٦ ١/٢
أمريكا الشمالية	٨,٢	١٥,٨	٧,٨	٦,٦	٥,٠	٦,٨	٤,٨	١٠,٠	٩,٤	٥,٧	٦ ٣/٤
أوروبا الغربية	٤,١	٦,٢	٧,٤	٤,٢	٢,٤	٣,٤	٠,٨	١١,٣	٧,٤	٤,٠	٦ ١/٢
اليابان	٠,٤	٥,٩	٤,٢	٥,٣	٢,٥	١,٥	-٢,٤	١,٧	٣,٣	٠,٨	٥

الجدول ألف - ١٩ (تابع)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]	١٩٩٧[ب]
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	٢,٦	٤,٦	-١,٤	-٩,٧	..	..	..	..	..	..	..
وسط وشرق أوروبا[ج]	١,٧	٤,٣	-٢,٩	-٦,٢	-٩,٣◆	-٠,١	١١,٧◆	-٠,٤	١٩,٦	٠,٦	٢ ٢/٤
الاتحاد السوفياتي السابق/ رابطة الدول المستقلة[د]	٣,٤	٤,٩	٠,١	-١٣,٠	..	..	..	..	..	..	..
البلدان النامية	٩,٩	٩,٣	٩,٤	٧,٠	١٠,٩	٩,٥	٧,٠	١٣,٥	١٦,٢	٦,١	١١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧,١	٧,٥	٤,٦	٥,١	٤,٧	٦,٣	١٠,٣	٩,٢	٩,٩	٩,٣	١١
افريقيا	-٥,٥	٢,٧	٦,٨	٦,٨	٢,٥	-٠,١	٢,٧	٤,٣	٨,٣	٨,١	٦ ١/٤
غرب آسيا	٢,٥	٥,١	٩,٦	٤,٣	٢,٥	١٠,٢	-٤,٦	٧,١	١٦,٩	٧,٣	١٥ ١/٢
شرق وجنوب آسيا	١٨,٣	١٣,٠	١١,٦	٧,٥	١٦,٠	١١,١	١٠,١	١٤,٨	١٨,٠	٥,٨	١٠ ١/٤
الصين	١٤,٠	١٠,٠	٨,٨	١٤,٣	١٨,٤	١٥,٨	٦,٨	٣١,٠	٢٠,٧	٠,٧	١٤ ١/٤
بلدان تذكيريان:											
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	٧,٣	١,٧	١٢,٣	١١,٧	٦,١	٧,٠	-٢,٤	٥,٤	١٦,٣	١٠,١	١٣
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	١٥,١	٩,٢	٩,٦	٧,٠	١٣,٠	١٠,٦	٨,٤	١٥,٠	١٨,١	٥,٣	١٠
حجم الواردات											
العالم	٦,٠	٧,٨	٦,٨	٤,٦	٥,٣◆	٥,٤	٣,٩	١٠,٣	٨,٠	٦,٢	٨
الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:	٦,٥	٧,٣	٧,١	٤,٦	٢,٦	٤,٤	٠,٦	١١,٠	٧,٦	٥,٢	٥ ١/٢
أمريكا الشمالية	٣,٩	٥,١	٤,٣	١,٣	-٠,٩	٧,٩	٩,٦	١٢,٩	٧,٨	٥,٣	٨
أوروبا الغربية	٧,٧	٦,٩	٧,٩	٦,٤	٤,٣	٣,٤	-٤,٥	٩,١	٦,٧	٥,٣	٤ ١/٢
اليابان	٩,٣	١٧,٩	٧,٩	٥,٧	٤,٠	-٠,٤	٢,٩	١٣,٦	١٢,٥	٣,٥	٢/٤
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	٢,٢	-١,٣	٢,٧	٠,٩	..	..	..	..	..	..	..
وسط وشرق أوروبا[ج]	٣,٤	٣,٣	٠,٢	-٨,٨	٢,٤◆	٥,٨	٩,٩◆	١٢,٣	١٣,٩	١٣,٦	١١
الاتحاد السوفياتي السابق/ رابطة الدول المستقلة[د]	١,١	-٥,٨	٥,٣	١٠,٦	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف - ١٩ (تابع)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]	١٩٩٧[ب]
البلدان النامية	٤,٩	١١,٩	٧,٥	٤,٦	١٥,٥	١٢,٢	١٥,٠	٩,٧	٨,٦	٨,١	١٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨,٧	٩,٦	٤,٩	٩,٤	٢٠,٨	٢٢,٥	١٠,٨	١٤,٤	٤,٢	٨,٤	١٨ ١/٤
افريقيا	-٦,٨	٦,٠	-٠,٥	٢,٧	-٣,٧	٢,٨	٢,٢	٥,٨	٨,٠	٦,٥	٧ ١/٢
غرب آسيا	-٠,٩	-٣,٧	-٥,٤	٧,٢	١٨,٨	١٢,٤	٧,٦	-١١,٧	-٤,٤	٧,٨	١١
شرق وجنوب آسيا	١٤,٦	٢٠,٤	١٤,٨	٦,٦	١٧,٠	٩,٧	١٧,٥	١٤,٧	١٣,٨	٨,٥	١٣ ٣/٤
الصين	-٩,٥	١٥,٥	٧,٧	-١٦,١	٢١,٥	٢٣,٢	٣٦,٤	٩,١	١,٦	٧,٣	١٨
بندان تذكيريان:											
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	-٦,٣	١,٧	-١,٥	٦,٩	٢١,٠	١٣,٣	٣,٧	-١,٣	-٦,٣	١٢,٧	١٥ ٣/٤
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	٨,٤	١٣,٩	١١,١	٣,١	١٥,١	١٢,٢	١٩,٣	١٢,٢	١٢,١	٨,٠	١٤

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى بيانات الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق النقد الدولي.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.
(أ) تقديرات أولية.
(ب) توقعات.
(ج) اعتبارا من عام ١٩٩٣، تسجل المعاملات بين الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا باعتبارها تجارة خارجية.
(د) بلدان رابطة الدول المستقلة منذ عام ١٩٩٢.

الجدول ألف - ٢٠ - التجارة العالمية: التغيرات في أسعار الصادرات والواردات وفي معدلات التبادل التجاري، حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٨٧-١٩٩٧

(النسبة المئوية للتغير السنوي في الأرقام القياسية على أساس الدولار)

قيمة الوحدة من الصادرات	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]	١٩٩٧[ب]
العالم	١١,٤	٥,٤	٠,٩	٩,١	١,٧-◆	١,٧	٣,٣-	٣,١	٨,٨	٠,٦-	٣ ١/٤-
الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:	١١,٦	٥,٩	٠,١	٩,٩	١,٢-	١,٩	٤,٢-	٢,٨	١٠,٤	١,٥-	٥ ١/٤-
أمريكا الشمالية	٢,٥	٧,٧	٢,٥	٠,٧	٠,٣	٠,٦-	٠,١-	١,١	٤,٧	٠,٧	٢/٤
أوروبا الغربية	١٥,٢	٤,٤	٠,٦-	١٥,٧	٢,٨-	٧,١	٨,٠-	٢,٤	١٣,٤	٠,٨-	٨-
اليابان	٩,٤	٨,١	٠,٨-	٠,٣-	٦,٨	٦,٤	٩,٢	٧,٨	٨,٠	٨,٠-	٣ ١/٤-
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	١,٥	٥,٠-	٠,١-	٥,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
وسط وشرق أوروبا[ج]	١,٠	٣,٦-	٠,٤-	٣,٢	٠,٧◆	٠,٩-	٠,١-◆	١٦,١	١١,٥	١,١	٦ ١/٢
الاتحاد السوفياتي السابق/ رابطة الدول المستقلة[د]	٢,٢	٦,٧-	٠,٤	٩,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البلدان النامية	١٣,٤	٥,٨	٣,٣	٧,٠	٤,٠-	١,٤	١,٥-	٢,٣	٤,١	١,٠	٢/٤-
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧,٢	٧,٩	٦,١	٤,٨	٣,٩-	٠,٣	٠,٨-	٦,٦	١٠,٠	٠,٨	١/٤-
أفريقيا	١٩,٢	٢,٨-	٣,٧	١٦,٤	٥,١-	١,٨	٩,٦-	٢,١-	٦,٩	٠,٧	٥-
غرب آسيا	٢٤,٠	٧,٣-	١٢,٩	١٩,٠	١١,٩-	٠,٨-	٧,٧-	١,٥-	٥,٠	٤,٩	٢ ٢/٤-
شرق وجنوب آسيا	١٠,٦	٩,٦	٠,٦	٢,٨	١,٨-	١,٩	٠,١	٢,٠	٢,٥	٠,٧	١/٤-
الصين	١١,٨	٩,٥	١,٦	٣,٤	٢,٢-	٢,٠	٠,٣	١,٦	١,٩	٠,٨	١/٤-
بلدان تذكيريان:											
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	١٢,٢	٤,٠-	٩,٣	١٤,٩	١١,٣-	١,٨-	٥,٧-	٠,١	٥,٥	٤,٢	٢-
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	٩,٤	١١,١	٠,٦	٢,٢	١,٩-	١,٧	٠٠-	٣,١	٢,٦	٠٠-	٠-
قيمة الوحدة من الواردات											
العالم	١٠,٢	٥,٧	١,٠	٩,٤	١,٦-◆	٠,٦	٦,٠-	٢,٥	٩,٦	١,٦-	٣ ٢/٤-
الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:	١٠,٩	٥,٤	١,١	٩,٩	١,٨-	٠٠	٦,٤-	٢,٣	٩,٣	٢,٠-	٤-
أمريكا الشمالية	٦,٣	٥,٤	٢,٦	٣,١	٠,٢-	٠٠	٠,٩-	٠,٨	٣,٢	٠,٥	١/٤-
أوروبا الغربية	١٣,٤	٥,٣	٠,١-	١٣,٥	٢,٦-	٠,٥	٩,٢-	٣,٦	١٢,٧	٣,٨-	٥ ٢/٤-
اليابان	٨,٣	٥,٣	٣,٧	٦,٧	٣,٢-	١,١-	٠,٦	٠,٣	٨,٥	٠,٤	٣-
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	١,٨-	١,٥-	٠,٢	٧,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
وسط وشرق أوروبا[ج]	٢,٧-	٥,٨-	٢,٣-	١٣,٢	٠,٥-◆	١,٨	٠,٢-◆	١,٠	٢٣,٠	١,٢-	١-

الجدول ألف - ٢٠ (تابع)

قيمة الوحدة من الصادرات	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]	١٩٩٧[ب]
الاتحاد السوفياتي السابق/ رابطة الدول المستقلة[د]	-٠,٦	٣,٨	٢,٤	١,٣	..	..	..	..	..	..	..
البلدان النامية	١٠,٤	٨,٠	٠,٨	٨,٣	-٢,١	٢,١	-٥,٣	٣,٠	٩,٣	-٠,٩	-٣ ٣/٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤,٥	٦,٢	٣,٤	٣,٣	-٢,٥	-٠,٣	٠,٧	٣,٧	٧,١	١,٢	-٣ ٣/٤
أفريقيا[د]	١٠,٢	٧,٦	١,٩	٨,٧	١,٧	٧,٠	-٦,٩	١,٢	١٢,٨	-٠,٦	-٢ ١/٤
غرب آسيا	١٠,٩	٧,٨	٠,٥	٩,٢	-٢,٦	١,٩	-٥,٦	٣,٦	٩,٠	-١,٠	-٣ ٣/٤
شرق وجنوب آسيا	١٢,٢	٨,١	٠,٢	٩,٥	-٢,٧	١,٨	-٦,٣	٣,١	٩,٤	-١,٣	-٣ ٣/٤
الصين	١١,٣	١٠,٧	-٠,٧	٧,٤	-١,٦	٢,٥	-٦,٢	٢,٩	٩,٩	-٢,١	-٣ ٣/٤
بندان تذكيريان:											
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	٩,٧	١٠,٣	-٠,٥	٧,٤	-٢,١	٢,١	-٥,٤	٤,١	٩,٠	-١,٧	-٣ ٣/٤
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	١٢,١	٨,٢	٠,٤	٩,٤	-٢,٨	١,٩	-٦,٣	٣,١	٩,٤	-١,٣	-٣ ٣/٤
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:	٠,٦	٠,٥	-١,٠	٠٠	◆٠,٦	١,٩	٢,٤	٠,٥	١,٠	٠,٦	-١ ١/٤
أمريكا الشمالية	-٣,٦	٢,٢	-٠,٢	-٢,٣	٠,٥	-٠,٦	٠,٨	٠,٣	١,٤	٠,٢	-١ ١/٤
أوروبا الغربية	١,٦	-٠,٨	-٠,٥	٢,٠	-٠,٢	١,٥	١,٤	-١,١	٠,٦	٣,٠	-٢ ١/٤
اليابان	١,٠	٢,٧	-٤,٤	٦,١	١٠,٣	٧,٦	٨,٦	٧,٥	-٠,٥	-٨,٤	-١/٤
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	٣,٤	-٣,٦	-٠,٢	-١,٢	..	..	..	..	..	..	..
وسط وشرق أوروبا[ه]	٣,٨	٢,٤	٢,٠	-٨,٨	◆١,٢	-٢,٧	◆٠,١	١٤,٩	-٩,٣	٢,٣	٧ ١/٢
الاتحاد السوفياتي السابق/ رابطة الدول المستقلة[د]	٢,٨	-١٠,٢	-٢,٠	٧,٧	..	..	..	..	..	..	..
البلدان النامية	٢,٨	-٢,٠	٢,٤	-١,٢	-٢,٠	-٠,٧	٤,١	-٠,٧	-٤,٧	١,٩	٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢,٦	١,٦	٢,٦	١,٥	-١,٤	٠,٦	-١,٥	٢,٨	٢,٧	-٠,٤	٣ ١/٢
أفريقيا	٨,١	-٩,٧	١,٨	٧,١	-٦,٧	-٤,٩	-٢,٩	-٣,٣	-٥,٣	١,٢	-٢ ٣/٤
غرب آسيا	١١,٨	-١٤,٠	١٢,٣	٨,٩	-٩,٥	-٢,٦	-٢,٢	-٤,٩	-٣,٧	٦,٠	-١
شرق وجنوب آسيا	-١,٥	١,٣	-٠,٤	-٦,١	٠,٩	..	٦,٨	-١,٠	-٦,٣	٢,٠	٣ ٣/٤
الصين	٠,٤	-١,١	٢,٣	-٢,٧	-٠,٦	-٠,٥	٧,٠	-١,٣	-٧,٣	٢,٩	٣ ٣/٤

الجدول ألف - ٢٠ (تابع)

قيمة الوحدة من الصادرات	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]	١٩٩٧[ج]
بلدان تذكيريان:											
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	٢,٣	-١٢,٩	٩,٨	٦,٩	-٩,٣	-٣,٨	-٠,٣	-٣,٨	-٣,٣	٦,١	٢
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	-٢,٣	٢,٧	٠,٢	-٦,٦	٠,٩	-٠,١	٦,٧	-٠٠	-٦,٢	١,٣	٣ ٢/٤

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق النقد الدولي.

◆ تشير الى انقطاع في السلسلة.
(أ) تقديرات أولية.
(ب) توقعات.
(ج) اعتبارا من عام ١٩٩٣، تسجل المعاملات بين الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا باعتبارها تجارة خارجية.
(د) بلدان رابطة الدول المستقلة منذ عام ١٩٩٢.

الجدول ألف - ٢١ - الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية الأولية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية، ١٩٨٦-١٩٩٦
(النسبة المئوية للتغير السنوي)[أ]

		الأغذية	المشروبات المدارية	بذور الزيوت النباتية والزيوت النباتية	المواد الأولية الزراعية	المعادن والفلزات	رقم قياسي موحد		أسعار المصنوعات[ب]	الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية[ج]	بند تذكيري: النفط الخام[د]
							دولار	وحدات سحب خاصة			
١٩٨٦		١٠,٠	٢٤,٠	-٣٨,٠	٢,٠	-٥,٠	٤,٠	-١٠,٠	١٩,٨	-١٣,٢	-٤٩,٩
١٩٨٧		٦,٤	-٣٤,٧	١٧,٧	١٦,٧	١٨,٩	٢,٩	-٦,٧	١٢,٦	-٨,٧	٣١,٠
١٩٨٨		٢٩,٩	١,٢	٣١,٥	٨,٤	٤٥,١	٢٦,٢	٢١,٤	٨,٢	١٦,٦	-١٩,٧
١٩٨٩		٥,٩	-١٤,٦	-١١,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٩	-١,١	١,١	٢١,٦
١٩٩٠		-٦,٢	-١١,٤	-١٢,٩	٤,٧	-٩,٨	-٥,٩	-١١,٢	٩,٩	-١٤,٤	٢٨,٦
١٩٩١		-٦,٦	-٨,١	٨,١	-٠,٧	-٩,٥	-٦,٣	-٧,٤	٠٠	-٦,٣	-١٦,٤
١٩٩٢		-٢,١	-١٤,٠	٧,٥	-٣,٧	-٣,٧	-٣,٤	-٥,٧	٣,٠	-٦,٢	-١,٠
١٩٩٣		٠,٧	٦,١	٠٠	-٦,٢	-١٤,٧	-٣,٥	-٢,٤	-٥,٨	٢,٥	-١١,٤
١٩٩٤		١٠,١	٧٥,٠	٢٤,٤	١٥,٧	١٣,٦	١٨,٠	١٤,٨	٢,١	١٥,٦	-٤,٩
١٩٩٥		٥,٩	١,١	١٠,٣	١٥,٠	٢٠,٠	٩,٩	٣,٢	٩,١	٠,٨	٨,٨
١٩٩٦		٦,٨	-١٥,٢	-٤,٢	-٩,٩	-١٢,٧	-٤,٢	١,٠	-١,٩	-٢,٤	٢٠,١
١٩٩٥	أولا	-٠,٤	٧٣,٣	٢٤,١	٢٩,٤	٣٩,٤	٢١,٣	١٢,٨	١٠,٣	٩,٩	٢٥,٤
	ثانيا	٢,٩	٢٨,٦	١٣,١	٢٤,١	٢٥,٣	١٥,٦	٤,٥	١٢,٢	٣,٠	١٤,٢
	ثالثا	١٠,٨	-٢٧,٨	٩,٦	٣,٩	١٩,٥	٥,٩	٢,١	٥,٩	٠٠	-٤,١
	رابعا	٩,٣	-٢٦,٧	-٢,٤	٥,٤	١,٩	١,٤	٠٠	٦,٩	-٥,١	٢,٩
١٩٩٦	أولا	١٣,٣	-٢٢,٦	-٧,٢	-٩,٦	-٨,١	-١,٦	٢,٧	-٠,٩	-٠,٧	٨,٢
	ثانيا	١٤,٤	-١٨,٢	١,٢	-١٤,٣	-٧,٣	-٠,٧	٧,٢	-٣,٦	٣,٠	٧,٧
	ثالثا	٤,٥	-١٤,٣	-٤,٨	-٦,٩	-٢٠,٣	-٦,٠	-١,٤	-٢,٨	-٣,٣	٢٧,١
	رابعا	-٣,٦	-٥,١	-٧,٠	-١٠,٢	-١٥,٠	-٧,٥	-٤,٥	-٢,٨	-٤,٨	٣٧,٨

المصدر: الأونكتاد، "النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية"، والأمم المتحدة، "النشرة الشهرية للإحصاءات"؛ ونشرة الأوبك.

(أ) للبيانات الفصلية، يقارن الفصل المبين بذات الفصل من العام السابق.

(ب) الرقم القياسي لأسعار المصنوعات المصدرة من البلدان المتقدمة النمو (١٩٨٠ عام الأساس حتى عام ١٩٨٧ و ١٩٩٠ عام الأساس للأعوام التالية).

(ج) مجموع الرقم القياسي لأسعار السلع الأساسية بالدولار بعد خصم التضخم حسب الرقم القياسي لأسعار صادرات المصنوعات.

(د) سلة منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، التي تضم سبعة خامات نفط.

ثالثا - الحالة المالية الدولية والأسواق المالية

الجدول ألف - ٢٢ - ميزان المدفوعات العالمي في الحساب الجاري حسب مجموعة البلدان، ١٩٨٦-١٩٩٦[أ]

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
	(بلايين الدولارات)										
الاقتصادات المتقدمة النمو	-٢,٩	-٢٨,٨	-٢١,٤	-٤١,٨	-٥٧,٣	-٧,٧	٢٢,١	٩٧,٦	٧١,٥	٨١,٥	٧٤,٥
الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو ومنها:	١,٨	-٢٣,٥	-١٤,٨	-٢١,٢	-٣٣,٦	٥,٦	٣٣,٠	٦٧,٧	٣٦,٣	٣٩,٣	١٠,١
ألمانيا[ج]	٤٨,٦	٥٧,١	٦٣,٠	٦٩,٩	٦٤,٠	١٢,١	٥,٧	١٢,٤	٨,٤	٨,٨	٧,١
الولايات المتحدة	-١٣٦,٤	-١٥٣,٨	-١١٤,٥	-٩٠,٧	-٧٣,٧	-٢٩,٧	-٤٢,٧	-٧٩,٥	-١٢٨,٥	-١٣٤,٣	-١٤٧,٢
اليابان	٨٧,٠	٨٨,٦	٨١,٧	٥٩,٨	٣٩,٩	٧٩,٠	١١٤,٤	١٣٤,٨	١٣٣,٤	١١٤,٦	٦٨,٠
البلدان الصناعية الأخرى	-٤,٧	-٥,٣	-٦,٥	-٢٠,٦	-٢٣,٧	-١٣,٣	-١٠,٩	-٣٠,٣	-٣٥,٢	-٤٢,٢	-٦٤,٥
البلدان النامية	-٤٨,٠	-١٠,١	-٢٨,٩	-٢٢,٦	-٠,١	-٧١,٨	-٨٠,٠	-١١٠,٦	-٨٠,٩	-٩٢,٤	-٨٦,٩
البلدان التي صافي رصيدها دائن	١٧,٤	٢١,٨	١٤,٥	٢١,٦	٣٤,٧	-١,٨	-٢,٩	-٢,٢	-١٠,٣	-٢٣,٧	-٣٦,٠
البلدان التي صافي رصيدها مدين	-٦٥,٤	-٣١,٩	-٤٣,٤	-٤٤,١	-٣٤,٩	-٧٠,٠	-٨٧,٣	-١٠٧,٨	-٩٠,٦	-١١٦,١	-١٢٢,٨
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري	-٢٨,٢	-٥,٦	-٢٤,٨	-٦,١	-٢٢,٦	-٤٤,٠	-٤٧,٨	-٥١,٢	-٤٥,٤	-١٠,٠	-٥,٢
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود استيرادي	-١٩,٨	-٤,٤	-٤,١	-١٦,٤	-٢٢,٧	-٢٧,٩	-٣١,٦	-٥٨,٨	-٣٤,٩	-٨٢,٥	-٩٢,١
أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات	٤٥,٩	٨٩,١	٧٤,٧	٨٥,٦	٩٧,٥	١١,٩	١٣,٣	١٦,٤	١٦,١	٩,٨	٢,٤
بلدان أخرى	-٦٥,٦	-٩٣,٦	-٧٨,٨	-١٠٢,٠	-١٢٠,٢	-٣٩,٨	-٤٥,٠	-٧٥,١	-٥١,٠	-٩٢,٢	-٩٤,٥
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال[د]	٤,٠	٨,٩	٦,٣	-٠,٥	-١٣,٦	-٥,٧◆	-٦,٥◆	-٥,٩◆	-٧,٥	٥,٦	-٣,٦
وسط وشرق أوروبا[ه]	٠,٢	٠,٤	٠,٩	-٢,١	-٦,٥	-٣,٨◆	-٢,١	-٩,١◆	-٤,٦	٠,٥	-١١,٣
الاتحاد السوفياتي السابق	٢,٧	٧,٣	٢,٩	-٠,٨	-٤,٨	-٠,٨	-٥,٥◆	٢,٩	-٢,٩	٩,٣	١٠,٠
باقي العالم[و] ومنه:	٤٦,٩	٢٩,٩	٤٤,٠	٦٤,٨	٧١,١	٨٥,٣	٦٤,٤	١٨,٩	١٦,٩	٥,٣	١٦,٠
باقي التجارة (الواردات، تسليم ظهر السفينة)	-١٨,٤	-٣٨,٨	-٤٤,١	-٢٧,٤	-٣٥,٤	-٣٨,٣	-٤٤,٩	-٩٦,٥	-١١٥,٦	-١٣٨,٦	-١٠٠,٨
الخدمات والتحويلات الخاصة	٦٥,٣	٦٨,٧	٨٨,١	٩٢,٢	١٠٦,٥	١٢٣,٦	١٠٩,٢	١١٥,٤	١٣٢,٥	١٤٣,٩	١١٦,٧

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية ودولية أخرى.

◆ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) تتضمن معاملات الولايات الشرقية اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠.

(د) الميزان بالعملات القابلة للتحويل؛ ويتضمن المجموع الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة حتى عام ١٩٩٠.

(هـ) تشمل بلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا السابقة حتى عام ١٩٩٢ والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا وحتى تموز/يوليه ١٩٩٠، الجمهورية الديمقراطية الألمانية.

(و) تجارة وخدمات وتحويلات خاصة غير مبلغ بها، وأخطاء وعدم تناسق زمني في البيانات المبلغ بها.

الجدول ألف - ٢٣ - معاملات الحساب الجاري: الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٨٦-١٩٩٦[أ]

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
	(بلايين الدولارات)										
جميع الاقتصادات المتقدمة النمو											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	١ ٤٧٠,٤	١ ٧١٨,٧	١ ٩٧٦,٨	٢ ١١٨,٩	٢ ٤٣٥,٩	٢ ٤٧٩,٥	٢ ٦٣٦,٤	٢ ٥٤٧,٤	٢ ٨٦٠,١	٣ ٤٠٤,٤	٣ ٥٢٩,٦
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١ ٤٨٠,٨	-١ ٧٤٨,٢	-١ ٩٨٥,٤	-٢ ١٥٣,٠	-٢ ٤٧٣,٦	-٢ ٤٧٨,١	-٢ ٥٩٨,٦	-٢ ٤٤٦,٦	-٢ ٧٦٤,١	-٣ ٢٧٩,٥	-٣ ٤٣٠,٨
الميزان التجاري	-١٠,٤	-٢٩,٥	-٨,٦	-٣٤,١	-٣٧,٧	١,٤	٣٧,٨	١٠٠,٨	٩٦,٠	١٢٤,٩	٩٨,٩
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٧,٥	٠,٧	-١٢,٨	-٧,٧	-١٩,٦	-٩,٢	-١٥,٧	-٣,٢	-٢٤,٥	-٤٣,٣	-٢٤,٣
ومنها: صافي الأرباح الموزعة على الاستثمارات والفائدة[ج]	-١٥,٩	-٢٤,٤	-٢١,١	-٢٥,٦	-٥٤,٩	-٥٧,٣	-٥٨,٤	-٥٠,٧	-٦٦,٥	-٧٦,٣	-٧٩,١
رصيد الحساب الجاري	-٢,٩	-٢٨,٨	-٢١,٤	-٤١,٨	-٥٧,٣	-٧,٧	٢٢,١	٩٧,٦	٧١,٥	٨١,٥	٧٤,٥
الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	١ ٠٨٣,٧	١ ٢٥٣,٩	١ ٤٤٩,٩	١ ٥٥٨,١	١ ٧٧٠,٠	١ ٨١٥,٧	١ ٩٢٩,٢	١ ٨٨٨,٣	٢ ١٠٧,٢	٢ ٤٦٢,٣	٢ ٥٢٧,٤
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١ ٠٨٣,٩	-١ ٢٦٦,٨	-١ ٤٤٣,٨	-١ ٥٦٧,٦	-١ ٧٨٢,٧	-١ ٧٩٨,٤	-١ ٨٨٤,٢	-١ ٨١٠,٣	-٢ ٠٣٧,٢	-٢ ٣٧٦,٧	-٢ ٤٨٨,٧
الميزان التجاري	-٠,٢	-١٢,٩	٦,١	-٩,٥	-١٢,٧	١٧,٤	٤٥,٠	٧٨,٠	٧٠,٠	٨٥,٦	٣٨,٦
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٢,٠	-١٠,٧	-٢٠,٩	-١١,٧	-٢٠,٩	-١١,٨	-١٢,٠	-١٠,٨	-٣٣,٨	-٤٦,٢	-٢٨,٦
ومنها: صافي الأرباح الموزعة على الاستثمارات والفائدة[ج]	-١,٢	-٧,٠	٢,٢	-١,٠	-٢٤,٦	-٢٧,٧	-١٨,٥	-٢٥,٢	-٣٨,٢	-٤٨,٥	-٤٩,٠
رصيد الحساب الجاري	١,٨	-٢٣,٥	-١٤,٨	-٢١,٢	-٣٣,٦	٥,٦	٣٣,٠	٦٧,٢	٣٦,٣	٣٩,٣	١٠,١
ومنه:											
ألمانيا[د]											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٢٤١,٥	٢٩١,٥	٣٢٢,٨	٣٤٠,٠	٤١٠,٩	٤٠٣,٤	٤٣٠,٢	٣٨٢,٥	٤٣٠,٣	٥٢١,٢	٥٢١,٠
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١٨٦,٨	-٢٢٣,٤	-٢٤٥,٣	-٢٦٤,٧	-٣٤١,٩	-٣٨٣,٤	-٤٠١,٥	-٣٤٠,٧	-٣٧٨,٦	-٤٥٦,٩	-٤٥٥,٢
الميزان التجاري	٥٤,٧	٦٨,٠	٧٧,٥	٧٥,٢	٦٩,٠	١٩,٩	٢٨,٧	٤١,٨	٥١,٧	٦٤,٣	٦٥,٨
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٦,٠	-١٠,٩	-١٤,٥	-٥,٤	-٥,٠	-٧,٨	-٢٣,٠	-٢٩,٤	-٤٣,٣	-٥٥,٥	-٥٨,٦
ومنها: صافي الأرباح الموزعة على الاستثمارات والفائدة[ج]	٢,٧	٣,٩	٣,٦	١١,١	١٣,٦	١٧,٦	١٥,٩	١٢,٩	١,٦	-٠,٢	-١٠,٥
رصيد الحساب الجاري	٤٨,٦	٥٧,١	٦٣,٠	٦٩,٩	٦٤,٠	١٢,١	٥,٧	١٢,٤	٨,٤	٨,٨	٧,١
اليابان											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٢٠٥,٦	٢٧٤,٦	٢٥٩,٨	٢٦٩,٥	٢٨٠,٣	٣٠٨,١	٣٣٢,٥	٣٥٢,٩	٣٨٦,٠	٤٢٩,٣	٤٠٠,٣
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١١٢,٨	-١٢٨,٢	-١٦٤,٨	-١٩٢,٧	-٢١٦,٨	-٢١٢,٠	-٢٠٧,٨	-٢١٣,٣	-٢٤١,٥	-٢٩٧,٢	-٣١٦,٦

الجدول ألف - ٢٣ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦(ب)
الميزان التجاري	٩٢,٨	٩٦,٤	٩٥,٠	٧٦,٩	٦٣,٦	٩٦,١	١٢٤,٧	١٣٩,٦	١٤٤,٤	١٣٢,١	٨٣,٧
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٥,٨	-٧,٨	-١٣,٣	-١٧,١	-٢٣,٧	-١٧,١	-١٠,٣	-٤,٨	-١١,١	-١٧,٥	-١٥,٧
ومنها: صافي الأرباح الموزعة على الاستثمارات والفائدة(ج)	٩,٥	١٦,٧	٢١,٠	٢٣,٤	٢٣,٢	٢٦,٧	٣٦,٢	٤١,٤	٤١,٠	٤٥,١	٥٢,٠
رصيد الحساب الجاري	٨٧,٠	٨٨,٦	٨١,٧	٥٩,٨	٣٩,٩	٧٩,٠	١١٤,٤	١٢٤,٨	١٣٣,٤	١١٤,٦	٦٨,٠
الولايات المتحدة											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٢٢٣,٤	٢٥٠,٢	٣٢٠,٢	٣٦٢,٢	٣٨٩,٣	٤١٦,٩	٤٤٠,٣	٤٥٨,٧	٥٠٤,٥	٥٧٧,٨	٦١٣,٠
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣٦٨,٤	-٤٠٩,٨	-٤٤٧,٢	-٤٧٧,٨	-٤٩٨,٣	-٤٩١,٠	-٥٣٦,٤	-٥٩٠,١	-٦٦٩,١	-٧٤٩,٨	-٧٩٩,٦
الميزان التجاري	-١٤٥,١	-١٥٩,٦	-١٢٧,٠	-١١٥,١	-١٠٩,٠	-٧٤,١	-٩٦,١	-١٣١,٤	-١٦٤,٦	-١٧٢,٠	-١٨٦,٦
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٨,٧	٥,٧	١٢,٥	٢٤,٤	٣٥,٣	٤٤,٤	٥٣,٤	٥١,٩	٣٦,١	٣٧,٧	٣٩,٥
ومنها: صافي الأرباح الموزعة على الاستثمارات والفائدة(ج)	٣,١	-٨,٠	٢,٤	-٦,٧	-١٤,٢	-٢٠,٧	-١٨,٥	-٣٠,٤	-٣٣,١	-٤٩,٢	-٤٨,٨
رصيد الحساب الجاري	-١٣٦,٤	-١٥٣,٨	-١١٤,٥	-٩٠,٧	-٧٣,٧	-٢٩,٧	-٤٢,٧	-٧٩,٥	-١٢٨,٥	-١٣٤,٢	-١٤٧,٢
بلدان صناعية أخرى											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٣٨٦,٨	٤٦٤,٨	٥٢٦,٩	٥٦٠,٨	٦٦٥,٩	٦٦٣,٨	٧٠٧,١	٦٥٩,٠	٧٥٢,٩	٩٤٢,١	١ ٠٠٢,٢
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣٩٦,٩	-٤٨١,٤	-٥٤١,٦	-٥٨٥,٤	-٦٩٠,٩	-٦٧٩,٧	-٧١٤,٤	-٦٣٦,٣	-٧٢٦,٨	-٩٠٢,٨	-٩٤٢,٠
الميزان التجاري	-١٠,١	-١٦,٧	-١٤,٧	-٢٤,٦	-٢٥,٠	-١٥,٩	-٧,٢	٢٧,٨	٢٦,٠	٣٩,٣	٦٠,٢
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٥,٥	١١,٤	٨,١	٤,٠	١,٣	٢,٦	-٣,٧	٧,٦	٩,٢	٢,٩	٤,٢
ومنها: صافي الأرباح الموزعة على الاستثمارات والفائدة(ج)	-١٤,٧	-١٧,٤	-٢٣,٣	-٢٤,٦	-٣٠,٣	-٢٩,٥	-٣٩,٨	-٢٥,٥	-٢٨,٣	-٢٧,٧	-٣٠,١
رصيد الحساب الجاري	-٤,٧	-٥,٣	-٦,٥	-٢٠,٦	-٢٣,٧	-١٣,٣	-١٠,٩	٣٠,٣	٣٥,٢	٤٢,٢	٦٤,٥

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومصادر وطنية.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.
(ب) تقديرات أولية.
(ج) يختلف عن صافي إيرادات الاستثمارات في استبعاد الحصائل المحققة من الاستثمار المباشر.
(د) يتضمن معاملات الولايات الشرقية اعتبارا من تموز/ يوليه ١٩٩٠.

الجدول ألف - ٢٤ - معاملات الحساب الجاري : الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ١٩٨٦-١٩٩٦[ب]

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ج]
	(ببلايين الدولارات)										
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال[د]											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٦٩,٤	٧٧,١	٨٣,٥	٨٧,٦	٨٩,٧	٩٠,٨◆	١٠٨,٤◆	١١٠,٠◆	١٢٩,٢	١٨٠,١	١٩١,٤
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٦٣,٨	-٦٦,٧	-٧٥,١	-٨٦,٥	-١٠٠,٧	-٩٠,٦◆	-١٠١,٧◆	-٩٩,٩◆	-١١٤,٣	-١٧٢,٧	-١٩٠,٦
الميزان التجاري	٥,٦	١٠,٤	٨,٤	١,١	-١١,٠	٠,٢◆	٦,٧◆	١٠,١◆	١٤,٩	٩,٤	٠,٨
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-١,٦	-١,٤	-٢,١	-١,٦	-٢,٧	٥,٩-◆	١٣,٢-◆	١٦,٠-◆	-٢٢,٤	-١,٨	-٤,٤
رصيد الحساب الجاري	٤,٠	٨,٩	٦,٣	-٠,٥	-١٣,٦	٥,٧-◆	٦,٥-◆	٥,٩-◆	-٧,٥	٥,٦	-٣,٦
وسط وشرق أوروبا[د]											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٣١,٥	٣٤,٣	٣٧,٤	٣٨,٨	٤١,٨	٣٩,٣◆	٤٣,٤	٤٣,٧◆	٥٥,٧	٧٨,٩	٨٢,٦
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٢٨,٨	-٣٢,٢	-٣٤,٤	-٣٧,٦	-٤٨,٤	٤٢,٠-◆	-٤٧,٤	٥٢,٦-◆	-٦١,١	-٨٨,٣	-١٠٢,٨
الميزان التجاري	٢,٧	٢,١	٢,٩	١,٢	-٦,٦	٢,٧-◆	-٤,٠	٨,٩-◆	-٥,٤	-٩,٤	-٢٠,٢
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٢,٥	-١,٧	-٢,٠	-٣,٣	-٠,١	١,١-◆	١,٩	٠,٢-◆	-٠,٨	٩,٩	٨,٩
رصيد الحساب الجاري	٠,٢	٠,٤	٠,٩	-٢,١	-٦,٥	٣,٨-◆	-٢,١	٩,١-◆	-٤,٦	٠,٥	-١١,٣
ومنه:											
تشيكوسلوفاكيا السابقة											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٤,٣	٤,٥	٥,٠	٥,٤	٥,٩	٨,٣	١١,٣				
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٤,١	-٤,٦	-٥,١	-٥,٠	-٦,٨	٨,٨-	١٢,٩-				
الميزان التجاري	٠,٢	-٠,١	-٠,١	٠,٤	-٠,٩	٠,٥-	١,٦-				
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٠,٢	٠,٢	٠,٢	-٠,١	٠,٧	٠,٠	٢,٢				
رصيد الحساب الجاري	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٣	-٠,٢	٠,٥-	٠,٦				

الجدول ألف - ٢٤ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
الجمهورية التشيكية											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)								١٠,٤	١٤,٠	٢١,٥	٢١,٧
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)								١٠,٦-	١٤,٩-	٢٥,١-	٢٧,٧-
الميزان التجاري								٠,٢-	٠,٩-	٣,٦-	٦,٠-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة								٠٠	٠,٨	٢,٢	١,٥
رصيد الحساب الجاري								٠,٢-	٠,١-	١,٤-	٤,٥-
سلوفاكيا											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)								٣,١	٦,٧	٨,٥	٩,٠
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)								٣,٣-	٦,٦-	٨,٥-	١١,٢-
الميزان التجاري								٠,٢-	٠,١	٠٠	٢,٢-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة								٠,٢-	٠,٦	٠,٦	٠,٨
رصيد الحساب الجاري								٠,٤-	٠,٧	٠,٦	١,٤-
هنغاريا											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٤,٢	٥,٠	٥,٥	٦,٤	٦,٣	٩,٣	١٠,٠	٨,١	٧,٦	١٢,٨	١٤,٢
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٤,٧-	٥,٠-	٥,٠-	٥,٩-	٦,٠-	٩,١-	١٠,١-	١١,٣-	١١,٢-	١٥,٣-	١٦,٨-
الميزان التجاري	٠,٥-	٠٠-	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,١-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٥-	٢,٦-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	١,٠-	٠,٩-	١,٣-	١,٩-	٠,٢-	٠٠	٠,٤	٠,٢-	٠,٣-	٠٠	٠,٩
رصيد الحساب الجاري	١,٥-	٠,٩-	٠,٨-	١,٤-	٠,١	٠,٢	٠,٣	٣,٤-	٣,٩-	٢,٥-	١,٧-
بولندا											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٦,٢	٦,٩	٧,٩	٨,٣	١١,٣	١٢,٨	١٣,٩	١٣,٦	١٧,٠	٢٢,٩	٢٤,٤
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٥,١-	٥,٩-	٧,٠-	٨,٤-	٩,٩-	١٤,٦-	١٤,٠-	١٦,٩-	١٧,٨-	٢٤,٧-	٣٢,٦-
الميزان التجاري	١,١	١,٠	٠,٩	٠,١-	١,٤	٠,٨-	٠,١-	٣,٣-	٠,٨-	١,٨-	٨,٢-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	١,٧-	١,٤-	١,٥-	١,٧-	٢,١-	٠,٦-	٠,٢-	١,٠	٠,١-	٧,٣	٦,٨
رصيد الحساب الجاري	٠,٦-	٠,٤-	٠,٦-	١,٨-	٠,٧-	١,٤-	٠,٣-	٢,٣-	٠,٩-	٥,٥	١,٤-

الجدول ألف - ٢٤ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦(ب)
الاتحاد السوفياتي السابق/رابطة الدول المستقلة(هـ)											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٢٦,٨	٣١,٣	٣٣,٤	٣٥,٢	٣٣,٦	٣٧,٧	٥١,٦ ◆	٥٢,١	٥٧,٠	٨١,٥	٨٨,٣
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٢٣,٢	-٢٣,١	-٢٨,٧	-٣٥,٤	-٣٥,٣	-٣٥,٣	-٤٢,١ ◆	٣٢,٨	-٣٤,٣	-٥٩,٤	-٥٩,٨
الميزان التجاري	٣,٦	٨,٢	٤,٧	-٠,٢	-١,٧	٢,٤	٩,٥ ◆	١٩,٣	٢٢,٧	٢٢,١	٢٨,٥
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٠,٩	-٠,٩	-١,٨	-٠,٦	-٣,١	-٣,٢	-١٥,٠ ◆	-١٦,٤	-٢٥,٦	-١٢,٨	-١٨,٥
رصيد الحساب الجاري	٢,٧	٧,٣	٢,٩	-٠,٨	-٤,٨	-٠,٨	١٥,٥ ◆	٢,٩	-٢,٩	٩,٣	١٠,٠

المصدر: الأمم المتحدة استنادا الى بيانات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وصندوق النقد الدولي.

◆ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة مقوما بالعملات القابلة للتحويل، ولا تتضمن البيانات التجارة فيما بين أعضاء تشيكوسلوفاكيا السابقة ورابطة الدول المستقلة.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة حتى تموز/يوليه ١٩٩٠.

(د) تتألف من بلغاريا وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا السابقة حتى عام ١٩٩٢، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وهنغاريا، وحتى تموز/يوليه ١٩٩٠، الجمهورية الديمقراطية الألمانية.

(هـ) بيانات رابطة الدول المستقلة اعتبارا من عام ١٩٩٢.

الجدول ألف - ٢٥ - معاملات الحساب الجاري: البلدان النامية، ١٩٨٦-١٩٩٦[أ]

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
	(بلايين الدولارات)										
جميع البلدان النامية (١٢٩ بلدا)											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٤٥٢,٥	٥٦٣,٦	٦٤٩,٨	٧٢٩,٩	٨٣٤,٦	٨٧٧,٦	٩٦٧,٣	١ ٠٣٤,١	١ ١٨٥,٦	١ ٤١٧,٥	١ ٥١٧,٧
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٤٢٩,٩	-٥٠٥,٦	-٦٠٤,٨	-٦٦٩,٥	-٧٥٣,٢	-٨٤٦,٢	-٩٦٠,٢	-١ ٠٤٨,٨	-١ ١٨٣,٤	-١ ٤١٦,٤	-١ ٥٢٤,١
الميزان التجاري	٢٢,٥	٥٨,٠	٤٥,٠	٦٠,٤	٨١,٤	٣١,٤	٧,١	-١٤,٧	٢,٣	١,٠	-٦,٤
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٧٠,٦	-٦٨,٠	-٧٣,٩	-٨٣,٠	-٨١,٥	-١٠٣,٣	-٨٦,٤	-٩٥,٣	-٨٢,٦	-٩٣,٤	-٨٠,٥
ومنها: صافي الأرباح الموزعة والفائدة	-٣٩,٩	-٤٦,١	-٤٨,٢	-٥٠,١	-٥٠,٧	-٥٢,٩	-٤٤,٨	-٦٠,٠	-٦٣,١	-٧٥,٠	-٧٦,١
رصيد الحساب الجاري	-٤٨,٠	-١٠,١	-٢٨,٩	-٢٢,٦	-٠,١	-٧١,٨	-٧٩,٤	-١١٠,٠	-٨٠,٣	-٩٢,٤	-٨٦,٩
المجاميع حسب المنطقة											
أمريكا اللاتينية											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٨٨,٤	١٠١,٠	١١٧,١	١٢٩,٥	١٤٣,٠	١٤٣,٦	١٥٢,٨	١٦٦,٢	١٩٣,١	٢٣٣,٢	٢٥٧,٠
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٧١,٦	-٨٠,٥	-٩٢,١	-١٠١,٣	-١١٣,٧	-١٣٢,٦	-١٥٩,٩	-١٧٧,٩	-٢١٠,٢	-٢٣٥,١	-٢٥٩,٧
الميزان التجاري	١٦,٨	٢٠,٥	٢٣,٩	٢٨,٢	٢٩,٢	١١,٠	٧,١-	١١,٦-	١٧,١-	١,٩-	٢,٧-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٣٧,٨	-٣٣,٧	-٣٦,٣	-٣٩,٣	-٣٤,٩	-٣١,٢	-٢٩,١	-٣٤,٧	-٣٣,٢	-٣٢,٧	-٣٢,٩
ومنها: صافي الأرباح الموزعة والفائدة	-٣٢,٣	-٣١,٣	-٣٤,١	-٣٧,٨	-٣٤,٢	-٣٠,٥	-٣٠,٢	-٣٣,١	-٣٣,١	-٣٦,٠	-٣٤,٨
رصيد الحساب الجاري	-٢٠,٩	-١٣,١	-١٢,٣	-١١,١	-٥,٦	-٢٠,٢	-٣٦,٨	-٤٦,٩	-٥٠,٨	-٢٤,٦	-٣٥,٦
أفريقيا											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٦٧,٠	٧٦,٥	٧٧,٢	٨٤,٣	١٠٥,٢	١٠٠,٥	٩٨,٨	٩٢,٠	٩٥,٤	١١٠,٦	١٢٠,٣
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٦٢,٣	-٦٩,٣	-٧٧,٣	-٨٠,١	-٩١,١	-٩١,٠	-٩٥,٤	-٩١,٩	-٩٧,٣	-١١٣,٥	-١١٩,١
الميزان التجاري	٤,٧	٧,٢	٠٠	٤,٢	١٤,١	٩,٤	٣,٤	٠,٢	-١,٨	-٢,٩	١,٢
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-١٧,١	-١٧,١	-١٧,٤	-١٩,١	-٢٠,٧	-١٨,٩	-١٤,٢	-١٣,٧	-١٦,١	-١٧,٦	-١٥,٢
ومنها: صافي الأرباح الموزعة والفائدة	-١١,٤	-١٣,٩	-١٤,٧	-١٥,٥	-١٧,٣	-١٦,٦	-٦,٢	-١٢,٧	-١١,٥	-١١,٤	-١١,٥
رصيد الحساب الجاري	-١٢,٤	-٩,٨	-١٧,٤	-١٤,٩	-٦,١	-٩,٤	-١٠,٨	-١٣,٥	-١٧,٩	-٢٠,٥	-١٤,٠
غرب آسيا											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٧٧,٤	٩٨,٢	١٠٠,٩	١٢١,١	١٤٧,٤	١٣٤,٠	١٤٧,١	١٤٢,٧	١٥٣,٦	١٧٢,٩	١٨٨,٧
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٨١,٤	-٩٠,٩	-٩٤,١	-١٠١,٨	-١١٥,٤	-١٢٦,٠	-١٣٩,٨	-١٤٠,٨	-١٢٦,٢	-١٥١,١	-١٥٦,٧
الميزان التجاري	-٤,٠	٧,٣	٦,٨	١٩,٤	٣٢,٠	٨,٠	٧,٣	١,٩	٢٧,٣	٢١,٨	٣٢,٠
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-١٤,٦	-١٦,١	-١٧,٢	-١٨,٨	-٢١,٥	-٤٨,٤	-٣٧,١	-٣٥,٠	-٣٦,٣	-٢٧,٠	-٢٧,٨

الجدول ألف - ٢٥ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦(ب)
ومنها: صافي الأرباح الموزعة والفائدة	١٤,٨	١١,٢	١١,٨	١٣,٣	١٠,٨	٦,٧	٤,٦	١,٦	-٣,١	-٠٠	٠,٧
رصيد الحساب الجاري	-١٨,٥	-٨,٨	-١٠,٤	٠,٦	١٠,٥	-٤٠,٤	-٢٩,٨	-٣٣,١	-٩,٠	-٥,٢	٤,١
شرق وجنوب آسيا											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٢١٩,٦	٢٨٧,٩	٣٥٤,٦	٣٩٥,٠	٤٣٩,٠	٤٩٩,٦	٥٦٨,٦	٦٣٣,١	٧٤٣,٥	٩٠٠,٨	٩٥١,٨
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٢١٤,٧	-٢٦٤,٩	-٣٤٠,٣	-٣٨٦,٤	-٤٣٣,٠	-٤٩٦,٦	-٥٦٥,١	-٦٣٨,٣	-٧٤٩,٧	-٩١٦,٨	-٩٨٨,٦
الميزان التجاري	٥,٠	٢٢,٩	١٤,٣	٨,٦	٦,٠	٣,٠	٣,٥	-٥,٢	-٦,٢	-١٦,٠	-٣٦,٨
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-١,١	-١,٢	-٣,٠	-٥,٧	-٤,٩	-٤,٨	-٦,١	-١١,٩	٣,٠	-١٦,٢	-٤,٦
ومنها: صافي الأرباح الموزعة والفائدة	-١١,١	-١٢,١	-١١,٤	-١٠,٢	-١٠,٠	-١٢,٥	-١٣,٠	-١٥,٧	-١٥,٣	-٢٧,٦	-٣٠,٦
رصيد الحساب الجاري	٣,٨	٢١,٧	١١,٣	٢,٨	١,١	-١,٨	-٢,٦	-١٧,١	-٣,٢	-٣٢,١	-٤١,٤
مجاميع حسب المجموعات التجارية											
البلدان التي صافي رصيدها دائن (٩ بلدان)											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	١١٢,٥	١٤٠,١	١٥٨,٣	١٨٢,٨	٢١٦,٨	٢٢٧,٩	٢٤٨,٠	٢٥٥,٩	٢٨٧,٧	٣٣٩,٤	٣٦٢,٠
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٨٣,٠	-١٠٢,١	-١٣٠,٢	-١٤١,٩	-١٥٧,٨	-١٨٠,٨	-٢٠٦,٢	-٢١٩,٤	-٢٣٧,٨	-٢٨١,٠	-٣٠٣,١
الميزان التجاري	٢٩,٥	٣٨,٠	٢٨,٠	٤١,٠	٥٩,٠	٤٧,١	٤١,٧	٣٦,٥	٤٩,٨	٥٨,٣	٥٨,٩
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-١٢,٢	-١٦,٢	-١٣,٥	-١٩,٤	-٢٤,٢	-٤٨,٩	-٣٨,٩	-٣٨,٨	-٣٩,٥	-٣٤,٧	-٢٢,٩
ومنها: صافي الأرباح الموزعة والفائدة	٢١,١	١٨,٢	٢٠,٦	٢٢,٥	٢١,٠	١٧,٥	١٦,٦	١١,٥	٩,١	١٢,٢	١٢,٩
رصيد الحساب الجاري	١٧,٤	٢١,٨	١٤,٥	٢١,٦	٣٤,٧	-١,٨	٢,٩	-٢,٢	١٠,٣	٢٣,٧	٣٦,٠
البلدان التي صافي رصيدها مدين (١٢٠ بلدا)											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٣٣٩,٩	٤٢٣,٥	٤٩١,٦	٥٤٧,١	٦١٧,٨	٦٤٩,٧	٧١٩,٣	٧٧٨,١	٨٩٨,٠	١ ٠٧٨,١	١ ١٥٥,٧
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣٤٦,٩	-٤٠٣,٥	-٤٧٤,٥	-٥٢٧,٧	-٥٩٥,٤	-٦٦٥,٤	-٧٥٤,٠	-٨٢٩,٤	-٩٤٥,٥	-١ ١٣٥,٤	-١ ٢٢١,٠
الميزان التجاري	-٧,٠	٢٠,٠	١٧,٠	١٩,٤	٢٢,٤	١٥,٧-	٣٤,٧-	٥١,٢-	٤٧,٦-	٥٧,٣-	٦٥,٣-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٥٨,٤	-٥١,٨	-٦٠,٤	-٦٣,٦	-٥٧,٣	-٥٤,٣	-٤٧,٦	-٥٦,٥	-٤٣,١	-٥٨,٨	-٥٧,٦
ومنها: صافي الأرباح الموزعة والفائدة	-٦١,١	-٦٤,٤	-٦٨,٩	-٧٢,٧	-٧١,٧	-٧٠,٤	-٦١,٥	-٧١,٥	-٧٢,٢	-٨٧,٢	-٨٩,١
رصيد الحساب الجاري	-٦٥,٤	-٣١,٩	-٤٣,٤	-٤٤,١	-٣٤,٩	-٧٠,٠	-٨٢,٣	-١٠٧,٨	-٩٠,٦	-١١٦,١	-١٢٢,٨
البلدان التي صافي مبادلاتها من الوقود تصديري (٢٦ بلدا)											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	١٤٤,٧	١٧٦,٨	١٧٨,٤	٢١٦,٧	٢٧٧,٥	٢٥٦,٩	٢٧٢,٢	٢٦٩,٢	٢٩١,٣	٣٤٠,٧	٣٨٦,٧
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١٢٩,٨	-١٣٨,٠	-١٥٦,١	-١٦٨,٦	-١٨٩,٢	-٢١٥,٦	-٢٤٣,٠	-٢٤٣,٠	-٢٥٣,٣	-٢٧٣,٣	-٣٠٦,٠

الجدول ألف - ٢٥ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦(ب)
الميزان التجاري	١٤,٩	٣٨,٨	٢٢,٢	٤٨,٢	٨٣,٣	٤١,٣	٢٩,١	٢٦,٣	٣٨,٠	٦٧,٣	٨٠,٧
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٤٣,١	-٤٤,٤	-٤٧,٠	-٥٤,٣	-٦٠,٧	-٨٥,٣	-٧٦,٩	-٧٧,٥	-٨٣,٤	-٧٧,٣	-٧٥,٥
ومنها: صافي الأرباح الموزعة والفائدة	-٠,٦	٠٠	-٥,٩	-٨,٢	-١١,٠	-١٤,٧	-١٦,٩	-٢٠,٣	-٢٣,٠	-٢٢,٢	-٢٠,٥
رصيد الحساب الجاري	-٢٨,٢	-٥,٦	-٢٤,٨	٦,١	٢٢,٦	٤٤,٠	٤٧,٨	٥١,٢	٤٥,٤	١٠,٠	٥,٢
البلدان التي صافي مبلغ وارداتها من الوقود استيرادي (١٠٢) من البلدان)											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	٣٠٧,٨	٣٨٦,٨	٤٧١,٥	٥١٣,٢	٥٦٢,١	٦٢٠,٧	٦٩٥,١	٧٦٤,٨	٨٩٤,٣	١ ٠٧٦,٨	١ ١٣١,٠
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣٠٠,١	-٣٦٧,٧	-٤٤٨,٦	-٥٠١,٠	-٥٦٤,٠	-٦٣٠,٦	-٧١٧,٢	-٨٠٥,٨	-٩٣٠,١	-١ ١٤٣,١	-١ ٢١٨,١
الميزان التجاري	٧,٧	١٩,٢	٢٢,٨	١٢,٢	١,٩-	٩,٩-	٢٢,١-	٤٠,٩-	٣٥,٧-	٦٦,٣-	٨٧,١-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٢٧,٤	-٢٣,٦	-٢٦,٩	-٢٨,٧	-٢٠,٨	-١٨,٠	-٩,٥	-١٧,٨	-٠,٨	-١٦,١	-٥,٠
ومنها: صافي الأرباح الموزعة والفائدة	-٣٩,٣	-٤٠,١	-٤٢,٥	-٤٢,٠	-٣٩,٧	-٣٨,٢	-٢٧,٩	-٣٩,٧	-٤٠,١	-٥٢,٨	-٥٥,٦
رصيد الحساب الجاري	-١٩,٨	-٤,٤	-٤,١	-١٦,٤	-٢٢,٧	-٢٧,٩	-٣١,٦	-٥٨,٨	-٣٤,٩	-٨٧,٥	-٩٢,١
أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات											
صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	١٣١,٢	١٧٧,١	٢٢٣,٨	٢٤٦,١	٢٦٦,٨	٣٠٤,٦	٣٤٣,٣	٣٧٧,٥	٤٣٥,١	٥٢٥,٣	٥٥٠,٨
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١١١,٤	-١٥٠,٣	-١٩٩,٢	-٢٢٤,٦	-٢٥٦,١	-٢٩٨,١	-٣٣٩,٠	-٣٧٢,٠	-٤٣٥,٤	-٥٣٣,٤	-٥٧١,٣
الميزان التجاري	١٩,٨	٢٦,٨	٢٤,٦	٢١,٥	١٠,٧	٦,٦	٤,٢	٥,٦	٠,٣-	٨,١-	٢٠,٥-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٣,٥	٤,٣	٥,٠	٣,٧	٥,٤	٥,٢	٩,١	١٠,٨	١٦,٤	١٧,٩	٢٢,٩
ومنها: صافي الأرباح الموزعة والفائدة	-٠,٣	-٠,٣	١,٦	٣,٣	٤,٥	٤,٦	٥,٤	٣,١	٣,٨	٣,٤	٣,١
رصيد الحساب الجاري	٢٣,٣	٣١,١	٢٩,٦	٢٥,٢	١٦,١	١١,٩	١٢,٣	١٦,٤	١٦,١	٩,٨	٢,٤

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية ومصادر أخرى.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.
(ب) تقديرات أولية.
(ج) يختلف عن صافي إيرادات الاستثمارات في استبعاد الحصائل المتحققة من الاستثمار المباشر.

الجدول ألف - ٢٦ - التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان الصناعية، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]
	(بلايين الدولارات)										
الولايات المتحدة											
صافي تدفق رأس المال	١٤١,٤	١٥٧,٧	١٢٣,٩	١٣٠,٨	١٠٥,١	٥٣,٨	٦٢,٣	١١٤,٤	١٤٣,٥	١٧٦,٢	١٦٧,٦
منح خاصة[ب]	-٤,٤	-٤,٤	-٥,٥	-٥,٨	-٥,٩	-٦,٦	-٦,٢	-٦,٦	-٨,٦	-٩,٠	-١١,٥
منح رسمية[ب]	-١٤,١	-١٢,٧	-١٣,٢	-١٣,٦	-٢٠,٥	-٢٠,٤	-١٨,٦	-٢٠,٢	-١٩,٣	-١٤,٠	-١٨,٨
تحويلات رأسمالية[ج]	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	-٠,٢	-٠,٦	٠,١	٠,٥
استثمار مباشر[د]	٢٦,٤	٤٧,٣	٥٢,١	٥١,٥	٥٣,٠	٢٧,١	٤,٦	٥,٠	٢٤,٢	٥,٩	٣٥,٤
حافظة أوراق مالية	٨١,٥	٦١,٧	٦٦,٠	٧٣,٦	-٦,٨	١١,٨	٢٢,٨	-٣٥,٣	٧٩,٢	١٣٧,٢	٢٧٢,٥
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	-٦,٩	-١,٧	١٠,٨	١,٧	١٨,٢	٨,٠	-٣,٠	١,٧	٢,٢	٠,٧	-٠,٥
رأسمال قصير الأجل[هـ]	٢٦,٠	٧٠,٣	٢٥,٣	-٣٢,٧	٢٠,٣	١٩,٦	٨٥,٤	١٢٦,٥	٥٢,٧	٢٣,٧	-٥٦,٩
الخطأ والسهو	٣٢,٧	-٣,٠	-١١,٧	٥٥,٨	٤٦,٥	-٢٦,٨	-٢٣,١	٤٣,٦	١٣,٧	٣١,٥	-٥٣,١
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
صافي الأرباح الموزعة والفائدة	٣,١	-٨,٠	٢,٤	-٦,٧	-١٤,٢	-٢٠,٧	-١٨,٥	-٣٠,٤	-٣٣,١	-٤٩,٢	-٤٨,٨
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	١٤٤,٥	١٤٩,٨	١٢٦,٢	١٢٤,١	٩١,٠	٣٣,٢	٤٣,٨	٨٤,٠	١١٠,٤	١٢٧,٠	١١٨,٨
استخدام الاحتياطيات الرسمية[و]	٠,٣	٩,٢	-٣,٩	-٢٥,٣	-٢,٢	٥,٨	٣,٩	-١,٤	٥,٣	-٩,٧	٨,٤
صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)	١٤٤,٨	١٥٨,٩	١٢٢,٣	٩٨,٨	٨٨,٧	٣٨,٩	٤٧,٧	٨٢,٦	١١٥,٧	١١٧,٣	١٢٧,٢
المملكة المتحدة											
صافي تدفق رأس المال	٧,٣	٢٩,٣	٣٨,٥	٢٩,١	٣٥,٣	٢٦,٧	١٥,٦	١٨,٦	١١,٩	٨,٦	٢٤,٤
منح خاصة[ب]	٠,١	-٠,٢	-٠,٥	-٠,٥	-٠,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
منح رسمية[ب]	-٣,٣	-٥,٤	-٥,٩	-٧,٠	-٨,٢	-١,٩	-٨,٦	-٧,٤	-٧,٨	-١١,٣	-٧,٣
تحويلات رأسمالية[ج]	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
استثمار مباشر[د]	-٣,٧	-٩,٠	-٥,٣	-٣,٧	-٢٤,٥	-٩,٧	-٥,٥	-١,٤	-٣,٣	-٥,٨	٦,٧
حافظة أوراق مالية	٣,٦	٦٩,٧	٣٢,٥	-٣٤,٣	-٧,٧	-٤٠,٨	-٢٥,٠	-٨٨,٤	٨٧,٢	-٩,٠	-٤٦,٨
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	٠,٢	٠,٤	-١,٨	-٣,٠	-٣,٤	-٠,٩	-١,٣	-٠,١	-١,٣	-٢,٤	٠,٥
رأسمال قصير الأجل[هـ]	٣,٥	-٢٢,١	١٦,٦	٦٤,٢	٢٧,٣	٦٠,٣	٣٤,٣	١١٩,٤	-٧٠,٥	٣٠,٧	٦١,٦
الخطأ والسهو	٦,٩	-٤,٠	٢,٧	٥,٨	٣,٣	٠,٥	-١٠,٦	-٣,٦	٧,٦	٦,٤	٩,٨
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
صافي الأرباح الموزعة والفائدة	٢,٠	-٠,٣	-٢,٥	-٣,٠	-٩,٠	-٩,٤	-٢,٨	-٥,٢	-١,٣	-٢,٣	-٠,٥
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	٩,٣	٢٩,٠	٣٦,٠	٢٦,١	٢٦,٣	١٧,٣	١٢,٧	١٣,٣	١٠,٥	٦,٣	٢٣,٩
استخدام الاحتياطيات الرسمية[و]	-٤,٣	-٢٠,٢	-٤,٩	٨,٨	-٠,١	-٤,٧	٢,٤	-١,٣	-١,٥	-٠,٩	٠,٨
صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)	٥,٠	٨,٩	٣١,١	٣٤,٩	٢٦,٢	١٢,٦	١٥,٢	١٢,١	٩,٠	٧,٢	٢٤,٧

الجدول ألف - ٢٦ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]
ألمانيا[د]											
صافي تدفق رأس المال	-٤٣,٤	-٣٧,٨	-٨٠,٥	-٦٨,٨	-٥٤,٣	-١٨,٩	-٢٧,٤	-٣٠,٩	-٨,٩	-٣,٩	-١٤,٢
منح خاصة[ب]	-٢,٢	-٢,٣	-٢,٩	-٢,٦	-٣,٥	-٣,٩	-٥,٢	-٥,٤	-٥,٤	-٦,١	-٥,٧
منح رسمية[ب]	-٧,٧	-١٠,٧	-١٢,٨	-١٣,٢	-١٥,٩	-٣٠,٠	-٢٥,١	-٢٥,٨	-٢٨,٧	-٢٩,٦	-٢٥,١
تحويلات رأسمالية[ج]	-٠,٠	-٠,١	-٠,٠	-٠,٢	-٠,١	-٠,٥	-٠,٨	-٠,٦	١,٠	١,٠	-٠,٦
استثمار مباشر[هـ]	-٧,٥	-٧,٨	-١٠,١	-٧,٤	-١٧,١	-١٧,٥	-١٦,١	-١٢,٦	-٩,٧	-٢٣,٩	-٢٧,١
حافظة أوراق مالية	-٢٣,٤	-٣,٨	-٣٦,٧	-٢,٢	-١,٧	-٢٤,٣	-٣١,٩	-١١٩,٤	-٣٣,٢	-٢٦,٧	-٥٢,٠
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	-٤,٥	-٣٠,٤	-٠,٧	-٠٠	-١٣,٨	-١٥,٦	-٨,٧	-١٠,٠	-٤,١	-٢٥,١	-١٥,٢
رأسمال قصير الأجل[و]	-٤٦,٤	-١٠,٥	-١٩,٢	-٤٨,٨	-١٧,٥	-١٦,٢	-٢٨,٢	-١٠٠,٢	-٧٠,٧	-٧,٣	-١٨,٧
الخطأ والسهو	١,٥	-٠,٩	١,٧	٥,١	١٥,٣	٧,١	-٤,٢	-١٧,٠	-٧,٦	-٤,٥	-٥,٥
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
صافي الأرباح الموزعة والفائدة	٢,٧	٣,٩	٣,٦	١١,١	١٣,٦	١٧,٦	١٥,٩	١٢,٩	١,٦	-٠,٢	-١٠,٥
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	-٤٢,٠	-٢٣,٨	-٧٦,٩	-٥٧,٧	-٤٠,٧	-١,٣	-٤٣,٢	-١٨,١	-٧,٣	-٤,٠	-٢٤,٦
استخدام الاحتياطيات الرسمية[ز]	-٥,٤	-٢١,٥	-١٥,٦	-٢,٩	-٧,٣	-٦,٢	-٣٧,٢	-١٤,٢	-٢,١	-٧,٢	-١,٠
صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)	-٤٧,٥	-٥٥,٣	-٦١,٣	-٦٠,٦	-٤٨,٠	-٤,٩	-٦,١	-٣,٩	-٥,٣	-١١,٣	-٢٥,٦
اليابان											
صافي تدفق رأس المال	-٧٣,١	-٥٢,٨	-٦٧,٢	-٧٤,٠	-٤٨,٠	-٨٦,١	-١١٣,٧	-١٠٦,٧	-١٠٨,٠	-٥٥,٩	-٣٤,٩
منح خاصة[ب]	-٠,٩	-٢,١	-٢,٠	-١,٥	-١,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	-٤,٥
منح رسمية[ب]	-١,٢	-١,٦	-٢,١	-٢,٨	-٤,١	-١٠,٦	-٢,١	-٢,٤	-٢,٨	-٣,٣	-٢,٠
تحويلات رأسمالية[ج]	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	-١,٠	-١,٣	-١,٥	-١,٩	-٢,٣	-٢,٤
استثمار مباشر[هـ]	-١٤,٣	-١٨,٤	-٣٤,٧	-٤٥,٢	-٤٦,٣	-٣٠,٢	-١٤,٦	-١٣,٧	-١٧,٢	-٢٢,٦	-٢١,٧
حافظة أوراق مالية	-١٠١,٤	-٩٤,٤	-٦٦,١	-٢٨,٨	-٤,٨	-٤٥,٢	-٢٧,٤	-٧٠,٧	-٢٦,٧	-٣٦,١	-٤٣,٥
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	-٥,٨	-٢٤,٣	-٢٩,٦	-١٦,٠	٧,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	-٢٨,١
رأسمال قصير الأجل[و]	٥٧,٩	٩١,٧	٦٤,٢	٤٢,١	٢١,٩	-٨١,٥	-٥٧,٩	-١٨,٢	-٤١,٧	-٥,٧	٦٧,٩
الخطأ والسهو	٢,٥	-٣,٧	٣,١	-٢١,٨	-٢٠,٩	-٧,٩	-١٠,٤	-٠,٣	-١٧,٨	١٤,١	-٠,٧
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
صافي الأرباح الموزعة والفائدة	٩,٥	١٦,٧	٢١,٠	٢٣,٤	٢٣,٢	٢٦,٧	٣٦,٢	٤١,٤	٤١,٠	٤٥,١	٥٣,٦
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	-٦٣,٦	-٣٦,١	-٤٦,٢	-٥٠,٦	-٢٤,٨	-٥٩,٤	-٧٧,٥	-٦٥,٣	-٦٧,٠	-١٠,٨	١٧,١
استخدام الاحتياطيات الرسمية[ز]	-١٤,٨	-٢٧,٩	-١٦,٥	-١٢,٨	٦,٦	٨,٣	-٠,٧	-٢٧,٧	-٢٥,٤	-٥٨,٧	-٣٩,٨
صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)	-٧٨,٤	-٧٤,٠	-٦٢,٧	-٣٧,٨	-١٨,٢	-٥١,١	-٧٨,٢	-٩٣,٠	-٩٢,٤	-٦٩,٥	-٢٢,٧
البلدان الصناعية الأخرى											
صافي تدفق رأس المال	٣,٩	٥٦,٥	٥٧,٨	٧٣,٩	١٢٣,٢	٥٧,٢	-٤٠,٢	-٣٩,٥	-٣٣,٤	-٦٧,٨	-١٧,٨
منح خاصة[ب]	٠,٧	١,٤	٢,١	١,٦	٠,٣	-١,٧	-٣,٠	-٠,٣	-٠,٧	-١,٢	-٢,٠
منح رسمية[ب]	-٨,٩	-٩,٦	-١٠,١	-١٢,٤	-١٣,٧	-١٥,٠	-١٧,٠	-١٦,٥	-٢١,٨	-١٤,٠	-٣٣,٠

الجدول ألف - ٢٦ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ط]
تحويلات رأسمالية[ج]	٠,٢	٠,٨	١,٤	٢,١	٣,٨	٦,١	٥,٩	٥,٥	٤,٧	٩,٢	٨,١
استثمار مباشر[د]	٩,٧-	١٠,٠-	٦,٩-	١٥,٩-	١٥,٨-	١٢,٩-	٠,٨-	٠,١	١٣,٥-	١٧,٨	٤,٠-
حافظة أوراق مالية	١٨,٢	٢٣,٣	٣٥,٩	٦١,١	٦٥,٦	٥٣,٦	٥٥,٠	١٥٠,٩	١٠٢,٥-	٥٢,٣	٣٣,٤-
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	٢,٤	٢٧,٧	٩,٣	٢٤,٩	٣٠,٣	٣٣,٥	٢٦,٥	٤٤,٨	١٠,١-	٥,٤	٢,٨-
رأسمال قصير الأجل[هـ]	٩,٦	٢٣,٩	٣٤,٧	٢٦,٤	٧٣,١	٨,٠-	٣١,١-	١٩٩,٠-	١١٦,٠	١٠٣,٢-	٣٥,٨
الخطأ والسهو	٨,٧-	٠,٦-	٨,٠-	١٤,٠-	٢٠,٤-	١,٤	٤,٧	٢٥,٤-	٦,٠-	٣٤,٢-	١٣,٦
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠٠	٠,٣-	٠,٥-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
صافي الأرباح الموزعة والفائدة	٣٣,٢-	٣٦,٨-	٤٥,٥-	٥٠,٥-	٦٨,٥-	٧١,٥-	٨٣,٦-	٦٩,٤-	٧٤,٧-	٦٩,٧-	٧١,٧-
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	٢٩,٣-	١٩,٧	١٢,٣	٢٣,٤	٥٤,٧	١٤,٣-	٤٣,٤-	١٠٨,٨-	١٠٨,١-	١٣٧,٥-	٨٩,٥-
استخدام الاحتياطيات الرسمية[و]	٣,٨-	٣٨,٢-	٢٧,٥-	١٩,٢-	٥٣,٤-	٠,٤-	٣٥,٥	١,٩-	١٥,٥-	١٦,٥-	٥٤,٩-
صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)	٣٣,١-	١٨,٥-	١٥,٢-	٤,١	١,٣	١٤,٦-	٧,٩-	١١٠,٧-	١٢٣,٦-	١٥٤,٠-	١٤٤,٤-

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

(أ) تقديرات أولية.
(ب) باستثناء تحويلات العمال.
(ج) تشمل الإعفاءات من الديون.
(د) صافي الحصائل المعاد استثمارها.
(هـ) بما في ذلك بنود لم تحدد آجال استحقاقها.
(و) الإضافات الى الاحتياطيات مبينة بأرقام سالبة.
(ز) يتضمن معاملات الولايات الشرقية اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠.

الجدول ألف - ٢٧ - التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية التي صافي رصيدها مدين، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
	(بلايين الدولارات)										
جميع البلدان[ب]											
التحويل عن طريق الاستثمار المباشر تدفق صاف للاستثمارات	٦,٣	٩,٣	١٥,١	١٧,٧	١٦,٨	٢٣,٦	٣١,٢	٤٧,٢	٦٢,١	٥٧,٩	٦٧,٦
صافي إيرادات الاستثمار المباشر	-٧,٤	-٨,٤	-٩,٦	-١١,١	-١٢,٧	-١٢,٢	-١٤,١	-١٥,٩	-١٧,١	-٢١,٧	-٢٧,٠
التحويل الصافي	-١,١	٠,٩	٥,٥	٦,٥	٤,٠	١١,٤	١٧,١	٣١,٣	٤٥,٠	٣٦,٢	٤٠,٦
تحويل عن طريق الاقتراض الأجنبي الخاص المتوسط والطويل الأجل تدفق صاف للائتمان	١٠,٤	٥,٣	١٤,٦	٤,٢	١٢,٤	١٦,٤	٢٩,٤	٤٠,٠	٤٠,٥	٤٨,٨	٨٤,٧
صافي إيرادات الاستثمار	-٣٢,٩	-٣٢,٣	-٣٧,٥	-٣١,٨	-٢٨,٣	-٢٧,٤	-٢٨,٠	-٢٥,٣	-٢٩,٦	-٣٨,٣	-٤٢,٣
التحويل الصافي	-٢٢,٥	-٢٧,٠	-٢٣,٠	-٢٧,٦	-١٦,٠	-١٠,٩	١,٤	١٤,٨	١٠,٩	١٠,٥	٤٢,٥
تحويل عن طريق صافي معاملات الأسهم والاقتراض القصير الأجل والتدفقات المحلية الخارجة[ج] التحويل الصافي	-٥,٣	-١١,٨	-٢١,٩	-٩,٠	-٩,٧	٢٦,٩	٢٨,٤	٣٥,٠	٠,٨	٢٨,٨	١٤,٠
تحويل عن طريق المنح الخاصة (صاف)	٤,٥	٤,٨	٦,٠	٧,١	٨,٤	٩,٧	١١,٦	١٠,٤	١١,٢	٧,٧	٦,٧
تحويل عن طريق التدفقات الرسمية تحويلات رسمية (منح)	١٠,٨	١٢,١	١٣,٠	١٤,٠	١٨,٧	١٨,٦	١٦,٦	١٢,٥	٩,٩	٩,٧	١٠,٥
ائتمانات رسمية صافية	١٩,٠	١٧,١	١٤,٦	٢١,٥	٢٣,١	٢١,٥	١٧,٦	١٨,٧	٨,٠	٢٨,٥	٠,٢
صافي إيرادات الاستثمار	-١٥,٢	-١٥,٩	-١٧,٥	-١٧,٨	-٢٠,١	-٢١,٦	-٢٢,١	-٢٣,٦	-٢٤,٩	-٢٧,٦	-٢٧,٦
التحويل الصافي	١٤,٦	١٣,٣	١٠,١	١٧,٧	٢١,٧	١٨,٥	١٢,١	٧,٧	٧,٠ -	١٠,٦	-١٦,٨
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي)	-٩,٧	-١٩,٩	-٢٣,٣	-٥,٣	٨,٩	٥٥,٦	٧٠,٦	٩٩,٢	٦٠,٩	٩٣,٧	٨٦,٩
استخدام الاحتياطيات الرسمية[د]	١٤,٦	٦,٩-	٠,٢-	١٥,٢-	٣٤,٦-	٤٨,٩-	٤٦,٠-	٥١,٥-	٣٢,٥-	٥٧,٧-	٥٢,٢-
مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)	٤,٩	٢٦,٨-	٢٣,٥-	٢٠,٥-	٢٥,٧-	٦,٧	٢٤,٦	٤٧,٧	٢٨,٤	٣٦,٠	٣٤,٧
أفريقيا											
المنح: خاصة	١,٤	١,٣	١,٣	١,٣	١,٢	١,٥	١,٩	١,٩	١,٨	١,٧	١,٨
رسمية	٤,٨	٥,٦	٦,٢	٧,٤	١٠,٧	١٠,٠	٩,٣	٦,٩	٥,٩	٥,٢	٥,٢
استثمار مباشر صاف	-٠,٣	-٠,٦	-٠,٢	٢,٤	-٠,٥	-٠,٤	١,٠	٠,٥-	١,٣	١,٧-	١,٣-
ائتمان أجنبي رسمي	١,٨	٢,٦	١,٢	٢,٣	١,٠	١,٣	٤,٠	٠,١-	٠,٢-	٢,٤-	١,٧-
ائتمان أجنبي خاص[هـ]	-٠,٣	-٠,٣	٠,٣-	٢,١-	٣,٩-	٥,٢-	٩,١-	٣,١-	٢,٨-	٢,١-	١,٨-
اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة[ج]	-١,٣	٦,٦-	٣,٠-	٥,١-	٥,٤-	٢,٣-	٠,٢	٢,٩	٢,٩	١,٩	٨,٧

الجدول ألف - ٢٧ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:	٦,٠	١,٩	٥,٩	٦,١	٣,٠	٦,١	٧,٣	٧,٣	٧,٤	٠,٩	٩,١
صافي تدفق رأس المال[و]	١٤,٩	١٣,٢	١٨,٢	١٩,٢	١٧,٠	٢٠,١	١٨,٦	١٧,٩	١٧,٠	١٠,١	١٧,٩
استخدام الاحتياطيات الرسمية[د]	١,٧	٠,٢	١,٣	١,٨-	٧,٨-	٦,٧-	٤,٤-	٢,٥-	٠,٥	٧,٣	٧,٣-
مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)	٧,٨	٢,١	٧,٢	٤,٤	٤,٨-	٠,٧-	٢,٩	٤,٧	٧,٩	٨,٢	١,٨
البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى											
المنح: خاصة	٠,٧	١,٠	١,٠	٠,٩	١,٠	١,٢	١,٦	١,٦	١,٥	١,٣	١,٣
رسمية	٣,٨	٤,٦	٥,٢	٦,٠	٦,٦	٦,٢	٦,٩	٥,٠	٤,٧	٤,١	٤,٢
استثمار مباشر صاف	٠,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	١,٤-	٠,٣-	١,١-	١,١-	٠,٩-	١,١-	٠,٩-
ائتمان أجنبي رسمي	١,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٩	٢,١	٢,٧	٢,٤	١,٩	٠,٥-	٠,٧
ائتمان أجنبي خاص[هـ]	٠٠	٠,٣-	٠,٣	٠٠	٠,٤-	٠,٤-	٠,١-	٠,٢	٠,٧-	٠,٥-	٠,٨-
اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة[ح]	٠,٢-	١,٤-	٠٠	٢,٦-	٠,٣	١,٠	١,٠	١,١	١,٣	١,٨	٣,٦
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:	٥,٨	٦,١	٨,٤	٦,٤	٩,٠	٩,٧	١١,١	٩,٢	٧,٨	٥,٢	٨,١
صافي تدفق رأس المال[و]	١٠,٦	١١,٣	١٤,٥	١٢,٧	١٥,٧	١٦,٠	١٦,٩	١٤,١	١١,٨	٨,٩	١١,٨
استخدام الاحتياطيات الرسمية[د]	٠,١	٠,١-	٠,٨-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٢	٠,٥	١,٥	٤,٠	١,٨-
مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)	٥,٩	٦,٠	٧,٦	٦,٠	٨,٥	٩,٢	١١,٣	٩,٧	٩,٣	٩,٢	٦,٣
آسيا											
المنح: خاصة	١,٧	٢,٠	٢,٦	٢,٧	٣,٦	٣,٤	٥,٤	٤,٦	٤,٨	٠,٩	١,٧
رسمية	٤,٩	٤,٨	٥,٠	٤,٧	٥,٦	٧,٠	٥,٤	٤,١	٢,٤	٣,٦	٣,٦
استثمار مباشر صاف	٠,٦-	٠,٤	٣,٣	٤,٣	٤,٣	٧,٢	١١,٦	٢٧,٩	٣٢,٥	٢٢,٢	٢٨,٢
ائتمان أجنبي رسمي	٠,٩	٠,٢-	٠,٧-	٢,٠	١,٦	٥,٣	٣,٤	١,٦	٥,٨-	٥,١-	٥,٨-
ائتمان أجنبي خاص[هـ]	٠,٥-	٧,٧-	٠٠	٤,٠-	١,٩-	٠,٩	١١,٥	٩,٧	١٠,٤	١٣,٤	٥٠,٤
اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة[ح]	١,٥	٣,٧-	٩,٠-	٥,٣	٤,٥	١٩,١	٢,٥-	٧,١	٨,٦-	٧,٨	٣١,١-
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:	٧,٩	٤,٥-	١,٢	١٥,٩	١٧,٥	٤٢,٨	٣٤,٩	٥٥,٠	٣٥,٧	٤٢,٩	٤٦,٩
صافي تدفق رأس المال[و]	٢١,٨	١٠,٠	١٦,٢	٣١,٠	٣٢,٩	٦٠,٨	٥٤,٥	٧٥,٠	٥٦,٤	٧٦,٢	٨٣,١
استخدام الاحتياطيات الرسمية[د]	٢,٢	٦,٦-	١٠,٧-	١٧,٤-	١٦,٢-	٢٨,٤-	٢٤,٩-	٣٢,٢-	٤١,٤-	٢٧,٦-	١٤,٥-
مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)	١٠,١	١١,١-	٩,٥-	١,٥-	١,٣	١٤,٤	٩,٩	٢٢,٨	٥,٨-	١٥,٣	٣٢,٤

الجدول ألف - ٢٧ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
أمريكا اللاتينية											
المنح:											
خاصة	١,١	١,٢	١,٧	١,٦	٢,٩	٣,٨	٣,٨	٣,١	٣,١	٣,٢	٣,٢
رسمية	١,٥	٢,٠	٢,١	٢,٢	٣,٤	٢,٢	٢,٤	٢,٠	١,٩	١,٨	١,٧
استثمار مباشر صاف	-٠,٩	٠,٥	٢,٢	-٠,٤	-٠,٢	٤,٠	٤,٥	٣,١	١٠,٧	٩,٤	١٠,٣
ائتمان أجنبي رسمي	٠,٨	-١,٣	-١,٧	-٠,٧	٠,٣	-٦,٩	-٩,١	-٦,٨	-١١,٣	١١,٩	-٢٢,٢
ائتمان أجنبي خاص[هـ]	-٢١,٧	-١٨,٩	-٢٣,٤	-٢١,٦	-٩,٩	-٦,٦	-٤,٠	٨,٢	٣,٣	٤,١	١٢,٧
اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة[و]	-٠,٦	-٠,٣	-١٠,٦	-٧,٤	-٨,٤	١٠,٦	٣١,٦	٢٧,٠	٣,٥	٣,٨	٢٢,٦
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:	-١٩,٨	-١٦,٧	-٢٩,٨	-٢٦,٣	-١١,٩	٧,٢	٢٩,٣	٣٦,٧	١١,٢	٣٤,٢	٢٨,٢
صافي تدفق رأس المال[د]	١٢,٥	١٤,٦	٤,٣	١١,٤	٢٢,٣	٣٧,٧	٥٩,٥	٦٩,٧	٤٤,٣	٧٠,١	٦٦,٢
استخدام الاحتياطيات الرسمية[د]	٧,٦	-١,٧	٧,٩	-١,٣	-١٥,٥	-١٦,٢	-٢٠,٧	-٢١,٧	٥,٣	-٢٤,٨	-٣٠,٤
مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)	-١٢,٢	-١٨,٤	-٢١,٩	-٢٧,٦	-٢٧,٤	-٩,٠	٨,٦	١٥,٠	١٧,٩	-٠,٥	-٢,٢

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى تقديرات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والأمانة العامة للأمم المتحدة.

ملاحظة: الاستثمار المباشر هو صافي الحصائل المعاد استثمارها (نهج التدفق النقدي)؛ وتتضمن الائتمانات الرسمية استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي، وتتضمن الفائدة رسوم الصندوق؛ وتشمل المنح الخاصة صافي تدفق الهبات المقدمة من أشخاص مقيمين بالخارج (باستثناء تحويلات العمال) والمنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) عينة مكونة من ١٠٥ من البلدان. (يعزى الاختلاف الرئيسي عن البيانات الواردة في الجدول الثالث - ١ إلى حذف بلدان معينة، من آسيا في المقام الأول، لم تتوفر عنها بيانات مالية كاملة).

(ج) محسوبة بوصفها باقيا (يتضمن تمويل التجارة في الأجل القصير، والتدفقات العادية للخارج و "رأس المال الهارب"، والمتأخرات في الفوائد المستحقة، والمعاملات الخاصة بالأسهم وغير ذلك من التدفقات التي ترد في بيانات ميزان المدفوعات تحت عنوان الخطأ والسهو ويفترض أنها تدفقات مالية).

(د) الإضافات إلى الاحتياطيات مبينة بأرقام سالبة.

(هـ) اقتراض أجنبي متوسط وطويل الأجل.

(و) مجموع صافي تدفق رأس المال قبل دفع إيرادات الاستثمار المباشر.

الجدول ألف - ٢٨ - الاحتياطيات الرسمية وتغطية النفقات الجارية في البلدان النامية التي صافي رصيدها مدين، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
مستوى الاحتياطيات[ب] (ببلايين الدولارات)											
جميع البلدان[ج]	٨٠,٠	٨٨,٢	٨٨,٦	١٠٤,٩	١٣٣,١	١٦٣,٤	٢١٣,٥	٢٦٦,١	٣٣١,٩	٣٨٤,٦	٤٦٤,٨
أفريقيا	١٥,٦	١٧,٣	١٥,٤	١٧,٤	٢٤,٧	٣٠,٩	٣٣,٤	٣٠,٣	٣٥,٢	٣٨,٥	٤٥,٨
ومنها: البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٥,٠	٥,٨	٦,٣	٦,٩	٨,١	٩,٤	٩,٠	٩,٦	١١,٣	١٣,٢	١٤,٦
آسيا	٣١,٤	٣٣,١	٤١,٩	٥٤,٦	٦٠,٣	٧٥,٦	١٠٣,٠	١٣٧,٤	١٩٠,٢	٢٢٩,٢	٢٧٦,٧
أمريكا اللاتينية	٣٣,٠	٣٧,٩	٣١,٣	٣٣,٠	٤٨,١	٥٦,٩	٧٧,٠	٩٨,٥	١٠٦,٦	١١٦,٩	١٤٢,٢
تغطية النفقات الجارية[د] (عدد الأشهر المغطاة بالاستيراد)											
جميع البلدان[ج]	٢,٠	٢,٠	١,٧	١,٩	٢,١	٢,٣	٢,٧	٣,٠	٣,٤	٣,٤	٣,٨
أفريقيا	٢,٢	٢,٣	١,٩	٢,٠	٢,٥	٣,١	٣,٣	٣,١	٣,٥	٣,٨	٤,٤
ومنها: البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	١,٥	١,٦	١,٦	١,٧	١,٧	٢,١	١,٩	٢,٢	٢,٧	٣,٠	٣,٠
آسيا	١,٥	١,٤	١,٥	١,٧	١,٦	١,٧	٢,١	٢,٥	٣,١	٣,١	٣,٤
أمريكا اللاتينية	٢,٨	٣,١	٢,٣	٢,٢	٢,٩	٣,١	٣,٨	٤,٣	٤,١	٤,٢	٤,٥

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى تقديرات صندوق النقد الدولي والتقديرات الوطنية.

(أ) تقديرات جزئية.
(ب) مجموع الاحتياطيات في نهاية الفترة (حيث قيّمت أوقية (اونس) الذهب بـ ٣٥ وحدة من وحدات السحب الخاصة).
(ج) عينة مكونة من ١٠٥ من البلدان.
(د) الإنفاق على السلع والخدمات (بما في ذلك مدفوعات الفوائد) لسنة معينة بالنسبة الى مجموع الاحتياطيات في نهاية السنة.

الجدول ألف - ٢٩ - صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية: حسب المرفق، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
	(بلايين الدولارات)										
المرافق العادية	٠,٣	٣,٤-	١٢,١-	٢,٩	١,٦	١,١-	٠٠	٠,٧-	٠,٨-	١٢,٥	٢,٦-
شروط السداد:											
٣ - ٥ سنوات (شريحة ائتمانية)	١,٣	٠,٦-	٠,٧-	٠,٢-	١,٦-	٠,٣	١,٥	٠,٧-	٠,١	١٢,٤	١,٤-
٣,٥ - ٧ سنوات (مرفق التمويل التكميلي/سياسة الوصول المعزز إلى الائتمان)[أ]	٠,٨-	٢,٢-	١١,٠-	٣,١	٢,٥	٠,٧-	١,٥-	١,٥-	١,٤-	١,٦-	١,٣-
٤ - ١٠ سنوات (المرفق الموسع للصندوق)	٠,٢-	٠,٥-	٠,٩-	٠,١	٠,٧	٠,٧-	٠٠-	١,٥	٠,٥	١,٨	٠,١
المرافق التساهلية	٠,٥-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٩	٠,٢	١,١	٠,٨	٠,٢	٠,٩	١,٥	٠,٢
حسب ترتيب إنشائها:											
الصندوق الاستئماني[ب]	٠,٦-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠٠	٠,١-	٠٠-	٠٠-	٠٠
مرفق التكيف الهيكلي[ج]	٠,١	٠,٥	٠,٣	٠,٧	٠,١	٠,٢	٠٠	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,٤-
مرفق التكيف الهيكلي المعزز[ج]	-	--	-	٠,٨	٠,٥	٠,٩	٠,٧	٠,٤	١,١	١,٦	٠,٥
المرافق الإضافية[د]	١,٩-	١,١-	٠,٤-	٠,٢	٠,٨-	١,٢	٠,٩-	٠,٢-	٠,٩-	١,٦-	٠,٧-
حسب ترتيب إنشائها:											
التمويل التعويضي[هـ]	١,٨-	١,١-	٠,٤-	٠,٢	٠,٨-	١,٢	٠,٩-	٠,٢-	٠,٩-	١,٦-	٠,٧-
المخزونات الاحتياطية[و]	٠,٢-	٠,١-	٠٠-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مرفق التمويل العام[ز]											
المجموع	٢,١-	٤,٧-	١٢,٩-	٤,٠	١,٠	١,٢	٠,١-	٠,٧-	٠,٧-	١٢,٥	٣,١-
بنود تذكيرية:											
خصائص منتقاة لاتفاقات الإقراض ذات المشروطية العالية											
عدد الاتفاقات المعقودة خلال السنة	٣١	٢٥	٢٧	٢٣	١٢	٢٤	١٧	١٣	٢٦	١٨	٢٠
المدة المتوسطة (بالأشهر)	٢٢	٢٦	٢٥	٢٥	١٩	٢٢	٢٦	٢٤	٢٥	٢٣	٢٩
مجموع المبالغ المرتبط بها (بلايين الدولارات)	٤,٠	٤,٤	٥,٠	١٣,٨	١,٣	٦,٤	٧,١	٣,٠	٦,٦	٢٣,٢	٥,٢

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، "الاحصاءات المالية الدولية"، و "الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي".

(أ) وفر مرفق التمويل التكميلي (١٩٧٩ - ١٩٨١) ومرفق سياسة الوصول المعزز (١٩٨١ - إلى الآن) موارد من الأموال التي اقترضها صندوق النقد الدولي من الدول الأعضاء ويدفع عليها الصندوق سعر فائدة أعلى من المكافأة المدفوعة إلى البلدان التي تتمتع بمركز الدائن الصافي في الصندوق. وهكذا، دفع مستعملو موارد مرفق التمويل التكميلي ومرفق سياسة الوصول المعزز سعر فائدة أعلى من السعر المدفوع على المسحوبات من الموارد العادية، المعانة جزئيا. (وعلى سبيل المثال، وفي السنة المالية ١٩٨١/١٩٨٢: كانت هناك نسبة ٦,٣ في المائة مقابل ١٤,٨ في المائة لمرفق التمويل التكميلي و ١٣,٢ في المائة لمرفق سياسة الوصول المعزز، وبحلول السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦ كان الفارق قد هبط إلى حد كبير: ٧ في المائة مقابل ٩,٤ في المائة و ٩,٢ في المائة). بيد أنه جرى توفير إعانة تصل إلى ٣ نقاط مئوية للبلدان التي تتوفر فيها شروط المؤسسة الإنمائية الدولية وما يصل إلى نصف ذلك للبلدان التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حدود المؤسسة الإنمائية الدولية ولكنه يقل عن الحد الأقصى للوفاء بشروط الصندوق الاستئماني، بغية تخفيض الفائدة على المسحوبات من مرفق التمويل التكميلي لتصل إلى السعر المدفوع على المسحوبات العادية. ولم تكن هناك إعانة على المسحوبات من مرفق سياسة الوصول المعزز.

(ب) قام الصندوق الاستئماني بمنح قروض خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ في إطار برامج تكيف مدتها سنة واحدة، مستخدما أساسا الموارد الآتية من مبيعات صندوق النقد الدولي من الذهب. واستندت الشروط الواجب توافرها إلى معايير الحد الأقصى للدخل الفردي وبلغت آجال استحقاق القروض ١٠ سنوات، مع بدء السداد في السنة السادسة. وبلغ سعر الفائدة ٠,٥ في المائة في السنة.

(ج) قام مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز (الأول ممول أساسا من التدفقات المرتدة للصندوق الاستئماني والثاني من القروض والمنح) بتقديم قروض إلى البلدان التي تتوافر فيها شروط المؤسسة الإنمائية الدولية وتواجه مشاكل مستديمة في ميزان مدفوعاتها؛ وتصرف الأموال على مدى ٣ سنوات (بموجب ترتيبات ورقة إطار السياسة العامة)، على أن يبدأ السداد خلال ٥,٥ سنة وينتهي في ١٠ سنوات؛ ويبلغ سعر الفائدة ٠,٥ في المائة.

(د) يبلغ أجل الاستحقاق النهائي لها جميعا ٧ سنوات ويبدأ السداد في ٣,٥ سنة.

(هـ) مرفق التمويل التعويضي من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٨٨؛ ومرفق التمويل التعويضي والطارئ من آب/أغسطس ١٩٨٨.

(و) يساعد في تمويل مشتريات المخزونات الاحتياطية بموجب ترتيبات دولية معتمدة للمخزونات الاحتياطية؛ وقد انشئ في حزيران/يونيه ١٩٦٩.

(ز) انظر وصف المرفق في ملحوظة الجدول ألف - ٣٠ أدناه.

الجدول ألف - ٣٠ - صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال: حسب المرفق، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
	(بلايين الدولارات)										
المرافق العادية	-٠,٥	-١,١	-٠,٩	-٠,٩	٠,١	٢,٠	١,٨	٠,١	٠,٢	٤,٤	٣,٧
شروط السداد:											
٢ - ٥ سنوات (شريحة ائتمانية)	-٠,٢	-٠,٤	-٠٠	-٠,٢	٠,٤	١,٠	١,٨	٠,١	٠,٥	٤,٩	١,٢
٣,٥ - ٧ سنوات (مرفق التمويل التكميلي/سياسة الوصول المعزز الى الائتمان	-٠,٣	-٠,٧	-٠,٩	-٠,٧	-٠,٣	٠,٢	-٠٠	٠٠	-٠,٣	-٠٠	-٠٠
٤ - ١٠ سنوات (المرفق الموسع للصندوق)						٠,٨	٠,١	٠٠	٠٠	-٠,٥	٢,٦
المرافق التساهلية (مرفق التكيف الهيكلي المعزز								٠٠	٠٠	٠,١	٠,٢
المرافق الإضافية											
التمويل التعويضي	-٠,١	-٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١,٥	-٠,١	٠٠	-٠,٧	-٠,٦	-٠,٢
مرفق التمويل العام								٢,٠	٢,٨	٠,٩	٠٠
المجموع	-٠,٥	-١,١	-٠,٩	-٠,٩	٠,١	٣,٥	١,٧	٢,١	٢,٣	٤,٨	٣,٧
بنود تذكيرية:											
خصائص منتقاة لاتفاقات الإقراض											
عدد الاتفاقات المعقودة خلال السنة	٠	٠	٢	٠	٣	٥	٦	٩	٨	١٢	١٢
المدة المتوسطة (بالأشهر)	٠	٠	١٢	٠	١٢	١٢	١٢	١٨	١٨	١٣	٢٨
مجموع المبالغ المرتبط بها (بلايين الدولارات)	٠٠	٠٠	٠,٨	٠٠	١,٦	٤,٩	١,٥	١,٦	٢,١	٩,٢	١٣,٢

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، "الاحصاءات المالية الدولية".

ملحوظة: يلاحظ أن مرفق التمويل العام، الذي أنشئ في عام ١٩٩٣ على أساس مؤقت، يتولى مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي تعاني من مشاكل حادة في مجال موازين المدفوعات بسبب انقطاع الترتيبات التجارية قيد التخطيط. وبالنسبة للأعضاء الذين لا يوجد لديهم بعد ترتيب احتياطي، يمكن إجراء مسحوبات على شريحتين لدعم بيان خطي بمقاصد الاصلاحات في السياسة العامة، والشريحة الثانية تلي الشريحة الأولى بفترة ٦-١٨ شهرا، بافتراض إحراز تقدم مرضٍ في ترتيب شريحة ائتمانية عليا (وشروط السداد هي نفس الشروط المتعلقة بالمرفق الموسع للصندوق). انظر الجدول ألف - ٢٩ أعلاه للاطلاع على وصف للمرافق الأخرى.

الجدول ألف - ٣١ - الأموال المجمعة من الأسواق الدولية للائتمان، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
	(ببلايين الدولارات)										
مجموع العالم	٣٢١,٤	٣٠٣,٧	٣٧١,٩	٣٨٥,٣	٣٦١,٤	٤٣٢,٥	٤٥٨,٣	٦٢٥,٨	٦٦٩,٧	٨٤١,٣	١٠٥٨,٦
مجمعة حسب المقترض:											
الاقتصادات المتقدمة النمو	٢٨٣,٥	٢٦٠,٠	٣٢٩,٢	٣٤٤,٥	٣١١,٨	٣٧١,٨	٣٩٦,٥	٥٧٤,٥	٥٧٨,١	٧٤٧,٠	٩٠٧,٥
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	٣,٩	٣,٧	٤,٣	٤,٧	٤,٧	١,٧	١,٥	٦,٣	٣,٧	٢,٠	٦,٨
البلدان النامية	٢٣,٩	٢٨,١	٢٧,٩	٢٣,١	٢٩,٥	٤٤,٤	٣٩,٤	٧٤,٢	٧٥,٦	٧٤,٦	١١٩,٤
المؤسسات المتعددة الأطراف	١٠,١	١١,٩	١٠,٥	١٢,٩	١٥,٤	١٤,٧	٢٠,٩	٢٠,٧	١٢,٤	١٧,٧	٢٤,٩
مجمعة حسب الصك:											
سندات	٢٢٨,١	١٨٠,٨	٢٢٩,٧	٢٥٥,٨	٢٢٩,٩	٣٠٨,٧	٣٣٣,٧	٤٨١,٠	٤٢٨,٦	٤٦٧,٣	٧١٠,٦
السندات الدولية	١٨٧,٧	١٤٠,٥	١٧٨,٩	٢١٢,٩	١٨٠,١	٢٥٨,٢	٢٧٦,١	٣٩٤,٦	٣٦٨,٤	٣٧١,٣	٥٩١,٦
إصدارات أجنبية وإصدارات خاصة	٤٠,٤	٤٠,٣	٥٠,٨	٤٢,٩	٤٩,٨	٥٠,٦	٥٧,٦	٨٦,٤	٦٠,٢	٩٦,٠	١١٩,٠
قروض	٩٣,٣	١٢٢,٩	١٤٢,٢	١٢٩,٥	١٣١,٥	١٢٣,٨	١٢٤,٦	١٤٤,٨	٢٤١,١	٣٧٤,٠	٣٤٧,٩
قروض مصرفية	٦٣,٢	٩١,٧	١٢٥,٦	١٢١,٢	١٢٤,٥	١١٦,٠	١١٧,٩	١٣٦,٧	٢٣٦,٢	٣٧٠,٢	٣٤٣,٤
تسهيلات أخرى	٣٠,٠	٣١,٢	١٦,٦	٨,٤	٧,٠	٧,٧	٦,٧	٨,٢	٤,٩	٣,٨	٤,٥

المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "الإحصاءات المالية الشهرية".

الجدول ألف - ٣٢ - صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية حسب نوعها، ١٩٧٦-١٩٩٥

المجموعة المانحة أو البلد المانح	معدل نمو المساعدة الإنمائية الرسمية[b] (بالأسعار وأسعار الصرف في ١٩٩٤)		المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية حسب النوع في ١٩٩٥					
					ثنائية			متعددة الأطراف		
	١٩٧٦-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	المنح[a]	التعاون التقني	القروض	الأمم المتحدة	المؤسسة الإنمائية الدولية	أخرى
مجموع بلدان لجنة المساعدة الإنمائية	٤,٢	٠,٦	٠,٢٧	٥٨ ٨٩٤	٦١,٤	٢٤,٣	٧,٥	٧,٢	٩,٢	١٤,٧
مجموع الجماعة الأوروبية	٤,٧	١,٣	٠,٣٨	٣١ ٤٧٨	٦١,٧	٢٥,٤	٣,٦	٦,٠	٧,٨	٢١,١
اسبانيا	٠٠	١٣,٨	٠,٢٤	١ ٣٤٨	٣٩,٥	١٢,٥	٢١,٠	٣,٤	٩,١	٢٧,٠
ألمانيا	٣,٨	٠٠	٠,٣١	٧ ٥٢٤	٥٨,٤	٣٢,٩	٥,٦	٤,١	٩,٨	٢٢,١
أيرلندا	١٢,٣	٦,٤	٠,٢٩	١٥٣	٥٧,٥	٣٤,٠	٠٠	٩,٨	٤,٦	٢٨,١
إيطاليا	١٣,٣	-٠,٥	٠,١٥	١ ٦٢٣	٣٧,٥	٥,٠	١٢,٢	٩,١	٠,٦	٤٠,٦
البرتغال	٠٠	٠٠	٠,٢٧	٢٧١	٤١,٠	٢٧,٣	٢٤,٧	٧,٠	٢,٦	٢٤,٤
بلجيكا	١,٩	-٢,٦	٠,٣٨	١ ٠٢٤	٥١,٥	٢٨,٤	-١,٨	٤,٥	٢٠,١	٢٥,٦
الدانمرك	٦,٣	٣,٩	٠,٩٦	١ ٦٢٣	٦٦,٣	٦,٢	-١١,٢	٢٠,٢	٥,٨	١٨,٩
السويد	٢,٥	١,٥	٠,٧٧	١ ٧٠٤	٦٩,٨	١٣,٩	٠٠	١٥,٢	٦,٨	٨,٢
فرنسا	٥,٦	١,٨	٠,٥٥	٨ ٤٤٣	٦٩,٨	٢٩,٩	٦,٤	١,٣	٥,٧	١٦,٨
فنلندا	١١,٤	-٠,٨	٠,٣٢	٣٨٨	٦٢,٦	١٣,١	-٥,٧	١٧,٨	٨,٨	١٦,٨
لكسمبرغ	٠٠	١٠,٧	٠,٣٦	٦٥	٦٦,٢	٣,١	٠٠	٧,٧	٧,٧	١٨,٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	-٠,١	١,٣	٠,٢٨	٣ ١٥٧	٥٣,٩	٢٤,٨	-١,٠	٦,١	١٠,٣	٣٠,٧
النمسا	٧,٨	٢,٤	٠,٣٣	٧٦٧	٤٩,٢	٢١,١	٢٣,٩	٤,٦	٧,٦	١٤,٩
هولندا	٥,٩	٠,٧	٠,٨١	٣ ٢٢٦	٧٨,٩	٢٩,٤	-٩,٣	٩,٥	٧,٥	١٣,٥
استراليا	١,١	٠,٥	٠,٣٦	١ ١٩٤	٧٧,٦	٣٠,٧	٠٠	٨,١	٧,٢	٧,٩
سويسرا	٧,٨	٣,١	٠,٢٤	١ ٠٨٤	٧٢,٣	٣٣,٥	-٠,٥	١٢,٥	١٢,٣	٣,٣
كندا	٢,٨	٠,٤	٠,٣٨	٢ ٠٦٧	٦٩,٠	١٩,٢	-٢,٠	٩,٢	٩,٧	١٤,١
النرويج	٩,٢	٢,٥	٠,٨٧	١ ٢٤٤	٧٢,٤	١٤,١	٠,٥	١٨,٥	٦,٩	١,٧
نيوزيلندا	-٢,٣	٠,٦	٠,٢٣	١٢٣	٧٨,٩	٣٤,١	٠٠	٦,٥	٧,٣	٧,٣
الولايات المتحدة	١,٧	-٣,٤	٠,١٠	٧ ٣٦٧	٨٦,٧	٣٥,٥	-١٠,٥	١٢,٢	٧,٤	٣,١
اليابان	٦,٩	٢,٣	٠,٢٨	١٤ ٤٨٩	٤٣,٥	١٦,٦	٢٨,٤	٥,١	١٣,١	٩,٩
البلدان العربية ومنها[c]:										
المملكة العربية السعودية	..	..	..	١٩٢	———	٦٩,٨	———	———	٣٠,٢	———
الكويت	..	..	..	٣٧١	———	٩٢,٧	———	———	٧,٣	———
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	٦٥	———	٨٤,٦	———	———	١٥,٤	———

الجدول ألف ٢٢ (تابع)

المجموعة المانحة أو البلد المانح	معدل نمو المساعدة الإنمائية الرسمية[أ] (بالأسعار وأسعار الصرف في ١٩٩٤)		المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية حسب النوع في ١٩٩٥				
					ثنائية			متعددة الأطراف	
	١٩٨٥-١٩٧٦	١٩٩٥-١٩٨٦	١٩٩٥	١٩٩٥	المنح[ب]	التعاون التقني	القروض	الأمم المتحدة	المؤسسة الإنمائية الدولية	أخرى
بلدان نامية أخرى[د]									
تركيا	..	..	..	٩٦	———	٧٦,٠	———	———	٢٤,٠	———
جمهورية كوريا	..	..	..	١١٦	———	٦١,٢	———	———	٥٧,١	———
مقاطعة تايوان الصينية	..	..	..	٩٢	———	٨٤,٨	———	———	١٠,١	———

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى نشرة "التعاون الإنمائي"، تقرير ١٩٩٥، التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) معدلات النمو السنوي المتوسطة، محسوبة من متوسط المستويات في الفترات ١٩٧٤-١٩٧٥، و ١٩٨٤-١٩٨٥، و ١٩٩٤-١٩٩٥.

(ب) تتضمن التعاون التقني.

(ج) باستثناء التدفقات من فرنسا إلى إدارات أقاليم ما وراء البحار، أي غوادلوب وغيانا الفرنسية والمارتينيك وريينيون.

(د) تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية: مجموع المنح والقروض؛ وتشمل المساعدة الإنمائية الرسمية المساعدة المتعددة الأطراف الأمم المتحدة والمؤسسة الإنمائية الدولية و "جهات أخرى"، بما في ذلك التعاون التقني.

الجدول ألف - ٣٣ - التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية، ١٩٨٤-١٩٩٥

المجموعة المانحة أو البلد المانح	جميع البلدان النامية		أمريكا اللاتينية		افريقيا		غرب آسيا		شرق وجنوب آسيا	
	١٩٨٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٩٥	١٩٨٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٩٥	١٩٨٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٩٥	١٩٨٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٩٥	١٩٨٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٩٥
	(بملايين الدولارات، متوسطات فترات السنتين)									
مجموع المساعدة الإنمائية[ب] (الصافي)	٢٧ ٢٥٨,٨	٤٦ ١٥٦,٧	٣ ٢٢٢,٥	٦ ٠١٨,٤	١١ ٦٤٠,٥	٢٠ ٩١٨,٢	٣ ٩٦٤,٢	٣ ٢٧٠,٢	٨ ٤٣١,٧	١٥ ٩٤٩,٨
المساعدة الثنائية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	١٧ ٤٣١,١	٣١ ٠٣٣,٣	٢ ٤٠٠,٠	٤ ٢٤٤,٦	٧ ٥٩٥,٥	١٣ ١٥٢,٦	٢ ٠٩٥,٧	٢ ٣٤٧,٧	٥ ٣٣٩,٨	١١ ٢٨٨,٤
استراليا	٥٤١,٢	٧٨٥,٦	١,٦	٠,٧	٤٦,١	٥٩,٨	١,٨	٢,٦	٤٩١,٧	٧٢٢,٦
النمسا	١٤٤,١	٣٥٩,٣	٦,٥	٣١,٥	١١٤,٠	١٣٧,٣	٩,٤	٢٦,٥	١٤,٣	١٦٤,١
بلجيكا	٢٣٧,٤	٣٤٤,٨	١٦,٠	٧٦,٧	١٨٦,٩	٢١٤,٢	٤,٧	٥,٩	٣٠,٠	٤٨,٠
كندا	٨١٥,٩	٧٢٦,٥	١٤٠,٤	١٣١,١	٣٧٥,٩	٣٤٤,٢	٢,٩	١٨,٢	٢٩٦,٨	٢٣٢,٩
الدانمرك	٢٠٧,٧	٥٦٨,٥	٤,٢	٤٨,٦	١٢٥,٥	٣٦٨,١	١,٦	١,٣	٧٦,٥	١٥٠,٦
فنلندا	١٠٤,٢	١٦١,٦	٧,٣	١٥,٤	٧٣,٦	٨٧,٨	٠,٤	٤,٦	٢٣,٠	٥٣,٩
فرنسا[ب]	٢ ٠١٢,٠	٥ ٦٥٢,٢	١٢٥,٤	٢٩٣,٢	١ ٣٣٦,٩	٣ ٧٩٦,٥	٦٢,٣	١٥٧,٦	٤٨٧,٤	١ ٤٠٥,٠
ألمانيا	١ ٦٢٥,٦	٣ ٣٧٠,٤	٢٠٢,٣	٥٢٤,٤	٧٧٠,٣	١ ٤٦٦,٩	١٠٦,٩	١٥٨,٤	٥٤٦,١	١ ٢٢٠,٩
ايرلندا	١٠,٤	٥٦,٤	٠,١	١,٧	١٠,١	٤٩,٦	٠,٠	٠,٥	٠,٣	٤,٦
ايطاليا	٦٣٨,٦	١ ١٠١,٥	٦٧,١	١٨٩,٧	٤٩٥,٧	٧٦٢,٨	٤٣,٣	٢٠,٨	٣٢,٦	١٢٨,٤
اليابان	٢ ٣٦٦,٧	٨ ٥٤٣,٢	٢٢٧,٠	٩٨٦,٩	٣٨١,٥	١ ٥٠٧,١	٧٦,٣	٤٦٦,٢	١ ٦٨١,٩	٥ ٥٨٣,١
لكسمبرغ	٠٠	١٦,٠	٠٠	٤,٢	٠٠	١٠,٢	٠٠	٠,١	٠٠	١,٦
هولندا	٧١٢,٧	١ ٣٤٢,٩	١٦٥,٦	٣٩٢,٩	٢٩٨,٤	٦٥٥,٤	١٥,١	٧٢,٣	٢٣٣,٦	٢٢٢,٤
نيوزيلندا	٤٠,٦	٨١,١	٠,٢	١,١	٠,٤	٣,٥	٠,١	٠,١	٤٠,٠	٧٦,٥
البرتغال	٠٠	١٩١,٨	٠٠	٠,٧	٠٠	١٩٠,٧	٠٠	٠,٢	٠٠	٠,٣
النرويج	٢٧٦,٢	٥٧٥,٩	١٣,٩	٦٠,٣	١٧٧,٠	٣٦٣,٢	١,٢	١١,١	٨٤,١	١٤١,٤
اسبانيا	٠٠	٧٣٠,٩	٠٠	٣٩٩,٥	٠٠	١٥٦,٥	٠٠	٢,٩	٠٠	١٧٢,١
السويد	٤٤٩,٦	٨٠٩,٨	٣٤,٨	١٣٤,٩	٢٥٤,١	٤١٥,١	١,٨	٣٥,٠	١٥٨,٩	٢٢٤,٩
سويسرا	١٨٧,٤	٤٨٤,٧	٣١,٣	٩٨,٢	١٠٥,٩	٢٣١,٨	٢,٨	١١,٨	٤٧,٤	١٤٣,٠
المملكة المتحدة	٦٣٤,٦	١ ١٨٨,٠	٥٣,١	١١٦,٢	٢٩٧,١	٦٠٢,٨	١٢,٦	٣٦,٧	٢٧١,٩	٤٣٢,٤
الولايات المتحدة	٦ ٤٢٦,٥	٤ ٨٨١,٠	١ ٣٠٣,٥	١ ١٤١,٥	٢ ٥٤٦,٥	٢ ٠٨٧,٠	١ ٧٥٣,٠	١ ٣١٨,٥	٨٢٣,٥	٣٣٤,٠
المساعدة المتعددة الأطراف من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	٦ ٩٢٢,٣	١٤ ٤٨٤,٤	٨١٦,٤	١ ٧٧٦,١	٢ ٩٦٢,٥	٧ ٥٨٣,٢	٢٤١,٢	٣٩٤,٥	٢ ٩٠٢,٢	٤ ٧٣٠,٧
مجموع المساعدة المتعددة الأطراف	٢٤ ٣٥٣,٣	٤٥ ٥١٧,٦	٣ ٢١٦,٤	٦ ٠٢٠,٧	١٠ ٥٥٨,٠	٢٠ ٧٣٥,٨	٢ ٣٣٦,٩	٢ ٧٤٢,١	٨ ٢٤٢,٠	١٦ ٠١٩,٠
المساعدة الثنائية من البلدان العربية[ج]	٢ ٧٧٢,٩	٥١٦,١	٠,٤	٠٠	١ ٠١٤,٩	١٠٩,٦	١ ٥٩٣,١	٤٧٠,٧	١٦٤,٥	٦٤,٢-
المساعدة المتعددة الأطراف من البلدان العربية	١٢٢,٦	١٢٣,٠	٥,٧	٢,٣-	٦٧,٦	٧٢,٩	٣٤,٢	٥٧,٤	٢٥,٢	٥,١-

المصدر: حسابات الأمم المتحدة استنادا الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للبلدان المتلقية للمعونات".

(أ) باستثناء المساعدة المقدمة من الاقتصادات المخططة مركزيا والتي تمر بمرحلة انتقال، بسبب وجود صعوبات في القياس ويشمل إجمالي المانحين مبالغ غير مخصصة، ومن ثم فإنه يزيد عن مجموع المبالغ الخاصة بالمناطق.

(ب) تم استثناء التدفقات من فرنسا الى ادارة أقاليم ما وراء البحار، أي غوادلوب وغيانا الفرنسية والمارتينيك وريينيون.

(ج) ما يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ في المائة تقريبا من المعونة الثنائية المقدمة من البلدان العربية غير مخصص جغرافيا تبعا لكل سنة.

الجدول ألف - ٣٤ - الموارد المرتبط بها من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ١٩٨٦-١٩٩٦[أ]

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
	(بملايين الدولارات)										
المؤسسات المالية	٢٤ ٩٦٠	٢٦ ٦٤٠	٢٧ ٦٣٦	٣٢ ٤١٠	٣٤ ٧٦٦	٣٩ ٨٥٩	٣٩ ٧٧١	٣٩ ٥٣٠	٤٠ ٦٣٩	٤٤ ٠٥٠	٤٤ ٧٠٥
مصرف التنمية الافريقي	١ ٦٤٠	٢ ١٤٠	٢ ١٩٤	٢ ٨٤١	٣ ١٩١	٣ ٤٤٥	٢ ٩٨٧	٢ ٥١٨	١ ٤٣٤	٦٦٩	٨٠٣
مصرف التنمية الآسيوي	٢ ٠٤٤	٢ ٥٠٨	٣ ٢٢٠	٣ ٧٦٠	٤ ٠٩٥	٤ ٩١٤	٥ ٢٢٦	٥ ٤٢٦	٣ ٨٦٤	٥ ٧٥٩	٥ ٨٢٧
مصرف التنمية الكاريبي	٦٧	٤١	٥٨	٧٣	١٠٩	١١١	٧١	٧١	٥٦	١١٠	١٠٥
المصرف الأوروبي للانشاء والتعمير						٦٦	١ ٠٧١	١ ٩٢٥	٢ ٤٣٦	٣ ٢٨٣	٢ ٨٤٣
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	٣ ٠٥٧	٢ ٤٠٨	١ ٧٣٨	٢ ٦٩٤	٤ ٠٠٥	٥ ٦٦١	٦ ٢٤٦	٦ ١٩١	٥ ٢٩٨	٧ ٤٥٤	٦ ٩٥١
ومنه:											
مؤسسة الاستثمار للبلدان الأمريكية				١٥	٦٧	١٠٢	١٥٨	١٢٤	٤٣	٣٦	٧٢
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٤٧	٢٣٣	٢٤٤	٢٧٧	٣٢٣	٢٨١	٣٣١	٣٨٣	٣٦٤	٤١٤	٤٤٧
مجموعة البنك الدولي	١٨ ٠٠٥	١٩ ٣١٠	٢٠ ١٨٢	٢٢ ٧٦٥	٢٣ ٠٤٣	٢٥ ٢٨١	٢٣ ٨٤٤	٢٣ ٠١٦	٢٧ ١٨٧	٢٦ ٢٦١	٢٧ ٧٢٩
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٣ ٥٩٣	١٤ ٠٦٦	١٤ ٤١١	١٦ ٢٥١	١٥ ١٧٦	١٧ ٠٢١	١٥ ٥٥١	١٥ ٠٩٨	١٦ ٤٢٧	١٥ ٩٥٠	١٥ ٣٢٥
المؤسسة الإنمائية الدولية	٣ ٣٧٣	٣ ٨٤١	٤ ٣٥٠	٤ ٩٢٤	٦ ٣٠٠	٧ ١٦٠	٦ ٣١٠	٥ ٣٤٥	٧ ٢٨٢	٥ ٩٧٣	٦ ٤٩٠
المؤسسة المالية الدولية	١ ٠٣٩	١ ٤٠٣	١ ٤٢١	١ ٥٩٠	١ ٥٦٧	١ ٢٠٠	١ ٩٨٣	٢ ٥٧٣	٣ ٤٧٨	٤ ٤٣٨	٥ ٩١٤
الوكالات التنفيذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة	١ ٩٦٦	١ ٩٥٧	٢ ٤٩٢	٢ ٥٤٢	٢ ٧٥٤	٣ ٦٢٨	٣ ٦٨٣	٣ ٣٤٢	٣ ٤٧٦	٣ ٥٦٧	٣ ٧٠٦
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[ب]	٦٨٩	٧٠٢	٨٣٣	٨٩٧	١ ٠٤٢	١ ١٣٤	١ ٠٢٧	١ ٠٣١	١ ٠٣٦	١ ٠١٤	١ ٢٣١
صندوق الأمم المتحدة للسكان	١١٦	١٢٤	١٦٩	١٩٤	٢١١	٢١٢	١٦٤	٢٠٦	٢٧٨	٣٤٠	٢٨٥
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢٤٨	٣٣٠	٤٥٤	٤٩٨	٥٤٥	٩٤٧	٩١٧	٦٢٣	٧٦٩	١ ١١٧	١ ١٢٣
برنامج الأغذية العالمي	٩١٣	٧٩١	١ ٠٣٧	٩٥٣	٩٥٦	١ ٣٣٥	١ ٥٧٥	١ ٤٨٢	١ ٣٩٣	١ ٠٩٦	١ ٠٦٧
مجموع الارتباطات	٢٦ ٩٢٦	٢٨ ٥٩٧	٣٠ ١٢٩	٣٤ ٩٥٢	٣٧ ٥٢٠	٤٣ ٤٨٧	٤٣ ٤٥٤	٤٢ ٨٧٢	٤٤ ١١٥	٤٧ ٦١٧	٤٨ ٤١١
بند تذكيري:											
الارتباطات بوحدات القوة الشرائية لعام ١٩٩٠[ج]	٣٥ ٤٢٩	٣٣ ٦٤٤	٣٢ ٧٤٩	٣٨ ٤٠٩	٣٧ ٥٢٠	٤٢ ١٨٨	٤٣ ١٢٥	٤٤ ١٩٨	٤٤ ٥٦١	٤٤ ٠٩٠	٤٥ ٦٧١

المصدر: التقارير السنوية والمعلومات المقدمة من فرادى المؤسسات.

(أ) القروض والمنح والمساعدة التقنية والمشاركة في رأس المال، حسب الاقتضاء، وجميع البيانات محسوبة على أساس سنة تقويمية.

(ب) تشمل الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) مجموع الارتباطات بعد خصم التضخم حسب أرقام الأمم المتحدة القياسية لأسعار تصدير المصنوعات بدولارات الاقتصادات المتقدمة النمو: ١٩٩٠ = ١٠٠.

الجدول ألف - ٣٥ - الديون الخارجية ومؤشرات الديون للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
الديون الخارجية (بلايين الدولارات)											
الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق[ب]											
مجموع الديون الخارجية	٣٠,٧	٣٨,٣	٤٢,٢	٥٣,٩	٥٩,٨	٦٧,٦	٧٩,٠	١١٢,٩	١٢١,٩	١٢٠,٥	..
ديون طويلة الأجل	٢٣,٣	٢٩,٧	٣١,٠	٣٥,٧	٤٨,٠	٥٥,٠	٦٥,٩	١٠٤,٦	١١١,٩	١٠٩,٩	..
تساهلية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	١,٥	٣٤,٢	٣٣,١	٢٢,١	..
ثنائية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	١,٣	٣٤,٠	٣٢,٩	٢٢,٠	..
متعددة الأطراف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	..
رسمية، غير تساهلية	٠,٦	١,٧	٢,١	٢,٤	٦,٣	٩,٣	١١,٠	٢٣,٤	٣٣,٩	٤٤,٣	..
ثنائية	٠,٦	١,٥	١,٩	٢,٢	٥,٩	٨,٩	٩,٧	١٩,٨	٢٨,٣	٣٢,٧	..
متعددة الأطراف	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١,٢	١,٤	١,٩	..
ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٢,٥	٤,٢	٩,٦	..
دائنون خاصون	٢٢,٧	٢٨,١	٢٨,٩	٣٣,٣	٤١,٧	٤٥,٠	٥٣,٣	٤٧,٠	٤٥,٠	٤٣,٥	..
ومنها:											
سندات	٠,٠	٠,٠	٠,٣	١,٤	١,٩	١,٩	١,٧	١,٦	١,٨	١,١	..
مصارف تجارية[ج]	١٣,٠	١٤,٥	١٥,٣	١٧,٩	١٨,٦	١٧,٠	١٧,٨	١٥,١	١٥,٤	١٥,٩	..
ديون قصيرة الأجل	٧,٤	٨,٦	١١,٢	١٨,٢	١١,٨	١٢,٦	١٣,١	٨,٣	١٠,٠	١٠,٦	..
وسط وشرق أوروبا											
مجموع الديون الخارجية	٩٣,٥	١٠٦,٢	١٠٢,٢	١٠١,٩	١٠٩,٢	١١٧,٩	١١٣,٦	١١٨,٥	١٢٣,٨	١٣٦,٩	١٣٨,٨
ديون طويلة الأجل	٨٠,٥	٩١,١	٨٤,٥	٨٣,٨	٩١,٠	١٠٢,٢	١٠٠,٥	١٠٥,٧	١١١,٨	١٢١,٤	١٢١,٩
تساهلية	٥,٧	٦,١	٥,٨	٤,٨	٥,٢	٤,٩	١٤,٤	١٣,٧	١٢,٧	١٥,١	١٥,٣
ثنائية	٥,٥	٥,٩	٥,٦	٤,٦	٥,٠	٤,٧	١٤,١	١٣,٣	١٢,١	١٣,٩	١٤,٠
متعددة الأطراف	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٦	١,٢	١,٣
رسمية، غير تساهلية	٢٩,٩	٣٣,٤	٣٠,٠	٣١,٣	٣٦,٥	٤٧,٨	٣٩,٠	٤١,٢	٤٣,٩	٤١,٨	٤٠,٩
ثنائية	١٩,٥	٢٢,٠	٢١,١	٢٤,٢	٢٨,٣	٣٤,٤	٢٤,٠	٢٥,١	٢٥,٨	٢٥,٩	٢٥,١
متعددة الأطراف	٦,٦	٨,٢	٦,٨	٦,٠	٦,٩	٨,٤	٩,٧	١٠,٧	١٢,٤	١٢,٩	١٣,٤
ائتمانات صندوق النقد الدولي	٣,٨	٣,٢	٢,١	١,١	١,٣	٥,٠	٥,٤	٥,٤	٥,٧	٣,١	٢,٥
دائنون خاصون	٤٤,٩	٥١,٦	٤٨,٧	٤٧,٧	٤٩,٣	٤٩,٥	٤٧,٠	٥٠,٨	٥٥,٢	٦٤,٤	٦٥,٧

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]
ومنها:											
سندات	١,٠	١,٨	٢,٥	٣,٧	٥,٠	٦,٧	٧,٤	١١,٧	٢٨,١	٣٠,٩	٣٠,٢
مصارف تجارية[ج]	٣٠,٢	٣٤,٧	٣٣,٨	٣٤,٣	٣٤,٦	٣٣,٦	٣٠,٨	٢٨,٩	١٤,٣	١٦,٧	١٧,٢
ديون قصيرة الأجل	١٣,٠	١٥,١	١٧,٧	١٨,١	١٨,٢	١٥,٧	١٣,١	١٢,٧	١٢,٠	١٥,٦	١٧,٠
هنغاريا											
مجموع الديون الخارجية	١٦,٩	١٩,٦	١٩,٦	٢٠,٤	٢١,٣	٢٢,٦	٢٢,٠	٢٤,٣	٢٨,١	٣١,٢	..
ديون طويلة الأجل	١٣,٤	١٦,٥	١٦,٢	١٧,١	١٨,٣	٢٠,٤	١٩,٧	٢٢,٢	٢٥,٧	٢٨,٠	..
تساهلية	٠,٧	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٥	..
ثنائية	٠,٦	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٤	..
متعددة الأطراف	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	..
رسمية، غير تساهلية	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٤	٣,٠	٥,٠	٤,٩	٤,٩	٥,١	٤,٠	..
ثنائية	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	..
متعددة الأطراف	٠,٨	١,٢	١,٦	١,٨	٢,٥	٣,٣	٣,٢	٣,١	٣,٣	٣,١	..
اكتتابات صندوق النقد الدولي	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٣	١,٣	١,٢	١,٢	١,١	٠,٤	..
دائنون خاصون	١٠,٨	١٤,٢	١٣,٩	١٤,٦	١٥,٣	١٥,٣	١٤,٧	١٧,١	٢٠,٣	٢٣,٥	..
ومنها:											
سندات	١,٠	١,٨	٢,٥	٣,٤	٤,٧	٦,٠	٦,٨	١٠,١	١٣,٥	١٥,٨	..
مصارف تجارية[ج]	٨,٢	١٠,٧	٩,٩	١٠,٢	٩,٦	٨,١	٦,٤	٥,١	٣,٩	٣,٣	..
ديون قصيرة الأجل	٣,٥	٣,١	٣,٤	٣,٣	٢,٩	٢,٢	٢,٣	٢,٠	٢,٤	٣,٢	..
بولندا											
مجموع الديون الخارجية	٣٦,٦	٤٢,٦	٤٢,١	٤٣,١	٤٩,٤	٥٣,٤	٤٨,٥	٤٥,٢	٤٢,٦	٤٢,٣	..
ديون طويلة الأجل	٣١,٩	٣٦,٠	٣٣,٦	٣٤,٥	٣٩,٨	٤٥,٩	٤٤,٠	٤٢,٥	٤١,٧	٤٢,١	..
تساهلية	٣,٧	٤,٥	٤,٤	٣,٥	٣,٨	٣,٧	١٣,٠	١٢,٦	١٠,٨	١١,١	..
ثنائية	٣,٧	٤,٥	٤,٤	٣,٥	٣,٨	٣,٧	١٣,٠	١٢,٦	١٠,٨	١١,١	..
متعددة الأطراف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	..
رسمية، غير تساهلية	١٧,٠	١٨,٩	١٧,٤	٢٠,١	٢٤,٦	٣١,٠	٢٠,٧	٢٠,٦	٢١,٦	٢١,١	..
ثنائية	١٦,١	١٨,٠	١٦,٧	١٩,٦	٢٣,٦	٢٩,٣	١٨,٧	١٨,٤	١٨,٣	١٩,١	..
متعددة الأطراف	٠,٩	٠,٩	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٩	١,٢	١,٥	٢,٠	٢,١	..

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٩	٠,٨	٠,٧	١,٣	٠,٠	..
دائنون خاصون	١١,١	١٢,٦	١١,٧	١٠,٩	١١,٣	١١,١	١٠,٣	٩,٤	٩,٣	٩,٩	..
ومنها:											
سندات	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧,٩	٨,١	..
مصارف تجارية	٨,٨	٩,٩	٩,٢	٩,٠	٩,٨	٩,٧	٩,١	٨,٦	٠,٤	٠,٦	..
ديون قصيرة الأجل	٤,٧	٦,٦	٨,٥	٨,٦	٩,٦	٧,٦	٤,٥	٢,٧	٠,٨	٠,٢	..
مؤشرات الديون (نسبة مئوية)											
نسبة الديون الخارجية الى الناتج القومي الاجمالي											
الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق	٧,٥	٨,٢	٧,٦	٩,٠	١٠,٤	١٢,٥	١٨,٦	٢٩,٥	٣٧,٧	٣٧,٦	..
وسط وشرق أوروبا	٣٣,٥	٣٩,٠	٣٧,٩	٣٤,١	٣٨,٨	٦٥,٤	٥٨,٦	٥١,٧	٤٨,٥	٤٤,٠	٤٠,١
ومنها:											
بلغاريا	٢٩,١	٢٩,٤	٣٩,٦	٤٨,٠	٥٧,١	١٢٥,١	١٢٠,٤	١٢١,٣	١١١,٠	٩٢,٣	..
تشيكوسلوفاكيا السابقة	١١,٦	١٢,٢	١٣,٧	١٥,٣	١٧,٨	٣٠,٤	٢٦,٢				
الجمهورية التشيكية								٢٩,٥	٢٩,٧	٣٧,٠	..
سلوفاكيا								٢٨,٠	٣٥,٠	٣٣,٥	..
هنغاريا	٧٤,٣	٧٨,١	٧١,٤	٧٣,٤	٦٧,٢	٧٠,٧	٦١,٧	٦٥,٠	٧٠,٢	٧٢,٨	..
بولندا	٥١,٤	٦٩,٨	٦٤,٠	٥٤,٥	٨٨,٨	٧٢,٦	٥٨,٧	٥٣,٤	٤٦,٦	٣٦,١	..
رومانيا	١٣,٥	١٧,٤	٧,٣	٢,٦	٣,٠	٧,٤	١٣,٠	١٦,٢	١٨,٥	١٩,٥	..
نسبة الديون الخارجية الى الصادرات											
الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق[د]	٤٥,٩	٥٢,٣	٥٧,٨	٧٢,٧	٧٣,٨	١٢٤,٥	١٤٤,٢	١٧١,٧	١٥٦,٧	١٢٦,٧	..
وسط وشرق أوروبا	١٥١,٧	١٥٧,٧	١٤٦,٩	١٥٠,٧	١٧٩,٤	٢١٥,٤	١٦٦,٧	١٤٧,٤	١٣٣,٨	١١١,١	٩٩,٨
ومنها:											
بلغاريا	٥٨,٩	٧١,٤	٨٤,٨	١٠٥,٤	١٥٤,٠	٢٨٧,٥	٢٤٠,٥	٢٥٨,٢	٢١٠,١	١٦٣,٠	..
تشيكوسلوفاكيا السابقة	٣٤,٠	٣٦,٥	٤٠,١	٤٥,٧	٥٦,١	٧٥,٢	٤٢,٨				
الجمهورية التشيكية								٥٠,٢	٥٤,٢	٦٧,٤	..
سلوفاكيا								٤٨,٤	٥٣,٦	٦٢,٦	..

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]
هنغاريا	١٦٦,٠	١٧٥,٠	١٧٣,٩	١٦٩,٨	١٧٢,٨	١٨٠,٥	١٥٧,٨	٢١٢,٤	٢٤٥,٥	١٧٤,٢	..
بولندا	٢٥٩,٣	٢٩٤,٦	٢٥٣,٨	٢٦١,٥	٢٥١,٤	٢٨٦,٤	٢٤٩,٦	٢٤٦,٠	١٩١,٣	١٢٧,٣	..
رومانيا	٦٦,١	٥٧,٧	٢٣,٨	٩,٤	١٧,٤	٤٢,٢	٦٣,٨	٧٣,٧	٧٥,٦	٧٣,١	..
نسبة خدمة الديون الى الصادرات											
الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق[ب]	١١,٨	١١,٩	١١,٣	١٢,٣	١٤,٦	٢٤,٩	٢,٤	٣,٥	٤,٧	٦,٦	..
وسط وشرق أوروبا	٢٤,٢	٢٣,٠	٢٤,٧	٢٢,٤	٢٠,٩	١٩,٥	١٦,٨	١٧,٠	١٥,٤	١٤,٨	١١,٣
ومنها:											
بلغاريا	١٥,٦	١٧,٢	٢٢,٢	٢٦,٨	١٩,٤	٦,٤	٨,١	٥,٩	١٣,٤	١٨,٨	..
تشيكوسلوفاكيا السابقة	٨,٢	٧,٩	٩,٠	٩,٨	٩,٠	١٠,٤	٩,٢				
الجمهورية التشيكية								٧,٦	١٢,٧	١٠,٥	..
سلوفاكيا								٨,٥	٨,٦	٩,٧	..
هنغاريا	٤١,١	٣٣,٥	٣١,٢	٢٩,٧	٣٤,٣	٣١,٩	٣٥,٦	٣٨,٧	٤٩,٣	٣٩,١	..
بولندا	١٢,٨	١٤,٢	١٠,٦	٩,٤	٤,٩	٥,٢	٧,٦	٩,٢	١٤,٠	١٢,٢	..
رومانيا	١٨,٧	٢١,٩	٣٣,٣	١٦,٩	٠,٣	٢,٤	٩,١	٦,١	٨,٥	١٠,٦	..

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(أ) تقديرية.
(ب) في عام ١٩٩٢، تحمل الاتحاد الروسي مسؤولية ديون الاتحاد السوفياتي السابق.
(ج) الدين الحكومي أو المضمون من الحكومة فقط.
(د) صادرات البضائع فقط.

الجدول ألف - ٣٦ - الديون الخارجية للبلدان النامية التي صافي رصيدها مدين، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
	(ببلايين الدولارات)										
جميع البلدان[ج]											
مجموع الديون الخارجية	٩٨٠,٢	١ ١٠٦,٢	١ ١١٠,٦	١ ١٦٥,٧	١ ٢٥٧,٤	١ ٣٢٠,٦	١ ٣٨١,٥	١ ٤٧٢,٣	١ ٥٨٤,٧	١ ٧١٥,٦	١ ٨٢٥,٧
ديون طويلة الأجل	٨٤٩,١	٩٦٩,٣	٩٦٧,٥	١ ٠٠٣,٩	١ ٠٥٦,٠	١ ٠٩٦,٧	١ ١٢٦,٩	١ ١٩٥,٤	١ ٣٠٧,١	١ ٣٧٩,٦	١ ٤٤٨,٠
تساهلية	١٨٨,١	٢٢٥,٧	٢٣٦,٣	٢٧٥,١	٣٠٣,٩	٣٢٣,٨	٣٣٥,١	٣٥٤,٨	٣٨٨,٢	٣٩٥,٦	٣٩٣,٣
ثنائية	١٣٨,٩	١٦٧,٨	١٧٥,٢	٢٠٨,١	٢٢٧,٧	٢٣٩,٢	٢٤٥,٠	٢٥٧,٥	٢٧٧,٣	٢٧٥,٥	٢٦٦,٢
متعددة الأطراف[د]	٤٩,٢	٥٧,٨	٦١,١	٦٧,٠	٧٦,٢	٨٤,٦	٩٠,١	٩٧,٣	١١٠,٩	١٢٠,١	١٢٧,١
رسمية، غير تساهلية	١٩٧,٣	٢٤٢,٢	٢٤١,٠	٢٤٧,٥	٢٧١,٩	٢٨٨,٣	٢٩٥,٩	٣٠٧,٨	٣٣٧,٤	٣٥٣,٣	٣٤٣,٥
ثنائية	٨٠,٠	٩٩,٦	١٠٥,٧	١١١,١	١١٦,٠	١٢٥,٤	١٣٤,٦	١٣٨,٤	١٥٧,٥	١٦٠,٨	١٥١,١
متعددة الأطراف	٨١,٧	١٠٦,٠	١٠٤,٤	١٠٨,٦	١٢٦,١	١٣٤,٥	١٣٤,٨	١٤٣,٤	١٥٤,٠	١٥٥,٩	١٥٩,٩
اتتمانات صندوق النقد الدولي	٣٥,٧	٣٦,٦	٣٠,٩	٢٧,٩	٢٩,٨	٢٨,٥	٢٦,٥	٢٦,٠	٢٦,٠	٣٦,٦	٣٢,٥
دائنون خاصون	٤٦٣,٧	٥٠١,٥	٤٩٠,١	٤٨١,٢	٤٨٠,٢	٤٨٤,٥	٤٩٥,٩	٥٣٢,٨	٥٨١,٥	٥٩٧,٥	٦٦٧,٥
ومنها:											
سندات[هـ]	٣٢,٥	٣٤,٥	٣٨,٢	٤٠,٧	٩٨,٠	١٠٤,٥	١١٦,٠	١٤٩,٧	٢٠٦,١	٢١٣,١	٢٣٩,٧
مصارف تجارية[و]	٢٦٢,٠	٢٨٨,٩	٢٨٦,٨	٢٧٨,٩	٢٠٣,٨	١٩٦,٦	١٨٥,٣	١٦٥,٨	١٢٩,١	١٢٤,٥	١٢٧,٤
ديون قصيرة الأجل	١٣١,١	١٣٦,٨	١٤٣,١	١٦١,٨	٢٠١,٤	٢٢٣,٩	٢٥٤,٦	٢٧٦,٩	٢٧٧,٦	٣٣٦,٠	٣٧٧,٧
بنداان تذكيريان: متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل	٢٤,٧	٢٨,٨	٣٨,٠	٤٢,٥	٥٢,٥	٥٥,٢	٦٠,٦	٦٣,٥	٧١,٤	٧٦,٠	٧٥,٣
متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل	٨,٨	١٥,٢	١٨,٠	٢٨,٨	٣٩,٢	٤١,٣	٣٧,٤	٣٨,٥	٣٥,٥	٣٤,٩	٢٩,٦
أمريكا اللاتينية											
مجموع الديون الخارجية	٤٢٨,٥	٤٦٩,٠	٤٥٦,١	٤٥٢,٨	٤٧٤,٩	٤٩١,٧	٥٠٨,٨	٥٥٠,٨	٥٨٥,٧	٦٣٦,٦	٦٥٦,٥
ديون طويلة الأجل	٣٩٢,٠	٤٢٤,١	٤٠٦,٩	٣٩٣,٢	٣٩٧,٥	٤٠٤,٨	٤١٣,٨	٤٤٠,٧	٤٦٧,٩	٥١٧,١	٥٣٤,٥
تساهلية	٣٦,٣	٤٢,٣	٤٤,٩	٤٦,٤	٤٩,١	٥١,٥	٥٣,٤	٥٥,١	٥٧,٧	٥٩,٨	٥٩,٩
ثنائية	٣٠,٨	٣٦,٥	٣٩,٠	٤٠,١	٤٢,٤	٤٤,٥	٤٦,١	٤٧,٥	٤٩,٥	٥١,٠	٥٠,٦
متعددة الأطراف	٥,٤	٥,٨	٥,٩	٦,٢	٦,٧	٧,٠	٧,٣	٧,٦	٨,١	٨,٨	٩,٣
رسمية، وغير تساهلية	٧٤,٦	٩٤,١	٩٧,٢	٩٩,٨	١١٥,٧	١٢٣,٤	١٢٦,٣	١٢٨,٠	١٣٢,٠	١٥٦,٠	١٤١,٣
ثنائية	٢٢,٨	٣٠,٠	٣٦,٠	٣٨,١	٤٤,٠	٥٠,٧	٥٦,٦	٥٦,١	٥٧,٦	٦٥,٥	٥١,٦
متعددة الأطراف	٣٥,٥	٤٦,٠	٤٤,٩	٤٦,٠	٥٣,٦	٥٥,٧	٥٤,٩	٥٨,٠	٦١,١	٦٤,٤	٦٦,٤
اتتمانات صندوق النقد الدولي	١٦,٣	١٨,١	١٦,٣	١٥,٦	١٨,١	١٧,١	١٤,٨	١٣,٩	١٣,٤	٢٦,٢	٢٣,٣
دائنون خاصون	٢٨١,١	٢٨٧,٧	٢٦٤,٨	٢٤٧,١	٢٣٢,٧	٢٢٩,٨	٢٣٤,١	٢٥٧,٧	٢٧٨,٢	٣٠١,٢	٣٣٣,٣

الجدول ألف - ٣٦ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[b]
	(بلايين الدولارات)										
ومنها:											
سندات[a]	١٧,٦	١٦,٨	١٨,١	١٩,١	٧٦,٠	٧٩,١	٨١,٨	١٠٨,٩	١٥٧,٠	١٧١,٧	١٩٧,٢
مصارف تجارية[a]	١٨٨,٩	٢٠٠,٧	١٩٠,٢	١٧٨,٥	١٠٢,٤	٩٧,٢	٩٤,٥	٧٥,١	٣٨,٠	٣٤,٠	٣٧,١
ديون خاصة أخرى	٣٦,٥	٤٥,٠	٤٩,١	٥٩,٦	٧٧,٤	٨٦,٩	٩٥,١	١١٠,١	١١٧,٨	١١٩,٥	١٢٢,٠
بندان تذكيريان: متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل	٩,٤	١٢,٣	١٥,٠	١٨,٢	٢٤,٦	٢٤,١	٢٢,٩	٢٠,٢	٢٠,١	١٦,٢	٩,٤
متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل	٣,٥	٨,٣	٨,٦	١٦,٥	٢٥,٦	٢٦,٩	٢٠,٩	١٧,٨	١٢,٤	٩,١	٢,٥
أفريقيا											
مجموع الديون الخارجية	٢٢٩,٢	٢٦٦,٤	٢٧١,٤	٢٧٩,٦	٢٨٨,٨	٢٩٠,٨	٢٨٦,٧	٢٨٨,٨	٣٠٨,٧	٣٢٨,٩	٣٤٠,٥
ديون طويلة الأجل	١٨٨,٩	٢٣٢,٥	٢٣٧,٢	٢٤٢,٨	٢٥٢,٥	٢٥٥,٦	٢٤٩,٣	٢٤٨,٤	٢٦٧,٣	٢٨٢,١	٢٩٠,٥
تساهلية	٥٥,٦	٦٦,٥	٦٩,٥	٧٣,٣	٨٠,٦	٨٧,٨	٩١,٣	٩٦,٢	١٠٦,٧	١١٦,٣	١١٩,٥
ثنائية	٣٨,٢	٤٤,٧	٤٦,٢	٤٧,١	٥١,١	٥٤,٧	٥٦,٣	٥٨,٣	٦٣,١	٦٦,٩	٦٦,٦
متعددة الأطراف[c]	١٧,٤	٢١,٨	٢٣,٣	٢٦,٢	٢٩,٥	٣٣,٠	٣٥,٠	٣٨,٠	٤٣,٦	٤٩,٥	٥٢,٩
رسمية، غير تساهلية	٦٢,٤	٧٩,٠	٧٨,٥	٨٢,٦	٨٣,٨	٨٦,٦	٨٥,٣	٨٤,٥	٩٣,٧	٩٨,٣	٩٨,٧
ثنائية	٣٩,٨	٥٠,٩	٥١,٧	٥٥,٤	٥٤,١	٥٥,٣	٥٤,٤	٥٢,٣	٥٨,٩	٦٣,٥	٦٣,٦
متعددة الأطراف	١٥,١	٢٠,٠	١٩,٤	٢٠,٥	٢٣,٦	٢٥,٦	٢٥,٩	٢٧,٢	٢٩,٠	٢٩,٦	٢٩,٦
ائتمانات صندوق النقد الدولي	٧,٦	٨,١	٧,٤	٦,٦	٦,١	٥,٧	٥,٠	٥,٠	٥,٨	٥,٢	٥,٥
دائنون خاصون	٧٠,٩	٨٦,٩	٨٩,٢	٨٦,٩	٨٨,١	٨١,٣	٧٢,٦	٦٧,٧	٦٦,٩	٦٧,٤	٧٢,٣
ومنها:											
سندات[a]	٥,٠	٥,٢	٤,٧	٤,٥	٣,٦	٣,١	٥,١	٢,٩	٣,٨	٤,٦	٥,٢
مصارف تجارية[a]	٢٢,٤	٣١,٢	٣٣,٠	٣١,٩	٣١,١	٢٩,٣	٢٢,٧	٢١,١	٢١,٧	٢٣,٤	٢٣,٦
ديون قصيرة الأجل	٤٠,٤	٣٤,٠	٣٤,٣	٣٦,٧	٣٦,٣	٣٥,٢	٣٧,٤	٤٠,٣	٤١,٤	٤٦,٨	٥٠,١
بندان تذكيريان: متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل	١٣,٠	١٣,٠	١٩,٦	١٩,٧	٢١,٧	٢١,٥	٢٤,٩	٣٠,٦	٣٤,٢	٤٠,١	٤٣,٢
متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل	٤,٨	٦,٣	٨,٥	١٠,٦	١٠,٩	١٠,٩	١٣,٠	١٦,٨	١٨,٦	٢٠,٨	٢١,٧
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى											
مجموع الديون الخارجية	٩٢,٠	١١١,٥	١١٣,٢	١١٩,٥	١٣٥,٤	١٤١,٣	١٤٤,٢	١٤٨,٦	١٥٥,٤	١٦٥,٢	١٦٧,٠
ديون طويلة الأجل	٨٢,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٥	١٠٤,١	١١٦,٧	١٢١,١	١٢١,٩	١٢٤,٢	١٣٢,٩	١٤٠,٥	١٤١,٢
تساهلية	٣٣,١	٤١,٢	٤٣,٣	٤٦,٦	٥٤,٨	٥٩,٦	٦٢,٤	٦٦,٠	٧٤,٧	٧٩,٨	٧٧,٥

الجدول ألف - ٣٦ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
	(بلايين الدولارات)										
ثنائية	١٩,٧	٢٣,٩	٢٤,٤	٢٤,٩	٢٨,٧	٣٠,١	٣٠,٩	٣١,٩	٣٣,٩	٣٥,٧	٣٥,٥
متعددة الأطراف[ج]	١٣,٤	١٧,٣	١٨,٩	٢١,٧	٢٦,١	٢٩,٦	٣١,٥	٣٤,٢	٤٠,٨	٤٤,٠	٤٢,٠
رسمية، وغير تساهلية	٢٧,٤	٣٤,٠	٣٣,١	٣٣,١	٣٦,٧	٣٦,٦	٣٥,٨	٣٤,٥	٣٥,٥	٣٧,٤	٤٠,٨
ثنائية	١٤,٤	١٨,٧	١٨,٨	٢٠,٠	٢٢,٩	٢٢,٠	٢٢,٩	٢١,٨	٢٤,٢	٢٥,١	٢٣,٩
متعددة الأطراف	٦,٩	٩,٠	٨,٥	٨,٦	٩,٧	١٠,٠	٩,٩	١٠,٠	٩,٩	٩,٨	٩,٥
ائتمانات صندوق النقد الدولي	٦,١	٦,٣	٥,٨	٤,٤	٤,١	٣,٥	٣,٠	٢,٧	١,٣	٢,٥	٧,٤
دائنون خاصون	٢٢,٢	٢٤,٨	٢٤,٢	٢٤,٤	٢٥,٢	٢٤,٩	٢٣,٧	٢٣,٧	٢٢,٨	٢٣,٤	٢٢,٩
ومنها:											
سندات[د]	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢
مصارف تجارية[د]	٧,٤	٨,٣	٧,٩	٨,١	٨,٧	٨,٣	٧,٩	٨,٠	٨,٣	٩,٤	٩,٥
ديون قصيرة الأجل	٩,٣	١١,٥	١٢,٦	١٥,٤	١٨,٧	٢٠,٢	٢٢,٣	٢٤,٣	٢٢,٤	٢٤,٧	٢٥,٨
بندان تذكيريان: متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل	٥,٠	٧,٦	١٠,١	١٢,٨	١٥,٥	١٩,٤	٢٢,٠	٢٥,٥	٢٦,٨	٢٩,٨	٣٠,٥
متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل	٢,٢	٣,٤	٤,٨	٦,٦	٧,٩	٩,٨	١١,٤	١٣,٨	١٤,٠	١٥,٢	١٥,٦
آسيا											
مجموع الديون الخارجية	٣٤٣,١	٣٩٤,٧	٤٠٦,٥	٤٥٨,٩	٥١٧,٠	٥٦٢,٨	٦١٠,٨	٦٥٨,٩	٧١٩,٢	٧٧٧,٥	٨٥٦,٩
ديون طويلة الأجل	٢٧٥,٧	٣٢١,٢	٣٣٠,٢	٣٧٥,٨	٤١٣,٨	٤٤٦,٧	٤٧٣,٨	٥١٧,٣	٥٨٣,١	٥٩١,٤	٦٣٤,٧
تساهلية	٩٦,٥	١١٧,١	١٢٢,١	١٥٥,٧	١٧٤,٥	١٨٤,٨	١٩٠,٨	٢٠٤,٠	٢٢٤,٤	٢١٩,٩	٢١٤,٤
ثنائية	٧٠,١	٨٦,٨	٩٠,٢	١٢١,١	١٣٤,٤	١٤٠,٢	١٤٢,٩	١٥٢,٢	١٦٥,١	١٥٨,٠	١٤٩,٤
متعددة الأطراف[ج]	٢٦,٤	٣٠,٣	٣١,٩	٣٤,٦	٤٠,١	٤٤,٧	٤٧,٩	٥١,٨	٥٩,٤	٦١,٩	٦٥,١
رسمية، غير تساهلية	٦٢,٢	٧١,٣	٦٧,٨	٦٨,١	٧٥,٣	٨٠,٩	٨٧,٢	٩٨,٦	١١٤,٤	١٠١,٧	١٠٦,٧
ثنائية	١٩,١	٢٠,٨	٢٠,٤	٢٠,٣	٢٠,٦	٢١,٩	٢٦,٣	٣٣,٢	٤٣,٦	٣٤,٥	٣٨,٥
متعددة الأطراف	٣١,٢	٤٠,١	٤٠,٢	٤٢,٢	٤٩,١	٥٣,٤	٥٤,١	٥٨,٤	٦٤,٠	٦٢,١	٦٤,٤
ائتمانات صندوق النقد الدولي	١١,٨	١٠,٤	٧,٢	٥,٧	٥,٦	٥,٧	٦,٨	٧,٠	٦,٧	٥,١	٣,٧
دائنون خاصون	١١٧,١	١٣٢,٨	١٤٠,٣	١٥١,٩	١٦٤,١	١٨١,٠	١٩٥,٩	٢١٤,٧	٢٤٤,٣	٢٣٦,٦	٢٦٩,٩
ومنها:											
سندات[د]	١٠,٠	١٢,٧	١٥,٦	١٧,٢	١٨,٦	٢٢,٣	٢٩,١	٣٧,٩	٤٥,٦	٣٦,٨	٣٧,٣
مصارف تجارية[د]	٥٣,١	٥٩,٥	٦٦,٢	٧١,٦	٧٢,٩	٧٥,٥	٧٣,٩	٧٤,٨	٧٣,٩	٧١,٠	٧٠,٢
ديون قصيرة الأجل	٦٧,٤	٧٣,٥	٧٦,٣	٨٣,١	١٠٣,٢	١١٦,١	١٣٦,٩	١٤١,٥	١٣٦,١	١٨٦,١	٢٢٢,٢

الجدول ألف - ٣٦ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
	(بلايين الدولارات)										
بلدان تفكيريان: متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل	٢,٣	٣,٤	٣,٤	٤,٦	٦,٢	٩,٥	١١,٨	١٢,٧	١٧,٠	١٩,٧	٢٢,٨
متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل	٠,٥	٠,٧	٠,٩	١,٧	٢,٧	٣,٥	٣,٥	٣,٩	٤,٦	٥,٠	٥,٤
أقل البلدان صوا											
مجموع الديون الخارجية	٧٧,٦	٩٤,٢	٩٨,٢	١٠٤,٤	١١٦,٧	١٢١,٧	١٢٥,٠	١٢٨,٦	١٣٧,٩	١٤١,٩	١٤٣,٦
ديون طويلة الأجل	٧١,٢	٨٦,٣	٨٨,٨	٩٣,٤	١٠٣,٨	١٠٧,٣	١٠٩,٠	١١٢,٣	١٢٠,٣	١٢٤,٢	١٢٥,٢
تساهلية	٤٠,٤	٤٩,٥	٥٢,٥	٥٧,٣	٦٥,٣	٦٩,٨	٧٢,٧	٧٧,٠	٨٤,١	٨٦,٧	٩٠,٢
ثنائية	٢٤,٠	٢٨,٨	٢٩,٧	٣١,٧	٣٤,٤	٣٥,١	٣٥,٧	٣٦,٧	٣٨,٤	٣٧,٤	٣٦,٦
متعددة الأطراف[ج]	١٦,٤	٢٠,٧	٢٢,٩	٢٥,٦	٣١,٠	٣٤,٧	٣٧,٠	٤٠,٣	٤٥,٧	٤٩,٣	٥٣,٥
رسمية غير تساهلية	١٩,٥	٢٣,٢	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٣,٧	٢٣,٠	٢٢,٢	٢١,١	٢١,٧	٢٢,٧	٢٠,٨
ثنائية	١٢,٢	١٤,٩	١٤,٨	١٥,٤	١٦,٨	١٦,٨	١٦,٤	١٥,٦	١٦,٢	١٦,٨	١٦,٢
متعددة الأطراف	٢,٦	٣,١	٣,٠	٣,٠	٣,٣	٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٦
ائتمانات صندوق النقد الدولي	٤,٦	٥,١	٤,٦	٣,٩	٣,٦	٣,١	٢,٨	٢,٥	٢,٦	٣,١	٢,٠
دائنون خاصون	١١,٣	١٣,٦	١٣,٨	١٣,٩	١٤,٧	١٤,٤	١٤,١	١٤,٣	١٤,٥	١٤,٨	١٤,٣
ومنها:											
سندات[د]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصارف تجارية[د]	٣,٢	٣,٥	٣,٤	٣,٣	٣,٥	٣,٢	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٤,٣	٤,٦
ديون قصيرة الأجل	٦,٥	٨,٠	٩,٤	١١,٠	١٢,٩	١٤,٤	١٦,٠	١٦,٣	١٧,٦	١٧,٧	١٨,٤
بلدان تفكيريان: متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل	٥,١	٧,٦	٩,٨	١٢,١	١٥,٢	١٨,٤	٢١,٠	٢٤,٢	٢٧,٩	٣٠,٧	٣١,٩
متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل	٢,٢	٣,٢	٤,٣	٥,٩	٧,٣	٨,٨	١٠,٢	١١,٩	١٣,٨	١٤,٥	١٤,٩

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

(أ) تقديرية.

(ب) ديون ١٢٢ من الاقتصادات مستخرجة أساسا من بيانات "نظام التبليغ عن المدينين" في البنك الدولي (١٠٧ بلدان). وبالنسبة للبلدان غير المشمولة بهذا النظام، استخرجت البيانات من "نظام التبليغ عن الدائنين" في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٥ بلدا) إلا أنها لا تتضمن الديون المصرفية غير المضمونة للمراكز المالية الخارجية ومعظمها ليس من ديون الاقتصادات المحلية.

(ج) تشمل المرافق التساهلية لصندوق النقد الدولي.

(د) الديون الحكومية أو المضمونة من الحكومة فقط.

الجدول ألف - ٣٧ - مؤشرات الديون ومدفوعات خدمة الديون للبلدان النامية التي صافي رصيدها مدين، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]
مؤشرات الديون (النسب المئوية)											
نسبة الديون الخارجية الى الناتج القومي الإجمالي											
جميع البلدان	٤٤,٣	٤٩,٣	٤٤,٨	٤٣,٠	٤١,٨	٤٢,٣	٤١,١	٤٢,٠	٤٠,٤	٣٩,٥	٣٧,٠
ومنها:											
أمريكا اللاتينية	٦٣,٤	٦٥,٥	٥٦,٤	٤٩,٩	٤٦,٥	٤٥,٥	٤٢,٦	٤١,٤	٣٨,٦	٤١,٠	٤١,٤
أفريقيا	٦٤,١	٧٠,٥	٧٠,٨	٧٢,٣	٦٨,٤	٧٠,٥	٦٨,٠	٧٠,١	٧٥,٦	٧٥,٣	٦٨,٧
آسيا	٢٦,٦	٣١,٣	٢٩,٠	٢٩,٩	٣٠,٢	٣١,٤	٣٢,٠	٣٤,٢	٣٣,٢	٣٠,٧	٢٨,٢
بلدان تذكيريان:											
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٧٧,٦	٨٧,٩	٨٩,٠	٩٣,٢	١٠١,٠	١١٠,٣	١١٦,١	١٣٣,٠	١٥٨,٨	١٤٩,٩	١٢٣,٩
أقل البلدان نموا	٨١,٨	٩٥,٢	٩٩,٨	١٠١,٢	١٠٣,٧	١١٦,١	١٢٦,٢	١٣٩,٣	١٥٥,٦	١٤٣,١	١١٦,٧
نسبة الديون الخارجية الى الصادرات											
جميع البلدان	٢٦٦,٦	٢٥٣,٦	٢٢٣,٩	٢١٢,٢	١٩٨,٧	١٩٩,٤	١٩١,٦	١٩١,٨	١٧٨,٥	١٦٨,٢	١٦٤,٣
ومنها:											
أمريكا اللاتينية	٣٧٠,٣	٣٦١,٤	٣٠٩,٠	٢٧٣,٨	٢٥٦,٥	٢٦١,٨	٢٥٣,٠	٢٥٥,٥	٢٣٤,٥	٢١٣,٠	٢٠٢,٨
افريقيا	٢٥٣,٣	٢٦٣,٧	٢٥٨,١	٢٤٦,٣	٢٠٩,٩	٢١٩,٢	٢٠٨,٤	٢١٩,٩	٢٣٢,٩	٢٢١,٨	٢١٠,٠
آسيا	١٦٦,٦	١٥٥,٨	١٣٩,٨	١٤١,٥	١٣٤,٤	١٣٤,٩	١٣٢,٦	١٣٤,٩	١٢٥,٨	١٢٠,٣	١٢١,٧
بلدان تذكيريان:											
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٣١٠,٦	٣٤٧,٦	٣٣٢,٧	٣٢٧,٥	٣٣٤,٢	٣٧٨,٢	٣٨٠,٤	٤٠٦,٢	٤١١,٩	٤٠٠,٧	٣٤٠,٤
أقل البلدان نموا	٤٩٩,٨	٥٣٨,٢	٥٠٤,٦	٥٠٨,١	٤٦١,٣	٥٦٢,٠	٥٤٣,٢	٥٦٢,٨	٥٥٧,١	٥١٦,٦	٤١١,٢
نسبة خدمة الديون الى الصادرات											
جميع البلدان	٣٢,٣	٢٨,٧	٢٦,٩	٢٤,٠	٢١,٤	٢٠,٤	٢٠,٥	٢٠,٩	١٨,٨	١٨,٦	١٩,٢
ومنها:											
أمريكا اللاتينية	٤٢,٠	٣٦,٠	٣٦,٩	٣٠,١	٢٤,٥	٢٤,٣	٢٦,٣	٢٨,٤	٢٥,٥	٢٦,٣	٣٠,٠
افريقيا	٢٨,٢	٢٢,٨	٢٥,٢	٢٣,٤	٢٢,٥	٢٢,٣	٢٢,٣	٢١,٣	١٨,٦	١٧,٣	١٤,٨
آسيا	٢٣,٢	٢٣,٢	١٩,٤	١٨,٢	١٦,٣	١٥,١	٨,٧	٩,١	٨,٩	٨,٣	٨,١
بلدان تذكيريان:											
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٢٥,٤	٢٣,٨	٢٣,٠	١٩,٩	١٨,٥	١٩,٠	١٦,٥	١٥,٦	١٨,٣	٢٢,٥	١٨,٠
أقل البلدان نموا	٢٧,٣	٢٢,٩	٢١,١	٢٠,٦	١٥,٦	١٧,٥	١٢,٧	١٢,٩	١٣,١	٢٢,٦	١٥,٧

الجدول ألف - ٣٧ (تابع)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]
مدفوعات تسديد الديون وخدمة الديون (ببلايين الدولارات)											
جميع البلدان											
مجموع خدمة الديون	١١٨,٦	١٢٥,٤	١٣٣,٦	١٣٢,١	١٣٥,٦	١٣٤,٨	١٤٧,٦	١٦٠,٥	١٦٦,٧	١٨٩,٨	٢١٣,٣
مدفوعات الفائدة	٥٨,٨	٥٧,٤	٦٥,٦	٦٢,١	٦٠,٥	٦٢,٣	٦١,٤	٦١,٩	٦٨,٤	٨١,١	٨٥,١
ومنها:											
غير التساهلية	٥٦,٠	٥٤,٤	٦٢,٣	٥٨,٢	٥٥,٦	٥٧,٤	٥٥,٧	٥٥,٧	٦١,٥	٧٤,٣	٧٨,٩
أمريكا اللاتينية											
مجموع خدمة الديون	٤٨,٦	٤٦,٨	٥٤,٥	٤٩,٨	٤٥,٤	٤٥,٧	٥٢,٩	٦١,٢	٦٣,٦	٧٨,٥	٩٧,٣
مدفوعات الفائدة	٣٠,٤	٢٨,٥	٣٣,١	٢٥,٧	٢٢,٦	٢٤,٠	٢٢,٩	٢٤,١	٢٨,٣	٣٧,٢	٣٨,٢
ومنها:											
غير تساهلية	٢٩,٩	٢٨,٠	٣٢,٦	٢٥,٣	٢١,٧	٢٣,١	٢١,٩	٢٣,٢	٢٧,٣	٣٦,٣	٣٧,٤
أفريقيا											
مجموع خدمة الديون	٢٥,٦	٢٣,١	٢٦,٥	٢٦,٦	٣١,٠	٢٩,٥	٣٠,٧	٢٧,٩	٢٤,٧	٢٥,٦	٢٤,٠
مدفوعات الفائدة	١٠,٧	٩,٧	١١,٦	١٢,٢	١٢,٧	١١,٨	١٢,٧	٩,٩	١٠,٣	١٠,٤	١١,٢
ومنها:											
غير تساهلية	١٠,١	٩,١	١٠,٩	١١,٤	١١,٦	١١,٠	١١,٣	٨,٤	٨,٥	٨,٧	٩,٤
آسيا											
مجموع خدمة الديون	٤٧,٧	٥٨,٧	٥٦,٤	٥٩,٠	٦٢,٦	٦٢,٩	٦٨,١	٧٤,٢	٨٣,٠	٨٩,١	٩٥,٣
مدفوعات الفائدة	١٨,٩	٢٠,٥	٢٢,٥	٢٦,٢	٢٧,٢	٢٨,٤	٢٧,٨	٢٩,٩	٣١,٩	٣٥,٢	٣٨,٠
ومنها:											
غير تساهلية	١٧,٢	١٨,٦	٢٠,٣	٢٣,٦	٢٤,٣	٢٥,٢	٢٤,٥	٢٦,٠	٢٧,٨	٣١,١	٣٤,٣
بنود تذكيرية:											
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى											
مجموع خدمة الديون	٧,٥	٧,٧	٧,٨	٧,٢	٧,٥	٧,١	٦,٣	٥,٧	٦,٩	٩,٣	٨,٨
مدفوعات الفائدة	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٣,٠	٣,١	٣,١	٢,٧	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٣,٠
ومنها:											
غير تساهلية	٢,٩	٢,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٢	١,٩	٢,٠	٢,٤	٢,٣
أقل البلدان نموا											
مجموع خدمة الديون	٤,٢	٤,٠	٤,١	٤,٢	٤,٠	٣,٨	٢,٩	٣,٠	٣,٢	٦,٢	٥,٥
مدفوعات الفائدة	١,٦	١,٦	١,٧	١,٦	١,٥	١,٥	١,١	١,٢	١,٣	١,٧	١,٦
ومنها:											
غير تساهلية	١,٢	١,١	١,٢	١,١	١,٠	١,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٦	١,١	٠,٩

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

(أ) تقديرات أولية.

الجدول ألف - ٣٨ - اتفاقات اعادة تنظيم الديون مع الدائنين الرسميين، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
عدد الاتفاقات											
مجموع البلدان النامية	١٩	١٧	١٥	٢٤	١٧	١٤	١٦	١٠	١٤	١٧	١٥
البلدان ذات الدخل المتوسط	٣	٤	٣	٦	١	٢	٤	١	٢	١	صفر
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى	٦	٦	٤	٦	٧	٩	٤	٣	٦	٧	١
البلدان ذات الدخل المنخفض	١٠	٧	٨	١٢	٩	٣	٨	٦	٦	٩	١٤
بند تذكيري: البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	١٥	٩	٩	١٦	٩	٦	٩	٤	١٠	٩	١٠
المبالغ المعاد جدولتها[أ] (بملايين الدولارات)											
مجموع البلدان النامية	١٢ ١٨٣	١٩ ٩٦٩	٩ ٣٦٢	١٨ ٦٠٠	٦ ٠٧٥	٤٤ ٣٠٨	١٢ ٥٢٢	٣ ٣٩٤	١٤ ٠٢٠	١٤ ١٦٣	١١ ٣١٢
البلدان ذات الدخل المتوسط	٢ ٢٠١	٦ ٦٧٠	٦ ٧٢١	٦ ٠١٦	٢٠٠	١ ٨٢٥	٧ ٢٨٧	٥٧	٢٩٣	١ ٠٣٠	صفر
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى	٧ ٥٠٢	١٠ ٩٦٢	١ ٣٤٢	٩ ٣١٢	٣ ٣٢٠	٣٤ ١٥٠	٢ ٦٢٨	٢ ٦١٥	١١ ٣٦٠	١١ ١٣٠	٦ ٧٢٤
البلدان ذات الدخل المنخفض	٢ ٤٨٠	١ ٩٨٧	٩٧٣	٢ ٥١٨	٢ ٤٤٥	٣٩٠	٢ ٦٠٧	٧٢٢	١ ٠٠٧	٢ ٠٠٣	٤ ٥٨٨
بند تذكيري: البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٩ ٤٦٦	٢ ٩٠٤	١ ٢٩٩	١٠ ٣٣٠	٣ ٣٧٤	١ ٨١٠	٣ ٦٨٧	٦٣٣	٥ ٢٨٩	٣ ١١٧	٣ ٥٧٠
متوسط فترات التوحيد (بالسنوات)											
مجموع البلدان النامية	١,٢	١,٢	١,٢	١,٤[ب]	١,٥	..[ج]	١,٩	٢,٣	١,٤	٢,١[د]	٢,٣[هـ]
البلدان ذات الدخل المتوسط	١,٢	١,١	١,٤	١,٦	١,٤	٠,٨	١,٥	-	٠,٥	٣,٠	-
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى	١,٢	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	..[ج]	١,٥	٣,١	١,٨	١,٩	٢,٨
البلدان ذات الدخل المنخفض	١,٢	١,٢	١,٢	١,٣[ب]	١,٧	١,٢	٢,١	٢,١	١,٢	٢,١	٢,٢
بند تذكيري: البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	١,٢	١,٢	١,٢	١,٣[ب]	١,٦	١,٢	٢,٠	٢,٣	١,٤	٢,١	٢,٧

المصدر: الأونكتاد، استنادا الى المحاضر المعتمدة لنادي باريس.

ملاحظة: في عام ١٩٩٥، استحدث دائنو نادي باريس تدابير تساهلية جديدة لتخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة ذات المديونيات الثقيلة، عرفت باسم "شروط نابولي". وللاطلاع على السمات الرئيسية الحالية للشروط التي وضعها نادي باريس لإعادة جدولة الديون، انظر: تقرير الأمين العام المعنون "حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥" (الوثيقة A/50/379 و Corr.1) المؤرخة ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٥، الفقرات ١٢ الى ١٦ والجدول ٢.

(أ) تشمل الديون التي أعيدت جدولتها سابقا.

(ب) لا تشمل غينيا الاستوائية.

(ج) بسبب قائمة الخيارات المتعلقة بمصر، يتعذر حساب فترات التوحيد.

(د) باستثناء أوغندا وبوليفيا، اللتين حصلتا على اتفاق لخفض الديون بنسبة ٦٧ في المائة وفقا لشروط نابولي.

(هـ) باستثناء بنن وبوركينا فاصو وغيانا ومالي التي حصلت جميعها على اتفاق لخفض الديون بنسبة ٦٧ في المائة وفقا لشروط نابولي؛ وغانا التي لم توحد متأخراتها سوى في تموز/يوليه ١٩٩٥.

الجدول ألف - ٣٩ - اتفاقات إعادة تنظيم الديون مع المصارف التجارية: جميع البلدان النامية، ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]
عدد الاتفاقات	١٢	١٩	١٠	٤	٥	٠	١	-	١	١	٢
المبالغ المعاد جدولتها[ب] (ببلايين الدولارات)	٨٩,٧	٧٩,٧	٦,٨	٥,٤	-	-	٠,٢	-	٠,٢	٣,٢	١١,٩
متوسط فترات التوحيد (بالسنوات)	٤,٠	٦,٥	٣,٣	٧,٣	-	-	٤,٠	-	..	..	..
متوسط شروط السداد:											
الاستحقاق (بالسنوات)	١٠	١٥	١٩	١٦	١٢	-	١٣	-	..	..	..
السماح (بالسنوات)	٤	٥	٧	٥	٤	-	٣	-	..	..	..
هامش العلاوة على سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن (النسبة المئوية)	١,٣	١,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٨	-	٠,٨	-	..	..	..

الاتفاقات المبرمة لتخفيض الديون وخدمة الديون (ببلايين الدولارات)

	١٩٩٠				١٩٩١	١٩٩٢	
	المكسيك	الفلبين	كوستاريكا	فنزويلا	أوروغواي	الفلبين	نيجيريا
تخفيض الديون							
إعادة شراء الديون	-	١,٣	١,٠	١,٤	٠,٥	١,٣	٣,٣
السندات المخفضة	٢٠,٦	-	-	١,٨	-	-	-
تخفيض الديون وخدمة الديون	٢٢,٤	-	٠,٥	١٠,٣	٠,٤	٢,٦	٢,٠
نقود جديدة	٤,٤	-	-	٦,١	٠,٤	٠,٥	-
مجموع الديون المعاد تنظيمها	٤٨,١[ج]	١,٣	١,٥[د]	١٩,٦	١,٣	٤,٤	٥,٣
مجموع التمويل المطلوب	٧,٠	٠,٧	٠,٢	٢,٤	٠,٥	١,٢	١,٧
ومنه: الموارد الذاتية	١,٢	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٤	٠,٣	١,٠	١,٧

	١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥	١٩٩٦	
	الأرجنتين	الأردن	البرازيل	الجمهورية الدومينيكية	إكوادور	بنما	بيرو
تخفيض الديون							
إعادة شراء الديون	٦,٦	-	..	٠,٣	-	-	١,٣
السندات المخفضة	١٢,٢		٤,٠	٠,٥	٢,٦	٠,١	٠,٩
تخفيض الديون وخدمة الديون	١٢,٢	..	٤,٠	٠,٧	١,٩	١,٩	٢,٠
نقود جديدة	-	-	٤,٠	-	-	-	-
مجموع الديون المعاد تنظيمها	٧٧,٠[هـ]	٠,٩	٤٦,٦	١,٢	٧,٨	٣,٩	٨,٠
مجموع التمويل المطلوب	٤,٠	٠,١٥	٤,٦	٠,٢	٠,٧	٠,٢	١,٤
ومنه: الموارد الذاتية	٠,٨	٠,١٥	٤,٦	٠,٢	٠,١	٠,١٤	٠,٦

المصدر: بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

(أ) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، توصلت كوت ديفوار إلى اتفاق لتخفيض الديون وخدمة الديون مع مصارف تجارية لإعادة تنظيم ٧,٢ بليون دولار من ديون المصارف التجارية ومن المتوقع إتمام هذه الصفقة في عام ١٩٩٧.

(ب) تشمل الديون المعاد جدولتها سابقا.

(ج) تشمل جزءا (٦٩٣ مليون دولار) غير ملزم بأي خيار.

(د) قامت المصارف التي فضلت خيار إعادة الشراء بتحويل ١١٤ مليون دولار من الفائدة المتأخرة السداد الى سندات.

(هـ) يشمل المجموع ٨,٣ بلايين دولار من الفوائد المتأخرة السداد.

رابعا - سوق النفط الدولية

الجدول ألف - ٤٠ - الطلب العالمي على النفط، ١٩٨٧-١٩٩٧[ب]

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧[ب]
	(بملايين البراميل في اليوم)										
الاقتصادات المتقدمة النمو	٣٦,٤	٣٧,٥	٣٧,٩	٣٨,٠	٣٨,٢	٣٨,٩	٣٩,١	٤٠,٠	٤٠,٤	٤١,١	٤١ ٣/٤
أمريكا الشمالية	١٨,٥	١٩,٢	١٩,٣	١٨,٩	١٨,٦	١٩,٠	١٩,٢	١٩,٨	١٩,٨	٢٠,٤	٢٠ ١/٢
أوروبا الغربية	١٢,٥	١٢,٧	١٢,٨	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٩	١٤,١	١٤ ١/٤
المحيط الهادئ[ج]	٥,٣	٥,٦	٥,٩	٦,١	٦,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٦	٦,٧	٦,٧	٧
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	١٠,٨	١٠,٨	١٠,٦	١٠,١	٩,٧	٨,٥	٧,١	٦,٢	٦,١	٥,٧	٥ ٣/٤
وسط وشرق أوروبا	١,٨	١,٨	١,٨	١,٧	١,٤	١,٤	١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١ ١/٢
الاتحاد السوفياتي السابق/ رابطة الدول المستقلة[د]	٩,٠	٩,٠	٨,٨	٨,٤	٨,٢	٧,١	٥,٧	٤,٩	٤,٧	٤,٣	٤ ١/٤
البلدان النامية	١٦,١	١٦,٨	١٧,٥	١٨,٣	١٩,٠	٢٠,٢	٢١,٥	٢٢,٦	٢٣,٧	٢٤,٥	٢٦ ١/٤
أمريكا اللاتينية	٥,٠	٥,٠	٥,١	٥,٢	٥,٣	٥,٥	٥,٧	٦,٠	٦,١	٦,٤	٦ ١/٢
افريقيا	١,٨	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢ ١/٢
غرب آسيا	٣,١	٣,١	٣,١	٣,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٩	٤,٠	٤,١	٤,٢	٤ ١/٤
شرق وجنوب آسيا	٤,٢	٤,٦	٥,٠	٥,٦	٥,٩	٦,٥	٧,٠	٧,٤	٨,٠	٨,٦	٩ ١/٤
الصين[هـ]	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٦	٣ ٣/٤
المجموع العالمي[هـ]	٦٣,٣	٦٥,١	٦٦,١	٦٦,٤	٦٦,٩	٦٧,٥	٦٧,٦	٦٨,٩	٧٠,٢	٧١,٩	٧٣ ١/٢

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى: الوكالة الدولية للطاقة، أعداد مختلفة من "التقرير الشهري لسوق النفط".

(أ) يشمل التوريدات من مخزونات معامل التكرير/المخزونات الأساسية، والمستودعات البحرية، ووقود التكرير وأنواع النفط غير التقليدية.

(ب) تقديرات.

(ج) استراليا ونيوزيلندا واليابان.

(د) تستمد تقديرات الطلب المحلي الظاهر من بيانات الإنتاج والبيانات التجارية.

(هـ) قد لا يتساوى مجموع الأرقام مع المجاميع بسبب التقريب.

الجدول ألف - ٤١ - الانتاج العالمي من النفط الخام، ١٩٨٧-١٩٩٧[أ]

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧[ب]
	(بملايين البراميل في اليوم)										
الاقتصادات المتقدمة النمو	١٦,٨	١٦,٧	١٥,٩	١٥,٩	١٦,٣	١٦,٦	١٦,٨	١٧,٦	١٨,٠	١٨,٩	١٩١/٢
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	١٣,٠	١٢,٩	١٢,٦	١١,٨	١٠,٧	٩,٢	٨,٢	٧,٥	٧,٤	٧,٣	٧١/٢
البلدان النامية	٣١,٤	٣٣,٩	٣٦,٢	٣٨,٠	٣٨,٥	٤٠,٠	٤١,١	٤١,٩	٤٣,١	٤٣,٧	٤٥
البلدان الأعضاء في الأوبك[ج]	١٩,٧	٢١,٨	٢٢,٨	٢٥,١	٢٥,٣	٢٦,٥	٢٧,٠	٢٧,٣	٢٧,٨	٢٧,٨	٢٨١/٢
البلدان النامية غير الأعضاء في الأوبك[ج]	١١,٧	١٢,١	١٢,٥	١٢,٩	١٣,٢	١٣,٥	١٤,١	١٤,٦	١٥,٣	١٥,٩	١٦١/٢
مكاسب التكرير[د]	١,٢	١,٢	١,٢	١,٣	١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١,٥	١,٥	١١/٢
المجموع العالمي	٦٢,٤	٦٤,٨	٦٦,١	٦٧,٠	٦٦,٨	٦٧,١	٦٧,٤	٦٨,٤	٧٠,٠	٧١,٤	٧٣١/٢

المصدر: الأمم المتحدة، استنادا الى أعداد مختلفة من "التقرير الشهري لسوق النفط" الذي يصدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(أ) يشمل النفط الخام ونواتج التكثيف وسوائل الغاز الطبيعي وأنواع النفط المستمدة من مصادر غير تقليدية وغيرها من مصادر الإمدادات.

(ب) التوقعات.

(ج) تدخل إكوادور في عداد بلدان الأوبك حتى عام ١٩٩٢. وفي عداد البلدان غير الأعضاء في الأوبك بدءا من عام ١٩٩٣. ولا تدخل غابون في عداد بلدان الأوبك اعتبارا من عام ١٩٩٥.

(د) صافي الحجم المتري للمكاسب والخسائر في عملية التكرير (باستثناء صافي المكاسب/الخسائر في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال والصين)، والخسائر التي تحدث أثناء النقل البحري.

الجدول ألف - ٤٢ - انتاج النفط الخام لبلدان الأوبك، ١٩٩٦

	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيه	تموز/ يوليه	آب/ أغسطس	أيلول/ سبتمبر	تشرين الأول/ اكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر	المتوسط
	(بآلاف البراميل في اليوم)												
الإمارات العربية المتحدة	٢ ١٦٠	٢ ١٨٠	٢ ١٨٠	٢ ١٨٥	٢ ١٩٥	٢ ٢٠٦	٢ ٢٠٠	٢ ٢٠٠	٢ ١٩٠	٢ ٢٠٠	٢ ٢٠٠	٢ ٢٠٠	٢ ١٩١
اندونيسيا	١ ٣٥٠	١ ٣٧٠	١ ٣٧٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٣٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٣٨٠	١ ٤٢٥	١ ٣٩٠	١ ٤٠٠	١ ٣٩٣
ايران (جمهورية - الإسلامية)	٤ ٠٤٠	٣ ٧٣٠	٣ ٦٠٥	٣ ٥٦٥	٣ ٤٣٥	٣ ٦٢٧	٣ ٦٤٠	٣ ٧٥٠	٣ ٨١٠	٣ ٤٤٣	٣ ٧٥٥	٣ ٦٠٠	٣ ٦٦٧
الجزائر	٨٠٠	٦٤٥	٨٣٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٣٠	٨٣٠	٨٣٠	٨٣٢	٨٣٥	٨٣٠	٨٠٥
الجماهيرية العربية الليبية	١ ٣٩٠	١ ٣٩٠	١ ٣٩٠	١ ٣٩٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٣٩٧
العراق	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٨٠٠	٥٧١
فنزويلا	٢ ٩٠٠	٢ ٩٠٠	٢ ٩٧٠	٢ ٩٧٠	٣ ٠٢٠	٣ ٠٢٠	٣ ٠٧٠	٣ ٠٧٠	٣ ١٠٠	٣ ١٠٠	٣ ٢٠٠	٣ ٢٠٠	٣ ٠٤٣
قطر	٤٤٥	٤٤٥	٤٦٠	٤٦٠	٤٧٠	٤٧٠	٤٧٠	٤٧٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٢٠	٥٤٠	٤٧٩
الكويت[أ]	٢ ٠١٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٦٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٤٨
المملكة العربية السعودية	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠
نيجيريا	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٥٠	٢ ٠٦٠	٢ ٠١٠	١ ٩٨٠	١ ٩٧٠	٢ ٠٩٠	٢ ١٤٠	٢ ١٣٠	٢ ١٤٠	٢ ٠٥٢
المجموع	٢٥ ٦٤٥	٢٥ ٢٦٠	٢٥ ٤٥٥	٢٥ ٤٢٠	٢٥ ٣٨٠	٢٥ ٥٦٣	٢٥ ٥٩٠	٢٥ ٦٩٠	٢٥ ٩٠٠	٢٥ ٦٤٠	٢٦ ٠٤٠	٢٦ ١٦٠	٢٥ ٦٤٦

المصدر: "Middle East Economic Survey"، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

(أ) تتضمن حصة المنطقة المحايدة.

الجدول ألف - ٤٣ - قيمة صادرات النفط من البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، ١٩٦٠-١٩٩٦[أ]

(بملايين الدولارات)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[ب]
الإمارات العربية المتحدة	١	٥١٣	١٩ ٣٩٠	١٠ ٨٩٦	٧ ٦٢٧	١٤ ٨٤٦	١٤ ٣٥٦	١٤ ٢٥١	١٧ ١١٨	١١ ٦٨٣	١٢ ٣٤٩	١٤ ٨٢٦
اندونيسيا	٢٢١	٤٤٦	١٥ ٥٩٥	٩ ٠٨٣	٥ ٠٤٢	٧ ٤٠٤	٦ ٧١٤	٦ ٦١٩	٥ ٦٩٣	٦ ٠٠٥	٦ ٤٤١	٧ ٧٣٠
ايران (جمهورية - الإسلامية)	٧٢٣	٢ ٣٥٨	١١ ٦٩٣	١٣ ٧١٠	٩ ٦٧٣	١٧ ٩٠٦	١٥ ٧٦٧	١٦ ٨٠٢	١٤ ٢٥١	١٤ ٨٠١	١٤ ٩٤٤	١٧ ٩٥٠
الجزائر	١٠٦	٦٨١	١٢ ٩٧١	٩ ٦٦٨	٥ ٧٢٥	٩ ٥٨٨	٨ ٤٦٤	٧ ٨٨٥	٦ ٩٠٢	٦ ٣٣٥	٧ ٠٠٨	٨ ٤٢٠
الجماهيرية العربية الليبية	٩	٢ ٣٥٦	٢١ ٩٠٦	١٢ ١٣٢	٦ ٠٧٠	١٠ ٧١٥	١٠ ٧١٢	٩ ٣٢٦	٧ ٦٨٩	٧ ١٧٠	٧ ٧٦٣	٩ ٣٠٠
العراق	٤٤٥	٧٨٨	٢٦ ٠٩٦	١٠ ٠٩٧	٩ ٣١٢	٩ ٥٩٤	٣٥١	٤٨٢	٤٢٥	٤٢١	٤٦١	٥٥٠
فنزويلا	١ ٩٨٣	٢ ٣٧١	١٧ ٥٦٢	١٢ ٩٥٦	٨ ١٥٨	١٣ ٩٥٣	١٢ ٣٠٢	١١ ٢٠٨	١٠ ٥٦٥	١١ ٣٠٧	١٣ ٧٣٧	١٨ ١٥٠
قطر	١٠٣	٢٢٧	٥ ٣٧٢	٣ ٠٦٨	١ ٧٠٩	٢ ٢٧٣	٢ ٨٢٨	٢ ٨٧٠	٢ ٨١١	٢ ٦٢٣	٢ ٩٨٧	٣ ٩٥٠
الكويت	٨٥٥	١ ٦١٩	١٨ ٩٣٥	٩ ٤٥١	٦ ٨٤٠	٦ ٣٨٥	٨٧٤	٦ ٢٢٤	٩ ٧٠٨	١٠ ٤٨٢	١٢ ٢١٧	١٤ ٦٠٠
المملكة العربية السعودية	٦٨٢	٢ ٤١٨	١٠٨ ١٧٥	٢٥ ٩٣٧	٢٠ ٢٠٥	٤٠ ١٣٠	٤٣ ٧٠١	٤٤ ٧٥٤	٣٨ ٦٢١	٣٨ ٥٨٦	٤٢ ٥٠٢	٥١ ٠٠٠
نيجيريا	١٣	٧١٦	٢٤ ٩٣١	١٢ ٥٦٨	٦ ٢٦٧	١٣ ٢٦٥	١١ ٧٩٢	١١ ٦٤٢	١١ ٥١٠	١١ ٠٤٠	١١ ٧٢٤	١٤ ٨٠٠
المجموع	٥ ١٥٠	١٤ ٥٥٥	٢٨٢ ٦٢٥	١٢٩ ٥٦٧	٨٦ ٦٢٩	١٤٧ ٠٥٨	١٢٧ ٣٦٠	١٣٢ ٠٦٣	١٢٠ ٢٩٢	١٢٠ ٤٥٢	١٣٢ ١٣٣	١٦١ ٢٧٦

المصدر: أعداد مختلفة من "نشرة الاحصاءات السنوية للأوبك".

(أ) تتضمن صادرات المنتجات النفطية، حسب الاقتضاء. وقد تتضمن بيانات بعض البلدان صادرات دوائع التكثيف. وابتداء من عام ١٩٨٠، استبعدت سوائل الغاز الطبيعي من بيانات المملكة العربية السعودية.

(ب) تقديرات أولية وضعتها الأمم المتحدة.